المرأة العراقية
بين ديمقراطية الاحتلال
ومبدأ التدخل الانساني الامريكي

(رؤية تحليلية توثيقية للواقع العراقي وانعكاساته على المستقبل)

د.سوسن إسماعيل العَسّاف

د.سعد ناجي جواد

الطبعة الأولى

2014

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(1222)

305.409563
العساف،سوسن اسماعيل
المرأة العراقية بين ديمقراطية الاحتلال ومبدأ التدخل الانساني الامريكي/ سوسن اسماعيل العساف،سعد ناجي جواد / ـ عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012.
( ) ص
ر.أ: (1222)
الواصفات: / المرأة العربية/ / العراق

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-551-50-6

دار الجنان للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي (التوزيع - المكتبة) المملكة الأردنية الهاشمية

تلفاكس0096264659891/2 ص. ب 927486 الرمز البريدي

مكتب السودان ـ الخرطوم 00249918064984

E- mail :dar_jenan@yahoo.com

المرأة العراقية
بين ديمقراطية الاحتلال
ومبدأ التدخل الانساني الامريكي

(رؤية تحليلية توثيقية للواقع العراقي وانعكاساته على المستقبل)

د.سوسن إسماعيل العَسّاف

د.سعد ناجي جواد

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

((وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ))

صَدَقَ اللهُ العَظيمْ

التوبة 105

ألاهداء

الى ... التي أعطتنا كل ما تملك ولم تنتظر لتأخذ منا أي شئ...
والى... التي جعل الزمان بقسوته اللعينة ومعاناته الاليمة الحزن والالم والمرض أصدقاءها الاوفياء...

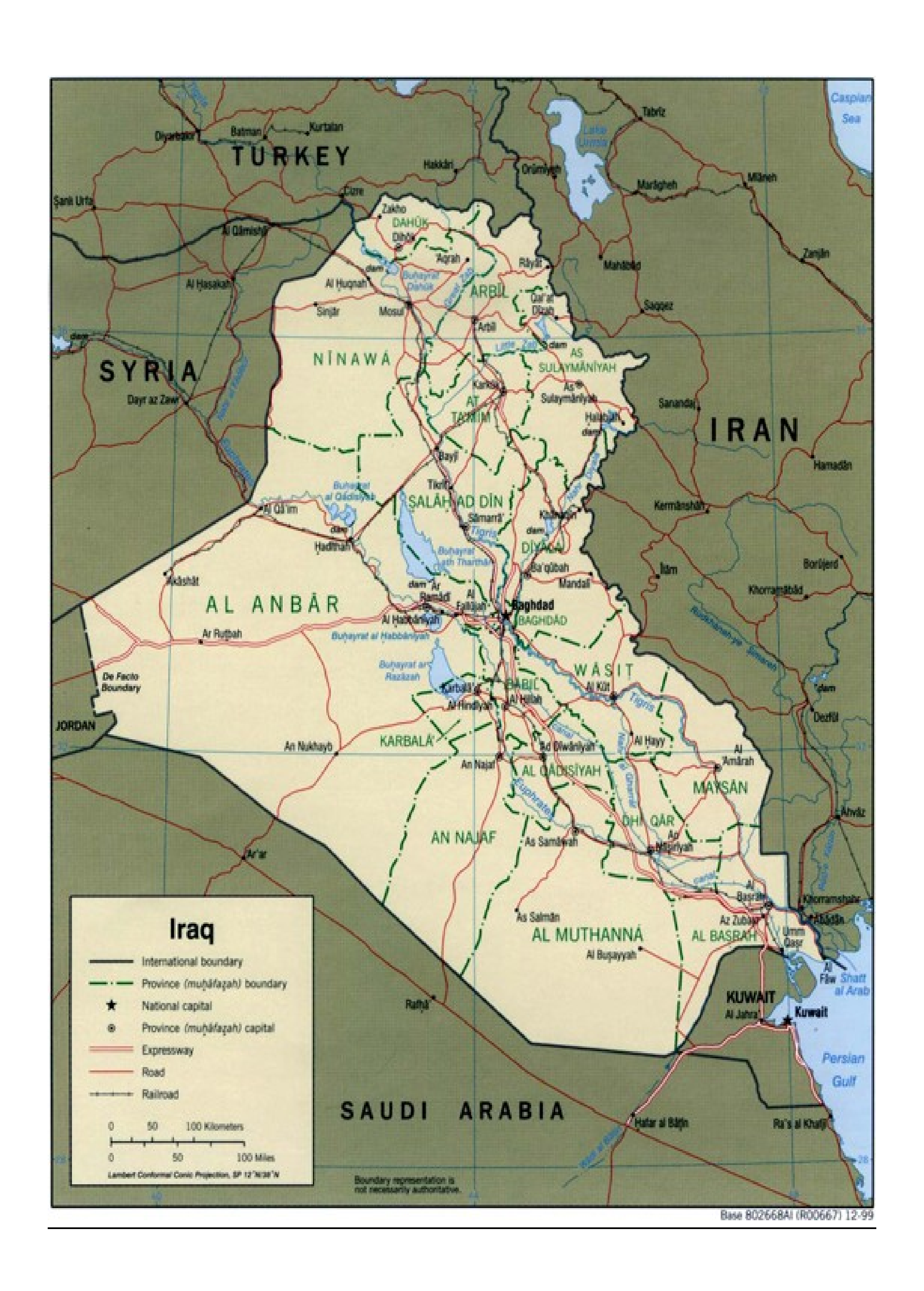
(أمي ...)
الى... التي لم تودعنا ولم نودعها قبلَ رحيلِها الابدي...
والى ... من بيديَّ إلى مَثواها الاخير حَملتُها...
والى ... ربيع عمرها الطاهر الذي نفتقده في كل زمان ومكان
(شقيقتي سِهَام ...)

سوسن

إلى ألذي مات و هو يحلم بأن يدفن في العراق
.... والدي
إلى التي ترفض مغادرة عراقها و تصر على البقاء فيه رغم معاناة و قسوة العيش ... والدتي

سعد

المحتويات


Iraq
International boundary
Province (muḩāfaẓah) boundary
National capital
Province (muḩāfaẓah) capital
Expressway
Road
Railroad
0 50 100 Kilometers
0 50 100 Miles
TURKEY
SYRIA
IRAN
JORDAN
SAUDI ARABIA
KUWAIT
Kuwait
Baghdad
NĪNAWÁ
AL ANBĀR
ṢALĀḨ AD DĪN
DIYĀLÁ
BAGHDĀD
WĀSIṬ
BĀBIL
KARBALĀ'
AN NAJAF
AL QĀDISĪYAH
MAYSĀN
DHĪ QĀR
AL MUTHANNÁ
AL BAṢRAH
DAHŪK
ARBĪL
AT TA'MĪM
AS SULAYMĀNĪYAH
Mosul
Persian Gulf
Caspian Sea
De Facto Boundary
Boundary representation is not necessarily authoritative.
Base 802668AI (R00667) 12-99

المقدمة:

على مر العصور كانت تظهر دولة (أمبراطورية) تلعـــب دور القـــوة المهيمنـــة، (روما الدولة العربية الاسلامية ، البرتغال ، أسبانيا ، بريطانيا...). ومنذ نهايـــة الحربين العالميتين والولايات المتحدة لم تنثنِ عن محـــاولات الاضـــطلاع للقيـــام بمهمة المسؤولية الدولية وشرطي العالم وعبء الرجل الابـــيض ولاســـيما بمـــا وفرته لها النهاية غير المتوقعة للحرب الباردة بانهيار تفكك الأتحاد الســـوفيتي، وما اسبغتها المرحلة التالية من مزايا وسمات القوة المسيطرة على النظام العالمي وهيكليته لصياغة مسار السياسة الدولية نتيجة لعدم وجود المعادل أو المنافس أو الموازن. الامر الذي أعطى النظام الدولي بالمحصلة صـــيغة القطبيـــة الاحاديـــة (Unipolarity) المتميزة بدبلوماسية القوة العسكرية، وان كان البعض يرى فيه احادية مرنة يمكن تغييرها على المدى المتوسط أو القريـــب ، بقيـــادة الولايـــات المتحدة الامريكية.

ولإن قواعد الانفراد وفرض الهيمنة ووضعها موضع التنفيذ المباشر وكأمر واقع يزيد من، بل يتطلب بالضرورة الانغماس في الشوؤن الخارجية ومن التدخلات العسكرية في المناطق الجيو - إستراتيجية ، التي يمثل الشرق الاوسط عمودها الفقري. وفي ظل أهمية إستمرار العامل العسكري في التوازنات الدولية وتفوق الولايات المتحدة على سواها من الدول في هذا الجانب، فقد توجب ادخال تعديلات جديدة على مفردات الاستراتيجية الامريكية حيال منطقة الشرق الاوسط حتى أصبحت اكثر تعارضاً مع الشرعية الدولية التي تمثلها مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة. وبالنتيجة أضحى ادراك الامن والمصلحة القومية الامريكية في الشرق الاوسط قائماً الى حد بعيد على استخدام القوة المسلحة لتغيير الانظمة السياسية الخارجة عن قواعد لعبتها أو الانظمة التي لا تمتثل لإرادتها في هذه المنطقة. وما حرب العراق وأحتلاله إلا المثال الصارخ على ذلك، فبعد فشل

دعوى مكافحة الارهاب الدولي وتدمير اسلحة الدمار الشامل أباحت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها إلاحتلال المباشر للعراق بأسم مبدأ التدخل الانساني وحقوق المرأة وبشرى نشر الديمقراطية.

وهكذا فإن ما حدث عام 2003 لم يكن مجرد نزوة أو قرار انفرادي للرئيس الامريكي المغامر السابق جورج دبليو بوش، (الذي نصب في فترته الاولى بقرار من المحكمة العليا وليس نتيجة فوزه بغالبية الاصوات في انتخابات الرئاسة الامريكية) بإستهداف العراق وغزوه واحتلاله وتدميره وانهاء سيادته. مثلما لم يكن هذا الاحتلال مجرد قرار آني لمجموعة المحافظين الجدد، الذين حكموا وسيطروا على مركز صنع القرار الامريكي، بأن يتم غزو العراق ويحتل ببشاعة منقطعة النظير. وإنما جاء هذا القرار تنفيذاً لإستراتيجية أمريكية مدروسة ومرسومة منذ سبعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن الادارة الامريكية أرادت من خلال هذا الاحتلال إرسال إشارة بقوتها التوسعية التي لا تقهر، إلا إن نتائج الاحتلال أودت بسمعتها الى الحضيض. لقد كان غزو العراق حاجة امبريالية صهيونية وأنه كان سيحدث شاء العراق، بقيادته آنذاك، ام أبى، لاسيما وإن تبادل المنفعة وتطابق اللحظة التاريخية هو من جعل الامر يخرج الى العلن ليؤكد أن أحتلال العراق كان استجابة للحاجة آنفة الذكر.

إن القرار بنزع سيادة دولة مستقلة ليس امرا سهلا يطبق متى ما يتم الاقتناع به. إن موضوع أحتلال العراق تطلب تحضيرا تجاوز عقودا من السنين، لعل اهم معالمه هو اضعاف الدولة العراقية بمختلف ادواتها ووسائلها بدأ بمحاولة نزع مصداقيتها امام العالم وامام جماهيرها وانتهى بتعريض الشعب العراقي الى ابشع عملية حصار وإبادة جماعية بعقوبات دولية لا إنسانية شهدها النصف الثاني من القرن العشرين وتنامت هذه الاستراتيجية المتعددة الالّيات ومتنامية الاهداف وذات التوجهات المحددة حول وجوبية وضع العراق تحت السيطرة والتبعية،

وراح المتبنون لهذه الاستراتيجية من الادارة الامريكية بالعزف على أوتار التدخل الانساني وتفرعاته المؤدية الى الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وتحرير المرأة للوصول الى مبتغاهم وهنا قد يثار تساؤل مهم مفاده هل ان الولايات المتحدة كانت ستغزو العراق لو كان القطب المضاد، ونقصد به الاتحاد السوفيتي، لازال موجوداً والعالم تحت نظام دولي ذو قطبية ثنائية متوازنة في قوتها ؟ والجواب هنا يتوضح في إيراد الكثير من الأمثلة حول دول غزتها الولايات المتحدة الامريكية في أوج ايام الحرب الباردة في وقت كان الاتحاد السوفيتي لم يزل عملاقا منتعشاً عسكرياً قادراُ على الفعل وليس عملاقاً تجاوز عهد شبابه فركن الى زاوية ليموت فيها وينهي نظام توازن القوى الرادع. ومن هذه الأمثلة بنما، هاييتي، راونده والصومال.

مهما كان المنظار الذي يشاهد منه المرء حدث حرب واحتلال العراق، فإنه حدث مهم بصورة إستثنائية في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. فمثلما أثرت الأحداث الداخلية في العراق، وإلى مدى بعيد، فقد لعبت البيئة الأقليمية، بلا شك، دوراً كبيراً في تسهيل الاحتلال وإدامته. فلكل دولة من دول جوار العراق مخاوفها سواء بشأن التداعيات الداخلية أو السياسة الأمريكية ، وإن يكن لإعتبارات مختلفة، وغالباً متناقضة. وترجمت هذه المخاوف إلى أشكال مختلفة ومتنوعة من تدخل مباشر وغير مباشر من قبل هذه الدول سعياً للحفاظ على مصالحها وللدفاع عنها. ومن هنا أزدادت البيئة المعقدة للشؤون الاقليمية والدولية تعقيداً بأضافة أبعاد محلية ودولية للخريطة الأصلية لمنطقة الأزمة بنتائجها المؤدية الى إن الصراع السياسي والإستراتيجي الدائر في العراق ذو إتجاهين أحدهما يتعاطى مع الواقع الداخلي للعراق بكل أبعاده وتفرعاته وإفرازاته، والثاني يتعاطى مع الإدارة الامريكية لهذه الإستراتيجية ويعكس حجم المؤثر الإقليمي والدولي لهذا الواقع. وهكذا أصبحت الرؤية الكلية – الإستراتيجية والتكتيكية – للقوى المتصارعة

متعددة الزوايا، تبدأ من الزاوية الداخلية بكل أطرافها وتحالفاتها وتكتلاتها وصراعاتها وتناقضاتها، ومن ثـَــمّ تقدير حجم الإنعكاس المتبادل فيما بينها. وتنتهي بزاوية ذلك الفاعل الخارجي الذي يعمل على إدارة هذا الصراع وفق أنماط أفعال مدروسة تستدعي إقامة صلات موضوعية ومصلحية ما بين البعدين الداخلي والخارجي، لتجاوز ما قد يحصل من نتائج غير متوقعة حيث تصبح جميع الأحتمالات قائمة، لتداخل العناصر الداخلية والخارجية وتصارعها.

وما بين هذا وذاك عانت المرأة العراقية من موقف لا تحسد عليه جعلها تعيش تحت واقعين ألأول نتج عن كونها المتلقي، والثاني كونها الضحية، وكلا الواقعين السلبيين هما من نتائج لعبة الكبارعلى المصالح التي تميزت بالتنافر والتلاقح بين أطراف صراع الإرادات السياسية الداخلية لتــخدم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إرادة الاطراف الأقليمية والدولية. وهذا ما أوصل العراق الى عنف دموي بارز بكل أبعاده ومستوياته ومنطلقاته ليستشري في كل أرجائه، بالتزامن مع إستراتيجية الفوضى الخلاقة الامريكية والقائمة على دعاوى نقل العراق من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، بفوضى عارمة، مهما كان ثمنها، وبإستغلال <u>العناصر الاساسية الثلاث لهذه الفوضى</u> المتمثلة في: أولاً الإحتلال وسلوكه السياسي، ثانياً الأطماع الإقليمية والتدخل السافر في شؤون العراق الداخلية، ثالثاً عدم التوافق الداخلي بتنافر مكونات المجتمع العراقي. وهذا كله على أمل أن تفضي هذه الاستراتيجية الى تفعيل نظرية الدومينو في المنطقة و الى أخراج ألعراق من معادلة القوة و توازنها في منطقة الشرق ألأوسط.

لقد ظلت عملية الربط، بين غزو العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومشاركات رمزية من دول اخرى ومساهمة ما يطلق عليهم بمعارضي الخارج ، وبين التداعيات الناجمة عن هذا الغزو وما نتج عنه من تأثير على المرأة العراقية

باعتبارها احد اهم ضحايا هذا الغزو، بحاجة الى دراسة أكاديمية عراقية. ليس لان المرأة قد عانت الكثير من هذا الغزو باعتبارها ربة اسرة وسيدة بيتها، بل لان المرأة في واقع الحال هي مرآة المجتمع التي اجتمعت فيها صفات ومزايا تجعل ما تتعرض له ينعكس بدوره على المجتمع كله. فالرجل هو المقاتل والمقاوم والمعارض واللاجيء والمبعد، بل وحتى اولئك الذين تعاونوا مع الاحتلال او كانوا ادلائه قد تمادوا في تماهيهم الى الحد الذي ربما انساهم مسؤلياتهم تجاه اسرهم فتولت ربة البيت القيام بهذه المسؤليات بدلا عنهم، وظلت الحقيقة التي لا يمكن أن يختلف عليها إثنان وهي إن المرأة تشكل نصف المجتمع وإن كل ما يقع على الرجل يقع عليها مادامت هي الشريك الاساسي في المعادلة الاجتماعية، تنطبق على المرأة العراقية التي لم ولن تستثنى من أي ظرف سياسي - عسكري (الحروب على أنواعها) أو أقتصادي (الازمات المالية والفقر والمجاعات والعقوبات الدولية و..) أو أجتماعي أو غيرها .

ووفق ذلك تُعدّ المرأة العراقية، لدى اغلب الكُتاب والمحللين، أحد ابرز النماذج المعاصرة التي يمكن رصدها وتحليلُها للتعرف على ابعاد تأثر وتأثير المرأة في الدولة العراقية. فقد وجدت هذه المرأة نفسها منذ نهايات القرن العشرين في ظروف لم تسهم هي في صُنعها ولم يُسهم مُجتمعُها ايضاً في ذلك، بل اسهمت مجموعة من السياسات الداخلية والخارجية في دفع البلد للانغماس في حروب وأزمات داخلية، و ثلاثة حروب دولية وإقليمية استمرت منذ مطلع الثمانينات من القرن المنصرم وحتى عام 2003 ، حين تعرض العراق للغزو. وكانت حربان من هذه الحروب الثلاثة كونية المقياس، وكان العراق ومجتمعهُ يقف وحيداً في مجابهتهما دون عون أو تأييد. لقد أُجبر المجتمع العراقي على دفع الثمن لشأن سياسي لم يكن من صُنعه وانما صَنَعَته الاختلالات الناشئة في علاقات القوة الاقليمية التي أعقبت قيام الثورة الايرانية وما نشأ عنها من بروز تيار ديني

سياسي طائفي ألقى بظلاله ِعلى المنطقة ورافقه سياسة داخلية منفردة في اتخاذ القرارات ومنع أي شكل من اشكال المعارضة او حتى المنافسة، يضاف الى ذلك وجود قوة غاصبة أقليمية صهيونية، تحظى بدعم اوربي أمريكي، هدفها أضعاف ألأطراف العربية لضمان هيمنتها. وجاء الاحتلال الامريكي - البريطاني للعراق بتدميره المقصود والمباشر لبنيته التحتية ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية ليجبر المرأة العراقية على بذل المزيد من المحاولات المتنوعة للتعامل مع هذا الواقع المرير عبر إيماءات الشد و الجذب بأسلوب الامر المفروض والواقع المعاش لوجود القوات العسكرية الاجنبية.

أن صدور قرار مجلس الامن ذي الرقم 1483(أنظر النص الكامل للقرار في الملحق رقم 2)[1] والقاضي بأن القوات الاجنبية الموجودة في العراق هي قوات احتلال بقيادة امريكية، اوجب على المرأة العراقية ان تتعاطى مع قوتين : أولهما: القوة(الغاشمة) المفروضة . وثانيهما: القوة الرافضة. فالظروف التي تعيش فيها المرأة العراقية تحت الاحتلال لا يمكن ان تقارن بأية ظروف أخرى عاشت فيها وبضمنها المرحلة الصعبة السابقة للاحتلال في حقبتي الحرب العراقية الإيرانية والحصار الدولي الذي فرض على العراق. وبالرغم من أن المترتبات الناشئة عن حالتي العنف السافر وعدم الاستقرار الاقتصادي وما لازمه من انخفاض ملحوظ جدا في مستوى المعيشة الموروث من مرحلة ما قبل الاحتلال والذي اضطر المرأة في حينه لأن تغوص في أعماق وسائل التدبير لمكافحة سبل الفقر والعوز المادي ليس إلا ، إلا إنها مع ذلك وجدت نفسها بعد الاحتلال في مواجهة اعنف الازمات واشد الظروف قسوة ليس من ناحية المعاناة الاقتصادية فقط ، بل رافقته معاناة سلب الارادة والحرية والاستقلالية، سواء اكانت في الريف ام في المدينة،

[1] **http://www.un.org/arabic/sc/index.html**
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/368/51/PDF/N0336851.pdf?OpenElement

حينما عمت الفوضى القانونية والدستورية والامنية البلاد وفيها اضطرت المرأة لمواجهة خيارين ابسطهما الموت والعذاب اليومي وأصعبهما العيش والمواصلة بدون امل للمستقبل فما يمكن ان يكون موجود اليوم قد لا يوجد غدا.

ومن ذلك نبعت اهمية الدراسة، حيث وكما هو معروف أن تطور المجتمع بركنيه الاساسيين الرجل والمرأة لايتم بالمراسيم الرئاسية ولا ببيانات قادة الغزو الذين نصبوا انفسهم ناطقين باسم العراقيين، ولا بأولئك الذين باعوا مواطنتهم وطعنوها بولاءات تغلبت على العراق، وإنما يتم عبر التراكمية الحراكية المجتمعية وهو ما تحقق منذ الايام الاخيرة للعهد العثماني الغابر في العراق. فالحديث عن السفور بدأ حينئذ وكان له ُرجاله ُ كالزهاوي والرصافي واستمر في عهد تأسيس الدولة العراقية الحديثة (1921) بحيث رأينا طلائع فتيات العراق ينضمن َالى المدارس في بداية العشرينيات من القرن المنصرم والى الكليات في نهاياتها والعقد الذي يليه وصولا لاستيزار اول وزيرة عراقية وعربية وهي الدكتورة نزيهة الدليمي عام 1958. ثم الدكتورة سعاد خليل اسماعيل وزيرة للتعليم العالي في 1969. أما ما يتبجح به الاحتلال والكيانات والاحزاب السياسية المتعاونه معه وهي في اغلبها رجعية التفكير ماضوية وظلامية وطائفية في تخصيص نسبة 25% من مقاعد البرلمان للمرأة، فقد جاءت لتكمل نظام المحاصصة الطائفية والكوتا النسوية. لم تأت هذه الكوتا إلا بنساء غالبيتهن العظمى عديمات الخبرة السياسية وذوات أمكانيات ضعيفة على المستويين العلمي والثقافي، بحيث راحت الكوتا لتعبر عن ولاءات طائفية وحزبية واثنية أضرت بواقع المرأة وبالمكتسبات التي كانت قد حصلت عليها في السابق. الامر الذي حدا ببعض هذه النسوة أن يتحدثن عن الكوتا الكمية وليس عن الكوتا النوعية. هذا هو الفرق البين بين التراكم الحراكي الاجتماعي الذي يثمر خيرا والكوتا الاحتلالية التي اثمرت تراجعا بيناً في واقع المرأة.

أن فكرة الدراسة مبنية على حقيقة ان الاوطان لا تغير بجنود الاحتلال، وان التحرير لا يتأتى من غزو يحرض عليه عدو غاصب. والديمقراطية لا تبنيها مؤسسات فئوية طائفية واثنية. سيكتب التاريخ، لا بل نحسبه بدأ بالكتابة الآن. إن هذه حقبة سوداء عاشها العراق في تاريخه المعاصر وألقت بظلالها المعتمة على قواريره وشقائق رجاله، وان لا علاج لهذه الحقبة الا ان تنتهي بفعل الجماهير ويعود للعراق وجهه المتسامح الناصع. وهذا ما يجب على العراقيين انفسهم ان يثبتوه.

<u>علاوة على</u> ذلك جاءت أهمية الدراسة للكشف عن حقيقة التناقضات في إستراتيجة التدخل الانساني الامريكية حيال العراق من خلال البحث في الكارثة الانسانية التي نتجت عن حرب **1991** التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ضد العراق وفق نظام توازن المصالح بعد أن أنتهى عصر نظام توازن القوى، ومقارنتها بغزو عام **2003** حيث عادت ذات القوة العظمى الوحيدة وتحت مبدأ التدخل الانساني بإحتلال العراق وتغيير النظام السياسي فيه وفق ما يتلائم ومخططاتها. وعلى الرغم من إطلاق تسميات متعددة على هذه الحرب وحسب ميول ومصالح السياسيين وقناعات كل كاتب ومحلل سياسي، مثل الغزو الامريكي، الحرب غير القانونية، حرب العراق، تحرير العراق، حرب بوش، حرب الخليج الثالثة، حرب تغيير الانظمة السياسية، الثورة الديمقراطية في الشرق الاوسط، حرب المتحالفين الاقوياء، الحرب من أجل التدخل الانساني الخ. إلا إن النتيجة الواضحة كانت تدمير وتحطيم دولة بأكملها واحتلالها بدون أي قرار دولي صادر عن الامم المتحدة يجيز هذه الحرب. ولهذا فإن الدراسة تهدف في تمهيدها الى إظهار عدم شرعية وقانونية هذه الحرب، ناهيك عن أن الغالبية العظمى من الشعب العراقي كانت بالضد من هذا الاحتلال وطريقة تغيير النظام السياسي. وهذا ما أشارت اليه مجموعة من إستطلاعات الرأي أجريت في العراق من قبل منظمات دولية وعالمية أو مراكز أبحاث للدراسات السياسية والاستراتيجية وحتى

الممولة من الحكومتين البريطانية والامريكية، والتي سناتي على ذكر تفاصيلها لاحقا.

ستحاول الدراسة أثبات فرضية تؤكد أن العراق وقع فريسة أحتلال دمر دولة بأكملها في لعبة استراتيجية خضعت لمبدأ التدخل الانساني الدولي وتسببت في تدمير وتفتيت وأفناء دولة مستقلة وذات سيادة وبمساعدة وصمت من معظم أطراف المجتمع الدولي، بموجب سياسة أحادية قائمة على تغيير الانظمة السياسية الديكتاتورية في الشرق الاوسط وتحرير المرأة. إن إملاءات التغيير السياسي بفعل العامل الخارجي لمنطقة الشرق الاوسط ما هي إلا صورة إستراتيجية لإعادة الاستعمار وسياستها (فرق تسد) من جديد لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة بروح الانتدابية الجديدة. كما وإن عملية التحول الديمقراطي الموعود بها العراق في سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية بنتائجها السلبية ومرتكزات التمترس العرقي والمذهبي وبإختلاف الارادات السياسية الطائفية المتواجدة في السلطة الحالية والخانعة للارادة الامريكية، توجب تدخل الفاعلين الأقليمي والدولي لصالح تحقيق مخططاتهما في إبقاء عراق ضعيف منزو عن العالم له ما يكفيه من المشاكل الداخلية، لتتحول الازمة في المجتمع العراقي من علائقية الى بنيوية (فتور علاقات بينية). لاسيما وأن عوامل الأزمة لم تصل بالأمور إلى مرحلة القطيعة بين أركانها بل إستمرارية للشد والجذب، ومادام العراق وطن الجميع وليس هنالك أمتياز لفئة على أخرى، أي لا بد من إنتهاء وهجر منطق الأغلبية والأقلية وتعدد الاثنيات مع عدم تحمل الطوائف وزر وسلبيات أفعال السلطة السياسية، فالدولة في طبيعتها ليست دولة ظالمة، أنما النظم السياسية تتحمل وزر الظلم الذي تمارسه فيها على مختلف الطوائف، وفي العراق لا يمكن أن يستثنى العامل الاقليمي والدولي من حقيقة الظلم هذه.

كما أن الدراسة ستركز على إثبات الفرضية المبنية على الادعاء بتحرير المرأة وتمكينها هو احد الشعارات الكاذبة للاحتلال واعوانه وما ترسب على الارض هو شيء آخر تماما. فقد كان هنالك السجن والاغتصاب والترمل والتشريد والاجتثاث وغيرها من الحالات التي لم يكن المجتمع العراقي قد عاشها او مارسها او تعرف عليها بهذا الحجم او بالشكل اليومي الكبير ضد المرأة. وما شعار تحرير المرأة وتمكينها إلا كذبة كبرى ثانية بعد كذبة أسلحة الدمار الشامل. وما بين الفرضيات السابقة ستحاول الدراسة أيضا إثبات حقيقة الاكذوبة الكبرى التي تقول بأن من خَططَ جيداً لاحتلال العراق لم تكن لديه اية استراتيجية واضحة عن فترة ما بعد الاحتلال. فلقد كان، واصبح، واضحا ان الولايات المتحدة الامريكية قد خططت لاحتلال العراق ومن ثم لتدميره وتفكيكه بالكامل عن قصد مسبق. ستحاول الدراسة دحض الفرضية الغربية - الامريكية والتي راهنت عليها الولايات المتحدة الامريكية والقائلة بان التحول الديمقراطي من خلال المرأة وحقوق الانسان في الشرق الاوسط لن يتم بدون تدخل العامل الخارجي وسياسة التدخل الانساني، والتي بدأت من خلال العراق، وستنتشر بقيادة امريكية لعموم المنطقة. ولكن دراستنا راهنت على الشعوب والطبقة الشابة منها لتعمل التغيير الديمقراطي مستفيدين ومستخلصين العبر من التجربة العراقية بردة فعل معاكسة رافضة للعامل الخارجي في التدخل والاصلاح اللذين لا يمكن ان يأتيا الا من خلال الشعوب التي عانت من مرارة الديكتاتورية والتبعية وما جرى في تونس ومصر دليلين كافيين على ذلك. وما حدث من إعلانات عن اصلاح في الاردن والجزائر والسعودية والبحرين إلا خطوة استباقية للردعلى فهم دور الشعوب في التغيير. ولا يمكن ان يقل دور المرأة سواء في المساندة والتشجيع أو القيادة والادارة اهمية في هذا الامر عن دور كل الفئات الاجتماعية الاخرى.

كما وحددت فرضية وأهمية وهيكلية الدراسة المنهجية التي اتبعت واعتمدت على أربعة مناهج: التاريخي والتحليلي كمنهجين عامين في السرد والتفصيل أما

المنهج النظمي المقارن فكان له مكانة خاصة في إدراك لعبة الادوار الاستراتيجية للادارة الامريكية وحلفائها بإزدواجية المعايير في إنتهاك القانون الدولي والانساني وخرق المواثيق والعهود الدولية، تحت حجة وذريعة نشر الديمقراطية وتغيير الانظمة السياسية الديكتاتورية بالقوة العسكرية . كما وحاولت الدراسة من خلال نفس المنهج تحديد موقع المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية ما قبل وما بعد الاحتلال في ظروف وشروط قاسية وإن أختلفت دواعيها، علاوة على مقارنة فاعلية الدور السياسي للمرأة في عملية التداول السلمي للسلطة في أجواء صراع الارادات السياسية ووجهات النظر المصلحية – البراغماتية لما بعد الاحتلال. وأخيراً فإننا وجدنا من الضروري أستخدام المنهج المستقبلي في خضم محاولة أستشرافية لابعاد وأثار هذا الاحتلال وهذه الصراعات الداخلية على المرأة العراقية بكل توجهاتها وتحليلاتها. وعليه، فان الكتاب يحاول أن يجمع بين علم الانثربولوجيا (المرأة والمجتمع) وعلم السياسة (السلطة والدولة) وفن الاستراتيجيا (التدخل الانساني لاغراض الامن القومي).

تنقسم هيكلية الكتاب الى ستة فصول أو مداخل رئيسية يحاول كل واحد منها تحليل ورصد جزيئة معينة تصب في صلب تفهم العلاقة لوضع المرأة العراقية بين إستراتيجية التدخل الانساني وصراع الارادات السياسية الداخلية في خضم الديمقراطية الفوضوية الناتجة عن الاحتلال والممثل لإرادته. ووفق ذلك تضمن الكتاب بفصوله الست بالاضافة الى المقدمة والخاتمة الكثير من الحالات والاستشهادات والتفاصيل والمقابلات الشخصية سواء في المتن أو في الهوامش في محاولة لدعم مصداقية الكتاب من جهة وأعتماده كمرجع للدارسين والباحثين أمراً ميسوراً من جهة أخرى. ومن خلال الإطلاع (وليس الاعتماد) على العديد من المصادر الغربية، سواء لكتاب من الغرب معروفين بعدائهم للعرب و المسلمين مثل برنارد لويس، أو لكتاب عرب و سياسيين ومحللين مؤيدين للسياسة الغربية - ألأمريكية، مثل عبد المنعم سعيد، فؤاد عجمي، كنعان مكية، رند الرحيم وحازم

صاغية وغيرهم والذين لم يُقصِروا حديثهم عن (تحرير العراق) فحسب بل وشككوا بوجود أهداف أمريكية خاصة في أحتلال العراق مرتكزة على أعتبارات مصلحة الامن القومي والاقتصادي الامريكيين او هدف حماية أسرائيل، معتمدين على تبريرات وتصريحات المسؤولين الامريكيين المخادعة و التي روجت ضرورة التخلص من الانظمة الديكتاتورية وتهديداتها وأن ذلك يعتبر مسؤولية دولية لا يمكن أن تلائم وتناسب إلا الولايات المتحدة الامريكية. الامر الذي جعل افكارهم وطروحاتهم مسخرة لخدمة الاهداف الامريكية وغامطة لحقوق بلدانهم التي ينتمون اليها في اصولهم الحقيقية وليس بجنسياتهم المكتسبة.

ومن هنا وجدنا ضرورة ملحة الى الابحار بالتحليل المنطقي والواقعي في الفصل التمهيدي لادراك أهمية ودور العراق بالنسبة للولايات المتحدة كمفتاح اساس لكل منطقة الشرق الاوسط ناهيك عن الدوافع الجيو - إستراتيجية والجيو - اقتصادية لاحتلال هذا البلد ومن ثم ينقل الفصل الاول القارئ الى (الدوافع المعلنة في الديمقراطية وتحرير المرأة) والتي لن تتم إلا من خلال التدخل الانساني وقواعده المتعارف عليها. ونتيجة لتسليط الضوء على نصف المجتمع بدلالة المرأة العراقية كان من المفترض أن يتم ألإطلاع أيضا على ما كتبته المصادر الغربية والعربية عن المرأة العراقية لمعرفة كيف تم أستغلال قضيتها لتكون أحد الاسباب في تدمير بلدها، ومن هنا كان لابد من أن يعود الفصل الثاني للحديث عن ماضي المرأة العراقية ليحدد طبيعة العلاقة التفاعلية للدورين الاقتصادي والسياسي لها وهي ترزخ تحت الحروب والعقوبات الاقتصادية والسياسة للحزب الواحد المهيمن. أما الفصل الثالث فقد خصص للبحث في أعماق الديمقراطية الفوضوية التي جاء بها الاحتلال العسكري الامريكي - البريطاني وحلفاؤهما من الرجال والنساء، والذين عرفوا بالمعارضة، والتي فضلت تغيير النظام السياسي في العراق بميكانزمات القوة العسكرية الاحتلالية الخارجية على دبلوماسية القوة السياسية الداخلية. وهو ما حتم في الفصل الرابع النظر في التحولات السياسية

والديمقراطية التاريخية المتعاقبة في العراق وعملية دمقرطة العراق أمريكياً التي ظلت تراوح ما بين الوعود المقطوعة في ديمقراطية فوضوية ومقارنتها بواقع الديكتاتورية. ثم جاء الفصل الخامس ليحلل الواقع الحالي للمرأة في العراق وهو ما بين مطرقة الفوضى الخلاقة الامريكية وسندان صراع الارادات السياسية الداخلية في خضم عملية بناء الدولة العراقية الجديدة أو على الاقل في خضم استراتيجية اعمار العراق. وأخيراً في الفصل السادس حاولت الدراسة بالإعتماد على المنهج المستقبلي البحث عن مكانة المرأة العراقية بسيناريوهات تحاكي الواقع، ولكن بعد رسم رؤية لمستقبل العراق سواء بمناقشة تلك الاراء المتشائمة أو وجهات النظر المتفائلة.

ومن كل ما عشناه من تجارب و عاشها الآخرون، ممن نعرفهم و ممن لا نعرفهم، وجدنا ضرورة في توثيق و تحليل ألإحتلال ألأمريكي البريطاني للعراق وآثاره المدمرة في كل المجالات على العراق و العراقيين. و توثيق طبيعة الصراعات السياسية والطائفية التي نتجت عنه و شجعت من قبله. ومع شعورنا بان ذلك يحتاج الى كتابة مجلدات لتغطية هذا الموضوع الواسع، الا اننا حاولنا التركيز على شريحة أجتماعية واحدة من المجتمع في الدراسة ألآ وهي المرأة العراقية التي طمست معاناتها بسبب قلة الكتابات التي غطت هذا الجانب. ***وختاما و نحن نضع هذا الكتاب بين يدي القارئ الكريم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير للاخت الكريمة والكاتبة القديرة هيفاء زنكنة على تكرمها بقراءة مسودة الكتاب وعلى ملاحظاتها القيمة والموضوعية التي ابدتها. وكما نتقدم بالشكر والامتنان الى الاستاذ الدكتور كاظم الموسوي على مراجعته اللغوية لمسودة الكتاب.***

<u>تمهيد الكتاب:</u>

يمكن القول أن جيوبولتكس - الجغرافيا السياسية - منطقة الشرق الاوسط تتكون من حلقتين رئيسيتين متوازيتين في القوة، تتوسطهما دائرة مركزية لمجموعة من الدول تطل على ممرات مائية حيوية وتمتلك النفط وهذه الدول هي (العراق ، سوريا، لبنان، فلسطين، مصر، الكويت، السعودية، السودان)، ظهيرها الاول مجموعة الدول التي بعضها عربية وهي(تركيا، إيران، أثيوبيا، ليبيا)، في حين ظهيرها الثاني يضم مجموعة الدول(دول شمال افريقيا العربي، الصومال وجيبوتي، اليمن، الامارات، سلطنة عمان، البحرين، قطر). والتفسير الاوسع لجغرافية الشرق الاوسط انه يضم كلاً من (أفغانستان، باكستان، قبرص، اليونان، والجمهوريات الاسلامية في أسيا).

ويمثل **العراق المدخل الشرقي المهم للمنطقة العربية برمتها والحامية الرئيس لكل محاولات القوى الخارجية سواء الدولية أو الاقليمية، لاسيما وان العراق رقم في معادلة التوازن الاقليمي لا يمكن تجاهله. كما وأن العراق مثل الطريق ألأقصر لدول وسط وشرق أوربا للوصول الى الخليج العربي ثم للهند. ولما تم أكتشاف النفط فيه أصبحت أهميته مضاعفة. ووفق ذلك أدرك التخطيط الاستراتيجي الامريكي المرسوم حيال المنطقة العربية خصوصاً والشرق الاوسط عموماً حقيقة عدم أمكانية تجاهل أهمية العراق من حيث المكانة والموقع الجغرافي على أقل تقدير. وهذا ما أشار اليه هنري كيسنجر، وزير الخارجية ألأمريكية ألأسبق، منذ سبعينيات القرن المنصرم حينما أكد على وجود ضرورة إستراتيجية في الحاق العراق بركب المعسكر الغربي مع وجوب ضمان تبعية سياسته الخارجية للولايات المتحدة الامريكية. كما ودعا في احدى كتاباته الى تحطيم العراق وذلك حسب وجهة نظره، أن مشكلة الغرب والولايات المتحدة هي ليس مع النظام السياسي في العراق وإنما مع العراق نفسه كونه بلداً قوياً والخوف من ان يأتي نظام**

سياسي قوي يقوده بالاتجاة المضاد للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط .[1]
وبهذا فإن ديفيد ويرمسير - المحلل الاستراتيجي في معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة في واشنطن - يتفق معه حينما وصف أهمية العراق جيوبوليتيكياً بقوله "ان من يسيطر على العراق يتحكم استراتيجياً بالهلال الخصيب وبالتالي بالجزيرة العربية ".[2]
عند الحديث عن مدى وجود دوافع استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية تحركها باتجاه غزو العراق واحتلاله يبدو من المؤكد ان هذه الدوافع اصبحت واضحة لا لبس فيها الآن بعد ان نُفذَ المشروع واصبح يقينا، ولكن التكهن بالدوافع الحقيقية قبل ان يخرج المشروع الى حيز العلن كان شيئاً اشبه مايكون بعمل العراف أو قارئ الكرة البلورية أو اي شيء يحمل في طياته ماوراء الطبيعة وغرائبها. صحيح ان الولايات المتحدة الامريكية كانت معروفة بميلها للتدخل لاثبات وجودها او اظهار مصالحها او ترصين موقعها الاستراتيجي أو حماية أسرائيل، وصحيح ايضا ان الولايات المتحدة لم تكن لتتورع عن التدخل ضد بلد مستقل باسلوب انفرادي ولكن هذا التدخل كان على الاعم الاشمل يتم باسلوب الدعم المخفي والحرب بالنيابة (War by Proxy) عندما كانت تحث ادواتها ووسائلها السرية للتدخل وتمدها هي باسباب الفعل ومتطلباته. وكانت هذه معادلة صالحة للعمل طيلة حقبة الحرب الباردة. ومع ان الولايات المتحدة قد خطت خطوة خطرة الى الأمام واصبحت تتدخل بإسمها جهارا نهارا دون مانع أو رافض عندما تراخت قبضة القطب الموازي في الثنائية الدولية وهو الاتحاد السوفيتي وانهياره وتفككه، إلا ان الدول التي تم التدخل فيها بذرائع شتى لم تكن الا دولا صغيرة سائرة في الاساس في ركاب الولايات المتحدة الامريكية، (غرينادا أو بنما). الا إن قيام

---

[1] نقلاً عن فاخر جاسم، العراق ومشاريع الهيمنة الدولية، السويد، دار المنفى ، التوزيع،بيروت:دار الكنوز الادبية ، ط1، 1999، ص16.

[2] نقلاًعن احمد البرصان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. القاهرة ، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، 2003. ص (64).

الولايات المتحدة الامريكية بتبني وتنفيذ مشروع غزو العراق هكذا بنفسها وبقيادتها وبمؤازرة حلفائها الذين لم يكن معها منهم من اعضاء مجلس الامن الدائميين الخمسة الا بريطانيا ولاسباب معروفة، وهو أمر على عكس ما طرحته نظرية المؤامرة، لم يكن يجد صدى واسعا في واشنطن الا في إسرائيل و المحافظين الجدد الذين لا يمكن وصفهم الا بالمتأمرين بذاتهم ولذاتهم ولحساب مشروعهم الكوني و لحماية إسرائيل. لقد شكل الدافع الجيوبوليتكي لهذا الاحتلال والذي برز بإدراك أهمية العراق كقاعدة إستراتيجية لنشر القوة الامريكية في الشرق الاوسط، هاجسا ًكبيرا ًبالنسبة لواشنطن وظلت منذ سنوات بعيدة ترسم للتخلص من هذا الهم عن طريق أحتلال العراق وجعله نظاما ًعميلا ًتابعا ًلأمريكا ومواليا ًللغرب، وإنشاء قواعد فيه يمكن إستخدامها لتخويف الدول المجاورة وإحتوائها (لاسيما سوريا وإيران)، وبهذا فإن تنازلها عن العراق لن يعني فقط تراجعا ًبل تغييراً خطيراً للخطط الامريكية في المنطقة.[1] وهذا ما يتفق معه - المتخصص في الشؤون الاستراتيجية بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - حسن أبو طالب حينما يرسم صورة أهمية الموقع الجغرافي للعراق في التخطيط العسكري الامريكي لمنطقة الخليج العربي برؤيته في أن إحتلال الولايات المتحدة للعراق سوف يعيد النظر في تواجدها الميداني في الخليج بصورة جذرية وشاملة ولمدة طويلة مقبلة، وذلك لان الموقع الجغرافي للعراق سيصبح القاعدة المركزية المتقدمة الكبرى للوجود الامريكي في المنطقة، الامر الذي سيقلل من اهمية الاعتماد على القواعد في قطر والبحرين والسعودية، وهو ما سيؤثر في الموازين النسبية للدول العربية والاقليمية المجاورة بتداعيات سياسية وأستراتيجية خاصة في إيران وسوريا ولبنان، ولن يخلو الامر من سلبية

---

[1] أنتوني أرنوف ، العراق منطق الانسحاب ، مصدر سبق ذكرة ، ص . 107

[2] حسن أبو طالب ، سيناريوهات الازمة في العراق ..أثار متوقعة على العالم العربي ، بحث منشور على موقع إسلام أون لاين والموقع:

http://www.islamonline.net/arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article07.shtml

على الدور والحركة السياسية المصرية أيضاً .[1] بالاضافة الى ذلك فأن التحكم بموقع العراق الجيو - إستراتيجي سيحقق فرصتين تاريخيتين للولايات المتحدة الامريكية في إدارة الشرق الاوسط الجديد أولهما اختراق القوس الرافض لوجود إسرائيل وتمكين الأخيرة من الإنضمام الى مشروع الشرق ألأوسط الجديد وقيادته. وثانيهما، تتجلى في أن الولايات المتحدة سوف تجعل العراق القاعدة التي ترتكز فيها بقوتها العسكرية الردعية لترويض المنطقة بأكملها وبالتحديد بعد أن خسرت الولايات المتحدة إيران وأخذت تركيا تلعب دوراً شبه إستقلالي، وبعد أن وجدت أن أمكانيات المملكة العربية السعودية ودول الخليج الصغيرة ضعيفة جداً للعب مثل هكذا دور. ناهيك عن ان العراق سيشكل مسعىً بديلاً عن الخطوط المقترحة لنقل نفط قزوين الى البحر العربي ومنها للشرق الاقصى او استراليا او امريكا بحرا ليكون مع افغانستان الطرق الاساسية المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

وإذا ما تمعنا في خارطة العراق لاكتشفنا المركزية التي يتمتع بها في منطقة الشرق ألاوسط بالتحديد ، فهو محاط بدول جوار جغرافي ،عربية وغير عربية، ذات قدرات وامكانات للتأثير في معادلة التوازن الاقليمي الاستراتيجية للمنطقة. فمثلاً قبل أحتلال العراق توقع مارتن أنديك– مدير مركز سابان لدراسات الشرق الاوسط بمؤسسة بروكنغز - التغيير الذي سيصيب الرؤية الاستراتيجية الامريكية حيال إيران بعد حرب العراق حينما قال عام 2002 "إذا شنت الولايات المتحدة هجوماً عسكرياً على العراق، فسوف تتخذ اجراءات اشد صرامة بحق ايران وخصوصاً اذا نجحت في الإطاحة بنظام صدام حسين، وحينها ستواجه ايران اسوأ كابوس تحلم به، وهو نظام ذو توجه غربي موال لأمريكا على حدودها الشرقية (افغانستان) ونظام مع قوات امريكية على حدودها الغربية في بغداد (العراق).

وهو ما سيجعل امريكا في موقع تتحدث مع الايرانيين من خلاله بلطف، فيما تحمل عصا غليظة في يدها، وفي الحقيقة عصاتين وإذا تلازم الأمر العصا الثالثة عبر الضغط الدولي من اجل الاصلاح لنستطيع من خلاله التاثير في سلوكهم (الايرانيين) وبشكل ايجابي مع الزمن".[1] وبهذا المجال أيضا يشير الخبير العسكري - الاستراتيجي عبد الوهاب القصاب الى إن "الموقع الجيوستراتيجي للعراق يشكل جوهر القيمة للإقليم بشكل عام ، فالعراق رابط استراتيجي ذو أهمية خطيرة بكل من اقليم الخليج العربي الفرعي (Arabian Gulf Sub Region) وإقليم ايران – افغانستان بانفتاحه على الصين واقليم القفقاس وتركيا واقليم ايران اسيا الوسطى واقليم المشرق العربي. إن هذه حلقة رابطة تكاد تكون منطقة الظهير فيها من القيمة الجيوستراتيجية ما يجعلها مغرية لحاضنة القدرة للتقدم للاستحواذ عليها."[2] وهذا ما يحقق الطموح العالمي للولايات المتحدة حسب فكرة تشالمرز جونسون "إذا لم تكن الامبراطورية الامريكية إمبراطورية غزوات فإنها بالتأكيد إمبراطورية قواعد ".[3]

وللبحث في انطلاقة الولايات المتحدة الامريكية للاهتمام بالعراق فسنجدها بـــدأت بالخمسينيات من القرن المنصرم وذلك لاسباب متعددة قــد تكــون مــن أبرزهــا محاولة خلق حاجز حول الاتحاد السوفيتي لمنعه من الوصول الى المياه الدافئـــة، لاسيما وبعد استقطاب كلاً من تركيا وإيران، حيث يمكن للاتحاد السوفيتي ان يصل من خلال العراق الى الخليج العربي. بالاضافة الى تنـــامي الضـــعف الـــذي حـــل بالامبراطورية البريطانية أنذاك والخوف من أستمرارية هيمنتهـــا الكاملـــة علـــى المنطقة وبالتحديد بعد قيام ثورة يوليو - تموز 1952 في مصر. علاوة علـــى أن

---

[1] نقلاً عن أحمد سليم البرهان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية المريكية في الشرق الأوسط. القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، 2002. ص (64).

[2] عبد الوهاب القصاب / إحتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق، ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 .

[3] نقلا ًعن وللمزيد من التفاصيل انظر: غسان سلامة، امريكا والعالم :إغراء القوة ومداها، بيروت :دار النهار،ط2، 2006 ، ص165

أهمية الثروة النفطية التي يمتلكها العراق. ناهيك عن كل هذا وذاك رغبة بعـض الساسة المتنفذين في النظام السياسي العراقي مثل نوري السعيد الذي بدأ يشـعر هو الاخر بضعف بريطانيا وتصاعد قوة ونفوذ الولايات المتحدة الامريكية وكانـت هذه الرغبة ممزوجة مع معاداته للشيوعية. ففي عام 1955 تم تأسـيس حلـف بغداد الذي ضم الدول المحاذية للاتحاد السوفيتي تركيا ، إيران ، باكستان ووضع الحلف تحت إسم (حلف بغداد) لتوضيح أهمية العراق فيه . ثم تلى ذلك زيـارات قام بها السعيد، بعد أن اقنع الوصي على العرش الامير عبد الاله والملك الشـاب فيصل الثاني، بزيارة الولايات المتحدة الامريكية والتقرب منها. وعلى إثـر هـذا الحلف الذي كان بنفوذ بريطاني ولكن بدعم أقتصادي - مـادي وعسـكري مـن الولايات المتحدة بدأت البعثات التدريبية – العسكرية (من جيش وشرطة) ترسـل الى الولايات المتحدة بعد إن كانت حكراً على بريطانيا. وبعـد فشـل المحـاولات البريطانية - الامريكية في إقناع مصرعبد الناصر ومن خلال العراق للدخول فـي الحلف، بدأ صراع خفي ما بين الدولتين للسيطرة وفرض النفوذ علـى العـراق. وحيث أشرت حرب السويس 1956 فشل بريطانيا في إسقاط جمال عبد الناصر في مصر وضعف الامبراطورية البريطانية في منطقة الشرق الاوسط، تنامى فـي الوقت نفسه النفوذ الامريكي عليها.

ويؤكد التاريخ السياسي العراقـي أن ثـورة 14/تمـوز/1958 وقيـام النظـام الجمهوري في العراق ووصول الضباط الذين حاربوا في حرب فلسطين الأولى في عام 1948 الى السلطة، مع مرارتهم من تلك الحرب، نجحـت بانهـاء النفـوذ البريطاني بالكامل في العراق اهم منطقة متبقية لهذا النفوذ بعد حرب 1956. كما وأشرت هذه المرحلة جملة من الملامح اقلقت الغرب والولايات المتحدة ولعل في مقدمتها إعلان العراق إنسحابه من حلف بغداد في عام 1959 و تصـاعد نفـوذ الحزب الشيوعي العراقي وسيطرته الكاملة على المنظمـات الشـعبية والمهنيـة ونفوذه بالحكم عن طريق العديد من الشخصيات الشيوعية وسلسلة من اتفاقـات

التعاون الاقتصادي الكبير بين العراق والاتحاد السوفيتي والصين والمانيا الشرقية، علاوة على إبرام صفقات تسليح سوفيتية - عراقية تم من خلالها تجهيز الجيش العراقي بالاسلحة السوفيتية وهو ما عمل على تغيير تسليح الجيش العراقي من النوع الامريكي - البريطاني الى النوع السوفيتي. وبالفعل فان جميع هذه الملامح أو المؤشرات أقلقت الغرب والولايات المتحدة الامريكية وجعلتها تضع العراق في خانة المناطق الخطرة التي من الممكن أن يستفيد منها الاتحاد السوفيتي للوصول الى المياه الدافئة ووضع موطئ قدم في منطقة الشرق الاوسط والمشرق العربي بالتحديد. وقد يكون النزاع الذي حدث أنذاك بين كلاً من رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم والرئيس المصري جمال عبد الناصر حول مسألة الوحدة العربية الفورية، ووقوف الاتحاد السوفيتي الى جانب عبد الكريم قاسم دليل واضح على أن الاتحاد السوفيتي بإمكانه ان يتدخل في شؤون المنطقة العربية. تزايد شعور الغرب والولايات المتحدة بخطورة العراق الكبيرة في الشرق الاوسط عندما أعلن العراق في عام **1961** قانون النفط رقم **(80)** الذي جرد شركات النفط الاجنبية من كل الاراضي غير المستثمرة، بحيث إن هذه الشركات لم تعد تمتلك الحق في التنقيب أو الاستثمار في المناطق غير المستغلة أنذاك، ومن ثم حرمها من حق الاستثمار في الحقول الكبيرة التي أكتشفت ولم تستثمر. هذا القرار الذي حرم الشركات الامريكية والبريطانية وغيرها من الشركات الاجنبية من أكثر من **90%** من الابار والاراضي غير المستثمرة. وفي الوقت نفسه بدأ العراق بإبراز تأييده لتأسيس جيش التحرير الفلسطيني وبدأت كوادر منه تتدرب في العراق. ومع أن الولايات المتحدة في هذ الفترة حاولت الابقاء على علاقات طبيعية دبلوماسية مع العراق بأرسالها نائب وزير خارجيتها أنذاك (جون فوستر دالس) الى المنطقة وزيارة العراق إلا إنها في الوقت عينه أدركت أن العراق أصبح خارج دائرة النفوذ الغربي - الامريكي.

بقيام انقلاب شباط 1963 (ثورة رمضان لدى حزب البعث) في العـراق والتـي أطاحت بنظام حكم عبد الكريم القاسم وتصفية الحزب الشيوعي، اعتبرت الولايات المتحدة أن ذلك منفذا مهما لها للعراق، لا سيما بعدما أكدت العديد من الكتابـات والوثائق والتصريحات التي بينت أن التغيير الذي حدث في العراق كان بدعم مـن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ،[1] وقد يكون أعتراف أحد قادة الحركة (علي صالح السعدي، أمين سر حزب البعث آنذآك) بأن الوصول الى الحكم جاء بقطـار ذات عجلات أمريكية لدليل على الاسناد الامريكي لهذا التغيير . لقد شهدت الساحة السياسية العراقية خلال الفترة 1963 -1968 حالة من عدم الاستقرار السياسي حاولت فيها الولايات المتحدة إستغلالها وفق ما يتلائم ومصالحها الاقتصادية أولاً والسياسية ثانياً ، فقد عملت الولايات المتحدة على الاسـتحواذ علـى إمتيـازات نفطية جديدة تعيد وجودها في عموم المنطقة. إلا إنها واجهت الفشل فـي ذلـك ولاسباب متعلقة بضعف الحكومات العراقية انذاك وإنحياز الولايات المتحدة الكامل الى جانب إسرائيل في حرب عام 1967، التي ساهم فيهـا العـراق وبصـورة محدودة وأبقى بعض قطعاته في الاردن تحسباً لتجـدد القتـال ودعـم القضـية الفلسطينية، الامر الذي جعل من إمكانية فوزها بإمتيازات نفطية - معدنية (كبريت) جديدة صعبا للغاية .

في عام 1968 حصل تغيير جديد في العراق بقيام انقـلاب (ثـورة) 17/تمـوز 1968 والتي أوصلت حزب البعث العربي الاشتراكي الى سدة الحكم ثانيةٍ . لقـد كان من الواضح أن هنالك دوراً لعملاء الولايات المتحدة فيها، حيث وكما يبدو أن الجهة التي قامت بالتغيير كانت منقسمة بين قسـمين الاول مـرتبط بالمخـابرات البريطانية – الامريكية والثاني غير مرتبط ويطمح للوصول الى الحكـم بطريقـة سهلة، وبوصول الطرفين الى الحكم مع هيمنـة واضـحة للاطـراف المرتبطـة بالمخابرات الامريكية (عبد الرزاق النايف رئيس الوزراء – وكان معاوناً لمـدير

[1] See for example: Kassem's fall planned in Whitehall, The Jewish Observer and Middle East Review, 8 March 1963, p.p 3-4

الاستخبارات العسكرية في عهد عبد الرحمن عارف، و وزير الخارجيـــة ناصــر الحاني – الذي كان سفير العراق لدى الولايات المتحدة الامريكية ولبنان في عهد عبد الرحمن عارف أيضاً). في 30 تموز من نفس العام قامت عناصر من حزب البعث بطرد النايف ومجموعته والذين كانوا ذوي إرتبطات بالمخابرات الامريكيـــة – حسب وجهة نظرهم - وسيطر إثر ذلك حزب البعث على الحكم بصورة كاملـــة. وقاد حملة إعتقالات وتسفيرات بعد ذلك التاريخ، أخرجت كـــل المؤيـــدين للنفـــوذ الامريكي من النظام الجديد .

مع التقارب البعثي - الشيوعي وقبل إقامة جبهة موحدة بينهما (الجبهة الوطنيـــة التقدمية) برز تقارب عراقي - سوفيتي وصلت مدياته الى توقيع معاهدة صـــداقة وتعاون، كانت هي الاولى من نوعها مع الاتحاد السوفيتي عام 1972. كما انـــه وفي الفترة نفسها قامت الحكومة العراقية أنذاك بتأميم الـــنفط. وهكـــذا أصـــبح العراق منطقة نفوذ سوفيتية بالكامل من وجهة نظر الولايات المتحدة التي بـــدأت من جديد تلجأ الى أساليب التغلغل والتأمر عليه بطرق ملتوية ولعل أهمهـــا كـــان دعم الحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق ، حيث أعتمدت على كل مـــن إيران وإسرائيل في إيصال الدعم للمسلحين الاكراد (الدعم المادي والعســـكري)، واعتبرت هذه الورقة الانجح في الضغط على الحكومة العراقية وزعزعة إستقرار نظامها السياسي. وحينما شعر العراق في عـــام 1975، وهـــو يخـــوض حـــرب ضروس في كردستان العراق، إن إمكانية انهاء هذا التمرد – حسب وصـــفهم - لا يمكن ان يتم الا بتحييد إيران وإقناعها بعدم دعم وتمويل المسلحين الاكراد، أجرى سلسلة من المفاوضات السرية والعلنية بين العراق وإيران توجت بإتفاقية الجزائر لعام 1975، والتي يطلق عليها بإتفاقية (الشاه - صدام)، اتفق بموجبها الطرفان على تسوية خلافاتهم العالقة وتنازل العراق عن نصف شط العرب لصالح إيـــران. مباشرة أوقفت إيران دعمها للفصائل الكردية وتم إنهاء العمليات المســـلحة فـــي

كردستان. ومن الجدير بالذكر إن كل ذلك تم بـــدون موافقـــة الولايـــات المتحـــدة وإسرائيل الامر الذي أغضبهما على الشاه أنذاك .[1]

في عام 1979 تم الاطاحة بنظام الشاه في إيران وهيمنت المؤسسة الدينية على الثورة الايرانية و جيرتها لصالحها واستطاعت أن تطـــرد كـــل العناصـــر غيـــر الخاضعة لها من علمانيين وتكنوقراط. وتصاعدت موجة العداء الايراني للولايات المتحدة الامريكية، والتي كانت تحت رئاسة جيمي كارتر، حيـــث تمـــت مهاجمـــة السفارة الامريكية في طهران واحتجز عدد من الدبلوماسيين الامريكيين كرهـــائن لدى عناصر إيرانية مسلحة ومحمية من قبل النظـــام نفســـه. وفشـــلت العمليـــة العسكرية الامريكية التي قامت بها الولايات المتحدة لتحرير الرهـــائن. تصـــاعدت موجة العداء بين الطرفين في عام 1980 حينما بدأت المؤسسة الدينية في إيران تتحدث عن تصدير الثورة الى دول مجاورة لها وأخذت تثير القلاقل الداخلية فـــي العراق، حتى شعرت الحكومة العراقية أنذاك بوجود خطر حقيقي، أكبر من حجمه، إثر جملة من النشاطات التخريبية بأيدي إيرانية شهدتها الساحة السياسية العراقية ومنها محاولات الاغتيال لشخصيات عراقية قيادية مثل طـــارق عزيـــز– وزيـــر الخارجية، ولطيف نصيف جاسم - وزير الثقافة والاعـــلام، مـــع ضـــرب بعـــض المناطق الحدودية .

للمرة الاولى ومنذ عقود شعرت الولايات المتحدة بأن لديها مصـــلحة فـــي دعـــم العراق لمواجهة الخطر الايراني، وبالوقت نفسه شعر العراق بأن هنالـــك فرصـــة تاريخية يستعيد بها ما أجبر على التنازل عنه في اتفاقية الجزائر. تصاعد التـــوتر العراقي - الايراني إثر ذلك عام 1980 حيث اعتقد الجانب العراقي، خطـــأً ، أن

---

[1] وللمزيد من التفاصيل حول محاولات الولايات المتحدة في التأثير على القرار العراقي في الحرب العراقية – الايرانية وأثرها على طبيعة العلاقات العراقية - الامريكية فيما بعد أنظر:

- Amatzia Baran, US Input into Iraqi Decisionmaking 1988-1990, in book; David W. Lesch, editer, The Middle East and the United States (A Historyical and Political Reassessment), westview, USA, 2007, p.p.351-361

- Tim Niblock (editer), Iraq: the contemparary state, croom helm, 1982.

-Adam Tarock, the superpowers involvement in Iran-Iraq war, nova science publishers, 1998.

الوضع الداخلي الايراني هش ومفتت وفوضوي وضعيف ومتأزم ويمكن أن يغير بمجرد ان يتم ضرب القوة العسكرية الايرانية، في حين اعتقد الجانب الايراني بعد نجاح ثورة 1979 بأن عملية عسكرية بسيطة ضد العراق ستثير ثورة شعبية ضد نظام البعث الحاكم فيه وتسقطه. وبدأ الطرفان يتجهان نحو حرب كان المستفيد الاوحد منها الولايات المتحدة وإسرائيل. حيث شعرت الولايات المتحدة بأن القوة الدينية في إيران المعادية لها قد وجدت من يتصدى لها في المنطقة ويوقف زحفها حيال الخليج، في حين شعرت إسرائيل أن القوتين الاساسيتين المعاديتين لها في المنطقة سيتناطحان فيما بينهما في حرب قد تزيلهما معاً، (لقد أغلقت إيران بعد إسقاط الشاه السفارة الاسرائلية في طهران وجعلت منها مقرا لسفارة فلسطين ورفعت العلم الفلسطيني فوقها)، خصوصاً وأن هذه الحرب ستبعد العراق عن القضية الفلسطينية لفترة ما.

من كل ما سبق وجدت الولايات المتحدة وإسرائيل ضرورة لتشجيع العراق وإيران على الحرب فيما بينهما. إذ حاولت الولايات المتحدة أن تدعم العراق في هذه الحرب ضد إيران مع عدم السماح له بالانتصار في الوقت نفسه. واخذت علاقات التقارب المصلحية منذ 1982 تظهر بكل وضوح على العلاقات الامريكية - العراقية، وذلك حينما رفعت الولايات المتحدة العراق من قائمة الدول الراعية للارهاب لتتمكن من مساعدته عسكرياً خلال الحرب. كما وارسل العراق وزير خارجيته انذاك طارق عزيز الى امريكا عام 1984 واعيدت العلاقات الدبلوماسية وتبادل زيارات الوفود الرسمية بين الطرفين. وفي كانون الاول 1983 ارسل الرئيس ريغان مبعوثه دونالد رامسفيلد الى العراق لاصلاح الامور مع صدام حسين، وتم فتح سفارة الولايات المتحدة في بغداد عام 1984 وإعيدت العلاقات المقطوعة منذ 1967 وبصورة كاملة بين الطرفين. [1] ووصل الامر الى حد

---

[1] The World, Global prespective for an American Audience, history of iraq part 3, http://www.pri.org/theworld/?q=node/5555

تغاضي الولايات المتحدة عن قصف الطائرات الحربية العراقيـــة (بالخطـــأ) عـــام 1984 البارجة الامريكية (ستارك) في الخليج العربي والتي راح ضـــحيتها (37 بحارا أمريكياً)، حيث قدم العراق اعتذارا كونها عملية خطأ غير مقصودة. وقبلت الولايات المتحدة مباشرة اعتذار العراق .[1] علاوة على ذلك أتهمت الاســتخبارات العسكرية الامريكية إيران بإستخدامها أسلحة كيميائية محرمة في الحــرب ضــد العراق . في نفس الوقت ألذي قامت فيه الولايات المتحدة بتزويد إيران بالأسلحة التي تم كشفها بفضيحة (إيران غيت). لقد كان واضحاً طيلـــة ســنوات الحـــرب العراقية - الايرانية إن الطرفين متجهـــان نحـــو حـــرب لا نهايـــة لهـــا نتيجـــة الاستراتيجية الامريكية -الغربية والإسرائيلية التي كانت تريـــد لهـــا ان تســـتمر وتستفد قوى دولتين مهمتين في الشرق الاوسط ، لا سيما وان هذه الحرب أثرت على اسعار النفط العالمية وجعلتها تنحدر الى الاسفل. في الوقت نفسه كان صناع القرار الامريكي يشعرون بـــأن العـــراق ســـوقاً مربحـــة للمنتوجـــات الغذائيـــة والتكنولوجية الامريكية. وأكدت وثائق وزارة الخارجية الامريكية هذا الامر إبتداءاً من خريف 1988 ولكنه لم يظهر في اية وثيقة تتعلق بصنع السياسة الامريكيـــة حتى صدور التوجيه الرئاسي الامريكـــي ذي الـــرقم 26 National Security Directive (NSD) والصادر في ربيع 1989 ووقع من قبل الـــرئيس بـــوش الاب في تشرين الاول من نفس العام ونص على " علاقات طيبة بـــين الولايـــات المتحدة والعراق ستخدم مصالحنا البعيدة المدى وستعزز الاستقرار في كـــل مـــن الخليج والشرق الاوسط . يجب ان تقترح حكومة الولايات المتحدة حوافز سياسية واقتصادية للعراق لاجل تهدئة تصرفاته ولتزيد من تأثيرنا عليه أيضاً.. ... ويجب ان نتبع ونبحث عن ما يسهل حظوظ الشركات الامريكية للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي ...على ألا يتعارض ذلك مع أهدافنا في عدم إنتشـــار الاســـلحة النووية ...كما ويجب على الولايات المتحدة أن تضع في الاعتبار بيع أنواع غير

---

[1] Op.cit

فتاكة من الاسلحة كالمساعدات العسكرية مثل دورات التدريب وتجهيزات الاسلحة الخفيفة والتبادل الطبي".[1]

لم تكن التخطيطات الاستراتيجية الانفة الذكر تحسب حسابا لتنامي القدرة العسكرية العراقية الكبيرة والمتميزة التي كونتها القوات المسلحة العراقية و التي مكنتها من التخطيط لانهاء هذه الحرب بعمليات عسكرية مثيرة و مؤثرة. وعلى الرغم من خروج العراق منهكا ًأقتصاديا ً، خصوصاً بعد العمليات الخمسة التي ختمت تلك الحرب والتي هي مناورات بقوة جيش ميداني (فيلقين)، ومنها عمليات تحرير شبه جزيرة الفاو والتي جرت في نيسان 1988 وغيرها، الامر الذي جعل ميزان علاقات القدرة الاقليمي يميل اليه. هذه النتائج العسكرية أجبرت القيادة الايرانية على القبول بقرار وقف إطلاق النار الصادر من الامم المتحدة (598) عام 1988 والذي قال عنه الامام الخميني بأنه تجرع السم حتى وافق على هذا القرار. ومن ذلك بدأت دواعي القلق تتعاظم في اسرائيل، التي ظنت ان الحرب ستضعف العراق عسكريا و أنها بتدميرها مشروع تموز النووي(1982) قد قبرت قدرات العراق العسكرية و الاقليمية الا انها فوجئت بهذا الاداء المتطور من جهة والسعي الحثيث لانجاز مشروع نووي عراقي اكثر طموحا ويعتمد على الخبراء العراقيين بالدرجة الاولى. ويبدو ان اسرائيل (وربما معها آخرون في الاقليم) شعروا بالقلق من هذه القوة ألأقليمية الجديدة. بل ان الولايات المتحدة الامريكية نفسها (أو قطاع لابأس به من المهتمين بشؤون الامن والدفاع) بدأوا هم ايضاً بالقلق. (سيتم مناقشة أثر الحرب العراقية - الايرانية على المرأة العراقية في الفصل الثاني بشكل موسع لاسيما في مسألة المرأة ودورها في المجتمع والاسرة ودعم الدولة).

وعلى الرغم من كل ما شهدته العلاقات الامريكية - العراقية من تطور إلا إنه وما بين 1988 - 1990 بدأ الاستشعار الامريكي بالخطر العراقي، الامر الذي دفع

---

[1] Cited from, Amatzia Baran, US Input into Iraqi Decisionmaking 1988-1990, op.cit.

الادارة الامريكية لان تخطط من جديد لإضعاف العراق خشية من تصاعد دوره الاقليمي غير الخاضع لتبعيتها. وفي الوقت الذي أصدر فيه الكونغرس الامريكي، في كانون الثاني 1990 مشروع قانون يقضي بإلغاء المقيدات المفروضة على العلاقات التجارية مع العراق. وجاء في هذا الالغاء : " العراق قوة أساسية في الخليج الفارسي (كذا) وتأثيره يتزايد في العالم العربي . وهو أيضاً مورد أساسي للنفط لأسواق الولايات المتحدة ...إنه من المصلحة الوطنية (القومية) إبقاء المحفزات السياسية والاقتصادية الحالية للعراق لتشجيعه على إتخاذ مواقف معتدلة في تصرفاته ويزيد من قدرتنا في التعامل بفعالية مع العراق ...ونأمل ايضاً في تسهيل مشاركتنا في إعادة بناء الاقتصاد العراقي لفترة ما بعد الحرب"[1]، إلا أنها وجدت أيضاً في اضعاف العراق اقتصاديا انجح الطرق في حصر وتجميد قدراته وتشتيت علاقاته ولعل ما ساعد في ذلك رفض اغلب دول الخليج التنازل عن ديونها من العراق، (بالمناسبة فأن أغلب الديون الخليجية على العراق ترتبت أثر اتفاق العراق مع هذه الدول على تصدير شحنات نفط من آبارها لصالح ألعراق على أن يقوم ألعراق بتصدير الكميات نفسها لصالح الدول الخليجية بعد إنتهاء الحرب مع أيران)، علاوة على ذلك بدأت كل من الامارات العربية والكويت بضخ كميات نفط اكبر الى السوق العالمية مما ادى الى انخفاض اسعار برميل النفط الواحد من 18الى 11 دولار . وتحدث الرئيس العراقي انذاك صدام حسين عن هذا الامر في مؤتمر قمة عمّان 1990 حينما قال "قطع الاعناق ولا قطع الارزاق"، علما بأن العراق كان يتهم الكويت بالتجاوز على حقوله النفطية العراقية الحدودية واستخراج النفط منها، كما وشعر العراق بأن هنالك (مؤامرة) لتركيعه أقتصاديا ً. ففي تشرين الثاني 1989 ارسل المدير العام لأمن الدولة الكويتي مذكرة الى وزير الداخلية الكويتي يلخص فيها لقاءه مع مدير السي أي أي (المخابرات المركزية الامريكية) انذاك وليم وبستر قال فيها "اتفقت مع الجانب

[1] Amatzia Baram, US inputs into Iraqi Decisionsmaking 1988-1990, op.cit. P.p 354-355

الامريكي على أنه من المهم ان نستفيد من تدهور الحالة الاقتصادية في العراق لكي نضع ضغوطاً على حكومة ذلك البلد لكي نرسم حدودنا المشتركة معه. وأعطت وكالة المخابرات المركزية فكرتها حول الضغوط المناسبة، وان تعاوناً واسعاً بيننا يجب أن يبدأ شرط أن يبقى التعاون على اعلى المستويات. وعندما واجه الوفد العراقي المسؤول الكويتي بهذه المذكرة في مؤتمر القاهرة 1990 اغمي على المسؤول الكويتي في حين إن الولايات اعتبرتها مفبركة "[1]. إلا ان الحدث الاهم الذي كشفته الحكومة العراقية قبل ذلك في نيسان 1990 هو الخطة الاسرائيلية العسكرية الهادفة الى ضرب المنشأت العسكرية العراقية التي أحست إسرائيل بخطرها الكبير على امنها القومي وميزان القوى في المنطقة. الامر الذي حدا بالرئيس العراقي الى أن يظهر على شاشات التلفزة ويرسل رسالة ردعية مفادها "إذا تجرأت إسرائيل على مهاجمة العراق فسنجعل النار تأكل نصف أسرائيل" . ويمكن القول بأن هذا التصريح هو السبب غير المباشر الذي أشر بداية وجوب التنفيذ الفعلي لمخططات وافكار إسقاط صدام حسين وإضعاف العراق واحتلاله لضمان تبعيته . إلا إن السبب المباشر الذي عدته الولايات المتحدة الدليل الواقعي لخطورة العراق في المنطقة هو غزو العراق الكويت في 2آب- أغسطس/ 1990.

ونجد في ما اورده الجنرال شوارسكوف من اعتراف في مذكراته بحقيقة أن بداية التخطيط الفعلي - العملي لانهاء الدور العراقي كانت منذ تموز 1988، أي قبل ايقاف القتال بين العراق وأيران، تأييدا ًلما أوردناه فقد قال "إن نهاية الحرب في أب 1988 تركت العراق يملك جيشا ًقويا ًمن مليون مقاتل واقتصادا ضعيفا لا يقدر على إحتواء المسرحين في الحياة المدنية" كما وإن "العراق حل محل الاتحاد السوفيتي بإعتباره العدو الاول في الخطط الامريكية" معتمدا على قول السفيرة

---

[1] **Amatzia Baram, US inputs into Iraqi…, op.cit. P.355**

الامريكية في بغداد حينما وصفت قوة العراق " بأن من يتجاهل خطورتها كمن يتجاهل السرطان." [1]

وذكرت الباحثة في معهد واشنطن للدراسات السياسية (فيليس بينس) أن الادارة الامريكية لم تسمح لمجلس ألامن بمناقشة مشروع انسحاب عراقي من الكويت جاء به في اللحظة الاخيرة من بغداد يفغيني بريماكوف - وزير الخارجية السوفيتي أنذاك - بل واثناء التصويت على القرار 678 الذي خول الولايات المتحدة بإستخدام القوة، قامت واشنطن برشوة أعضاء مجلس الامن الدائميين وغير الدائميين المترددين في التصويت واهمهم الصين وكولومبيا وأثيوبيا. الدولة الوحيدة التي عارضت إستخدام القوة هي (اليمن) وتلقت على أثر هذا الموقف تهديداً من الولايات المتحدة على أنها ستدفع الثمن.[2] لقد كانت نتيجة حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) والتي قادتها الولايات المتحدة الامريكية مع تحالف ضم ثلاثين دولة للفترة من 17كانون الثاني/يناير1991 - 18شباط/فبراير1991، تدمير أكثر من 8437 داراً سكنية و157 جسراً وسكة حديد و130 محطة كهرباء رئيسية وفرعية و 139 داراً للرعاية الاجتماعية و 100 مستشفى ومركزاً صحياً و1708مدرسة إبتدائية. أضف الى ذلك فان الطيران الامريكي إستخدم قذائفا تحتوي على اليورانيوم المنضب. وقد قتل الكثير من الاطفال بسببها كونها تؤثر بسرعة في الخلايا والهياكل العظمية للاطفال وتقضي على الاجنة في أرحام الامهات. وخاتمة المطاف كانت سياسة استمرار فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة والحصار على العراق والتي أستمرت على مدى ثلاثة عشر عاماً. في عام 1997 نشرت تقارير أكدت أن العراق فقد ما

---

[1] هذا وفي عام 1990 أعد الجنرال شوارسكوف تجربة حرب بالكومبيوتر على العراق لمعرفة مدى نجاح هذه الحرب وأثرها على النظام الدولي ومكانة الولايات المتحدة الامريكية فيه . أنظر التفاصيل في: مذكرات شوارسكوف ، ص 277-ص286-ص283 نقلا عن: تقارير منظمة اليونسيف ومنظمة العمل الطبي للامن العالمي وجامعة هارفرد، أثار حرب الخليج على اطفال ونساء العراق، ترجمة: كفاح عارف،القاهرة:منشورات الغد،1993 ص ص 9-10

[2] أنتوني أرنوف (محرر)، العراق تحت الحصار:ألاثر المميت للعقوبات والحرب ، لندن : بلوتو برس ، 2000 ، ص 41. نقلاً عن : عروض الكتب في المعرفة ،مركز دراسات الجزيرة على شبكة الانترنت والموقع هو : http://www.aljazeera.net

يقارب 1.2 مليون أنسان تحت ضغط الحصار الدولي الاقتصادي. وجاء في تقرير بعثة وكالات الغذاء الدولية بعد زيارتها العراق في أكتوبر 1997 أن هنالك دلائل واضحة على أنتشار سوء التغذية ونقص عام في الغذاء وفي الامدادات الطبية.[1] وقد أطلق على هذه العقوبات اللاانسانية الدبلوماسي والمشرف على تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء - دنيس هاليداي - ب(ألابادة الجماعية).[2] وهو ما اتفق معه الامين العام بيريز دي كويلار(Perez de Cuellar) للامم المتحدة عام 1991 في خطابه (عن التدخل الانساني) حينما حذر من أن الضحية الاولى الاقتصادية المفروضة على الدول غير المتطورة من السكان هم الاطفال والنساء والفقراء والعجزة، [3] (سيتم مناقشة اثر العقوبات الاقتصادية على المرأة العراقية

---

[1] مجلة الاهالي، تقرير عن جرائم أمريكا على مدار مائة عام / منشور على شبكة الانترنت :
http://bafree.net/form/archive/index.php/t-13992.htm1-2007

[2] نقلاً عن: نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة (إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية) ، ترجمة: سامي الكعكي ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007، ص 74.

[3] وللمزيد من التفاصيل حول الأثار السايكولوجية- النفسية والصحية الجسمية والاجتماعية والمستقبلية للعقوبات الدولية على الاطفال في العراق أنظرالدراسة الميدانية لكل من : سوسن شاكر الجلبي و صادق عبد الصاحب التميمي ، أثر الحصار الاقتصادي على الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية والصحية للاطفال في العراق في ضوء اتفاقية حقوق الطفل والاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات ، بغداد : مركز أبحاث أم المعارك ، وزارة الاعلام العراقية ، دار الحرية للطباعة ، 1994.

(*)يعوم العراق على بحر من النفط ، إذ يملك احتياطيات نفطية هائلة تبلغ 112,5مليار برميل او نحو 11% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط . في حين تشير بعض التقديرات ألأخرى الى ان احتياطيات العراق تصل الى 324ملياربرميل أي 26%من احتياطيات العالم. وهي احتياطيات تتجاوز القدرة النفطية السعودية البالغة 264مليار برميل.[3] ويجمع أغلب خبراء ومحللي الشرق الاوسط أن الاستراتيجية والسياسة الامريكية حيال العراق والتي توجت بأحتلاله مرتبطة وبشكل مباشر ولا يقبل الشك بالقدرة والموارد النفطية التي يسيطر عليها العراق. ويصف الكاتب الامريكي نعوم تشومسكي في كتابه (الدول الفاشلة) أهمية نفط العراق في منطقة الشرق الاوسط وقبل إحتلال ألعراق، بقوله: "يعتبرالعراق الغنيمة الدسمة ليس لموارده الهائلة فحسب، بل لانه المكان الوحيد المتبقي على سطح الارض والذي يملك أحتياطيا ًهائلا لم يمس، عدا أن إستخراجه رخيصا ًللغاية،أي أنه بمثابة منجم ذهب واعد لشركات الطاقة التي ستحظى بأمتياز النفاذ اليه وهي ألامريكية والبريطانية بالدرجة الاولى في حال أفلح غزو العراق بفرض حكم واشنطن القوي". أنظر:
نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 51
هذا وقد توصلت الدراسة التي صدرت عن معهد بيكر للسياسة عام 2002 والتي حللت التداعيات المستقبلية لأحداث 11/أيلول ومن بينها التداعيات الاقتصادية فوجدت " أن إحدى النتائج البعيدة المدى لاحداث 11 أيلول هي ضرورة اتجاه الولايات المتحدة لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية. واذا لم يحدث تغيير جذري في سياسة الاستثمار النفطي في العراق فإنه لن يكون هنالك بديل جاهز لما تملكه العربية السعودية من احتياطيات نفطية مؤكدة وهائلة وطاقات انتاجية احتياطية كبيرة".. للمزيد من التفاصل انظر:
احمد السيد النجار(المحرر)، نكبة العراق:الاثار السياسية والاقتصادية، القاهرة: مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،2003،ص59.
كما وبينت بعض استطلاعات الرأي العام العالمي ما شعرت به ملايين من الشعوب في الشرق الاوسط وحول العالم لأن يعتقدوا بأن الحرب على العراق كانت حول النفط ، فنسبة الى إستطلاع للرأي العام أجراه معهد بيو Pew

بفعل المؤثر والمتأثر في المجالين السياسي والاقتصادي في الفصل الثاني)، وليس النظام السياسي المهيمن على السلطة. واستمرت العلاقات الامريكية – العراقية منذ ذلك الحين قائمة على سياسة استنزاف القدرات العراقية ومن ثم توجية ضربة استباقية – اجهاضية تحقق إستراتيجية الاحتلال وتحويل العراق الى تابع للسياسة الامريكية وهذا ما تحقق في نيسان 2003. و على الرغم من أن ألولايات المتحدة كانت قد إدعت أن ألغرض من تفكيرها بغزو ألعراق و الإطاحة بنظام صدام حسين كان لأغراض إنسانية وإقامة ديمقراطية وحقوق ألأنسان و تحرير المرأة و تحرير ألعراق، إلا إن الحقيقة و الأدلة ظلت تؤكد أن الأسباب الحقيقية للإحتلال كانت ألنفط * و حماية أمن أسرائيل.◆ **ولا أدل على ذلك من**

للابحاث في 2002 كانت نتائجه أن 76 % من المستطلعين في روسيا و 75 %من المستطلعين في فرنسا و 54 %من المستطلعين في المانيا و 44 % من المستطلعين في بريطانيا أعتقدوا بأن الحرب على العراق كانت مدفوعة ب(الرغبة في السيطرة على نفط العراق). أما استطلاع الراي الذي أجرته مؤسسة غالوب في العراق وتحديداً للعاصمة بغداد في تشرين الثاني 2003.فأجاب بتفاصيل هذا الاستطلاع فقال انه1% من المستطلعين قالوا ان الحرب قامت لاحلال الديمقراطية.و5% قالوا انها لمساعدة العراق. و 4% قالوا انها لتدمير اسلحة الدمار الشامل. و لكن الاكثرية الباقية 90 % قالوا وأجزموا انها للسطو على نفط العراق وإعادة ترتيب أوضاع الشرق الاوسط بما يخدم المصالح الامريكية والاسرائيلية . كما وأشار الى اتفاقه مع رؤية الاستراتيجي جورج كينان القائلة بأن من يسيطر على منابع النفط يقود (قوة الفيتو) على المنافسين .. انظر في ذلك للمزيد من التفاصيل كلا من:

-Steve A.Yetiv, The Iraq War of 2003 (Why Did the United States Decide to Invade), op.cit, p.403

وانظر الفصل الرابع من كتاب: نعوم تشومسكي و جلبير الاشقر ، السلطان الخطير، تقديم وتحرير : ستيفن شالوم ، ترجمة ربيع وهبة ومراجعة أمل حوا ، بيروت:دار الساقي 2007

وللمزيد من التفاصيل حول موضوع النفط والاستراتيجية الامريكية حيال العالم انظر:

-David Sandalow, Freedom from Oil (how the next president can end the United States Oil Addiction), New York, Mc Graw-Hill, 2008. P.p 14-21.

-Michael T. Klaer, Blood and Oil; how America'sthirst for petrol is killing us, penguin books, New York, USA,2004, p14

◆**في 22/تشرين الثاني 2006 صرح إيهود أولمرت "أن عراقاً من دون صدام حسين أفضل بكثير لأمن وسلامة دولة إسرائيل "وأضاف "إن إزالة صدام كان إسهاما كبيرا جدا في الاستقرار لهذا الجزء من العالم" ومع ذلك ظلت (إسرائيل) قلقة جدا من احتمالية ظهور عدو شيعي (لإسرائيل) يشمل إيران وعراق بقيادة شيعية وسوريا بقيادة علوية ولبنان بهيمنة حزب الله . ولتخريب هذه التشكيلة الجغرافية والفكرية والطائفية فإن العراق الضعيف حالياً قد يكون من مصلحة (إسرائيل) بكل المقاييس. فضلا عن ذلك (إسرائيل) تريد مدخلاً الى شمال العراق لكي تتجسس على إيران تهديدها الاول وعلية فان اللامركزية وتقسيم العراق يساعدها وبلا شك على تحقيق هذا الهدف. للمزيد من التفاصيل انظر: مجلس ابحاث الكونغرس /مجموعة قسم الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة الامريكية / العراق:الرؤى الاقليمية والسياسة الامريكية /تقرير خدمة ابحاث الكونغرس رقم 3379 RL /12كانون الثاني 2007/ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ص 32 والموقع الالكتروني للمركز هو : www.alkashif.org**

وللمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين احتلال العراق وحماية اسرائيل أنظر:

الحقائق والكتابات التي تؤكد أن ألولايات ألمتحدة كانت قد فكرت في غزو العراق في عام 1988، ثم جاءت أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 لتؤكد هذه ألرغبة لدى قيادة المحافظين الجدد *[*].

وفيما يتعلق بالدوافع المعلنة التي فعلتها كلا من الادارة الامريكية وتابعيها فقد تمثلت بترتيبها مثلثاً استراتيجياً كدوافع معلنة واسباب ل(تحريره) تمثلت أضلاعه الثلاث في : تدمير اسلحة الدمار الشامل *[**]، مكافحة الارهاب الدولي *[***]، وقاعدتهما كانت التدخل الانساني (بشرى الديمقراطية واحترام حقوق الانسان

Zabigniew Brzezinski, seconed chance (three presidents and the crisis of American superpower), basic book.USA, 2007, p. 136
Kylie Baxter & Shahram Akbazadeh, US forign policy in the middle East; the roots of anti Americanism, rout ledge, USA, New York, 2008, p. 173

** **لقد أرسلت مجموعة المحافظين الجدد صاحبة فكرة (القرن الامريكي الجديد) في عام 1998 رسالة مفتوحة الى الرئيس الاسبق بيل كلنتون تحثة على توجية ضربة إجهاضية للعراق وجاء في الرسالة "نحن نكتب لكَ لاننا مقتنعون بإن السياسة الحالية تجاة العراق غير ناجحة ، وبذلك فإننا سنواجة تهديداً جدياً سريعاً في الشرق الاوسط لم نعرفه منذ نهاية الحرب الباردة....لديك فرصة واضحة ومناسبة لتحديد ومواجهة هذا التهديد. ونحن معك في استغلالك هذه الفرصة ، والتي من خلالها سنطمئن على مصالح الولايات المتحدة وأصدقائنا وحلفائنا حول العالم ..هذه الاستراتيجية يجب أن تهدف الى إزالة نظام صدام حسين من السلطة ". انظر للمزيد من التفاصل: ستيفان هالبر وجوناثان كلارك ، التفرد الأمريكي – المحافظون الجُدد والنظام العالمي. بيروت دار الكتاب العربي ، 2005. ص 146 وما بعدها**

***** لعل ما يثير الانتباه والعجب ما قالهُ جورج تينيت المدير العام السابق لوكالة المخابرات الامريكية للتدليل على ذلك فيذكر ، في شهادته الجريئة التي قدمها في كتابه "في قلب العاصفة" أن من أعظم الالغاز بالنسبه اليه هو متى بالضبط اصبح شن الحرب على العراق أمرا حتميا ، بحيث يبدي في الصفحة نفسها ندمه على عدم تخصيصه من الوقت ما يكفي للعراق، فقد كان العراق كما يقول يستحق قدرا مساويا من الاهتمام المرصود لما سماه بوش بالحرب على الارهاب بالنظر الى كل الاخطاء التي ارتكبت . وهنا يعترف بألم بأنه في الواقع لم يرَ ضرورة لتحرك قطار الغزو بوقت مبكر وبمثل هذه السرعة ولكنه يؤكد ان ذلك يعود الى هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبينما كان اركان الادارة الامريكية يخططون لعملية افغانستان وفي مجلس الامن القومي الامريكي الذي كان تينيت الشخص الثاني فيها يشير الى استشعاره بان بعض الاشخاص كانوا يدفعون العراق الى الواجهة بقصد. للمزيد من التفاصيل أنظر: جورج تينت ، في قلب العاصفة ، ترجمة : عمر ألايوبي ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007**

****** لقد سار بيتر غالبريث الخبير الامريكي بشؤون العراق على نهج جورج تينت في لعبة صحوة الضمير ، ففي كتابة (نهاية العراق) متطرقاً الى موضوع العلاقة بين النظام البعثي وتنظيم القاعدة في شأن مكافحة الارهاب الدولي وقال عن ذلك : " على الرغم من سرور بغداد إزاء اعتداءات 11 سبتمبر ولكن لم يكن لصدام حسين أية صله بالفاعلين ، فكانت ايديولوجية صدام حسين بعيدة جدا عن تلك التي تتبناها القاعدة . فحزب البعث الصدامي يتبنى القومية والعلمانية وتتمثل اهدافه في توحيد الامة العربية . أما أسامة بن لادن فيبحث عن دولة إسلامية تتخطى الحدود الوطنية والعرقية". للمزيد من التفاصيل انظر: بيترو غالبريث،نهاية العراق(كيف تسبب القصور الامريكي في إشعال حرب لا نهاية لها) ،ترجمة: أياد أحمد،بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2007 ،ص ص 92-93 -94 وانظر للمزيد من التفاصيل عن الخطط والتحضيرات الجانبية الامريكية لغزو العراق أنظر: ميلان راي، خطة غزو العراق/ عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق. دار الكتاب العربي، بيروت، 2003.**

وتحرير المرأة) . وهذا ما قابلته بالاضلاع الثلاث لمثلث الدوافع غير المعلنة التي ذكرناها سابقا والقائمة على :الوجود المتقدم في المنطقة ، السيطرة على النفط ، وقاعدتهما حماية الحليف الاستراتيجي، إسرائيل . وأستطاع جورج بوش أيضا ًبخداع عالي المستوى في تمويه هذه الدوافع في خطابين أساسيين أولهما خطاب الاتحاد في 2002 والموسوم (محور الشر Axis of Evil) والذي قال فيه " إن دولاً مثل هذه – العراق، ايران، كوريا الشمالية - وحلفائها من الارهابيين تشكل محور الشر ، فهي تتسلح لتهدد السلام في العالم . كما وان سعي هذه الانظمة للحصول على اسلحة الدمار الشامل يمثل تهديدا خطيرا ومتزايدا ، حيث يمكن لهذه الانظمة ان توفر الاسلحة للارهابيين كي يعطوهم الوسيلة لاظهار حقدهم ".[1] أما الخطاب الثاني الذي القاه في البيت الابيض يوم 26 شباط 2003 والذي ناقش فية مستقبل العراق واكد على تحريره – حسب وجهة نظره - قال فيه إن "في العراق ديكتاتور يبني ويطور اسلحة تمكنه من السيطرة على الشرق الاوسط ويرعب العالم المتحضر بعلاقته القوية بالمنظمات الارهابية ويمكن ان يجهزهم بوسائل ضرب امريكا التي لن تسمح له بذلك. إن الخطر القادم من صدام حسين واسلحته لا يمكن تجاهلهما أو تركهما جانبا فالخطر

---

[1] نقلا عن:قناة الاخبار الانكليزية البي بي سي والمنشورة على موقعها:
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/americas/1796034.stm

(*) وهذا ما دعى -US Centre for Public Integrity . الى عد عدد الكذبات التي ادلى بها الرئيس بوش الابن وسبعة من مساعديه في الادارة الامريكية وهم بالتحديد (كوندااليزارايس، دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، كولن باول، بول وولفوفتز،أري فلاشر،وسكوت ماكلاين)، التي ادلوا بها في المقابلات او التصريحات او الخطابات التي تدعم رؤيتهم في ان صدام حسين ونظامه يمتلك اسلحة الدمار الشامل وله علاقة بتنظيم القاعدة، كي يقولوا بأنه خطر على العالم وعلى امن الولايات المتحدة بالذات. وقد توصل هذا المركز الى ان هذه الشخصيات كذبت 935 كذبة خلال السنتين التي اعقبت احداث 11/أيلول2001 وفي 532 مناسبة. وذكر المركز بالتتابع من الاعلى الى الادني عدد مرات الكذب، حيث ذكر أن بوش قد كذب 232 مرة في تأكيده على امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل و28 مرة حول علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة. أما كولن باول فقد كذب 244 مرة عن امتلاك اسلحة الدمار الشامل و10 مرات عن العلاقة بتنظيم القاعدة. أما وزير الدفاع ونائبه (رامسفيلد وفلاشير) فقد كذب كل منهما 109 مرة . وتبعهما وولفوفتز الذي كذب 85 مرة ورايس 56 مرة وديك تشيني 48 مرة وماكلين 14 مرة.نقلا عن:
Charles Lewis&Mark Reading, Centre for Public Integrity, Study: Bushies Lied 935 Times to Sell Iraq Invasion, *Bush and his top officials waged a campaign of misinformation about the threat posed by Saddam Hussein's Iraq.Published online on;* http://www.alternet.org/world/74715/

يجب ان يواجه..لأن أمن الشعب الامريكي يعتمد على الانهاء التام لنمو التهديد ، وإن المصلحة الامريكية هي قيادة أمن وتحرير العراق"،ويستطرد بالقول"إن التهديد العالمي من إنتشار أسلحة الدمار الشامل لا يمكن مواجهته من قبل دولة واحدة ، لان العالم اليوم وعالم الغد بحاجة الى هيئات دولية لتوقف أنتشار الارهاب والاسلحة النووية والبايولوجية والكيميائية والنووية ، فالتهديد هو للكل ويجب مواجهته من قبل الكل ".[1](*)

وفي الحقيقة لا بد من التذكير هنا بأن أحتلال العراق من جهة حقق للولايات المتحدة التواجد في موقع استراتيجي مهم اثر في ميزان القوى ألأقليمي ومكن الولايات المتحدة من التواجد قرب دول تصفها بمحور الشر. و لقد ظهر ذلك جليا في بداية ألاحتلال عندما أطلقت تهديداتها لكل من سوريا وإيران. كما مكن ذلك اسرائيل من التصرف و كانها القوة الوحيدة في المنطقة و التي لا تنازع. الا أن ذلك لم يستمر طويلا بسبب المقاومة العراقية وانشغال الولايات المتحدة في صراع دامٍ مع قوى متعددة معارضة لوجودها، منها العراقي ومنها الأقليمي. وبالمحصلة النهائية فشلت الولايات المتحدة ومعها اسرائيل في لعب دور القوى المسيطرة والرادعة في المنطقة، ونتيجة لفشلها في العراق استطاعت القوى الاقليمية المناهضة لها ان تقلب الطاولة وان تستمر في تحديها للسياسة ألأمريكية التي حاولت فرضها على المنطقة. فالتحدي الإيراني مازال مستمرا، واستطاعت سوريا ان تستعيد دورها الأقليمي واستمر حزب الله في تحديه للكيان الصهيوني، بالإضافة الى نجاح ثورتي تونس ومصر اللتين كان النظام فيهما يمثل قوى حلفاء الولايات المتحدة و الغرب واسرائيل. وفشلت لحد الان كل من الولايات المتحدة وأسرائيل من ألإستفادة من الموقع الجغرافي للعراق في سياستهما حيال دول المنطقة. الامر الذي حتم على إلادارة الامريكية ان تعيد النظر بالاستراتيجية

George W. Bush, President Discusses the Furure of Iraq, 26-2-2003, available on the website, http://www.whitehouse.gov/news/release/2003/02/20030226-11.htmI (1)

القومية العليا الامريكية في المنطقة وهو ما استدعاها لان تعيد النظر في سلوكيات سياستها الخارجية حيال المنطقة ايضاً.

ألفصل ألأول

إستراتيجية التدخل الانساني الامريكية بين الديمقراطية وحقوق المرأة في أحتلال العراق

يؤكد الواقع الذي انطلقت منه إستراتيجيات الادارة الامريكية في إحتلال العراق بأنها أبعد مما يتصوره العقل فقد كانت شيطانية في حياكة الدوافع بحيث جعلت من إستراتيجية التدخل الانساني الورقة الاخيرة في حالة فشل ورقتي تدمير أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الارهاب الدولي أمام الرأي العام العالمي، وبحلول عام 2002 تم رفع سقف الحديث عن أهمية التدخل الانساني من أجل الديمقراطية وأحترام حقوق الانسان المفقودة ليس في العراق فحسب بل في أغلب منطقة الشرق الاوسط ، والتي تستدعي من القوة المهيمنة (الخيرة) التدخل العسكري كونها الاداة الوحيدة في معالجة الوضع العراقي الغامض -حسب رؤيتها طبعا ً -. وانقلب الخطاب السياسي الامريكي بذلك من حديث عن أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الارهاب الى الحديث عن تدخل إنساني لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان. بوعود جديدة، مدعومة ومسنودة، أخذ السيد بوش ومعاونيه يبذخون بها، ولعل خطابه في تشرين ألأول /أكتوبر 2002 كان الاول من نوعه بهذا الشأن حينما أكد على حقوق الانسان والمساواة والديمقراطية التي يستحقها الشعب العراقي والتي ستأتي على يديه. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز النص المهم في هذا الخطاب الذي يقول فيه" تعتقد أمريكا بأن كل الشعوب تحمل أملاً في حقوق للانسان ومطالب لا يمكن التفاوض حولها فيما يخص كرامة الانسان.

تفضل الشعوب في أي بقعة من العالم الحرية على الاستعباد، الرفاهية على الفساد السياسي والاقتصادي وسلطة الحكم الذاتي على الارهاب والتعذيب. أمريكا صديقة للشعب العراقي ومطالبنا الوحيدة والمباشرة للنظام العراقي هي إيقاف الاستعباد وتحرير الشعب العراقي مع التوقف عن تهديدنا. وحينما تتحقق هذه المطاليب فإن المستفيد الاول والاكبر سيأتي لرجال ولنساء ولأطفال العراق، وسينتهي الظلم والطغيان عن الاكراد والاشوريين والتركمان والشيعة والسُنة وسيرفع هذا الظلم عن كل الاخرين. حتماً ستنتهي كل سنوات الاسر الطويلة التي يعيشها الشعب العراقي وستبدأ بعد ذلك مساحة شاسعة وجديدة من الامل".[1]

لقد عملت هذه الورقة (التدخل الانساني من أجل التحرير) على تجسير الفجوة بين الحقائق والاكاذيب المطروحة من قبل الادارتين الامريكية والبريطانية (بي بي سي) في لعبة احجارعلى رقعة الشطرنج للمحافظين الجدد لتضليل ومراوغة الرأي العام العالمي وكسب التأييد في شن الحرب على العراق وهذا ما أشار اليه رئيس الوزراء السابق توني بلير، في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية بي بي سي، حينما قال" إنه حتى بدون مزاعم اسلحة الدمار الشامل، فقد كان من الضروري إستخدام ونشر حجج مختلفة ".[2] كما وأكد بلير هذا الرأي أمام لجنة ويلكوت، حيث لم يعتذر ولم يندم على شن الحرب على العراق رغم اعترافه بوجود أسلحة الدمار الشامل. علماً بأن بلير كان قد استدعى عدداً من الاكاديميين البريطانيين المختصين بالعراق وطلب رأيهم بخصوص مشروعية شن الحرب على العراق، وأشار عليه الجميع بضرورة اعادة النظر في مثل هذا القرار، وحقيقة عدم وجود معلومات مؤكدة على امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل أو صلاته بالقاعدة، وكان جواب بلير واحداً " ولكن صدام حسين هو رجل سيء". ومن اهم

---

[1] New yourk times newspaper, President Bush's Speech on the Use of Force Against Iraq, Cincinnati, Ohio, *New York Times,* October 8, 2002, available online; http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/iraqspeech.htm

[2] هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) ، بلير الاطاحة بصدام قرار صائب حتى بدون دليل على اسلحة الدمار الشامل، جريدة الرياض السعودية ، العدد 15147، 13 ديسمبر 2009 ومنشورة على موقع الجريدة على شبكة الأنترنت.

الشخصيات الاكاديمية الرافضة للحرب (تشارلس ترب، جورج جوفي، توبي دوج). وفي محاولة ثانية من بلير أستدعى شخصيات اكاديمية اخرى معروفة بتأييدها للحرب على العراق وقد ساندته في مسعاه.

وحيث أن التقديرات الامريكية – الغربية أساسا كانت تشدد على أن هنالك تشابهاً في طبيعة النظم السياسية لمنطقة الشرق الاوسط من حيث الممارسة السياسية الداخلية، باعتبار أن دولها بغالبيتها محكومة بنظم مستبدة تتشابه في سلوكها وممارستها السياسية وان اختلفت مسمياتها، فهي تشترك بسمات احتكار السلطة وانعدام التعددية والمشاركة السياسية وغياب تام لمؤسسات المجتمع المدني التي تعد مؤشرا أساسيا لديمقراطية النظم وتقدم المجتمعات الحديثة، فضلا عن اعتمادها بشكل كلي على ادوات السلطة القسرية كعامل اساسي في استقرار وديمومة وجودها على النحو الذي جعل منها نظما منعزلة ومتقوقعة خلف جدران الذاتية وبعيدةً جدا عن تطبيق الديمقراطية. ومن هنا جاء الهدف المعلن (لوجوب وضرورة قيادة امريكا لعمليات التحول الديمقراطي في العراق أنطلاقاً من مسؤوليتها الدولية لانهاء الاستبداد في منطقة الشرق الاوسط) وحسب زعمها.

ولعل الادراك الناقص للمستشرق برنارد لويس يقف وراء التناقض حول ما يريدونه من ديمقراطية في الشرق الاوسط، ويعبر عن رؤيته هذه حينما قال :" ان العرب عاجزون عن اقامة الحكم الديمقراطي، فهم يختلفون عنا، وعلينا ان نكون اكثر معقولية فيما نتوقعه منهم وما يتوقعونه منا ومهما فعلنا فان تلك الدول ستبقى تحت سلطان طغاة فاسدين ولهذا فان هدف سياستنا الخارجية يجب ألا يكون ضماناً لبقاء الطغاة اصدقاء وليسوا مُعادين". كما وذهب بفكرته ليقول "إن تشجيع الديمقراطية في هذه الاراضي قد يزعزع هولاء الطغاة بدلاً من مصادقتهم "، بحيث يصل برنارد الى نتيجة مهمة أساسية يؤكد فيها أن رعاية الديمقراطية في الشرق الاوسط ليست عملية رشيدة وعاقلة فقط بل إنها قسرية والزامية أيضا

..ً[1] وهذا يعني أن ما يريدونه في الشرق الاوسط ديمقراطية على مزاجهم الخاص وحسب رؤيتهم ومتكيفة مع مصالحهم . فلا مانع لديهم من إبقاء الطغاة الفاسدين المستبدين ما دامو متحالفين ومطيعين للولايات المتحدة وسياستها .

وبالمناسبة، فأن الرئيس الامريكي الاسبق (ريتشارد نيكسون) لا يخالف برنارد لويس كثيراً حينما كتب برأيه وبالتزمت نفسه في كتابه (الفرصة السانحة) أن نقل الديمقراطية للشرق الاوسط هي ليست مسؤولية الغرب فقط وإنما يجب عليه أن يفرضها أيضاً على المنطقة ، وحول ذلك يذكر "ان الديمقراطية هي الحل الامثل لجميع مشاكل منطقة الشرق الاوسط وعلى رأسها الدول العربية لهذا فان على الغرب ان يُصدرَ لهذه الدول حكومات ديمقراطية ثبت نجاحها في الغرب، وعلى الولايات المتحدة ان تستغل نفوذها و تأمر الدكتاتوريين في العالم المتخلف وخاصة في الشرق الاوسط ان يجروا انتحابات حرة ."[2]

وعليـــه، وإذا مـــا أردنـــا مناقشـــة التـــدخل الانســـاني (Humanitarian Intervention) فلا بد من الاعتراف إبتداءا ً أن التدخل الانساني كفعــل دولـــي متصور لا يمكن نكرانه كونه جزءاً من آلية التفاعل في النظام الدولي، فـــالاخير وعلى الرغم من تذبذب سماته يتكون من قوى مسيطرة وقوى ضـــعيفة، الاولـــى عملت على تغيير قواعد النظام بما يخدم مصالحها بدلاً من ان تكيف نفسها مـــع القواعد القائمة. بينما حاولت الدول الضعيفة ولحماية حقوقهـــا ورغبتهـــا فـــي النهوض وامتلاكها إرادة الوجود، ابتكار منافذ لاكتساب المكانـــة والـــدور، هـــذه المحاولات عدتها القوى الكبرى خرقاً لما فرضته من قواعد وصفية ومصـــالحية ومطامع تستدعي التدخل والذي غالباً ما يكون مقترناً باستخدام القوة العسكرية. [3]

---

[1] مخطط برنارد لويس لوضع بذور الديمقراطية العربية يتم اختباره في العراق ، مقاله طويلة منشورة على الموقع : http://www.islandaily.net/AR/contents.aspx?AID=1099-2007

[2] ريشتارد نيكسون ، الفرصة السانحة ترجمة احمد صدقي ، عمان ، دار الهلال 2003 ،ص 174

[3] Robber H. Donaldson, The Soviet Union in the third World: Sucesses and failures, London, 2001, p.22

وللتدخل اشكال واوجه متعددة حددتها المصادر القانونية الدولية وأشـــارت اليهـــا الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية حيث يرى فقهاء القانون الدولي ان التدخل لـــه اربعة اصناف : - تدخل شرعي، تدخل لا شرعي، تدخل في الشـــؤون الداخليـــة، تدخل في الشؤون الخارجية. كما وحدد القانون الدولي انواع التدخل في التـــدخل الاعلامي، التدخل لحماية الانصار والمؤيدين، التدخل كشكل من اشكال الدفاع عن النفس، التدخل الاقتصادي، التدخل الإنساني بالاضافة الى التدخل العسكري . ومن وجهة النظرالامريكية فأن التدخل العسكري تكمُن ْمسوغاته الاستراتيجية فـــي : - أولا ً التدخل الوقائي حيث يرى رجال السياسة ان الحرب الآن افضل من تأجيلهـــا في ظل وجود حاجة للتوازن مع تدخل خارجي سابق للرد بهجوم امريكي . ثانيـــا ًظهور حاجة لانقاذ شعب ما مهدد بالمذابح، وهو ما يدعو الى التـــدخل لتغييـــر النظام السياسي. وأخيرا ً حق التدخل العسكري لمساعدة الحركات الانفصالية وعبر حق تقرير المصير. [1]

ويحدد أحد الكتاب شروطاً خمسة يجب ان تتوفر لأي تدخل خارجي معترف به ومشروع تحت مفهوم التدخل الانساني ولكي يكون مقبولا من كلا الطرفين، الدولة المتدخلة(الغازية) والدولة المتدخل فيها (المغزية)، هذه ألشروط هي: أولا: يجب أن يكون النظام الجديد الذي يزمع أقامته محل القديم السيء (الشرير) بالتاكيد وعلى الأقل افضل بصورة كبيرة من السابق. ثانيا ً: أن تكاليف الإجتياح المفروضة يجب أن تكون مقبولة من قبل شعب الدولة المغزية. ثالثا ً: أن تكاليف اجتياح الدولة المراد اجتياحها يجب بالمقابل ان تكون مقبولة لشعب الدولة الغازية. رابعا ً: يجب أن يكون هدف الإجتياح ذا قيمة (فائدة) الى الدولة الغازية

---

[1] Joseph S. Nye. Jr, Understanding International Conflict:an introduction to theory and history), arrangement with Harper and College Publisher, 2002. , p.p151-152

ولعالم اكثر عدالة . خامساَ : يجب أن تكون هنالك افاق مستقبلية معقولة لنجاح النظام الجديد.[1]

تنقسم حالات التدخل الانساني الى نوعين، الاولى تنفذ برعايـــة الامـــم المتحـــدة وانسجاماً مع شرعيتها وميثاقها الذي يقر الفصل الســـابع منـــه ُعلـــى إجازتـــهِ لاغراض إنسانية دون الحاجة الى الحصول على رضى حكومة الدولـــة المعنيـــة وذلك وفق المادة 39 منه التي تعطي حقاَ مطلقاَ لمجلس الامن في إتخاذ تـــدابير الحظر والجزاءات أو قطع العلاقات الدبلوماسية وغيرها في حالة تهديد السلم أو الإخلال به ووقوع العدوان، ويشير نصها الى"يقرر مجلس الامن ما إذا كان قـــد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم بذلك توصياته أو يقرر ما يجب أتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41و42 لحفظ السلم والامن الدولي أو إعادته الى نصابه". كما ونصت المادة 41 مـــن الفصـــل نفسه على عدم أستخدام القوة العسكرية إبتداءاً وفق نصها "لمجلـــس الامـــن أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتطلب إستخدام القوات المسلحة لتنفيـــذ قراراته وله أن يطلب الى أعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير أو يجـــوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كليـــاً وقطع العلاقات الدبلوماسية". أما إستخدام القوة العسكرية فقد أجازتها المادة 42 بنصها " إذا رأى مجلس الامن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي أو لإعادته الـــى نصـــابه، ويجوز أن تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الاخـــرى بطريـــق

[1] Jan Nerveson, Regime Change, in Thomas Cushman, A matter of principle; humanitarian arguments for war in Iraq, university of California press, 2005, p. 63

القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الامم المتحدة .[1] وعلـــى أن تكون مجريات كل ما سبق "تحت مراقبته وإشرافه" وفق المادة 53. كما ويســـند هذه الحالة أيضا إعلان فيينا لحقوق الانسان لعـــام 1993 ، فـــالفقرة 27 مـــن الاعلان والتي تحث على أن كل الدول ملزمة بإيجاد اليات لمعالجة خروقات حقوق الانسان، وبما أن 171 دولة صادقت على هذا الاعلان فإن ذلك يجعل منها طرفـــا ثالثاً ملزماً بالتدخل [2] وعبر عن ذلك الدكتور بطرس بطرس غالي الامـــين العـــام الاسبق للامم المتحدة في كلمته الافتتاحية لهذا المؤتمر(فيينا) وبشكل دقيق حـــين قال "إن المجتمع الدولي يوكل الى الدولة مهمة تأكيد حماية الأفراد، ولكن في حال خرق هذه الدول للمبادئ الأساسية التي وضعها الميثاق، فان ذلك يوجـــب علـــى المجتمع الدولي أن يعمل محل الدولة حال فشل الأخيرة في التزاماتها" .[3]

أما الحالة الثانية المتمثلة بالتدخل الانساني من جانب واحد ومن دون تفويض من مجلس الامن سواء من دول أو احلاف [4] فلقد أثارَ ردود فعل شكلت معارضة لهذا النوع من التدخل الانساني حيث اعتبرته ُفعلاَ غير مبرر بسبب عدم شرعيته، كون جميع الدول لها حق متساو في العيش علاوة على ما يسببه التدخل مـــن انتهـــاك لسيادة الدول، وهذا ما جاء في نص المادة السابعة /الفقرة 2 من ميثـــاق الامـــم المتحدة والتي تؤكد "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة أن تتدخل فـــي

---

[1] ميثاق الامم المتحدة ، نحن شعوب العالم متحدون من أجل عالم أفضل

http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/htm

[2] نقلا ًعن عادل زقاغ ، السيادة والتخل الانساني، مقالة منشورة على شبكة الانترنت والموقع هو: http:www.geocities.com

[3] نقلا عن :موسى سليمان موسى ، التدخل الدولي الانساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان، رسالة ماجستير منشورة على شبكة الانترنت ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية القانون والسياسية ، أب-2007 ، ص44.

[4] نعوم شومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، ترجمة: ايمن حنا حداد، بيروت: دار الاداب، 2001، ص (20)

الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضـــى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل، لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هـــذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[1] الامر الذي أوكـــل جواز ارتكاز النوع الاول على مجهود الامم المتحدة إذا مـــا اســـتدعت الظـــروف بوصفها هيئة عالمية تخص الشعوب والانظمة.[2]

وهذا ما يتفق مع رؤية الكاتب R.J.Vincent التي طرحها فـــي كتابـــه(عـــدم التدخل والنظام الدولي) والمفترضة أن التدخل للاغراض الانسانية يرمي الى منع حكومة ما من ارتكاب جرائم بحق الشعب الذي تحكمـــه، ولكـــن يبقـــى التـــدخل الانساني خرقاَ قسرياَ للسيادة المنيعة للدولة وخرقاَ لمبدأ عدم التدخل الذي يضمنه القانون الدولي العام والمصنف وفق المادة الثانية للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، والتي تحرم التدخل في الشؤون التي تعتبر في صلب التشريعات المحلية ونطاق الصلاحية الداخلية لاي دولة من الدول. [3] أما الاستثناء فكان في المادتين 39 و41 اللتين تفرضان أن على المنظمة التدخل عند وجود أي تهديد او خـــرق للسلام ، كما وينبغي أن يباشر التدخل من جانبها أو بموافقتها على الاقـــل ومـــن أجل أهداف واضحة واحتمال النجاح جيد، مع ضرورة عدم إستخدام القوة الا فـــي حال عدم وجود أي خيار عملي بديل أخر. [4] هذا الامر يجعل التـــدخل العســـكري للاغراض الانسانية ذا مشروعية ولكن وفق شروط خمسة حددها مؤيدي التدخل الانساني ووصفها المختصين كونها موضوعية وإجرائية وصارمة لضمان عـــدم إساءة الدول لإستخدام هذه الرخصة وهذه الشروط تكمِن ْ فـــي : - الشـــرط الاول (أن يكون الهدف الاساسي من التدخل هو إنسانياَ صرفاَ، اي وقف انتهاكات حقوق

---

[1] Richard N. Hass, Unending Conflicts: The United State and Regional Disputes, New Haven,, p.10

[2] ميثاق الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره.

[3] جون بيليس وستيف سميث/عولمة السياسة العالمية / ترجمة ونشر: مركز أبحاث الخليج/ط2004/1 ، ص 818.

[4] روبرت هندي وجوزيف رتبلات ، أوقفوا الحرب، تعريب: أمل حمود، بيروت:الحوار الثقافي ، 2005،ص281

الانسان دون أن يكون هدف الدولة المتدخلة تحقيق مصلحتها) ، الشــرط الثــاني (أن تكون هنالك ضرورة للتدخل العسكري ، بحيث يتم اللجوء للعمل العسكري بعد استنفاذ كافة الوسائل السلمية) ، الشرط الثالث (تطبيق قاعــدة التناســب أي أن يكون استخدام القوة متناسباَ مع الهدف المراد تحقيقه) ، الشرط الرابع (أن يسبق التدخل محاولة الحصول على موافقة الدول المستهدفة) وأخيرا الشرط الخــامس يتضمن (موافقة ضحايا الانتهاكات لحقوق الانسان على هذا التدخل) .[1]

ومن هنا ربط صناع الامبراطورية الامريكية بين سياسة التدخل الانساني وإستراتيجية التدخل الانساني كإحدى أدوات وميكانزمات الهيمنة على العالم. فطرحت توجهاتها للقرن الحادي والعشرين بمرتكز عدم التردد في الدفاع عن مصالحها الحيوية، على أن تكون سياستها الخارجية فيه مبنية على اساس حماية هذه المصالح ومواجهة اي تهديد لها بالدبلوماسية أو التدخل العسكري، وفي حال التدخل العسكري ستتصرف الولايات المتحدة منفردة حيثما يكون في ذلك خدمة لمصالحها، أو بشكل متعدد الاطراف وحيثما ترى ذلك مناسباً ومفيداً للمصلحة الامريكية. لا سيما وأنه ُفي كل حالة تدخل عسكري يتفق اطراف النظام السياسي الامريكي على اهمية القوة الحربية للحفاظ على مكانة امريكا المهيمنة على النظام العالمي الجديد، وضرورة اعداد هذه القوة لردع اي منافسين محتملين للولايات المتحدة على هذه المكانه [2] وهذا يعني – وعلى حد وصف نعوم تشومسكي – أن واشنطن إختصرت العالم ليكون تابعاً لها أو لإرادتها، وهي تقرر وعلى العالم أن ينفذ ودون إعتراض، وهي لا تريد الحصول على تفويض من المجتمع الدولي، ولكنها تستخدم القوة مع ذلك لإنها تعتقد أن في ذلك صواباَ، وهذا يفسر عملياً بـــ (إستعداد أمريكا الجديد لفعل ما تعتقده هي أنه الصواب)،

---

[1] حدد الشروط الدكتور سمعان بطرس ، نقلا ًعن: Radwan Almajal; ومنشور على الموقع الالكتروني: http://www.takingitglobal.org/express/panorama/article.htm1?contentID=20631

[2] نقلا ًعن: شوقي ابو شعيرة، الإستراتيجية الامريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون دولية، العدد (282)، مايو 1999،ص(22 – 23)

ويمكن أن نقول أن ذلك مطروح وموجود بقوة على أرض الواقع فيما يـــُــسمى حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، فبعد أن بدأت حملتها العسكرية بدأ مجلس الأمن بقراراته المتتالية يبرر بصورة غير مباشرة الحملة وأسبابها، وهو ما يوصف بالتدخل الإنساني للحفاظ على المبادئ والقيم التي هي إنسانية فعلاً، فأصبح ضحايا الإرهاب الدولي نوعين، ضحايا مهمين وضحايا غير مهمين، وهو أمر يتعلق بمصالح الدول (المطلوب التدخل فيها انسانياً) ، كما تصفها الولايات المتحدة الأمريكية [1]، في عمليات أحادية الجانب تمثل أستعمار القرن الحادي والعشرين عبر أحتكارها لدور شرطي العالم وهو الدور الذي يعود حقاً للامم المتحدة . [2]

وهذا ما يختلف معه بعض فقهاء القانون الدولي ومنظري العلوم السياسية في كتاب (التدخل الانساني في العلاقات الدولية) الصادر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذين يرون بأن القانون الدولي المعاصر لا يستسيغ فكرة التدخل الانساني لأنها تشكل محاولة لبعث الاتجاة الكولونيالي القديم الذي يبيح التدخل لعوامل إنسانية في الظاهر، ولكن القصد منها هو فرض الهيمنة الكولونيالية على دول الجنوب التي لم يكن يسمح لها الاستفادة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. [3] وهذا ما يؤيده ُوبقوة د. برهان غليون - إستاذ علم الاجتماع السياسي - لا بل ذهب الى أبعد من ذلك حينما رفض التدخل حتى من جانب الامم المتحدة وقال "ليس هنالك ما يبرر لأي دولة حتى ولو كانت الدولة الأعظم كالولايات المتحدة الامريكية أن تدعي الحق في تغيير أي نظام سياسي في أي دولة أخرى بل وليس للامم المتحدة نفسها مثل هذا الحق. ذلك أن

---

[1] **ديب علي حسين ، الولايات المتحدة الامريكية من الخيمة الى الامبراطورية، الاوائل للنشر والتوزيع،2002، ص 362**

[2] **روبرت هندي وجوزيف رتبلات ، أوقفوا الحرب ، مصدر سبق ذكره ، ص 260 .**

[3] **التدخل الانساني في العلاقات الدولية ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، نقلاً عن عرض: غسان عبد الهادي إبراهيم ، التدخل الانساني ظاهرة غير إنسانية ، مقالة منشورة في الحوار المتمدن ، العدد 1319 –سبتمبر 2005 وعلى http;www.ahewar.org**

القبول بهذا العمل لا يعني الحلول محل الشعب نفسه في تقرير مصيره والتحكم بمصالحه الخاصة ولكنه يهدد أكثر من ذلك القاعدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام العالمي حتى الآن وهي سيادة الدول وحريتها. ولا يغير من هذا كون النظام المستهدف نظاماً إستبدادياً قائماً على القوة المحضة وناكراً لجميع الحقوق المدنية والسياسية لمواطنية". [1]

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات إلا إن التصريحات والاقلام والكتب الغربية ومؤيديها ظلت تدفع بأتجاه ان نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان من المسؤولية الدولية في التدخل الانساني التي تضطلع بها الولايات المتحدة وأن عبء الرسالة الكونية التي تحملها هي التي أستدعت شن الحرب على العراق ليتحول نظامه السياسي من الديكتاتورية المستبدة الى الديمقراطية البناءة (الفوضوية) ولينعم المواطن العراقي بحقوقه وحرياته وليصبح النموذج الاول لمنطقة الشرق الاوسط. وصرح بذلك بوش الابن وقال:" إن إنشاء عراق حر في قلب الشرق الاوسط من شأنه أن يكون حدثاً مفصلياً في الثورة الديمقراطية للعالم". وقال أيضا " إن الهموم ذات الطابع الانساني هي الدافع لمواجهة العراق، فمن الواضح إن تغيير النظام العراقي ، إذا ما أقدمنا عليه، ستكون له أبعاد أستراتيجية لكن هنالك من ناحيتي شيء وراء ذلك، وهو إن هنالك معاناة لا توصف". [2]

وهذا ما عبر عنه أيضاً تحدي رئيس الوزراء الاسبق توني بلير وهو يرى أن التدخل الانساني هو من اهم اسباب الحرب على العراق وذلك في مؤتمر المرأة والشباب لحزب العمال في كلاسكو في 15 شباط (فبراير) 2003، نفس اليوم الذي كان فيه أكثر من مليون شخص يتظاهرون في لندن ضد الحرب على

---

[1] برهان غليون، محنة العراق...مأساة الاختيار بين الاستعمار والاستبداد، المعرفة على موقع الجزيرة نت ، المعرفة، 2004/10/3 www.aljazeera.net

[2] نقلا عن : بوب وودوارد، حرب بوش، عرض وتحليل حسين عبد الواحد، القاهرة، مكتبة مدبولي،2003، ص102-103. ونقلاً عن مجموعة باحثي مؤسسة كارنيجي، ص1

العراق، حينما قال للمندوبين في المؤتمر "لكي يتذكروا [المتظاهرين] اذا كانت نتيجة السلام ان يبقى صدام حسين في السلطة ... عندها أقول لهم أن هنالك نتائج (عواقب) دفعت الدم لهذا القرار ايضا. ولكن هؤلاء الضحايا لن يروا بعد. وسوف لن يظهروا على شاشات تلفازنا او يحفزوا الملايين لكي يتظاهروا في الشوارع ولكنهم سيظلون موجودين على كل حال. تخليص العالم من نظام الديكتاتور سيكون عملا انسانيا . لان تركه في السلطة هو في الحقيقة العمل غير الانساني". [1]

وقد كانت مبادرة الشراكة مع الشرق الاوسط الخيط الاساس لتحقيق التدخل الانساني وفقاً لما تضمنته من دعاوى لدعم الاصلاح في المنطقة وهذا ما حاولت مقالة وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشؤون السياسية السابق (مارك غروسمان) أن تحاكي به دول المنطقة لكسب الرأي العام فيها، حينما بيّن أن الولايات المتحدة تعمل لدعم الاصلاح في الشرق الاوسط من خلال هذه المبادرة عبر إقامة علاقة شراكة مع الاصلاحيين بأساليب عملية من بينها: مساعدة الشعوب على إجراء الانتخابات بشكل أفضل ، ومساعدة المجتمعات على تعزيز دور المرأة، ومساعدة في تقوية البرلمانات. وقال " ونحن ندعو الى إحترام حقوق الانسان ودور القانون، ونحن نساعد في تحسين أسلوب إقامة المشروعات التجارية حتى تتوفر فرص عمل أكثر، ونحن نسعى أيضاً لتحقيق رؤية بوش في أن تكون منطقة الشرق الاوسط منطقة للتجارة الحرة وهو ما سيعجل بإندماج المنطقة في نظام التجارة العالمية. هذه بداية ولكنها مجرد بداية، فالولايات المتحدة وشركاؤنا في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى ودول المنطقة تستطيع عمل أكثر من ذلك. وفيما سيكون لكل طرف أفكاره الخاصة بكيفية دعم الاصلاح، فإن هنالك شيئاً واحداً واضحاً : هو التعرف على أصوات الحرية في

---

[1] نقلاً عن: Thakur and Sidhu, the Iraq crisis and world order, united nations university, 2006,p.449

المنطقة، فإن الرئيس بوش يكون قد نبه الحكومات والاصلاحيين فالإصلاح لم يعد محل تساؤل والمناقشة حاليا ًتتركز حول معدل السرعة التي يطبق بها الاصلاح والسبل التي يمكن أن يتحقق بها".[1]

وقد ربطت الادارات الامريكية في تناغم ٍ متميز بين قضية نشر الديمقراطية والتدخل الانساني وتحقيق إستراتيجيتها القومية في منطقة الشرق الاوسط، وبدى العراق الخيار المرغوب فيه وتحديدا ًبعد تقليص قدراته وامكانياته منذ عام 1991. وغدت الادارات الامريكية المتعاقبة أيضا ًتضع مسألة الالتزام الاساسي لعملية تغيير النظام العراقي ضرورة لا بد منها كما يرى الكاتب البريطاني ميلان راي موضحا ًأن تشجيع عملية تغيير النظام العراقي ركزت عليها إدارة الرئيس الاسبق بيل كلينتون عام 1998 بعد ان قام الكونكرس باغلبية اعضائه الجمهوريين بإصدار" قرار تحرير العراق "، وبموجبه سمح للرئيس الامريكي منح 97 مليون دولار لتسليح وتمويل فرق المعارضة العراقية، وحينها اتفق الجميع(المعارضة والقوات الامريكية والبريطانية)على ما يسمونه بعملية (تحرير العراق) وفق خطة متطلباتها الاساسية تكمن في: تدريب قوات مؤلفة من خمسة الاف مواطن عراقي تدريبا ًعسكريا ًوتقديم السلاح لها. ثم ان تغزو هذه القوات جنوب العراق وتساعدها فرق القوات الخاصة الامريكية وبعض المرتزقة . مع التركيز على مشاركة ايران ودعمها . يساعد ذلك قيام ثورة في الجنوب ينفذها الشيعة العراقيون. واخيرا التحضير لهجوم تشنه الفرق الكردية في الشمال .[2]

وصرح كولن باول بذلك " ان عراقاً حراً يمكنه ان يغير الشرق الاوسط، لذلك يتوجب على الولايات المتحدة العمل السريع لتحويل نجاحاتها العسكرية الى

---

[1] مارك غروسمان ، دعم الاصلاح في الشرق الاوسط ، واشنطن 22/أذار 2004 ، مقالة منشورة على موقع سلطة التحالف الدولي والموقع : http://www.iraqcoalition.org/arabic/transcripts/20040325_grossman-arabic.html

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر: ميلان راي ، مصدر سبق ذكره.

انتصارات سياسية تخدم المسيرة الامريكية واستراتيجيتها في مكافحة الارهاب الدولي ونشر الديمقراطية القائمة على قدسية الفرد وسيادة حكم القانون ونمو المشاركة السياسية"، ومن ثم أسندته كونداليزارايس – مستشارة الامن القومي أنذاك– حيث رأت أن تغييرات جذرية كالتي ستحدث في العراق ستتيح فرصا اكبر لاقامة الديمقراطية في المنطقة وسيكون العراق العمود الفقري لاحداث مثل هكذا تغييرات وستساعد على نشر القيم الامريكية (حقوق الانسان والحرية الدينية وغيرها والتي لن نتوقف عن نشرها في المنطقة). هذا ودعم موقف الادارة الامريكية الرامي الى أستغلال التدخل الانساني ونشر الديمقراطية مفكرين أخرين مثل هنري كسنجر الذي كتب عن ضرورة تحقيق برامج ايجابية للديمقراطية في المنطقة حيث ستكون المصلحة واسعه للعالم جراء انتشار القيم الديمقراطية التي تعزز الاستقرار وتوجد السلم في العلاقات الدولية.[1] كما ودعم برنارد لويس هذه الاراء في محاضرته التي القاها في نيويورك حينما تحدث، وهو متيقن أن وراء إستراتيجية التدخل الانساني في احتلال العراق أسباباَ بعيدة جدا عن الديمقراطية وحقوق الانسان، عن أهمية دمقرطة الشرق الاوسط الاسلامي من خلال العراق قائلا ً:"من الناحية التاريخية الاستبداد كان دخيلا ً على الاسلام، بينما تعاقب الحكومات في المنطقة بدون أنتخابات له جذور عميقة في الشرق الاوسط .. إن العراق بثروته النفطية والرعاية البريطانية السابقة والقمع الطويل تحت حكم صدام حسين سيكون المكان الامثل للبدء بتحريك الشرق الاوسط نحو نظام سياسي مفتوح "مشددا ً على اهمية المرأة في التغيير حينما يذكر" إن الشرق الاوسط على العموم منطقة محبطة لا يمكن أن تتغير إلا بفعل ثلاثة عوامل: إسرائيل وتركيا والنساء". [2] ومن هنا نستنتج بأن برنارد لويس لم يكن همه

[1]) Lorne Crner, Democracy in the Middle East; will US Democratization Policy Work, the Middle East Quarterly, summer 2006, available on line, www.iri.org/otherreligions/news/pdf/2006-06-08-lorne-democracy %20 in%20the20middle%20East.pdf

[2] لويس برنارد ، مصدر سبق ذكره

وهدفه ُدمقرطة العراق لاجل نشر الديمقراطية فيه، بل دمقرطة العراق لأخضاعه لمشروع الشرق الأوسط والذي تلعب فيه إسرائيل الدور الرائد. وبذلك فقد ساعدت تجاوزات وخروقات نظام صدام حسين على حقوق الانسان في الماضي سواء ضد الاكراد في 1988 أو ضد الشيعة في 1991 وحقوق المرأة لتكون المبررات الاسهل في مطالبة ادارة بوش لشن الحرب على العراق ولتكون تحت مسمى ضرورة التدخل الانساني . [1]

وربما من المفيد التذكير بأن الادارات الامريكية منذ عهد بوش الاب وحتى بوش الابن لم تجد ضرورة في التدخل الانساني حيال العقوبات الدولية الاقتصادية التي فرضت والتي دعت الكاتب ميلان راي يتساءل في كتابه "الحرب على العراق..نظام لم يتغير" عن الاسباب الحقيقة الكامنة وراء فاعلية القساوة والهمجية والعنجهية الامريكية في كيفية التعامل مع القضية العراقية ، ابتداءا من فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة على العراق ولمدة ثلاثة عشر عاماً ، والتي لم تنجح في ابعاد الرئيس العراقي سريعا بل نجحت في القضاء السريع على الاف العراقيين. وهذا ما يؤكد أن الهدف الاساسي والحقيقي لم يكن نزع السلاح او تغييرالنظام بل تدمير العراق واكتساب مزيد من القوة لفرض السيطرة والهيمنة الامريكية . [2] ويشاطره الفكرة نفسها الكاتب توماس كوشمان حينما يرى في مقدمة كتاب (مسألة مبدء: مناقشات انسانية حول الحرب في العراق) والتي يعنونها (الحالة الليبرالية الانسانية للحرب في العراق) بأن "ألذين يرون ان حرب العراق هي حرب مبررة و شرعية على أسس اخلاقية ومعنوية هم اقلية واضحة في المجتمع الليبرالي. فهذه الحرب غير شرعية وغير اخلاقية فحتى منظمة

---

[1] James Kurth, Humanitarian Intervention after Iraq: Legal Ideals vs. Military Realities, orbis, winter, 2005, p.98, and website is: http;//www.fpri.org/orbis/500/kurth/humanitarianinterventionafteriraq.pdf

[2] ميلان رأي ، مصدر سبق ذكره.

مراقبة حقوق ألأنسان -هيومن رايتس ووتش -، التي لعبت دورا مهما في توثيق جرائم صدام حسين الشنيعة، قالت ان حرب العراق لم تكن حرباً أنسانية ، ذلك على اساس انها لم تكن بدافع القلق الأنساني لمنع الأبادة البشرية كما صورته الولايات المتحدة وحلفاؤها (هذا الرأي يترك السؤال هل ان منع ألأبادة هو السبب المشروع الوحيد للتدخل ألأنساني؟ بدون أجابة). وهذا ما جعل المجادلات والمناقشات الأمريكية تؤكد بان عملية تغيير نظام طاغ فشلت امام الإعتراف بان الولايات المتحدة كانت في فترة ما داعمة لصدام حسين في حربة القاسية ضد أيران. بالأضافة الى ذلك ان الولايات المتحدة فشلت في إزاحة الطاغية بعد نصرها في حرب الخليج ألأولى [1991] وبالمقابل فانها تبنت المقاومة العراقية لصدام ولكنها تركت تلك المقاومة ليثأر منها نظام البعث بقسوة".[1]

لقد إستدعت نظرية (حقوق المرأة واحتلال العراق) وفق إستراتيجية التدخل الانساني في احدى متطلبات التطبيقات العملية لخطة إحتلال وتغيير العراق أن يتم توجيه خطاب مباشر للمرأة العراقية عبر أدوات مسبوكة بشبكة من المتعاونين والانتهازيين وعبر منظمات نسوية غير حكومية شكلتها، بمساعدة أمريكية، نساء يعشن في خارج العراق يحملن الجنسية الامريكية أو البريطانية أو إخرى وظيفتهن تصور من صنع خيالهن للمرأة العراقية قائم على إنها : "امية غير متعلمة، بلا انجازات تذكر في المجالات الاجتماعية والثقافية، ولاعلاقة لها بالوضع السياسي العام، ولم تلعب يوما ما دورا في بناء الدولة العراقية وتطويرالمجتمع، انها بلا تاريخ وبلا هوية.. ضعيفة وضحية صامته لاحول لها ولا قوة في مجتمع ذكوري مهيمن.انها اقرب ما تكون الى المرأة الافغانية المحرومة الحقوق انها بحاجة الى التحرير من القمع السياسي والديني والتقاليد

[1] Thomas Cushman, A matter of principle; humanitarian arguments for war in Iraq, university of California press, 2005, p.2

المجتمعية الخانقة".[1] ووثقت وكالة الانباء الكويتية (كونا) في موقعها على الانترنت ما روته مجموعة من النساء العراقيات المقيمات في واشنطن في 5/أكتوبر/2002 من قصص مروعة عن الاوضاع في العراق أمام جمهور من الامريكيين ومنهن كانت مديرة جمعية الدفاع عن حرية الرأي في الشرق الاوسط والعالم الاسلامي التابعة للتحالف الدولي من اجل العدالة (صفيه السهيل - وهي عضو مؤسس ايضا في منظمة نساء من اجل عراق حر، وعينت بعد الاحتلال كمكافأة على ما قدمته من دور متميز مستشارة لوزارة الخارجية العراقية ومن ثم سفيرة العراق في مصر ولكن لم ينفذ هذا القرار لاسباب غير معروفة ومن ثم اصبحت عضو في (الجمعية الوطنية) ومن ثم عضوة في البرلمان عن القائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي وهي حالياً عضو في البرلمان عن قائمة ائتلاف دولة القانون التي يتزعمها نوري المالكي) التي قالت "حضوركم للاستماع الينا يشعرنا بتضامنكم مع ملايين النساء العراقيات اللائي يعانين على يد احد افظع الطغاة في العالم" وأضافت وهي تتحدث بنبرة حزينة " نحتاج الى مساعدتكم لنشر رسالتنا واسماع اصوات العديد من ضحايا النظام العراقي". وفي اشارة الى تحول العراق الى ارض للبؤس والحزن في عهد النظام المخلوع قالت السهيل "ان بلادها اصبحت ساحة للتطهير العرقي والتعذيب في اكثر من 300 سجن وان النساء يتعرض بشكل منظم للاغتصاب باشراف ابناء صدام حسين". واوضحت ان مئات الالاف من النساء العراقيات ما زلن يبكين على قتل او اختفاء ابناءهن نتيجة حملة الانفال ضد الاكراد والشيعة التي وقعت خلال انتفاضةآذار/ مارس 1991. ومن جانبها قالت (هيرو ابراهيم احمد)، وهي ناشطة كردية وزوجة جلال الطالباني، ايضا انه "في الوقت الذي كان العالم مصدوما باحداث 11 أيلول/سبتمبر كان الشعب الكردي يعاني من الارهاب ايضا". واوضحت كيف ان

---

[1] هيفاء زنكنة ،المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 317 ، تموز ، 2005 . ص ص48-49

مجموعة تطلق على نفسها "جند الاسلام" هاجمت قرية كردية في أيلول/ سبتمبر 2001 وقتلت بوحشية 41 عضوا من الاتحاد الوطني الكردستاني. [1]

وتجدر الاشارة هنا الى أن المنطقة الشمالية، كردستان العراق، قد خرجت من سيطرة السلطة المركزية منذ عام 1991 وأصبحت تحت الاشراف الدولي من قبل الامم المتحدة مع سيطرة الحزبين الرئيسيين المعارضين لنظام صدام حسين. وبدورها قالت الدكتورة كاترين ميخائيل وهي أمريكية من أصل عراقي"ان النساء في العراق لم يأخذن فرصتهن في القيام بدور بناء في المجتمع بل انهن لم يحصلن على حقوقهن في التعليم"، واضافت "ان 80 في المائة من النساء العراقيات فقيرات بسبب اعتمادهن على الرجال". [2] **وفي تعليق على رواية النساء العراقيات قال المتحدث باسم الخارجية الامريكية ريتشارد باوتشر "ان الولايات المتحدة تعمل مع اكاديميين ومعارضين عراقيين يقيمون خارج العراق من اجل اعادة الحرية للعراقيين" وأستطرد بالقول "ان النساء العراقيات لديهن دور مهم جدا يقمن به في عملية التخطيط لمستقبل العراق بعد تغير الظروف".** [3]

إجتمعت أراء تلك النسوة في منظمة (نساء من أجل عراق حر وديمقراطي) المؤسسة في أمريكا وقلن بعبارة دقيقة ممتلئة المعاني مختارة" نريد كنساء بناء عراق جديد تتمتع فيه المرأة بالحقوق والفرص نفسها التي يتمتع بها الرجل ونتمكن فيه من تربية أطفالنا بلا خوف ". أولى الادوار الجماعية التي قدمتها نسوة هذه المنظمة رسالة الدعم للرئيس بوش والمؤرخة بتاريخ 27/شباط/ فبراير 2003 وقلن فيها" نكتب اليك كنساء هربنا من بلادنا للتخلص من إرهاب صدام حسين لنعرض دمنا لقيادتك المبدئية. ونحيي تصميمك على نزع أسلحة

---

[1] نساء عراقيات يروين قصص مروعة عن الاوضاع في العراق ، وكالة الانباء الكويتية –كونا-، 2002/10/5 والخبر منشورعلى موقع http://www.kuna.net/kw/newsagenciespublicsade/articledetails.aspx?language=ar&id=1287858

[2] نفس المصدر السابق

[3] نفس المصدر السابق

صدام وتعهدك للمساعدة بتحرير الشعب العراقي" وختمن الرسالة بقولهن "مرة أخرى نود تأكيد الدعم والمساندة القلبية وعرفاناً بالجميل لكل الامريكيين الذي سيطلب منهم المخاطرة بحياتهم وأموالهم لإزالة صدام ".[1] ما نتج عن هذا الاعمال الجماعية والفردية لنسوة المنظمة الامريكية (نساء من اجل عراق حر وديمقراطي) تحديد الادوار الفردية وفق القابلية والشكل والاداء والمحسوبية ودرجة الارتباط الخارجي التي تتمتع بها كل واحدة من أعضاء هذه المنظمة . فقد كان لبعضهن دور الكومبارس بحيث تصفق فقط حينما تؤدي زميلتها الدور المطلوب منها (أمريكياً). وكانت أهم المسرحيات التي قدمنها هؤلاء النسوة في هذه المنظمة مسرحية السادس من أذار - مارس 2003، المعتمدة على الكفاءات الفردية فقط على ما يبدو، فقد التقين بنائب الرئيس الامريكي ديك تشيني ومستشارة الامن القومي (رايس) ونائب وزير الدفاع (بول وولفوفيتز) وسكرتيرة الدولة لشؤون العولمة(باولا دوبرنسكي) وزلماي خليل زاده. ووفق التقرير الصادر عن مكتب قضايا المرأة العالمية في واشنطن ذكر أن في هذا اللقاء تقاسمت نساء منظمة (نساء من أجل عراق حر وديمقراطي) الادوار بدعوى عرض خبراتهن تحت نظام صدام حسين و(إرهابه) وأن المرأة العراقية وفق رؤيتهن متشوقة ومتلهفة للمشاركة في عملية بناء السلام وللديمقراطية التي ستأتيهن بعد النظام الصدامي، كما وإن هؤلاء النسوة قد طلبن أيضا من القادة الامريكيين أن يجعلوا المجتمع العراقي بعد تحريره مبنياَ على القيم والتقاليد المتطورة والتقدمية حسب إيمانهن بمبادئ حقوق الانسان والديمقراطية الامريكية . [2]

وأغدقت الادارة الامريكية على هذه المنظمة بالدعم المادي، والذي كان من لجنة تحرير العراق المؤسسة من قبل اليهودي بروس جاكسون (مدير مشروع القرن

---

[1] هيفاء زنكنة ، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال ...، مصدر سبق ذكره ، ص 57

[2] Iraqi Women under Saddam Regime, online; http://www.state.gov/wi/r/s/18877.htm.

الامريكي الجديد) و (معهد الدفاع عن الديمقراطيات). وتجدر الاشارة الى ان هذه المنظمة (نساء من اجل عراق حر وديمقراطي) انتقلت الى العراق مع قوات الاحتلال تحت أسم (تحالف المرأة من اجل الديمقراطية في العراق – وافدي) لوضع"مشاريع تعزز مشاركة المرأة في إعادة بناء المجتمع المدني العراقي " . [1]
لقد حاولت الادارة الأمريكية البحث عن قصص واساطير أخرى، حتى وان كانت ملفقة، لكي تبرر اصرارها على مهاجمة العراق و أحتلاله. ولعل قصة العراقية جمانة ميخائيل حنا، والتي أخذت حيزا كبيرا في ألأعلام لكي تكون المبرر الاساسي لضرورة التدخل الانساني وانقاذ النساء العراقيات المنتهكة حقوقهن. صور الناقد العراقي محمد مظلوم في مقالة معبرة عن قصة المرأة التي تعاونت مع اصحاب القرار الامريكي وشجعتهم لا بل واقنعتهم على ان الحرب على العراق هي حرب (تحرير) لانقاذ النساء المتبقيات في العراق، حينما ربط بين عشتار السومرية الاصيلة التي لا يمكن ان تبيع ارضها وعرضها ووطنها الى المستعمر الغريب، وعشتار اللئيمة والحقودة والتي سخرت نزعتها الانانية وسلمت كل شيء لتكون اللعبة والاداة الاساسية لحرق كل ابناء جلدتها بوهم وخيال التمثيل الذي تمكنت من أدائه على افضل وجه. يقول الناقد في مقالته، التي سأقتبس منها نصاَ طويلاَ ولكنه معبر للغاية عن الفرق الشاسع بين عراقيات العراق وعراقيات الاحتلال، حينما ذكر:
"إن البحث عن أسطورة جديدة سيكون مفيداً للمحافظين الجدد وهم يهيجون اللعنات القديمة. فكانت «جمانة ميخائيل حنا» صورة نموذجية لتلك اللعنة. قَدَّمت هذه «الجمانة» أيقونةً ساحرة في رواية مذهلة، لكنها ملفقة! عن عالم سفلي

---

[1] نقلاً عن وللمزيد من التفاصيل أنظر: هيفاء زنكنة ، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال ، ص 56
[1] وللمزيد من التفاصيل أيضا حول هذه المنظمات النسوية أنظر:
Nadeen El-kassem/ The pitfalls of a'democracy promotion' project for women of Iraq / International journal of Lifelong Education/ISSN/ vol.27, no.2, 2008, p.145.

مفترض عاشته في عراق التسعينيات.. وتمكنت بمخيلة خصبة ودموع أكثر خصوبة، وقدرة لافتة على سرد نص مركب في المكابدات والنزول إلى العالم السفلي، أن تجعل من قبعة العم سام تهتز، وأن تحصل بروايتها تلك على اللجوء الإنساني إلى الولايات المتحدة. ادَّعت عشتار البغدادية الآشورية هذه المرة أنها عُذبت وسجنت واغتصبت في أقبية اللجنة الأولمبية العراقية، وأن زوجها ذا الأصول الهندية!، وبطل قصة الحب بين حضارات الشرق قد أُعدم، وسُلمت جثته لها عند باب المعتقل، ودفنته هناك. فقد نشرت جريدة « واشنطن بوست»، في 21 تموز - يوليو عام 2003، قصة جمانه الملفقة تلك، واتخذها نائب وزير الدفاع في إدارة بوش آنذاك، بول وولفوفتز، حجة مثالية لدى تقديمه شهادةً أمام لجنة العلاقات الخارجية الكونغرس، بعد أسبوع من نشر القصة الملفقة، ليقنع المشككين بأن غزو العراق مع قصة «عشتار في واشنطن بوست»، كان تصرفاً صحيحاً، حتى وإن لم يجدوا أسلحة الدمار الشامل. مجلة أميركية أخرى، استهوتها هذه القصة التراجيدية من بلاد السجون، فأرسلت إحدى محرراتها لتأليف كتاب عن الجمانة الآشورية، زوجة الهندي القتيل!! ولكن بهت لمعانُ تلك الأيقونة المزيفة. فادعاءاتها وخداعها لأميركا ذهبا بها مذهباً بعيداً لحبك خيوط أخرى تجميلية لسيرتها، فادعت أمام الصحفيّة الشابة أنها خريجة جامعة «أوكسفورد»، بينما لم تكن تجيد الإنكليزية إلا لماماً.. وهنا بدأت رحلة عكسية في قصة «جمانة» كشفتها تلك الصحفيّة التي أوقفت قلمها عن المضي في تأليف الكتاب، وذهبت إلى بغداد واكتشفت الصحفيّة أن «عشتار» كانت بغيّاً غير مقدَّسة، وأن تموزها الهندي لا يزال حياً وطليقاً، وما هو بهنديٍّ، ولكن شُبِّه لهم!!، وإنها سجنت حقاً، ولكن فقط لأسباب تتعلق بأقدم المهن في التاريخ. اعتذرت «واشنطن بوست» لقرائها، بعد عام ونصف، وتبرأت من « لعنة عشتار»، لكن «بول وولفوفتز» لم يعتذر لأحد. قصة جمانة، برَّزتها عشتار مهاجرة أخرى، هي «رند رحيم فرانكي»، أول قائمة بأعمال السفارة العراقية في واشنطن بعد التاسع من

نيسان/ أبريل، وروَّجت لها من خلال «الموسسة العراقية - Iraqi Foundation» ألتي أنشأتها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. وتجسد «رند رحيم» نموذجاً جيداً لازدواجية الولاء لدى عراقيات ما بعد التاسع من نيسان. فرند المواطنة الأميركية منذ ثلاثة عقود، والعراقية المولد منذ أكثر من نصف قرن.. شيعية الأب، سنيَّة الأم، زوجة لمواطن يهودي أميركي حملت اسمه فأصبحت «رند رحيم فرانكي»، وعملت فترة في مجال المصارف وتجارة العملات في دول الخليج العربي. كانت إلى جانب كنعان مكية وآخرين من النخبة العراقية التي شجعت على إسقاط نظام صدام بالغزو العسكري والاحتلال واستباحت بلادهما.. لكنها بقيت في واشنطن مع زوجها وأسرتها، وتركت العالم السفلي في بغداد لعشتارات بلا أزواج أميركيين." [1]

ولكن التساؤل الذي يستوقف المرء والذي يقول: هل أن هؤلاء النسوة يدركن أن الدولة التي يعملن من أجل أنجاح إستراتيجيتها قد حاصرت الشعب العراقي،الذي ينتمين اليه بالهوية فقط، لمدة ثلاثة عشر عاما منعت عنه الدواء والغذاء، فهل يمكن الان ولنفس الدولة (الولايات المتحدة) أن تقدم المساعدة والديمقراطية وتعطي حقوق الانسان للفرد العراقي الذي حرمته من أبسط حقوقه في العيش والمأكل والملبس والصحة ؟؟ ألم يجدر بهؤلاء النسوة المقيمات في واشنطن ولندن وباريس وغيرها من الدول أن يبذلن نفس الجهد وبإنسانية لانقاذ الاطفال والنساء والشيوخ من الحصار الاقتصادي الذي منع عنهم الدواء والغذاء وهم لا حول ولا قوة لهم !! هل الانسانية أم الاستراتيجية تحكم في الولايات المتحدة الامريكية ؟ وهل البراغماتية أم الوطنية هي التي حركت الذيول والمتعاونين معها

[1] محمد مظلوم، صور عشتار في مرايا العراق المشروخة، مجلة فكر ، العدد 107، ت2-ك1 2009، منشوره على موقعها الالكتروني
http://www.fikr-mag.com/index.php/where/3202.html
وانظر أيضا ًتفاصيل عن هذه القصة المنشورة تحت عنوان المرأة العراقية التي خدعت أمريكا على الموقع:
http://www.almajara.com/vb/archive/index.php/t-12535.html

من الرجال ومن النساء؟ هل تشجيع إستراتيجية الولايات المتحدة في غزو وأحتلال العراق هو مطلب أنساني أم سياسي أستراتيجي لا يقبل الشك؟؟
ان مشكلة جميع من طالب وشجع الحرب على العراق وساهم في تبريرها لا بل في صنعها وتدليس الاكاذيب لكسب مصداقيتها بعد ان فقدت شرعيتها الدولية، كانت ترى في النظام السياسي العراقي (السابق) هو الخطر على العالم ولكنها تجاهلت ان الحرب ستكون نتائجها على الشعب العراقي وليس على نظامه السياسي، وأن تدمير الدولة سيقع بأثاره على العراقيين الابرياء وليس على نظامهم السياسي. أن هذا الامر كان يدعو وبالحاح الى التفريق بين الحرب على العراق والحرب لاسقاط النظام. فلا الولايات المتحدة فرقت بينهما لان هدفها الاستراتيجي هو تدمير العراق وتخليص حلفائها منه في منطقة الشرق الاوسط، وتدمير مؤسسات وبنى فوقية وتحتية كاملة لدولة ذات سيادة، ولا المتعاونون مع الولايات المتحدة من الرجال والنساء فرقوا أو أدركو خطورة نتائج هذه الحرب على الشعب العراقي نساءاً وشيوخاً واطفالا وشبابا.
ولكن من فرق بين الحرب على العراق وشعبه ونتائجها الدامية هم بعض من المنصفين في بعض الدول الاوربية الذين تفهموا الاستراتيجية الحربية التي تود الولايات المتحدة شنها على العراق والعارفين بطبيعة الاسلحة التي ستستخدمها الولايات المتحدة ضد الشعب العراقي وهو ما دعاهم الى الخروج بتظاهرات للمطالبة بعدم شن مثل هكذا حرب على شعب اعزل بعيد عن القرار السياسي وصنعه ومؤسساته، فهو شعب متلق وليس مؤثراً في عملية صنع القرار. لقد بينت الكاتبة العراقية هيفاء زنكنة وهي تذكر أنه في الفترة الممهدة للغزو، حين شارك ملايين الاشخاص من جميع انحاء العالم في التظاهرات المناوئة للحرب الاستباقية الامريكية على العراق، لا دفاعاً عن نظام صدام أو تغاضياً عن جرائمه ولكن حرصاً على سلامة ارواح الشعب العراقي، لم تلتفت النساء الاستعماريات (Colonial Feminists) كثيراً الى ما ستعانيه اخواتهن، على الرغم من ان

الحرب كانت، في نتائجها، حربا على النساء العراقيات. لا بل لم تخرج النساء الاستعماريات عن ذات الرؤية التي طرحها كنعان مكية، وهو عضو في مجلس إدارة المؤتمر الامريكي الاسلامي وشخصية بارزة في حزب المؤتمر الوطني الذي يتزعمه احمد الجلبي ناهيك عن انه أشهر مؤيدي الحرب على العراق انذاك، على بوش حينما جزم له بأن "العراقيين سيستقبلون الامريكيين بالحلوى والورود".[1]
في حين لم نسمع ولم نر مظاهرات نسوية عراقية ولا حتى رجالية أستقبلت الجيش الامريكي بالورود. بل أنطلقت مقاومة لهذا الاحتلال بعد يوم واحد منه وكانت المرأة العراقية تساندها وتقف الى جانب ايديولوجية مقاومة المحتل الامريكي البغيض الذي دمر بلدها وشتت وجودها في هذا البلد.

إن المراقب لتسلسل التحركات الانسانية الامريكية غير المباشرة التي أُطلق عليها (مجموعة من عراقيات المنفى -المعارضة العراقية) يجد أنها كانت مخترقة ببعض النشاطات والفعاليات الامريكية المباشرة من خلال تصريحات للمسؤولين الامريكيين يطرحون فيها الوعود للمرأة العراقية التي تعيش في داخل العراق فهذا كولن باول – وزير الخارجية الاسبق - يحاكي في خطابه حول مشروع"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط : بناء الامل في السنوات المقبلة -Middle East Partnership Initiative " والذي ألقاه امام مؤسسة التراث في واشنطن في 12 كانون الاول - ديسمبر 2002، ليتطرق الى المرأة الشرق أوسطية ومعاناتها الاقتصادية والاجتماعية وكيف أن امريكا يمكن ان تنتشلها وتخرجها من المأساة التي تعانيها في الشرق الاوسط وخصوصاً التهميش، وأكثر من نصف النساء في العالم العربي هن أميات ويعانين اكثر من جراء البطالة والافتقار الى فرص اقتصادية، وتشكل النساء ايضا نسبة قليلة في البرلمانات قياسا باية منطقة أخرى في العالم. والى ان تطلق دول الشرق الاوسط

---

[1] نقلاً عن : هيفاء زنكنة، مدينة الارامل:المرأة العراقية في مسيرة التحرير ، بيروت :ترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص 97. هذا وللمزيد من التفاصيل عن المنظمات الممولة امريكياً وغربياً ودورها في تمكين معطيات الاحتلال والغزو الامريكي للعراق أنظر الكتاب نفسه، ص 92 و ص 97 .

العنان لقدرات النساء فإنها لن تبني مستقبلاً من الامل ". ثم يشير الى المرأة العراقية ويؤكد انه التقى بمجموعة تعيش في أمريكا وتدرك اهمية الديمقراطية التي يجب ان ينالها بلدها بعد تحريره وقال بذلك:"لقد عقدت اجتماعا عظيما مع مجموعة رائعة من النساء اللاتي تحدثن ببلاغة عن قلقهن بالنسبة الى المستقبل واحلامهن بعالم حيث يمكن لاطفالهن ان يعيشوا بسلام. كما وحدَثنني عن أملهُن بأن يرين نهاية للنزاعات التي تشل منطقتهن .. كما حدَثنني كيف يُردن َان يتحكمن بحياتهن ومصائرهن، كما وطلبن ان يعرفن المزيد عن الديمقراطية الامريكية وكيف يجعلن اصواتهن اكثر فعالية ". وبدأ باول بدوره يغدق بالوعود الخلاصية الاقتصادية أو الاجتماعية ليس في العراق حسب ولدول منطقة الشرق الاوسط ايضا وذلك انطلاقا من نظرية الدومينو التي ستعالجها الحرب على العراق . [1]

وكما تعهدت الادارة الامريكية وفق ذلك بدعم المرأة العراقية عبر تحريرها ونقلها الى اجواء الديمقراطية التي من خلالها ستحصل على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبوش الابن اول من بشر بذلك في خطابه 29 شباط 2003 حينما قال" نحن سنضمن بأن خلع دكتاتور واحد يجب ان لا يبدل بأخر.. كل العراقيين يجب ان يكون لهم صوت في الحكومة الجديدة وكل المواطنين يجب ان يحتفظوا بحقوقهم...".[2] كما وخرجت زوجة الرئيس لورا بوش بمناسبة عيد المرأة العالمي في 8 أذار –مارس 2003 لتقول "بعد أن نحرر العراق ومن خلال مبادرة الديمقراطية للمرأة العراقية فأننا سنوفر مخصصات مادية للنساء العراقيات ليأخذن تدريبات في القيادة السياسية و ليتعلمن الاجراءات التشريعية والنظام القضائي وليعرفن ايضا كيف يدافعن ويعززن حقوق الانسان .. إن عملنا هذا

---

[1] كولن باول ، النص الحرفي لمبادرة الشراكة الامريكية مع الشرق الاوسط منشورة على الموقعين :
http://www.mostakbaliat.htm http://www.muqatel.com

[2] James Tyner, the business of war (workers, warriors, and hostages in occupied Iraq), MPG books, Great Britain, 2006, p.31

سيساعد النساء في العراق – وفي كل منطقة الشرق الاوسط - الى أن يصبحن جزء من العملية الديمقراطية والذي سيساعدنا في نشر الحرية والعدالة والاهم من كل ذلك الامل في المستقبل ..".[1]

وفي 14 أذار - مارس 2003 أي قبل ستة أيام من عملية أحتلال العراق أكد بوش مرة أخرى على أن المرأة هدف أساسي في حرب تحرير العراق –حسب وجهة نظره - وقال "إن التقدم في مجال حقوق المرأة والتقدم في مجال (التحرير) مسألتان غير قابلتين للانفصال "[2]، وأصرارا ً على الكذب والنفاق والخداع الامريكي المعتاد ينهي خطابات التأهيل وشن الحرب في 20/أذار -مارس/2003 حينما أخبر الشعب الامريكي والعالم أجمع بأن" أمريكا وقوات الائتلاف في بداية خطوات عملياتها العسكرية لنزع أسلحة العراق ولتحرير شعبه وللدفاع عن كل العالم من الخطر الكبير " وبذات النفس المريض يطلق الوعود بقوله " يجب مساعدة العراق لتحقيق الوحدة وألاستقرار مع بلد حر ويحترم المرأة ".[3]

أما الامر الذي يجب أن يستوقفنا هو المبادرات الامريكية المبشرة الديمقراطية بعدعملية غزو العراق. لقد استندت هذه المبادرات القائمة **على اساس نظرية الدول الفاشلة، التي تؤكد على وجود حكومات في الشرق الاوسط غير مسؤولة وغير قادرة على القيام بوظائفها بما يسهل على (المتطرفين عبور حدودها وإحداث كوارث للبشرية تفوق التقدير) [4]. وهذه المبادرات هي في حقيقتها مشاريع استراتيجية تهم الامن القومي والمصلحة الامريكية، تقوم على تشجيع الديمقراطية المتوجة بالحكم الصالح والداعمة بالمساعدات التقنية لاإجراء**

---

[1] نقلا ًعن عبد الوهاب حميد رشيد (مترجم) / تقرير وكالة NBC (موجة العنف ضد المرأة في العراق تمزق مزاعم نجاح البيت الابيض) / منشور على شبكة الانترنت والموقع : http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=116537

[2] نقلا ًعن : المصدر السابق نفسه

[3] Gorge Bush's address on the start of war, gurdian newspaper, 20March2003, online; http://www.guardin.co.uk/world/2003/mar/20/iraq.georgebush

[4] نقلا ًعن: ايمان احمد رجب، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص145

الانتخابات، وتدعيم دور البرلمانات وتدريب النساء على القيادة لتدعيم القانون وتحسس العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، بالاضافة الى دعم الاستقلال ووسائل الاعلام وتحريرها من هيمنة النظام السياسي المتفرد بالسلطة، ناهيك عن تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد وتفعيل دور المجتمع المدني[1]. ولعل ما جاء في (وثيقة إسطنبول) التي تم إعدادها في 2004 بعد أحتلال العراق من فريق مكون من 19 باحثاً نصفهم من الولايات المتحدة والنصف الاخر من اوروبا وتركي واحد وفي مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية والتخطيط الاستراتيجي والامن القومي والدراسات المستقبلية لدليل على ذلك. حيث إجتمع هؤلاء في إسطنبول ليرسموا رؤية الغرب لمنطقة الشرق الاوسط جاءت وثيقتهم تحت عنوان (الشرق الاوسط الكبير) والتي أقرت بأن منطقة الشرق الاوسط تعيش حالة من الركود وقد أوصلتها حكوماتها الى حالة من التخلف بسبب أساليب الحكم الفاشلة والقمعية بل والفاسدة في بعض الاحيان، كما هذا الغضب -حسب رؤيتهم- الذي يعيش فية سكان المنطقة غالباً ما يتجة صوب الغرب. ويرجعون سبب هذا الغضب الى سياسة الغرب حينما ذكروا في الوثيقة : "لقد مضى حين من الدهر ظلت الولايات المتحدة وأوروبا تقف وراء الانظمة الاوتوقراطية في المنطقة ومن ثم أصبح الشرق الاوسط هو الساحة التي تتجلى فيها الهوة الواسعة للغاية بين المبادئ الديمقراطية التي يتبناها الغرب وبين السياسات التي ظللنا نتبعها على صعيد هذه المنطقة". وعليه فتستنتج الوثيقة أن الاوضاع في الشرق الاوسط الكبير باتت تطالب وبإلحاح بتحول جذري في السياسات التي يتبعها الغرب لان تفشي الظلم واللامبالاة وضياع الكرامة السياسية وخنق أمكانات التعبير، تساعد على إذكاء الحقد والتعصب والعنف، وتلك هي منابع حالة اللا أمن ولا يمكن التخفيف منها ثم إنهاؤها إلا من خلال

[1] المصدر السابق نفسه

تحولات سياسية جذرية تخضع لها النظم السياسية القائمة في المنطقة[1]. وهكذا وضع اعضاء الفريق أنفسهم بإختلاف انتماءاتهم محل شعوب الشرق الاوسط وحددوا مستقبلهم ومصالحهم وربطوه بأهمية التدخل الخارجي لتحقيق ذلك والعراق دليل مهم لديهم.

وفي العام 2004 نفسه قدمت وثيقة أمريكية مشابه لوثيقة أسطنبول عنوانها أيضا ً(المبادرة الامريكية للشرق الاوسط الكبير) الى قمة الدول الثماني المنعقدة في الولايات المتحدة والتي عدتها مبادرة أمريكية للاصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي ومشروع ديمقراطي ينقل منطقة الشرق الاوسط وبالتحديد المنطقة العربية (من الظلمات الى النور) حسب رؤيتها الاستراتيجية المخططة للهيمنة على هذه المنطقة والتي ستبدء من العراق. المحتوى المعلن لطروحات هذه المبادرة والتي تتضمن (يمثل الشرق الاوسط الكبير تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وجرى الاعتماد في هذه الوثيقة على تقارير موضوعية ومحايدة تخص منطقة الشرق الاوسط ومن أهمها تقرير ألامم المتحدة حول التنمية البشرية . الامر الذي جعل الوثيقة تنقل وتصور أوضاعاَ حقيقية لهذ المنطقة وبالوقت ذاته استخدمت طريقة الاعتماد على مصادر نابعة من المنطقة لتبرير عملية التدخل الانساني الخارجي لفرض الديمقراطية الامريكية، في حين أن كل ما حدث في العراق يكذب هذه الاهداف. فلقد أوضحت الوثيقة " لقد ساهمت "النواقص" الثلاث التي حددها الكّتاب العرب لتقريري الامم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 – الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل اعضاء مجموعة الــ8. وطالما تزايد عدد

---

[1] أول ترجمة عربية لوثيقة أسطنبول قدمها كتاب: محمد الخولي،الشرق الاوسط الكبير، القاهرة:دار الهلال،2008 ، عرض الكتاب: بدر محمد بدر ، دار بابل للدراسات والاعلام ، منشور على الموقع : http://www.darbabl.net/show_book.php?id=7

الافراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. ان الاحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الاوسط الكبير" مروعة: مجموع اجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الــ22 هو اقل من نظيره في اسبانيا. فحوالي 40 في المئة من العرب البالغين 65 مليون شخص – اميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد. كما وسيدخل اكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010 و 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد الى سوق العمل. وإذا ما استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2010. ويعيش ثلث المنطقة على اقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب ان يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة اكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المئة الى 6 في المئة على الاقل. هذا وبإمكان 6,1 في المئة فقط من السكان استخدام الانترنت، وهو رقم اقل مما هو عليه في اية منطقة اخرى في العالم، بما في ذلك بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفيما يخص المرأة أشارت المبادرة الى إنه لا تشغل النساء سوى 5,3 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4,8 في المئة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعبّر 51 في المئة من الشبان العرب الاكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة الى بلدان اخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام2002 ، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الاوروبية. وتعكس هذه الاحصائيات ان المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الاوسط الكبير ان يستمر على المسار ذاته ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين الى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لاعضاء مجموعة الثماني البديل هو الطريق الى الاصلاح. ويمثل تقريرا التنمية

البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الاوسط الكبير .وهي نداءات يرددها نشطاء واكاديميون والقطاع الخاص في ارجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الاوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للاصلاح في منطقة الشرق الاوسط. وتبيّن "الشراكة الاوروبية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط، وجهود اعادة الاعمار المتعددة الاطراف في افغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالاصلاح في المنطقة. إن التغييرات الديموغرافية المشار اليها اعلاه، وتحرير افغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديموقراطية في ارجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، ان تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الاصلاح في الشرق الاوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني ان تتفق على اولويات مشتركة للاصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الامم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر: تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح. علاوة على أهمية بناء مجتمع معرفي. وتوسيع الفرص الاقتصادية. هذا وتمثل اولويات الاصلاح هذه السبيل الى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الاطار الذي تتحقق داخله التنمية، والافراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم ادوات التنمية، والمبادرة في مجال الاعمال هي ماكينة التنمية. وتركيز المبادرة على موضوع ومسألة تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح أنصب لاسباب حددتها المبادرة في وجود "فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الاخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة" ... ويضعف هذا النقص في الحرية والتنمية البشرية، وهو

احد التجليات الاكثر ايلاماً للتخلف في التنمية السياسية.)[1]

وبينت الوثيقة أيضا ًأنه "في تقرير"فريدوم هاوس"* (بيت الحرية) للعام 2003، كانت اسرائيل البلد الوحيد في الشرق الاوسط الكبير الذي صُنّف بانه "حر"، ووصفت اربعة بلدان اخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية الى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في اواخر التسعينات. وادرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الادنى في العالم. بالاضافة الى ذلكلا يتقدم العالم العربي الاّ على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة اطلاقاً مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدّر العرب لائحة من يؤيد، في ارجاء العالم، الرأي القائل بان "الديموقراطية افضل من اي شكل آخر للحكم"، وعبّروا عن اعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي. ويمكن لمجموعة الثماني ان تظهر تأييدها للاصلاح الديموقراطي في المنطقة". [2]

ومن خلال القراءة الدقيقة لهذه الوثيقة يمكننا الاستنتاج بأنها منطقية وواقعية كما كتبت وتدعو الى نشر الديمقراطية وتمكين المرأة وإصلاح منطقة الشرق الاوسط . ناهيك عن انها تعطي انطباعاُ الى متابعة هذه المنطقة عن كثب. إلا إن ما هو غير منطقي وغير واقعي في هذه الوثيقة أو غيرها هو تركيزها على أن مطلب عموم الشرق الاوسط الضروري والملح هو الاصلاح والتغيير وإن هذا المطلب لن

---

[1] نص المبادرة نقلا ًعن : هويدا الرفاعي وأخرون(محررون)، مبادرات الاصلاح في الشرق الاوسط، القاهرة : وحدة البحوث بمركز المحروسة ، ط1، 2007 . ص ص 141-151

(*) فريدوم هوس مؤسسة بحثية مختصة بنشر تقارير عن الحريات المدنية و الديمقراطية والحقوق السياسية و الحقوق ألأقتصادية حول العالم. وتصدر تقرير سنوي عن هذا الواقع بألأضافة الى تقارير أخرى دورية تترجم الى اللغات العالمية.موقعها الالكتروني هو http://www.freedomhouse.org/

[2] المصدر السابق نفسه

يتحقق إلا بمساعدة أمريكية متحالفة قوامها التدخل الانساني العسكري القائم على استخدام القوة العسكرية والعودة الى الاحتلال والكولونيالية. من هنا يثار تساؤل مهم للغاية مفاده ُ لماذا لا تكون المساعدة الامريكية - الدولية (القلقة على شعوب منطقة الشرق الاوسط إفتراضا ً) لدول المنطقة بإيجاد حلول إنسانية صرفة بعيدة عن استخدام القوة العسكرية والاحتلال. فلقد ثبت أن ما صرف على شن الحرب أمريكيا ً ودوليا ً ما يقارب 2 ترليون دولار، وكان يكفي لنصف أو أقل من نصف هذا المبلغ أن يحدث طفرات نوعية تنموية في منطقة الشرق الاوسط وليس العراق فحسب؟ ناهيك عن حقيقة أن ما دمرته الحرب من بنية العراق التحتية والارتكازية والتي أعادته الى القرون الوسطى كان ولا يزال يحتاج الى مبالغ تقدر بأقل من ميزانية الصرف على ألية الحرب. هذا وسيبقى العراق المحتل الصورة المتناقضة لكل مضامين ومحتويات المبادرات والوثائق التي صدرت حيال الشرق الاوسط. فلا التدخل الانساني وجد صداه في العراق ولا مبادرة الشرق الاوسط للتنمية والازهار الاقتصاديين فعل فعله في العراق ولا الوعود التي قطعت للمرأة وجدت أرضية للتنفيذ على ارض الواقع. ناهيك عن ان احداث الثورات التي قادتها شعوب منطقة الشرق الاوسط العربية لتغيير انظمتها المستبدة والديكتاتورية، وخصوصا الدول العربية التي كانت حليفة ومساندة للولايات المتحدة ولسياستها في المنطقة مثل مصر وتونس، قد احدثت زلزالاً في كل التوقعات والاستراتيجيات التي رسمتها الولايات المتحدة والدول الاوربية حيال المنطقة واجبرتها على اعادة النظر في سياستها بعد الاخذ بنظر الاعتبار ان شعوب هذه المنطقة ترفض التبعية والربط بالولايات المتحدة، كما وان هذه الشعوب هي التي ستقود بلدانها بالديمقراطية الصحيحة ولن تقبل بالديمقراطية المفروضة من الغرب وكانت هذه الصدمة والتحدي الحقيقيين في القرن الحادي والعشرين للنظام الدولي وللاقطاب التي تسعى الى تشكيله وفق مبدء السيطرة والانتشار الاوسع للقوة الاكبر عالميا.

وعليه وبتشابك الدوائر المتقاطعة والمتمثلة في التدخل الانساني ، (تحرير)المرأة العراقية ، نشر الديمقراطية والتخليص من الديكتاتور ناهيك عن إرساء الرفاهية الاقتصادية وفي الوقت نفسه تخليص العالم من خطر نووي يهدد العالم بأسره ، تحرك غزو مباشر غير قانوني ومخترق لميثاق الامم المتحدة - كما وصفه كوفي عنان الامين العام السابق للامم المتحدة - [1] من قبل الادارتين الامريكية والبريطانية وحلفائهما للعراق في 20/أذار- مارس/2003 إستخدم فيه الاف الاطنان من الاسلحة المحرمة دوليا مثل القنابل العنقودية والفسفور الابيض واليورانيوم المنضب وكشف عن ذلك تقرير الولايات المتحدة الامريكية اليوم USA TODAY حينما أوضح أن أمريكا أستخدمت 10,782طناً من الاسلحة العنقودية في حين أستخدمت بريطانيا 2,200 طن في حربهما ضد العراق . كما وأكدت القوة الجوية الامريكية على أستخدامها CBU 63 و BLU 97 من الذخائر العنقودية للفترة ما بين 1أيار – مايو 2003 حتى أب – أغسطس 2006 والمجموع الكلي بذلك هو 12,726 من المتفجرات المحرمة دوليا ًلأستخدامها في اوقات الحروب وبدون تمييز بين الاهداف المدنية والاهداف العسكرية. كما وتم أستخدام (2000طن) من اليورانيوم المنضب فقط خلال عام 2003 وما يقارب الى (320طناً**) خلال عام 1991. وحسب تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان فإن نتائج هذه الضربات كانت حصيلتها مئات الالاف من الضحايا المدنيين الابرياء لمحافظات الوسط والجنوب خصوصا (بغداد، البصرة، الحلة، كركوك، الموصل، الناصرية، كربلاء، النجف) بأستثناء المنطقة الشمالية. وقد وثقت منظمة العفو الدولية ما شاهدته في مستشفى الحلة في محافظة بابل من نتائج استخدام هذه الاسلحة في وقت الحرب، فذكرت في تقريرها" لقد كانت جثث الرجال والاطفال والنساء الاحياء والاموات المنقولين للمستشفى مثقبة بقطع**

[1] Kofi Annan,Iraq war illegal, website; http:www.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm. 16/9/2004

الشظايا الموزعة على أجسادهم من القنابل العنقودية" والجرحى الناجين أخبروا أعضاء المنظمة "لقد كانت المتفجرات الساقطة عشوائياً من السماء كعناقيد العنب وكيف أن القنابل الصغيرة قفزت عبر نوافذ وأبواب منازلهم قبل إنفجارها"، وكنتيجة لذلك تلوث 350 موقعاً في العراق خلال عمليات القصف بأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المنضب حسب تصريحات نرمين عثمان وزيرة البيئة العراقية وأضافت الى أن بسبب هذه الاسلحة أيضاً هنالك أكثر من 140,000 إصابة بمرض السرطان علاوة على زيادة التشوهات الخلقية لحديثي الولادة وزيادة في نسبة إصابة الاطفال بأمراض سرطانية مثل اللوكيميا".[1] ويؤكد تقرير وكالة الطاقة الذرية الصادر في نيسان -ابريل 2003 أن هنالك مساحة في العراق تقدر بحوالي (1718 كيلو متر مربع) مقاربة لمساحة مدينة لندن الكبرى ملوثة بألغام أرضية و 30%من القنابل الانشطارية التي أستخدمت ولم تنفجر ومعظمها الغام صغيرة الحجم. كما وسمحت القوات المحتلة بسرقة منتجات اليورانيوم المخزونة قرب (مركز التويثة للابحاث النووية العراقية) وتقدر وكالة الطاقة الذرية أن (10كليو غرام) من اليورانيوم المشع قد سرقت و(200) حاوية ملوثة تم أخذها من موقع هذا المركز وبالطبع سببت هذه السرقات تلوثاً بيئياً عالي المستوى .[2]

وعليه لقد أستطاعت القوات المتحالفة بهذا الكم الهائل من القنابل ذات الاثار الصحية والبيئية والنفسية القريبة والبعيدة الامد أن تسقط حكومة الرئيس صدام حسين بعد أحتلال بغداد في 9/نيسان -ابريل 2003 ، ولكنها لم تكتف بذلك

---

[1] **Arab Commission…, op.cit, p.p 27-28**

وأنظر أيضاً: أخباروكالة يقين للانباء في 2009/8/29 ومنشورة على الموقع :
http://www.yaqen.net/news.php?action=view&aid=4078&6fbe0bee4b2d9cf9dqe33a7894ac002

http://www.arabhardware.net/forum/showthread.php?t=61096

[2] **نقلاً عن : عصام الجلبي(وزير النفط العراقي الاسبق)، حجم الكارثة العراقية بعد الاحتلال من 2003 ولغاية 2009 ، مقال منشور في جريدة التيار الاسبوعية (منبر المعارضة الوطنية والديمقراطية للاحتلال) ، العدد (6) والصادرة في 2009/9/29 ولغاية 2009/10/5. ص4**

فأستمرت في تنفيذ إستراتيجيتها بهجوم بربري وحشي خارق لكل القوانين الدولية والانسانية والاعلان العالمي وأتفاقيات جنيف وفينيا لاحترام حقوق الانسان على أقل تقدير ، فدمرت التراث الثقافي والحضاري العراقي من جهة وبالوقت نفسه شلت البنى التحتية والمؤسساتية القائمة من جهة ثانية. لقد دفعت هذه الهمجية في السلوك الامريكي الحكومي بعض المتخصصيين في التاريخ الاسلامي القديم لتقليب صفحات غزو المغول – التتار لبغداد عام 1258 فوجدوا أن هنالك تقاربا ً وتطابقاً عجيباً بينه وبين الغزو الامريكي لبغداد 2003 فهل هي الصدفة أم هي التحسبات الاستراتيجية الدقيقة المرسومة للعراق منذ ذلك الزمن البعيد؟ ولنغوص قليلا ًفي أعماق هذه المقارنة: لقد سبق للمغول إجتياح مملكة خوارزم في طريقهم لبغداد ، وهذا ما فعله الامريكان فقد إجتاحوا أفغانستان في طريقهم الى العراق. كان هنالك تحالف بين المغول والتتار في حربهم ضد بغداد، ولك أن تجد بكل سهولة التحالف الاساسي الامريكي البريطاني في حربهما ضد العراق. لقد عمل المغول على حصار بغداد من الشرق والغرب، وهذا بالضبط ما قام به التحالف من حصار بغداد من الشرق والغرب. وكان الغزوان المغولي والامريكي، يتمتعان بتفوق عسكري هائل. ويسجل التاريخ أيضا التأمر الذي قام به أبن العلقمي والمقربين وقومه مع المغول والتتار وحرضوهم على غزو بغداد وزينوا لهم ذلك، وقد يكون المتعاونين من الذين طلبوا من الولايات المتحدة أن تغزو العراق بأسم (التحرير) نصيب في هذه المقارنة التي تصدرها السيد كنعان مكية حينما فاق ابن علقمي وهو يتراقص فرحا ًببدأ القصف على بغداد في مارس - أذار 2003 واعتبر القذائف التي تتساقط على العراق تهبط على أذنه كالموسيقى ثم خجل قليلا ًمن بشاعة التعبير فأستطرد يقول إنها أجراس الحرية . [1]

---

[1] نقلا ًعن منى زكي (جامعية ومترجمة عراقية تعيش في سانت لوس في أمريكا)،اين موسيقى بابل ياكنعان مكية، منشورة على الموقع http://abutamam.blogspot.com/2005/01/blog-post_18.html

علما ًبأن كنعان مكية كان يعمل مهندسا معماريا في شركة المقاولات التي يملكها والده محمد مكية والتي شيدت عدد من قصور نظام صدام حسين السابق بينها قصر المؤتمرات الشهير. وهذا ما اكده المؤرخ العربي ادورد سعيد الذي ذكر هذه الحقائق من

أضف لذلك حينما أستباح المغول والتتار بغداد مع قوم جاءوا من عدة أنحاء للسلب والنهب وحرق لمكتباتها وضياع العلوم وسفك الدماء وقتل الرجال والشيوخ والاطفال والنساء ورميهم في نهر دجلة الذي يقال أن لونه تغير من الازرق الى الاحمر، وحينما إستباح الامريكان العراق مع عملاء لهم سلبوا ونهبوا وحرقوا المكتبات والمؤسسات والوزارات والعلوم والمتاحف والاثار وسفكوا الدماء وقتلوا الرجال والشيوخ والاطفال والنساء أمام أعينهم وبمساعدتهم. ويحدثنا التاريخ في فترة غزو المغول تنازع الشيعة والسُنة وأدى ذلك لضعف الخلافة، وهذا ما أستفاد منه الغزو الامريكي ودفع الى تنازع الطوائف والقوميات لأجل إضعاف الدولة.. ناهيك عن أن تاريخ بدء غزو المغول لبغداد كان في 16/محرم /656 هجري، إنهيار المقاومة ودخول بغداد كان في يوم الاربعاء 7/صفر من نفس العام، مدة الغزو 21 يوماً حتى سقوط الخلافة وإحتلال بغداد. لقد توقف الناس خوفاً من أداء صلاة الجمعة حينها في أول جمعة تحت الغزاة. ولنقف الان عند الغزو الامريكي، لقد كانت بداية غزو العراق في 16 محرم وإنهيار المقاومة ودخول في يوم الاربعاء بغداد 7/صفر، لقد كانت مدة الغزو 21 يوماً حتى سقط النظام بأحتلال بغداد. وأيضاً توقف الناس خوفاً من أداء صلاة الجمعة حينها في أول جمعة تحت الاحتلال البغيض.[1] وقد يكون الفارق الوحيد بين الاحتلالين هو عدم بروز مقاومة للغزو المغولي لضعف الناس، في حين

جملة الانتقادات التي وجهها الى كنعان مكية قبل وفاته.انظر التفاصيل على الموقع http://www.absoluteastronomy.com/topics/knan_makyia

[1] أنظر للمزيد من التفاصيل عن التاريخ الاسلامي وهذه المقارنة :

- مقارنة عجيبة بين غزو المغول وغزو الامريكان على العراق ، http://www.yahosein.com/vb/showthread.php?t=101137

- راغب السرجاني، بغداد بين سقوطين http://www.quran-radio.com/tatar/tatar13.asp

- نهاية أحلام التتار http://www.baghdadalrashid.com/vb3/showthread.php?t=17228

- رشيد خيون ، بغداد..أي مفاتيح سلمها أبن العلقمي، أبريل 2007 ، http://www.alarabiya.net/views/2007/04/04/33172.html

برزت المقاومة الوطنية العراقية ضد الغزو الامريكي وحلفائه في 10 نيسان- أبريل 2003 أي بعد يوم واحد فقط من الاحتلال.

الفصل الثاني

العلاقة التفاعلية للدورين الاقتصادي والسياسي للمرأة العراقية في ظل الحروب والعقوبات الدولية (1958- 2003)

لقد ركزت الادارة الامريكية بصقورها وحمائمها على المرأة العراقية لتكون أحد أهم الادعاءات الامريكية لأحتلال العراق، وإصرت على وجوب ربط عملية دمقرطة العراق بإعطاء دور أكبر للمرأة سياسياً وأقتصادياً وأجتماعيا، بالإضافة الى حقها للتعبير عن وجودها في نظام سياسي ديمقراطي وفق المفهوم الامريكي. هذا ألامر صور المرأة ألعراقية للرأي العام العالمي والامريكي على وجة الخصوص بأنها مقيدة ومسخرة ومهمشة ومغلوبة على أمرها. ولكن الحقيقة والواقع الذي عاشته المرأة في العراق قبل الاحتلال وفي احلك وأظنك سنوات الحروب والعقوبات الدولية لم يكن إلا دليل على أن المرأة العراقية كانت متميزة الحقوق والمكانة في الشرق الاوسط والعالم العربي، و انعكس ذلك على دورها الاستراتيجي سواء السياسي أو الاقتصادي وفاعليته وتفاعله مع المجتمع وبناء

الدولة. ووفق ذلك كان من الضروري تسليط الضوء على هذه الحقوق قانونيا ًودستوريا ًوتشريعياً لإدراك حقيقة دور المراة في العراق قبل ألأحتلال.

وبنظرة عامة، نسبة الذكور الى الاناث تكاد تكون متساوية في جميع المجتمعات، بحيث أصبح دور المرأة امراَ واقعاَ وأساسياَ باعتبارها نصف المجتمع و الحاضِنة الاساسية للاسرة في المجتمعات كافة. وان تأثيرها وتأثرها بما يواجه المجتمع من تحديات وكوارث وحروب وتداعيات خطيرة، يكون مباشر ولا سبيل الى انكاره ناهيك عن ملاحظته. ونظرا ًلأن استقرار المجتمع هو نتاج لتفاعلات العلاقات الاجتماعية والانتاجية والسياسية لذلك فإن دور المرأة سيكون مفصليا ًفي هذه الحالة، وعلى كافة المستويات والصعد، وربما يفترضه البعضُ دورا ًتكميليا ً ان دعت الظروف الى ذلك، ولكنه ومن الناحية الواقعية لا يصح الا اعتبارهُ دورا ً أصيلا ًوحقاً من الحقوق الطبيعية، التي تسمى بحقوق الانسان، وأشارت له الاعلانات والعهود والمواثيق والشواهد والدساتير والتشريعات والقوانين العالمية والدولية والاقليمية والوطنية. وبناءا ًعلى ذلك اصبحت المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة حقاَ دولياَ معترفاَ به، ولا بد أن يكون حقاَ وطنياَ، أي تعترف به الدول داخليا ًوفق تشريعاتها وقوانينها الخاصة، لا سيما وأن المشاركة السياسية تعد ّمعيارا ًلنمو النظام السياسي، فهي مؤشر على ديمقراطيته حينما يشجع على تعزيز دور المواطنين، بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والدين، في إطار النظام السياسي وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرارات والسياسة العامة، أو على الاقل التأثير المباشر أو غير المباشر فيها واختيار القادة السياسيين سواء للسلطة التشريعية أو التنفيذية . وينتج عن ذلك وصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي [1]

---

[1] نقلا ًعن : ثامر كامل محمد ، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي ، بحث في / حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ،سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص ص 278-279

أما اهمية الدور الاقتصادي للمرأة في المشاريع التنموية التقدمية قد ابرزت حقيقة ان المرأة لا يمكن ان يستغنى عنها في كل المجتمعات الغربية والشرقية، سيما وإن خير مؤشر لمدى اسهام المرأة في عملية الانتاج الاقتصادي هو مدى مشاركتها في قوة العمل . فجذب المرأة وتشجيعها للعمل خارج المنزل لقاء اجر، له مدلول سياسي واجتماعي بالاضافة الى المدلول الاقتصادي ولاسيما وان كل مجتمعاتنا العربية تحاول بكل طاقاتها اللحاق بالدول المتقدمة، الامر الذي يعني انها بحاجة الى كل القوى العاملة لديها ، وهنا فان من غير المعقول بقاء المرأة بعيدة عن هذا المجال وهي قسمٌ مناصف مع الرجل في الموارد البشرية لهذه المجتمعات.

وحيث أن العراق قد أنضم عام 1970 الى الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية لعام 1965، وفي عام 1971 وقع على الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لعام 1966، وكذلك صادق عام 1986 بتحفظات(*) معينة على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء لعام 1979.[1] ولذا فان مشاركة

(*) ,ويمكن القول بان المواد التي تحفظ عليها العراق في الاتفاقية فنعتقد إنها قانونية ومشروعة وذلك لكون هذه المواد تتعارض ودين الدولة الرسمي (الاسلام) أولاً كما وإنها تتقاطع والتقاليد الاجتماعية التي تحكم المجتمع العراقي ثانياً وأيضا محاولة منع اي تضارب يمكن أن تؤدي اليه هذه المواد مع التشريعات القانونية الداخلية العراقية .. ويمكن استنتاج ذلك من خلال التمعن بنصوص المواد والتي هي : المادة (2) من الجزء الاول والتي تنص على: " تشجب الدول الاطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتفق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة ، وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلي :أ- إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الاخرى ، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الان ، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة . ب-إتخاذ المناسب من التدابير تشريعية وغير تشريعية بما في ذلك ما يناسب من جزاءات لحظر كل تمييز ضد المرأة (وهذا ما يتعارض والتشريعات الاسلامية الخاصة بالميراث) . ج-فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل ، وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الاخرى في البلد من أي عمل تمييزي. د-الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ..... " . والمادة (9) التي تتعلق بالجنسية "تمنح الدول الاطراف المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في أكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها ......"(وهذه أيضا فيها ما يتعارض والتقاليد الاجتماعية) والمادة (16) التي تتطرق لموضوع الزواج والعلاقات العائلية وحق المرأة في إقامة علاقات جنسية في خارج حدود الزوجية، والمادة (وهذه في أغلبها محكومة بالتشريعات الاسلامية والتقاليد العائلية الاجتماعية) (29) والتي تنص " يعرض للتحكيم أي خلاف بين دولتين أو

المراة العراقية في المجالات ألأقتصادية و السياسية اصبحت واضحة ومصانة، سيما وان التشريعات الداخلية والقوانين الدستورية قد أطرت هذين الحقين بشكل تفاعلي أستراتيجي ميّز المرأة العراقية في عموم المنطقة العربية والشرق الاوسط. وفي الواقع فإن المتتبع لهذه التشريعات الدولية والعالمية الصادرة بحق المرأة والتي صادق عليها أو أنضم اليها العراق، وعلى الرغم من أن البعض يرى في أن العبرة ليست بالتوقيع وانما باتخاذ الخطوات التشريعية والتنفيذية لتطبيق الالتزامات التي اخذتها الدولة على عاتقها عندما تقدمت بارادتها للتوقيع والمصادقة، يجد إنها فُعِلَت في دساتيرهِ و قوانينه الداخلية فمنذ عام 1958 أهتم العراق بإتخاذ الكثير من الخطوات التشريعية والتنفيذية لتطبيق التعهدات والمواثيق الدولية التي صادق عليها. وحصلت المرأة في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات على الكثير من الحقوق والمزايا، (في ظل نظام شمولي)، كما إن القائمين عليه ظلوا يؤكدون على مبدأ أن المرأة تمثل عنصراً مهما ً في الحياة كونها عضوا اساسيا ً في الاسرة والمجتمع، بالاضافة الى المنطلق الذي يؤكد أن دورالمرأة مهم في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية، في خضم علاقة تفاعلية بانعكاسات إيجابية تخدم الدولة والمجتمع معاً، وخصوصا ًاذا ما اريد لهذا الدور ان يكون مؤثرا ًباعتباره مكون يمثل نصف المجتمع، فلا بد من توفر متطلبات اساسية للمرأة تمكنها من الاسهام ايجابيا ً في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المتطلبات: الانتاج الاقتصادي والمشاركة السياسية .

أكثر من الدول الاطراف حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية لا يسوى عن طريق المفاوضات وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول .." .

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2007- 2008 (محاربة تغير المناخ:التضامن الانساني في عالم منقسم)، لبنان:شركة الكركري للنشر، 2007، ص338

فقد لعبت المرأة العراقية أدوراً ريادية في الميادين المختلفة وتركت أثراً لا يمكن اغفاله. فقد تمت الافادة من امكانياتها وكفاءتها وخدماتها في مختلف القطاعات الانتاجية والتربوية ولم يكن القطاع الاقتصادي استثناءا"، اذ تمت الاستفادة من خدماتها في المواقع والفعاليات التي تمكنها ظروفها ومتطلبات المجتمع الاسهام فيها، للمضي قدماً بالحياة وتسيير عجلة الاقتصاد، لاسيما في ظل أوضاع وظروف استثنائية متمثلة بعدم الاستقرار السياسي وتاثيراته المباشرة على عدم الاستقرار الاقتصادي وبالنتيجة كلاهما سبب في خلخلة الاوضاع الاجتماعية. ألامر الذي أوجب على الحكومات المتعاقبة ان تدرك وتستثمر، في الوقت نفسه، مشاركة المراة في النشاط الاقتصادي على مستويين أولهما الحاجة الماسة للموارد البشرية لدعم واسناد هياكل وأعمدة العملية الاقتصادية للدولة وثانيهما لتعزيز رابطة انتماء المرأة للمجتمع من خلال العمل وتحقيق الذات الانسانية .

وأذا ما عدنا الى التاريخ العراقي المعاصر لوجدنا ان كل الدساتير المتعاقبة تشير الى حق المرأة في العمل وان كانت تضع هذا الحق ضمن التشريعات العامة. فقد نص دستور الدولة العراقية لعام 1958 على حق المرأة في العمل(بأشارات ضمنية) وذلك ما يفهم من المادة(9)التي تؤكد " المواطنون سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين".[1] علاوة على ذلك فإن العراق كان قد وقع عام 1962 على أتفاقية القضاء على العمل الاكراهي والالزامي، ووقع أيضاً في عام 1963 على أتفاق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. [2] ثم كرر دستور الجمهورية العراقية لعام 1968 الحق نفسه (العمل) للمرأة وبذات الطريقة الضمنية بثلاث مواد فنصت المادة (11) منه على: "العمل في الجمهورية العراقية حق وواجب وشرف على كل مواطن قادر والوظائف العامة تكليف للقائمين بها ويهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم واعمالهم خدمة الشعب" أما المادة (21) فنصت على إن

[1] أنظر النص في الدستور العراقي لعام 1958
[2] أنظر النص في الدستور العراقي لعام 1963

" العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن ....." والمادة (36)" تكفل الدولة للعراقيين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال وذلك بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ضد البطالة وتنظيم حق الراحة والإجازات وفقاً للقانون ".[1] واخيرا ًجاءت المادة(19)من دستور 1970 والتي تنص على "(أ) -المواطنون سواسية امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او المنشأ الاجتماعي او الديني. (ب)- تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون".[2]

ومن خلال هذه الدساتير قطعت المرأة العراقية أشواطا ً مهمة على صعيد مشاركتها في الحياة العامة وخصوصا ً في مجال عملها خارج المنزل لقاء أجر يزداد وبشكل ملحوظ سنة بعد أخرى. فقد ارتفع معدل النساء المشتغلات من 6 % عام 1946 الى 14 % عام 1970.[3] وفي النسخة المعدله لدستور 1970 والتي صدرت بشكل مشروع دستور جديد لعام 1991وظلت مشروعاَ لم يتم العمل به، ابرزت مادته (50) حق العمل بشكل صريح وواضح للمرأة حينما ذكرت"العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن، تستلزمه ضرورة المشاركة في بناء المجتمع وحمايته وتطويره. وتسعى الدولة الى توفيره ضمن عموم النشاط الاقتصادي، ولا يجوز إجبار أحد على العمل الا بعوض". [4]

أما في ألمجال السياسي وللفتره ذاتها ، فلقد كان للمرأة العراقية دور سياسي متميز منذ ثلاثينيات القرن المنصرم ومع تشكيل الحزب الشيوعي العراقي الذي انضمت اليه العديد من الناشطات السياسيات من العوائل العراقية المعروفة. و

---

[1] أنظر النص في الدستور العراقي لعام 1968

[2] أنظر النص في الدستور العراقي لعام 1970

[3] لاهاي عبد الحسين ، اثر التنمية والحرب على النساء في العراق 1968-1988 ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية،الطبعة الاولى ،2006،ص141.

[4] مشروع الدستور المؤقت لجمهورية العراق لعام 1991 والمنشور على الموقع:
http://www.maat-law.org/law/Dostor%20iraq.pdf

تزامن ذلك مع دور البعض الاخر من النساء اللواتي تطوعن لمساندة ومساعدة حرب تحرير فلسطين 1948 وعبر منظمة الهلال الاحمر العراقية. ففي عام 1945 تأسست جمعية المرأة المناهضة للفاشية والنازية برئاسة عفيفة رؤوف ، وعضوية كل من الدكتورة نزيهة الدليمي وروز خدوري وفكتوريا نعمان وعفيفة البستاني وأمينة الرحال وسعدية الرحال ونظيمة وهبي. وقد كان للمرأة دور سياسي بارز في وثبة كانون الثاني/ يناير 1948 لاسقاط معاهدة بورتسموث . كما وساهمت في انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1952. كما كان لهن دور في مظاهرات 1955 ضد حلف بغداد ومظاهرات 1956 تاييدا لقيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بتاميم قناة السويس وضد العدوان الثلاثي على مصر. وكان لهن مساهمة واضحة في المظاهرات التي عمت بغداد ترحيبا بثورة 14 تموز 1958 و اثناء حرب حزيران ورفض الهزيمة في 1967.

وعلى الرغم من كل ذلك إلا إن نسبة مشاركة المرأة السياسية ظلت أقل من مشاركتها في المجال الاقتصادي، وبما لا ينسجم ونسبتها في المجتمع، وذلك لكونها ظاهرة لم تخرج عن حقيقة عالمية تتجلى في غياب المرأة عن مراكز إتخاذ القرار السياسي، لا سيما وإن المرأة ،لم تكن، ممثلة بشكل فاعل في الهياكل والمؤسسات السياسية كالاحزاب والتجمعات والتكتلات ناهيك عن عدم فاعلية دورها في الحكومات والمجالس النيابية، فوجودها عددي وليس نوعي. وهذا بالتأكيد ناجم عن جدلية وجدية مشاركة المرأة في هذه الهيئات والمؤسسات مرتبط بطبيعة ومرونة العلاقة بين الحكومة والشعب، أي إذا كانت هذه العلاقة ديمقراطية قائمة على اعطاء فرص للافراد من اجل الاسهام بمختلف مستويات صنع واتخاذ القرار وعلى كافة المستويات التنموية التقدمية المتعلقة بتنظيم علاقات الافراد انفسهم بالدولة كسلطة تنفيذية حاكمة وكسلطة تشريعية مشرعة فسيكون بالتأكيد دور المرأة واضحاَ وموجوداَ كونها جزءاَ من المجتمع لا يمكن اغفاله. أما إذا كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم مبنية على الطائفية وعلاقة

تأسيس القوة والتسلط بها من جانب الدولة فلن يكون هنالك اية فرصة للمرأة او للافراد بصورة عامة للمشاركة.

وإذا ما طبقنا هاتين الحالتين على مجتمعاتنا العربية، والتي تشكل المرأة فيها وعلى الاغلب الاعم نصفها (نصف التركيبة المجتمعية كنساء ورجال بالعدد الكمي) وتعاني من النظرة التقليدية المجتمعية فيها مثل ماهو جار بالاحزاب العربية التي تبدو في نهجها العام لا تتعاطى مع المرأة ومساعدتها في تفعيل دورها السياسي ، ذلك لان الهاجس الاول الذي تسعى له هذه الاحزاب الربح في الانتخابات وايصال بعض محازبيها الى اعلى مراكز السلطة والقرار في الدولة، فإنها لا تخاطر بترشيح إمراة لعملية صنع القرار. كما إن غالبية الاحزاب تضم في عضويتها اغلبية من الرجال، ورؤساؤها أيضا ًمن الرجال.[1] وعلى الرغم من حقيقة الصورة السابقة التي تعيشها اغلب النساء في المجتمعات العربية إلا أن ممكنات تعزيز دور المرأة اختلفت من نظام سياسي عربي الى أخر في ظل اختلاف إستراتيجيات التعبئة المجتمعية لكل حزب قائد في السلطة وترجمته الميدانية للديمقراطية والعراق قد يكون المثال البارز في ذلك.

فقد يكون دستور عام 1958 الاساس في الاعتراف الضمني، القانوني المكتوب، بحق المشاركة السياسية للمرأة نتيجة إعترافه بالاطار القانوني لوجود الديمقراطية في تدابير أمور السلطة والحكم ولعل المادة رقم (3) بنصها على أن "يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة بأحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية " وكذلك المادة رقم (7) حينما أكدت على " الشعب مصدر السلطة" بالاضافة الى المادة (9) وفيها تشير الى "المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب

---

[1] هنا صوفي عبد الحي، الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية، القاهرة ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 22 ، ربيع 2009 ، ص130

الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين " تجسد حقيقة مبدئية لمشاركة المرأة السياسية. [1]

وبموجب هذا الدستور تقدمت مجموعة من النساء عرفن ب (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة في العراق) عام 1958 بطلب الى وزارة الداخلية ليمارسن العمل السياسي ويزاولن حقوقهن على الساحة العراقية بشكل علني ، ووافقت الحكومة أنذاك،(علما بان هذه الرابطة كانت قد تاسست بصورة سرية في عام 1952 تحت نفس الاسم). وأهم ما عملته هذه الرابطة ومن أجل كسب حقوق المراة: مساندتها وتأييدها لثورة 14 تموز/ يوليو 1958 مع العمل على حماية مكتسبات الثورة، بالاضافة الى إنخراط النساء في صفوف المقاومة الشعبية للدفاع عن الثورة. ومن ذلك حصلت المرأة على حق العمل العلني في 29 كانون الاول/ ديسمبر 1958 في المجال السياسي . كما وتبوأت المرأة منصبا وزاريا كان الأول في الوطن العربي، ومنه فتحت الرابطة للمرأة مدارس لمحو الامية ومراكز صحية للمعالجة ومشاغل للعمل [2]. ناهيك عن تقديم مشروع لقانون الاحوال الشخصية لعام 1958(والذي منح المرأة حقوقا ًمساوية على صعد عدة، ووضع مجموعة منسجمة من القوانين التي تحكم الاسرة والحياة الزوجية. كما وكان أكثر قوانين الاسرة تقدما ًفي المنطقة، حيث إنه منح المرأة حقوقا ًأكبر في مجالات مثل الوراثة وحد من تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المطلقة حقوق كاملة كضمان اجتماعي لها ولاولادها). وفي عام 1959 عينت السيدة الراحلة الدكتورة نزيهة الدليمي كأول أمرأة عراقية وعربية وزيرة في العراق، وقد تولت وزارة البلديات، وكانت أيضا ًرئيسة رابطة المرأة العراقية . [3]

---

[1] دستور جمهورية العراق لعام 1958

[2] وللمزيد من التفاصيل عن تاريخ هذه الرابطة انظرموقعها
http://www.iraqiwomensleague.com/index.php?action=pages&id=2

[3] هيفاء زنكنة ، مدينة الارامل، المرأة العراقية في مسيرة التحرير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 مصدر سبق ذكره ، ص46-47 .

وفي عام 1963 تم الغاء إجازة الرابطة، وتحول عملها السياسي من الشكل العلني الى الشكل السري مرة أخرى، وتعرضت عضواتها للأعتقال و التعذيب، في خضم محاولة حزب البعث العربي الأشتراكي لأنهاء دور الحزب الشيوعي. وكان للمرأة الشيوعية دور مهم في فترة هذا الانقلاب من خلال تحركها شبة الوحيد، اثر أعتقال و أعدام معظم القيادات الشيوعية، لنقل الرسائل بين أعضاء الحزب (داخله وخارجه)، كمفتاح الوصل بين الاعضاء، وحافظت على وحدة الحزب رغم المواجهة الامنية لاختلاف الايديولوجيتين(الشيوعية والبعثية).. و بالمقابل فلقد كان للنساء البعثيات دور في ايصال الرسائل و العمل ضد نظام عبد الكريم قاسم. حيث قدمت و لآول مرة أمراة عراقية، يسرى سعيد ثابت، كمتهمة امام محكمة الشعب (سيئة الصيت)، متهمة في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم التي قام بها حزب البعث في عام 1959. وحفظ حزب البعث هذا الدور للمرأة ووضعها فاعل أساسي في مقرراته الاساسية، ولعل المؤتمر القومي السادس لعام 1963 لدليل على ذلك حيث ورد بند خاص بالمرأة جاء فيه" إن الممارسة الكاملة للديمقراطية الشعبية ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة للمجتمع، لذا أصبح تحرير المرأة العربية ضرورة ديمقراطية علاوة على كونها ضرورة أنسانية، وبذلك فإن تحرير المرأة يقع على رأس مهمات الثورة القومية الاشتراكية في العراق ".[1] وإن مهمات التحول الشامل تفرض مسألة مشاركة المرأة في عملية البناء الوطني وإن إبقاءها خارج تلك العملية هو من أخطر العراقيل التي تناقض المسيرة التطويرية للحزب، ولعل معركة البناء والتقدم ومعركة الدفاع عن سيادة الوطن قد أظهرت مدى أهمية العنصر البشري في عمليات البناء الحضاري وفي الدفاع عن حقوق الامة .[2]

---

[1] صدام حسين، المرأة والثورة، بغداد، منشورات الاتحاد العام لنساء العراق، 1976.

[2] نقلا ًعن : حامد أحمد الورد ، الانسان وبناء المجتمع في فكر وتجربة حزب البعث العربي الاشتراكي ، بغداد : منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، 1984 ، ص 24

* يعرف لوسيان باي المشاركة السياسية على إنها " مشاركة أعداد كبيرة من الافراد والجماعات في الحياة السياسية " في حين يرى صموئيل هانتنغتون وجون نلسون المشاركة السياسية بكونها " ذلك النشاط السياسي

وبسيطرة حزب البعث على قيادة السلطة السياسية مرة ثانية في تموز /يوليو 1968، أصدر في 21/ أيلول/ سبتمبر دستورا مؤقتا آخر، ثم غيره بدستور مؤقت آخر في عام 1970، و الذي ظل يحكم به حتى احتلال العراق عام 2003. وركز هذا الدستور على تأسيس نظام سياسي ديمقراطي من خلال المادتين الأولى والثانية. حيث نصت الأولى على " العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة..." والثانية على "الشعب مصدر السلطة وشرعيتها" وكذلك المادة رقم (5) التي أقرت بالحقوق لكل أفراد الشعب العراقي. كما وتضمن نصوصاً كفلت ضمنياً حق المرأة في المشاركة السياسية * وتقف في مقدمتها المادة(19) التي ذكرت "المواطنون سواسية امام القانون، دون تفريق بسبب الجنس او العرق او اللغة او المنشأ الأجتماعي او ألدين....". وبمسألة الحقوق والحريات السياسية ، والتي في حقيقتها كانت مقيدة، فوردت المادة(26) الى " يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفي أغراض الدستور وفي حدود القانون..." والمادة (40) من دستور 1968 نصت على "إن الانتخاب حق للعراقيين ينظمه القانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني". ألا أن هذه المادة لم ترد في دستور 1970، ولكنها ادخلت كمادة (رقم 63 التي نصت على أن لكل مواطن الحق في أن يَنتخب و يُنتخب. ويشارك في ألأستفتا، وفي الحياة العامة، بموجب احكام الدستور و القانون) على مشروع دستور جمهورية العراق 1991 الذي ظل مشروعا ولم يعمل به، أما المادة (46) فقد أكدت على المجلس الوطني الذي يساعد رئيس الجمهورية في

الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء أكان النشاط فردياً أم جماعياً ،منظماً أم عفوياً ،متواصلاً أو متقطعاً ،سلمياً أم عنيفاً ،شرعياً أم غير شرعي ، فعالاً أم غير فعال "أما السيد جلال عبد معوض فيرى أن المشاركة السياسية في أشمل معانيها هي حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية ، وفي أضيق تعاريفها هي حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم ". نقلاً عن : . ثامر كامل ، إشكالية الشرعية والمشاركة ....، مصدر سبق ذكره ، ص 280

السلطة التشريعية بنصها القائل "يتألف المجلس الوطني من ممثلي الشعب في مختلف قطاعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.... "[1] وفي عام 1975 ولتأكيد دور المرأة دستوريا ً وإثر مناسبة عيد المرأة العالمي، عبر نائب رئيس النظام السياسي آنذاك، صدام حسين، عن موقف الدولة من المرأة ودورها السياسي حين قال "إن الموقف الفكري لحزبنا ومنطلقاتنا المبدئية ونظرتنا الاستراتيجية المتصلة يضع ألانسان (المرأة والرجل)هدفنا للنضال والوسيلة الاساسية له. إن تحقيق التحرير الكامل للمرأة بمقدار ما هو ضرورة ثورية لدفع عجلة التقدم بطاقة مضاعفة، فإن الواقع الذي يمر به المجتمع وما يجابهة من تحديات مصيرية لا يسمح إطلاقا ً ببقاء الجماهير النسوية خارج حدود المهمات القومية والوطنية والتي تتطلب مشاركتهن الفعالة في صد هذه التحديات، وتوفير المستلزمات الواسعة والمتعددة التي تشكل محصلة الزخم النضالي المطلوب والمعاكس لتلك التحديات. إن تحرير المرأة هو أساس مركزي لتنشئة الجيل وتحمل مسؤولياته الجسيمة وعلى ذلك تكون مشكلة تخلف المرأة على كافة الاصعدة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية من أخطر العراقيل التي تناهض مسيرة التطور والعملية السياسية ".[2] وقال أيضا ً في خطاب له معنون ب(المرأة نصف المجتمع) " إن الالتزام بالثورة والدفاع عن مثلها ومكتسباتها، الى جانب الحفاظ على مصالح الجماهير الكادحة، هو السبيل الوحيد الى تحرير المرأة ... وحزب البعث العربي الاشتراكي يرى أن دور المرأة أساسي و نبيل وبارز في نضال شعبنا من اجل التحرر من الامبريالية والديكتاتورية والانظمة الرجعية ومن أجل تحقيق الاهداف العربية من وحدة وحرية واشتراكية ".[3]

[1] أنظر دستور جمهورية العراق لعام 1970 .

[2] صدام حسين ، مصدر سبق ذكره.

[3] نقلا ًعن هيفاء زنكنة ، مدينة الارامل ، مصدر سبق ذكره ، ص65.

ومما سبق، فإن حزب البعث كان حزبا قوميا علمانيا ً ومتأثرا ًبالايديولوجية الاشتراكية، و حاول قادته ايجاد صلات مع حركات اليسار العالمي، مؤكدا على هوية الشعب الوطنية بوصفه شعبا ًعراقيا ًبلا ميول عرقية أو دينية، لا سيما وإن معظم قيادات ومؤسسي البعث كانوا من خلفيات شعبية ومن مختلف محافظات العراق الجنوبية (الشيعية) والسنية بل وحتى الكردية. مما يعني أنه نظر الى المرأة بعيدا عن الاصول العرقية. ويقول بهذا الخصوص الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين" لا يمكن أن تكون ثورة حقيقية إذا لم تتوخ تحرير المرأة وتطوير أوضاعها المادية والثقافية، إن المرأة مع شقيقتها الكردية وجميع نساء العراق الاخريات، قادرة على إتباع المسار الصحيح وتأدية دورها الرائد في بناء المجتمع الثوري". [1]

وعليه كانت المرأة العراقية رائدة بدخولها المجال السياسي حيث تم تعيين أمراة وزيرة للتعليم العالي والبحث العلمي في عام 1970، وهي الدكتورة سعاد خليل إسماعيل (اعفيت في عام 1972من منصبها). وفي عام 1977 دخلت المعهد القضائي 3 نساء ضمن الدورة الاولى للقاضيات ليتخرجن عام 1979 وفي عام 1980 أقرت السلطة العراقية حق المرأة للترشيح في الانتخابات الى المجلس الوطني شريطة موافقة الاتحاد العام لنساء العراق على طالبة الترشيح، وكان للاتحاد فروع في المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية من العراق، وحصلت على حقها في المجلس الوطني ب(16) مقعداً من إجمالي (250) وفي عام 1984 فازت المرأة العراقية ب(33) مقعداً في المجلس الوطني أي شكلن 13 % فيه، وعلى الرغم من اختلاف الخلفيات الدينية والقومية للنساء المنتخبات الا انهن كن ناطقات بأسم الحزب الحاكم، وبذلك بقيت المشاركة السياسية مقتصرة على عضوات حزب البعث.[2] علما ًبأن حق المرأة للتصويت في الانتخابات قد اعلن عنه في عام 1967.

---

[1] هيفاء زنكنة ، المصدر السابق نفسه.

[2] هيفاء زنكنة ، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص ص 51-52

وجاءت سنوات الحرب العراقية -الايرانية(1980 -1988) التي أثبتت فيها المرأة العراقية قدرتها وأمكانيتها على دفع عجلة النشاط الاقتصادي الى الامام، وتحمل مسؤولية الانتاج. خصوصا ًفي ظل ما يطلق عليه بظاهرة (تأنيث سوق العمل). وهي ظاهرة تنتشر عند قيام الحروب في اية بلدان تخوضُها على اختلاف اسبابها ومسبباتها. وتعني هذه الظاهرة دخول النساء بأعداد كبيرة وفي وقت قصير الى مختلف ميادين العمل*.[1] وبذلك كانت المشاركة ودخول اسواق العمل مهمة. فالرجال يذهبون الى ساحات القتال والنساء يدخلن المزارع والمصانع ويمسكن بمسؤولية العائلة . ارتفعت نسبة القوى العاملة النسوية في النشاط الاقتصادي وبالوقت نفسه لعبت المرأة دور مزدوج تراوح بين الاقتصادي كمنتج والاجتماعي كمعيل ومسؤول عن أسرتها. وفي هذه المرحلة بالتحديد شُرع قانون استوعب كل التطورات العميقة والمستمرة في مجال الاعمال وتنوع القطاعات والنشاطات، بهدف مساندة عملية الانتاج وربط الاجر بزيادته والتاكيد على الجانب الانساني فيه. كما وان اغلب مواد القانون الجديد قد ربطت بين مصلحة المرأة العاملة ومصلحة الانتاج، مع ضرورة تطوير الجانبين . وكان ذلك القانون هو قانون العمل رقم 71 لعام 1987، الذي حافظ على التوازن بين الجانب الانساني والعملي للمرأة، كما واعتبر الضامن لحقوق المرأة في العمل و وحماية دورها الاقتصادي. وهذا ما تؤكده نصوص القانون، فمثلا تشير المادة (81) من الفصل الاول - الباب السادس من القانون المذكور الى : " لا يجوز تشغيل النساء في الاعمال الشاقة او الضارة بالصحة التي تحددها التعليمات المنصوص عليها

---

[1] لاهاي عبد الحسين ، مصدر سبق ذكرة

(*)لقد اثبتت هذه النظرية فرضيتها في ارتفاع نسبة النساء العاملات في فرنسا مثلا ًعام 1914 من 35 % الى 40 % وكذلك في بريطانيا حيث ارتفعت نسبة نسائها العاملات من 27 % عام 1915 الى 47 % عام 1917-1918.كما أن الرؤية التاريخية التي أشارت للدول التي عانت من الحروب الدولية (رواندة وغواتيمالا وجورجيا وفيتنام و البوسنة والهرسك ولبنان..) كانت المرأة فيها تحتل دورا اقتصاديا مشهودا. للمزيد من التفاصيل انظر:لاهاي عبد الحسين ، مصدر سبق ذكرة، ص. 104

بموجب هذا القانون". اما المادة (82) فقد اشارت الى" لا يجوز تشغيل النساء الحوامل بأعمال أضافية يمكن ان تؤدي الى الاضرار بصحة المرأة او حملها". اما المواد (83 – 88) فقد اكدت على نوعية ووقت العمل الذي تمارسه المرأة. حينما نصت على:"لا يجوز تشغيل النساء بعمل ليلي ، الا اذا كان استمرار العمل في الليل ضروريا ًللمحافظة عليها". كما ويجب منح النساء العاملات فترة راحة يومية لا تقل عن احدى عشرة ساعة متوالية، يكون من بينها بالضرورة ما لا يقل عن سبع ساعات من الفترة الليلية، علاوة على الاهتمام المفرط بصحة المرأة. وأكدت المادة (85) صراحة " لا يجوز لمن كانت مجازة بإجازة الحمل والولادة ان تمارس عملا مأجوراً او اي عمل يعرض حالتها الصحية للضرر".[1]

وظل عدد النساء العاملات يتزايد بشكل ملحوظ وهذا ما أكدته المستشارة الاقليمية لشؤون المرأة العاملة – ماري قعوار - في منظمة العمل الدولية (المكتب الاقليمي للدول العربية)، حينما أشارت أن نسبة النساء العاملات في العراق تشكل 23% من القوى العاملة قبل الحصار الاقتصادي عام 1991. وتعتبر هذه النسبة عالية مقارنة بالدول العربية المجاوره ، كما ومثلت بيئة إيجابية لعمل المرأة لاسيما وأن غالبية النساء العاملات كن من مستويات فنية متوسطة وبشكل رئيسي في القطاع العام ، وعلى الأرجح فإن هذه النسبة تعكس المساهمة الاقتصادية الحقيقية للمرأة لا سيما وإنها لا تشمل النساء العاملات في القطاع غير النظامي والزراعي .[2] أما صحيفة التايمز اللندنية لمارس (آذار) 1991 فقد أكدت أن نسبة التعليم للنساء والرجال في العراق كانت 89%. والنساء كن

---

[1] سلسلة اصلاح النظام القانوني / وزارة العدل العراقية / قانون العمل رقم (71) لسنة 1987 ، نقلا عن: دليل القوانين العراقية الخاصة بالمرأة ، منشور لمنظمة نساء من اجل نساء العالم ، بغداد: حزيران 2005. ص ص 97-100.

[2] ماري قعوار، منظمة العمل الدولية – المكتب الاقليمي للدول العربية –بيروت ، المرأة العراقية تحت الحصار ، ورقة منشورة على شبكة المعلومات والموقع هو:
http://www.oit.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wow200

يشكلن 70% من كل الصيادلة و 46% من كل أطباء الاسنان و 29% من كل الاطباء و27% من قوة العمل الصناعية.[1] أي أن النسبة الحقيقة تزيد عن ذلك لأسباب منطقية وموضوعية تحاكي الواقع، فميدان الحرب كان للرجال أنذاك وميدان الاقتصاد للنساء. أضف الى ذلك أن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الناجم من الحرب، والذي أصاب المجتمع عموما والمرأة على وجه الخصوص بفعل عوامل الخسائر البشرية لحرب أستمرت ثمان سنوات، ومن جرائها فقدت المرأة الزوج او الاب او الاخ (المعيل الاساسي للاسرة) حتم عليها لعب دور معيل الاسرة الذي يتطلب العمل اليومي لتوفير المستلزمات الضرورية للحياة .

وأدرك النظام السياسي البعثي الحاكم أنذاك خطورة الاثار الاجتماعية والاقتصادية على مستقبل المرأة العراقية في تلك المرحلة، وفي محاولة منه لتخفيفها بعض الشيء أصدر سلسلة من التشريعات القانونية والقرارات الاستثنائية، التي اصدرها مجلس قيادة الثورة انذاك، والتي عمدت الى رأب الصدع في المجتمع وتجسير الفجوات فيه، مع التخفيف عن كاهل المرأة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي . ومن ذلك مثلاً صدور القرار القاضي "بمنح زوجة الشهيد حقوق التقاعد والضمان الاجتماعي حصرا، مع توفير مسكن او قطعة ارض بدون مقابل"، وايضا قرار "فتح التعيينات الحكومية لزوجات الشهداء"، وقرار "المنح المادية للرجال الذين يتزوجون من النساء الارامل(زوجات الشهداء)" بعدما زادت ظاهرة الارامل الشابات. وكادت ان تكون هذه القرارات مواداً دستورية، فقد ادرجت في مشروع دستور عام 1991 بالمادة رقم (25) ثانياً بنصها"ترعى الدولة ذوي الشهداء وتمنحهم التكريم والاولوية في المزايا والتسهيلات وفرص العمل طبقاً للقانون...".[2]

---

[1] نقلاًعن: عشتار العراقية،إكذوبة اعادة الاعمار:مؤتمرات تمكين المرأة في القواعد العسكرية http://www.iraqipa.net/3_09/m1_27mar09.htm

[2] الدستور العراقي غير المعمول به لعام 1991.

وبعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية اللاانسانية (1991 -2003) على العراق بدفع من الولايات المتحدة بقرار مجلس الامن الدولي ذي الرقم 687 الصادر في 3/نيسان، أبريل/1991، وهي العقوبات التي كانت أثارها مدمرة على الدولة وادواتها وعلى تماسك المجتمع العراقي بشكل عام من ناحية مستوى المعيشة الاقتصادي بالتحديد، متلازماً وانهيار القدرة المؤسسية في توفير الخدمات العامة. إذ عمل الحصارعلى تدهور وتراجع فاعلية مؤسسات الدولة بحيث اهتزت وضعفت الى حد كبير. وتدنت موارد الدولة وقدرتها على الانفاق الاجتماعي والخدمي، واتسعت دائرة الفقر والانحلال الاجتماعي والصحي وخصوصاً للاطفال والنساء. وكما يقول الكاتب ميلان راي (لم تنجح العقوبات الدولية في ابعاد الرئيس العراقي، بل نجحت في القضاء السريع على الاف العراقيين). واستند في ذلك الى التقارير التي اصدرتها اليونسيف والتي تؤكد أن نسبة الوفيات عند الاطفال دون الخامسة من العمر قد ارتفعت الى الضعف بل اكثر، كما ارتفعت نسبة الوفيات من 56 لكل طفل من الاطفال حديثي الولادة (1984 -1989) الى 131 لكل طفل من الاطفال حديثي الولادة (1994-1999)، وموت الاطفال في سنتهم الاولى ارتفع من 47 الى 108 لكل طفل من الاطفال حديثي الولادة في السنين نفسها. واورد الكاتب ماذكرته السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لليونسيف والذي نصه " لولا خضوع العراق لضغط العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة لصالح واشنطن ولندن لبقيت معظم هذه الارواح على قيد الحياة".[1] كما وتبين تقارير اليونسيف ارتفاع نسبة سوء التغذية بين الاطفال دون سن الخامسة من 12% -23% خلال الفترة بين 1991 -1996 وكذلك ارتفعت حالات سوء التغذية الحادة في الوسط والجنوب من 3% -11% لنفس الفئة العمرية. (انظر الرسوم البيانية لتوضيح ذلك.[2] وفي

---

[1] وللمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثاني من كتاب : ميلان راي / الحرب على العراق نظام لم يتغير(لماذا لم تغير الحرب على العراق شيئاً) / بيروت : الحوار الثقافي ، 2006 .

[2] أمين شحاته ، أثار الحصار الاقتصادي على العراق ، ملفات خاصة بالمعرفة ، والمنشورة في 2004/10/3 وعلى موقعها على الجزيرة نت

تقرير أخر لليونسيف، بالتعاون مع منظمة العمل الطبي للامن العالمي وجامعة هارفرد في الولايات المتحدة)، أوضح أن الشعب العراقي وقع ضحية لعملية إفقار مستمرة، إذ أدت المقاطعة الاقتصادية الى زيادة هائلة في الاسعار وبطالة واسعة وانخفاض حاد في معدل الاجور الحقيقية، و اضطر 55% من النساء الى بيع حليهن وممتلكاتهن بعد أن أستنفذن كل مدخراتهن، وتكبد 40% منهن ديون طائلة، وانجر بعضهن الى التسول أو القبول بعمل مقابل أجر متدن للغاية. وكانت الارامل والمطلقات والمهجورات أكثر المتاثرات في هذه الظواهر السلبية. أضف الى ذلك أن معظم النساء عانين من حالات الاجهاض ومرض فقر الدم (الانيميا) حيث زادت الحالات بنسبة 265 % (1990 -1994). وكانت معظم المستشفيات عاجزة عن إجراء عمليات جراحية الا في حالات الطوارئ، التي يتم معظمها وبضمنها الولادات القيصيرية بأقل قدر من التخدير. كما وأدى انعدام توفر موانع للحمل فعالة الى زيادة في حالات الاجهاض التي تؤدي أحياناً الى وفاة الام . ونظرا للظروف السيئة التي كانت سائدة في العراق تحت الحصار فقد كان 57% من النساء يعانين من مشاكل صحية وجسدية بضمنها الامراض النفسية والجسمانية ، مثل الارق وأنخفاض الوزن والصداع، ناهيك عن زيادة نسبة الجهل والأمية التي ارتفعت من 25%الى45%. [1]

وعلى الرغم من علم الادارة الامريكية بأن العقوبات الاقتصادية كانت قاسية على الشعب العراقي وغير مثمرة على مستوى الاطاحة او اضعاف قيادته السياسية الا إنها أصرت عليها. وتحدث مساعد وزير الخارجية الامريكي الاسبق ريتشارد مورفي حول ذلك فقال" نحن نعتقد بأن العقوبات الاقتصادية ستكون ذات فائدة غير مجدية أو ذات نتائج عكسية فيما يخص قدرتنا للتأثير على العراقيين .

---

[1] من تقارير اليونسيف ومنظمة العمل الطبي للامن العالمي وجامعة هارفرد ، مصدر سبق ذكرة، ص50

فقد نحتاج لدعم النشاط الرافض لاستخدام الاسلحة الكيمياوية بجعله جزء من جهدنا. ويجب أن نجعل العراقيين نموذجاً لاستخدامه ضدهم ، ولكن في الوقت نفسه يجب علينا أن نكون واضحين في ذهننا بأن ذلك لن يظهر اي نتائج على حكومة بغداد".

وبذلك أوصى مورفي " لابد من الاستمرار في الحديث عن التجاوزات العراقية على حقوق الانسان ولكن بدون تقريع لا مبرر له".[1] وقد يدلل الوصف الرقمي هنا على نتائج السياسة الامريكية والدولية حيال الشعب العراقي لا سيما وأن الاحداث التي جرت من غزو الكويت وغيرها من تبعات الحروب لم يكن للشعب العراقي دور او رأي فيها ولم يكن بإمكانهم السيطرة عليها .

ولعل قياس حالات الوفيات للاطفال وللمواطنين الابرياء نتيجة الظروف الصحية، خصوصاً حظر وصول الدواء ومنع الغذاء التي كانوا يعيشون تحتها للفترة من 1990 ولغاية 1999 ومقارنتها بسنة 1989 لدليل على إستهداف هذا الشعب و اطفاله بالذات قبل إستهداف النظام السياسي.

وهذا ما يفسره ُالجدول رقم(3) الاتي:

الجدول رقم (1)

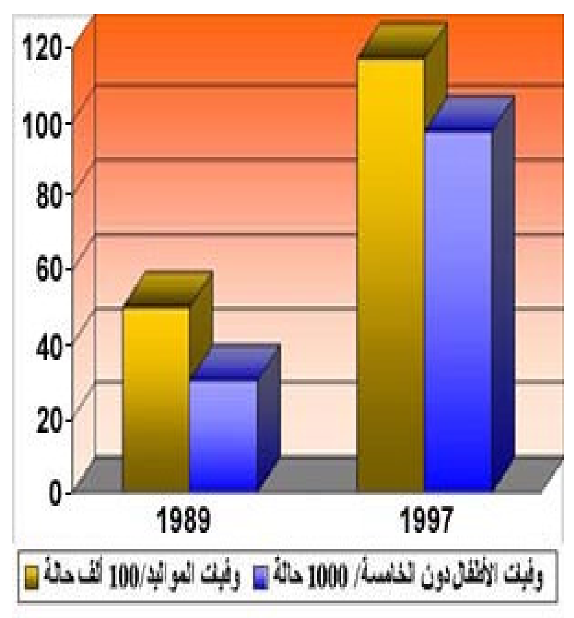
Year	Deaths of Children below 5	Deaths of Population above 5	Total

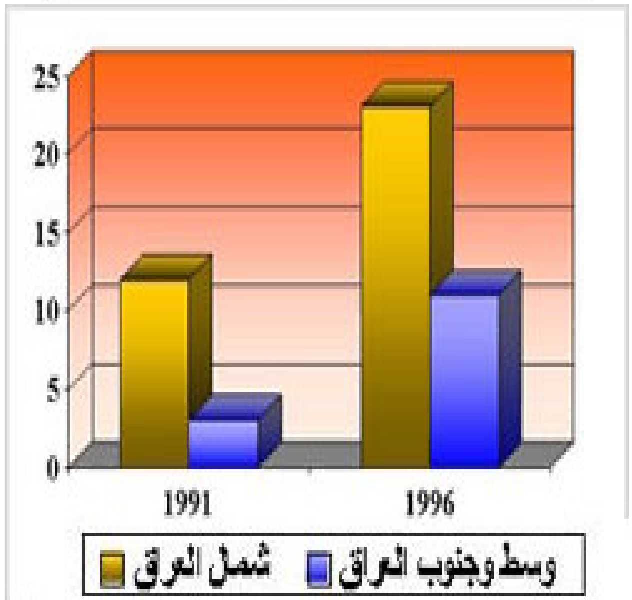
[1] Amatzia Baram, US Input into Iraqi Descision-making, op.cit, p.358

1989	7,110	20,224	27,334
1990	8,904	23,561	32,464
1991	27,473	58,469	85,924
1992	46,933	76,530	123,463
1993	49,762	78,261	127,023
1994	52,905	80,774	133,681
1995	55,823	82,961	138,784
1996	56,997	83,284	140,281
1997	58,845	85,982	144,878
1998	71,279	88,760	160,039
1999	53,579	64,057	117,236
Total	482,499	722,601	1,205,100

مصدر الجدول : وزارة الخارجية العراقية ، أثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق ، نقلاً عن :

- Tim Niblock, Pariah States & Sanctions in the Middle East, London, Lynne Rienner , 2001, p.146.





الرسوم البيانية التي توضح مشاكل سوء التغذية للاطفال دون سن الخامسة من العمر نقلاً عن: أمين شحاته ، مصدر سبق ذكره.

وعندما سئلت مادلين أولبرايت –وزيرة الخارجية الامريكية ألاسبق - عن رأيها في ما سببه الحصار من موت أكثر من نصف مليون طفل عراقي وهل ان ذلك يبرر استمرار الحصار أجابت قائلة " إننا نعتقد أنه يستحق ذلك ". ثم أستطردت

بالعنجهية واللاأنسانية الامريكية لتقول " الولايات المتحدة لا يهمها مصير مئات ألالاف من أطفال العراق الابرياء،بل يهمها المضي بصرامة في تنفيذ سياستها الخارجية الهادفة الى المحافظة على مصالح أميريكا في الشرق ألاوسط أولا وأخيراً ".[1]

بألأضافة ألى ألحصار أللأنساني لجأت ألأدارة ألأمريكية وفي الوقت نفسه الى سياسة ابادة للعقل العراقي الثقافي والتعليمي، عبر محاصرته وعزله عن العالم وأبقاءه مُحكوما بالسياسات والارادات والقرارات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة عبر مجلس الامن، الذي كانت العلاقة بينه و بين ألأدارة ألأمريكية كعلاقة العربة بالحصان. وقد شهد العراق هجرة كبيرة للعقول بعد أن إضطر أكثر من 23 ألف باحث وعالم وأستاذوطبيب متخصص ومهندس مرموق من ترك العراق لينضموا الى أكثر من 2.5 مليون أخرين يعيشون في المنافي ومنهم نسبة عالية من حملة الشهادات .[2] وهذا ما دعا السيد هاني مجلي (المدير التنفيذي لقسم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في منظمة مراقبة حقوق الانسان) الى أن يؤكد على ان أثار الحصار والحرب قد استهدفتا الشعب العراقي وليس النظام السياسي. وقال في هذا الصدد " إن الخطوات التي أتخذها مجلس ألامن لا تعالج المشكلة الاساسية، فالعقوبات[*] التي كان المقصود منها الحيلولة دون حصول الحكومة على

---

[1] أنتوني أرنوف ، العراق تحت الحصار ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 13-14-15

[2] أمين شحادتة ، مصدر سبق ذكرة

[*] لقد صدرت بحق العراق منذ 2/أب 1990 العديد من قرارات مجلس الامن ومنها 661-665-666-670-678- ولكن يبقى القرار الاهم والاخطر وذو الابعاد الطويلة المدى القرار 687 كونه لم يفرض العقوبات الدولية فقط ولكن أيضا وضع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة كما وتشكلت بموجبه اللجنة الدولية الخاصة بتدمير اسلحة العراق (اليونسكوم) أيضاً. وللمزيد من التفاصيل عن هذه القرارات وعن الاثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للعقوبات الدولية إنظر :

Tim Niblock, Pariah States & Sanctions in the Middle East; Iraq-Sudan-Libya, op.cit, p.p 97-169

. وحول اثر السياسة الاقتصادية في فترة العقوبات الاقتصادية على المجتمع العراقي أنظر :

Tim Niblock, the Sactions on Iraq; the use of peceful means to uphold international law, or an affront to humanitarian values? Limerick Anthology of Arab Affairs Jornal, university of Limerick, pp. 80

النقد الاجنبي، أسهمت في تفشي ظروف تهدد الصحة العامة للملايين من المواطنين الابرياء. وليس بمقدور برنامج المساعدات السلعية الطارئة مثل برنامج النفط مقابل الغذاء، مهما كان حظه من التمويل وحسن ألادارة، أن يتدارك العواقب المدمرة التي خلفتها الحرب ، ثم رافقتها عشر سنوات من التوقف شبه التام للاقتصاد العراقي.."[1]

لقد تميزت هذه المرحلة بخضوع القرار الاقتصادي العراقي للقرار السياسي وصانعه ُبدلاً من ان يكون قيداً على حركته ومحدداً لسياسته. و راح القرار السياسي يوظف العملية الاقتصادية وفقاً لحاجات مرحلته السياسية بدلاً من ان يجعلها عملية تراكمية تكاملية في المدى الزمني، وفي الحلقات المكونة للاقتصاد، للوصول الى غايات محددة يمكن حينها الركون الى قوة الاقتصاد في تفعيل الحركة السياسية للدولة، هذا الامر ابرز حقيقة شخصانية الاقتصاد العراقي نتيجةٍ لطبيعة الممارسة السياسية في البلاد ،

بحيث افتقد الى عنصر الاستقرار المطلوب وتأثره تخطيطاً وتنفيذاً ومنهجاً برؤى اصحاب المواقع الاولى في التخطيط وقناعاتهم.

وغُيبت بذلك المرجعيات الثابته للفكر الاقتصادي الموجة للعملية الاقتصادية برمتها. فتعددت بذلك التجارب وتعددت مناسبات الفشل معاً . [2]

وبالطبع طالت الاثار السلبية لسنوات الحصار الإنجازات التي تحققت في مجال تمكين المرأة ودورها الأسري والمجتمعي والاقتصادي، حيث تسببت في تآكل مواردها وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات من جهة، وانشغال الدولة بمؤسساتها المختلفة لمواجهة الاخطار المحيقة التي بدا واضحا انها لن تنتهي

---

[1] ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، 185

[2] سرمد عبد الستار أمين،رؤية استراتيجية في واقع العراق الاقتصادي ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، مجلة دراسات عراقية ، العدد 2 حزيران 2005 ص 153

Tim Niblock, the Sactions on Iraq; the use of peceful means to uphold international law, or an affront to humanitarian values? Limerick Anthology of Arab Affairs Jornal, university of Limerick, pp. 80

بالعقوبات والحصار الاقتصادي فقط . فقد فرض الحصار على المرأة مسؤولية إدارة منزلها وأسرتها لسد الحاجات الأساسية الرعوية والصحية والمعيشية في ظل أرتفاع نسبة البطالة، التي وصلت نسبتها15% بين الذكور و 21% وبين الاناث. ولم يتمكن الاقتصاد العراقي من النمو لتوليد فرص عمل جديدة. وفي الوقت نفسه هبطت المداخيل الى خمس(1/5) مستوياتها لما قبل 1990. [1]
وتشير المصادر الى وصول دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عام 1989 الى ما يقارب 3510 دولار والذي هبط عام 1991 الى 1500دولار ، ثم انخفض عام 1998 الى 1036 دولار. [2]

ولعل قصة أم محمد، من بين قصص كثيرة، تعطينا دليلاً واضحاً على ما آل إليه وضع المرأة في العراق جراء الحصار. فعندما تسترجع هذه السيدة من بغداد والبالغة من العمر 53 عاماً ذكرياتها لعام 1993 فأنها تفعل ذلك بألم باد على قسمات وجهها قائلة: " كم هي قاسية الحياة ... أنا أرملة مع ثمانية أولاد منذ عام 1984، كنت أتسلم شهريا ًالراتب التقاعدي لزوجي المتوفي والبالغ 140 ديناراً، وأشتغل في خياطة الملابس للاصدقاء والجيران والاقارب.

بعد الحصار فقدت هذه المهنة بسبب قلة الزبائن وأقتصرت الخياطة على تحوير الملابس الكبيرة المقاس الى اصغر مقاسا، أو إصلاح وترقيع القديم، ولم أشتغل في خياطة شئ جديد لانعدام الطلب!! لم أستطع تحمل هموم تعليم أولادي وإطعامهم ودفع إيجار البيت لوحدي ففرضت على أكبرهم كونه معوقاَ (شلل الاطفال) أن يشتغل في بيع السكائر على رصيف الشارع ويترك الدراسة، لان الاخرين إن تركوا الدراسة عليهم أن يلتحقوا بالخدمة العسكرية الالزامية، كما وفرضت على أبنتي الوسطى أن تترك الدراسة وتشتغل لانها ذكية للغاية، في محل جارتي لبيع أدوات التجميل النسائية ، وزوجت أكبر البنات وهي في سن السابعة عشر من أجل التخلص من تكاليفها .. الحمد لله كنا نجلس على مائدة طعام هي

---

[1] الونيفيم واليونسيف ، الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص 22

[2] نقلا ًعن:أمين شحاته ، مصدر سبق ذكره

والجوع سيان. ولا يزور اللحم بيتنا إلا مرة واحدة في الشهر.. ما لا يمكن نسيانه موقف أبنتي الصغيرة التي كانت تذرف الدموع وتنزوي بين أركان البيت كلما أقول لها أتركي المدرسة لاني لا أستطيع أن أشتري لك القلم الذي تكتبين به أو الحقيبة التي تحملين بها الكتب...فقررت أن تعمل في الصباح مع جاري في بيع الخضار وتذهب الى المدرسة في المساء .. حتى حصلت على شهادة الهندسة المدنية وتزوجت من أستاذها في الجامعة الذي قتل في 2005 وترك لها توأمان ..".[1]

وبالرغم من كل ماسبق وحسب تقرير الامم المتحدة لعام 1994 كانت النساء يشكلن 22 % من قوة العمل، (مقارنة بالسعودية 7 % والاردن 11 % وسوريا 18 % وقطر 7 % والامارات 9 % والكويت 23 %).[2] .

وبذلك يظهر وبكل وضوح أن العقوبات الدولية لها عواقب متنوعة مؤذية لانها تؤثر على السكان الاكثر فقراً وأحتياجاً دون أن تؤثر على القادة.[3] وهذا ما حدث مع العراق بحيث يمكن التأكيد مرة أخرى بأن الحصار الدولي كان يستهدف الشعب العراقي بكل أطيافة وليس النظام السياسي . وهنا يطرح تساؤلان وبألحاح أولهما هو : هل يعقل أنه من يفعل ذلك بشعب ما هو حقيقية جاد وساع في قضية تحريره؟؟ أما ثانيهما فهو: لماذا لم يكن اي أثر لسياسة التدخل الانساني الامريكية في تلك الحقبة الظالمة اي دور يذكر؟؟ وقد يجيب على هذه التساؤلات أقوال بعض أبرز الشخصيات التي عملت مع العراق وهو تحت العقوبات الاقتصادية الدولية كمتخصصيين في الامم المتحدة. ولعل الدبلوماسي الايرلندي دينس هاليداي الذي إستقال من عمله في لجنة النفط مقابل الغذاء والدواء والذي

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع إمرأة عراقية في بغداد بتاريخ 2008/9/5

[2] الامم المتحدة ، تقرير التنمية العربية البشرية لعام 1995 ، برنامج التنمية للامم المتحدة ، عمان ، 1996 . ص 144ومتوفر على موقع الامم المتحدة www.un.org.publictions و www.undp.org/rabas

[3] روبرت هندي وجوزيف رتبلات، أوقفوا الحرب...، مصدر سبق ذكره، ص 206

وضح "ان الولايات المتحدة احترفت خرق مبادرة حقوق الإنسان لاغراض خاصة بها وليس لها علاقة بالمنظمة الدولية، أمريكا مثلا تسعي لمنع انتشار الأسلحة النووية رغم أنها أكبر دولة نووية ..إن ما يحدث هو دمار في حق الإنسانية كلها وهي مأساة نعيشها منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة".[1]

وبلهجة أشد قال الدبلوماسي الألماني هانز سبونك، منسق الأمم المتحدة لبنامج النفط مقابل الغذاء، والذي حل محل دنيس هاليداي واستقال من منصبه هو أيضاً احتجاجا بعد أن رأى ما يحدث بالعراق أثناء عمله حينما ذكر: "إنني لم أكن أعرف معني كلمة 'إبادة' بالعربية. لقد عرفتها بعد أن زرت العراق. في الوقت الذي يباد فيه الشعب العراقي توجد اطنان و جبال من المستندات في الأمم المتحدة تشير إلي أن ما ينفقه الأمريكي علي المياه المعدنية في اليوم الواحد يعيش عليه المواطن العراقي لمدة عام كامل، معني ذلك أن منظمة الأمم المتحدة هي التي تقوم بعملية الإبادة الحقيقية'. وأوضح الدبلوماسي الألماني "أن الإبادة الجسدية تتم في وضح النهار ولا يتحرك أحد. فمعدلات الوفيات مثلا زادت 016 %. وهذه المعدلات لم تدون في أوراق مجلس الأمن.. كل ذلك يتم بفكرة رامسفيلد الذي نجح في صنع إدارة للتعتيم الإعلامي ضد الحقائق.. الكذب يمارس الآن داخل الإدارة الأمريكية لقد قالوا مثلا إن أعضاء تنظيم القاعدة يسيرون في شوارع بغداد.. وهذا كذب..".[2]

واذا ما عدنا الى دور المرأة العراقية في تلك الفترة فيمكننا القول انها أثبتت مرة أخرى إمكانيتها وقدرتها لإن تكون السند الثاني في الحفاظ على البناء الداخلي للدولة' رغم الظروف والاعباء الاقتصادية التي ادخلتها في دوامة الصراع على

---

[1] شرفاء العالم يعلنون تضامنهم مع العراق في مواجهة الإجرام الأمريكي،موقع الساحة العربية ، 2002/12/26 ، والتحديث على الموقع في 2009/12/13 : http://www.alsaha.com/users/269797975/entries/34130

[2] نقلاً عن شرفاء العالم يعلنون عن تضامنهم مع العراق ، المصدر السابق نفسه

لقمة العيش. وان تلعب الدور الاقتصادي والاجتماعي معاً (المعيل والمسؤول)، بسبب انشغال الرجال بالتهيؤ للمواجهة التي اضحت وشيكة وبادية للعيان. الامر الذي اعاد اهتمام الدولة بالمرأة، وإزدادت نسبة مشاركتها في القطاع العام على وجه الخصوص. كما واستمرت قوانين حماية المرأة في الرعاية الاجتماعية مع اصدار قرارات تأخذ اطار "البرامج المدعومة "والتي يكمُن جوهرها في اسناد الوضع الاقتصادي للمرأة وتفعيل مشاركتها وتقليص بطالتها .. ومن بين هذه البرامج التنفيذية (مشاريع القروض الصغيرة وصندوق تسليف المرأة) حتى اصبحت هنالك العديد من الاسر تعيلها النساء بدلاً من الرجال من خلال العمل في مشاريع خاصة بيتية مدعومة من قبل الدولة. كما وأعتبر النظام السياسي القائم أنذاك أن المرأة التي تشتغل في بيتها تعدُّ عاملةٍ في القطاع الحكومي العام. والجدول رقم (4)يوضح هذا الامر من خلال مؤشرات معينة للمقارنة بين الاسر التي تعيلها نساء والاسر التي يعيلها رجال لعام 1998: -

الجدول رقم (2)

الخصائص	عينة الاسر التي تعيلها نساء	عينة الاسر التي يعيلها رجال
ربات البيوت	43.4 %	63.4 %
العاملات	56.7 %	33.4 %
مكان العمل		
خارج المنزل	58.1 %	71.3 %
داخل المنزل	41.8 %	28.6 %
نوع العمل : وظيفي	31.9 %	55.4 %
رصيد التعليم : لا يوجد	58.95 %	32.2 %
الدخل: متوسط دخل المرأة الشهري	دينار 5578(*)	دينار 7403
متوسط دخل الاسرة الشهري	دينار 10,336	دينار 23,233
الاسر التي دخلها اقل من الف دينار	16.6 %	8,7 %
الاناث من مجموع المتسربين	49.9 %	57.5 %
الاطفال العاملين دون سن 15 سنة	7.7 %	5.2 %

Source: UNDFEM, evaluating the status of Iraqi women, Amman, UNDFEM office, 2004, p.31

فضلاً عن ذلك فقد أستحدثت الدولة صناديق التكافل الاجتماعية وتوجب الاشارة الى أن النظام السياسي انذاك أقدم رغم كل الظروف المقيدة لحركته والتحديات الكبرى الماثلة امامه، على مشروع عملاق للنهوض بالمراة العراقية وعرف بأسم "ألاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية"، وذلك من خلال اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية التي شكلت عام 1997 في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وضمت الاتحاد العام لنساء العراق مع ممثلين عن وزارات الصحة والتعليم والعدل. وتحددت أهدافها بالاتي – كما وردت في تقرير مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات واشغال المناصب الادارية. – تحقيق المساواة في فرص التعليم والتدريب، مع ملاحظة عدم تعارض الاستمرار بالتعليم مع الدور الانجابي للمراة.– تخفيف عبء الفقر وانشاء المشاريع المدرة لدخل للنساء.– تقرير انتفاع المرأة من الخدمات الصحية.– مساهمة المرأة في ادارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة. – تقديم الدعم والرعاية للامهات العاملات. -مشاركة المرأة في اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة . [1]

إن الفعل الاساسي لمجابهة التحديات التي واجهتها المرأة العراقية في هذه المرحلة لم يكن الدعم الحكومي او المؤسسات التي ارتبطت بالنظام الحاكم انذاك فحسب ، رغم أهمية هذا العامل ، بل ان إرادة المرأة العراقية وتحملها كل المعاناة ، الشديدة والقاسية بكل المقاييس الانسانية المتعارف عليها ، من اجل عِراقِها وعائلتها. قد شكل عامل دفع قوي على الحكومة لاصدار القرارات والتشريعات الضامنة لحقوق النساء ولحماية حقوقهن وحفظ كرامتهن، ومن ثم دعمت دور

---

[1] **United Nations Development Fund for Arab States Regional office,op.cit,P.84**

(*)كان الدينار العراقي يعادل 2500/1 تقريباً من الدولار الامريكي في هذا الوقت

المرأة ونشاطها الاقتصادي. كما وتعد تجربة الاتحاد العام لنساء العراق في دعم المراة العراقية مميزة وفريدة في المنطقة العربية، كما مثل سياسة النظام حيال المراة. حيث أستطاع الاتحاد أن يقدمَ أسهامات فاعلة في تغيير واقع المرأة وعلى كل المستويات مع لعب دور مهم في تعزيز الوضع العام للمرأة العراقية .[1]

في تساءل عن أسباب عدم إستقلالية الاتحاد (الذي يمثل المرأة) عن النظام السياسي السابق ؟ تبدي وفاء (العضوة والعاملة في مقر الاتحاد العام لنساء العراق) رأيها عن هذا التساؤل وتقول" أنه لولا هذا الربط لما كان بإمكان المرأة العراقية أن تجد لها صوتاَ مسموعاَ في مجتمع ذكوري قبلي عشائري وإن كان متطوراَ وعلمانياَ الى حد ما. الاتحاد العام إستطاع أن يضع المرأة أمام النظام السياسي الحاكم وأن ينبهُ لأهميتها في الدولة.

الاتحاد العام الذي مثل المرأة العراقية في كل انحاء العراق من زاخو الى البصرة إستطاع أن يحصل على حقوق فريدة من نوعها للمرأة ". وعندما سألت السيدة وفاء عن سبب عدم قبول ألأتحاد عضوات غير بعثيات (مستقلات) أجابت بأنفعال: " وما العيب في أن يكون الاتحاد مرتبطا بالنظام السياسي الذي يحكمه؟ وما العيب في أن يكون هذا النظام هو الممول المالي له؟ على الاقل أن الجهة الممولة لهذا الاتحاد معروفة وولاء الاتحاد معروف وهو للعراق، ووجوده معروف لأجل المرأة العراقية وخدمتها!! ولكن من غير المعروف المنظمات التي ظهرت الان (بعد الاحتلال) بأسم المرأة العراقية، تمويلها (الولايات المتحدة) وأهدافها (تزيين صورة الاحتلال) وشخصياتها غير معروفة للعراقيين ولا حتى مكان تواجدها !! لقد أسس الاتحاد دار نشر خاصة بالمرأة، واعتمد الاعلام كوسيلة اتصالية هامة في تحقيق أهدافة. فكان يصدر مجلة المرأة الشهرية

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر:
Amal Rassam,, in; Women's Rights in the Middle East and North Africa; Citizenship and Justice, Sameena Nazir and Leigh Tomppert(edited), freedom house, NewYourk, 2005,p.90

وجريدة الجندر الاسبوعية بدعم من منظمة اليونسيف، علاوة على البرامج التلفازية والاذاعية التي يخاطب بها المرأة مباشرة في الريف (شمس العافية) وفي المدينة (برنامج دنيا) ". وتؤكد أيضا "ان الفاعلية التي كان يتمتع بها الاتحاد ليس على المستوى العراقي فقط بل وعلى المستوى الاقليمي والدولي ، فقد حصل الاتحاد بتاريخ 1998/12/16 على الصفة الاستشارية في الامم المتحدة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1996/32) في المنظمة الدولية ".[1]

وتوجب الاشارة هنا الى ان العبرة ليست فقط بالنسبة او العدد للمرأة في مشاركتها السياسية، بل بالمبدأ.

ان النسبة العالية للمرأة في المجالس التمثيلية لم تتحقق حتى الآن في برلمانات الدول الديمقراطية العريقة. ذلك ان العمل العام ومنه العمل السياسي يعتمد اساسا على حرية الاختيار وليس املاءً أو فرضا ًقسريا ً.

ان المبدأ الاساس قام على أن الطريق ممهدة للمرأة على وفق القانون ان هي قررت ان تسلك المعترك السياسي او الاجتماعي. وان ارادت ان تعبر عن نفسها مهنيا فلها المجال مفتوحاً في اي مهنة مبدعة تختارها لنفسها ولمجتمعها. وترينا النسب الواردة تالياً الدرجة التي حققتها المرأة في المشاركة السياسية.. فإذا ما قارنا بين نسبة المشاركة السياسية للمرأة العراقية مع نظيرتها في الخليج العربي، وعلى مستوى منطقة الشرق الاوسط والعالم ايضا، لوجدنا، وحسب تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994، أن مشاركة المرأة العراقية السياسية كانت بنسبة 11% على المستويين التنفيذي والتشريعي، في حين لا تمثيل للمرأة وزاريا ًأو نيابيا ًفي كل من السعودية والامارات وقطر والكويت . أما بالنسبة لدول الجوار فقد كانت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان تصل الى 4 %

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة في بغداد / الرصافة بتاريخ 7/أذار/2009

في إيران ، و 2% في تركيا و 6 % في الاردن و 9 % في (إسرائيل) وفي باكستان كانت النسبة 2% .

وعلى صعيد المقارنة مع الولايات المتحدة فقد كانت نسبة مشاركة المرأة السياسية هنالك 5 %.[1] وفي إنتخابات عام 2000 للمجلس الوطني أيضاً كان عدد المرشحات (146) وفاز منهن (20) ويعني أن 8% من المجلس الوطني كان للنساء نصيب فيه .[2] وفي السلطة التنفيذية فقد كان للمرأة دور يذكر بوجود الدكتورة هدى مهدي صالح عماش بمرتبة عضو القيادة القطرية وهي السلطة العليا الاولى في النظام السياسي السابق، بألأضافة الى كونها مسؤولة المكتب الذي يشرف على المنظمات والجمعيات المهنية والنقابات. ولهذا لابد من الاقرار بحقيقة نجاح المرأة في مجالات الحياة العامة، والسياسية نوعا ما، التي شاركت فيها من خلال عملها كطبيبة ومهندسة ومعلمة ونائبة في المجالس المحلية والمجالس الوطنية وصولاً لدورها كوزيرة. وفقاً لتقرير الامم المتحدة عن التنمية البشرية العربية لعام 2002 فقد أشار الى أن المرأة العراقية سجلت اعلى نسبة بين الدول العربية في الامم المتحدة لتمكين المرأة الواسع وذلك بسبب امتلاكها لاعلى نسبة من المشاركة السياسية بين الدول العربية كافة. حيث حصلت المرأة العراقية على خمس 5/1 مقاعد البرلمان من المجموع الكلي لمشاركة المرأة العربية في البرلمانات السياسية والتي تقدر بما يقارب 3.5 .[3]

وهذا تأكيد أخر على أن المبدأ وكما اسلفنا يكمُن بالمزاج العام للمجتمع وسلطته الحاكمة، ذلك لإن طريق تطور المجتمع يتأثر قطعا بمناخ الحرية السياسية السائد فيه، ولكنه يتأثر بالقدر نفسه بدرجة تقبل المجتمع للتغيير وبمدى اخلاص السلطة

---

[1] الامم المتحدة ، تقرير التنمية العربية البشرية لعام 1995، ص174 ، نقلا عن: http://www.redstockings.org/index.php?option=com_content&view=article&id=67&Itemid=95

[2] Council on Foreign Relations, Women's Political Participation in Post-War Iraq, may-2003, on the website: http://www.cfr.oeg/publication/5982

[3] تقرير التمية البشرية لعام 2002 ، نقلا عن مجلة المعرفة الالكترونية لعددها 89 http://almarefh.org/news.php?action=show&id=2732

السياسية لنواياها المعلنة حيال التطور المجتمعي وبما يخص قطاع المرأة تحديداً ومشاركتها السياسية. لا سيما وأن الحقيقة الفعلية العملية تتجلى في كون المرأة العربية لم تستطع ممارسة حقوقها كاملة ًوفق ما جاءت بها الدساتير والمواثيق الدولية ، ولم تحض بفرصة كاملة لتظهر كفاءتها في المشاركة السياسية .[1] ولم تخرج المرأة العراقية عن ذلك الا انها إستطاعت ان تثبت وجودها قياسا ًبضألة النسبة التي تشكلها في المجال السياسي والعبرة ليست بالكم وانما بالنوع. فنسبة 11% كمشاركة سياسية حزبية متخندقة برؤية ضيقة لافكار النظام الحاكم انذاك ولكنها، على اقل تقدير، استطاعت ان تأتي المرأة بقوانين وتشريعات وقرارات استثنائية ضمنت حقوقها ووجودها ومكانتها في المجتمع. وهذا ما كانت الاقلام الغربية والعربية كفيلة بترجمته بصورة موضوعية وواقعية لمكانة المرأة العراقية في مجتمعها وفق عبارة واحدة اتفقت عليها في المنشورات والتحليلات بالقول : ان واقع المرأة العراقية متميزعلى كل المستويات بحيث تتمتع بحقوق وتشريعات وقوانين تحفظ لها الحقوق وتضمن لها المشاركة العملية الاقتصادية والسياسية وفق ما يعزز كرامتها واستقلاليتها، وميزها عن باقي اخواتها في منطقة الشرق الاوسط عموما ً والمنطقة العربية على وجه الخصوص. ولعل من بين هؤلاء الكتاب الغربيين (Cynthia Enloe)المتخصصة في العلوم السياسية والتي وصفت وضع المرأة العراقية " تحت نظام سلطوي فردي مبني على قوة سلطة حزب واحد (البعث) برئاسة صدام حسين الذي كان علمانيا وسياسيا قوميا ، كانت المرأة معه أول من رشح للانتخابات عام 1980. ومعظم النساء العراقيات متعلمات. والمراة تحصل على أجر في العمل و تصوت في الانتخابات. وكل هذه كانت مشجع عليها من قبل حكومة يديرها البعثيون. ولم يكن ذلك من اجل الديمقراطية ولكن من اجل النمو الاقتصادي الذي جعل وضع الدولة العراقية في

---

[1] هنا صوفي عبد الحي ، الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 133.

تطور مستمر ومعبئ من قبل النظام فكانت نسبة البنات في المدارس الابتدائية حتى عام 2000 ما يقارب 78% ". [1]

أما الكاتبة المتخصصة بالشؤون السياسية (Krishna Kumar) فقد عملت مقارنة ما بين وضع المرأة العراقية قبل وبعد الاحتلال ذكرت فيها " كانت النساء العراقيات في العقود القليلة الماضية أكثر علمانية وتحررا في اخذ اماكن للمشاركة في النشاطات العامة ، من اخواتهن في اغلب الدول العربية . ولكن الحرب (ألأمريكية) جلبت لهن تدهور جدي لوضعهن بالاستناد الى نقص في الامن وزيادة في الاغتصاب والاختطاف بالاضافة الى العنف الداخلي . وبسبب كل هذا لم تستطع العديد من الفتيات والنساء بعد غزو 2003 الذهاب الى المدرسة ولا الذهاب الى العمل ولا حتى السوق ولا الذهاب للمستشفى لاجل تلقي العلاج أو الضمان الصحي والتي كانت جميعها سابقا ًفي أمان". [2]

ومن هنا نرى ان تعميم الحكم على حقبة سياسية ما من زاوية واحدة هو موقف سياسي منحاز، لايتوائم مع المعطيات الواقعية الموجودة على الأرض، وفي الوقت نفسه يجافي الحيادية العلمية. لقد عمل نظام الحكم السابق في العراق، على الرغم من المآخذ و الملاحظات على تصرفاته السياسية والامنية، على رعاية شرائح المجتمع العراقي بكل تنوعاتها. فالاسرة ككل قد حظيت بعناية على الاقل فيما يخص محاولات الحفاظ على كرامتها وبما يضمن لها الطعام والكساء، و في احلك الايام التي عاشها نظام الحكم محاصراً بعقوبات دولية استهدفت المجتمع اولا. ومن ضمن الاسرة شملت العينة شرائح المجتمع من نساء واطفال وشيوخ بما كان يضمن لها كرامة حياتها. ليس من السهل تأمين الضمان الصحي

[1] Krishna Kumar, Women and Civil War; impacts, organisation and tion, Lynne Rienner / UK/ 2001, p. 211-212

[2] Kumar, op.cit, p.210-211

والمعاشي والتربوي والتعليمي لكافة افراد المجتمع في دولة تعيش تحت ظروف حصار دولي فاق في ظلمه اي تصور ولكن الدولة العراقية السابقة فعلت ذلك. على الرغم من ان سياستها العامة كانت تخدم المصلحة العليا للحفاظ على السيطرة السياسية، حتى و أن كان ذلك على حساب المرأة في بعض ألأحيان. فمثلا في محاولة من الدولة لكسب ود القبائل والعشائر في فترة زمنية اصدرت الدولة قرارات سلبية بحق المرأة، ومن أبرزها قرار يقضي بتخفيف عقوبة جرائم الشرف وقرار يقضي منع سفر المرأة بدون محرم. ولكن هذه القرارات الاستثنائية، الصادرة من مجلس قيادة الثورة، لا يمكن ان تقف امام او ان تمحي قرارات اهم مثل قرار التعليم الالزامي، قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، قانون رعاية الاحداث، قانون رعاية القاصرين، قانون المساواة في الاجر، قانون الصحة العامة وقانون مكافحة البغاء و القانون الأهم وهو قانون ألأحوال ألشخصية وغيرها من القوانين التي خدمت المرأة العراقية. وفشل من ورثها في الحفاظ عليها بل ودمرها بعد الاحتلال الامريكي - البريطاني للعراق.

ألفصل الثالث

إستراتيجية الاحتلال وأثرها على المجتمع العراقي (المرأة العراقية من الديكتاتورية الى ديمقراطية الأحتلال)

بعد أن تحققت الاهداف غير المعلنة للاحتلال في التاسع من نيسان 2003 أعلن البنتاغون رسمياً يوم 14 / نيسان من العام نفسه إنتهاء عمليات القتال الكبرى في غزو العراق، في حين فضل الرئيس السابق بوش اليوم الاول من مايس كونه يمثل ألانطلاقة الفعلية لممارسة الاحتلال بالسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية وصرح حينها " المهمة أنجزت Mission Accomplished- في معركة العراق الولايات المتحدة وحلفائها لهم السيادة في العراق والان نحن وحلفائنا في مهمة تتعلق بأمن واعادة بناء هذا البلد" [1] وبالرغم من نجاح الغزو في احتلال العراق بالكامل وانهيار المقاومة العسكرية التقليدية الا انه لم يوقع اي قائد عراقي لقوات الغزو بالاستسلام اعترافاً بنجاحهم، رغم ان قادة الجيش العراقي السابق كانوا تحت قبضة القوات الامريكية المحتلة، هو اذن نجاح عسكري ناقص، وتأكد هذا الامر بظهور المقاومة الوطنية التي ظهرت بعد الاحتلال مباشرة وبعض من قادتها هم قادة الجيش العراقي الذي اعلن عن حله.

ومع ذلك أخذت وبشكل أسرع من لمح البصر التوجهات والتطمينات والتصريحات والكتابات طريقها من الادارة الامريكية حيال المرأة العراقية والديمقراطية لتحويل وتعزيز النصر العسكري الى نصر ٍسياسي . فأبتدأها أعلان السلطة المدنية المؤقتة (Coalition Provisional Authority -CPA) بقيادة الحاكم المدني

---

[1] "Mission Accomplished" Speech by President Bush on USS Abraham Lincoln, 1st of May 2003, http://middleeast.about.com/od/usmideastpolicy/a/me080921a.htm

بول بريمر المتحكمة بزمام الامور ليؤكد على عشر خطوات تعمل على تحسين حياة واوضاع المرأة العراقية تقوم على ثلاث مرتكزات أولها ان قوات التحالف ستعمل على ضمان دور مهم للمرأة في كل اجزاء الحكومة بما في ذلك القضاء. وثانيها أن للمرأة دوراَ مهماَ في تطوير الديمقراطية والمجتمع المدني عبر المنظمات غير الحكومية العديدة التي نشأت وستساعد المرأة على توسيع فرص تحسين معيشتها وحياة عائلتها. وثالثها أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ستتبنى سياسة المساواة ليستفيد اكبر عدد ممكن من الشعب العراقي بما فيهم المرأة من خدمات فرص العمل التي ستقدمها. [1]

وعاد بوش مرة أخرى ليؤكد في أشهر تصريحاته عن الديمقراطية في الشرق الاوسط بعد مهمة غزو العراق في خطابه في تشرين الثاني / نوفمبر 2003 بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس "صندوق المنح القومية من أجل الديمقراطية (National Endowment for Democracy) حيث وضع حينها الاساس الفلسفي ل"إستراتيجية الحرية المستقبلية" التي

أعتمدتها إدارته لنشر الديمقراطية في الشرق الاوسط وقال فيها "في الكثير من دول الشرق الاوسط – وهي دول ذات أهمية إستراتيجية - لم تتجذر الديمقراطية بعد! وهنا يطرح السؤال : هل شعوب الشرق الاوسط بعيدة عن متناول الحرية؟ أنا من جهتي، لا أعتقد ذلك .. لأن مناصري الديمقراطية في هذه المنطقة يدركون أن الديمقراطية ليست مثالية، وليست السبيل الى عالم مثالي، لكنها السبيل الوحيد الى النجاح الوطني". [2] ومن الواضح جداً أن - بوش في خطابه - كان يشرح للقاصي والداني مسيرة مشروعه المفتعل في دمقرطة العراق وفق النهج الامريكي القائم على احتلال عسكري مباشر وعنف دموي منتهك للقانونين الدولي والانساني بنتائج مضمونة في التدمير الكامل والشامل لكل أركان الدولة، ناهيك

---

[1] **Highlights of the Renewal of Iraq and the End of Saddam Regime, on the website: http://www.whitehouse.gov/ask/2003/0308htm/23. pp 21-22.**

[2] **نقلاً عن : تقرير فريق عمل مستقل ، دعما للديمقراطية العربية : لماذا وكيف ، برعاية مجلس العلاقات الخارجية الامريكية ،منشور على شبكة الانترنت لموقع المجلس : www.cfr.org**

عن حملة إعلامية مدروسة ومحكمة تروج لديمقراطية منتظرة بذرت بذرتها في العراق. وأستمرارا ًلتنفيذ المخطط الاستراتيجي في أستغلال المرأة العراقية كمنفذ هش وسهل التعامل في تبرير مزايا التدخل الانساني للاحتلال، اعلن كولن باول (وزير الخارجية حينذاك) في كانون الاول 2004 بشرى دعم المرأة العراقية بتقديم 10 مليون دولار للادارة العراقية لتعزيز برامج تعليم الديمقراطية والقيادة والمشاركة السياسية والتدريب على الاعلام مع مساندة منظمات غير حكومية داعمة للمرأة". [1]

وجاءت كلمة لورا بوش في مؤتمر الرابطة الوطنية للقاضيات والمنعقد في واشنطن تشرين الأول/ أكتوبر 2004 لتؤكد مرة أخرى انها متفائلة من تغيير المرأة العراقية بعد ان (تم تحريرها) من قبل الولايات المتحدة وذلك حينما قالت " اليوم انا فخورة بإنتهاء العمليات العسكرية ، وبالطبع فأن العراق سيأخذ وقتاً ليتخلص من العقود الثلاث من الديكتاتورية ، ولكن هنالك أمل جديد ظهر والحرية اخذت تتجذر. والمرأة العراقية أعتياديا ًشاركت في إعادة الاعمار والبناء اقتصاديا ًوسياسيا ً لبلادها ، فهنالك ثلاث نساء تم اختيارهن في مجلس الحكم بضمنهن إمرأة قادت وزارة العمل. كما وان هنالك مجموعة من النساء اللواتي يعملن مع الولايات المتحدة لتطوير برامج تمكين المرأة للمشاركة في بناء العراق. وهؤلاء النسوة قلن قصص عن خبراتهن تحت حكم صدام وعلى الرغم من ذلك فإنهن قررن تحديد أسس بناء الديمقراطية وحقوق المرأة في العراق.*[2] ثم تبعه تصريح بول وولفوفتز (نائب وزير الدفاع أنذاك) في شباط/ فبراير 2004 عن الاهتمام والرعاية الخاصة التي ستوليها حكومة بلاده للمرأة العراقية وقال بذلك :"اعطت

---

[1] **Women in the new Iraq, op.cit.**

(*) تمت الاشارة وبتفاصيل عن هذه القصص في ثالثا ً

[2] **First Lady's Speech at Conference of the National Association of Women Judges, Washington, 10 October, 2003, avilable online; http://2002-2009-usawc.state.gov/usawc/news/rem/25384.htm**

الادارة الامريكية خصوصية لمساعدة المرأة العراقية لتحقيق المساواة مع الرجل وقد خصصت 27 مليون دولار لبرامج المرأة وسيكون للتعليم الاولوية والاسبقية فيها".[1]

إلا إن تصريح هيلاري كلينتون (عضو مجلس الشيوخ سابقاً ووزيرة الخارجية حاليا وأحد المؤيدين الاساسيين للحرب على العراقٍ) ، الذي أدلت به عبر مقابلة صحفية أجرتها في شباط 2004 ، قد ناقض وإخترق التصريحات السابقة حينما قالت "إن وضع المرأة العراقية في عهد نظام الرئيس المخلوع صدام حسين كان أفضل من الان ، في ظل مساهمتها وبنشاط في مؤسسات الدولة لعهد النظام السابق ، كما وأفادت أن وضع المرأة في العراق يتراجع نحو الاسوء منذ سقوط النظام السابق " .[2]

ورد بشدة ولفوفيتز على ما قالته هيلاري من خلال مقالته المنشورة في الواشنطن بوست بتاريخ شباط 2004 ، والتي أشار فيها "زار وفد نسائي عراقي البنتاغون برئاسة رجاء الخزاعي ضم طبيبات ومهندسات ومعلمات .. سنة وشيعة وأكراداً وتركماناً وأشوراً ... وصِفَ بأنه يرمز الى العراق كدولة واحدة وتحدث بعضهن عن مشاكلهن وأخريات عن التقدم الذي يجري في العراق والامر المشترك بينهن أنهن جميعاً يعملن لأجل عراق حر مسالم، وطلب أن يكن لهن صوت متساو كما وأعرب هذا الوفد عن الحاجة لان يشترك المزيد من النساء في صياغة الدستور وأن يمثلن في الهيئات والوزارات الحاكمة العراقية ، كما وأعربن عن أملهن في المساواة بموجب القانون . وأجاب ولوفيتز هذا الوفد ،من خلال المقالة ، على إن الولايات المتحدة ستدعم جهود النساء العراقيات لتحقيق مساواة أكبر كوسيلة لمساعدة العراق كي يصبح دولة ديمقراطية.[3]

---

[1] **تمكين النساء من الكفاية أمر حيوي للديمقراطية العراقية ، نشرة واشنطن في 1/شباط/2004www.Usinfo.state.gov**

[2] **هيلاري كلينتون ، نساء العراق كن في وضع أفضل ، نقلاً عن صحيفة دنيا الوطن ،من موقعها الالكتروني : Donia Alwatan, Palestine - info@alwatanvoice.com**

[3] **تمكين النساء من الكفاية أمر حيوي ، مصدر سبق ذكرة.**

وعزز بوش ما ذكره ولفوفيتز في 7 أذار/ مارس 2004 من خلال تصميمه على موضوع المساعدات عبر كلمته التي القاها في البيت الابيض حيث سطر جملاَ وكلمات منمقة ذكر فيها" ان الولايات المتحدة تعمل لزيادة فرصة نيل الديمقراطية ومن خلال مبادرة الديمقراطية للمرأة فأننا وفرنا تخصيصات مالية للمرأة العراقية لتحصل على تدريبات في القيادة السياسية ولتتعلم الاجراءات التشريعية والنظام القضائي ولتتعلم ايضاً كيف تدافع وتعزز حقوق الانسان "[1] ثم حسمت سكرتيرة إدارة العمل في البيت الابيض -ألينة شاو - وبشكل صارم موضوع مساعدة وحماية المرأة العراقية وموقف الادارة الامريكية منه حينما ذكرت في 9 أذار/ مارس 2004 " إن التزام هذه الادارة -إدارة بوش - لصالح حقوق المرأة في العراق غير قابل للجدل " .[2]

واتفقت هذه الاراء على اختزال قضية وواقع المرأة العراقية الذي عاشته وتعيشه بصدور قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، والذي اعتبرته الولايات المتحدة الدستور الاول للعراق بعد سقوط النظام السياسي في بغداد ، والمتضمن تثبيت لحق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وفق نص المادة (12)" العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الاصل وهم سواء أمام القانون ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو أصله ، ولهم الحق بالأمن الشخصي وبالحياة والحرية ولا يجوز حرمان أي أحد من حياته وحريته إلا وفقاً لإجراءات قانونية ، إن الجميع سواسية أمام القضاء". أما الفقرة ج من المادة (30) فقد كانت تستهدف المرأة مباشرة وتحاول أن ترسم خطوط مشاركتها السياسية عبر إستراتيجية اللعب بأوراق الجنس (الجندر) والمساواة

---

[1] **President and Mrs. Bush celebrate Women's History Month and International Women's day. March 7, 2004. http://www.whitehouse.gov/news/release/2004/03/20060307.html**

[2] **نقلاً عن عبد الوهاب حميد رشيد (مترجم) / تقرير وكالة NBC (موجة العنف ضد المرأة في العراق تمزق مزاعم نجاح البيت الابيض) / منشور على شبكة الانترنت والموقع : http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=116537**

بين الجنسين كفاعل أساس للتدخل الانساني ونشر الديمقراطية وكانت هذه المادة تنص على" أن تنتخب الجمعية الوطنية طبقاً لقانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية .."[1].

وتعزز الامر بصدور قانون الانتخاب رقم (16) لسنة 2005 الذي نصت مادته (11) على " يجب أن تكون إمرأة واحدة على الاقل ضمن كل ثلاثة مرشحين في القائمة ، كما يجب أن تكون ضمن أول ستة مرشحين في القائمة إمرأتان على الاقل وهكذا حتى نهاية القائمة " وهو ما يضمن للمرأة ربع عدد المقاعد في البرلمان وهي نسبة تتفوق على اية نسبة مماثلة للتمثيل النسائي في المؤسسات التشريعية في المنطقة بل وان النسبة تتفوق حتى على التمثيل النسوي في الكثير من البلدان الغربية الديمقراطية المتقدمة [2] ومن ثم جاء دستور عام 2005 ليؤكد نظرياً وأعلامياً وتحت الارادة الامريكية على موضوع المساواة بالمواد :(14) "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي " . المادة (20) "أن للمواطنين رجالا ونساءا حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح" . المادة (44) " لجميع الافراد الحق في التمتع بكل الحقوق الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان التي صادق عليها العراق والتي لا تتنافى مع مبادئ وأحكام هذا الدستور . أما الفصل الرابع في مادته (48) فقد نصت بشكل واضح على فقرة الكوتا النسوية للمشاركة السياسية بنصها "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب ".[3]

---

[1] أنظر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004.
[2] نقلاً عن المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان ، حقوق المرأة والدستور العراقي ، العراق ، 2005 ، ص 13
[3] أنظر دستور العراق لعام 2005.

ووفق ذلك أخذت الادارة الامريكية والمتعاونون معها من النساء خصوصاً يهللون ويشيدون بالانجاز الفعلي الذي تحقق للمرأة باعتباره مهم وغير مسبوق وسيظل التاريخ يتحدث عنه طويلاً ، وهذا ما قدمته لورا بوش بكلمتها 8أذار/ مارس 2005"جعل بوش من التقدم في حقوق المرأة في العراق أولوية سياسية عالمية علينا جميعاً واجب الحديث عن المرأة التي غابت حقوقها وضرورة تعلمها ونيل حقوقها وأن تصوت لصالح الحرية الفعالة "[1] أما السفير الامريكي السابق في العراق زلماي خليل زاده فقد صرح في 8 آب /أغسطس 2005 بشكل أفضل وأشمل وبواقع تأثيري أعمق حينما قال" لن نقبل المساومة على مبدأ أن لكل عراقي دوراَ متساوياَ في بناء مستقبل بلده بغض النظر عن الجنس ، العرق ، اللغة والدين". [2]

والذي يثير الانتباه هنا ان الاماني (ان صحت) التي رمى اليها الاحتلاليون كانت تتسم بميزتين اثنتين اولاهما نكران ما حققه البلد الذي كان الاول في الحصول على استقلاله السياسي من بين الدول العربية عند دخوله عصبة الامم في تشرين ثاني/ نوفمبر 1932 في مجال التقدم السياسي والاجتماعي وثانيهما انها اوكلت تطبيق امانيها لفئة غير كفوءة اشرعت في التعويل على هدم المكاسب التي حققها المجتمع للمرأة بشكل خاص بمحاولتها الغاء قانون الاحوال الشخصية لسنة 1959 التقدمي واحلال القيم المتخلفة بدلاً عنه بقانون رقم 137[3] والصادر عن مجلس الحكم الانتقالي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2003/12/29 ، والذي يختزل الحقوق والواجبات وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة بثلاث فقرات تهدف وتركز على عملية التمترس الطائفية وأنقسام المجتمع وذلك بنصوصها: أولاً - تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية فيما يخص الزواج والخطبة وعقد الزواج وألاهلية وإثبات الزواج والمحرمات وزواج الكتابيات والحقوق الزوجية من مهر ونفقة

---

[1] نقلاً عن عبد الوهاب حميد رشيد (مترجم) / مصدر سبق ذكره.

[2] نفلاً عن المصدر السابق .

[3] نص القرار نقلاً عن جريدة الزمان لعددها 1713 والصادرة بتاريخ 2004/1/19

وطلاق وتفريق شرعي أو خلع والعدة والنسب والرضاعة والحضانة ونفقة الفروع والاصول والاقارب والوصية والايصاء والوقف والميراث وكافة المحاكم الشرعية (الاحوال الشخصية) وطبقاً لفرائض مذهبه. ثانياً - الغاء كل القوانين والقرارات والتعليمات والبيانات وأحكام المواد التي تخالف الفقرة (1) من هذا القرار . وثالثاً يعمل به (القرار) من تاريخ صدوره . وعلى الرغم من إدعاءات الغاء هذا القرار إلا إن روحه ومضمونه ترسخت في المادة 41 من دستور 2005 تحت باب الحقوق والحريات بعرضها خيارات القانون الطائفي والاثني حسب مكونات المجتمع وهي تنص " العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو أختياراتهم وينظم ذلك بقانون " . ولاجل الحيادية والموضوعية في مناقشة هذه المادة وأثارها السلبية والايجابية على المرأة العراقية فإننا نورد رؤية أحد المحللين الغربيين وهو Nathan J. Brown لهذه المادة حينما أوضح انتقاداته في: - أولاً إن هذه المادة التي تشير الى وجود قوانين مختلفة حسب القوميات والطوائف المكونة للمجتمع العراقي لم تحدد من المسؤول والذي لديه الحق في تحديد هذا القانون ، كما وتشير الى أن هنالك تشريعات منفصلة السُنية عن الشيعية. ثانيا: إن هذه المادة ليست بقانون أساسي كونها تترك للقضاة وبشكل فردي إقرار الاسس التي سيقوم عليها هذا القانون. ثالثا: ًلا يشير نص المادة الى المحاكم التي ستطبق هذه المادة فهل ستكون هنالك محكمة خاصة تستخدم لهذا الغرض بالذات؟ وهل سيكون هنالك قضاة متخصصون ومستعدون لتنفيذ وقبول هذا القانون بهذه الصيغة ؟ وهل هذا يعني أنه سيكون هنالك محاكم طائفية وأثنية تتماشى مع هذا القانون ومتطلباته ؟ ويقر الكاتب حقيقة أن هنالك العديد من الاقطار العربية التي أخذت بنظام تعدد المحاكم حسب الطوائف ولكن هذا لم يساير القرن الحادي والعشرين فالعراق أخذ خطوة توحيد المحاكم في الاحوال الشخصية منذ قانون 188 لسنة 1959 . رابعاً : إن هذه المادة ستثير اللامركزية بفوضى وارباكات

دستورية وقانونية وذلك لان الافراد لهم حق اختيار القوانين والمدونات التي يتقاضون بموجبها فحينما يرفض المتقاضون تطبيق القانون أو الخضوع لحكم القانون سنكون أمام منتدى تسوق (Shopping Forum) حيث سيصبح الشيعي سُنياً والسُني شيعياً حسب الحريات الاكثر وقوانين الميراث والنسب الافضل .[1]

ولكن أين الحقيقة في واقع المرأة العراقية بين الديمقراطية الفوضوية التي جلبها ومَنَ بها المحتل بأسلوب إستراتيجي إستعماري– أمبريالي مدعوم بسياسة طائفية مصلحية تتصارع حيناً وتتعاون حيناً أخر وفق متطلبات الذاتية والبراغماتية ونيل المناصب السياسية على حساب السيادة والاستقلال والحرية والعيش بكرامة.

وعلية سنورد في هذا الفصل صورة واقعية للمجتمع العراقي عموماً بالتركيز على المرأة العراقية تحت الاحتلال ليتسنى لنا مقارنة انتقال وضع وظروف انتقال المرأة من الديكتاتورية الى الديمقراطية الفوضوية واللذين تركا اثارهما السلبية على المجتمع العراقي بكل اطيافة ومكوناته وما المرأة العراقية الا احدى ضحاياهما. فالواقع الذي طال الرجل والمرأة تحت الاحتلال له أوجه استراتيجية محددة مختلفة بحدة نتائجها عن تلك الاوجه الاستراتيجية التي تقع على المرأة فقط ويمكن ادراك ذلك من خلال:

أ - <u>حل الاجهزة الامنية والجيش العراقي واجتثاث البعث:</u>

لنبتدأ من حزمة الاوامر والقرارت والاستشارات المغلوطة المتعمدة والتي اطلقتها سلطات الاحتلال والمتعاونون معها منذ نيسان/ ابريل 2003 بنتائجها الهادفة الى تعطيل القدرات البشرية من مزاولة حقها الطبيعي في الخروج للعمل، بغض النظر عن جنس العامل ، فالقرارات التي اتخذها الحاكم المدني -رئيس سلطة الادارة المدنية الموقتة (سئ الصيت) (بول بريمر) كانت صدى لاستراتيجية سرية اتخذت لتفكيك الدولة العراقية وتدمير مرتكزاتها السياسية والاجتماعية

[1] Nathan Brown, the final draft of the Iraqi constituations; analysis and commentary, Carnegie Endowment for International Peace, online: http://www.carngieedownment.org

والاقتصادية، وقد كان من بينها قرار حل الاجهزة الدفاعية والامنية وقرار حل حزب البعث (De- Baathification) ذي الرقم (1) من بين مائة قرار أطلقت عليها سلطة الائتلاف بقيادة بريمر ب(الاوامر)، و بالعربية كانت الكلمة أقسى وذات مدلول يشجع على العنف (إجتثاث البعث) (Uprooting- Ijtithath) صدر هذا القرار في 16أيار/ مايو 2003 والقاضي بتخلية واعفاء اعضاء حزب البعث Disestablishment of the Bath Party من مواقعهم المهنية لضمان عدم تهديد الحكومة التمثيلية الجديدة.[1] وقد تكون صيغة اتخاذ هذا القرار دليلاَ واضحاَ على عدم اكتراث الادارة الامريكية بنتائج ما بعد الحرب ، ففي احدث كتاب لوزير الخارجية البريطاني الاسبق ديفيد أوين (المرض والسلطة In Sickness and In Power) يعرض كيف جرت مناقشات قرار إجتثاث البعث ما

بين صناع الحرب انفسهم بأختلاف دوائرهم القيادية، فقد ناقش بوش ومجلس إدارة الحرب في 10 آذار/ مارس مسألة اجتثاث البعث قبل الغزو. وعلى الرغم من عدم توصلهم الى نتائج محددة إلا إنهم كانوا متفقين على معاملة البعثيين معاملة متسامحة مع محاولة العمل معهم. ولكن الوثيقة التي صدرت من مكتب (اليهودي) دوغلاس فايث في البنتاغون والتي تبنت إجتثاث البعث واصدرها بريمر كقرار بعد الغزو لم تعرض لا على كونداريزارايس ولا على كولن باول الذي رأى إنها لم تكن تمثل الحل الوسط الذي اتفق عليه .[2] لقد نجم عن هذا القرار تسريح اعداد غفيرة من البعثيين ،الامر الذي خلق حالة بطالة كبيرة لم يستطع العراق تجاوز اثارها ونسبتها حتى الآن رغم مرور اكثر من ثمان سنوات على الاحتلال . وفي تعليق للكاتب والمحلل الاستراتيجي في مركز واشنطن للدراسات السياسية والاستراتيجية (CIS) انتوني كوردسمان والمهتم بالشأن

---

[1] **CPA website: http://www.cpa.gov.co**

[2] **ديفيد أوين / في المرض وفي السلطة:مرض في رؤوس الحكومة خلال المائة سنة الماضية/. ترجمة للكتاب على شكل حلقات :محمد حسين ومحمد أمين/ منشورة في جريدة القبس،العدد 12942 في 9/حزيران/2009 /الحلقة 14**

العراقي حول الاثار السلبية الناتجة من قرار اجتثاث البعث على عموم المجتمع قال : "إن قرار اجتثاث البعث، رقم1 والقاضي بتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث عبر الغاء عدة وزارات ومؤسسات أمنية وعسكرية قد أوجبت تسريح العاملين فيها، فكان لهذا القرار أثار جدية خصوصا وان الكثير من الشعب العراقي انضم لحزب البعث لعدم وجود خيار اخر".[1] وأضاف بريمر الى هذا القرار قراراَ اخر تمثل بحل الجيش العراقي وجميع الاجهزة الامنية مثل وزارة الدفاع، وزارة الدولة لشؤون التصنيع العسكري، جهاز المخابرات، مجلس الامن القومي، الامن العامة، الاجهزة الامنية الخاصة، المرافقين، الحمايات الخاصة، المؤسسة العسكرية(القوة الجوية،القوة البحرية، الجيش، الدفاع الجوي)، الحرس الجمهوري، الحرس الخاص، جيش القدس، مديرية القوات الخاصة،الامن العامة،قوات الطوارئ، قوات فدائي صدام، الجيش الشعبي، اصدقاء صدام، اشبال صدام، رئاسة الجمهورية، ديوان رئاسة الجمهورية، سكرتارية رئاسة الديوان، المجلس الوطني، الفتوة ، اللجنة الاولمبية العراقية، المحاكم الامنية الخاصة.[2]

(إن الاسباب الحقيقية الدافعة لحل الجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة يقف في مقدمتها أولا ً:ألانتقام من هذه المؤسسة الوطنية وهي مهد ومنهل الوطنية الصحيحة، وحلها يعني إهانة واذلال لفخر العراق . ثانيا ً: فسح المجال للمتعاونين الداخليين مع واشنطن للتصرف بحرية وبدون رقيب، أو خوف من رقيب، في تنفيذ الإجندات وفرض السيطرة التي جاءوا من اجلها الى العراق . ثالثا ًلاكمال تحقيق امنيات دول الجوار العراقي التي أشعلت حروب ضد العراق، وهذه تتضمن إيران والكويت وكلاهما وبالتأكيد شجعا بقوة على غزو العراق. واخيرا ًوبالتأكيد فإنها محاولة للتخلص من الاراء الوطنية للقادة والجنرالات

---

[1] وللمزيد من التفاصيل انظر:

-Anthony H. Cordesman, Iraqi Security Forces (A Strategy for Success), Centre for Strategic and International Studies, Washington, 2007, p.12

[2] **www.cpa.org**

العراقيين في علاقاتهم وتعاملهم مع القوات الغازية في إدارة العراق.) [1] **وباتاكيد لا يمكن اغفال السبب ألأهم في أتخاذ هذا القرار، ألا وهو رغبة أسرائيل للتخلص من هذه المؤسسة.**

ويحلل جلبير الاشقر في كتابه مع نعوم شومسكي (السلطان الخطير) دور بعض السياسيين العراقيين المتعاونين والمتحالفين مع الاحتلال متطرقاً الى نصيحة ودعوة السيد أحمد الجلبي في موضوع اجتثاث البعث فيقول " لقد اصبحت للجلبي اليد الطولى في المحادثات بدعوته الاولية الى التفكيك الكامل للجيش العراقي والجهاز السياسي وتحويل العراق الى دولة محايدة تكون حتى صديقة لاسرائيل.... كما ولدى الجلبي همٌ رئيسي يتمثل بالدفع نحو تفكيك الجهاز البعثي لكراهيته المتعمقة للبعث ولاسباب سياسية ... بحيث ان واشنطن اعتقدت ان الجلبي كان متعطشاً لتدمير الدولة البعثية بسبب وجود صله له مع ايران ... وحقا ساد كما يعرف بسيناريو احمد الجلبي القائم على غزو واحتلال العراق مع جيش مهزوم مع سلطة احتلال تعمل على تفكيك الجهاز البعثي والحزب والقوات المسلحة والاجهزة السرية وحتى الشرطة .... الى ان ادى هذا السيناريو بالمستنقع الذي يجدون انفسهم اليوم بهٌ" . [2] **ولكن التسأول الذي يجب ان يطرح الان:من الذي تأثر بهذا المستنقع هل السيد الجلبي لانه لم يأخذ المنصب السياسي الملائم ام الادارة الامريكية التي جعلت العراق ساحة تجارب لسيناريوهات اناس لم يعيشوا في العراق او تجارب لسيناريوهات خبرائهم المفتقدين للخبرة في الشرق الاوسط ؟؟؟** [3]

---

[1] **Abdel Wahhab al-Qassab, Rebuliding the Iraqi Army, in Khair El-Din Haseeb(editor), Planning Iraq's Future; A Detailed Project to Rebuild Post-Liberation Iraq, Centre for Arab Unity Studies, Beirut, 2006 ,p.194**

[2] **جلبير الاشقر ونعوم شومسكي، السلطان الخطير، تحرير ستيفن شالوم، بيروت، دار الساقي،2007،ص 143**

[3] **سوسن العساف، عرض كتاب السلطان الخطير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 353، تموز/يوليو 2008.**

التحليل المتميز للدكتور غسان سلامة حول قرار بول بريمر في إجتثاث البعث من مؤسسات الدولة العراقية يؤكد على إن ما قام به الحاكم المدني في العراق بحل الجيش والشرطة وإقالة عشرات ألاف الموظفين المدنيين بسبب إنتمائهم لحزب البعث، جعله يجد نفسه يمارس من قصر الرئيس صدام حسين، وبقرار عن مجلس الامن، سلطات معادلة على الاقل لما كان يتمتع به الرئيس المخلوع في أبهى أيامه.[1] وللتدليل على أن قانون الاجتثاث لم يكن يقصد البعثيين فقط وانما الوطنيين الرافضيين للاحتلال وإدارته أيضا ، يذكر السيد مثال الالوسي أحد الاعضاء الفاعلين في لجنة اجتثاث البعث حينما وضح ًطبيعة عمل اللجنة بقوله" صحيح أن العراق كان رهينة لدى حزب البعث ولم يكن عند معظم الناس من خيار سوى الانضمام اليه ، ولكن مهمتنا هي اجتثاث اولئك الذين لا يريدون أن يروا أي تغيير يحدث في العراق الجديد"[2] ومما زاد الامر سواءا ً أن هذا القرار لم يفرق بين المرأة (*) والرجل وأسهم وبشكل مباشر في رفع أخطر معدلات الازمات الاقتصادية والمتمثلة بالبطالة إلى مستويات عالية وبكافة المقاييس إذ يبدو إنها بلغت ما يربو على 65 -70 % مع بداية الاحتلال 2003[3] وما يزال المجتمع العراقي يعاني من هذا القرار حتى الان . وبالطبع المتأثر الاول من هذه البطالة المقصودة هي المرأة، فبخاسرة الزوج والاب والابن الوظيفة ذات الدخل الشهري للعائلة حتم على المرأة ان تلعب الدور الاستثنائي مرة اخرى في ان تاخذ زمام المبادرة وتبحث عن عمل بديل للعمل الذي فقده معيل بيتها. والقضية كانت

---

[1] غسان سلامة، أمريكا والعالم ...، مصدر سبق ذكرة ، ص 199.

[2] نقلا ًعن : هيفاء زنكنة : مدينة الارامل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 59-60

(*) حسب تقرير الاتحاد العام لنساء العراق المقدم الى الدورة الربيعية للجنة حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في أذار 2009 فأن عدد النساء اللواتي كن منضمات الى الاتحاد يصل الى 1,027,514 موزعين على 59 فرع مرتبط ب(252)شعبة إتحادية و(1651)قطاع بالاضافة لفرع للمهنيات مرتبط به(22)شعبة و(11)لجنة أرتباط في الدوائر التي يقل عدد العضوات فيها عن (100)عضوة.http://www.almansore.com

[3] يمكن الاطلاع على تفاصيل اكثر عن حقيقة هذه النسبة من خلال الدراسة المقدمة من قبل كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ونشرتها شبكة الجزيرة في بحث للسيد احمد الجنابي منشور على الموقع : http://www.countercurrents.org/iraq-janabi260704.htm

اكبر من كونها بطالة وبحث عن بديل بل تعدت لتكون محاربة في الرزق والعيش الأمن ومصارعة من اجل كسب لقمة عيش تسد رمق العائلة في ظروف لا يمكن التكهن بنتائجها. فصفة البعثي ورجل المخابرات والاستخبارات والعسكري اصبحت تثقل كاهل اصحابها في عدم الاستقرار وملازمة الخوف وعدم الثقة بالمجتمع الذي يمكن ان يكون سبب في الاغتيال والقتل غير المعروف الاسباب. وهذا بالطبع ما جعل المرأة تبحث عن حلول في آن واحد، فعليها ان تجد مصدر دخل بديل وعليها ان تحافظ على رجل بيتها وعليها ايضا ان تتحمل الظروف الامنية الخطرة وهي تعيل عائلتها ناهيك عن وجوب ان تحافظ وتستدرك صفة (أيتام النظام السابق) التي تطلق على عائلتها. كما يجب ان ناخذ بالحسبان ان العائلة العراقية التي كان ثلاثة او اربعة من افرادها يعملون ولهم مورد ثابت اصبحت بعد الاحتلال عاطلة وليس لها اي مورد وان افرادها من الرجال غير قادرين على العمل خوفا على حياتهم فلم يبق امامهم الا النساء وارسالهم لاي نوع من انواع العمل الذي اثارة جدلاَ ومشاكل اجتماعية فيما بعد. وراحت من ذلك المرأة تبحث عن اتعس الحلول ولكنها الافضل امنيا ومحافظة على بيتها ومعيل اسرتها الذي لازم البيت بدلا عنها في هذا الامر. ومن المفيد التذكير بان الحالة النفسية للرجل العاطل عن العمل او الفاقد لعمله او المتخوف من العمل الذي كان يشغله سابقا تكاد تصل الى حالة المرض السايكولوجي الذي بالتأكيد افرز أثره وأنعكاساه السلبي على البيئة المحيطة بالمصاب، وبالتاكيد ستكون هنا المرأة والبيت الذي يحتضن فاقد العمل هما المتأثرين الاساسيين بذلك.

ب -<u>خصخصة الاقتصاد العراقي:</u>

وزاد الامر تعقيداً القرار البريمري ذي الرقم (39) حول إعادة البناء وسياسة الرفاهية الاقتصادية والتي قامت على ايديولوجية قوية ومفاجئة للسوق المفتوح لأجل الخصخصة (Privatization) والتجارة الحرة وقواعد للإستثمار الاجنبي المباشر وينص القرار على :" 1 - خصخصة 200 مشروع عراقي مملوك للدولة

، 2 - منح الحق للاجانب بإمتلاك مشاريع عراقية بنسبة 100 % ، 3 - لا توجد أفضلية للمشاريع والاعمال العراقية على المشاريع والاعمال الاجنبية ، 4 - تعفى أرباح المشاريع الاجنبية من كل انواع الضرائب ، 5 - منح المستثمرين الاجانب إجازة ملكية لمشاريعهم لمدة 40 سنة"[1] تجلت قناعة بريمر بهذا القرار ، حسب ما نشرته صيحفة وول ستريت جورنال في 20 حزيران/ يونيو2003، في أنه " لابد من تشجيع القطاع الخاص على الاسراع في تخصيص الموارد الى أكثر المشاريع إنتاجية ، ففي أقتصاديات أنتقالية أخرى كان الانتقال من المشاريع العامة المبددة للموارد الى تلك المولدة للقيمة الاقتصادية في القطاع الخاص، قد تم من خلال تحفيز نمو المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة ، وهي الاكثر قدرة على أنتاج فرص العمل بسرعة ، ويتحقق هذا التشجيع من خلال خفض الدعم المالي لشركات القطاع العام وإنشاء لوائح تجارية واضحة وشفافة مع توفر القضاة الأمناء لتنفيذها وبشكل عام لابد من إنشاء نظام ثابت لحقوق الملكية كي يتمكن الاقتصاد من النمو". [2]

ولكن دون ان يكون الاقتصاد العراقي مستعدا لهذه الخصخصة وقادرا على استيعاب وتحمل تبعاتها ومترتباتها. وقد يكون (ان لم يكن هنالك جزم) له نتائجه المعاكسة تماماً لمطلب الحل المنتظر، فهيمنة الاحتكارات الدولية برؤوس اموالها الضخمة وتكنولوجياتها رفيعة المستوى على الانشطة والمفاصل الحيوية في الاقتصاد العراقي وما ينسحب على ذلك من اثر على وضع العامل العراقي (رجل او امرأة) في ظل القدرة التنافسية الحقيقية في سوق العمالة المستقبلية، لا سيما وان العامل العراقي يحتاج الى تدريب لتطوير المهارة وفقاً للقياسات المعروفة في الوقت الحاضر ، يقابل ذلك تدنياَ كبيراَ في قدرة الدولة على التأثير الايجابي

---

[1] Order 39 ; wrote Antonia Juhasz, a project director at the International Forum on Globalization in San Francisco (LATimes, August 05, 2004). & http://www.cpa.gov.co

[2] نقلاً عن بيترو غالبريث ، نهاية العراق ...، مصدر سبق ذكره، ص145.

لمصلحته ، إما لضعف امكاناتها الاقتصادية حيث الاولوية تعطى لمشاكل اساسية كإعادة الاعمار، والديون المترتبة بذمة العراق للجهات الدائنة على حساب دورها المفترض في مباشرة برامج تدريبية وتطويرية ومناهج جديدة للتعليم، إما لتآكل وظائفها في الاشراف والتوجه والتأثير في وسطها الاجتماعي والاقتصادي الذي تتحرك فيه بموجب اشتراطات الخصخصة التي يحددها البنك الدولي والقاضية بالحد من القدرة التدخلية للدولة أو ترك قوى السوق تمارس وظائفها الطبيعية وضغط الانفاق العام لتنمية موارد الدولة. [1]

منهاج الخصخصة الابتدائي كشفه ُبريمر في منتصف أيار 2003 حينما أعلن أن قيام المصرف المركزي العراقي ومجموعة المصارف الخاصة ستباشر خلال أسابيع تقديم قروض هامة لتمويل بيع سلع معينة الى الوزارات العراقية والى المصانع الحكومية والشركات الخاصة. ولم يتطرق بريمر الى اسماء المصارف الخاصة، ولا الى الشروط المطلوبة، غير أنه أشار الى أن الشركات الامريكية والبريطانية من المستفيدين الاوائل من ذلك. وكشف إعلان بريمر بأن العقود هذه ستشمل كل شئ تقريباً من تقنيات إستخراج النفط الى خدمات المواصلات ووسائل الاتصال عن بعد الى الوزارات العراقية. وأضاف "تيم كارني" المستشار الاعلى لقوات التحالف لدى وزارة الصناعة والمعادن العراقية، لهذا الاعلان توضيحاَ أشتمل على"إن الشركات المتعددة التي تملكها الدولة العراقية قد تخصخص خلال سنة ". ومن الجدير بالذكر أن الوزارة التي يديرها أو يشرف عليها "كارني " تسيطر على 48 شركة حكومية توظف حوالي 96000 مواطن في ثمانية قطاعات ، بينها الغذاء والملابس والهندسة والمواد الكيميائية ومصانع الزجاج والسيراميك. بالاضافة الى مصانع النسيج الخاسرة – حسب الوصف الامريكي-

---

[1] وللمزيد من التفاصيل انظر: سرمد عبد الستار ، رؤية استراتيجية في واقع العراق الاقتصادي ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، مجلة دراسات عراقية ، العدد 2 حزيران 2005

وهنالك ضرورة الى بيعها الى مصانع وشركات أجنبية. [1] ومن هذا الاعلان يمكننا إدراك خطورة القرار الذي أتخذه بريمر وحقيقة الاصرار على تنفيذه بسرعة منقطعة النظير، لا سيما وأن السنتين الاولى والثانية للاحتلال كانتا من أهدأ سنوات الصراع السياسي بسيطرة شاملة ومحكمة للولايات المتحدة وحلفائها (القوة المحتلة) مكنتها من فرض أستراتيجيتها على الاقتصاد العراقي لتضمن تبعيته، خصوصاً بوجود العوامل المساعدة والادوات المطيعة للتنفيذ والمتمثلة بمجلس الحكم الانتقالي والحكومة الانتقالية الاولى (وحتى الحكومات التي تبعتهما) ، التي أهتمت بجانب فرض الاستقرار الامني بالعنف والقوة ضد أبناء جلدتها. ولعل القرار الذي وقعه السيد أياد علاوي لضرب مدينتي (الفلوجة والنجف) ومعاقبتهما بأدوات أمريكية - عراقية لسبب زيادة حدة مقاومة المدينتين للاحتلال ورفضهما الاذعان لذيوله والمتعاونين معه لدليل لا يمكن أن ينساه التاريخ .

ولما كانت الخصخصة وحسب إعتقاد السيد بريمر الوسيلة الوحيدة لاعادة بناء عراق ديمقراطي ومستقر ومزدهر، فحسب تقديراته أيضاً قام بتعيين توم فولي- أحد كبار جامعي الاموال لإدارة بوش (الذي لا يعرف أي شئ عن العراق)- مسؤولاً عن خصخصة الصناعة العراقية، وصمد فولي في منصبة بضعة أشهر حتى أستبدله بريمر بمايكل فليشتر – شقيق أول سكرتير صحفي في إدارة بوش الابن والذي شرح في حديث صحفي نشرته له صحيفة شيكاغو تريبيون ، كيف أنه حصل على المنصب من خلال شقيقه أري، ومن ثم أكد، دون أن ينتبه الى المفارقة - بأن الامريكيين سوف يعلمون العراقيين نمطاً جديداً من إدارة الاعمال "فالقاعدة الوحيدة التي يعرفونها هي المحسوبية". [2] ومجموعة السياسات هذه لم

---

[1] أخبار البي بي سي 2003/6/9 ووكالة الانباء الفرنسية في 2003/6/12 وهما نقلاً عن : رانية المصري ، إعادة البناء أم نقض البناء: العراق من حرب الى حرب ، سبتمبر/ أيلول 2003 ، مقالة منشورة في مجلة (زي نت) والمتوفرة على شبكة الانترنت .

[2] بيترو غالبريث ، مصدر سبق ذكره، ص 146.

تكن غير قانونية فقط من ناحية القانون الدولي وأنما أيضاً أعطت لسلطة الادارة المؤقتة وضعية القوة المحتلة. [1]

وبالتأكيد فأن هذه الخصخصة لعبت دورا اساسيا في اضافة بطالة الى تلك التي نتجت عن حل الجيش والاجهزة الامنية واجتثاث البعث. فالخصخصة كانت قرار مفاجئ لتحويل نظام اقتصادي مركزي مسيطر عليه من قبل الدولة الى نظام اقتصاد السوق المفتوح لاستثمارات خارجية تنافس الاستثمارات الداخلية. واصبح العامل غير الماهر معرضاً لان يكون هو وعائلته الضحية، ولان يكون المجتمع ضحية لعدم الاستقرار وللآفات الاجتماعية الخطيرة. فمن المعروف ان البطالة الاقتصادية، المقصودة وغير المبرمجة، تتسبب في تشتيت الفرد والعائلة ومن ثم المجتمع حتى تصل الامور الى زيادة امراض اجتماعية خطيرة كالجريمة والاغتيال والقتل المتعمد وغيرها، والمبررة بالحاجة الى المال لسد الحاجات الاساسية لكل عائلة في المجتمع بغض النظر عن طريقة الحصول على هذا المال، مادام التحول من انسان منتج الى انسان عاطل ومستهلك فقط يتطلب البحث عن الوسيلة لتوفير حاجات الاستهلاك. أضف الى ذلك ان الصناعة والمعامل العراقية التي كانت تشغل عدداً كبيراً من النساء، بالاضافة الى الرجال طبعا، كانت قد توقفت بشكل شبه كامل بعد الاحتلال وذلك لثلاثة أسباب: الاول – والاهم - نقص الطاقة الكهربائية الذي حال دون عمل هذه المعامل. والثاني - فتح الباب امام الموارد المستوردة من دول الجوار وبدون ضريبة مما اغرق السوق المحلية ببضائع ارخص بكثير من المصنعة في العراق. والثالث - الوضع الامني الذي حال دون استمرار المعامل في العمل او ذهاب العمال اليها. فعندما اشتكى اصحاب المعامل العراقية للدكتور علي علاوي(وزير التجارة انذاك) عن عدم تمكنهم من منافسة البضائع الرديئة ذات الاسعار المنخفضة التي تدخل للعراق ومما يهدد معاملهم وعمالهم بالتوقف عن العمل اخبرهم السيد الوزير بأن هذه هي سياسة

[1] Philippe Le Billon, Corruption, Reconstruction and Oil Governance in Iraq, third world quarterly, Routledge, UK, vol.26, no.4-5, 2005, p.131

السوق المفتوح واذا لم يستطيعوا مجاراته فلا مناص من اغلاق معاملهم والتوجه الى اعمال اخرى.[1]

كما أن تأثر المرأة من الخصخصة الاقتصادية يتمحور على اتجاهات مختلفة اخرى فهي لم تعانِ من موضوع بطالة معيلها او بطالتها هي من العمل الذي كانت تنتمي اليه فحسب ولكن الخوف من طريقة ومستوى المعيشة الذي ستئول اليه اسرتها وما يترتب عليه من امكانية مواكبة ارتفاع الاسعار مقابل دخل فردي محدود للغاية.[2] ونتائج هذه الامور بالتأكيد سينعكس على المرأة وقدرتها على تدبير الامور المالية للاسرة ناهيك عن التأثر الذي سيصيب العلاقات الاجتماعية في مجتمع يعاني اساسا من ترهل اوضاعه الاقتصادية على الرغم من ارتفاع

---

(1) مقابلة مع احد اصحاب المعامل الذي فضل عدم الكشف عن اسمه.
وقد يكون اتجاه الدولة للسعي لخصخصة معامل الاسمنت مثالا صارخا على الجدل الذي اثير حينها والذي لم يتم الاخذ بقرار حوله الى غاية الان. فخطوة خصخصة المعامل التابعة لقطاع الدولة تنفيذا لمطالب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الرأسمالية العالمية الأخرى الخاصة بتصفية القطاع العام مقابل منح العراق القروض والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ، فإن مثل هذا الإجراء يجب أن يرافقه حتما تقليص الأيدي العاملة العراقية ، فإذا كانت التصفية تتم لصالح القطاع الخاص في العراق فهو غير مؤهل في الوقت الحاضر ويعاني من مشاكل كثيرة . أما إذا تمت تصفيته لصالح المستعمر الأجنبي ، حيث سيكون هدفه الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح وبذلك يكون الاعتماد على التكنولوجية المتقدمة التقليل من الأيدي العاملة، وهذا سيخلق مشكلة كبيرة بالنسبة لعمالنا و عوائلهم .انظر لمزيد من التفاصيل: الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، معامل الاسمنت العراقية والخصخصة، طريق الشعب ، الصادرة في 3/أب/2010
http://www.iraqitradeunions.org/wordpress/?p=1620&lang=ar

[2] فمثلا حينما دار الحديث نقلا عن "مصادر اميركية تؤكد رغبة وزير الكهرباء السابق كريم وحيد بخصخصة المنظومة الكهربائية مع اتساع مديات التوليد الاهلي والانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي، لكن الحكومة الامريكية تلفت الانتباه الى ان وزارة الكهرباء لا يمكنها تحقيق اهدافها دون ان يكون لها حماية قوية وتجهيز منتظم من النفط لتشغيل المحطات وكذلك وجود ادارة جيدة لان الفساد وسوء الادارة يعيقان بشكل قوي اعادة تأهيل الشبكات الكهربائية. يشهد قطاع الكهرباء اليوم ظاهرة توسع التوليد التجاري والأهلي دون حسيب او رقيب وولادة التوليد الخاص المتوسط للكهرباء!" وبالفعل قد تكون خصخصة هذا القطاع الذي ارهق كاهل الاسر العراقية بشكل غير مسبوق الى الشعور ومن خلال السنوات الماضية بأن الدولة في استراتيجيتها الكهربائية انها ماضية في مشروع الخصخصة لهذا القطاع المهم والذي لا يمكن ان يكون من غير رعاية الدولة المركزية . فما "يجري من التنافس الحالي في قطاعات الكهرباء الخاص والاهلي والتجاري عادت على اسعار الكهرباء عبر البورصة واطلاق الاسعار حسب العرض والطلب.ويتاح عادة للمستهلك الكبير حرية التعامل مع اي تاجر او مالك شركة كهرباء وحتى مولدة صغيرة واحدة تتيح له بالنهاية السعر الارخص!وتولد هذه القطاعات الكهرباء في اطار التقنيات التي تمتلكها وباساليب اقتصادية تتيح لها تخفيض السعر كي تمتلك الاولوية في بيع الانتاج للشركة القابضة- النقل- التي تقوم هي ايضا ببيعه لشركات التوزيع كل على حدة،وتختلف الارباح حسب المواقع الجغرافية والبيئية.وتبقى المنافسة اساس عمل هذه القطاعات وعلى مراحل!في الخصخصة تقيم اصول شركات الكهرباء العاملة عبر(المكتب الاستشاري المركزي)ويجري اختيار مستثمر رئيسي لشراء النسبة التي يتم طرحها للاكتتاب العام على هيئة اسهم حيث تظهر اهمية البورصة في تحديد الاسعار للكهرباء المنتج والمباع"سلام عطوف كبة، خصخصة الكهرباء في العراق،مقالة تحليلية طويلة منشورة على موقع الحوار المتمدن، العدد 2287والمنشورة في 2008/5/20
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=135117

مستوى دخول بعض الطبقات الاجتماعية.. ان الخوف الذي ينتاب الفرد العراقي الان من هذه اللعبة الاقتصادية الدولية هو مسح الطبقة المتوسطة من التصنيف المجتمعي ونمو طبقتين في آن واحد هما الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة المعدومة

<u>ج - تصرفات القوات الامريكية والمرتزقة والشركات الامنية:</u>

بعد احتلال العراق وصلت طلائع المتعاونين مع المحتل من العراقيين المغتربين وبدأت تسكن في المناطق السكنية المختلفة وكانت تتصرف بكل حرية ودون اي خوف. كما ان القوات ألأمريكية كانت تجوب شوارع بغداد دون أن يتعرض لها أحد. وكنا نحن ابناء المدينة نقضي اوقاتنا في ظلام دامس وبالأعتماد على المولدات القليلة والصغيرة التي كانت موجودة في البيوت. وفي كل يوم كان يطل علينا وجه جديد هرع الى العراق لكي يكون له حصة من الغنيمة. وأضرب مثلاَ لذلك إن واحدا من هذه الشخصيات هو أبن جاري (المؤلف) الذي أتى مع قوات الاحتلال بقوة وحماية أمريكية يشار لها. تقرب مني ابن جاري هذا بعد أن عرف بأني أستاذ في العلوم السياسية. وبقيت بين ألآونة و ألأخري أراه، أما أن ياتي عندي او أن أذهب عنده ويسالني عن أشياء و اجيبه عليها. جاءني بعد أسبوع من زيارته الاولى او أكثر وطلب أن يختلي بي، فجلست معه لوحدنا في حديقة داره وبدأ بالأطراء علي وعلى أرائي المعارضة الصادقة وعرض علي عرضا كبيرا و مغريا أدهشني، فأجبته بأني لم ولن أعمل بأية صيغة مع قوات ألأحتلال. فقال خذ وقتك للتفكير و سأعود لك غدا، فقلت ستجد نفس الجواب. وفي الحقيقة فاني و في نفس اللحظة فكرت و بسرعة و قلت لنفسي أن هذا الشخص اما أن يريد أن يجندني لخدمة قوات ألأحتلال او أنه يتحدث أكبر من حجمه كي يغريني متصورا باني سأكون تابعا له و لاهثا وراء وعوده. واستمر رفضي، على الرغم من أنه كان في كل يوم يعطيني دليلاَ جديداَ على عمق ارتباطاته بجهات صنع القرار في الولايات المتحدة ألأمريكية.

وفي منتصف شهر نيسان تقريبا جاءني وقال: غدا سيتناول السيد جي غارنر ، (الحاكم المدني الأمريكي الأول للعراق المحتل)، طعام ألعشاء عندي وارجوك ان تأتي و تقول له رأيك بصراحة لأنه يريد أن يسمع أراء الناس، فقلت أن شاء الله، وكان هذا الرد اعتقادا مني بانه يبالغ في موقعه و مكانته. وفي اليوم التالي وعند المساء جاءني احد حراسه وقال ابو عبد الله (كنية جاري) يقول تفضل، فقلت له انا مشغول ألآن، ثم رجع وقال انه يقول الرجل في الانتظار فقلت له لم أصلي بعد، وبعد دقائق حضر جاري بنفسه وقال الرجل ينتظرك يا أخي ألا تريد ان تقول له ما تعتقد ما فيه خدمة للعراق. فذهبت معه. كانت الدار خارجها و داخلها مكتض بالحماية الامريكية، و عندما دخلت غرفة الأستقبال الواسعة وجدت السيد غارنر جالساَ في وسط الصالة الكبيرة و يحيط به من الجانبين رجال و نساء اميركان، وقد جلس امامه اربعة رجال و سيدة من العراقيين، وكنت أعرفهم جميعا باستثناء السيدة، فسلمت وجلست وسط العراقيين. وبمجرد أن جلست قال غارنر : "لقد حضر المختص فلنسمع منه" ، فقلت بالانكليزية التي كان واضحا ان الجميع يتكلمها او يفهمها "لا أنا اسمع منكم و أكملوا حديثكم" فقال:" كنا نتحدث عن الحالة الأمنية" وأشار الى الشخص الجالس الى يساري وهو ضابط شرطة عراقي برتبة عالية ، فعلقت بقولي "التي تدهورت ولم تفعلوا شيئا بشأنها!" ، ثم قال " وتحدثنا عن الحالة الصحية و المستشفيات" و اشار الى الطبيب الذي يجلس الى يميني ، فعلقت بقولي "التي نهبت ودمرت و لاتزال تشكو الأهمال والنقص !!" ثم أشار الى الشخص الذي يجلس جنب الطبيب وهو مصرفي معروف وقال "وتحدثنا عن الحالة المالية والبنوك" ، وعلقت بقولي "والتي نهبت وانتم تصورون سرقتها وتضحكون" ثم اشار الى السيدة الجالسة و يبدو انها كانت مهندسة ومهتمة بالآثار " وتحدثنا عن المتحف العراقي"، فتحصرت قبل ان ادلي بتعليقي وقلت " الذي نهب ودمر بأشرافكم المباشر و غير المباشر !!".(أما الشخص العراقي ألآخر والذي لم يشر اليه فكان احد شيوخ العشائر، والذي كان معروفا عنه انه

كان مقربا جدا من الرئيس الراحل صدام حسين). فتبسم غارنر وقال حسنا هذا ماكنا نتحدث به، فقل لنا ما تريد أن تقوله انت. وبدأت أخبره ببعض الحقائق والوقائع التي شعرت بأنها بداية الكارثة في العراق بسبب تصرفات قوات الاحتلال ومنذ اليوم الاول الذي سيطروا فيه على بغداد فقلت " أن اهمالكم وصل حد ان التصفيات والقتل اليومي الذي تشهده الساحة العراقية الآن، امر لايهمكم لانكم اعتبرتموها تصفية لرموز النظام السابق والتي هي في الحقيقة ليس الا إثارة للفوضى. انكم اعتبرتم كل من تعاون معكم واتى على دباباتكم هو انسان صادق في استشاراته لكم ويجب ان يدعم ويحمى ويمنح كل الامتيازات التي يطلبها، وبغض النظر عن امكانياته او تاريخه الاسود او مقدار كره العراقيين له". أما فيما يخص تدهور الخدمات والأمن فقلت "ان هذه المسألة متعلقة بما ذكرت سابقاً بدليل انه حتى شرطي المرور لم يسمح له بالبقاء في الشارع لانكم اعتبرتموه رمزا من رموز النظام السابق ولأن الأمر لا يهمكم، ثم من سمح بسرقة معسكرات الجيش والشرطة واصبحت الاسلحة والاعتدة تباع على ارصفة الطرق ودورياتكم ترى ذلك و لاتضع له حدا، وكذلك الحال مع الوزارات و البنوك والدوائر العامة، كل هذا يجري امام اعينكم وانتم لاتبالون، انتم الآن فرحون لأن من يُسرِق هو عراقي، ومن يُقتل هو عراقي، والدوائر التي تنهب هي عراقية، وهذا شأن لا يخصكم، ولكن ارجو أن تتأكد بان الأمر لن يطول". فقال "هذا لن يحصل". فقلت له " ارجو فقط ان تتذكرني عندما يصبح عدد ضحاياكم بعد الحرب اكبر من ضحاياكم اثناء الحرب"، فتبسم وبعض من كان معه ايضا. ثم أردفت بالتساؤل: لماذا عمل الدوائر معطل والموظفون العراقيون باقون دون رواتب وهم الغالبية العظمى من الشعب؟ في حين يتقاضى كل واحد من الموظفين الذين جلبتموهم معكم من عراقيين من الخارج وغير عراقيين راتباً شهرياً يعادل راتب اكثر من الف موظف عادي في الشهر الواحد.* وهنا قاطعني السيد غارنر بإعتراف قال

*** (أخبرني أحد القادمين الجدد والذي عين مستشارا بعد الأحتلال، وفي معرض دفاعه عن نفسه وكيف ضحى بمكسب مادي كبير و استقال، ان راتبه الشهري كان ثمانية عشر الف دولار، في الوقت الذي كان فيه راتب الاستاذ الجامعي**

فيه: "المشكلة اننا لا نعرف شيئا عن العراق، و لانعرف كيف نصرف الرواتب او حتى كيف نجمع القمامة ".

واخذت تصرفات قوات الاحتلال تزداد سوءً تحت ذريعة الاخطاء الامريكية التي لم تكن على الاطلاق اخطاء وانما استراتيجيات وتكتيكيات مدروسة ومخطط لها هدفها تدمير العراق. فالتصرفات والسلوكيات الفوضوية وغير القانونية التي انتهجها جنود الاحتلال حيال المرأة العراقية بالتحديد وحيال الشعب العراقي عموما تذكرنا بخطاب بوش عن حالة الاتحاد في 28 كانون الثاني/يناير 2003 وهو يعد العراقيين برفاهية وحرية وتخلص من الاستبدادية حيث قال حينها: "ان عدوكم لايحاصر بلدكم.. ان عدوكم يحكم بلدكم...و في اليوم الذي يطاح بنظامه من السلطة سيكون هذا يوم تحريركم" . و قبل ثلاثة ايام من بدء العمليات العسكرية العدوانية أعطى الرئيس الوعد التالي للعراقيين فقال:" سنمزق هيكل الأرهاب وسنساعدكم في بناء العراق الجديد والذين سيكون مزدهرا و حرا. في عراق متحرر لن تكون هناك حروب عدوانية اخرى ضد جيرانكم، ولا معامل تسميم ولا اعدامات للمعارضين و لا زنزانات تعذيب او غرف أغتصاب". [1]

ولكن تصرفات جنوده بعد الاحتلال تكفي لان تكون الاداة الواقعية في المقارنة ما بين الوعود والافعال الرسمية ولا سيما وأن سلوكيات أستندت الى القرار الرسمي البريمري رقم 17 والذي نص " يمنح المتعاقدين الاجانب، وبضمنهم شركات الحماية الاهلية ، الحصانة الكاملة من القوانين العراقية ، حتى وإن على سبيل المثال ، تم قتل شخص ما أو أحدث تصرفهم كارثة بيئية ، فلا يحق للطرف

الشهري لا يتجاوز المئتي دولار، وأعلى راتب لأي موظف لا يتجاوز المائة دولار).

[1] نقلا عن:

Thakur and Sidhu, the Iraq crisis and world order, united nations university, 2006, p. 448-

المتضرر أن يلجأ الى القانون أو النظام العراقي وإنما التهم يجب أن ترفع في المحاكم الامريكية . [1]

لقد شجع هذا القرار جنود الاحتلال على الاستمرار في تصرفاتهم البشعة ما دامت حسب رغبتهم وبدون مساءلة. وهذا ما يمكن إدراكه من تعليق الكاتب الامريكي وليام بود في صحيفة ويست بومفريت الامريكية – على هذا القرار حينما كتب في مقالته المعنونة (الاغتصاب الديمقراطي) "ان بوش قد ترك لجنوده ان يفعلوا ما يحلوا لهم في ضحايا سجنه الكبير في العراق ، تركهم من اجل ان يتناسى الرعب الذي يعيشه جنوده من طلقات المدافعين عن بلادهم ضد المحتل (المقاومة العراقية) ، فترك المجندين كول وديفيد يغتصبان نساء بلغ عددهن 26 ضحية ... وقبل أن يقدم المجندان على جريمتهما يقومان بإختطاف ضحيتهما وإغتصابها ومن ثم يقومان بتصويرها وإرسال صورها الى أصدقائهم في أمريكا ... إن كول يتميز بالعدوانية الشديدة ضد العرب وبالهمجية وعدم الرحمة والانسانية". وأضاف الكاتب بود " هذه ليست ديمقراطية : عار على أمريكا أن تستمر في إحتلال هذا البلد ، يكفي تحقيق بعض أهدافها البترول والتوسع من أجله مصلحة الاعوان والحلفاء فلنرحل ونرحم نساء وأطفال وشيوخ العراق". [2]

---

[1]) قرار سلطة الائتلاف المدنية المؤقته في العراق ، منشور على موقعها www.cpa.org

(*) الشركة الامنية الامريكية بلاك ووتر من أهم الشركات المرتزقة التي تسيطر على اغلب المؤسسات في العراق بحجة حمايتها أمنياً وحسب العديد من المواقع الاجنبية والعربية فإن هذه الشركة تتألف من تسعة فروع أهمها Blackwater Training Center, Blackwater Target Systems, Blackwater): Canine, Blackwater Airships LLC, Blackwater Armored Vehicle, Blackwater Maritime, Raven Development Group, Greystone Limited, Blakwater Security Counsuting) ويؤدي منتسبيها قسم الولاء للدستور الامريكي لتأكيد اخلاصهم وولائهم وللمزيد من التفاصيل انظر التقريرين في : http://www.annabaa.org/nabanews/64/240.htm&http://mountainrunner.us/files/blackwaterpledge.pdf

[2] نقلاً عن: باسل يوسف النيرب، مقالة تجاورات أبناء الحضارة الامريكية، ومقالة الممارسات الانكلو. أميريكية:الاغتصاب الديمقراطي !! جريدة البيان الامارتية ، وعلى الموقع http://www.albayan-magazine.com/file.81.hotmail

وإنظر أيضاً: علي الكاش ، جنود الاحتلال والهوس الجنسي وديمقراطية اغتصاب العراقيات،على الموقع: http://www.iraq4allnews.c

أما عن جنود المرتزقة من الشركات الامنية وبالتحديد شركة (بلاك ووترز) سيئة الصيت، والتي استخدمتها القوات الامريكية لحماية افرادها الدبلوماسيين، حيث كان دورها إثارة الفوضى بالقتل العشوائي المقصود. لقد ازهقت هذه الشركة الكثير من الارواح العراقية بالقتل غير المبرر وبدون أية محاسبة بسبب تمتعها بحصانة من العقاب او المحاكمة وفق القانون البريمري رقم (17)، والذي ظل العمل جارياً به حتى هذا اليوم. ولعل ابرز احداث القتل التي ارتكبتها هذه الشركة هو حادثة ساحة النسور في بغداد أيلول/سبتمبر2007 والتي قتل فيها مرتزقة البلاك ووترز 17 مدنيا بعد إطلاقهم النار على مجموعة من الناس في مكان الحادثة بدون اي مبرر إلا مبرر إثارة الذعر والرعب بين الابرياء. وبالرغم من اعلان الحكومة العراقية (عهد نوري المالكي) عن تقديمها شكاوى ضد هذه الشركة إثر هذه الحادثة وعزمها على اتخاذ اجراءات قضائية بحقها وطلبت رحيلها من العراق، إلا إن الادارة الامريكية بوصفها القوة المحتلة المسيطرة مددت العقد مع هذه الشركة من دون محاسبة افرادها على القتل العلني للعراقيين الابرياء. حيث اعلنت وزارة الخارجية الامريكية في نيسان/ ابريل 2008 عن تمديد عمل الشركة في العراق، هذا القرار كان يعني الأبقاء على عمل الشركة في العراق الى أمد غير محدود، هذه كانت المكافأة التي حصدتها الشركة عن قيامها بقتل العراقيين علنا وبدون عقاب. [1] ووصفت الوثائق التي نشرها موقع ويكليكس في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2010، أي بعد أكثر من سبعة اعوام على الحرب التي سمتها (حمام الدم)، والمتسربة عن وزارة الدفاع الامريكية - البنتاغون، التصرفات غير المسؤولة من شركة بلاك ووترز بأنها «تصعيد القوة». وأدرجت تفاصيل حادثة النسور كما اسلفنا بالاضافة الى حوادث اخرى قامت بها نفس الشركة قبل ذلك حيث بينت أنه في 2 أيار/مايو 2006، قال شهود عيان إن

---

[1] يستعد لمقاضاة شركة البلاك ووتر، العراق **http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/100118_as_iraq_suit_tc2.shtml**
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7331000/7331890.stm

سائق عربة إسعاف عراقيا كان متوجها إلى منطقة حدث فيها انفجار قنبلة زرعت على جانب الطريق، وقتل سائق الأسعاف في «إطلاق نار فوضوي» من جانب عناصر تابعة لشركة «بلاك ووترز»، بحسب ما جاء في تقرير آخر. وفي 16 آب/أغسطس 2006، أطلقت عناصر تابعة للشركة نفسها النار على عراقي يجلس في المقعد الخلفي في سيارة على الجانب المتجه إلى الشمال من أحد الطرق السريعة وأردته قتيلا، بعد أن تعرضت دوريتهم لانفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق الآخر المتجه للجنوب، بحسب ما ورد في أحد التقارير. كما قتل مدنيين – مرتين على الأقل – على يد عناصر تابعة للشركة نفسها في مظاهرات داخل كركوك والحلة. [1] هذه بعض الحالات المعلنة و ما خفي كان أعظم.

د -الاعتقالات والتعذيب:

ثم دعمت هذه الحقائق منظمة هيومن رايتس في تقريرها الصادر في حزيران/يونيو 2003 الذي أرجع اغلب مشاكل العنف الجنسي (الاغتصاب) الذي تعرضت له المرأة العراقية ينبع من القيادة الامريكية لقوات الائتلاف نفسها وعجز إدارتها المدنية بقيادة بريمر لتوفيرالامن العام في بغداد ، فنتيجة للفراغ الأمني العام أصبحت النساء والفتيات نهباً للعنف الجنسي وللاختطاف ولاسيما وأن قوة الشرطة اصبحت أصغر حجما وعدداً وأسوأ إدارةٍ تحت سلطات الاحتلال. وجميع هذه المشاكل سببت –حسب التقرير - بحرمان النساء من الذهاب الى العمل أو الدراسة أو حتى البحث عن فرصة عمل وفضلن البقاء في البيت والاضراب عن المشاركة في حياة ما بعد (الحرب) الاحتلال في العراق ، وقد كان عدد ضحايا

---

[1] عن صحيفة النيويورك تايمز، وثائق ويكليكس:المتعهدون الامنيونساعدوا في انتشار الفوضى داخل العراق، منشورة على الموقع:

http://www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=53470

هذه الافعال منذ نهاية الحرب حتى وقت صدور هذا التقرير 400 حالة اغتصاب .[1]

كما واتهمت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة القوات الأمريكية والبريطانية باغتصاب العشرات من نساء وأطفال العراق، كما سجلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام 2003 - 2004 (57) حالة اغتصاب لنساء بالغات و(27) حالة اغتصاب لأطفال منها(11) حالة على أيدي القوات البريطانية و(3) على أيدي القوات الدنمركية والمتبقية على ايدي القوات الامريكية مع إعتقال أكثر من 600 طفل في سجن بروكر [2] .

ولعل ما شهده التاريخ العسكري والسياسي الامريكي من مأساة سجن أبو غريب لدليل لا يمكن أن يقف أمامه دليل أكبر وأعمق في تاريخ بشاعتها السلوكية والنفس الاجرامية المريضة ، ففي هذا السجن الذي يقع على بضع كيلومترات غربي بغداد، كان بول بريمر يفخر في أواخر تموز/يوليو 2003 بدعوة وفود الى زيارة المكان ،لاجل تبرير السياسة الاحتلالية لبلاده على أساس أنها نابعة من ضرورة التدخل الانساني في العراق ، بحيث جعل من السجن الحجر الاساس لاتخاذ قرار شن الحرب على العراق كونه أكبر سجون النظام القديم السابق . وفي هذا الاثناء كان الامريكيون المتفائلون بمستقبلهم يفكرون بتحويل السجن الى أكبر مركز عالمي للاعتقال لخدمة الحرب على الارهاب . ولكن بعيداً عن تلك المشاريع الطموحة لم يلبث أبو غريب أن أستعاد سمعته المشؤومة وصورته أيام النظام المخلوع وذلك حينما عاد صيف 2003 ليكدس الاف الرجال في هذا السجن وكان اغلبهم موقوفين دون ان يتم التحقق معهم ، وبعيون متسائلة تتجمع حول مدخله الرئيس اعداد متزايدة من عائلات تتقصى عن مصير أحد افرادها الذي أعتقل أو أستدعي للتحقيق أو أختفى فجأة . أما في داخل السجن فقد كانت

---

[1] هيومن رايتس ووتش لمراقبة حقوق الانسان ، مناخ من الخوف : النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والاختطاف في بغداد ، التقرير منشور على موقع المنظمة
http://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2003/iraq-women.htm

[2] نقلاً عن: علي الكاش ، مصدر سبق ذكره

تحدث أشياء غريبة ابتدأت أخبارها تتسرب منذ خريف 2003 وحتى أوائل 2004 ليتفجر السجن بفضيحة تضع انظار العالم امام حقيقة الجيش الامريكي الذي ينصب نفسه شرطي العالم لنشر السلام والذي يتدخل هنا ويتخذ قراراَ هناك بأسم الانسانية والديمقراطية . لقد عرف العالم أن العري الاجباري كان النمط السائد في التحقيق مع المساجين وأن الكلاب المسعورة كان تطلق عمداً على المعتقلين لدب الذعر فيهم كما وان المسجونين كانوا يجبرون على البقاء دون نوم ليال عديدة وأنهم كانوا يحقنون بالقوة بمواد كيمياوية تنتج أختلالاً في الشخصية ، كما وأن الاغتصاب كان السياسة المرسومة للاحتقار والاذلال والتعذيب الجسدي والنفسي للمساجين والمعتقلين وبدون تمييز بين الرجل والمرأة .[1]

ويمكنك أن تستنتج حقيقة هذه السياسة والاستراتيجية الامريكية المرسومة للعراق من خلال اعترافات الجنرال الامريكية كاربنسكي ،المسؤولة عن سجن ابو غريب، امام المحققيين العسكريين بإن سوء معاملة المعتقلين كانت ناتجة عن القرار الذي جاء من واشنطن والقاضي بنقل سلطة إدارة السجن الى مسؤولي الاستخبارات العسكرية بقيادة الجنرال ميلر الذي كان حينذاك مسؤولا عن سجن غوانتانامو. وذكرت كاربنسكي أن ميلر جاء الى العراق بسبب إصرار كبار المسؤولين السياسيين في وزارة الدفاع الذين شعروا بالاحباط بسبب المعلومات الشحيحة التي تأتي من السجناء ، وأوضحت أن ميلر حينما تسلم قيادة السجن أبلغها مباشرةٍ بأنه يريد تحويل سجن ابو غريب على نمط سجن غوانتانامو وهذه الفكرة – كما تذكر كاربنسكي - فتحت الباب امام استخدام ابشع اساليب التحقيق القاسية وبدون تمييز (رجالاً ونساءاً)للضغط على المشتبة بهم لتقديم المعلومات بالاضافة الى توفير حرية أكبر في استخدام الاسلحة الفتاكة في حالة حدوث اعمال

---

[1] غسان سلامة ، أمريكا والعالم ...، مصدر سبق ذكرة ، ص ص233-234

شغب في السجن .[1] وهذا ما يمكن ادراكه من منهجية الدفاع التي اتخذتها الادارة الامريكية عن هذه الفضيحة بأعتبارها كانت جزء من متطلبات استراتيجية القوة المفرطة لضبط الامن والنظام بعد إحتلال بغداد وكما وصفها بأبلغ الكلمات دونالد رامسفيلد حينما قال "كل ما تم شحنه تقريبا عن سجن أبو غريب فإنه من قبيل التجاوز وليس التعذيب ، لأن حسب أعتقادي تكتيكيا ًيختلف التجاوز عن التعذيب .. ولن أذهب الى تعريف معنى كلمة التعذيب"[2] اما بوش فقد حاول أن يحصر المسؤولية بأشخاص ساديين أستسلموا لغرائزهم دون إشراف كاف ووصفهم بأنهم (جلبوا العار لبلدهم). [3]

وتذكر المتخصصة بالعلوم السياسية هدى النعيمي من خلال تقريرها الطوعي المقدم لمنظمة العفو الدولية حالة إحدى سجينات أبو غريب وتدعى نور التي من المؤكد أنها واجهت الموت بعد خروجها من السجن " إن نور أغتصبت وحملت بطفل من حارس أمريكي في سجن أبو غريب ، وبعد أطلاق سراحها ، ذهبت ُالى بيتها لمقابلتها ولكن قال لي جيرانها أن عائلتها قد تركوا وتحولوا من المنطقة وأنا أعتقد إن نور قتلت ". [4] وقد تكون حادثة أغتصاب الفتاة عبير قاسم حمزة (14سنة) من منطقة المحمودية واحدة من اعمق الادلة على أن الولايات المتحدة الامريكية بعيده كل البعد عن التدخل من أجل الانسانية ، وجنودها بقوة الاسلحة التي يحملونها يحاولون نشر ثقافة البقاء للاقوى والاستعمار والاحتلال والغزو وليس صور نشر الامن والسلام الجديدة في العالم . فالصورة المريرة والبشعة لأربعة جنود (وهم في مهمة التحرير ونشر السلام) في أروع بريقها وهم

---

[1] الجنرال الامريكية كاربينسكي المسؤولة عن سجن أبو غريب: قادتي أصروا على سوء معاملة المعتقلين رغم اعتراضاتي ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 9298 والصادرة في 13/مايو/2004

[2] Arab Commission for Human Rights (with other NGOs), war and occupation in Iraq,the report prepared by Global Policy Form, june, 2007, p.43

[3] نقلا ًعن غسان سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص 234 .

[4] نقلا عن:

Kristen Mcnutt, sexualized violence against Iraqi women by occupying forces, paper presented to UN Commission on Human Rights, 2005, Geneva.

يقتحمون في 12/أذار/2006 بعد تناولهم المشروبات الكحولية منزل عبير ليقوموا بأغتصابها بعد أن قتلوا جميع أفراد عائلتها (والدها وأمها وشقيقتها التي لا يتعدى عمرها الست سنوات) ومن ثم قتلوها وأحرقوا جثتها . وأعترف هؤلاء الجنود أمام هيئة المحلفين والمحكمة المُشكلة للنظر في هذه القضية بجريمتهم لا بل وتفاخر الجندي قائد المجموعة (ستيفن غرين) بفعلته وبحرقه الجثة لاخفاء الادلة ووصف الامر بأنه كان رائعاً .[1]

وهذا يعني أن هنالك عقدة سايكولوجية في النفس الامريكية نقلها جنود الاحتلال بأسم التدخل الانساني الى العراق . فعقدة العنف الجنسي التي تحتضنها وتملكها الولايات المتحدة كثقافة خاصة في مجتمعها الديمقراطي ، فإمرأة من بين كل 6-8 نساء تتعرض لمحاولة الاغتصاب أو يتم أغتصابها يوميا ًفي أمريكا.[2] ونشر الكاتب الامريكي ديفيد بارتون كتابا بهذا الصدد ًتحت عنوان يثير العجب (أمريكا تصلي أم لا تصلي) سطر فيه معلومات فريدة عن مجتمع بلاده ذو الامن والامان المجتمع المتمسك بحقوق وحرية المرأة، لا بل ويخوض الحروب لاجل أن تتمتع المرأة وفي جميع انحاء العالم بهذه الحقوق. فيورد على سبيل المثال أن 80 %من الامريكيات يتعرضن للاغتصاب مرة واحدة على الاقل في حياتهن، وأن 20 % يغتصبن من قبل أبائهن، وأن المعدل اليومي للاغتصاب 1900 إمرأة يوميا ًوأن 35 %من الفتيات الامريكيات يتعرض للحمل والاجهاض.[3] كما واكد المركز الوطني الامريكي للضحايا بأن معدل الاغتصاب في أمريكا 1,3 إمراة في الدقيقة الواحدة أي ما يقارب 683 الف حالة في السنة. وإن 61% من حالات الاغتصاب لقاصرات دون ربيع عمرهن 18 سنة، وأن 29 % هي حالات

---

[1] جندي أمريكي يتفاخر بأغتصاب وقتل فتاة عراقية، جريدة الرأي الاردنية ، نقلا ًعن صحيفة العراق الالكترونية ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، العدد 914 في 2009/4/29 . وللمزيد من التفاصيل عن قصة عبير قاسم حمزة أنظر ، هيفاء زنكنة، مدينة الارامل ، مصدر سبق ذكرة ، ص 118 وما بعدها .

[2] نقلا ًعن:

Kristen Mcnutt, Sexualized Violence against Iraqi Women by US Occupying Forces, paper presented to UN Commission on Human Rights, 2005, Geneva.

[3] Cited in; http://uaesm.maktoob.com/vb/uae174396/

أغتصاب الاطفال دون سن الحادية عشر، بل إنه في عام 1997 سجلت إغتصاب واحد لكل (3) ثواني في أمريكا. [1] كما ونشر تقرير هيومن رايتس ووتش الذي نشرته 2008/1/31 حول الانتهاكات الرهيبة التي تقوم بها حكومة بوش لحقوق الانسان في العالم حينما رأت المنظمة أن " الولايات المتحدة ما تزال تنتهك حقوق الانسان الاساسية من خلال الابقاء على مراكز اعتقال سرية في الخارج وإعتقال أشخاص بطريقة غير شرعية وقيامها بتبرير إستخدام التعذيب". [2]

وهذا ما يضع النقاط على الحروف في موضوع التغطية الامريكية على تصرفات جنودهم فقد تطرقت مثلاً صحيفة الغارديان الانكليزية(Guardian) في تقريرها لآذار/مارس 2005 والموسوم (جنود الدبابات الامريكية تحت التحقيق لاغتصابهم النساء العراقيات) والذي تحدث عن اربعة جنود متهمين بأغتصابهم أمرأتين في أثناء مهمتهم في أحد الاسواق ببغداد، وكشف التحقيق العسكري الذي إجري مع وحدتهم العسكرية وقالوا إنهم لم يتحدثوا الى إمرأة على الاطلاق وفورا تم اغلاق التحقيق وقيد بعدم كفاية الادلة .[3]

أضف الى ذلك طبيعة السياسة الارهابية للجيش الامريكي وممارستها ضد النساء فعلى سبيل المثال حينما فتح الصحفي ديكستر فيلكنز من النيويورك تايمز نافذة على حقيقة التصرفات الهمجية والوحشية للجنود الامريكيين في العراق ، ونشر قصة الكولونيل ناتان ساسامان (قائد كتيبة فرقة المشاة الرابعة لجيش الاحتلال ، في تشرين الاول/ أكتوبر 2005 ، فسرد طبيعة إحدى مهمات عمل هذا الكولونيل في العراق ذات طبيعة استخباراتية قام بها مجموعة من جنوده (ساسامان) على بيت رجل عراقي مشتبه به ، فردت زوجته وأمرأتان أخريتان على من طرق

[1] نقلاً عن: علي الكاش ، الهوس الجنسي ...، مصدر سبق ذكره

[2] نقلاً عن:بثينة شعبان،هل يستحق مليون عراقي لجنة تحقيق دولية ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد10660-4/شباط 2004

[3] Barbara Finlay, George W. Bush; War on Women, Zed book, 2006, p. 220

الباب بأن الرجل غير موجود في البيت ، فقال الرقيب أول مايكل (قائد في الجيش الامريكي) " أمامكم خمس عشرة دقيقة لإخراج أثاثكم من البيت " . أخذت النسوة يولولن ويصرخن ، لكنهن في النهاية أذعن وسحبن الفراش والأريكـــة وجهـــاز التلفزيون نحو الباب، ثم أطلق رجال القائد مايكل أربعة صواريخ مضادة للدبابات في بيتهن،فنسفوه ليطير قطعاً وتشب فيه النار ومـــن ثـــم تركـــوا النســـاء مـــع حاجياتهن في الشارع بلا مأوى ..[1]

لقد دفعت وحشية الجيش الامريكي بأحد المواطنين الامريكيين الى الكتابـــه فـــي الواشنطن بوست "لقد قـــرأت أن جيشـــنا المحتـــل يســـتخدم أســـاليب الجـــيش الاسرائيلي، في إحراق البيوت وتطويق القرى بأكملها بالاسلاك الشائكة وأحتجاز أسر المتمردين وأنا أشعر بالعار لانني أبقى هادئاً ...لقـــد قـــال أحـــد ضـــباطنا : بجرعة قوية من الخوف والعنف والكثير من المال للمشاريع أعتقد أننا نســـتطيع إقناع هؤلاء الناس أننا هنا لمساعدتهم . إنه الامريكي القبيح ، وهكذا شـــحن ، إن جيشنا يختار نموذجاً من الواضح إنه اخفق في إسرائيل". [2] وهذا ما يؤكـــده الصحفي الانكليزي بوم غرام حينما كتب في الصحيفة اللندنية (إيفنينغ ســـتاندرد) "هؤلاء الجنود الاميركيون قد قتلوا بأعترافهم ، مدنيين بلا تردد ، وأجهزوا علـــى مقاتلين جرحى وتركوا أخرين يموتون وهم يتعذبون " إن القوات الامريكيـــة فـــي العراق تتصرف، أكثر من أي وقتٍ مضى ، كما يتصرف جيش الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة".[3] وقد تكون رواية أحد جنود مشاة البحرية الامريكيـــة التي أدلى بها في أيار/مايو 2003 إضافة نوعية أخرى لقواعد وأخلاق وشـــرف خدمة العلم الامريكي حينما قال"كان العراقيون يروننا نُحَقرُ قتلاهم دائمـــاً ،كنـــا نَعبثُ بجثثهم المتفحمة فنرفسُها بأرجلنا لكي نخرجهـــا مـــن الســـيارات ونضـــع

---

[1]أرنوف ، العراق منطق الانسحاب ، مصدر سبق ذكره ، ص 38

[2]غازي حسين ، الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية ، دراسة – منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 2005 ، عرض الدراسة منشور على شبكة الانترنت .http://www.awu-dam.org/book/05/study05/318-A-H/book05-sd004.htm

[3]نقلاً عن: رانية المصري ، إعادة بناء أم نقض البناء؟ مصدر سبق ذكره.

السجائر في أفواه الجثث ، ورأيت سيارات تسير فوق الجثث ، وكنا نفتش جيوب الموتى العراقيين بهدف جمع المعلومات ولكنني شاهدت مـــرارا ًمشـــاة البحريـــة يسرقون السلاسل الذهبية والساعات والمحافظ المليئة بالنقود " ، لدليل لا يحتـــاج الى التحليل العميق في تحديد نتائجه .[1]

ويتحدث تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان عن الانتهاكات اللا إنسانية ، مثـــل حصار مدن وقطع الماء والكهرباء والغذاء عنها معززا ًبحظر للتجوال الشـــامل ، التي أقدمت عليها القوات الامريكية في بعض مناطق العراق والتي لم تفرق بـــين الرجال والنساء. وحسب صحيفة واشنطن بوست(Washington Post) فـــي تشرين الأول/ أكتوبر 2004 قامت القوات الامريكية بقطع الماء على سكان مدينة تلعفر لمدة ثلاثة أيام متوالية . وتشير تقارير لجنة الصليب الاحمر الدولية علـــى إن عمليات التهجير والتشريد الاولى التي شـــهدتها المـــرأة العراقيـــة خصوصـــا ًوالعراق عموما ً كانت إثر العمليات العسكرية التـــي شـــنتها القـــوات الامريكيـــة وحلفائها على مدينة الفلوجة في 2004 وذلك بعد إن تم غلـــق المدينـــة وقطـــع الامدادات لها مما أضطر 216000 شخص أغلبهم من النساء والاطفال لمغـــادرة المدينة واللجوء الى مخيمات على أطراف المناطق الخالية مـــن المـــاء والغـــذاء والمستلزمات الصحية. لا بل حتى أن لجنة الصليب الاحمـــر منعـــت مـــن تأديـــة مهماتها الانسانية هنالك. وتكرر الامر في شتاء 2006 مع مدينة القائم بخـــروج 100000 شخص. ولم يختلف الامر في مدينة الرمادي التي غادرها 70 %مـــن السكان بعدما نصحهم الجيش الامريكي الهجرة وإلا فالامر سيكون غير محســـوب النتائج . ومن هنا أنطلقت بداية أزمة اللاجئين الداخليين في العراق. [2]

---

[1] نقلا ًعن كمال حبيب ، عرض لكتاب جوين باير ، الفوضى التي نظموها :الشرق الاوسط بعد العراق ، المترجم ، بسام شيحا،بيروت :الدار العربية للعلوم ، 2008 ،: العرض منشور على موقع المعرفة :___ htpp://www.aljazeera.net

[2] Arab Commission for Human Rights, War and Occupation in Iraq, op.cit, p 56

وتضيف الكاتبة العراقية هيفاء زنكنة لهذه السلوكيات الأرهابية، وبإعتراف مسؤولين أمريكيين، إن أسلوب أخذ النساء العراقيات كرهائن إعتمد من قبل قوات الاحتلال ، فالمعتقلات اللاتي أعتقلن من قبل القوات المتعددة الجنسيات هن معتقلات نيابة عن الاخ أو الاب أو الزوج أو أبن مشتبه به، وذلك لكي تجبر القوات الامريكية أقاربهن من الرجال على تزويدها بالمعلومات، وهو أمر مخالف لكل القوانين الدولية والانسانية بالاضافة الى المسؤولية الاخلاقية والعادات والتقاليد المجتمعية. [1] هذا وقد أقرت وزيرة الدولة المستقيلة لشؤون المرأة (في حكومة السيد نوري المالكي) نوال السامرائي باختفاء الكثير من النساء اللاتي تم اعتقالهن من قبل قوات الاحتلال الامريكي أو من طرف الاجهزة الحكومية (سواء وزارة الدفاع أو الداخلية) أو من قبل المليشات والعصابات المسلحة وأصبحن في مصير مجهول. وتستطرد بالقول الى " إن المعتقلات العراقيات يتعرضن للاعتداء والتعذيب سواء في سجون الاحتلال أو سجون الحكومة العراقية " وتستتبع حديثها " إن معاناة المرأة المعتقلة تبدأ عند وضعها في بداية الاعتقال داخل المحاجر ، اي السجن الانفرادي حيث تبقى هنالك تعاني من العزلة والوحدة والتعذيب ، ويحصل ذات الشئ في المعتقلات الحكومية ، وهو أمر مؤسف ومؤلم على حد قول الوزيرة ".[2]

وفي محاولة أمريكية يائسة للتقليل من أثار جرائم أبو غريب اعلن البنتاغون وبموافقة الرئيس الامريكي أوباما أستعداده لاطلاق مجموعتين من صور تعذيب المعتقلين العراقيين في نهاية شهر أيار/ مايو 2009 وذلك على شكل مجموعتين الاولى تتكون من 21 صورة والثانية 23 صورة ، والتي كان من المفترض ان تجعل (الصور) الراي العام الامريكي على بينة من أن التجاوزات الامريكية واسعة

[1] Haifa Zangana, City of Widows; An Iraqi Woman’s Account of War and Resistance, op.cit, p.124

[2] وزيرة المرأة العراقية تكشف معاناة العراقيات المعتقلات ، تقرير عن حديث الوزيرة مع شبكة الجزيرة نت / 25-1-2009 ومنشور على الموقع : http://www.aljazeera.net

الانتشار وفي كل انحاء العالم وليس كما يقول بوش أنها محصورة للغاية .. وقد اعلن الجنرال الامريكي أنتونيو تاغوبا الذي حضر التحقيقات في سجن ابو غريب في تقرير له عن المنهجية التي أستخدمها الجنود الامريكيين حيال المعتقلين والمعتقلات في أبو غريب ، ووصف الانتهاكات بأنها إجرامية وسيادية قبيحة وغير قانونية أرتكبت عمداً من جانب عناصر في قوة الحراسة التابعة للشرطة العسكرية ، مشيراً أنها تضمنت "تصوير معتقلين رجالاً ونساءاً بالفيديو والكاميرا وهم عراة" و"إرغام معتقلين ذكور على ارتداء البسة نسائية داخلية" و"تطويق رقاب معتقلين ذكور عراة بجنزير" والتقاط صور فوتوغرافية معهم "وإقدام عنصر من الشرطة العسكرية على ممارسة الجنس مع المعتقلات " وتتجاوز الانتهاكات الاحياء لتشمل الاموات ، حيث يقوم الجنود الامريكيين بالعبث بجثث المعتقلين![1] ويبرر جنرال أخر في التحقيق عن ابو غريب يدعى يورجس عمليات اغتصاب النساء فيقول إن:"النساء العراقيات غير متعاونات ولديهن برود وهدوء غير عادي ، وكنا نريد إستفزازهن حتى يدلين لنا بأي معلومات وعندما تشاورنا في الامر كان الرد مارسوا معهن الجنس عنوة لانهن بعد ذلك سيقدمن معلومات وفيرة " ويضيف "لقد كانت تتم عمليات الاغتصاب بحضور ضابطين على الاقل وعدد من الجنود الامريكيين" مؤكدا " لقد مارسنا أيضاً وسائل اخرى منها ضرب النساء واجبارهن على المبيت في الماء وبعضهن أجبر على عدم النوم والوقوف لمدة 24 ساعة ، وقمنا أيضا بحلق شعور بعضهن ناهيك عن اغتصابهن".[2]

وحشية الممارسات الامريكية في سجن ابو غريب سياسة مقصودة ومبررة بتصرفات طبيعية للمحتلين والغزاة وأستمراريتها عبر عنها الرئيس أوباما من خلال قراره الصادر في أيار/مايو 2009 بشأن منع نشر صورة جديدة لحالات

---

[1] **مهند الحاج، تفاصيل تقرير تاغوبا"تعذيب سادي"وأغتصاب عراقيات،جريدة الحياة اللندنية ، 2004/5/6 والمنشورة على الموقع http://www.pald.net/forum/showthread.php?t=17111**

[2] **مصطفى بكري، تقرير امريكي يكشف وقائع ما جرى في أبو غريب ، تقرير مترجم ومحرر منشور على شبكة فلسطين للحوار والموقع هو: , http://www.nytimes.com/2009/05/14/us/politics/14photos.html**

التعذيب التي واجهها السجناء والمعتقلون في هذا السجن وفي سجون الاحتلال الاخرى وعلى ايدي جنوده الامريكيين ، وقد دافع اوباما عن هذا القرار الذي تم التوصل اليه بالاتفاق مع (اتحاد الحريات المدنية الامريكية American Civil Liberties Union) بجدية معرباً عن قلقه من التأثيرات التي ستولدها هذه الصور على قواته العسكرية في العراق وأفغانستان . [1]

وأوضح اوباما ذلك بقوله" في الحقيقة إن من أكثر النتائج المباشرة لإطلاق هذه الصور ، كما اعتقد ، سيكون إذكاء وتأجيج الرأي العام الامريكي ، كما وسيضع دباباتنا في خطر كبير جدا من جراء رد الفعل الذي سيكون عنيفا (Backlash)حتماً". وأضاف وزير الدفاع روبرتس غيتس رأيه بخصوص عدم نشر هذه الصور فقال" أنا ايضاً غيرت وجهة نظري بخصوص اطلاق صور تعذيب المعتقلين العراقيين واقترحت على الرئيس ان يغير رأيه أيضاً وذلك لان القائدين العسكريين، الجنرال أوديرنو (Ray Odierno) والجنرال مكيرنان (David D.Mckiernan)، عبرا بشدة عن تحفظاتهما الجدية على مسألة نشر مثل هذه الصور، وأكدا قلقهما الكبير على ان نشرها سيكون ثمنه أرواحا أمريكية جديدة في العراق". [2]

وهذا ما ينطبق على الجنود البريطانيين أيضا وما استخدموه من وسائل تعذيب وحشية من ضرب واعتداء جنسي ومعاملة غير نسانية في جنوب العراق حيال العراقيين المدنيين المعتقلين لديهم. وفي تشرين الثاني/أكتوبر 2010 قدمت امام المحكمة البريطانية العليا ما يقارب 140 قضية ضد الجنود البريطانيين رفعها عراقيون تعرضوا للتعذيب و بأقسى انواعه في سجون ومعتقلات البريطانيين في

---

[1] Obama changes his mind over (abuse) photos, on the website, http://news.sky.com

[2] Obama Moves to Bar Release of Detainee Abuse Photos, the new yourk times journal, avilable on the website, http://www.nytimes.com/2009/05/14/us/politics/14photos.html

جنوب العراق. وطالب المحامون بالنيابة عن المدنيين العراقيين من المحكمة العليا اجراء تحقيق علني وشامل لهذه القضايا، وبالتحديد بعد ان رفض وزير الدفاع البريطاني ليام فوكس فتح تحقيق عام وشامل حول هذه القضايا ومنذ 2003 وحتى ،2008 تاريخ انسحاب القوات البريطانية من جنوب العراق. وقالت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إن المحامين زوّدوا المحكمة بأدلة مسجلة على أشرطة فيديو لدعم قضايا موكليهم. وشملت القضايا سوء المعاملة، الاعتداء الجنسي، وإجبار المحتجزين على الوقوف في أوضاع مؤلمة لفترة طويلة في الحبس الانفرادي، والضرب، والحرمان من النوم والماء والطعام والملابس، وعمليات إعدام وهمية. [1]

<u>ه - الفوضى الامنية وضياع المرأة في مهب العنف والاغتصاب:</u>

تأملات في المعاناة (Reflections on Suffering) هي عنوان المحاضرة التي القاها (لويس وولكر Louis Wolcher) استاذ القانون في جامعة واشنطن في المركز الارلندي لحقوق الانسان في نيسان/ أبريل 2009 وتحدث فيها عن المعاناة التي تضغط على الانسان وتدفعه الى عمل شئ خطأ لتحقيق قيمة الخلاص منها وذلك باتجاهات متعددة ومتاهات مختلفة فلسفية وعميقة مغرقة في التأمل في مفردة (المعاناة) وضرب مثالاً ليقرب الصورة الى الاذهان بفلم امريكي يحاكي الوضع الاقتصادي لفقراء الولايات المتحدة. فحسب لويس فإن بطل الفلم كان من الميسورين والعاطلين عن العمل ودفعته معاناته الاقتصادية اليومية الى التفكير بالسرقة من خلال السطو على احد البنوك وهو على دراية تامة بإن مثل هذه العمليات تحتاج الى تخطيط وتنفيذ وقدرات عالية المستوى!! ما كان يدور في ذهن هذا الشخص موضوع واحد هو أن مجرد الاعلان عن انه سارق أو محاولة

---

[1] دعوى ضد انتهاكات البريطانيين بالعراق، صفحة حقوق وحريات الجزيرة نت، 2010/11/6 والمنشورة على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/3767824B-3842-4267-BAB0-11E8D4BBC314.htm

للقيام بفعل مقارب سيضعه في السجن وفي السجن سيتم توفير الغذاء المجاني له مع العناية الصحية ناهيك عن مكان وسرير محترم للنوم وهذا السر الحقيقي في معاناته!! وبالفعل حاول السطو على أحد البنوك بعملية فاشلة وامسكته الشرطة وحكم علية بالسجن ..[1] توصل وولكر في نهاية محاضرته الى أن المعاناة تدفع بالانسان الى ان يفكر في كل شئ لكي يتخلص من هذه المعاناة . طرحت (الباحثة) تساؤلاً على السيد المحاضر وكان "كيف تصور معاناة إنسانة تصل بتفكيرها الى الانتحار ؟ وكيف تصور معاناة إنسانة يدفعها تفكيرها الى الانتقام ؟ وكيف تصور معاناة إنسانة تتخذ قرار ببيع أطفالها ؟ " ما وددت طرحه أمام السيد المحاضر الافلاطوني هو ربط المثالية السلوكية الامريكية بواقعية السلوكية الامريكية وما العراق الا الدليل الملموس على هذا الامر (كما اسلفنا قبل قليل بأدلة التصرفات الهمجية لجنود نشر السلام والديمقراطية كما يسمون أنفسهم).

الطامة الكبرى حينما تتأمل في المعاناة التي تعيشها المرأة العراقية فستجدها ليست بالهينة ولا بالمؤقتة ولا يمكنك أن تصفها بأزمة مرحلية تزول بزوال مسبباتها لا سيما وأن المرأة وقعت بين فكي كماشة الاحتلال من جهة والذين يدعون أنهم من ابناء جلدتها، من تعاونوا مع الاحتلال واصبحوا اذنابه، من جهة ثانية. فمعاناة المرأة العراقية في سجون الاحتلال والمعتقلات الامريكية كانت تواجه في نهاية النفق حقيقة تقول ان المحتل والغازي لا يمكن ان يتحول الى ملاك يمشي على الارض يوزع الهبات والمنح وإن عمل ذلك فلماذا يطلق علية تسمية المحتل ؟؟ أما المعاناة في السجون والمعتقلات العراقية فقد كانت المصيبة والطامة الكبرى!! فليس هنالك من أثنين يختلفان على أن الاغتصاب يعد ُعاراً يلحق بمرتكبه في المجتمعات الاسلامية..، ولذلك نادر جداً ان ترتكب مثل هذه الجرائم في المجتمع العراقي والعربي الاسلامي عموما. واتى الاحتلال واختل حبل

---

[1]محاضرة لويس في سيمنار طلبة الدراسات العليا (الدكتوراة) ، حضرت الباحثة المحاضرة حيث كانت زميل زائر في المركز الارلندي لحقوق الانسان ، كالوي-جمهورية ارلندة ، ابريل 2009.

الامن، والسلام الاجتماعي وانطلق اراذل الناس الذين جندوا ليعيثوا باعراض الناس فسادا لم يكونوا ليستثنوا احدا ، فالمرأة تغتصب ويطالب اهلها بفدية لاطلاقها والتاجر والغني يختطف وتبتز عائلته ليدفع او تختطف عائلته وتغتصب والمعارض يهدد بخطف بناته او زوجته تحت تهديد الاغتصاب مما جعل العراقي البسيط يلعن ساعة الاحتلال ولسان حاله يقول اين كنا وأين اصبحنا .

ففي بداية أيار/مايو 2009 كشف عضوان من لجنة حقوق الانسان في البرلمان العراقي عن عمليات اغتصاب وتعذيب واعتقالات كيدية بحق نساء في سجن تابع لوزارة العدل في حكومة المالكي ويضم 4000 أمرأة و22 طفلاً حديثي الولادة . السجن ذات طبيعة طائفية كون النساء العربيات السُنيات فيه يشكلن نسبة 93 % وبعد زيارة وفد برلماني الى هذا السجن الممنوع زيارته على الوفود والهيئات الدولية، واوضح رئيس الوفد حارث العبيدي (الذي تم أغتياله في حزيران 2009) بكل علانية بعد ان التقى وبشكل شخصي امراتين تعرضتا للاغتصاب خلال عمليات التحقيق وأمرأة اصيبت بالعمى نتيجة التعذيب والاغتصاب اليومي "وجدنا نساء محكومات بالاعدام وتمت المصادقة على أحكام ثلاث منهن". أما عضوة الوفد النائبة كيان كامل حسين فقد اكدت وجود عدد كبير من السجينات يعانين من اوضاع صحية وانسانية صعبة واشارت الى ان الوفد البرلماني الذي زار هذا السجن فوجئ بوجود 22 طفل حديثي الولادة ومجموعة نساء من حملة الشهادات اللواتي يواجهن تهماً ناتجة عن العداء والدعاوى الكيدية .[1]

وعليه تكاد تكون صورتا المعاناة هنا وهناك (الاحتلال والحكومة) هما صورتين لعملة واحدة تختلف الدوافع الثقافية فيما بينهما الا انهما تتوحدان بالاهداف، فصورة الامتهان الامريكية تدفعها الخلفية الامريكية لما اصبح يعرف بالامريكي الكريه وصورة القباحة التي تمارسها ادوات السلطة الحاكمة بإشراف أمريكي

---

[1] **4000**أمرأة عراقية في سجن نساء المالكي يتعرضن للاغتصاب من ضباط التحقيق، تقرير خاص لوكالة الانباء فاتحون ، منشور على شبكة الانترنت بتاريخ **12/مايس/2009** وعلى الموقع : **http://www.fatehoon.com/mansheat_details.php?id=226&name=mansheat&no=m_no**

ترسمها خلفية اخلاق العملاء وذيول الاتباع ومن هنا ستكون المخرجات واحدة لا ضمان لكرامة الناس والنساء من ضمنهم تحت حكم هؤلاء واشراف اولئك.
بالاضافة الى كل ما تقدم أن زيادة العنف المتنوع الاسباب نتيجة الاحتلال أفرز عصابات للجريمة المنظمة وميليشيات إجرامية استهدفت الخيريين والوطنيين من العراقيين . لا سيما في ظل فشل قوات الاحتلال والمتعاونين معه في خلق اجهزة ومؤسسات فاعلة لتسد حالة الفراغ السياسي والمؤسسي والامني ، أنتجت دولة بلا قانون وبلا دستور وبلا سيادة مع فوضى أستراتيجية مقصودة حقق من خلالها الغازي أو المُحتل أهدافه ُ ونواياه وفق كل الابعاد المرصودة لذلك. ثم كانت للفوضى وتردي الاوضاع الامنية الاثر الابرز في زيادة بطالة المرأة . فيعترف بوش في خطابه 26شباط/ فبراير2003 بأن العراق يعيش بأمن في ظل النظام السابق حينما يقول" اليوم العراقيون يعيشون بأمن، وخوف تحت سلطة الدكتاتور".[1] أما بعد احتلاله العراق فقد أكد السفير البريطاني السابق لدى الامم المتحدة السير جيرمي غربينستوك الذي بعث الى بغداد في عام 2003 صورة العراق بعد الاحتلال مباشرة حينما بينَ أنه في الايام التي اعقبت الحرب"لا يبدو أنه تم توجيه أي أحد حول وضع الحالة الامنية في العراق اولاً وتحقيق القانون والنظام في الشوارع ولا توجد قوات شرطة ولا جيش منظم عدا الغزاة المنتصرين ، ولا يوجد جنرال أمريكي حتى أستطيع أن أحدد من يتحمل المسؤولية ويحاسب عليها ، هنالك فراغ منذ البداية شغله بسرعة المجرمون والمخربون وجماعات النهب والمتمردون ".[2]
وعليه فقد قدر لهاجس الامن ان يصبح الهم الاول والمشكلة الاكبر في حياة العراقيين جميعاً منذ التاسع من نيسان/أبريل 2003 ولغاية الان ، فمع كل

[1] George W. Bush, President Discusses the Future of Iraq, 26-February-2003, on the website: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.htm1

[2]ديفيد أوين ، المرض والسلطة ، جريدة القبس العدد 12943 الحلقة 15 .

رصاصة غدر تخترق جسد برئ تغتاله ايدي الميليشيات المجهولة وغير المجهولة ومع شظايا الاجساد التي تمزقها تفجيرات هنا وسيارات مفخخة هناك ، ومع فجيعة طفل أو أمرأة او مفكر وطبيب واستاذ جامعي ورجل اعمال ترمى جتثثهم على قارعة الطريق،حتى وصل العدد اليومي للضحايا ما يقارب 400 شخص يوميا حسب تقرير نيسان/ أبريل 2007 للمنسق الانساني للامم المتحدة ، وذكرت نتائج استندت الى مقابلات ميدانية أجراها مركز استطلاعات الرأي البريطاني «أعمال بحوث الرأي»، ونشرها على موقعه الالكتروني "أن اكثر من مليون عراقي 1,2 قتلوا منذ الغزو الامريكي – البريطاني وحلفائهما للعراق وحتى أغسطس 2007" كما وأفادت ان 20 % من الاشخاص شهدت أسرهم حالة وفاة واحدة. [1] كما وجد مسح أجراه معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ونشر في مجلة «ذا لانسنت» ان 601.000 شخص ماتوا بسبب العنف من بداية الحرب وحتى يونيو 2006. [2] وللمشككين في عدد الابرياء العراقيين الذين راحوا ضحايا لعمليات الغزو الامريكي ونتائجها فإذا ما سلمنا بعدد مجلة لانسنت وهو العدد نفسه تقريبا ذكرته وثائق ويكليكس فاننا نجد انفسنا امام وضع طريقة حسابية لذلك: 2003 -2006 عدد الضحايا 601,000 شخص وما بين عام 2006 - 2008 اعنف سنوات الحرب الطائفية في العراق والتي كانت فيها الجثث والقتل على الهوية في كارثة دموية مقصودة لتأجيج الحرب الاهلية مرمية على أرصفة الشوارع . وفي هذه السنوات بالذات كان الزي العسكري للجيش العراقي الجديد الاداة المستخدمة للانقضاض على الضحايا والتعرف على الهويات، وخصوصا وأن القوات المحتلة وبإعتتراف الويكليكس، تسلمت من وزارة الدفاع الامريكية أمرا بعدم التدخل لحل الاشتباكات أو المصادمات الطائفية لا بل ولا حتى منعها في بعض المناطق الامنة. وفي هاتين السنتين حاولت الحكومة العراقية وبالذات

---

[1] بثينة شعبان، هل يستحق مليون عراقي لجنة تحقيق دولية ، مصدر سبق ذكرة.

[2] نقلاً عن جون تيرمان http://www.alamalyawm.com/ArticleDetail.aspx?artid=29190

وزارة الصحة ان تتكتم على عدد الضحايا. هذه السنوات ضربت كل محافظات العراق المختلطة حركات للصراع، وفرض السيطرة بين الميليشيات اي لم تكن حركات ضرب الجوامع او تفجير الحسينيات فقط بل ورافقتها حرق المكاتب التابعة للكيانات السياسية وقتل العاملين فيها. أضف الى ذلك زادت في هذه السنوات نسبة الاعتقالات العشوائية وزادت نسبة القتل الامريكي - البريطاني العشوائي وزادت نسبة السجون السرية وزادت نسبة المفقودين الذين في اغلبهم قتلى وجدوا في أماكن مختلفة و تم دفنهم دون التعرف على هوياتهم. وإذا ما كان عام 2009 هو عام فرض القانون والعودة الى السلام والمتزامن مع تغيير طفيف وملحوظ في الاوضاع الامنية، ولكن تخللت تلك الفترة مفاجأة دموية أطلق عليها (تفجيرات الاربعاء الدموية) في أب/ أغسطس 2009 التي، اتهمت فيها الحكومة العراقية سوريا مباشرة، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية معها وتم سحب السفراء بين البلدين. ومنذ ذلك التاريخ والاوضاع الأمنية لم تهدأ وزادت وبشكل فاضح الخروقات الأمنية أستهدف فيها كل شئ وخاصة بعد إنتخابات أذار/مارس 2010 حيث لم يستثنِ أحدا وخاصة المدنيين ألأبرياء. وبذلك أليس من المعقول ان يكون عدد القتلى الابرياء منذ 2006 -2010 ما يقارب ذات النسبة التي كانت منذ 2003 -2006، هذا إذا لم نقل إنها أكثر بكثير و حسب ألأرقام التي كان ألأعلام العراقي وألأجنبي ينشرها يوميا. فحسب اعتقادنا ورؤيتنا للاوضاع التي عشناها ونعيشها في العراق يوميا ان العراق فقد أكثر من مليون ونصف المليون من جراء الاحتلال ونتائج الحوادث الارهابية التي تخللتها الصراعات السياسية داخل ألبلاد من أجل إثبات القدرة لهذا الطرف او ذاك في السيطرة على الشارع العراقي.

لقد أستطاعت أستراتيجية النصر الغامض للقوات الامريكية ان تتميز بكونها اعنف وأبشع سنوات الاحتلال والمتوجة بالحكم الطائفي 2006 -2008 أن تقود المجتمع للاعتراف بأهمية وجودها كقوة حامية من الصراعات الداخلية الطائفية

ونتائجها العشوائية . وتحديداً بعد ظهور دموية الطائفية على أيدي فرق وألوية تابعة للسلطة الحاكمة في البلاد وبإشراف وزارة الداخلية وبمسميات مختلفة (فرق الموت، لواء المغاوير..والخ) وجميعها يملك الحق القانوني في سجن أو أعتقال أوقتل أوضرب أي شخص بغض النظر عن جنسه وعمره ومن دون إخبار أو أعطاء أهله أي معلومات عنه . وشاعت الفكرة القائلة من يعتقل من قبل هذه الفرق فإن مصيره مجهول . وتروي أم سجاد من بغداد حادثة جارتها التي ذبحت عجلاً قرباناً لوجه الله تعالى إيفاءا بالنذر الذي قطعته على نفسها حينما سمعت خبر وجود ولدها لؤي المختفي لدى القوات الامريكية وحسب رواية ام سجاد: "ظلت جارتي تبحث عن ولدها الذي يبلغ من العمر 24 سنة في المستشفيات والشرطة وأشتبهت بأربع جثث محروقة في إنفجارات حدثت في ذات يوم أختفاء ولدها تموز/يوليو 2006 .. كان يتفطر قلبي من الالم عليها كلما كانت تنادي أبنها الاصغر بأسم ولدها الذي اختفى .. وبعد البحث أكتشف أخو زوجها (عم لؤي) بأن فرقة تابعة لوزارة الداخلية كانت متواجدة في يوم اختفاء لؤي في حي المنصور وبالقرب من المركز الالكتروني الذي يعمل فيه لؤي .. وبالنتيجة فإن عمه اعتقد بأن لؤي في الاغلب أعتقل من قبل هذه القوات وما دامت قوات حكومية فإن مصير لؤي سيبقى مجهولاً.. علمت جارتي بالامر وأستسلمت لقدرها تحت عبارة "حسبنا الله ونعم الوكيل لقد راح ولدي" ولبست الملابس السوداء وهي تذرف الدموع والحسرات تملئ صدرها بألم المشتكي الى الله والمؤمن بالاقدار وتنتظر من يدق الباب ليقول لها هذه جثة لؤي .. وأصبح حلمها الوحيد أت تقبل لؤي حياً أو ميتاً .. وكان والد لؤي دائما يقول لها أطلبي من الله أن لايعذوبنه قبل موته .. أطلبي من الله أن يسلمونا جثته .. بعد أكثر من شهر وبينما كنت في مطبخ بيتي وإذا بأم لؤي تصرخ وتحمد الله وأسمعها تقبل شئ ! ركضت مسرعة وتوقعت أن أشاهدها وهي تقبل جثت ولدها لان من يختفي لدى وزارة الداخلية أنذاك يعني أنتهى !! وللابد !! ولكنني وجدتها تقبل ورقة صغيرة

على شكل مثلث وفيها "ماما أنا في سجن بوكا عند الامريكان <(ماكل أنعالات)> بس الحمد لله دا أشتم الهواء (اي لا أزال حيا)". وقالت لي ام لؤي كنت أشعر بأنه موجود ونذرت أن أذبح بقرة لوجه الله تعالى بلحظة سماعي خبراً عن ولدي بأنه معتقل عند الامريكان وليس عند عبيدهم"، لم تهتم أم لؤي للجزء الاول المكتوب في الورقة ولكنها تفاعلت مع الجزء الثاني . [1]

ومن المؤكد أن ارقام الضحايا لا تشير الى الجثث مجهولة الهوية والى المقابر السرية للشركات الامريكية الامنية والى ضحايا فرق الموت والى الاحياء الاموات والمقصود بهم المختطفين والمفقودين .. فتروي ربة البيت أم قبس قصة فقدان أخيها فائز عام 2006 الذي ترك لها طفلين اعمارهما تتراوح بين 4 -5 سنوات تقول ام قبس: " قرر أخي الخروج من العراق مع زوجته وطفليه بعد أن اصبح من الصعب مواصلة العيش في بغداد وخصوصا بعد ان تلقى تهديدا غير معروف الاسباب..أتخذ من سوريا ملاذاً أمناً له ولأسرته ولكن ضاقت به السبل فيها لصعوبة العيش بدون عمل..وعندها قرر فائز أن يعود الى العراق ليبيع المنزل العائد له في بغداد/السيدية ، وأثاثه . ونتيجة لسوء اوضاعه المالية اضطر ان يسلك الطريق البري بالحافلة في أثناء عودته من دمشق الى بغداد لرخص تكلفته ..ولكن من يوم عودته الى بغداد وحتى هذا اليوم الذي مر فيه ثلاث سنوات على اختفاء فائز لم يعد لا الى العراق ولا الى سوريا !! والادهى لا أعلم عنه أي شئ هل هو ميت ام حي؟ هل هو محتجز لدى قوات الاحتلال أم لدى الحكومة ؟ هل هو مختطف؟ علما بانه لم يتصل بنا اي أحد للمساومة ؟ لا أعلم عن أخي أي شئ..ولكن بعد عمليات البحث والاتصال بكافة الاجهزة الامنية وجوازات الحدود العراقية والسورية تأكدنا من أن الحافلة التي أقلت فائز الى بغداد والتي كانت تحمل اكثر من أربعين راكباً قد خرجت من الاراضي السورية ودخلت الاراضي العراقية وفي الطريق تم أعتراضها من قبل ميليشيا مسلحة

[1] مقابلة أجرتها الباحثة في بغداد/ كانون الثاني 2008.

قامت بدفن كل راكبي الحافلة وهم أحياء لاسباب طائفية، ولا علم لاحد بـذلك الا الله" وبعد متابعة مضنية من قبل عائلة وأقارب فائز اخبروا بأن لا يتوقعون العثور حتى على جثة فائز لان المليشيا التي اعترضت الحافلة ودفنت ضحاياها كانت من تنظيم القاعدة وإنها دفنت الضحايا أحياء كونهم مـن أتبـاع المـذهب الشـيعي وتضيف أم قبس إنها لم تستطع الحصول على تأكيد من الشرطة عن ذلك ولا حتى على شهادة وفاة لاخيها فائز . وظل فائز ومن دفن معه مجهولي المصـير . إن هذه الحوادث وما شابهها ظلت خارجه عن أحصائيات الحكومة العراقية . [1]

وقد تكون المأساة التي عشتها (مؤلفة الكتاب) والواقع المرير الذي رايته بأم عيني لدليل على ذلك، وذلك حينما كنت في احدى مستشفيات العاصمة بغداد ارافق شقيقتي التي وافاها الأجل، وهي في بداية اربعينيات شبابها، اثر تعرضها فجأة الى حادث مؤسف وغريب ناجم عن الفوضى الشرسة التي خلفها الاحتلال الامريكي و الصراعات المختلفة التي نتجت عنه، ولم اكن اعلم بان هذه المستشفى قد خضعت ايضا لمبدا المحاصصة الطائفية. أمضيت مع أختي خمسة أيام متواصلة ليلاً ونهاراً في المستشفى . لقد لفت انتباهي منذ اليوم الاول الذي دخلت فيه المستشفى بأن أغلبية المرضى كانوا رجالاً وأغلبية المرافقين لهم كن نساءاً ناهيك عن قسم الاطفال الذي من الطبيعي جدا أن يكونوا برفقة أمهاتهم . النساء هن اللواتي كن يدخلن مرضاهن الى المستشفى، وهن اللواتي يبحثن عن العلاج، وهن اللواتي يتوسلن بالطبيب لكي يشرح لهن حالة مرضاهن، وهن اللواتي يصرخن عند مفاجئة الموت لمرضاهن. وحينما كنت أسال إحداهن ما صلة القرابة التي تجمعك بالمريض الذي ترافقيه فكانت الاجابة لاتتعدى (إنه زوجي، أنه أخي، أو إنه أبني، وجميعهم كانوا في ربيع عمر الشباب). يومياً كانت المستشفى تشهد موت أكثر من 5 -6 حالات والحالات الاخرى الراقدة كانت في وضع صحي صعب للغاية، والاطباء المساكين كانوا يخترعون طرقا ويجربون

---

[1] مقابلة اجرتها الباحثة في بغداد / اذار 2009

اساليب أخرى على المرضى الميؤس من حالتهم. علما بأن اغلب الاطباء كانوا من المقيمين وهولاء لا خبرة لهم ولا إمكانية على اجراء العمليات الجراحيه لا الكبرى ولا المتوسطة ولكن بسبب النقص الواضح في عدد الاطباء المسؤولين وذوي الاختصاص تم اعطاهم فرصة ليتعلموا وليأخذوا خبرة بالمرضى الذين لا حول ولا قوة لهم. أتذكر بأن الطبيب المختص والمسؤول عن كل المستشفى، لم يكن لديه المصباح السحري فهو معرض أيضا ًللاختطاف وللقتل فكان تواجده في ساعات محددة فمن الساعة 10 صباحاً حتى الساعة 3 مساءاً ولدية جولة صباحية على كل المرضى ويعطي بعض الارشادات والنصائح للأطباء المقيمين وبعدها يختفي وخلال ساعات تواجده يكون محظوظا ًمن يخضع لعملية جراحيه تحت يديه كونه الطبيب الجراح المختص. كنت أنظر الى الطبيب وهو يتجول بين مرضاه وتدهشني القسوة والقوة التي يتصنعها كي لا يظهر تعاطفه مع أية حالة، و كان دائما يضع الحقيقة أمام اقرباء المرضى ومرافقيهم، وأكثر جملة كنت أسمعها من هذا الطبيب هي (لقد فعلت ما بوسعي والباقي على الله) يقولها واليأس يملأ عينيه وقلبه. وفي صباح يوم 29 نيسان/أبريل 2007 وخلال الجولة الصباحية المعتادة للطبيب المختص كان هنالك رجل في الاربعينيات من العمر أثار انتباهي لمرافقته او ملاحقته للطبيب وهو ليس بطبيب، كان الرجل بين كل دقيقة وأخرى يتوسل الى الطبيب وبشكل لا يمكن ان يتصوره العقل ويستحلفه بالله و بالائمة الاطهار والاولياء الصالحين والطبيب يكاد يصم أذنه ويقول له"كف عن هذا ما تطلبه حرام ثم حرام". وصل الطبيب الى سرير أختي ونظر الى وجهها وقال لي بدون شفقة"هذه حالة ميؤس منها لا تستجيب للعلاج وما زالت في غيبوبة تامة إنها في دائرة الموت السريري"صرخت بلا وعي وسالت دموعي بعد ان فقدت السيطرة على نفسي. أنهز الجبل (الطبيب) وأستسلم للإنسانية وسحبني الى خارج الردهة وقال لي" يادكتورة انت مؤمنة بالله فقولي الحمد لله ان أختي بين يدي وها هي أمامي وسأزفها الى مثواها الاخير بيدي ..وسيكون

لديها قبر .. سأزوره ُ متى شئت وسأتحدث معها متى شئت .. اطلبي الرحمة والمغفرة لها". وفي هذا الاثناء إذا بالرجل الذي يرافق الطبيب يقول لي "أنتم محظوظين" أجابه الطبيب "أصمت" وأنسحب الرجل بهدوء قائلاً "ساكون بأنتظارك دكتور". لم أعط الرجل أي انتباه لانني لم أفهم ما قاله وما المقصود من تعليقه. اقترب مني الطبيب وهمسَ بأذني وقال " هل تعلمين ما سر توسل هذا الرجل الذي انزوى في ذلك الركن ينتظرني؟؟ فقلت لا؟ وانا مستغربة جدا من تصرفه، هل يريد أحدا كي يتبرع له بالدم فأنا مستعدة والله !! ضحك الطبيب وقال" من سمع بلوى الناس تهون عليه بلوته" ياسيدتي "هذا الرجل يريد أن أعطيه أية جثة مشوهة أو جثة محروقة أو حتى أجزاء من جثه كأن تكون يد فقط أو رجل أو كي يأخذها رمزا لأخيه الذي اختفى فجأة منذ عام 2004 وهذه هي السنة الثالثة ومقبل على الرابعة ولا احد يعلم عنه أي شئ.. والدته وزوجته في حالة يرثى لها يريدن فقط قبراَ يذهبن اليه ويتحدثن معه!! وهذا لا يمكن ان يحدث بدون جثة ومراسيم عزاء فأكرام الميت دفنه"، يوميا ًيستفيق هذا الرجل على صوت أبن أخيه الذي يوقضه بعبارة "عمو خلي أنروح أندور على بابا "ويمكنك ان تتصوري ما الحياة التي يعيشها هذا الرجل. وأضاف الطبيب "حينما قال لكِ انكم محظوظين فهو يحسدكم بوجود جثة اختكم بين يديكم"!انصدمت وأية صدمة واجهتها في حياتي وأفاقني الطبيب بعبارة لا ولن يمكن أن أنساها " هل تعلمين كم حالة تواجهني يوميا ًكهذه!!حسبنا الله ونعم الوكيل" وكادت الدمعة تطفر من عيني الطبيب. [1]

وفي أحد تقارير منظمة الصليب الاحمر في العراق والموسـوم(المفقـودون فـي العراق واقع مرير ومأساة عالقـة) الصـادر فـي 2007 أن عـدد الاشـخاص المفقودين يبقى الى حد ٍبعيد صعب التقدير ، حتى وإن كان الحد الادنى للمفقودين 375,000 فإنه يعكس مدى المأساة التي لا تجد لها حلاَ والتي تواجهها العائلات

[1]واقع مأساوي عاشته المؤلفة عانت منه وما زالت تعاني منه لانه جزء منها...

والاشخاص المفقودين . ويؤكد الدكتور (ماكسيمو دوك بيد رايتا) المستشار الطبي الشرعي في اللجنة الدولية للصليب الاحمر "ربما تأخذ عملية فحص ومطابقة الحمض النووي سنة كاملة لحوالي 20,000 جثة مجهولة الهوية حتى لو كان هنالك عشرة مختصين يعملون سبعة أيام في الاسبوع ولمدة 24 ساعة في اليوم وبأحدث الاجهزة "كما وترى لجنة الصليب الاحمر عملية البحث عن شخص مفقود في غاية التعقيد أو أحياناً مستحيلة أو عملية خطرة جداً ترتبط بالوضع الامني الحالي ، وأكدت المنظمة أن 10,000 جثة أحضرت الى الطب العدلي في بغداد خلال عام واحد فقط ولم يتم التعرف على هويات أصحابها أو ذويهم ، كما أن 4000 أخرين خلال الفترة نفسها دفنوا في مقابر خاصة في النجف وكربلاء مع الاحتفاظ بصور وبصمات لهم على أمل أن يتعرف ذووهم في المستقبل عليهم .[1]

وبدأ الكتاب يصفون المقابر في المدن العراقية بأنها تفوق الاحياء ، كما وغدت العديد من المقابر العراقية هي من أكبر مقابر العالم ، وأصبح حلم العراقي أن يحظى بجنازة كريمة بعد موته أو أن يتعرف عليه الاهل والاحبة بعد ان اصبح عدد الجثث المجهولة الهوية في تصاعد مستمر ، فأخذ العراقيون يسمون أجسادهم بهوياتهم ويتساءلون ولكن ماذا لو قضوا حرقاً ؟؟ إن حرب السيد بوش واعوانه حققت إنجازاً لا يمكن للعراقيين نسيانه ألا وهو إستبدال المقابر الجماعية السرية بالمقابر الجماعية العلنية.[2]

كما وأسهمت هذه الميليشيات المسلحة الطائفية أيضاً بتفاقم الوضع سواء بالاعمال التي قامت بها ممثلة لتوجهات غير معروفة ولجهات تبادلت الاتهامات

---

[1]معلومات تقرير لجنة الصليب الاحمر نقلاً عن التقريرالسنوي للاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في العراق لعام 2007 والصادر عن هيئة علماء المسلمين / قسم حقوق الانسان ، والمنشور على الموقع :
http://www.almosul.org/library/2008/803_HRIraq.htm

[2]) بثينة شعبان ، الاموات الغائبون والابادة المستمرة!! صحيفة الشرق الاوسط ، العدد 10184، 16/أكتوبر/2006

فيما بينها، او تنفيذا لاوامر مسؤولين حكوميين يعملون خارج نطاق صلاحياتهم القانونية . كانت أعمال هذه المليشيات تجد مصادر تسليحها وتمويلها خارج الحدود تنفيذا لمصالح واجندات طائفية ضيقة. وقد عملت هذه الانتهاكات الشنيعة لحقوق الانسان على تقسيم البلاد جغرافياً ، عبر عمليات التهجير القسري لتعميق التمترس الطائفي. والتي

سببت في خلق اوضاع نفسية وازمات انسانية للمرأة فالخوف والفزع والقتل العشوائي له الاثر الحاسم في تدمير نفسية المرأة. وهنالك العديد من التحليلات التي أشارت الى الاثار الناجمة عن الحروب الطائفية والاهلية على المرأة وفق المستويات الاساسية وبالتسلسل سايكولوجيا ً،اجتماعيا ، اقتصاديا ً ثم سياسيا ً. ذلك لان تأثير الصراعات الطائفية مهما كانت حدة درجتها تترك تأثيرات على حياة المرأة وعلاقتها الاجتماعية مع الرجل والتي بدورها تعتمد على طبيعة ومكان ونسبة حدة هذه الصراعات. ان قضية الامن النفسي تحتل المرتبة الاولى ، حيث ان الشعور بفقدان الامن وبالخوف من العنف وإرهاب علني بالتجاوز على حقوق الانسان وصولا ًللتخلي عن الحرية بشكل قسري الامر الذي سيؤدي بالمرأة الى ملازمتها البيت وعدم مقدرتها على الذهاب الى العمل والحصول على لقمة العيش لها ولعائلتها . ومن ثم ستظهر صراعات سايكولوجية داخل المرأة توصلها الى ان الحياة شئ يمكن التخلي عنه بكل سهولة مادامت لا تستحق الدفاع عنها .[1]

وهذا ما تصفه وسام الموظفة في وزارة التربية، والذي شاهدته في إحدى مسشتفيات الجملة العصبية بغداد ، حينما رافقت أختها التي فارقت الحياة جراء حادث سيارة مقصود أم غير مقصود لا تعلم، فتذكر أن الوضع الامني في العراق

---

[1]ولعل ما تعرضت له النساء في راوندة وغواتيمالا والسلفادور والبوسنة وكمبوديا قد تكون مثالا لاثر الحرب الاهلية على المرأة فمعاناتهن من الاغتصاب والقتل والتشريد والفقر والجوع كبيرة واستمرت حتى بعد نهاية هذه الحرب.وللمزيد من التفاصيل للمقارنة مع ما حدث للمرأة العراقية تحت الاحتلال ومن جراء الحرب الطائفية وإن لم تصل لمرحلة الحرب الاهلية أنظر الى :

-Krishna Kumar, Women and Civil war; impacts, organisation and tion, Lynne Rienner / UK/ 2001/ p.p 7-8 and others.

وبالتحديد 2007 كان خارج العقل الانساني ولا يمكن تصديقه" ففي أول يوم من دخولنا المستشفى جاءتني أمرأة متشحة بالسواد ولم أر منها شيئا سوى عينيها وقالت"من أية طائفة انتم" قلت لها"عراقيين مسلمين ومن الطائفتين" أجابتني " بارك الله بيك ولكن انصحك ياأختي أن تقولي لمن يرافقك من الرجال أن لا يزيدوا من زيارتهم وأن لا يبقوا معك في الليل" وبألم وغيظ سألتها لماذا ؟ اختي فاقدة للوعي وفي غيبوبة كاملة ووجودهم ضروري للغاية وأنا إمرأة إذا احتاجت اختي الى شئ كإن يكون دماً او دواءَ كيف أوفره لها وإذا ماتت كيف سأقف أمامها وحدي!! قالت المرأة وبكل صلابة وقوة" أسمعيني هذا قدر العراقيات أن يصبحن رجالاَ ، سيأتي مجموعة من الرجال في ساعات الليل المتأخرة جدا مدججيين بالسلاح ويرتدون الزي العسكري ويطلبون من كل رجل موجود في المستشفى الكشف عن هويته وإذا كان يحمل هوية غير هويتهم الطائفية فإنهم يقبضون عليه ويأخذونه معهم" صمت لدقائق وكنت اتخيل بالضبط ما تقوله المرأة وفهمت ما تقصده .. وبسرعة نقلت ما قالته الى زوجي وأخوتي وبعض الاصدقاء الذين يداومون زيارة اختي المريضة .. وبالفعل ما قالته المرأة كان يحدث يوميا ً .. والاقسى من ذلك كانت الحالات الطارئة التي تأتي الى المستشفى وفي ساعات الليل المتأخرة كانت أيضا ًترافقها النساء .. لان الرجال يخافون من مصيدة الميليشيات والقتل على الهوية" وبحسرة والم قالت وسام" لقد ضاع حق اختي فلم نستطع تقديم مرتكب الحادث الى القضاء لانه كان من طائفة الاغلبية وابيه ينتمي الى احد الاحزاب المتنفذة في الحكومة ونصحنا الشرطي الذي حقق في القضية بضرورة التنازل حتى عن الحق العام لاننا يجب ان نفكر بإخوتي ومستقبلهم.. لقد كان شبة تهديد مبطن"!! وتكمل المعلمة جنان، زوجة اخ وسام، "لقد رافقت اخت زوجي في المستشفى ولن انسى المشهد الذي راح ضحيته شابان لا يتجاوزان عمر الخمس وعشرين سنة وهما مصابان برأسيهما جلبتهما شقيقتهما وهي تصرخ وتستغيث الله بأن يرحمهما وكانا ينزفان دما من رأسيهما

ولكن الطبيب الخفر رفض ان يعالجهما. استغربت وتساءلت لماذا لا يعالج الطبيب هذين المريضين وهما في حالتي طوارئ؟ اجابني احد المارة وقال لقد هُدد الطبيب اذا عالج من هم ليسوا من نفس طائفة منطقة المستشفى فسوف يقتل الطبيب !! فقلت الله اكبر هل اصبح هذا حالنا!!وظل الشابان ينزفان دما حتى فجر اليوم الثاني ومن ثم وافاهما الاجل وذهب شبابهما هباءاً". [1]

ونستذكر هنا ما تعرضت له نساء الجامعة المستنصرية في بغداد عام 2006 من كارثة أختطاف وأغتصاب وقتل بعد أن سيطرت أحدى الميليشات المسلحة عليها وكان ذلك أمام مرأى ومسمع الحكومة وقال الشيخ عبد الغفور السامرائي عن هذه الحادثة "ليست هذه الجريمة الوحيدة التي تقترفها الميليشيات بحق الطالبات وبهذه الطريقة البشيعة "كما وأوضح " إن الحكومة اذا كانت غير قادرة على حماية أرواح المدنيين فتلك مصيبة وإذا كانت متواطئة مع تلك الميليشيات التي تنفذ هذه العمليات فالمصيبة أعظم ". [2]

أما استاذة علم الاجتماع في جامعة بغداد فوزية العطية فقالت " إن قيم الحضارة بدأت بالانحسار في بغداد وبدأت تمارس فيها عادات وتقاليد بالية مما اسهم وبلا شك سلبا على وضع المرأة العراقية وضاعف من الضغوط التي تتعرض لها من حيث إختيار الملبس أو الاجبار على التزام المنزل وترك الدراسة وعدم ممارسة حقها في العمل وتعرضها الى العنف البدني والنفسي أينما وجدت والتعامل معها بدونية وعدم احترام لطموحاتها وتطلعاتها ". [3]

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة في بغداد أب/2008

[2]) خوف جامعيات العراق بعد أغتصاب طالبات ، موقع القدس برس على شبكة الانترنت،26 كانون الاول 2006

[3]) المرأة العراقية:ثلاثة ملايين أرملة في عراقنا والمادة 41 من الدستور، مقالة طويلة منشورة على الموقع:
http://www.iraqoftomorrow.org/wesima_articles/index-20080309-53523.html

ووفقا لتقرير بعثـــة الامـــم المتحـــدة لمســـاعدة العـــراق (United Nations Assistance Mission for Iraq- UNAMI) لعام 2006 فقد ذكر أن العديد من النساء أكدن أن الحريات مقيدة تبعا للعناصر المتطرفة من السنة والشـــيعة ، فالمرأة منعت من الذهاب الى السوق منفردة ولا تستطيع قيادة السيارة وتعرضت للاختطاف وللعنف الجنسي (الاغتصاب)الذي يضع المرأة أمام خيـــارين لا ثالـــث لهما أما الانتحار أوعدم اخبار الشرطة وذلك لما يتعلق بموضوع شرف العائلـــة . كما وأشار التقرير الى أن طالبات المدارس الثانوية والجامعات يواجهن مشـــكلة ارتداء الحجاب وكذلك ان هنالك بعض الوزارات تفضل تعيين المرأة المحجبة. [1]

وتشير الاحصاءات أن عدد النساء المقتولات من جراء احداث العنـــف الطـــائفي التي جرت في محافظة البصرة مثلا عام 2007 وصل لما يقارب(140)إمـــرأة ، كما وتشير احصائيات وزارة الصحة والطب العدلي لشهري كانون الثاني وشـــباط من عام 2006 فقد قتلت(181)امرأة،(55)واحدة منهن قتلت عن طريق التصفية بالرصاص فيما كانت الأخريات ضحايا التفجيرات والعمليات العســـكرية وتصـــاعد العدد في شهري(تموز/يوليو وآب/أغسطس) الى (377)امرأة.[2] وعـــوداً لبعثـــة الامم المتحدة (يونامي) فقد بينت في تقريرها الصادر كـــانون الاول 2008 أنـــه بالرغم من وجود تحسن ملموس في الاوضاع الامنية على الساحة العراقيـــة، إلا إن المرأة لا تزال تعاني

من الجانبين المهمين الامني والاقتصادي ، فيـــذكر التقريـــر ان المـــرأة تواجـــة مضايقات في أثناء حملات التفتشيش والمداهمات ، وكما هنالك تهديدات شـــفوية ممزوجة بتعليقات على طريقة الملبس ، وبسبب سيطرة الميليشات فهنالك ضغط منزلي على المرأة للالتزام بأسلوب اكثر تحفظاً في اللبـــاس لتجنـــب المضـــايقات

---

[1] أنظر تقرير بعثة الامم المتحدة اليونامي لعام 2006والمنشور على موقع منظمة الامم المتحدة

[2] سلام عطوف كبة ، عراق التنمية البشرية المستديمة:ج12، http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=119315

سواء الامريكية أو من حرس نقاط التفتيش أو الميليشات التي تقوم بهذا الـــدور أيضا والتي غالبا ما تكون عواقبها وخيمة.[1]
وبذلك قالت السيدة نوال السامرائي –وزيرة الدولة لشؤون المرأة فـــي حكومـــة المالكي - والتي استقالت من منصبها لاحقـــاً "إن التقاليـــد القديمـــة وتطـــرف الميليشيات والتشدد الديني تسببت في تحديد دور المرأة وحرمانها مـــن حقوقهـــا كما تشجع على قتلها" . [2]

وقد تكون القصة المأساوية لأمرأة عراقية نشرتها منظمة الصليب الاحمر الدولية مثالاَ صارخاَ عن الاثار الاجتماعية التي تعيشها المرأة تحت الاحتلال والفوضى الخلاقة التي عاثت في الارض الفساد ولا بد من نقل وبشكل حرفي القصة أولا ًلاسباب الامانة العلمية وثانيا ًلتسلسل السرد القصصي وأخيرا ًلكونها حالة من بين مئات الحالات التي ستبقى في ذاكرة التاريخ العراقي كنتائج أجتماعية لوحشية الاحتلال الامريكي وديمقراطيته الموعودة "لم تكن تحلم بزيجة كهذه لكن الظروف أجبرتها على قبول الزواج من رجل لم تجمعها معه قصة حب أو معرفة سابقة، كان زواجاً تقليدياً اعتاد الناس هنا على تقبله بشيء من البساطة.كانت "س"* قبل زواجها تعيش قصة حب مع رجل أحبته وأحبها، لكن ظروفاً حالت دون ارتباط الاثنين برباط الزوجية، ومع أول خاطب يطرق الباب تمت موافقة الأهل وتزوجت، لم يكن مقدراً للعروس الجديدة أن تسكن في بيت منفصل مع زوجها فالحال لا يسمح بذلك. وكان على العروسين أن يسكنا مع عائلة الزوج في بيتهم الكبير في حي عند أحد أطراف بغداد من جانب الكرخ . حياة عادية لامرأة ضمن أسرة كبيرة تسكن كلها في بيت واحد، وهذا الأمر هو الآخر ليس غريباً، إنما من الطبيعي جداً أن يتزوج الابن ليسكن مع عائلته إذا لم يكن السكن المستقل متاحاً. تكيفت "س"

---

[1] بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ، تقرير حقوق الانسان الصادر في كانون الاول 2008 ، الموقع www.unami.org

[2]) نقلاً عن : صحيفة الزمان ، 16-12-2008 http://www.azzamzn.com

مع حياتها الجديدة، ومع عائلة زوجها إلى حد ما. ورزقت بالأطفال الذين رأت فيهم تعويضا عن أشياء كثيرة تنقصها. أصبحوا كل عالمها وحياتها، معهم وجدت سعادتها، وبهم راحت تتجاهل أشياء كثيرة تسمعها من أهل زوجها بين حين وآخر قبل وجود أطفالها في حياتها. كانت تلك الأشياء تنغص عليها حياتها لكنها بوجودهم صارت لا تبالي خاصة وإن زوجها هو الآخر يكن لها الكثير من الحب، واستطاع أن يغزو قلبها ويمحو أي أثر لقصة حب قديمة فيه، كانت سعيدة جداً بكل ذلك. لكن بعض السعادة المسروقة من بين لحظات الزمن لا تدوم طويلاً.. هذا ما قالته لنا "س" وهي تروي بقية قصتها بألم لا يمكن أن يتخيله إلا الذي يتحمل وزره على كتفيه:تقول"س": كنت أحب زوجي وأولادي وأعيش لهم ومعهم، لم أفكر في شيء سوى عائلتي وأسرتي الصغيرة، وعلاقتي بالرجل الذي أحببته سابقاُ نسيتها وانتهت بالنسبة لي منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها أقدامي بيت زوجي. كل شيء في تلك اللحظة أدرت له ظهري لأكون في استقبال حياة أخرى جديدة يملؤها أمل وتفاؤل، في الأقل على مستوى شخصي بالرغم من كل الظروف التي أحاطت بنا بعد عام 2003 التي لم تكن ظروفاً عادية أبداً"..ماذا حدث إذن؟. تواصل"س" رواية ما حدث، السعادة التي تلاشت، والحزن الذي تسلق إلى عينيها وظل مستقراً فيهما حتى الآن، تقول:" كان ذلك في العام 2005، كنت أقوم بسقي الحديقة الأمامية لبيتنا، عمل اعتدت القيام به كلما أتيحت لي الفرصة، وكان الجميع في البيت، أهل زوجي وأطفالي وكل كل شيء هادئاً تقريباً لم أشعر بما هو غريب أبدا . وفجأة اندفع عدد من الملثمين من الباب الرئيسي للحديقة وتوجهوا نحوي مباشرة ليسحبوني بقوة ويكممون فمي، ثم يضعونني في سيارة لينطلقوا بي سريعاً إلى مصير ومكان مجهولين تماماً بالنسبة لي. لم يكن أمامي إلا الصراخ مع علمي أن صراخي مكتوم لا يسمعه أو ينتبه إليه أحد لأن فمي مازال مكمماً، ولا أسمع غير سباب يرافقه ضرب متقطع على رأسي لإسكاتي، رأسي الذي دفع للأسفل بأيدي الخاطفين القوية كي لا يجذب الانتباه عند مرور السيارة

المنطلقة بسرعة كبيرة بين شوارع الحي المترامي الأطراف.. شعرت للحظة أنني بدأت أفقد وعيي، وهكذا كان.. لم أعرف كم من الوقت مضى علي وأنا في المكان الذي وجدت نفسي فيه، لكني عرفت أنني مختطفة من قبل أناس لا يعرفون الرحمة ولا يضعون في حساباتهم حرمة لأي شيء، وأنا هنا في المجهول، أو في اللامكان.. تصاعد الرعب إلى قلبي ورحت أبكي بحرقة وألم"بالنسبة لها الأمر كان أكبر من الخوف والرعب، تداعت الصور أمام عينيها، "ترى هل سيقتلونني؟ ولماذا ما الذي فعلته"، "أولادي و زوجي من المؤكد أنهم يبحثون عني الآن، أهلي وعائلتي يا الله هل أنا في كابوس، أم ماذا، أين أنا يا رب ساعدني لا تتركني هنا يا رب".. و راحت تبكي بصمت الحائر الذي لا يرى شيئاً يدله على ضوء عند نهاية نفق حيرته وخوفه من كل الذي يدور حوله..لحظات وجاء أحد الذين قاموا بخطفها ليرفع الكمامة عن فمها ويبلغها أنهم خطفوها من أجل الحصول على المال كفدية،، عند ذلك سيقومون بإعادتها إلى أسرتها، وإن ذلك لن يتم فوراً إذ لابد من الاتصال بالزوج ومفاوضته حتى تتم العملية وفق ما خطط لها!! زاد رعبها وراحت تطلق لتوسلاتها وصراخها العنان لكن ذلك لم يكن يجدي نفعاً.. في اليوم التالي قرر الخاطفون الاتصال بالزوج، الذي كان و كل الأقرباء قد أعياهم البحث في المستشفيات والأسواق ومراكز الشرطة وبيوت الأصدقاء بعد أن مضى يوم بأكمله من دون أن يظهر لها أثر.. كان اختفاؤها غريباً وغير مبرر بالنسبة له وللجميع الذين يعرفون جيداً حياتهما، كان كل شيء يسير بشكل جيد بينهما لا مشاكل على الإطلاق، فلم تختفي إذن؟، لكنهم أبداً لم يتوقعوا أنها خطفت من أمام البيت أو بالأحرى من داخل حديقة البيت حيث كانت تقف هناك في ذلك اليوم.اتصل الخاطفون بالزوج في اليوم التالي، و شرحوا الأمر ووضحوا مطلبهم بشكل لا لبس فيه على أن تعاد الزوجة إليه بعد أن ينفذ ما يريدون، وأبلغوه أنهم سيعاودون الاتصال للاتفاق حول مكان وموعد التسليم والاستلام.. ذهل الزوج من وقع الخبر عليه وابلغ المحيطين به ما سمع.. لكن أهل الزوج لم يكونوا مقتنعين

تماماً بالقصة، قالوا له: "نعتقد أن الموضوع غير ما أبلغوك به، ربما تكون قد (هربت) مع حبيبها السابق ونسجا هذه القصة معاً، لا، لا تصدق الموضوع كله ملفق". استسلم الزوج لتلك الأفكار والتفسيرات بعد أن أحاط به الجميع لتكرر القصة على مسامعه مرات ومرات، حتى أيقن أنها ربما تكون صحيحة.. وبعد الاتصال الثاني للخاطفين مع الزوج أبلغهم قراره النهائي: هو ليس به حاجة لها بعد الآن، وإذا ما أرادوا قتلها إن هو لم يدفع الفدية، فليكن لهم ذلك.كانت المفاوضات تجري بين الطرفين وهي لا تعلم برد الزوج على طلب الخاطفين، الذين لم يترددوا بالقيام باغتصابها كلهم الواحد تلو الآخر، ثم يحملونها ليضعوها في السيارة، و في ما بعد يتركونها وحيدة في أقرب مكان مهجور في الحي الذي كانت تسكن فيه.. استجمعت نفسها وما تبقى لها من بعض قوة لتذهب إلى بيتها وأبنائها، طرقت الباب بيد واهنة متعبة، يفتح لها الزوج الباب وقد استقبلها بنظرات اختفت منها الشفقة تماماً. " لماذا عدت؟ اذهبي إلى حيث كنت أنت طالق، ولا تفكري ولو للحظة واحدة بأن لك أولاد بعد الآن، اذهبي لتلتحقي بالذي كنت معه"..انطلقت "س" إلى بيت أهلها تحمل على أكتافها مأساة لم يكن لها يد في صناعتها أبداً، و لم يكن أمام الأهل سوى الابتعاد بها إلى بلد آخر، إلى حيث لا أحد يعرف كيف بدأت القصة.. وكيف انتهت، أو ربما لم تنتهِ بعد ".[1]

و - منظمات المجتمع المدني النسوية المدعومة أمريكيا :

وما بين الاحتلال والميليشيات سيطرت طبقة من النساء اللواتي دعمن وأطلق عليهن الذراع الانثوي للأحتلال وتكلمن باسم المراة العراقية وبعضهن يحملن جنسيات غير عراقية ، جئن بعد الاحتلال واتخذن من المنطقة الخضراء ملاذهن

---

[1] حجب الاسم الحقيقي وتفاصيل المكان لاعتبارات اجتماعية خاصة بصاحبة القصة وعائلتها. نقلا ًحرفيا عن : اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قصص ثلاث عراقيات أتعبهن السفر إلى مرافىء الحزن، تحقيقات 10-03-2009 وعلى الموقع:

http://www.icrc.org/web/ara/siteara/nsf/html/iraq_feature_010309

الامن وطالبن بالمشاركة السياسية من اجل نيل المناصب التي طالما حلمن بها . وهؤلاء النسوة يحصرن مشاكل ومعاناة المرأة في الوصول للسلطة السياسية . الامر الذي ابرز للاعلام ان هنالك اعتلاء كبير لدور المرأة العراقية في الحياة الديمقراطية(تحت الاحتلال) عبر مشاركتها في التنظيمات السياسية والاحزاب والمنظمات واشتراكها في السلطتين التنفيذية والتشريعية . والاكثر من ذلك برر هذا الاتجاه معاناة المرأة والاوضاع الامنية باعتبارهما حالة طارئة مرتبطة بظروف نشأتها الناجمة عن الاحتلال وتداعياته التي ابرزها مايدعى بالارهاب المستورد من دول الجوار. ويؤكد اصحاب هذا الاتجاه أن عودة مؤسسات الدولة للعمل ومحاولات قوات الاحتلال لاستتباب الامن سيوفر فرصة فريدة للمرأة لان تأخذ دورها في زمن موعود بالحرية والديمقراطية واعادة للاعمار، لاسيما وإن الاستراتيجية الامريكية والتزاماتها الذاتية في تحقيق الديمقراطية والحرية للمرأة ستبقى الفاعل الاساس في وجوب العمل على تشجيع دور المرأة في عملية تشكيل وبناء الدولة الديمقراطية الجديدة. لقد كانت سيطرة هذه الطبقة النسوية العراقية أسما ً، الامريكية فعلا ً،عبر المنظمات غير الحكومية المسجلة في الولايات المتحدة والمدعومة من قبل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ولجنة تحرير العراق ومعهد الدفاع عن الديمقراطية من بعدها، ذراع الحكومة الامريكية في العراق. وتقف في مقدمة هذه المنظمات (المؤتمر الاسلامي الامريكي – مؤسسته زينب السويج مقيمة في أمريكا والتي قالت عن حرب إحتلال العراق "إن بناء الديمقراطية في العراق سيغير العالم الاسلامي بأكمله")، (إئتلاف من أجل عراق ديمقراطي – مديرته العامة العراقية زار رسول والمقيمة في أمريكا والتي أشادت بالجنود الامريكيين الشجعان كونهم أحتلوا بلادها).[1] ومبادرة الديمقراطية

---

[1] وللمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمات تأسيسها وعملها واهدافها ومساهمتها في دعم الاحتلال وتمويلها وفروعها في العراق أنظر : هيفاء زنكنة ، مدينة الارامل ،مصدر سابق،وأنظر أيضا ً في صحيفة القدس العربي حول هذه المنظمات والمنشورة على الانترنت .

لنساء العراق التي دعمتها الادارة الامريكية في شتاء 2005 ب(10مليون دولار) لتدريب المرأة على المشاركة السياسية في الانتخابات وغيرها.[1]

الوسائل محددة في عمل هؤلاء النسوة كونها مقتصرة على المؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية لفن القيادة والجندر والشفافية وفتح منظمات مجتمع مدني في داخل العراق ذيلية تابعة تحت مسميات مختلفة هدفها المنح والهبات المادية لا سيما بعدما عجزت هذه المنظمات على أن تتفاعل وبشكل واضح مع المرأة وملامسة حقيقة واقعها المعاش.[2] ابرز هذه المؤسسات الخادمة للاستراتيجية الامريكية والمدعومة مباشرة من جهات أمريكية مختلفة هي (مؤسسة المرأة القيادية، مؤسسة عهد العراق ، مؤسسة المرأة العراقية المتعلمة).

ومع حقيقة وجود ما بين 6500 -7000 منظمة مجتمع مدني في العراق فإن اهم الصفات او المرتكزات العامة لهذه المنظمات لا تخرج عن(بعض هذه المنظمات شكلت على اساس طائفي، البعض الاخر من هذه المنظمات ليس لديه برنامج عمل، وبعضها الاخر ليست مسجلة حتى في وزارة منظمات المجتمع المدني وتمويلها خارجي وبالتالي اجندتها خاصة، البعض الاخر من هذه المنظمات مدعومة من الاحزاب السياسية الحاكمة وتعمل لخدمة توجهاتها، البعض من هذه المنظمات لا وجود لها على ارض الواقع ولكن لها أسم ومسجلة لدى وزارة منظمات المجتمع المدني وتمويلها حكومي، بعض هذه المنظمات لديها دور مزدوج فمن جهة تدعم توجهات الحكومة ومن جهة اخرى تقوم بمشاريع خاصة وفق اجندة مطلوبه، بعض هذه المنظمات لها دور وفاعلية ومستقلة بالفعل ولكنها

---

[1] **Join Zspace, Occupation is not (Women's) Liberation part, 24 Mar. 2005, avilable online http://www.zmag.org/znet/viewArticle/6599**

[2] **هيفاء زنكنة ، مصدر سبق ذكره . وانظر أيضاً : Nadeen El-Kassem, the pitfalls of a <democracy promotion> project for women of Iraq, INT.J.of Lifelong Education, vol.27, no.2, Mar.-Apr.2008,p.p129-151**

تشكو من المنافسة والفساد، الاغلب الاعم الاشمل في هذه المنظمات لا تعرف ما المقصود من المجتمع المدني ولماذا دورها مهم في تنمية وتطوير المجتمع). المشاكل الاساسية مع هذا الكم الهائل من مؤسسات المجتمع المدني التي سببت فوضى عارمة في تاريخ النظم السياسية والديمقراطية أن (لديها مشاريع طائفية، لديها اجندة خاصة بها، لديها ممولين خاصين ، تفتقر للإستقلالية، تعطي الاولوية والافضلية في عملها لمصلحتها الاستراتيجية، هي ليست عاملاً مساعداً أو مسانداً كما يصوره البعض وانما هي عامل استغلالي للاوضاع أوجدت من ورائه صيغة عمل جديدة). ومن خلال التمعن في أهتمام وتركيز ما ينصب عليه من عمل هذه المنظمات فهي تجد في (المرأة، الاطفال، الايتام، المشاركة السياسية، الديمقراطية، حقوق الانسان، البطالة، القيادة وكل ما له علاقة بذلك) المواضيع الاساسية كسوق رائج لبضاعتها – إن جاز التعبير -.

تحصر معظم المنظمات النسوية حقيقة معاناة المرأة في ضعف مشاركتها داخل أروقة العملية السياسية وتفيد عضوات هذه المنظمات ان إسهام المرأة في الحياة السياسية أبتدأ مع أول سلطة تشكلت تحت الاحتلال وهي مجلس الحكم الانتقالي الذي ضم (25) عضواً،(3) عضوات وهن (رجاء الخزاعي وصنكول جابوك وعقيلة الهاشمي التي تم أغتيالها وحلت محلها سلامة الخفاجي). وحقيقة دخول المرأة في هذا المجلس كانت تقف ورائه ُعملية الضغط الامريكية الواعدة بدعم الوجود النسوي في عراق ما بعد الاحتلال لتكون واجهة الديمقراطية التي جاءت من أجلها للشرق الاوسط . والاكثر من ذلك سعت لرفع نسبة هذه المشاركة لأكثر من (3) وأعرب ريتشارد أرميتاج – نائب وزير الدفاع أنذاك - عن عدم أرتياح الادارة الامريكية لمشاركة المرأة بهذه الصورة في مجلس الحكم الانتقالي وقال " إذا أردنا أن نقول أن هنالك نقصا ًفي مجال من المجالات فإنه سيكون في تمثيل المرأة ، ونحن سائرون قدما ًلتصحيح هذا الوضع ، فنحن بحاجة الى تمثيل أكبر للمرأة في هذه العملية ، وقد أدركنا أننا لم نقم بما يجب ومن ثم فإننا نكثف

جهودنا ".[1] وصفت (الخزاعي) الكيفية التي كان يتغيّب فيها الذكور من (قياديي الحكم) عندما تتحدث إحدى النساء. وكانوا يصوّتون على القرارات المهمة عندما تكون النساء خارج الاجتماع لسبب من الأسباب. وعندما أعدت الدكتورة (الخزاعي) تقريراً عن مشاكل كثيرة يعاني منها الأطباء ولاسيما الرواتب الضئيلة التي كانوا يتقاضونها، لم تستطع أن تقنع الرجال من أعضاء قيادة الحكم بقراءة تقريرها الذي كتبته. وكانت قد أخبرت عدداً من المشرعين الأميركان ((أنها محبطة جداً)). وشددت على القول ((النساء في قيادة الحكم مهملات بشكل كبير)). [2]

في الحكومة المُعينة الانتقالية الاولى والمكونة من 31 وزارة والتي كانت برئاسة أياد علاوي حصلت المرأة على (4) وزارات ثانوية منها (وزارة المواصلات ، وزارة البيئة ....). وقد وجهت اليزابيث رين (إحدى كاتبات تقرير شامل للامم المتحدة عن دور المرأة في السلم والحرب) إنتقاداً لهذه الحكومة تركز حول نسبة مشاركة المرأة فيها، وقالت "إنها إصيبت بصدمة عندما علمت بضألة تمثيل المرأة في تشكيلة الحكومة الانتقالية الاولى" .[3] وراحت هذه المنظمات وقياداتها النسوية تعلن انها ناضلت من اجل زيادة نسبة مشاركة المرأة في العملية السياسية حتى حصلت على نسبة 25% المثبته بقانون إدارة الدولة البريمري.

ومن خلال ذلك حصلت المرأة في تشكيلة الجمعية الوطنية على 87 مقعداً من أصل 275 مقعداً. وعلى الرغم من عدم ذكر حصة للمرأة في السلطة التنفيذية

---

[1] **صيحفة الشرق الاوسط / أين نساء العراق من العملية السياسية / مقالة طويلة منشورة على موقع البي بي سي ، 2003/5/10 :**
http://www.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3017000/3017087

[2] **نقلاًعن: بغداد-واشنطن-النور،مؤشرات من سيرة(هدى عماش)و(رجاء الخزاعي)،منشور على http://almalafpress.net/?d=143&id=71424**

[3] **صيحفة الشرق الاوسط / أين نساء العراق من العملية السياسية / المصدر السابق نفسه.**

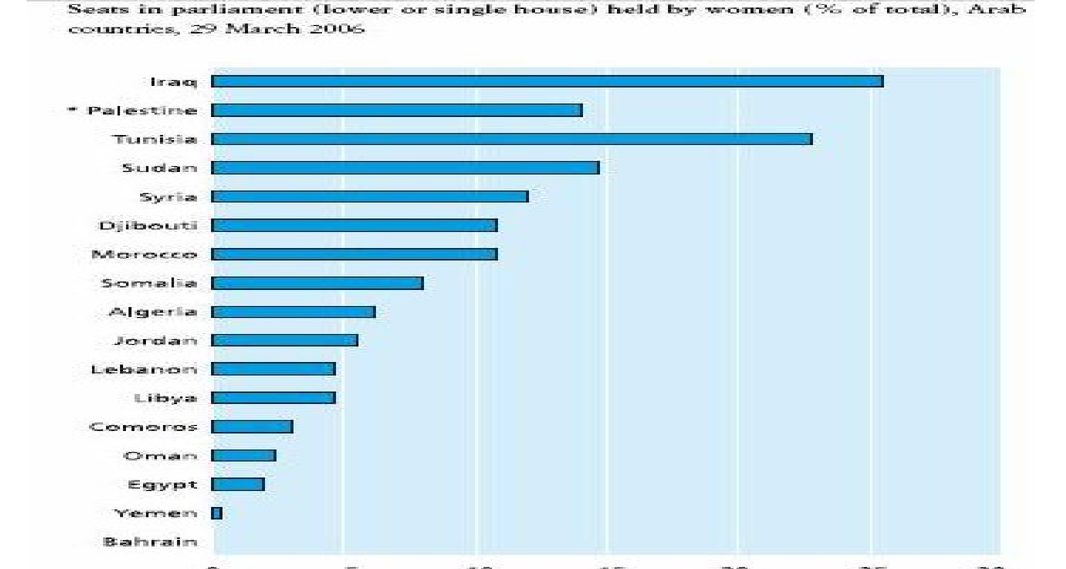
دستوريا ًبشقيها مجلس الرئاسة والتشكيلة الوزارية إلا إنه في الحكومة الانتقالية الثانية لعام 2005 برئاسة أبراهيم الجعفري ، كانت حصة مشاركتها واقعية لا دستورية (كما وصفتها بعض المنظمات) عندما حصلت على (6) حقائب وزارية مما يمثل نسبة 20 %، وهي حصة تقارب من ربع التشكلية التي ضمت 32 وزارة (وزارة الزراعة ، وزارة البيئة ، وزارة المغتربين والمهاجرين ، وزارة الاشغال العامة ، وزارة الدولة لشؤون المرأة ، وزارة حقوق الانسان) . ونتيجة المحاصصة الطائفية أستلزمت التقسيمات والتوزيعات الطائفية إستحداث وزارات للدولة جديدة تسهم في حل مشكلة الحسابات والمحاصصات ولكنها ليست بحقائب وزارية، وأنما عبارة عن مكاتب أستشارية لرئيس الوزراء تحت مسمى (وزير دولة). وقد كانت من بينها وزارة المرأة التي يطلق عليها رسميا ً(وزير الدولة لشؤون المرأة) التي أسندت الى الطائفة السُنية وتسلمتها أزهار الشخلي حينذاك. مكتب الوزارة يقع في المنطقة الخضراء وعبارة عن 5 - 6 غرف لإدارة الوزارة التي تمثل نصف المجتمع في جزء من طابق تابع لبناية رئيس مجلس الوزراء . وفي لقاء بسيط وهامشي للباحثة مع مسؤولة العلاقات الخارجية في الوزارة أنذاك أشارت الى"إن وزارة المرأة بحاجة الى الكثير من المستلزمات المالية أولا ًلتأخذ دورها الفعلي في تنفيذ بعض البرامج المصصمة لإعادة النهوض بالمرأة العراقية، فالوزارة تعتمد على الامم المتحدة في تمويل بعض المشاريع لتمكين النهوض بالمرأة وثانيا ًإن الوزارة مكتب تابع لرئيس الوزراء ونحن نحاول أن نجعله حقيبة وزارية بحد ذاته". ويصف تقرير السفارة الامريكية حول حقوق الانسان في العراق لنهاية عام 2007"ان وزارة الدولة لشؤون المرأة تضم فريقا فنيا من 20 شخصا ً، وقد صارت اشبة بمكتب لادارة السياسات اكثر منها وزارة، حيث لم تتوفر لها ميزانية مستقلة ولا القدرة على تعيين المزيد من الموظفين ".[1]

---

[1]تقرير السفارة الامريكية عن حقوق الانسان في العراق لعام 2007 ، منشور على موقع السفارة الامريكية في العراق

أما أنتخابات 15 كانون الاول/ ديسمبر 2005 لتشكيل الحكومة الدائمة فقد أسهم شكل القائمة الانتخابية والنصوص الدستورية (الديمقراطية) في مشاركة المرأة سياسياً ومن خلالها أيضاً كانت المرأة الجزء الاساس في لعبة الربح والخسارة بين القوائم الأنتخابية الرئيسية الممثلة طائفياً وحزبياً وأثنياً للمرشحة في الانتخابات. وحصلت المرأة من خلال ذلك على مقاعد برلمانية طائفية حزبية ولم تمثل المرأة العراقية. فعلى سبيل المثال حصلت قائمة (الائتلاف العراقي الموحد) المصنفه بالشيعية على 128 مقعداً وكانت حصة النساء فيها 36 مقعداً ، القائمة الكردية (التحالف الكردستاني) حازت على 53 مقعداً للنساء فيه 16 مقعداً)، قائمة (جبهة التوافق العراقية المصنفة بالسُنية حصلت على 44 مقعداً، للنساء فيها 10 مقاعد) القائمة العراقية الوطنية – علمانية حازت على 25 مقعداً وللنساء 4 مقاعد منها) ، الجبهة العراقية للحوار الوطني – علمانية سُنية حصلت على 11 مقعداً ومنها مقعدان للمرأة . أما القوائم المتبقية فلم تحصل المرأة فيها على أية نسبة . وأجمالاً شكلت نسبة النساء (73) من المجموع الكلي 275 للمجلس الوطني العراقي أي نسبة مشاركة المرأة السياسية من عموم العملية السياسية هو 26،5%. وأصبحت المرأة العراقية تشكل اعلى نسبة مشاركة سياسية في الوطن العربي والجدول رقم (5) الاتي يوضح أن أعلى نسبة للمشاركة السياسية تسيطر عليها المرأة العراقية ولكن التقرير بالوقت نفسه لم يشير الى إنها نسبة طائفية أثنية حزبية .

الجدول رقم (3)



Uited Nitions Development Programme, The Arab Human Development Report 2005, Regional Bureau for Arab States, USA,New York, 2006, p.96

وحصلت المرأة على (5) وزارات وهي (وزارة حقوق الانسان - وجدان ميخائيل، وزارة الدولة لشؤون المرأة– نوال السامرائي، وزارة الاسكان - بيان دزة ئي ، وزارة الدولة لشؤون المحافظات - خلود المعجون ، وزارة البيئة - نرمين عثمان) من مجموع (40) وزارة شكلت الحكومة. بالاضافة الى تسلم المرأة لما يقارب (350) موقعاً في صنع القرار (مدير عام، معاون مدير عام، مستشار، مفتش عام، وكيل وزير ..)[1] . وعلى الرغم من هذا التطور الظاهر في مجال أستحصال حقوق المرأة، ولكن الحقيقة على الساحة العملية ومجريات الامور كانت تؤكد أن المشاركة السياسية للمرأة تدخل ضمن صفة البطالة المقنعة وفي حقيقتها مشاركة

---

[1] وزارة حقوق الانسان العراقية ، تقرير عن تقييم واقع المرأة العراقية ، مصدر سبق ذكرة .

هامشية، على الرغم من كونها كبيرة العدد. حيث إن دخول المرأة الى الجمعية الوطنية ومجلس النواب كان وفق عملية ملأ الفراغات لتحقيق الديمقراطية الصورية والتي فرضها النظام الانتخابي، فلا الخبرة ولا التأهيل العلمي ولا الوعي السياسي كانت عناصر في أختيار النساء المشاركات في العملية السياسية وخصوصا ًالعاملات في ما يسمى بعملية صنع وأتخاذ القرار، وذلك لان النسوة المشاركات (الاغلبية) صعدن عن طريق الاحزاب السياسية ، فلا يتعدى دورهن أكثر من خدمة أحزابهن والرؤية الضيقة التي يتمتع بها كل تكتل سياسي مشارك في العملية السياسية. أما العضوات (الاقلية)المؤهلات فلم يكن يستطعن تحقيق أي شئ للمرأة ، على الاقل لعدم وجود أنسجام وتلاحم وهدف مشترك بين الجميع . الامر الذي حدا الى أن يظهر دور للمرأة في المشاركة السياسية هزيلاَ كمياَ وليس نوعياَ حيث تمت الاستفادة من وجود النساء فقط في التصويت لإجل تمرير القوانين والتشريعات. وهذا تماما ًما أكده تقرير وزارة حقوق الانسان العراقية حول تقييم واقع المرأة العراقية لعام 2008 حيث ذكر " عدم إمتلاك المراة البرلمانية الخبرة والحنكة السياسية فقد كان تمثيلها من قبل كتلها السياسية سدا لفراغ قانوني في تنفيذ نسبة الكوتا من قبل الكتل السياسية داخل البرلمان . الوضع الامني الذي القى بظلاله على المجتمع ككل و لكن تاثر المرأة كان بصورة اكبر، وضعفت هذه العلة خلال عام 2008 ومع ذلك لم نجد ما يقابلها من قوة او مشاركة في صنع القرار. لم تتولَ المراة داخل قبة البرلمان سوى رئاسة لجنتين من لجان البرلمان الدائمة والبالغ عددها (25) لجنة وهي لجنة المراة والاسرة والطفولة ولجنة مؤسسات المجتمع المدني "[1] . وتكررت نفس المشكلة بدخول المرأة في الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات وفازت

---

[1] نفس المصدر السابق

بنسبة الكوتا او اكثر منها محلياً ويمكن التعرف عليها من خلال الجدول رقم (4)الاتي :

ت	المحافظة	عدد المقاعد	عدد النساء المرشحات	حصة النساء منها	نسبة التمثيل النسوي فيها
1	بغداد	57	690	16	%28
2	نينوى	37	108	11	%30
3	واسط	28	325	9	%32
4	كربلاء	27	331	8	%30
5	ديالى	29	176	8	%28
6	بابل	30	386	8	%27
7	ميسان	27	197	7	%26
8	ذي قار	31	290	8	%26
9	نجف	28	281	7	%25
10	انبار	29	142	7	%24
11	البصرة	35	349	7	%20
12	القادسية	28	235	6	%21
13	المثنى	26	240	4	%15
14	صلاح الدين	28	162	4	%14

الجدول نقلاً عن: وزارة حقوق الانسان العراقية ، تقييم واقع المرأة العراقية خلال عام 2009 ، والمنشور على موقع الوزارة :

http://www.humanrights.gov.iq/PageDetail.aspx?PID=39&SPID=122

عدت النساء العراقيات هذا الإسهام النسوي، مشاركتهن السياسية، إسهاماً رمزياً صورياً في السلطة التنفيذية والتشريعية على حدٍ سواء، وتعبيرا ًعن نظام المحاصصة الطائفية. ولكن وعلى الرغم مما عدتهُ النساء الداعمات للاحتلال بأنه قمة الوصول للديمقراطية والانتقال السريع الى الحرية التي وعدن بها من قبل الادارة المحتلة في سنوات معارضتهن ونضالهن الا أن البعض منهن شعر بالغضب لسببين اولهما: ان النائبات قد استبعدن من المساومات التي جرت في الكواليس –والتي استغرقت خمسة اشهر تقريبا ً- حول المراكز القيادية في الحكومة [1]. وثانيهما: أن قانون الكوتا جعل النساء يمارسن دورهن في الحياة السياسية بشكل قسري ومفروض في الاحزاب والمؤسسات والوزارات لاكمال النصاب القانوني أولسد الفراغ السياسي أو لأرضاء الاوامر الامريكية وتزيين ديمقراطيتها المزعزمة. فمثلاً تقول حول ذلك النائبة صفية السهيل" ان نسبة ال 25% للنساء في البرلمان لم تتمكن من ايصال النساء الى ادوار يمكن من خلالها ان يمسكوا بسلطة حقيقية، أو يمكنهن من اتخاذ قرارات جديةأو أن ينظر اليهن كمتساويين مع الرجال"، إنها كانت تشير الى الحقيقة بان المرأة لم تحصل على مناصب قيادية في احزابها وهي فقط ترأست لجنتين برلمانيتين في مجلس النواب" [2]. أما النائبة كميلة إبراهيم عن كتلة التحالف الكردستاني فتصف دور المرأة في البرلمان بالقول "لقد مورست علينا كعضوات في البرلمان شتى أنواع مصادرة الحقوق والتهميش من خلال المنع من إبداء الرأي والاستهزاء والتجاوز بالكلام غير اللائق والتقليل من شأن عضوة مجلس النواب وممثلة الشعب أثناء الجلسات

---

[1] **Cited in; Nadje Al-Ali&Nicola Pratt, what kind of Liberation? Women and the Occupation of Iraq, university of California press, 2009, p. 116**
[2] **Cited in; Al-Ali&Pratt, Ibid, p. 116**

والاستخفاف ببعض المواضيع"[1]. وذلك لان البرلمانيات والوزيرات ليست اكثر من تابعات للرجال ولاحزابهن السياسية التي ينتمين لها وبالتالي كل مشاركتهن ما هي الا تعبير عن وجهات نظر احزابهن الضيقة الاثنية والطائفية. فما من قرار يتم التصويت علية في مجلس النواب الا وكان وفق التوافق في التمرير بين الكتل الحزبية في حالة التصويت وبهذا فدور المرأة هو تنفيذ وليس اتخاذ او المشاركة في القرار. لقد جاءت الصدمة الكبرى للمرأة المتفائلة بالوضع العراقي وبالديمقراطية التي تعيش فيها المرأة -حسب وجة نظرهم - في انتخابات اذار 2010 وبعيد تشكيل الحكومة، حيث لم يتم ذكر المرأة في السلطة التنفيذية إلا بحقيبة وزارية واحدة، ثم وبعد شهرين اصبح المنصب منصبين بدرجة وزير للدولة، أثنين فقط من بين 42 وزارة. وغضبت نساء المنطقة الخضراء على هذه الديمقراطية ودور المرأة في مساندتها منتقدات الكتل السياسية والكيانات السياسية التي رفضت ترشيح إمرأة لتشغل منصب في الحكومة التنفيذية. الامر الذي اكد ان المرأة ما هي الا عدد ذو اهمية فقط في الدعاية الانتخابية والاحتلالية في اكمال مشروع الدمقرطة الامريكي في العراق.

وبذلك تشكك المرأة العراقية بأهلية وقدرة البرلمانيات العراقيات في الحديث باسم المرأة العراقية فتقول الاعلامية نورا كاظم من محافظة البصرة" إن احوال المرأة أزدادت سوءا ً بعد التغيير وإن البرلمانيات واعضاء مجالس المحافظات لا يمثلن النساء ، لان جل اهتمامهن أنصب على تحقيق المكاسب والامتيازات الشخصية والحزبية "، أما المدرسة أسماء جواد فقالت " إن العمل السياسي يحتاج الى تجربة وولوج في قضايا كثيرة، وطبيعة المجتمع العراقي الجديد لا تسمح للمرأة بأن تتحرك بحرية وبهذا بات وجودها في الحكومة والبرلمان أشبه بديكور لإضفاء

---

[1] نقلا عن موقع المرأة العربية والمشاركة السياسية ، برلمانية عراقية تعتزم رفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب لتهميشه النائبات، منشورة على شبكة الانترنت في 2009/1/12 http://www.awapp.org/wmview.php?ArtID=2360

الديمقراطية على المؤسسات "[1]. أما ربة البيت أبتسام من العامرية بغداد - فقالت "تتحدث أفواه بإسم المرأة العراقية، وأحياناً أسمع لهجة غير عراقية ومع ذلك تتحدث عن المرأة العراقية ولكن هذا الحديث لا يقابله سوى استخدام القوة واشهار السلاح بوجة المرأة لتترك بيتها قسرياً بفعل فقدان المرأة للامن والامان وضياع الحق (فرض القانون)في فوضى الباطل بترادف مع محاولات ترسيخ العنف السايكولوجي للمرأة والذي من اهم نتائجه دمار نفسي وصحي واقتصادي بمديات مستقبلية ". المدرسة سُرى من بغداد (حي البنوك) تُجمل الاوضاع في منطقة سكناها بقولها " لقد كنا قبل الاحتلال قليلي الكلام مع السلطة ونخاف أن تعلو أصواتنا عند الحديث لان هنالك من سيسمعنا حتماً وربما يشكينا للسلطة، ولكن الان نتكلم بحرية عن السلطة (الحكومة)، فلدينا أكثر من مائة صحيفة تمثل عموم الاحزاب التي لها سلطة ومسؤولية عما حدث ليس للمرأة العراقية فحسب بل لعموم العراق، ولدينا أكبر قوة في العالم إنها الولايات المتحدة الامريكية، ولكن لا أحد يسمعنا مطلقاً ، لان من كان السبب أصبح النتيجة وها نحن نشتاق لسلطة الديكتاتور البناءة الآمنة ". أما مروة كامل الطالبة في جامعة بغداد /كلية إبن الهيثم فإنها تقول" أي أمنٍ وأي أمان في سماء العراق الملتهبة، فما بين تحليق الطائرات الامريكية القريب جدا الى الارض لكي تثير فينا الرعب وبين الصواريخ التي تنطلق عبثا منها أيضاً لأرهاب الناس، كل ذلك فرقني عن رفيقتي نور، التي لا يمكن أن تغيب صورة وجهها الملطخ بالدم عن عيني، صاروخ سقط بشكل مفاجئ في الكلية راح ضحيته العديد من الطلبة والطالبات وكانت من بينهم نور!! لقد أدركنا الان معنى (الحرية) التي جاءت بها الدبابات الامريكية، إنها القتل المتعمد للابرياء" [2].

---

[1]نساء البصرة يشكين تردي أوضاعهن منذ الاحتلال ، الشرق الاوسط ، العدد 10915 والصادرة في 16/اكتوبر/2008

[2]مقابلات أجرتها الباحثة مع مجموعة متفرقة من النساء العراقيات في بغداد ، أب 2008

طبيبة الاسنان دينا من بغداد (شارع حيفا) والتي تركت العراق وأتخذت من لندن ملاذها الآمن قالت "لقد رأيت بأم عيني ما لم يستطع العقل تحمله ، ففي 7 شباط/ فبراير2007 شنت قوات الاحتلال الامريكية مدعومة بقوات من المغاوير العراقية حملة على منطقتي (شارع حيفا) ومبررها تنظيف المنطقة من تنظيم القاعدة – علماً بإننا نسكن في جزء من هذا الشارع الذي جميع سكناه من أساتذة الجامعات - ، لقد مُنع عنا الماء والكهرباء مع حظر تجوال إستمر لإكثر من 45 يوماً ، وحينما قررت مجموعة من النساء التحدي والذهاب لجلب بعض الطعام لأطفالهن تم رميهن وقتلهن من قبل قناصي القوات ألامريكية ! لا أستطيع أن أنسى مصير أربع نساء في ظلمة سواد الليل المليء بالرعب والارهاب وأصوات طلقات النار ، لقد لعبت حينها دور الاخ الصلب القوي لشقيقتي ولا يمكن أن أنسى وجه والدتي (التي أرغمت والدي على السفر خارج العراق خوفاً على حياته كونه أستاذاً في الجامعة) المرتعب كنا نرتجف حينما نسمع أقدام تقترب من باب شقتنا ، كنا ننتظر الموت ولكن ما كنا نفكر به أي شكل من الموت سنكون أمامه..هذه الآم الذكريات التي لم ولن تفارقني" [1].

وعن دور كل هذه المنظمات للمجتمع المدني في العراق وهل خدمت الاستقرار والتنمية للمجتمع العراقي أم لا ؟ تعلق الدكتورة مها الحديثي –استاذ مساعد في العلوم السياسية - بقولها "سعى المحتل ، ومنذ اليوم الاول، الى تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني وقام بدعمها ماليا وأخضعها لأشرافه المباشر واوكل قيادة هذه المنظمات الى من دخلوا معه الى العراق، وخاصة قيادات المنظمات النسوية، وكان الهدف من هذه المنظمات هو أعادة صياغة النظام الاجتماعي العراقي العام بما يتوافق ومصالح المحتل، وتدمير كل النظم الاجتماعية الاصيلة للعراقيين بدأ بالنظام التربوي والديني والقيمي والاخلاقي والقانوني وغيرها من النظم، والتبشير بنظم جديدة تتوافق مع رؤى المحتل واهدافه في إقامة نظام

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع مقيمات في لندن تركن العراق بعد 2005، أذار 2008

رأسمالي لا تصطدم به أية عوائق مجتمعية. ألا ان هذه المنظمات تساقطت بمرور الوقت لشكليتها وعدم قدرتها التعبير عن شرائح المجتمع العراقي، أضافة الى اصطدامها بثقافة المجتمع المتجذرة ففشلت في احداث التغيير المرجو منها، فكانت منظمات إعلامية اكثر منها حقيقية نابعة من واقع ومصلحة المجتمع. لذلك، في إعتقادي انها لم تحقق أي إنجاز ملموس وللاسباب السابقة. والدليل على أنها لم تحقق استقراراً وتنمية هو عدم وجود إستقرار وتنمية في العراق. أما المنظمات القديمة من نقابات واتحادات ومنظمات جديدة أسسها أبناء الشعب لتعبر عن مصالحهم فقد تم محاربتها ومحاربة مهنيتها كما حصل لنقابة المحاميين العراقيين ونقابة الحقوقيين واضطر العديد من هذه المنظمات (وخاصة الانسانية منها) ان تغلق ابوابها تحت التهديد بالخطف والقتل لاعضائها"[1].

وبمضي سنوات الاحتلال راحت رؤى وافكار بعض مؤيدي هذه المنظمات النسوية وناشطيها ومؤسسيها يغيّرون من وجهة نظرهم في موضوع تقييم وضع المرأة العراقية الذي تعيشه تحت الاحتلال أو الدور السياسي الذي حققته من وراء الاحتلال سواء من خلال ما يمكن متابعته من على ارض الواقع أو من خلال التقارير الدولية والمحلية التي تركز على المرأة. فالنائبة في البرلمان العراقي صفية السهيل، التي كانت من أهم رواد المعارضة النسوية العراقية في الولايات المتحدة الامريكية ومؤسسة لمنظمة نساء من اجل عراق حر، والتي اعتبرت الاحتلال (تحريراً)، عادت وبعد أربع سنوات من الاحتلال لتكتشف أنه احتلال بكل المقاييس المتعارف وغير المتعارف عليها . فتراها تقول في موضوعي نسبة الارامل من النساء وطبيعة المشاركة السياسية للمرأة ،على سبيل المثال، في مقابلة صحفية مع جريدة الشرق الاوسط والمنشورة في أيار/مايو 2007 "إنه رغم تفاوت النسب بين مراكز الدراسات والامم المتحدة وكذلك احصاءات وزارة المرأة أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ، إلا إن أرقاماً مخيفة

---

[1] **مقابلة اجرتها الباحثة عبر الانترنت مع الدكتورة مها الحديثي في لندن 2010.**

تتطرق الى أن عدد الارامل في العراق يصل الى 3 ملايين إمرأة والبعض يقول أكثر"وتابعت"يمكن أن نتصور أعداد الاطفال من خلال أعداد الارامل ..نحن نعيش كارثة أنسانية حقيقية يصعب وصفها". وبأعتراف صريح للسهيل بالحقوق والحريات التي كانت تتمتع بها المرأة قبل الاحتلال وعبر تاريخ الدولة العراقية الحديثة تجزم بأنها تراجعت وبشكل ملحوظ بعد الاحتلال . كما وتصف مسألة مشاركة المرأة الحالية في الحياة السياسية بأنها خجولة "حققنا بعض الانجازات، 25% في البرلمان ، ومشاركة في الحكومة وفي إدارة بعض المؤسسات، إلا إن المرأة ما زالت بعيدة عن القرار السياسي وغير مشاركة في العملية السياسية، لاتوجد أية إمرأة في قيادات الكتل السياسية"[1].

وزيرة الدولة السابقة لشؤون المرأة ورئيسة منظمة مهنيات ازهار الشيخلي، والتي اعترفت بان وزارتها أنذاك لم تحقق شيئاً للمرأة العراقية، ترى في الهدف من وجود المرأة الحالي في العملية السياسية بأنه أكمال للعدد وتحقيق لمبدأ الكوتا حينما ذكرت " إن الهدف في البداية ليس (لم يكن) اكمال عدد فنحن ليس لدينا نقص في العدد ولكن في نظامنا الديمقراطي للمراة حق المساواة مع الرجل هذا ما نص عليه الدستور ولكن بالنتيجة اصبح الموضوع اكمال عدد او تحقيق مبدأ النسبة التي نص عليها القانون، هذا التحديد له سلبيات وايجابيات فممارسة العمل السياسي اتاح للمراة فرصة التواجد في مجلس النواب لكن ليس كل من في البرلمان من النساء فاعلات وحققن مطالب الذين يمثلوهم"[2]. وتضيف "ان نظام النسبة مع انه الآلية الوحيدة التي مكنت النساء من الصعود الى عضوية الهيئة التشريعية في الوقت الحاضر ولكنه من ناحية ثانية فان هذا الكم المتحقق كان

---

[1]برلمانية عراقية:حقوق المرأة في العراق في تراجع ونعيش كارثة انسانية ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 10400 ، 20مايو 2007

[2] نقلا عن: http://www.google.co.uk/imgres?imgurl=http://www.eyeiraq.com/Uploads/News/ytiuytyt5866.jpg&imgrefurl

على حساب النوع، ومن هنا كانت لدينا نساء لم يكن لهن في يوم من الايام اي اهتمام بامور السياسة وشؤون الحكم، وزج بهن الى العملية السياسية بغية ملء الفراغ الناجم عن اشتراط النظام الانتخابي ان يكون الاسم الثالث بعد كل اسمين لرجل لأمرأة. وهناك من يشير باصابع الاتهام الى المسؤولين عن القوائم سياسيا من انهم - كرجال - لايختارون نساءً ممكن ان يكن لهن دور مؤثر وفاعل وعمدوا الى اختيار عناصر قد لاتمتلك الكفاءة اللازمة. كما علينا ان ندرك انه حتى بالنسبة الى السيدات اللواتي كن على قدر كبير من الكفاءة والقدرة كن مقيدات باتجاه القوائم التي تضمهن وبالتالي لم يكن بمقدورهن الاحتفاظ بالاستقلالية اللازمة. ولاسيما اذا تعلق الامر بالامور ذات العلاقة بقضية المرأة"[1]

ناهيك عن أفتقاد النساء العراقيات الى الرعاية الصحية بسبب الظروف السائدة والوضع الأمني المتدهور الذي يمنع النساء في الغالب من الوصول الى المراكز الصحية فضلا عن ان الخدمات المتدنية في المراكز كما ان العديد من الطبيبات قمن باغلاق عياداتهن الخاصة والهجرة خارج العراق بسبب تعرضهن لخطر القتل او الاختطاف. فحسب تقارير المنظمات التي تحدد معاناة الصحة الانجابية والتي تؤكد أن 57%من النساء العراقيات يفتقدن الى الرعاية الصحية حسب مسوحات عامي 2004 - 2005 وإن هذا العدد قد ازداد اعوام 2006 و2007 مع ازدياد التدهور في عموم مفاصل الحياة. [2] علاوة على ذلك توزعت نتائج الاحتلال البغيض على كافة شرائح ومستويات المجتمع فيذكر معهد بروكنيك أن 2000 طبيب عراقي تم اغتيالهم و250 تم اختطافهم وحسب تقرير منظمة أوكسفام الدولية لعام 2007 فإن نصف اعداد الاطباء العراقيين غادروا وان 180 مستشفى من بين 217 بحاجة الى معدات العلاج والمعالجة الاساسية . هذا

---

[1] نقلا عن:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=20065
http://rmiraq.com/news/dialog/4596.html

[2] نقلاً عن سلام عطوف كبة ، عراق التنمية المستديمة ، مصدر سبق ذكره

وشخص برنامج الغذاء العالمي عام **2006** الى أن هنالك **(8** ملايين) عراقي بحاجة الى مساعدات مستعجلة [1].

وقد حذرت ياكين إيرتوك **Ms Yakin Erturk** المقررة الاممية في الامم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لتحريم أستخدام العنف ضد المرأة **2008/11/25** من مغبة الاوضاع التي تعيشها المرأة العراقية بقولها " تنظر المرأة العراقية الى حقوقها وهي تتآكل بأستمرار في كافة مناحي حياتها ، في حين يبقى العالم بعيداً وصامتا " وأضافت "بان الصراع المستمر والمستويات العالية من غياب الامن والانتشار الواسع للافلات من العقوبات القانونية وما يرافقها من انهيار للظروف الاقتصادية وتصاعد القوى الاجتماعية المحافظة كلها عوامل سلبية تلقي بثقلها مباشرة على الحياة اليومية للمرأة العراقية وتضعها بشكل متزايد في حالة ضعف ورخاوة تجاة كافة أشكال العنف داخل المنزل وخارجه "[2]. إن هذه التقارير والحقائق التي اظهرت ممارسات المحتلين والسلطة التي نصبوها في العراق يجب ان تدعونا الى محاكمة الاساس الاخلاقي للغزو والاحتلال بعد ان ثبتت عدم شرعيته قانونياً بانهيار الاركان القانونية التي ادعاها الغزاة وحلفائهم.

<u>ز -الفساد الاداري والاقتصادي في عملية بناء الدولة الجديدة:</u>

أما الفساد الاداري والاقتصادي فكان ينخر في الوضع الاقتصادي للمرأة العراقية من وراء الستار. لقد أعلن بوش الابن في **10** ابريل **2004** للشعب العراقي: "من هذه اللحظة انزاح نظام صدام حسين من السلطة، ونحن لن نتوقف حتى تذهب جماعة الفساد التابعة لصدام...أنتم تستحقون افضل من حكومة استبدادية وفاسدة"..وبذلك فأن الفساد في نظام صدام حسين وفرَ مبرراً اخر للادارة

---

[1]نقلا عن: د. عصام الجلبي ، حجم الكارثة العراقية بعد الاحتلال، جريدة التيار ، بغداد في **9/29/ 2009.**

[2]نقلا ًعن:عبد الوهاب حميد رشيد (مترجم) ، الامم المتحدة : استمرار المستوى المرتفع للعنف ضد المرأة في العراق ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،**2008/12/2** منشورعلى ىشبكة الانترنت والموقع **http://www.dctcrs.org/s5296.htm**

الامريكية لشن الغزو العسكري على العراق[1]. يمثل خطاب الرئيس الامريكي قمة في ما يمكن ان ندعوه بالنفاق السياسي والخطاب الاجوف الذي لا يعتمد على قاعدة علمية أو واقعية محددة.ان هذا لا يعني بأنه لم يكن هناك درجة من الفساد في اجهزة الحكم ابان سنوات حكم النظام السابق، الا ان هذا النظام (الفساد) لم يكن مؤسساتيا ابدا بل ان الدولة كانت تحاربه وبلا هوادة. ولعل من العدل الاشارة الى ان العقوبات اللاانسانية التي طالت المجتمع العراقي بسبب حزمة القرارات الامريكية التي ضغطت الولايات

المتحدة لتمريرها في مجلس الامن كانت السبب والدافع الاول لتنامي الفساد في العراق ومن ثم استشرائه. إلا إنه أصبح مؤسسياَ بعد الاحتلال بحيث بات من الصعب اجتثاثه. ان الفساد وليس الافكار هو ما كان ينبغي على قوة الاحتلال محاربته. فالفساد هو الذي تأسس برعاية عصابات الجريمة المنظمة التي دخلت العراق للمرة الاولى في تاريخه المعاصر ، والفساد الاداري والمالي الذي طال جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية إبتدأ منذ عهد السلطة المدنية المؤقتة (CPA) بقيادة الحاكم المدني الامريكي بول بريمر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما حولت الامم المتحدة 23 بليون دولار من الاموال العراقية المجمدة لصالح سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران 2003 والتي أضاف اليها الكونغرس الامريكي 18.4 بليون دولار لاعادة التنمية في العراق . هذه الاموال كانت تعني وجوب أن يحصل كل رجل وأمرأة وطفل في العراق على مبلغ 1600 دولار والتي كان يفترض ان تساعدهم في حدوث اختلاف كبير في مستوى كل شئ سواء الكهرباء او الخدمة الطبية وحتى تحسين الوضع الاقتصادي . ولكنها لم تحدث اي تغيير لان 800 مليون دولار من هذه الاموال أعطيت للمرتزقة العسكريين في الجيش الامريكي كأجور لهم. 1.4 بليون دولار تحولت من بغداد

[1] Philippe Le Billon; Corruption, Reconstruction, and Oil Governance in Iraq, op。.cit. p.121

الى حكومة أقليم كردستان في اربيل ، 363 مليون دولار حولها المتعاقدين العراقيين الى المتعاقدين الامريكيين من ذوي العلاقات الجيدة في ادارة بوش. 8.8 بليون دولار تحولت الى الوزارات في الحكومة العراقية الجديدة التي تسلمت من السلطة المدنية المؤقتة [1].

وبين ثنايا صحوة الضمير غير ألاعتيادية لبيترو غالبريث، في كتابه نهاية العراق يثير موضوع الفساد داخل أروقة سلطة التحالف البريمرية ويذكر في واحدة منها " ربما تكون أكثر القصص غرابة عن سلطة التحالف (هي تلك التي نشرتها صحيفة الواشنطن بوست يوم 23 أيار/ مايو2003 بعنوان (في العراق، فرصة العمر للعمل لإدارة ميزانية بقيمة 18/مليار دولار دون خبرة)، وتصف الصحيفة ما حل بستة من الشباب الذين وجدوا أنفسهم في العراق، حيث تلقى هؤلاء الستة فجأة رسائل ألكترونية من وزارة الدفاع تسألهم فيها إن كانوا يرغبون في الخدمة لدى سلطة التحالف المؤقتة في العراق، وما كان أي منهم قد أعرب عن رغبته بالذهاب الى العراق، ولم تكن لدى أي منهم الخبرة ذات العلاقة. تم تعيينهم بلا مقابلات وبلا تزكية أمنية، وكان يفترض تسلمهم مناصب متدنية نسبياً في مكتب ميزانية سلطة التحالف CPA ولكن – لكون سلطة التحالف لم تكن تعين أشخاصاً مخضرمين من أصحاب الكفاءات - أنتهى بهم الامر بأن يكونوا مسؤولين عن إنفاق أموال الميزانية العراقية، ونتيجة قلة معرفتهم بضوابط الحكومة الامريكية الخاصة بالموازنة والمشتريات ، فلقد لجأوا الى المبالغة في بطء الانفاق والذي زاد من إحباط العراقيين العاطلين عن العمل" *[2]. وفي ملخص مفيد لمشكلة الفساد ونتائجها نشرت صحيفة المدى العراقية، في 17 -11 -2008 مقالة طويلة حللت بالارقام حجم الخسائر من الفساد في وزارة النفط على سبيل المثال، والبالغة

---

[1] Gwynne Dyer, After Iraq; where next for the middle east, Yale university press, New Haven and London, 2008, p.16

[2] CPA* مختصر ل(Coalition Provisional Authority) ونتيجة تتابع أخفاقاتها فبات العراقيون يعتبرون الرمز المختصر ل(CPA) يشير الى (Can’t Provide Anything) أي ليست قادرة على توفير أي شئ...بيترو غالبريث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 147-150

250 مليار دولار، منها 45 مليار لتهريب النفط الخام، 45 مليار اخرى من المشتقات النفطية، إضافة الى حرق 600 مليون متر مكعب من الغاز سنوياً من دون الاستفادة منها وإستغلال 441 بئراً من أصل 1041 بئراً منتجة ، وطاقة تصديرية تقدر ب 4,2 مليون برميل لم يستغل منها الا النصف. ودعم هذا التحليل بيان هيئة النزاهة العراقية والذي ذكر " ان السنوات الخمس الماضية لم تشهد تشييد مصفاة واحدة، على الرغم من العروض المغرية التي قدمتها شركات عالمية لانشاء مثل هذه المشاريع، ولمدة تتراوح بين السنة والستة أشهر [1]. وأن ما بقى من ال250 مليار دولار أهدرها الفساد في الوزارات والمؤسسات الاخرى .." وأشار البيان أيضاً "ان الغاء لجنة الشؤون الاقتصادية وتحويل صلاحياتها الى الامانة العامة، أسهم في اتساع رقعة الفساد، كما وإن معظم العقود الضخمة، تبرم دون السماح للجهات الرقابية وخصوصاً هيئة النزاهة بالاطلاع أو التحقيق فيها ". وهذا ما أعتمد عليه تقرير (منظمة الشفافية العالمية) لعام 2008 والصادر من مركزها الرئيس في برلين الذي ذكر أن العراق يحتل المرتبة الثالثة بالفساد وعدم الشفافية، علما بإن اخر دولة في هذا المقياس الدولي هي هاييتي، حيث حل العراق في المرتبة الثالثة على لائحة أسوء الدول فساداً في العالم، ولم يتقدم في الشفافية إلا على الصومال وميانمار (بورما سابقاً)[2].

وذكر احد التقارير التي ناقشتها قناة الجزيرة الفضائية حول العراق وملف الفساد فيه روايات كثيرة عن الفساد وبأنواع مختلفة فلا ينتخب مجلس إداري محلي حتى يتهم من سبقه بالفساد ويطالب بالتحقيق معه وهو ما ينطبق على الوزارات واغلب المؤسسات الاخرى، ويضرب التقرير مثالاً بوزارة التجارة واتهامها من قبل لجنة النزاهة في مجلس النواب بالتورط في قضايا فساد مالي واعتقل إثر ذلك

---

[1]) نقلاً عن شاكر النابلسي ، العراق يعاني من اكبر فضيحة فساد في التاريخ ، مقال منشور في صحيفة أفاق وبتاريخ 23-1-2009 وعلى الموقع :
http://www.aafaq.org/news.aspx?id_news=7862

[2]حسن ابو طالب / مصدر سبق ذكره.

شقيق الوزير ومستشاره الاعلامي، ومن ثم الوزير فيما بعد، كما تم توجيه الاتهام الى ستة مديرين في الوزارة هرب خمسة منهم لدى قيام الاجهزة الامنية بمحاولة اعتقالهم. ويتطرق ذات التقرير الى مذكرة للسفارة الامريكية ، التي كان لها الدور الأهم في تجذير الفساد بعد سقوط النظام السابق، في بغداد كشفت عن فساد مالي في جميع الوزارات العراقية ووصفتها بمشكلة مستوطنة ، وتطرقت بأمثلتها الى وزارتي الصحة والداخلية ومن يتعرض لهاتين الوزارتين ويتحدث عن الفساد فيهما يتعرض للانتقام. ويضيف التقرير الى أن هنالك بعض المراقبين يضعون في خانة الفساد تشكيل وزارات لا نفع لها ولا فائدة تصب إلا في إرضاء شركاء الحكم الطائفي [1].

وهذا ما أكده عضو لجنة النزاهة في البرلمان العراقي عقيل عبد الحسين حينما قال" إن التشكيلة الوزارية التي أعدت من قبل الحكومة وكان الاعتراض أساسيا عليها وذلك للانتفاخ الكبير الحاصل في الوزارات ومنذ البدء قلنا إن ذلك سيؤدي الى فساد إداري ومالي، ليس من الممكن أن تكون هنالك ست وزارات دولة في عملية ترضية لبعض الاحزاب التي لم تحصل على مناصب داخل تشكيلة الحكومة"[2] . ومع كل ما في ما قاله عضو لجنة النزاهة من حقيقة الا ان مبرراته لتفسير الفساد الاداري والمالي لم تصب كبد الحقيقة، فالمليشيات التي تنهب النفط ليس وزارات منتفخة والعصابات الاجرامية التي ترعاها المليشيات والتي كانت تنهب البنوك والمصارف ورواتب الموظفين لم تكن وزارات هي الاخرى .انة الفساد الذي يكمن في الاساس العقلي للاحزاب والمكونات السياسية المهيمنة على العملية السياسية الحالية وليس للاليات، فالاليات القانونية التي تلاحق الفساد معطلة بقوة المليشيات وقوانيين المحاصصة الطائفية الاثنية.

---

[1]عقيل حسن ، تقرير عن ملف الفساد في مؤسسات الدولة العراقية ، لبرنامج المشهد العراقي، فضائية الجزيرة ، منشورة على موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net

[2]عقيل عبد الحسين ، ملف الفساد في مؤسسات الدولة العراقية، المصدر السابق

وأظهرت معلوماتية الجهاز المركزي للاحصاء الحكومي ودائرة تخطيط القوى العاملة التابعة لوزارة التخطيط ان 11%من الأسر العراقية تعيلها نساء وان 73%من الأسر تعليها أرامل[1]. كما وقد كان للارتفاعات الكبيرة في أسعار المشتقات النفطية خلال اعوام الاحتلال اثر بارز في تدني الوضع الاقتصادي للاسرة العراقية. ففي حين كان الفرد العراقي يحصل على المشتقات النفطية بأسعار رمزية تحت سلطة النظام السابق قبل الاحتلال، فإن اسعار هذه المشتقات ارتفعت نتيجة الزيادات المتتالية في تسعيرتها الرسمية بعد ابرام الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأخذت اسعارها تتذبذب بين حين وأخر بتأثير عوامل عديدة في مقدمتها، تذبذب الكميات المستوردة وبالتالي حصول شحة في المعروض منها ، اضف الى ذلك التأثير الموسمي على السعر. وقد ارتفعت - وما زالت في 2010 - اسعار الوقود والاضاءة بصورة غير مسبوقة بنسبة 590%خلال الفترة 2002-2005 ثم سجلت ارتفاعا اخر بنسبة 186%للفترة 2005-2006. أما بالنسبة لمجموعة النقل والمواصلات فقد ارتفعت أسعارها بنسبة 113%و 129% للفترتين ذاتها، مما اثر وبشكل سلبي على معيشة المواطن العراقي نتيجة توجيه نسبة كبيرة من دخله الى الانفاق على متطلبات المشتقات النفطية [2]. واستمرت هذه الحالة والتي اصبحت هم بالنسبة للمواطن العراقي خلال الاعوام 2007و2008و2009و2010 وخصوصا مع مشكلة الكهرباء الازلية في العراق ومشكلة المولدات الكهربائية في خضم ارتفاع اسعار البنزين والغاز والديزل حتى عم الانفجار الغضب السكاني في المحافظات العراقية وبالتحديد ابتداءا من محافظتي البصرة والناصرية لتواجة مسيرات المتظاهرين بالعنف والقمع الحكومي.

---

[1] نقلا عن سلام عطوف كبة ،كارثية الترمل في بلادنا، مركز مساواة المرأة ،مقالة منشورة http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=133187

[2] عدنان ياسين، الامن الاجتماعي وشبكات الامان الاجتماعي في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث لرابطة دراسات العراق المعاصر/لندن، 17-18تموز 2008، ص16

وفقا لجمعية حقوق المرأة التي اجرت مسحا للأسر النازحة والأشخاص الذين يعيشون في الشوارع في 12 محافظة (باستثناء اقليم كردستان)خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير الى آب/أغسطس 2007، وهناك ارتفاع بنسبة 25%في عدد الأمهات اللواتي يطعمن أطفالهن من فضلات الغير[1]. ولعل الجدول رقم (5) يوضح اثر الاستراتيجية الاقتصادية في العراق على ارتفاع نسبة الفقر والحرمان في المجتمع العراقي، بحيث لم يفرق الحرمان بين الاسر التي يعيلها رجل والاسر التي تعيلها امرأة وفقا لدليل مستوى المعيشة، وكذلك وفقاً لميداني التعليم ومحيط المسكن. ولكن الاسر التي يعيلها رجل اقل حرمانا من الاسر التي تعيلها امراة بالنسبة لميدان الصحة وميدان وضع الاسرة الاقتصادي ولكنها اكثر حرمانا منها بالنسبة لميدان البنى التحتية وميدان المسكن.[2] أما العلاقة مع نوع جنس رب الاسرة كما يوضحها التقرير فتؤكد أن معدلات إعالة الاسرة تتوزع بين النوعيين الاجتماعيين (الرجال والنساء) بفرق كبير. فنسبة الاسر التي يعيلها رجل تصل الى 89 % في حين تعيل النساء 11 % فقط من الاسر . وغالبا ما تكون تلك النساء من الارامل اللواتي يعلن أطفالهن او افراد الاسرة الاخرين. ونتيجة لانخفاض فرص العمل للنساء مقارنة بالرجال وانخفاض معدلات اجورهن كما هو معروف، فان نسبة الحرمان تزداد في الاسر التي تعيلها النساء، اذ بلغت النسبة 63 % وهي تزيد بشكل واضح على المتوسط العام لنسبة الحرمان البالغة 55 % في حين تقل نسبة الحرمان لدى الاسر التي يعيلها الرجال اذ تبلغ 54%[3]. ومقارنة بتقرير التنمية الانسانية للامم المتحدة عن العراق لشهر شباط 2009 فإنه يؤكد أن هنالك عائلة من بين كل عشرة عوائل تعيلها إمرأة وأن

---

[1] نقلاً عن المصدر السابق.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –برنامج الامم المتحدةUNDP - خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، عمان، 2006 ، ص 158.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 180

80%من هؤلاء النسوة هن أرامل، كما وتشكل نسبة النساء في قوة العمل ما يقارب 17%فقط مقارنة بنسبة الرجال التي تصل الى 81%من قوة العمل [1].

وحسب تقرير حزيران 2010 والموسوم (خط الفقر وملامحه في العراق) والصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي والذي أشرفت على أعداده اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر وتوليد العمالة وشبكة الحماية الاجتماعية بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، فإن مستوى نسبة الاسر التي تعيش تحت مستوى خط الفقر في العراق وصلت الى 23% أي ثلث الشعب العراقي. وهذا يعني ان هنالك اكثر من 7 ملايين عراقي هم تحت مستوى خط الفقر. ويبدو من خلال التقرير ان مستوى خط الفقر في العراق مساو الى (76896) ديناراً للفرد الواحد شهرياً. إن الفقر يتركز في الريف العراقي بنحو أعلى من الحضر في مختلف المحافظات في مستوى كل من حجم الفقر وفجوة الفقر (عمقه) ففي حين يعد أكثر من 40% من سكان بعض المحافظات من الفقراء (المثنى 49% وبابل 41% وصلاح الدين 40%) فأن هناك محافظات أخرى تقل فيها نسبة الفقراء عن (10% في دهوك 9% وفي أربيل 3% والسليمانية 3%) وعموماً فإن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء تزداد فيها فجوة الفقر أيضاً [2].

---

[1] **U.N Humanitarian Report on Iraq published on February 2009, on website:http://www.un.org.**

[2] **بيان صحفي منشور على موقع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، http://cosit.gov.iq/press_poverty.php**

خاصية الاسرة	نسبة الاسر %	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	محيط المسكن	وضع الاسرة الاقتصادي	مستوى المعيشة
حجم الاسرة								
1 – 3	16,6	31,4	18,9	55,7	17,4	37,1	51,5	27,4
								24,6
4	11,9	25,4	16,8	54,1	15,6	36,4	50,8	25,3
5	14,0	25,2	18,5	52,7	16,2	38,4	49,8	28,1
6	14,5	27,1	19,8	56,0	16,9	39,2	54,3	31,6
7	12,2	30,6	21,5	59,4	20,8	41,8	55,9	36,7
8 – 9	17,0	36,8	22,2	62,7	24,6	43,7	61,7	43,4
10 فأكثر	13,8	44,2	26,9	66,4	28,7	45,5	60,4	
نوع الاسرة	نسبة الاسر %	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	محيط المسكن	وضع الاسرة الاقتصادي	مستوى المعيشة
احد الابوين مع اطفال تحت 18	8,8	33,4	22,9	59,0	20,5	42,2	64,1	35,7
ابوين مع اطفال تحت عمر 18	4,6	27,4	32,5	57,6	16,3	35,7	44,9	29,9
ابوين مع اطفال تحت عمر 15	22,7	28,7	29,4	53,9	15,5	38,1	49,3	28,9
ابوين مع اطفال تحت عمر 5	47,8	33,8	12,6	62,6	24,6	43,3	59,8	32,8
زوج وزوجة دون اطفال	10,0	30,2	27,8	53,3	15,0	34,9	43,8	27,3
افراد غير متزوجين	1,1	44,9	22,3	38,8	12,7	32,1	74,2	28,7
اخرون	5,0	27,9	29,6	50,1	12,8	36,9	48,1	27,3
نوع جنس رب الاسرة								
رجل	88,6	31,8	20,2	58,9	20,5	40,4	54,1	31,1
مرأة	11,4	32,0	24,8	53,4	16,9	40,5	62,8	31,7

وضع قوة العمل لرب الاسرة يعمل	69,3	31,1	17,9	59,4	20,8	40,1	50,0	29,2
عاطل عن العمل	3,7	25,9	20,1	57,1	19,7	41,6	85,1	38,2
خارج قوة العمل	27,0	33,8	28,0	55,6	18,6	40,9	64,1	35,3

الجدول رقم (7) نقلاً عن: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الامم المتحدةUNDP - خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص. 178

واقع المرأة الكردية تحت الاحتلال:

وعلى الرغم من أن المرأة الكردية في منطقة كردستان العراق، التي يقطنها غالبية كردية ، كانت قد عانت كثيرا مثل أختيها في بغداد والبصرة ووقع عليها من حيف الزمن ما يهد الجبال ، إلا إنه وبعد عام 1991 خرجت هذه المنطقة (كردستان) برمتها من سيطرة الحكومة المركزية في بغداد وأصبحت تدار من قبل حكومة مشكلة في اربيل والسليمانية بقيادة الحزبين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، إثر تأسيس ما يعرف ب(المنطقة الآمنة للاكراد) التي ساهمت في خلق حكم ذاتي سياسي ممول دولياً ومستقل تماما عن باقي اجزاء الدولة العراقية. ونجحت قيادات للمرأة الكردية تحت حماية الحلفاء الدوليين وبمساعدة المنظمات الدولية في تأسيس منظمات نسائية غير حكومية جيدة التنظيم والتمويل[1]. الامر الذي جعل من الطبيعي جداً أن ترحب حكومة منطقة كردستان العراق كثيرا بالاحتلال الامريكي واعتبرته (تحريراً وديمقراطية منتظرة)، لاسيما وأن هذه القيادات الكردية كانت تصطف الى جانب المعارضة في الخارج ، ووجدت في الولايات المتحدة المنقذ والمخلص والمساعد على تحقيق (الديمقراطية والتنمية والتطور ..حسب رؤيتها) والكثير من النساء الكرديات

---

[1] أمال الرسام، العراق، بحث منشور في تقرير بيت الحرية، ص100
http://www.freedomhouse.org/uploads/arabicwomensurvey/Iraq.pdf

اصطففن الى جانب تغيير النظام السياسي في العراق بقوة سلاح الولايات المتحدة الامريكية وإستراتيجية تدخلها الانسانية. ولكن ما حدث بعد الاحتلال 2003 أثبت أن ما كان متأملاً ومنتظرا ًهو غير الواقع الذي حدث !! فالمرأة الكردية بعد الاحتلال الامريكي عانت وبقسوة مفرطة من الضغوط الاجتماعية والعشائرية والقبلية في زمن وصف بإنه عهد جديد للتحرير والديمقراطية، ولعل أبرز ما شهدته المرأة الكردية هو تفاقم لظاهرة (جرائم الشرف والانتحار والقتل حرقا) وقتل المرأة بعنف شديد، بحيث أصبح من أعمق الاثار السلبية للديقراطية الفوضوية حتى لمفضليها. فقد ذكرت السيدة نرمين عثمان وزيرة شؤون المرأة بالوكالة - حكومة المالكي - في أحد البرامج التلفزيونية التي بثت في أذار 2008 "إن ظاهرة انتحار الفتيات حرقا في اقليم كردستان سببها أن تغيير القوانين في الاقليم لم يصحبه تغيير أجتماعي "[1]. فوفق إحصائيات مستشفى الطوارئ في محافظة السليمانية، على سبيل المثال، والتي أكدت أن حالات أنتحار النساء حرقا ًقد تصاعدت بشكل ملفت للنظر منذ عام 2003 وسجلت 329 حالة، وفي عام 2004 ووصلت الى 291، وفي عام 2005 قاربت على 778 أما في عام 2006 فقد بلغ العدد 812، وذلك في ظل اقوى موجات العنف الطائفي والتي لم يستطع الرجل الخروج من البيت مما أضطر المرأة ان تكون المضحي الاول [2]. كما وخصص تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) لعام 2007 قسما مهما لتقصي حقوق الانسان في منطقة كردستان من العراق وذلك بذكره لثلاثة مواضيع مهمة (جرائم الشرف ، أوضاع السجناء،وحرية التعبير) فبالنسبة لموضوع جرائم الشرف التي تحدث قلقاَ جدياَ حيال المرأة الكردية، أكد التقرير أن هنالك 358 حالات إحراق المرأة لنفسها حتى الموت (الانتحار) ، وهنالك 218

---

[1] العراق للجميع ، المرأة العراقية : ثلاثة ملايين أرملة وخمسة ملايين يتيم في عهد ما بعد صدام ، مقالة طويلة منشورة على شبكة الانترنت والموقع هو: http://www.iraq4allnews.dk/new/shownews.php?cat=6&id=2328

[2] تقرير منظمة(اسودة) المناهضة للعنف ضد المرأة حول وضع المرأة في اقليم كردستان، ترجمة: جلال زنكابادي، 2009-2-18 الموقع : http://www:iraqiwriter.com/iraqiwritetr/iraqi_writers-folder/site_writers/jalal_zangabady/jalal-z-36.htm

محاولة للانتحار ، والسبب الرئيس هو الضغوط المتزايدة من قبل ذكور العائلة لتشددهم بموضوع جرائم الشرف ، وهو ما يؤكد أن نوع الديمقراطية الامريكية التي وصلت الى منطقة كردستان بعد الاحتلال لم تستطع الى حد الان تغيير أو على الاقل التقليل من الظواهر السلبية التي تشهدها المنطقة [1].

كما وتطرق تقرير السفارة الامريكية الصادر عام 2007 حول ممارسات حقوق الانسان في العراق ، الى حقيقة إن هنالك منظمات غير حكومية تفيد بإن ما بين 200 -250 إمراة تقتل سنوياً في إقليم كردستان ، ويسمح قانون يعمل به للأخذ بأعتبارات ((الشرف)) لتخفيف الاحكام الصادرة بحق المذنبين[2].

كما ولوحظ في الاقليم أن نسبة الزواج في تنازل مقابل تصاعد في نسبة الطلاق.

أما تقرير البعثة (UNAMI) لشهر كانون الثاني/يناير لعام 2008 فركز أكثر على موضوع جرائم الشرف في كردستان حيال المرأة الكردية وذلك بأتباع حالات موثقة من هذا النوع ، حيث يذكر التقرير أن النار تطلق على الضحية وتترك لتلقي حتفها في البيت أو في الاماكن العامة ومن ثم أعتبار ذلك ((عمليات إطلاق نار عشوائي))من جانب أفراد أسرتها . وقد حصلت البعثة على إحصاءات لمثل هذه الحالات بلغت 56 إمرأة وحرق 150 إمرأة إخرى في أربيل للفترة ما بين كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيو 2008. أما في مديرية السليمانية وحدها فسجلت حالات العنف ضد المرأة كما يلي : 16 جريمة قتل واضحة و76 حالة حرق و266 حالة من العنف المنزلي للفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2008. كما وأظهرت بيانات رسمية قدمت الى يونامي أكدت أن هنالك 118 حالة

---

[1]نقلاً عن: سماح أدريس ، نقد الوعي(النقدي)كردستان العراق –نموذجا ، مقالة إفتتاحية لجريدة الاخبار ، http://www.al-akhbar.com/ar/node/61008.2008

[2]السفارة الامريكية في العراق ، تقرير حول ممارسات حقوق الانسان في العراق لعام 2007 ، منشورة على موقع السفارة :
http://www.arabic.iraq.usembassy.gov/hrr_on_iraq_04152009.html.

وفاة للنساء في المحافظات الكردية الثلاث خلال الربع الاول مـــن ســـنة 2008 كانت لاسباب غير طبيعية .[1]

ومما تقدم يكون للمنهج المقارن الدور الكبير في فهم حقيقة واقع المرأة العراقية قبل وبعد الاحتلال وكما تلخصه وزيرة الدولة لشؤون المرأة، المستقيلة، نوال السامرائي حينما قالت "ان النظام السابق المخلوع وفر للمرأة ضمانات حقوقية لم تعد متاحة في العراق الجديد لما بعد الاحتلال، كما وتمت ازالة الامية بشكل كامل تقريبا منذ اواسط السبعينات من القرن الماضي وأزيلت الكثير من مظاهر التمييز بين الرجل والمراة في مختلف مجالات التوظيف، وكان عدد الخريجات الجامعيات في عهد الديكتاتور يساوي تقريباً عدد الخريجين الجامعيين من الذكور. كما وإن النساء نلن في ظل النظام الديكتاتوري السابق حقوقهن بدرجة كبيرة في الثمانينات بشكل كان بالامكان مقارنته مع الغرب، ومن ذلك الوقت أدت الحرب والعقوبات الى بقاء العديد من النساء داخل منازلهن، وأدى الغزو بقيادة الولايات المتحدة الامريكية الى تراجع حاد في حقوق النساء في ظل النظام الديمقراطي الجديد والذي فيه تعاني المرأة من التهميش والاقصاء والاضطهاد وهي تعتبر شيئا ثانوياً في الاسرة." وتابعت "أن واقع المرأة اليوم متردي ينذر بكارثة ان لم نستدرك الامر ونحاول ايجاد منافذ للمرأة المحاصرة من كل الجهات ..إن لم نثقف المجتمع بشكل سريع ... فهنالك أكثر من مليون ونصف المليون إمرأة مطلقة ومليوني إمرأة أرملة ونحو أربعة ملايين إمرأة يجهلن القراءة والكتابة ..كما وكثيراً ما تعاني الارامل والمطلقات اللائي كن يعتمدن من قبل على دخل أزواجهن". [2]

---

[1] تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق لشهر كانون الاول 2008 ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 17-18 .

[2] العراق الجديد ، ميدل أيست أونلاين ، مليونا أرملة ومليون ونصف مطلقة و4ملايين أمية ، مقابلة مع وزيرة الدولة لشؤون المرأة ، شبكة عراقنا الاخبارية ، منشورة على الموقع :
http://www.irakna.com/index.php?option=com_content&task=view/id=2890&temid=169

وبإتباع المقارنة نفسها يؤكد تقرير منظمة اليونسيف لعام 2007 حينما يذكر أن العراق يعد من المجتمعات التي أحتفت بالمرأة ومكنتها على مر الاجيال، إلا إن اليوم ملايين الفتيات والنساء في العراق ما يزلن مهمشات بسبب التمييز والحرمان من الصلاحيات والفقر ويمرن بأوقات مثقلة بتحديات لا مثيله لها، إذ تتعرض حقوقهن في البيت وفي المدرسة ومكان العمل وفي ميادين السياسة الى الانتهاك. وقد دعا ممثل المنظمة الى وجوب تحقيق المساواة بشأن مشاركة النساء في صنع مستقبل العراق، إلا إن حقوقهن تضيع تدريجيا ًدون إتخاذ أي إجراء إيجابي لحماية هذه الحقوق، مشيرا ًالى إن المساواة في مشاركة المرأة أصبح مطلوبا ًأكثر من أي وقت مضى كي يتمكن العراق من إسترداد عافيته. [1]

وفي الاستطلاع الذي أجرته منظمة (Oxfam International) حول تأثير الصراع على المرأة العراقية كمحاولة لتحديد التحديات التي تواجهها المرأة في العراق بعد انخفاض معدل العنف اليومي وفي خضم الحديث عن تحسن الاوضاع الامنية ولمعرفة طبيعة المساعدة الانسانية (Humanitarian Assistance) التي تحتاجها هذه المرأة من المنظمات الدولية غير الحكومية كانت النتائج 55%من النساء هن ضحايا للعنف الذي وقع في العراق منذ الغزو، 22%هن ضحايا للعنف الداخلي (الحرب الطائفية)، 45% يعانين من دخل شهري سئ ، 33% لم يستلمن أية مساعدة أنسانية من أية جهة، لا داخلية ولا خارجية، 67 % من اللواتي شاركن في الاستطلاع هن أرامل و 75 % منهن لم يستلمن المعونة الشهرية التي قررتها الحكومة للارامل، 50% قلن أن نوعية العناية الحكومية بالصحة سيئة للغاية وفي تدهور مستمر مقارنة بسنوات 2006و2007 و25 % لا يمتلكن القدرة على شرب مياه معقمة وثلث النساء المستطلعات كانت لديهن الكهرباء بصورة ثلاث ساعات فقط في اليوم والثلثان

---

[1] تقرير منظمة اليونسيف لعام 2007 عن العراق منشور على موقع المنظمة :
http://www.irakna.com/index.php?option=com_content&task=view/id=2890&temid=169

الاخران من المستطلعات كانت الكهرباء تصلهن بمعدل 6 ساعات أو أقل في اليوم الواحد و 80 % من مجموع المستطلعات أوضحن بصعوبة الوصول الى الكهرباء مقارنة بسنة 2007 كما وأشار 40 %من المستطلعات أكدن الى عدم قدرتهن على إرسال أولادهن الى المدرسة .[1]

وتجمع المنسقة الإعلامية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة جولييت توما في صورة واحدة وضع المرأة في العراق عام 2009 على انه يدعو إلى القلق، فبالرغم من تحسن الوضع الأمني في البلد إلا إن: " وضع المرأة في العراق يدعو إلى القلق رغم تحسن الوضع الأمني في البلاد. لكننا لاحظنا في الأمم المتحدة أن المرأة والفتاة العراقية لم ينالا من الحقوق ما يتماشى مع نسبة التحسن الأمني في البلاد وما توصلنا إليه من نتائج تشير إلى مؤشرات خطيرة خاصة على مستوى الوضع الصحي. حيث أن 84 امرأة في العراق من كل ألف امرأة تفقد حياتها خلال عملية الوضع وهذه نسبة عالية في المنطقة مقارنة مع دول أخرى مثل سوريا ومصر والأردن. بالنسبة لموضوع الأرامل في العراق، هناك 10 بالمائة من الأسر ترأسها امرأة بينهن أكثر من ثمانين بالمائة من الأرامل. وفي تقرير آخر وضعته الأمم المتحدة، تبين أن المرأة العاملة لا تتعدى نسبتها الــ17 بالمائة فقط من اليد العاملة مقابل نحو 80 بالمائة من الرجال. ولهذه الظاهرة أسباب بينها نسبة الأمية التي تفوق ال25 بالمائة لدى النساء في العراق مقارنة مع 11 بالمائة لدى الرجال. إن موضوع محو الأمية يقف في صدارة أولويات برامج الأمم المتحدة للعام الحالي. إن يوم المرأة العالمي مرّ هذه السنة تحت شعار "النساء والرجال معاً للحدّ من العنف بحق المرأة". وهنا تشير الإحصائيات إلى أن 33 بالمائة من النساء المتزوجات يتعرضن لنوع من أنواع العنف وتحديداً العنف المعنوي بينهن نسبة 20 بالمئة يتعرضن لعنف جسدي. إن الأمم المتحدة التي يقلقها هذا الوضع تعمل مع الحكومة العراقية ومنظمات

---

[1] Jeremy Hobbs, Iraqi women in the grip of silent emergency despite security gains, 8-Maech 2009 available online; http://www.oxfam.org

المجتمع المدني على معالجة هذا الوضع كما تعمل المنظمة الدولية على تنفيذ أكثر من ثلاثين مشروعاَ لتمكين المرأة بينها رفع التوعية في قطاع الحكم الرشيد والإصلاح الاقتصادي والتربية والتوعية الصحية والغذائية".[1]

وأخيراً يمكن نسج صورة مستندة على أعمدة سياسية واقتصادية اجتماعية لوضع المرأة العراقية ، في ظل أثار الحرب والعنف والاحتلال والسياسة الفوضوية ذات الأمد، لا القصير ولا المتوسط وإنما الطويل ، وذلك من خلال مجرد التمعن بقراءة تقرير اللجنة الدولية للصليب الاحمر في العراق والصادر في أذار/مارس 2009 الموسوم (المرأة في الحرب) والذي تزامن صدوره مع الحديث عن تطور الاوضاع الامنية من جهة وبمناسبة السنة السادسة لشن حرب الإحتلال الامريكي - البريطاني من جهة ثانية. وقد تكون للقصص المأساوية التي يسردها هذا التقرير عبر مجموعة مقابلات متفرقة مع نساء من مختلف المحافظات العراقية عانين مختلف المعاناة والتي تصفها إحداهن بأن مواجهة المستقبل المجهول أمر حتمي ولا مفر منه.[2]

لقد فرضت هذه الظروف على المرأة العراقية ان تختار بين طريقين للعيش في العراق تحت الاحتلال : أولهما ان تؤمن بتحرير العراق وتتفاعل بالوجود الامريكي الذي سيحقق لها الديمقراطية الموعودة وينقلها من عالم اللا شيء الى عالم كل شئ، وان تنتمي الى مئات بل ألاف من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الحقيقية، وغير الحقيقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. نساء هذا الطريق هن اللواتي لا يشعرن بالمسؤولية الوطنية وقبلن بالاحتلال لغرض الاستفادة المادية وتحقيق المكاسب السياسية (والتي هي عبارة عن بطالة مقنعة) على حساب العراق . كما ويمكننا اضافة مجموعة النساء المنقادات من قبل

---

[1] المرأة العربية في يوميها العالمي لعام 2009
http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=1843957

[2] اللجنة الدولية للصليب الاحمر في العراق ، تقرير النساء في الحرب، أذار 2009 منشور على موقع اللجنة على شبكة الانترنت : **www.icrc.org**

الاحزاب والتجمعات السياسية اللواتي وافقن على ان تكون المرأة العراقية جزء من المحاصصة الطائفية واللعبة السياسية وبالتالي احجار لرقعة شطرنج المحتل. ومن يقود هذه الفئة من النساء الناشطات الامريكيات على اختلاف انتماءاتهن للمنظمات والاحزاب والجمعيات المرتبطة بالادارة الامريكية "جناح الاستراتيجية المدنية" في تحقيق غزو العراق واسقاط نسق القيم الامريكية في منطقة الشرق الاوسط لتحقيق هيمنتها. ادوات التنفيذ في العراق هن نساء المنطقة الخضراء اللواتي يعشن اجواء (الديمقراطية الامريكية الحقيقية) هنالك فقط، وليس لهن اية صلة بالمجتمع العراقي وما تعانيه المرأة العراقية التي فقدت ابيها او اخيها او ابنها او على الاقل، كيف تعيش المرأة العراقية وتعاني من الفقر والعوز المادي والعنف بكل ابعاده . الرؤية السطحية التي تتمتع بها هؤلاء النسوة في قياس اوضاع المرأة الحالية في العراق، وكيف أنها تغيرت أوضاعها من الاسوء الى الاحسن بالامثلة وانتقلت من الديكتاتورية الى الديمقراطية بموضوع واحد فقط هو موضوع المشاركة السياسية الصورية ونسبة 25% الكوتا التي حصلت عليها.

المؤتمرات والندوات والورش والخطابات واللقاءات التي تقوم بها هؤلاء النسوة، وهن في اغلبهن من البرلمانيات والمنتميات للاحزاب السياسية والطائفية، (وللامانة العلمية، هنالك جزء من هؤلاء النسوة ارتبطن بالاحزاب الطائفية وشاركن بالعملية السياسية واعترفن بديمقراطية الاحتلال ولكنهن وجدن انها ديمقراطية مزيفة ولا يمكن ان تخدم لا المرأة العراقية ولا العراق عموماً)، يركزن على موضوع المشاركة السياسية وكيف بإمكانهن تفعيل هذه النسبة الكبيرة التي لم تخدم المرأة العراقية منذ ان منحت كهبة من المحتل ولغاية الان. ان نسوة هذه الفئة لا يدركن ان الوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي والوضع الامني للمرأة هو الذي بحاجة الى التغيير لان المرأة العراقية تعلم ان وجود نسبة 25% أو 11% للنساء في العمل السياسي نتيجتها واحدة في عملية صنع القرار. ولكن ما هو مطلوب من هذه النسبة هو كيفية الاهتمام بالمرأة وتغيير واقعها الذي نتج منذ

الحصار الاقتصادي وحتى الاحتلال. ان المرأة الان بحاجة الى تغيير في مكانتها الاجتماعية التي، ومع الاسف، في العهد الديكتاتوري الظالم افضل بكثير عن عهد ديمقراطية الاحتلال وديمقراطية الطائفية. نساء المجتمع العراقي يطالبن هذه الفئة من النساء ان يعيدن النظر برؤيتهن بواقع المرأة المعاش، وما هي المتطلبات التي تستطيع ان تغيير واقع المرأة من الاحسن الى الاسوء وهن يمتلكن القدرة والقابلية على ذلك حسب ما يصرحن به اعلامياً.

أضف الى ذلك ومع الاسف وبعد سبع سنوات من احتلال وتدمير كامل للعراق يرد التقرير العالمي لحقوق الانسان لعام 2010، والصادر عن الامم المتحدة المنظمة الدولية -العالمية، على هذه المجموعة من النساء حينما يتطرق التقرير الى موضوع العراق وبالتحديد ظروف وواقع النساء في هذا البلد فيذكر: «يستمر العنف ضد النساء الذي يمارسه أحيانا أعضاء في الميليشيات والجنود والشرطة، وغالبا ما يتمكنون من الإفلات من المحاسبة والعقاب والقانون، وغالبا ما يوجه العنف بشكل خاص للنساء اللواتي يشغلن مناصب سياسية والموظفات والصحافيات وناشطات حقوق المرأة، كما شهد العراق هجمات ضد النساء في الشوارع بسبب لباسهن وعدم ارتداء الحجاب». كما أشار التقرير إلى «استمرار جرائم الشرف في كل أنحاء العراق، خاصة في المناطق الكردية، فضلا عن استمرار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للنساء أو ما يسمى بالختان، خاصة في المناطق الكردية (60% تقريبا من النساء الكرديات تعرضن للختان)». وذكر التقرير ذاته أن البرلمان الكردستاني سبق أن أصدر قانونا يحرم الختان عام 2008، لكن «القرار الوزاري اللازم لتنفيذ القانون المتوقع صدوره في شباط/فبراير 2009، تم إلغاؤه بشكل غير معلن»، مما يعني أن القانون (الذي

يمنع ويحرم الظاهرة) غير موجود.[1] ناهيك عن الدعوات المتكررة من منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومان رايتس ووتش) التي طالبت سلطات اقليم كردستان الى منع وحظر هذه الظاهرة ذات الاثار السلبية على الحالة الصحية والنفسية للنساء وتحديدا الفتيات والصغيرات السن. ولكن ظلت هذه المجموعة من النساء مستمرة في إضفاء الطابع الايجابي على عملية الاحتلال، التي لم تجن منها المرأة العراقية غير الفقر والمرض والترمل والتعذيب والسجن والاختطاف والاغتصاب والعنف الجسدي والتهميش السياسي والبطالة الاقتصادية ناهيك عن تعصب اجتماعي وتطرف متميز في مرحلة مميزة.

اما الطريق الثانية والتي يمكن ان نسميه ذو الافق المستقبلي والمتميز بالعقل الرصين وردة الفعل الوطنية الكاسحة، حيث ما يميز هذه الفئة من النساء العراقيات انهن عاصرن وعشن كل الازمات العراقية. هذه الفئة تعرضت لشتى انواع الاضطهاد النفسي والعبء الاقتصادي، ولكن مع ذلك وقفن موقفاً نابعاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه العراق برفض المحتل ومشاريعه، وحاولت هذه الفئة، وما زالت، ان تقدم كل ما يمكن ان يخدم العراق في محنته العصيبة جداً ، بعيداً عن المطالبة بالمناصب السياسية الداعمة لعملية المحاصصة الطائفية، متمسكات برؤية المحافظة على المجتمع واجياله من الضياع والحرمان بتعزيز المسؤولية الوطنية وتعميق بناء العراق بالعراقيين ومن اجل العراقيين، مؤكدات حقيقة لا يمكن تجاهلها، تقوم على سؤال بسيط، هل يمكن ان تقوم الدولة المحتلة بتحقيق الاهداف الوطنية للدولة الواقعة تحت احتلالها ؟؟ هل تتوازى استراتيجية الاحتلال مع الاستراتيجية الوطنية للدولة المحتلة ام تتقاطع كأمر لا يقبل الشك والجدل ؟؟؟ وعلى الرغم من أنه لم تنبع قيادة محددة لهذه الفئة، إلا إن ما

---

[1] نقلا عن نصير العلي ، الامم المتحدة: استمرار الانتهاكات بحق النساء في العراق، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11398والصادر في 11 فبراير 2010. ومنشوره ايضا على موقع الصحيفة :
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=556762&issueno=11398

يجمعهن هو هدف واحد وما لديهن هو استراتيجية واضحة المعالم وما يعانينه من ظلم وقسر وعنف وتهجير واحد يجعلهن يتفقن على امل ومستقبل واحد وان كان غير محدد وواضح المعالم ، ويمثل هذا الاتجاه نساء العراق اللواتي يفكرن بالعراق وباجيال العراق ومستقبل الاجيال القادمة وهذه المجموعة تشعر بالخطر على الوطن والمجتمع والعائلة والاطفال وهي ترفض الانغماس في المشروع الامريكي او المشروع الطائفي والاثني. هذه الفئة تجد في مقاومة الاحتلال بدعوات وطنية خالصة تنهض على إملاءات الحفاظ على مستقبل الاجيال القادمة، وقد يكون العمل بصمت احد اهم الاساس الواقعية المطلوبة في المواجهة لهذه المرحلة الراهنة. طبقة الموظفات والجامعيات والمعلمات والمهندسات والطبيبات وغيرهن من اللواتي يعانين كثيرا في هذه المرحلة ولكنهن يجدن في العمل الدؤوب السبيل الوحيد في الحفاظ على حقوق ابنائهن ومجتمعهن والطريق الامثل في اثبات وجودهن على الساحة الاقتصادية والمجتمعية مقابل الساحة السياسية التي يتقاتل من اجلها نساء المصالح وضعيفات الحس الوطني واللواتي ولائهن للمحتل أو للحزب أو للطائفة التي يمثلنها بدلاً من ان يمثلن العراق. نساء هذه الطبقة يجدن ان ما كانت تعانيه المرأة من الحصار الاقتصادي والحروب القاسية وجور النظام السابق قد يكون اهون وهي كانت تمتع بحقوق وامتيازات وسيادة واستقلالية وحفظ للكرامة. ان ما يقلق هذه المجموعة من النساء هو العنف المتزايد وحالة فقدان الامن والامان الاجتماعي وبالتالي المصير المجهول الذي يضعهن امام سياسة الامر الواقع دون التخطيط لفعل المستقبل كونه غير موجود. ان هذه المجموعة لا يقلقها الترشيح للانتخابات او الفوز في الانتخابات وانما يقلقها عدم الاستقرار السياسي الذي تصب نتائجه على المرأة والمجتمع ويصبح الفارق الزمني وبعد المسافات للالتحاق بركب الديمقراطية مجرد ضرب من الخيال. ناهيك عن ان ما يقلق هذه المجموعة، التي رفضت الطائفية والقومية والعنصرية وحاملة لواء العراق، هو الكيفية التي سيتم بها اعادة اعمار بلدها

متى وكيف ومن سيقوم بذلك؟ ان ما تطالب به هذه المجموعة هو توفير المستلزمات الاساسية لحقوق الانسان المتعارف عليها بكل العالم. تطالب بتوفير حقوق الانسان البسيطة التي يتوجب على اي نظام سياسي في العراق يوفرها، كجزء من الواجبات الملقاة عليه. كما وهذه المجموعة ترى ان الصراعات السياسية الحالية على السلطة والمناصب السياسية، والتي ليس للمرأة اي دور يذكر فيها، هي الصورة المعبرة عن الاسباب الكامنة وراء الاصرار على تغيير النظام السياسي في العراق.

وبهذا نقول أن الحقوق تؤخذ ولا تعطى اي لا يمُن بها على الناس، فالناس هم من يصوغون حقوقهم وتطورهم الاجتماعي هو الذي يصنع تطورهم الدستوري والسياسي ودور المرأة في المجتمع انطلاقاً من هذه الاطروحة يصنعه مجتمع متفتح وليس مجتمعا مغلقا، مجتمع حر غير مكبل بقيود الإستعباد تحت أي مسمى. ومن هنا فان الديمقراطية ليست ان تفعل ما تريد بل ان تفعل ما تريد وانت تعلم مايريده المجتمع. يروى ان رجلاً بغدادياً قتل آخر في اول ايام الدستور العثماني، الذي بني على اساس الحرية والعدالة والمساواة وعندما قدُم الجاني للقاضي وحكم عليه بالاعدام لقتله نفساً متعمداً صاح من قفصه (اين اذاً الحرية التي بشرتمونا بها) . هنا الفرق بين الانفلات والحرية والفهم الخاطئ للديمقراطية ونحن نقترب من نهاية فصلنا هذا لابد من الاشارة لما ابتدأنا به هذا الفصل من ان العبرة ليست بالتشريع بل بالارادة على تطبيقه، والتي لاتنبعث الا من عقلية متفتحة مقبلة على الانسانية، ناهلة من تراثها غير متغربة عن مجتمعها. ان العلة هي في الاساس الفكري الذي وضع في الدستور الحالي الذي يقطر روحاً طائفية تستند الى معطيات غير مدروسة وبعيدة عن الواقع العراقي وطبيعة نسيجه المجتمعي ، كما وإنها ليست من الدين والاسلام من شيء وانما هي افكار تنظر الى المرأة ودورها نظرة دونية لايزيد عن كونها متاعاً ليس إلا. وهنا تكمن

المفارقة الكبرى بين من يريد ان يبني بلدا ومجتمعا عصريين وبين من يريد ان يعود القهقرى.

الفصل الرابع

التحولات السياسية والديمقراطية المتعاقبة

في العراق ومشروع الدمقرطة الامريكي

كلمة الديمقراطية إجمالا تعني حكم الشعب لنفسه وبنفسه. وتطور هذا المفهــوم مع تطور الفكر السياسي وقيام الدولة القومية، فأصبح يعني في الفكر السياســي الغربي ذلك النمط من أنماط الحكم الذي يعني إن السلطة موكولة للشعب، هو من يملكها أصالة دون تخويل ولكي يمارسها فانه يخــوّل ممثلــين عنــه، ينتخبــون بطريقة الاقتراع المباشر، لكي يقوموا بممارسة دورهم في إيكال أدوات الســلطة التنفيذية لمن يحوز على ثقتهم باقتراع يجري في مجلسهم . وبالصــيغة نفســها التي تقوم على الفصل بين السلطات يبقى للسلطة التشريعية التي يمثلها هــؤلاء الذين انتخبوا لحيازتهم غالبية أصوات الناخبين الذين هم من يحق لهم الانتخــاب قانونياً من أفراد الشعب (أن يكون راشداً غير محكوم بجريمــة يعاقــب عليهــا القانون عدا الجرائم السياسية ومحددات تنظيمية أخرى) دور الرقابة علــى أداء السلطة التنفيذية التي تمارس السلطة، لكونها قد خولتهُ إياها مــن قبــل ممثلــي الشعب من جهة، ولانها خاضعة لرقابة هذه السلطة عند أدائها مهامها . وعلــى الرغم من التطورات التي طرأت في الفهم والممارسة، إلا أنه رافقتها محــاولات للمحافظة على المعنى الحقيقي للديمقراطية والقائم على حكم الشعب والجمــاهير لنفسها وبنفسها من خلال المشاركة والممارسة الفعلية للعملية السياسية [1] عبــر القنوات الانتخابية أو مؤسسات الرأي العام أو منظمات المجتمع المدني وغيرها. وهنالك من يحلل الديمقراطية سلطوياً بقوله " أنها تنظيم للعلاقة بــين الحــاكمين والمحكومين، أي العلاقة المبنية على أسس تداول السلطة السياسية على أســاس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي

---

[1]مصطفى خشيم، الموسوعة السياسية، طرابلس: دار الجماهيرية للنشر، 1994،ص 181

في إطار احترام حقوق المواطن السياسية منها على وجه الخصوص". [1] ويناصر هذا الرأي من يفهم الديمقراطية كونها آلية للحكم بتنظيمها العلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال الأطر القانونية والهياكل السياسية والمؤسسات والقواعد الإجرائية التي تنظم الممارسة الديمقراطية، أي من خلال عناصر بنية النظام وطبيعة النظام الحزبي الانتخابي أي بنية البرلمان والعلاقة بين السلطات [2] والديمقراطية كنظام تعني القيم الأساسية في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسي والقبول بالتعددية والتداول السلمي للسلطة والاحتكام لإرادة الشعب واحترام سيادة القانون أيضا. [3]

أما الآليات الأساسية للديمقراطية فيمكن إيرادها ضمن الأطر التالية: فأولها يعتمد على النظام القانوني (منظومة الحقوق والحريات العامة وضماناتها التي يعد توافرها أساسيا للعمل الديمقراطي). وثانيها النظام الحزبي (التعدد التنظيمي المفتوح للأحزاب والمنظمات والجمعيات باعتبارها أدوات التنافس الديمقراطي). ومن ثم لا بد من وجود النظام السياسي(تداول السلطة السياسية، انتخابات حرة....في إطار مؤسسي معترف به من قبل الجميع). وأخيرا وجوب توفر وإقامة المؤسسات الدستورية التي تشمل على كل ما قيل و تنظيمها قانونياً ودستورياً من اجل إقامة دولة القانون و المؤسسات الدستورية. [4] ولا شك أن وثيقة الدستور تعد بمثابة العقد الاجتماعي الذي توافق المواطنون على مرجعيتها في شؤون الحكم فيما بينهم ومن هنا فإن المجال الحيوي للنظام الديمقراطي،

---

[1]حسنين ابراهيم ، العولمة : الابعاد والانعكاسات السياسية ، الكويت :مجلة عالم الفكر ، العدد (2) المجلد (28) ،1999 ، ص206

[2]محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، سلسلة دراسات المستقبل العربي ، العدد(19)،2000، ص184

[3]برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 ، ص16

[4]وحيد عبد المجيد، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة دراسات المستقبل العربي، العدد(19)، 2000،ص263

والذي يمكن العملية الديمقراطية الحياة ضمن مجالاتها (الدستوري والقانوني والسياسي).

اما مبادئ الديمقراطية التي تجعل امكانية النظر الى العملية السياسية من زاوية إرتباطها بالظواهر الاجتماعية الاخرى كالعقائد والمؤسسات القائمة و اساليب الانتاج وعلاقاته ومنظمات المجتمع المدني ، بحيث تجعل نظام الحكم الديمقراطي محكوماً بإجراءات تعبر عن التزامه بعدد من المبادئ الديمقراطية التي تنبثق عنها مؤسسات دستورية تضمن مشاركة افراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملتزمة، ويمكن القول استناداً الى ما سبق ذكره إن اهم المبادئ الاساسية للديمقراطية تكمن في ضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، كالحق في الحياة وضمان الامن والكرامة والحرية في التعبير عن الرأي والمعتقد مع تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين اعضاء المجتمع، وضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين كافة، وتأكيد ان الديمقراطية لا تتحقق الا في ظل مجتمع ترتفع فيه نسبة التعليم و مستوى العمل السياسي مع توافر الظروف و الشروط الملائمة. أضف الى ذلك أن ممارسة الديقراطية لا تقتصر على مسائل معينة وانما تشمل كل المسائل و المشاكل التي تهم المجتمع والاداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنظام السياسي . اذ تعمل الديمقراطية على حل المشاكل القائمة و المحتملة مع الحفاظ على وحدة البلد ووحدة شعبه وتقوية الارادة الوطنية الموحدة وذلك بالعمل على ترسيخ التعددية بأشكالها كافة في اطار المجتمع الواحد. وعلاوة على ما سبق فأن الاهداف التي تتحقق من الديمقراطية يجب أن تصب جميعها في مصلحة الجماعة من دون اهمال مصلحة الفرد وذلك عن طريق ايجاد التوافق بين المصلحتين ، وبانماء و تشجيع مبدأ التداول السلمي للسلطة وتوفير فرص متكافئة لكل الاحزاب و الجماعات السياسية للدخول في

منافسة انتخابية متوازنة.[1] ويمكننا هنا إضافة مبدء أخر ينطلق من أســـاس، لا ديمقراطية بدون إشباع الحاجات الاساسية والإقتصادية .

وفق ذلك فالنظام السياسي الديمقراطي إذاً هو ذلك النظام الذي يضمن لافــراد المجتمع كافة شروط المواطنة ، فهو يُسَلِم بحقوق الافراد و حرياتهم السياسية، و يوفر لهم فرصة ممارستها على قدم المساواة من دون تمييز، و يركز على الارادة الشعبية المعبر عنها في اوقات منتظمة من خلال انتخابات حره، سرية و نزيهــة تستوعب اعلى درجات المشاركات السياسية الفعالة من جانب مؤسسات المجتمع المدني واستقرار مؤسساته الدستورية التي تساعد على نمو قوة المجتمع و زيادة قدراته على ضبط السلطة او سلطة الحكومـــة ومراعـــاة قراراتهـــا لاعتبـــارات المصلحة العامة. وبذلك يقول فرانسيس فوكوياما أن الديمقراطيـــة عامـــل مـــن عوامل أستقرار الدولة لانها عملية إبداء الرأي والتعقيـــب والنـــاس هـــم الـــذين يقومون باتخاذ قراراتهم وبفاعلية.[2] أما رؤية هانتغتون في تحقيـــق الاســـتقرار السياسي بأنه يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية، وتأسيس للاحزاب السياسية التـــي تنظم المشاركة السياسية ، وتمنع انتشار العنف والفســـاد بتوســـيع المســـاهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي إختيار الاشخاص للمناصـــب الرســـمية وتوفير آليات المشاركة للنظام السياســـي ، والقـــدرة علـــى معالجـــة الازمـــات والانقسامات والتوترات فـــي المجتمـــع والاســـتجابة للمطالـــب الشـــعبية عبـــر الديمقراطية وعدالة توزيع المهمات لضمان المساواة .[3] ومـــن ذلـــك نفهـــم أن ركائز النظام السياسي الديمقراطي هي دستور يقر به الجميع ويحترمونه، إقـــرار

---

[1] الديمقراطية في العراق،بحث منشور على شبكة المعلومات على الموقع www.alarbnews.com.2004

[2] فرانسيس فوكوياما ، (الديمقراطية وتحديات بناء الدولة) ، محاضرة في المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، ليبيا،2007.

[3] المصدر السابق نفسه

بمبدأ التداول السلمي للسلطة والعمل به، ضمان حرية الرأي و التعبير، الإقــرار بالتعددية السياسية واخيرا ضرورة العمل وفقا لمبدأ التمثيل النيابي .[1]

وعليه لا بد من القول ان الديمقراطية إذا موضوع يمس وبصورة مباشرة حياة الشعب ونوعيتها وأفاق تطورها ورفاهيتها ناهيك عن أثرها المباشر في مستقبل أجيالهم. وذلك بعَدها تمثل آلية للحكم تتيح (التمتع بحق الاقتراع السري العام لكل أفراد الشعب)، و(تحقق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تفرقة) وصولا ًإلى نظام الحكم الديمقراطي الذي يفترض المساواة في الحقوق والواجبات جميعا ًمع الايمان بالحرية الاجتماعية والإنسانية وفتح أجواء الحوارات وتبادل الآراء وتقبلها باحترام الارادات المعارضة من خلال طرح جوانب الاختلاف ومناقشتها وصولاً الى الحل الافضل بدلاً من الركون الى نكران الاخر و الغاء وجوده وشخصيته وكيانه المستقلين عن طريق ممارسات تتم عبر قنوات مؤهلة ذات امكانات واضحة متعددة تعبر عن إرادة الجماهير وطاقاتها التي تترجم الى اجهزة مؤسساتية حقيقية ومنظومة قيم ومُثُل عُليا تتشكل وفق عملية تربوية مدروسة، فالديمقراطية نهج وممارسة وسلوك يفترض انه اقيم بالناس ويهدف الى تحقيق مصلحة الناس. وهنا ينبغي الاشارة لوجوب ان لا ينظر للديمقراطية كوافد اجنبي لا يصح و لا يجب القبول به، فهي احد اهم المكتسبات الانسانية التي يمكن ان يتبناها أي شعب من الشعوب على وفق بيئته ومعطياتها الموضوعية والمادية التي تعطيه الدفع الكافي نحو تطوير العمل الديمقراطي بما يناسب قيم المجتمع وثقافته. وهي لا تنشأ من فراغ او بقرار ، بل تتطلب تواتر الممارسة السياسية والسلوك السياسي واجهزة مؤسساتية عصرية حقيقية.

ويعتقد البعض بأن هنالك حقيقة تقول ليس من المهم ان تكون الديمقراطية مستوردة لا سيما في ظل دولة او مجتمع مثل العراق نشأ على التعاضد والتسامح

---

[1]محمد عابد الجابري ، مصدر سبق ذكره

ومارس الانتخابات منذ انتخابات مجلس المبعوثان العثماني نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، في بلد عاش تحت حكم دستوري منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر تحت الدستور العثماني الاول ثم الدستور الثاني ثم الدساتير الخمسة في دولته الحديثة منذ 1925 حتى انهيارها بالغزو عام 2003 لقد كان العراقيون ناشطين سياسياً منذ الحقبة الدستورية العثمانية ومن يشهد المناقشات التي جرت في المجلس العثماني وما اثاره ممثلوا الولايات العراقية الثلاثة فضلا عن زملائهم النواب العرب ثم المناقشات المعمقة في المجلس التأسيسي مع سلطة الانتداب البريطانية سيجد الدليل على مستوى النضوج السياسي للعراقيين . ومن المفيد الاشارة الى ان هذه الحقبة بالذات شهدت بداية حركة تحرير المرأة ودخولها المدارس ومن ثم الكليات فيما بعد لنهل العلم والمساهمة في الشأن العام والشأن السياسي على بساطته، السري والعلني.

ولو تمعنا في تاريخ العراق القديم لوجدنا، كما يذكر أستاذ العلوم السياسية أريك ديفيس – المدير السابق لمركز دراسات الشرق الاوسط في جامعة راتغرز - ان الديمقراطية وفكرة سيادة القانون لم تكن بالغريبة ايضا ًعلى العراق أو بلاد ما بين النهرين "فالسومريون أشترطوا على الحاكم أن يحصل على موافقة هيئة تشريعية قبل سن القوانين أو أصدار القرارات السياسية. كما إن العراقيين وضعوا أول قوانين تشريعية معروفة في العالم وأشهرها قانون حمورابي الذي اعطى للعالم الفكرة الاساسية لسيادة القانون. كما وبذل جهدا ً عظيما ً في الاقرار باحتياجات الافراد، الاقل قوة داخل المجتمع اقتصاديا ًوسياسيا ً وهذا أساس النظرية الديمقراطية". [1] ويسترسل ديفيس إستقراءه التاريخ العراقي وإسهاماته في فكرة بناء المجتمع القائم على أساس سيادة القانون بالقول "لقد طورت هذه الفكرة في ظل تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتطور الحركة القومية في مطلع

---

[1] إريك دايفيس ، أستراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق ، تقرير خاص لمعهد السلام الامريكي ، أكتوبر2005

القرن العشرين عندما كان البلد جزءا من الامبراطورية العثمانية. وأتسمت هذه الحركة بقوى دافعة ديمقراطية قوية ركزت على التسامح الثقافي، واستطاعت جذب ولاء قطاع عريض من السكان بحيث ضمت عراقيين من كل الاعراق والطوائف". ويتوصل ديفيس الى حقيقة نجاح هذه الحركة في أرساء الديمقراطية للخصائص التي تميزت بها فهي أولاً أكدت على التعاون بين الاعراق ورفض القوميين (الوطنيين) العراقيين الطائفية صراحة، ودعوا الى عراق موحد لا يكون فيه الانتماء العرقي ولا الطائفي قضية سياسية. ثانياً ركزت على التنظيم وتوحيد الصفوف. ثالثاً برهنت الحركة ومن خلال الصحافة على رغبة العراقيين المنتمين لها للاتصال بمجتمعات وراء حدود جماعاتهم العرقية ومناطقهم الجغرافية، وعبر عن ذلك صيغة التجديد في الخطاب السياسي والثقافي . وأخيرا أسهمت الحركة (القومية) الوطنية في العراق بشكل كبير في حركة التنمية الاجتماعية والسياسية في العراق. [1]

وعن جذور الديمقراطية الاولية والعمل الحزبي الناشئ في العراق يذكر المؤرخون إن هذه الجذور ظهرت في أوائل القرن الماضي وأخذت تتوسع على يد شخصيات عراقية منذ عام 1911 وذلك عندما أسس طالب النقيب (وهو أول وزير داخلية عراقي) وسليمان فيضي، حزب الحر المعتدل في مدينة البصرة بتاريخ 6/أب -أغسطس 1911 بعدهِ حزباً سياسياً معارضاً علناً . كما وتوسعت أطر الممارسات الحزبية وتحركاتها السياسية تحت الاحتلال البريطاني للفترة 1917 -1920 والتي تميزت بالجدية والتحدي ومقارعة المحتل وسلطاته متخطيةٍ التقليد والتبعية واجتمعت على أن العمل الحزبي نابع من أحساس موضوعي بضرورة التحرك من أجل الاخرين وضد المستعمرين . وظهرت إثر ذلك أربع تجارب حزبية رئيسية وهي (جمعية النهضة الاسلامية ، حزب العهد العراقي ، حزب حرس الاستقلال ، الحزب النجفي السري) . وعصفت في مرحلة

[1] المصدر السابق نفسه

الانتداب البريطاني 1921 -1932 بالساحة العراقية حركات سياسية ساخنة وبنشاط علني رسمي، ظهرت فيه عشرة أحزاب (حزب النهضة العراقية، الحزب الوطني العراقي، الحزب الحر العراقي، حزب الامة، حزب التقدم، حزب الشعب، الحزب الوطني العراقي -الموصل، حزب الاستقلال - الموصل، حزب العهد العراقي، حزب الاخاء الوطني). [1] وحاولت بريطانيا، بصفتها الدولة المنتدبة، أن تلعب على أوتار الخلافات العرقية والمذهبية فيه، وأرادت أن تستمر في حكمه بصورة مباشرة دون احترام لرأي العراقيين. ولكنها جوبهت بثورة العشرين (1920) والتي وإن كانت عشائر مناطق الجنوب والوسط هي التي أشعلت فتيلها ودعمتها المراجع الدينية، إلا إن عشائر من الغرب مهمة سرعان ما هبت والتحقت بها تحت قيادة الشيخ المرحوم خميس الضاري كما فعلت عشائر كردية بقيادة الشيخ المرحوم محمود الحفيد (البرزنجي). بحيث وجدت بريطانيا أن هنالك كتلة وطنية موحدة مطالبة بالاستقلال. بعد هذا الموقف الموحد حاولت بريطانيا أن تعيد التمزيق عن طريق تشويش العراقيين بالأسماء المرشحة لعرش العراق. فساعة تطرح السُني وتارة تطرح الشيعي وتارة تطرحُ أكثر من أسم. إلا إن الغالبية العظمى من العراقيين دعمت ترشيح الملك فيصل الأول الهاشمي العربي وكانت الغالبية الشيعية أكثر من تحمس ودعم هذا الترشيح. وبذلك أثبت العراقيون بأنهم فوق الطائفية والإقليمية إذ أن المرشح الذي واجه الملك فيصل الأول، القادم من الجزيرة العربية حسب المفاهيم ألإقليمية، كان السيد طالب النقيب ابن البصرة المعروف. [2]

---

[1] فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق 1921-1932 ، البصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الارشاد ، 1978، ص 15،ص 30،ص 32 ، ص 85

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر: **Saad Jawad, Iraq&the Kurdish Ouestion 1958-1970, Ithaca press London, 1981**

كما أظهر العراقيون التصميم على التوحد والبقاء ضمن دولة واحدة هي العراق في وقت ٍ حاولت فيه الادارة البريطانية إشعار الملك فيصل الاول بأنه لا يوجد إجماع بين العراقيين على قبوله كملك لحكم البلاد . وحاولت أن تمنع مظاهر الفرحة بأستقباله عند القدوم أولا ًثم أبلغته بضرورة حصوله على مضبطات من الالوية (المحافظات) العراقية تعلن فيها هذه الالوية قبولها لفيصل الاول ملكا ً على عرش العراق ثانيا ً. وفي الوقت نفسه شددت الادارة البريطانية على رأي الالوية الشمالية ذات الاغلبية الكردية والتي كانت السليمانية مركزها الثقافي والقومي، وأدعت بأن هذه الالوية ترفض ان تكون جزءا من دولة العراق الجديدة وتفضل البقاء متمتعة بنوع من الاستقلال الذاتي تحت الوصاية البريطانية. وبهذا أراد الملك فيصل الأول أن يتحرى موقف المحافظات (الألوية) الكردية آنذاك بنفسه لكي يتعرف على موقفها من العرش الهاشمي وانضمامها للدولة العراقية الجديدة، وكانت النتيجة ملفتة للنظر. فلقد أرسل ألملك فيصل الأول وزير داخليته المرحوم عبد المحسن السعدون إلى السليمانية ليتقصى الحقيقة ، وبعد أن أجتمع السعدون برؤساء العشائر ووجهاء السليمانية من الكرد أكد جميع الحاضرين للسعدون بأنهم مستعدون إلى قسم الولاء للعرش الهاشمي وأنهم يريدون أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من العراق. وأتفق الطرفان على توقيع مضبطة يؤكدون فيها هذا الموقف في اليوم التالي. وعندما أجتمع السعدون بهم في اليوم التالي، وإثر تدخل الضباط السياسيين البريطانيين في السليمانية، أخبره الشيوخ والوجهاء الاكراد بأنهم لن يوقعوا هذه المضبطة وبأنهم لا يعرفون كيف يفرقوا ما بين الصح والخطأ وأنهم يوكلون أمرهم إلى الإدارة البريطانية لكي تختار لهم الوضع المناسب. وللتذكير كان كل ذلك يتم في ظل رفض البرلمان العراقي توقيع معاهدة طويلة الأمد مع بريطانيا، وعندما تم التوقيع بعد فترة وجيزة على المعاهدة، بعد أن خفضت مدتها، وافقت الإدارة البريطانية على انضمام المحافظات الكردية للدولة الجديدة

وبمطالب كردية بسيطة، كما قامت القوة الجوية البريطانية بدك، أي بضرب، مواقع العشائر الكردية الثائرة ضد السلطة المركزية والمطالبة بوضع متميز .[1]

وإثر دخول العراق الى عصبة الامم وما بين الفترة 1932 -1945 وبأنتقاله سياسياً من مرحلة الانتداب الى الاستقلال توسعت مناسبات وفرص الحياة الحزبية لتشمل المؤسسة العسكرية بظهور تكتل سياسي عسكري عرف ب (حزب الاخاء الوطني) من الضباط القوميين وهم (صلاح الدين الصباغ، يونس السبعاوي، فهمي سعيد، ومحمود سلمان) وثلاثة من رجال السياسة أبرزهم (أمين الحسيني - مفتي فلسطين) و (رشيد عالي الكيلاني و ناجي شوكت). [2]

ومع وزارة السويدي الثانية لشباط 1946 هنالك من يقول أنها الممارسة الفعلية والحقيقية للحياة الحزبية في العراق مع عدم نفي تشكيل وعمل الاحزاب قبل هذه الحقبة ،بل إن أحزاب الحقبة السابقة قد نجحت في استقطاب قطاعات من الرأي العام تثبت الصحف الصادرة باسمها انذاك درجة تفاعلها مع الرأي العام، الا ان ما يسجل لحكومة السويدي انها اتت بروح انفتاحية في اعقاب الحرب العالمية الثانية وفسح المجال للافكار السياسية المختلفة لتعبر عن نفسها باحزاب تتولى التبشير برسالتها حتى لو كانت احزاباً يسارية قريبة من الفكر الشيوعي. وأصبحت بذلك مبادرة حكومة السويدي فاتحة أبواب أجواء الحرية السياسية بهدف ممارسة عملية ميدانية للديمقراطية في العراق وذلك بعدما اعلن السويدي منهاج وزارته في خطاب القاه امام مجلس النواب ذكر فية"اعلان رغبة الوزارة في فسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية وتشريع قانون لانتخاب النواب ، يؤمن بحرية الانتخاب وبالمبادئ الديمقراطية والتمثيل الصحيح" وإثر ذلك تأسست

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر:
Saad Jawad, op.cit

[2] المصدر السابق نفسه ، ص 209 . وللمزيد من التفاصيل أنظر أيضاً:
- حسن شبر ، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، بيروت : دار التراث العربي 1989 .
- هادي حسن عليوي ، الاحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية ، بيروت ، دار رياض الريس ، 2001 .

خمسة احزاب وهي (حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي ، حزب الشعب حزب الاتحاد الوطني وحزب الاحرار).[1] ولكن سرعان ما أصبحت هذه الاحزاب أحزاباُ سرية وتكتمت على عملها السياسي حيث لم يسمح لها بالاشتراك في الانتخابات التي تلت حكومة السويدي، واصبح النشاط السياسي الحزبي محظوراً مع وزارة جميل المدفعي الذي فرض الاحكام العرفية وعطل قانون الجمعيات والاحزاب والمنتديات السياسية. وتابعت وزارة نوري السعيد المنهج السياسي ذاته والهادف الى تقييد النشاط السياسي عبر شن حملة أعتقالات واسعة أيضا ً ضد المهتمين بالمعارضة السياسية وشل النهوض السياسي للشعب، وهو ما استدعى استمرارية ممارسة النشاط السري للعمل التنظيمي الحزبي السياسي في تلك المرحلة.

وما يستحق ذكره في هذا المجال أن الساحة العراقية وحتى عام 1961 لم تشهد تأسيس حزب عراقي واحد على أساس طائفي، سرياً أو علنياً. والحزب ألذي أسسه الأكراد على أساس عرقي كان حزبا محسوبا على ألحركة الوطنية العراقية، متضامنا معها، والتي كانت ممثلة بالحزب الشيوعي العراقي و ألحزب ألوطني ألديمقراطي و حزب ألاستقلال و حزب ألبعث العربي ألاشتراكي فيما بعد. كما إن الغالبية العظمى من الأكراد المنتمين للأحزاب السياسية كانوا اعضاءاً في الحزب الشيوعي أو في الحزب الوطني الديمقراطي أو في حزب ألاستقلال، لا بل أن قسماً منهم أنضم إلى حزب البعث. ولم يحصل أن جرى الحديث و لا حتى التفكير عن أصل و انتماءات قيادات و كوادر الأحزاب العراقية سواء كانت تلك الموالية للسلطة أو تلك ألتي تعارضها، والتي غالبا ما كانت سرية أو محظورة. في عام 1961 (العهد الجمهوري الأول) اصدر رئيس الوزراء الفريق عبد الكريم قاسم قانونا سمح بتشكيل الأحزاب السياسية بصورة علنية و مفتوحة

---

[1] وللمزيد من التفاصيل عن الحياة السياسية في العراق لما قبل ثورة 14تموز 1958 انظر: سمير عبد الرسول العبيدي ، جذور العمل السياسي في العراق (1922- 1954)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20،خريف 2008 ، ص ص 87-102

للجميع. ألا إن الطلب الذي قُدم باسم ألحزب ألإسلامي رُفض على أساس انه حزب ديني وطائفي. و استمر هذا الحزب الذي كان يمثل الأخوان المسلمين في العمل بصورة سرية، ولم يكن له تأثير يذكر في الساحة السياسية العراقية. وكذلك ألأمر مع نواة حزب الدعوة ألإسلامية ألتي تأسست عام 1957 وانطلق كحركة سرية سياسية في عام 1963. واستمرت شعبية هذه الأحزاب الدينية والمذهبية قليلة إذا ما قورنت بالأحزاب العلمانية ألأخرى. وهكذا يمكن القول بأن جذور أختلاف وتعدد الاراء والايديولوجيات في المجتمع العراقي متأصلة ومؤرخة في تاريخه الحديث والمعاصر. وان المجتمع العراقي لم يتصرف على اسس طائفية ولا مذهبية ولا عرقية في طبيعة مشاركته السياسية او في طبيعة الاحزاب السياسية التي تأسست انذاك. وهذا ما كان يطبق ايضاً وللانصاف على الحكومات المتتالية التي حكمت العراق في تلك الفترات المتعاقبة لا بل يمكننا القول وحتى عام 2003.

وفي عام 1957 شُكلت جبهة ألاتحاد ألوطني و التي ضمت أغلب الأحزاب السياسية المعارضة السرية طبعا، ورفضت هذه الجبهة المشاركة في الحكومات المتعاونة مع بريطانيا. وكانت هذه الجبهة هي التي أيدت ثورة 14 تموز -يوليو 1958، الثورة التي كان التأييد الشعبي لها شاملا وجارفا، إلى درجة انه أعطى منفذي الثورة ألانطباع وألاعتقاد بان بإمكانهم الحكم منفردين إلى ما لا نهاية، وهذا ما حصل. وبالتأكيد فإن السبب في ذلك كان يعود الى : أولا نوع الديمقراطية التي كانت تمارس آنذاك، او مفتوحة لأولئك الراضين بالنفوذ البريطاني او السائرين في ركابه، حيث منعت الأحزاب الوطنية كافة من أي نشاط علني و بالتالي أية مشاركة في أية أنتخابات، وحتى عندما كانت تنجح قي الحصول على بعض المقاعد القليلة جدا كان يصار الى إلغاء نتائج هذه ألأنتخابات، كما حدث في انتخابات 1953 عندما الغى نوري السعيد نتائج ألأنتخابات لمجرد نجاح 13 نائبا معارضا في الوصول الى البرلمان الذي كانت

تهيمن عليه احزاب الحكومة والبلاط الملكي هيمنة كاملة. وثانيا يتعلق بالجانب ألتاريخي، ويمكننا أن نذكر هنا حقيقة حدثت في فترة الاستعمار الأوربي للمنطقة العربية، ربما لم يولها الباحثون ألكثير من ألاهتمام. هذه ألحقيقة تتمثل في فشل الدول ألاستعمارية في بناء ديمقراطية حقه، وإنما شكلت الإدارات ألاستعمارية أنظمة تسلط فيها ألإقطاع وألأقليات والنخب التي رضت بالتعاون معه. وبالتالي فلقد ظلت الغالبية العظمى مضطهدة وجائعة ومحرومة. والأحزاب المعارضة محظورة، ولم يحدث ان اوقفت او أعترضت الأدارة البريطانية في العراق على اية ممارسات غير قانونية في اي انتخابات جرت حتى عام 1958 عندما سقط النظام الملكي. وهذا ما حدث في العراق أكثر من مرة. وبالتالي لم يشعر أحد بالأسف على انهيار هذه ألتجارب (الوطنية المدعومة من ألقوى ألاستعمارية) عندما حدث الانقلاب العسكري او الثورة المدعومة بمد جماهيري كبير، والتي ألغت كما ذكرنا حتى ألنزر أليسير من مظاهر ألديمقراطية التي كانت موجودة بدعوى محاربة التجارب ألاستعمارية. وكما وتجب الاشارة الى رفض قادة ألأحزاب ألسياسية ألوطنية، باستثناء قادة ألحزب ألشيوعي، دعم القادة العسكريين وحكمهم ليؤكدوا تمسكهم و رغبتهم في إحلال ألديمقراطية. أنه لمن ألمؤسف أن تتغير ألقناعات ألسياسية لبعض تلك ألأحزاب، مثل ألحزب ألشيوعي وألحزب ألوطني ألديمقراطي والحزبين ألكرديين الأكبر، الحزب ألديمقراطي ألكردستاني وألاتحاد ألوطني ألكردستاني، ويقوم قادتها بالتعاون مع ألاحتلال ألأمريكي ويصفوه بالتحرير، ويشاركوا في الحكومات التي تلته دون أي التفات إلى تاريخ أحزابهم و دورها ألوطني. [1]

---

[1] سعد ناجي جواد،معوقات الديمقراطية في العراق ، ورقة مقدمة لندوة "حول متطلبات بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية، جامعة أكسفورد ، 25تموز 2009 تقرير عن الندوة منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 373 –أذار 2010. وصدر البحث بصورة نهائية في : علي خليفة الكواري و عبد الفتاح ماضي(تنسيق وتحرير)، نحو كتلة تاريخية ديمقرطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، ط1،مارس 2010 ، ص 231 وما بعدها.

وبسيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على مقاليد السلطة السياسية عام 1968 انتقل العراق الى حكم الحزب الواحد والهيمنة الكاملة لهذا الحزب على كل مفاصل الدولة. ثم تدرج حتى وصل الى هيمنة الفرد الواحد. وهكذا فان النظام لم يخرج عن إطار ديكتاتورية النظم السياسية في العالم الثالث وبالتحديد (الوطن العربي) حينما تمسك بفكرة الحزب الواحد أوالحزب القائد والداعي الى تحديد (حظر) تعدد الاحزاب مع تقييد الحريات السياسية لاجل عدم الوقوع في دوامة التداول السلمي للسلطة أولا ً ولأجل منع منافسة الايديولوجيات ألأخرى ثانياً. وكلا السببين شكلا فكي كماشة فأما الانتماء الى حزب البعث والاعتقاد بأيديولوجيته وإما العزوف عن الحياة السياسية وتركها للفاعل المسيطر على الساحة واصبح العنف السياسي مترجماً لحالة السيطرة الكاملة و بالقوة على السلطة السياسية.

لم تجر انتخابات برلمانية في العراق طيلة العهود الجمهورية وحتى عام 1980، عندما اجرت حكومة حزب البعث انتخابات لبرلمان اطلق عليه المجلس الوطني والذي تألف من 250 عضوا بموجب مجالس محلية لضمان انتخاب الشيعة الذين حصلوا على 43 % منها والاكراد الذين حصلوا على 12% فيها ايضا َ.[1] وعلى الرغم من ان هذه ألأنتخابات، والتي تلتها كانت في ظل وجود هيمنة الحزب الواحد، الا وهو حزب البعث. و بالتالي لم يسمح لأية أحزاب معارضة أن تشترك في هذه ألأنتخابات. الا انها ايضا عبرت عن الوحدة الوطنية في موضوع المشاركة السياسية، بغض النظر عن حقيقة ان المجلس الوطني المنتخب لم يكن يملك اية صلاحيات فعلية بأستثناء صلاحية مناقشة ما يحول اليه من قرارات ام مشاريع قوانين تصدر بالنهاية بأسم رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية، و لايهم أن كان المجلس الوطني قد قبلها او رفضها.

---

[1] ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل :دكتاتورية،ديمقراطية ام تقسيم، مراجعة وتقديم وتعليق: ماجد شبر، لندن، دار الوراق، 2005،ص 127

و إحقاقا للموضوعية، فلقد استغلت النظم الثورية والوطنية التي حكمت دول ألمنطقة العربية ، أو لا تزال تحكمها، عوامل التدخل الخارجي وألتهديدات ألخارجية وألتهديد ألصهيوني المستمر لكي تلغي ألديمقراطية أو أي انفتاح على ألمعارضة، بدعوى أن هناك أخطارا أهم تتطلب (وحدة ألصف)، وأن ألبلد بحاجة إلى الوحدة ألداخلية أكثر من حاجته إلى (ترف الديمقراطية). وربما يكون العراق المثال الأوضح في هذا المجال، فبعد أن وعد النظام ألجمهوري ألأول في عام 1958 بتسليم ألأمور إلى حكومة مدنية وأجراء انتخابات ديمقراطية، استمر الجيش بالهيمنة على ألسلطة حتى أطيح بانقلاب عسكري آخر. وكانت الحجة في عدم اتخاذ خطوات ديمقراطية، باستثناء أجازة أحزاب سياسية غير فاعلة، هي ألحاجة إلى (فترة انتقالية) تؤهل ألبلاد للديمقراطية. لكن ألفترة ألانتقالية استمرت طوال فترة الجمهورية ألأولى حتى أطيح بها. ثم أستغل ألصراع ألبعثي ألشيوعي الذي تلا سقوط ألجمهورية ألأولى (1963)، ثم ألصراع ألبعثي ألقومي ألذي تلا سقوط ألجمهورية ألثانية في نفس ألعام كسبب من أسباب تأجيل أية انتخابات. وأخيراً استُغلت هزيمة ألجيوش ألعربية في حرب 1967 للتضييق على ألحريات وألمعارضة وأي رأي مختلف في ألداخل بدعوى ضرورة رص ألجبهة ألداخلية لمواجهة ألنكسة. أما داخلياً فلقد استُغلت المطالب ألكردية في ألستينات وألسبعينات، والدعم ألخارجي ألذي بدأت تحصل عليه على انه تهديد للأمن ألداخلي وسبب لتعطيل أي انفراج داخلي . واعتبرت أية مطالبة بالديمقراطية أو إنفتاح على المعارضة تهديد للأمن ألداخلي. وبعد قيام الثورة الإيرانية (1979) وطيلة فترة ألحرب ألعراقية – ألإيرانية (1980 -1988) عوقب كل من كان يتحدث عن الديمقراطية بدعوى ضرورة دحر العدوان الإيراني وإفشال مبدأ تصدير الثورة ألذي طرحه ألقادة ألإيرانيون. وهكذا وفي كل مرة كان يُضخم تهديد وعامل خارجي من أجل تبرير عدم اتخاذ أية خطوة باتجاه تطبيق، ولو شكل من أشكال ألديمقراطية. وكان ألأمر ألمضحك المبكي أن الشعب ألعراقي

ألذي أظهر وعياً وطنياً كبيراً في الحفاظ على وحدته الوطنية وشارك بحروب لم يكن يؤمن بها من أجل الحفاظ على ترابه الوطني، وقام بأعمال أعجازية و شبه خيالية في أعادة بناء ما خربته الحروب ألتدميرية المتتالية، ظل يُنظر أليه على أنه شعب عاجز عن استيعاب ألديمقراطية وغير مؤهل لممارستها. حتى وان كانت ألسلطة ألتي تحكمه سلطة متماسكة و قادرة على ألحفاظ على ألأمن و ألاستقرار ألداخلي. [1]

وعلى الرغم من كل ما سبق إلا إن حقيقة الاهتمام بالمشاركة السياسية كانت واضحة في حياة العراقيين، ولقد تنبه الدكتور علي الوردي الى هذه الخاصية عند الفرد العراق منذ زمن بعيد حيث اورد في كتابه (دراسة في طبيعة المجتمع العراقي) ما يشير الى ذلك فقال" لعلني لا أغالي إذا قلت أن الشعب العراقي في مرحلته الراهنة هو من أكثر شعوب العالم ولعاً بالسياسة وأنهماكاً فيها..فكل فرد فيه تقريباً هو رجل سياسة من الطراز الاول " ويضرب الامثال بعامة الناس والبسطاء منهم فيذكر" أنت لا تكاد تتحدث الى بقال أو عطار حتى تجده يزن لك البضاعة وهو يحاورك في السياسة أو يسألك عنها.. وقد يحمل الحمال لك البضاعة فيحاول في الطريق أن يجرك الى الحديث في السياسة وهو يزعم أنه لو تسلم مقاليد الامور لأصلح نظام الحكم بضربة واحدة " [2] والجدير بالذكر أن الوردي يوضح مسارات الانفتاح السياسي في المجتمع العراقي عبر تتابع الاحداث من (الانقلابات والانتفاضات والوثبات) بأنها محفزات ودوافع للعمل السياسي فيقول" لقد كان كل حدث من هذه الاحداث بمثابة مدرسة شعبية تحرك الاذهان نحو السياسة وتزيد من المولعين بها وأصبح المجتمع العراقي كأنه ساحة نزال يتصاول الناس فيها بالمبادئ السياسية " بالرغم من سلبيات وإيجابيات هذه الاحداث إلا إنها نمت القدرة والقابلية لإدراك وجود الفرد في السلطة وإدراك

---

[1] سعد ناجي جواد، معوقات الديمقراطية في العراق ، ورقة مقدمة لندوة "حول متطلبات بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص 238-239

[2] علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سبق ذكره . ص 354

السلطة لوجود الفرد، ويستطرد وفق ذلك الوردي بالعمق المجتمعي السياسي فيقول " إن الناس يفرحون بكل إنقلاب يجري في نظام الحكم ، فهم يتباشرون به، ويهتفون له ويصفقون، إعتقاداً منهم أنه يفتح لهم طريق الامل ، فإذا أمضت عليه الايام أخذ بريق الامل يتضاءل في اعينهم ، فهم لم يصلوا به الى ما كانوا يطمحون اليه ، وهم عندئذ يطلبون إنقلاباً جديداً "ومن هنا صح القول الديمقراطي في المجتمع العراقي القائل بأن (كل إنقلاب يحمل معه بذرة نقيضة).[1]

ويمكن القول بان فترة حكم حزب البعث، وعلى الرغم من كل الملاحظات عليها وانعدام الديمقراطية والمشاركة السياسية وخاصة للأحزاب المعارضة، ألا أن هذه الفترة تميزت بأستمرارية لم يحظ بها نظام سياسي سابق في العراق الحديث. وهذه الأستمرارية مكنت النظام من بناء دولة ومؤسسات عصرية وبنية تحتية وارتكازية عسكرية وأقتصادية وأجتماعية وحتى سياسية ألأمر الذي أعطى ألأنطباع لدى البعض ان الدولة العراقية البعثية ديمقراطية، ولكن كانت في حقيقتها (دكتاتورية). فعلى سبيل المثال يشير كتاب غربيون ومستشرقون الى ان مسيرة حزب االبعث في العراق كانت تحاول دائماً ترسيخ الوحدة الوطنية لاسيما وان اي حكم سابق في العراق لم يقدم اي شي يقرب من رؤية الوحدة الوطنية ويناضل من اجلها. وهذا بالفعل عمل ديمقراطي برز بإسلوب إشراك قادة من مختلف الطوائف والقوميات في مؤسسات صنع القرار لا بل حتى في مواقع اتخاذ القرار انطلاقا من مفهوم الشراكة الوطنية ولكن بسيطرة ديكتاتوية كانت واضحة في الحزب الواحد. فإبتداءاً من محاولات بناء تاريخ مشترك للشعب العراقي يعتمد على فكرة (الوحدة في التنوع) معززا الفرضية القائلة بأن العراق كأمة ينبع بالتاكيد من التنوع العرقي والطائفي. كما وعمل على المحافظة على الاختلافات الثقافية والاحتفال بها بدلاً من نكرانها وتصفيتها. فأنشئت متاحف للفنون الشعبية

---

[1] الوردي ، المصدر السابق ، ص 356

في كافة انحاء البلاد، كل واحد منها يهتم بالأختلافات المذهبية و القومية الخاصة به، وكلف مركز الحرف والصناعات اليدوية بمهمة المحافظة على الفنون والحرف من مختلف مناطق العراق، كما كانت هنالك فرق للرقص الشعبي تمول مباشرة من النظام بما في ذلك فرقة البصرة الشعبية وفرقة أربيل الشعبية، مهرجانات للشعر الشعبي وأخيرا قد يكون انشاء دار للازياء العراقية بموجب قانون انما تعبير فني بدلالة سياسية للمحافظة على الوحدة الوطنية والملابس التقلدية من مختلف اقسام العراق ومجتمعاته لتكوين التظافر الافقي بين مكوناته. اما في مجال التعليم فكان نشره مجانيا ًفي كل عموم العراق أكبر دلالة على عمق استراتيجية إذابة الحدود بين مكونات المجتمع وسيادة العراق لقد حقق العراق انجازا ًضخماً في هذا الامر وبأشراف مباشر من رئيس الدولة والحزب –صدام حسين -انذاك بحيث ان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) منحت الرئيس صدام جائزة كروبسكا لمساهمته في حملة مكافحة الامية العالمية. ناهيك عن برامج الرعاية الطبية المجانية والعالية المستوى والتي رافقتها القدرة الصناعية المتنوعة وغير المعتمدة على النفط فقط لضمان الاقصاد العراقي من تقلبات اسعار النفط .[1]

وبذلك ومن المؤسف ان فترة الحكم الطويلة لم يستغلها الحزب لبناء ديمقراطيـــة وانما كرس الديكتاتورية . وهذا ما دعى الولايات المتحدة لان تضع في حساباتها وأجندتها الخفية ضرورة تدمير البنى المؤسساتية التـــي يقــوم عليهــا النظـــام السياسي السابق وتعويم آلياته ومرتكزاته لاجل تبرير الاحتلال بما يتوافق وحقيقة الحاجة الى بناء الدولة بديمقراطية جديدة، وطبقا ًلذلك عمدت الادارة الامريكية في مرحلة ما بعد الاحتلال الى طرح افكارها ومشاريعها السياسية لتحقيق الديمقراطية الهادفة لبناء الدولة في العراق، وبدأ قادة الفكر والسياســـة ينظــرون ويقــدمون نصائحهم للادارة الامريكية لتحقيق افضل النتائج . فبعد الاعترافات التي طرحهـــا

[1]ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره ، ص ص 119- 148-149.

غالبريث حول تدمير الدولة العراقية أمريكياً "إن جورج بوش كان وراء تقسيم وتفتيت العراق عندما أصدر الاوامر بغزو العراق عام 2003 ، فالولايات المتحدة لم تقم بإزاحة صدام حسين عن السلطة فقط بل دمرت أيضاً وفي وقت لاحق المؤسسات التي كانت تحكم الدولة وهي الجيش وقوات الامن وحزب البعث، ومع أختفاء هذه المؤسسات وعدم أنشاء مؤسسات بديلة تحل محلها ، تلاشى الاساس الذي تقوم عليه الدولة العراقية". وثم عاد غالبريث مرة أخرى ليدعو الادارة الامريكية الى إعادة النظر بالاستراتيجية المرسومة للعراق لخطورة الموقف هنالك وقال بالنص"علينا تصحيح إستراتيجيتنا الحالية لان محاولة بناء مؤسسات وطنية أو قومية في بلد دمرنا فيه كل أسس الدولة ومقوماتها ليس سوى جهد ضائع ولا يؤدي الى أي شئ سوى الابقاء على الولايات المتحدة في حرب لا نهاية لها". [1]
وشاركهُ بالمضمون نفسه الرسالة التحذيرية لنوح فيلدمان (المستشار لشؤون الدستور مع سلطة التحالف المؤقتة والذي ساهم في إعداد(بل وضع) قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (المعروف بقانون بريمر) حينما وجهها تحت عنوان (يجب عدم ضياع الفرصة السانحة في العراق) عبر كتابه الموسوم :بماذا ندين للعراق: حرب وأخلاق بناء الدولة : What We Owe Iraq: War and the (Ethics of Nation Bulding) ودعى فيها الى وجوب بناء الدولة العراقية إنطلاقاً من مبدأ أن عملية بناء الدول بعد وقوعها تحت الاحتلال الاجنبي بناء ديمقراطية من خلال أليات ومؤسسات تضمن خلق حكومة ذات سيادة تحفظ الامن وتخلق شرعية جديدة وتحديداً في ظل الحالة العراقية التي غاب عنها العنصر العقلاني الراشد عن عملية إعادة بناء الدولة حتى الان بسبب الانهيار المتعمد والكامل لمؤسسات الدولة السابقة. والتي كانت نتيجة للاخطاء التي اقترفتها الولايات المتحدة الامريكية أبتداءاً من حل الجيش العراقي وصولاً الى عملية إجتثاث حزب البعث التي تمت بعشوائية نتج عنها غضب قطاع كبير من الطبقة

[1] بيترو غالبريث، نهاية العراق ، مصدر سبق ذكره

الوسطى في العراق ، ناهيك عن غياب مجتمع مدني فعال. وفي نهاية كتابه يركز فيلدمان على حقيقة غياب اية جدية داخل أروقة الولايات المتحــدة فيمــا يتعلــق بمناقشة الحالة العراقية ويتمثل هذا في غياب أي جدل أو مناقشـــة جــادة داخــل الولايات المتحدة بخصوص ضرورة بناء دولة عراقية حديثة ديمقراطية . [1]

كما ورأى هنري كيسنجر أن دمقرطة العراق تقوم بإدارة العراق بحكمـــة عاليـــة وإقامة حكومة ديمقراطية ممثلة تمثيلاً كاملاً وتضطلع بسياسات تقدمية واضــعة في ذهنها مصالح الشعب ومشاركته السياسية وفعل ذلك هو الدليل علــى نجــاح الادارة الامريكية سياسيا في بناء العراق [2] **أما ريوبيل مارك – من معهد امريكان انتربرايز – فنصح بأن هدف الولايات المتحدة يجب ان يركز على خلــق مجتمــع مدني في العراق يضم الملل والاعراق وجميع الطوائف والاديان لبنــاء مجتمــع ديمقراطي يقبل الحوار مع الاخر .**[3]

في حين جزم زميل الدراسات الدولية بمعهد بروكينغز فــي واشــنطن (مايكــل أوهلنان) بأن الامور الطبيعية لما بعد الحرب في العراق ستؤدي الى الديمقراطيــة وبناء الدولة بحيث قال في مقابلة صحفية مع جريدة الشرق الاوســط بعــد عــام واحد من الاحتلال "خلال السنة المقبلة سيعرف العراق الانتخابــات الحــرة لاول مرة في تاريخه ومن خلال نقل السلطات من الادارة الامريكية لحكومــة مؤقتــة، ستنخفض أعمال العنف والجرائم المنظمة بالاضافة الى أعمال المقاومـــة "كمــا وحسد الشعب العراقي بتنبأ مستقبلي متميز في طرح سيناريو مؤكد حينما قــال "

---

[1] **Noah Feldman, what we owe Iraq: war and the Ethics of nation building, Princeton university press, 2005, review book from taqrir Washington, no.7, may2005 http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=35**

[2] هنري كسنجر ، الفشل في العراق سيكون كارثة على الغرب ،صحيفة الشرق الاوسط ، العدد (9084) ، 12 تشرين الاول ،2003

[3] ريوبيل مارك ، نسف الديمقراطية في العراق ، صحيفة الاتحاد العدد (10284) في ايلول 2003.

وللمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الديمقراطية ، العولمة والارهاب ودور الولايات المتحدة في نشرها أنظر:

Eric Hobsbawm, Globalisation – Democracy and Terrorism, Little Brown, 2007. p.115

سيتمتع العراقيون بمزايا كبيرة خلال السنة الثانية بعد الحرب نتيجة لبرامج إعادة الاعمار والبناء الجارية الان ووجود عدد ضخم من الاستثمارات الدولية والتي ستبدأ في إتيان ثمارها في العام الثاني"[1] والذي يعنيه 2004 ولكن وحتى عام 2009 لم يشهد العراق أية حركة أعمار جديدة أو على الاقل إعادة بناء ما كان موجوداً أصلاً وإنما شهد تصاعداً مستمراً في نسبة الفساد الاداري والمالي وتخطيطات وأستثمارات للشركات الامريكية المهتمة بالجانب النفطي وجانب توفير الامن للوجود الامريكي ليس إلا. الامر الذي اهدر المليارات على شركات الحماية والفساد الاداري، وأخيراً جرى الحديث عن ترك العراق بدون تحقيق أي بناء أو مشاريع جديدة.

وتماشياً مع تضليل الرأي العام الدولي والرأي العام الامريكي أستمرت لعبة ألادوار الاستراتيجية حفاظاً على ماء وجه الامبراطورية الامريكية وسمعتها من الفشل السياسي الذريع الذي حصدته في العراق وإن حصدت ثمار دوافعها الاقتصادية بكل وضوح وبشكل لا يقبل الشك ، فأصدرت مؤسسة (Rand) كتاباً تحت عنوان (دور الولايات المتحدة في عمليات بناء الدول : من المانيا الى العراق) (America's Role in Nation Building- from Germany to Iraq) قارن مؤلفو الكتاب (برئاسة السفير جيمس دوبنز المبعوث الامريكي السابق لاعادة بناء افغانستان) بين نتائج هذه العمليات وحددوا الدروس المستفادة واقترحوا كيفية الاستفادة منها وتطبيقها على العراق الذي عدوه ُالتحدي الحالي الذي يواجه صانعي القرار في الولايات المتحدة. وتم في الكتاب الموزع على عشرة فصول تناول سبع حالات تاريخية اطلقت عليها مختلف المصطلحات والتي استخدمت على مدى (57) عاماً للتعبير عن العمليات التي يتم فيها استخدام التدخل العسكري، اذ اطلق على العمليات التي تمت في كل من المانيا واليابات مثلاً مصطلح(احتلال). اما في الصومال وهاييتي والبوسنة وكوسوفو اصطلح على

[1]محمد منشاوي ، كيف يرى خبراء السياسة الخارجية في واشنطن العراق والشرق الاوسط في الذكرى الاولى للحرب، جريدة الشرق الاوسط لعددها 9245 في 21 مارس 2004

انها عمليات(حفظ للسلام). الا ان الادارة الامريكية الحاليـة تفضـل مصـطلحي (الاستقرار) و(اعادة البناء) للإشارة الى العمليات في افغانستان والعراق. بينمـا عد مؤلفو الكتاب ان مصطلح (بناء الدول) هو الاقرب لهذه العمليات .[1]

وهنا ينبغي التفريق بين بناء الدولة وبناء الامة التي تعد اوسع واشـمل وتقـوم على اساس التوفيق بين مجموعات مختلفة لتشكيل امة تتحد معاً فـي المصـلحة المشتركة و المبادئ و القيم و الانتماء، لذلك يجب ان يكون الحكم علـى اسـاس مصلحة الجميع و ليس الافراد او الجماعات بعينها. واية تدخلات خارجية لبنـاء مجتمع من البشر لتكوين امة على اساس المفهوم السابق الذي يرتكز على قواعد الائتلاف والديمقراطية واعادة بناء الهيكل الاقتصادي مسألة صعبة للغاية ومكلفة ومقصودة بالوقت نفسه !! وقد لا تأتي بالنتائج المرجوه. والمراقب المتمعن بكـل ما جرى وما مخطط له أن يجري لوجد بكل سهولة أن هنالك عمليـة مقصـودة لاعادة بناء الامة في العراق وليس بناء الدولـة !! فإحـداث التغييـرات داخـل المجتمع بطريقة مقصودة او مصطنعة امر بالغ الصعوبة في النتائج خاصة عندما تكون هنالك تغييرات عميقة وجذرية في طبيعة المجتمع. والفرق بين التغييـرات المقصودة والتغييرات الطبيعية هو أن الاخيرة تنبع من داخل المجتمـع بطريقـة طبيعية ودون تدخلات او مؤثرات خارجية. اما المصطنعة فانهـا تكـون نتيجـة لمؤثرات غالباً ما تكون خارجية وذات حسابات مستقبلية لصانعها. كأن تشن دولة ما حرباً على دولة أخرى وهو ما حدث في العراق لتغيير وضع المسـتفيد الاول منه الدولة التي شنت الحرب (الولايات المتحدة الامريكية) فما بالـك إذا حـدث أحتلال ؟؟ وما يستوقف الحديث هنا لتجسيد مصداقية المناقشة، تساؤل مهم للغاية يتجسد في حقيقة ان العراق وقع بين سـندان الاحـتلال الامريكـي فـي تـدمير مؤسساته ومطرقة التحديات الجسيمة في إعادة بناء أو تأسيس لمؤسسات جديدة،

---

[1] أنظر للمزيد من التفاصيل: عرض الكتاب في المقالة المعنونة : هموم أمريكا في إعادة إعمار العراق ، منشورة على الموقع : **http://www.swissinfo.ch**

وبعبارة أوضح لقد وجد المواطن العادي نفسه بُين فكي كماشة الدكتاتورية المؤسساتية المنحلة والديمقراطية الفوضوية الجديدة ؟ ما السبب؟ وما النتيجة المطلوبة؟ بناء الدولة أم بناء الامة؟ ما هي أبعاد ديمقرطة مجتمع وفق إستراتيجية مرسومة لتدمير دولته؟؟.

إذا سلمنا جدلا برأي المتفائلين بان مستقبل العراق الديمقراطي هو عبارة عن مدينة اعلى التل، ويجدون في الاصرار الامريكي لخلق النموذج الديمقراطي مضافاً اليه حاجة المجتمع العراقي لولادة نهضة انبعاثية ديمقراطية جديدة، ستكون الفيصل او الحكم في تقرير مستقبل بناء الدولة العراقية. ويضيف هؤلاء المتفائلون ربما يكون العام او حتى العامين وأكثر مدة غير كافية بلغة السياسة وتقديرات الاستراتيجية لإحداث تغيير جذري ومؤثر خصوصاً في ظل مجتمع متنوع كالمجتمع العراقي المحمل بإرث الاستبداد والتغيب الا انه بالمقابل راغب ببناء تجربة الديمقراطية الى النهاية. معتمدين في رؤيتهم هذه على افاق السياسة الامريكية وتاكيد التزاماتها بتاسيس نظام ديمقراطي مستقر في العراق خلال فترة وجيزة تكون قد خلقت لنفسها تحدياً جديداً خاصة وان دروس ودلالات الخبرة التاريخية الامريكية بخصوص تدخلاتها العسكرية في دول اخرى بهدف بناء الدول وتحقيق الديمقرطية، الا ان عملية التحول الديمقراطي في العراق، وباعتراف الساسة والمسؤولين الامريكين، صعبة ومعقدة بحاجة لانجاز وتحريك فاعلية المتطلبات الداخلية اولاً، سواء الامنية او السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية، مع التركيز على انها عملية تحول ذو التزام اخلاقي اولاً ومصلحي ثانياً قائم على تعزيز المصالح القومية الامريكية وحماية الامن القومي عن طريق توظيف ادوات جديدة لتحقيق اهداف سياستها، مثل نشر الديمقراطية وتحقيق احترام حقوق الانسان وحرياته الاسياسية. وتبقى الاجابة عن كل التساؤلات الانفة الذكر مفتوحة لكل الاحتمالات، ولكن من الضروري دائماً استحضار حقيقة ان الفشل في

هذا المسار سيدمر المبرر الاخير لمصـــداقية الادارة الامريكيـــة فـــي مجازفتهـــا الاسترتيجية والسياسية لاحتلال العراق وهذا ما حدث عملياً وفعلياً .

لقد تجلت الممارسات التطبيقية ل(مشروع دمقرطة العراق أمريكياً) بالخطايا التي ارتكبتها سلطات الاحتلال في العراق بتفكيك الدولـــة العراقيـــة وحـــل أجهزتهـــا ومؤسساتها وفي مقدمتها الجيش والشرطة وعدد من الوزارات، كما تركت الكثير من المؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى عرضة للسلب والنهب خـــلال الايـــام الأولى للاحتلال، مما اوجد حالة انعدام الدولة في العراق، لا ســـيما وان ســـلطات الاحتلال لم تنجح في خلق أجهزة ومؤسسات بديلة وفاعلة تسد حالـــة الفـــراغ السياسي والمؤسسي والأمني . وأستمرت سياستها التكتيكيـــة بـــنهج السياســـة الاستعمارية وبأبهى صورها التي وثقتها شهادة أحد جنود مشاة البحرية الامريكية في أيار/ مايو 2003 حينما قال" كان العراقيون يروننا نُحَقرُ قتلاهم دائمـــاً، كنـــا نَعبثُ بجثثهم المتفحمة فنرفسُها بأرجلنا لكي نخرجهـــا مـــن الســـيارات ونضـــع السجائر في أفواه الجثث، ورأيت سيارات تسير فوق الجثث، وكنا نفتش جيـــوب الموتى العراقيين بهدف جمع المعلومات ولكنني شاهدت مـــراراً مشـــاة البحريـــة يسرقون السلاسل الذهبية والساعات والمحافظ المليئة بالنقود "دليل لا يحتاج الى التحليل العميق في تحديد نتائجه .[1] وتصف الجندية الامريكية (كايلا وليامز) بكـــل أستعلاء وتفاخر عملية دمقرطة العراق في كتابها (أحب بندقيتي أكثر منك) بأنها كانت تشارك في تعذيب العراقيين، وعدم وضع أعتبـــار لا لقـــوانين الحـــرب ولا لقوانين جنيف لمعاملة الاسرى ولا للقانون الدولي ولا للقانون الانساني . وحينما حضرت كايلا أستجواب عراقي معتقل في الموصل (قسم الاقفاص) فشاهدته وهو عارياً ومصاباً بجروح، والجنود الامريكيون يصفعونه ويطفئون ســـجائرهم علـــى

---

[1]نقلاً عن كمال حبيب ، عرض لكتاب جوين باير ، الفوضى التي نظموها :الشرق الاوسط بعد العراق ، المترجم ، بسام شيحا،بيروت :الدار العربية للعلوم ، 2008 ،: العرض منشور على موقع المعرفة :___ htpp://www.aljazeera.net

جسمه وهو يصرخ متألماً. تقول "أشتركت في السخرية وقلت له (للمعتقل) نعم لن تقدر على إشباع رغباتي الجنسية ".[1]

كما وحدد أنتوني كوردسمان طبيعة السياسة الامريكية في ديمقرطة وبناء الدولة العراقية بأنها طائفية ويقول بذلك "لقد أنشأت الولايات المتحدة كقوة أحتلال نظاما أنتخابياً في العراق ، أجبر العراقيين على أن يدلوا بأصواتهم كسُنة وكشيعة وكأكراد ، شتت شمل الامة العراقية على أسس طائفية وعرقية ".[2]

أضف الى ذلك وبالرغم من أن التقدم الذي أحرزته عملية دمقرطة العراق منذ نقل السيادة الى العراقيين (حسب المنظور الامريكي) كان مشوشاً وبطيئاً، إلا إن عملية الخروج عن الطاعة الامريكية مرفوض بكل المقاييس، وهو ما أفادته عملياً بتنصيب بعض الشخصيات الامريكية من أصل يهودي أو الشخصيات الاسرائيلية كمشرفين على عمل الحكومة وإدارتها التنفيذية بالوزارات العسكرية والامنية والمدنية. (تمارس هذه الشخصيات المشرفة بطاقم متكامل عملها من مقر السفارة الامريكية في المنطقة الخضراء (Green Zone) ومن بينهم (ديفيد تومي) المشرف على وزارة المالية، (روبر رافائيل) المشرف على وزارة التجارة، و(ليشات) المشرف على وزارة الزراعة، و(دون أمستوز وديفيد لينش) المشرفان على وزارتي النقل والمواصلات، اليهودي من اصل أمريكي (نوح فيلدمان) المشرف على كتابة الدستور العراقي، و(فيليب كارول) المشرف على وزارة النفط، و(بولا دوبريانسكي) يهودية ماسونية تشرف على وزارتي شؤون المرأة وحقوق الانسان، و(مارك كلارك) المشرف على اللجنة الاولمبية ووزارة الشباب وهو صاحب نظرية إحلال الرياضة محل وزارة الدفاع، والجنرال(كاستيل) يهودي

---

[1] كايلا وليامز ، أحب بندقيتي أكثر منك ، عرض الكتاب: محمد علي صالح،جريدة الشرق الاوسط ، العدد 9850/نوفمبر2005

[2] نقلاً عن محمد ماضي، مقالة طويلة بعنوان :تقرير بيكر-هاملتون(تمخض الجبل فولد فأراً)، أخبار سويس أنفو، بتاريخ 7/كانون الاول /2006 وعلى الموقع

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=5613586

من أصل إسرائيلي - أمريكي يشرف على وزارة الداخلية ، والجنـــرال (ســتيل) يهودي من أصل أمريكي - إسرائيلي يشرف على وزارة الدفاع ،(دور أريدمان) المشرف على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) . [1]

إستوجب مشروع الدمقرطة إستراتيجية نبعت من الواقع الميداني على الساحة العراقية سمتها وزيرة الخارجية أنذاك كونداليزارايس ب(الفوضى الخلاقة الامريكية) التي ستبتدأ ألياتها في العراق وتدر ثمارها فيما بعد على منطقة الشرق الاوسط بأكملها. إن حقيقة الفواعل الرئيسة لهذه الاستراتيجية – كما اعتقدت رايس - كانت تكمُنُ في خلق احزاب وزعامات وطوائف سياسية وأحتقانات مذهبية دينية تتناحر، فيما بينها مع ضرورة إبقاء العراق ضعيفاً تحت التبعية الامريكية، ونتائجها ستكون الديمقراطية والنهضة، وقالت بذلك في حديثها إلى صحيفة «واشنطن بوست» حيث أبدت حماسة شديدة للتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، حتى وإن أدى إلى تغيير واستبدال الأنظمة الحليفة والموالية لها في المنطقة. وقد وجهت بناءا على ذلك انتقادات عنيفة إلى سياسة القبول بالأمر الواقع بدعوى الحفاظ على الاستقرار ونشر الديمقراطية وتخليص شعوب المنطقة من الاستبداد والظلم والديكتاتورية. وتدرك رايس طبيعة التفاعلات التي تموج بها المنطقة والتي لا تترك مجالا آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلامية على السالطة، والتي في الواقع لن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، فلم تتردد السيدة، ذات الابتسامة الزنجية الساحرة، في أن تقول بإن الوضع الحالي "ليس مستقرا وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع «الفوضى الخلاقة» ألتي ربما تنتج في

---

[1] نقلاً عن أيمن حسين ، التغلغل الاسرائيلي في العراق ...المظاهر والاهداف ، دراسة عراقية منشورة في جريدة الوطن العُمانية وعلى الموقع :
httpp://www.alwatan.com/graphics/2008/08Aug/8.8/dailyhtmI/qadaia2.htmI

النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا".[1] وهذا يعني ان استراتيجية الولايات المتحدة في العراق وفي الشرق الأوسط كانت واضحة و مبنية على احتلال العراق والسيطرة عليه ومن ثم التحول نحو الدول التي تعارض سياستها مثل سوريا و إيران. فالاستراتيجيات التي اعلن عنها فيما بعد مثل استراتيجية تحقيق النصر الى استراتيجية الصبر الغامض الى استراتيجية الفوضى الخلاقة الى ستراتييجة الخروج (exit strategy) كانت استراتيجيات وليدة المرحلة والواقع المعاش في العراق. هذا الامر هو الذي أكد أن الاستراتيجيات الامريكية ما هي الا ردة فعل تجاه ما شعرت به الولايات المتحدة من انها واقعة في اعماق المستنقع العراقي الذي اعاد لها ذكريات المستنقع الفيتنامي. فإستراتيجية الفوضى الخلاقة تعبير واضح عن ترك المنطقة في فوضى ستؤول نتائجها الى تغيير ما!! ولكنها ايضا دليل على الفوضى التي انتابت القيادات الامريكية نتيجة عدم الاخذ بالحسبان والتحضر لمرحلة ما بعد احتلال العراق. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجة (الفوضى الخلاقة) تقوم على بناء نواة دويلا تحت مظلة الحكم الذاتي والفيدرالية والغاء الدولة العراقية الموحدة القوية وإستبدالها بدولة مهلهلة ضعيفة تتجاذبها توازنات أقاليمها، حيث تصغر الدورة الدموية الكبرى في بغداد لصالح الصغرى في الاقاليم والتي ستكون بحاجة متواصلة لحماية أمريكية [2] لقد أوجدت إستراتيجية الفوضى الخلاقة في العراق مصانع حقيقة للارهاب (فواعل دولية من غير دول - Non States Actors ، وفواعل دولية Actor States تحت أجندات إستراتيجية) هدفها الوحيد إستغلال ساحات الفوضى ولا سيما في

---

[1] حسن نافعة ، كوندي والفوضى الخلاقة في المنطقة العربية ، مقالة منقولة عن جريدة الحياة ومنشورة على شبكة الاسلام أون لاين وجريدة التجديد العربي ، أبريل 2005، http://www.arabrenewal.info/كتاب-عاديين/6145-كوندي-و«الفوضى-الخلاقة»-قراءة-استشرافية-للتحركات-الأميركية-في-المرحلة-المقبلة.html
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170240621465&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

[2] محمد سيد نوري البازياني،الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العراق ومعالم تكوين الدولة الكردية،ورقة بحث مقدمه لاسبوع المدى الثقافي في أربيل،1-
مايس-2007 والورقة منشورة على شبكة الانترنت www.google.com

المناطق الضعيفة لمقارعة سياسة الولايات المتحدة. وهذا ما أكده الموظفان السابقان في مجلس الامن القومي والخبيران في شؤون مكافحة الارهاب الدولي (دانيال بنجامين وستيفن سيمون) حينما ذكرا "إن بوش قد أوجد حمى جديده للارهاب في العراق، ومن شأن هذه الحمى أن تسرع من أحتمالات وقوع أعمال عنف إسلامية ضد أوروبا والولايات المتحدة"، ويستطرد الخبيران في أن هذه السياسة والاستراتيجية المشؤومة ستسبب كوارث مستقبلية دولية "فقد يهاجمنا إرهابيون ممن تلقوا تدريبهم في العراق أو يضربنا أرهابيون ممن الهمهم ونظمهم ودربهم أناس كانوا في العراق ..لقد وفرت إدارة بوش هدفاً أمريكيا ممتازاً في العراق ، وبعمله هذا بث النشاط في أوصال الجهاد ومنح النشطاء ذلك الضرب من الخبرة في المدن التي ستهدد الولايات المتحدة بالاساس مستقبلاً". [1]

الامر الذي يؤكد أن الولايات المتحدة شنت حرب الاحتلال لا لتغير واقعا راهنا وفق مخططاتها، ومن خلاله وجهت رسالة تُفيد إنها تُريد أن تستخدم التغيير في العراق لإحداث تغيير في أماكن أخرى من المنطقة شملتها بإستراتيجية الفوضى الخلاقة. إلا أن نتائجها الميدانية وفق مبدأ التغذية العكسية صب بمخرجات مستقبلية تحاكي زعزعة الامن القومي للولايات المتحدة نفسها. [2] لقد وجدت دراسة اعدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) Center for Strategic International Studies أن "85%من النشطاء العرب الذين توجهوا الى العراق لم يكونوا على أية قائمة أسماء حكومية أو أعضاء في تنظيم القاعدة أو متعاطفين مع الارهابيين" بل "دفعهم الى التطرف الغزو الذي قامت به قوات التحالف على وجه الحصر تقريباً". كما ويؤكد التقرير انه ومنذ الغزو صار العراق احد المراكز العالمية لتجنيد وتدريب الارهابيين الاسلاميين المتشددين أو السلفيين الجدد وأنه من المحتمل جداً أن تعود اعداد كبيرة منهم الى بلدانهم

---

[1] نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 31

[2] راجع رأي مارتن كريمر، وهو رئيس تحرير فصلية "*Middle East Quarterly*"، في منتدى المائدة المستديرة لخبراء مركز "*GLORIA*" والمنشور في مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، 8\2003 ، ص (119).

الاصلية، حاملين معهم المهارات الارهابية والرؤية المتشددة الى العالم ".[1] ومن ذلك طُرِحت مخاوف كبيرة تتعلق بإعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط وفق خطوط فوضوية عرقية وطائفية بدلاً من أدخال الديمقراطية فيه. وعلى الرغم من كون الساحة العراقية تقف مثال صارخ لذلك، بما أفرزتهُ وأوجدتهُ من قِوى إجتماعية وسياسية طائفية ومذهبية يصعب السيطرة عليها،لآثارها الحاسمة في تشكيل واقع مابعد الاحتلال، تفرز نفسها بكونها أنظمة سياسية عميلة خلقت أجواء من الاحتقان السياسي والاجتماعي،[2] ولكنها بالوقت نفسه بينت الفشل الامريكي، من وجهة نظر رئيس مفتشي أسلحة الدمار الشامل(بليكس) في العراق، لإن هذه القوى أنذرت أيضا ًبمصداقية التخبط الامريكي في هذا البلد (بفقدان الاستقرار والامن) ومن ثم فقد اغرقت الولايات المتحدة أعمق فأعمق بالمستنقع الذي صنعته بنفسها ولنفسها .[3] حتى أبدى فرانسيس فوكوياما ندما ًمن موقفه حيال الحرب على العراق ومشروع دمقرطته وقال في ذلك : أن المشروع الامريكي في العراق كان فاشلا فشلا ذريعا ويجب أن لا يكون نموذجا لاي شخص أو لاي دولة، وأكد على أن هنالك دروسا مستفادة سلبية فيما يتعلق بغزو العراق.[4] ويمكن القول بأن من أهم الدروس المستنبطة من تجربة العراق وفشل الأدارة الأمريكية فيه هو تحفيز القوى الوطنية و الأرادة الشعبية في كل من تونس ومصر لتغيير أنظمتها الدكتاتورية بفعل داخلي، في حين أن تجربة ليبية ظلت تراوح بفعل التدخل الأجنبي.

وعودا على بدء إذا كان بناء عراق ديمقراطي ومستقر هو السيناريو المرغوب فيه، ان لم نقل المشروع المنتظر والذي تدعيه السياسة الامريكية، الا ان تحقيق

---

[1] تشومسكي ، المصدر السابق نفسه، ص 30

[2] رأي مايكل أيزنستاد، وهو زميل أقدم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في منتدى المائدة المستديرة...، نفس المصدر السـابق، ص (116- 114).

[3] رئيس مفتشي أسلحة الدمار الشامل في العراق ، خيبة أمل الديمقراطية في العراق ، على شبكة الانترنت والموقع هو :
http://www.aljazeera.net.2008/NR/exeres/Bf81605B-4F2A-47C7-AA98-653AfAC023d8

[4] فرانسيس فوكوياما ، مصدر سبق ذكره ، ص

هذا السيناريو له شروط ومتطلبات عديدة يتعين توفيرها وإنضاجها، غابت أو غيبت عن تفكير صانع القرار الامريكي. ولذا ــ وحسب اعتقادنا ــ يصعب تحقيقه خلال المستقبل المنظور، حيث ان هنالك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه عملية الدمقرطة في العراق[1] ، بعضها يمكن ان نطلق عليها داخلية بنيويه نابعة من خصوصية المجتمع العراقي وطبيعة صراع النخب السياسية لقيادة السلطة التي يمكن ان تقود عملية التحول الديمقراطي.. وبعضها الاخر نطلق عليها خارجية من نتاج الاحتلال الامريكي ــ البريطاني لهذا البلد، وكما يصورها البرفسور ريموند من معهد الشرق الاوسط، دراسات اسيا الوسطى و القوقاز، في أن البعض يجادل الطريقة التي اتبعتها ادارة بوش في تغير ألنظام والتي زادت من حظوظ الفشل. استنادا الى أنتوني كوردسمان، الخبير ألأهم في امن ألخليج، ان الولايات المتجدة ارتكبت "أخطاء استراتيجية" متعددة في العراق. فهي التي خططت للحرب حسب أرادتها والتي كانت لمحاربة الجيش العراقي الضعيف وليس ضد تمرد طويل ألأمد. لقد توقعت واشنطن حرب سريعة غير مضنية. وكما يقول جورج باكر، بان الولايات المتحدة ذهبت للحرب بنقص عددي و تجهيزي واضح متوقعة ازاحة القيادة العليا، السيطرة على دولة فاعلة، تنصيب مبعدين موالين للغرب، الخروج في غضون ستة اسابيع ودفع نكاليف كل ذلك من عائدات(صندوق) النفط. استبعد رامسفيلد جانبا توصيات جنرالاته التي تقول بان هناك حاجة الى قوات قوامها 400000 مقاتل لأحتلال البلد و اجبرهم على قبول جزء من هذا العدد. و بدون أي توضيح فان الطاغية بول بريمر فاقم الحالة الرهيبة من خلال قراره بحل الجيش العراقي، ليدفع مئات ألالآف من المحاربين المسلحين والمدربين كي ينظموا الى المقاومة. و فشلت الولايات المتحدة لمدة سنة كاملة تقريبا في بناء قوة امنية مسلحة في الوقت الذي كانت فيه المليشيات

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم ، مستقبل النظام السياسي و الدولة في العراق وانعكاساته على الامن و الاستقرار في الخليج ، دبي :مركز ابحاث الخليج ، سلسلة دراسات عراقية / العدد الاول 2004 .

المسلحة تملأ الفراغ الحاصل. وبالمثل فان تصفية البعثيين و أجتثاثهم من ادارة الدولة و مؤسساتها حرم الدولة من موظفين متمرسين و خلق عدداً هائلاً من العاطلين الساخطين واعاق كل ذلك عمليات بناء العراق التي وعدت بها الولايات المتحدة العراقيين. [1]

ومن ثم فأن الوقوف بوجه هذه التحديات او المعوقات بحاجة لوقت ليس بالقصير بتقديراتنا السياسية والاستراتيجية . وهذا ما يضعنا أما الحقيقة القائلة بأن إنهيار الدول دائما ما يصعب مواجهته أو الحيلولة دون إستمراره ، وعلى الرغم من تنوع الصيغ الممارسة عالمياً لاعادة الاعمار في أعقاب الصراعات والمحاولات الدولية العديدة لجمع أشلاء الدول المنهارة فإن عدد الحالات الناجحة لحد الان غير مشجعة لرؤية مستقبل بناء الدولة العراقية على الاسس الصحيحة والمرتكزات المؤسساتية الفاعلة . فالتدخل الخارجي قد يؤدي أحياناً الى أخماد فتيل العنف على غرار ما نجح فعله في دول صغيرة مثل البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون ، بيد أن التدخل الخارجي الانساني فشل حتى لحظة نشر هذا الكتاب في وضع حد للعنف في الدول الكبيرة مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وبالتأكيد في العراق. ويعزى ذلك الى حد كبير الى حجم قوة التدخل اللازمة لفرض النظام في مثل هذه الدول مهول ويفوق حجم ما تستطيع الجماعة الدولية، أو الدول بمفردها أن تسهم به خاصة في ظل الاعتماد المتصاعد على التكنولوجيا بدلا من القوة البشرية. وقد أثبتت التجارب إن إيجاد وضع سياسي من شأنه جعل الدولة المعنية قابلة للحياة من دون التدخل الخارجي لهو أمر غاية في الصعوبة حتى في الدول الصغيرة، ويعود ذلك في المقام الاول الى عدم أمكانية فرض الحلول السياسية التوافقية من الخارج أو بإرادة دولية فقط، فتلك إما تعتمد على توافقات داخلية تبرمها المجموعات المتنافسة في ما بينها أو على نصر ساحق يحققه أحد الفصائل المتناحرة، وبذلك فإن التحول

---

[1] **Raymond Hinnebusch, the American invasion of Iraq; causes and consequences, perception journal, spring 2007, p.17**

الناجح من دولة فاشلة الى دولة قادرة على البقاء والعمل بمفردها يمثل مهمة عجز التدخل الخارجي والمستند على حقوق الانسان والديمقراطية حتى اليوم عن تحقيقها. [1]

ومن كلا التحديات والمعوقات وبفعل الاحتلال العسكري المباشر جاءت نتائج الدمقرطة الى أن يحتل العراق المرتبة الثالثة في مقاييس الدول الفاشلة، والجدول رقم (6) والرسم البياني الاتيين يوضحان هذا :

الجدول رقم (6)

Iraq in Critical position

		Social				Economic		Political/Military					
	Total Score	Demographic Pressures	Refugees & Displaced Persons	Group Grievance	Human Flight	Uneven Development	Economy	Legitimacy of the State	Public Services	Human Rights	Security Apparatus	Factionalized Elites	External Intervention
2007	111.4	9.0	9.0	10.0	9.5	8.5	8.0	9.4	8.5	9.7	10.0	9.8	10.0
2008	110.6	9.0	9.0	9.8	9.3	8.5	7.8	9.4	8.5	9.6	9.9	9.8	10.0
2009	108.6	8.7	8.9	9.7	9.1	8.6	7.6	9.0	8.4	9.3	9.7	9.6	10.0
2007 to 2008	▼	◄►	◄►	▼	▼	◄►	▼	◄►	◄►	▼	▼	◄►	◄►
2008 to 2009	▼	▼	▼	▼	▼	▲	▼	▼	▼	▼	▼	▼	◄►

Source; http://www.foreignpolicy.com

Core Five State Institutions

Leadership (القيادة)	Military (العسكري)	Police (الشرطة)	Judiciary (القضاء)	Civil Service
Poor(سيئ)	Weak(ضعيف)	Poor(سيئ)	Poor(سيئ)	Poor (سيئ)

[1] خبراء وباحثو مؤسسة كارنيجي ، مصدر سبق ذكره ،

(1)The Failed States Index 2009, A fifth annual collaboration between foreign policy and the fund for peace, available online on website:

http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/22/2009failedstatesindexinteractivemapandrankings

ويمكن ملاحظة أن أهم أسس بناء الدولة يعتمد عليه الامن والاستقرار هو القوة العسكرية ولكن حسب هذا المقياس فإنه موصوف بالضعيف (weak) ذلك لان ما بين 25,000 -26,000 رجل من الشرطة الوطنية سيمثلون قوة رئيسية ومشكلة متنامية بسبب روابطها بالميليشيات الشيعية والمتطرفين، ولا أحد يعلم كم من ال(135,000) رجل من الذين دربوا وجهزوا للجيش العراقي حتى نهاية كانون الاول-نوفمبر 2007، ما زالوا باقين في الخدمة تحت معدلات للغياب والهروب (والفصل بسبب الفساد) تتراوح ما بين 25% -50%، بالاضافة الى أن 28,900 رجل منهم تدربوا كقوة حماية للاشخاص، ناهيك عن كل ذلك أن هذا الجيش ذو ولاءات للفئات والطوائف السُنية والشيعية والكردية بدلاً من أن يكون ولائه واحداً للحكومة المركزية.[1]

ويشير تقرير لجنة بيكر - هاملتون حول العراق، التي ترأسها وزير الخارجية الامريكية الاسبق جيمس بيكر والسيناتور الديمقراطي لي هاملتون وأشترك في إعداده أربعون من الخبراء السياسيين والعسكريين، الى إن" عدد قوات الشرطة الوطنية (حوالي 25000) رجل قد تدرب ضباطها على العمليات ضد المتمريدين وليس على أعمال الشرطة. ويستدرك التقرير الى الشرطة لا تستطيع السيطرة على الجريمة وهي منشغلة بشكل روتيني بالعنف الطائفي، بما في ذلك الاعتقالات العشوائية وبدون داعٍ وعمليات التعذيب وأستهداف المدنيين من العرب السُنة

---

[1]أنتوني كوردسمان ، إستراتيجية بوش الجديدة في العراق : ما هي فرص " النصر؟ "، مصدر سبق ذكره، ص8

وقتلهم . الشرطة العراقية تتبع وزارة الداخلية التي يسودها الفساد وتتسرب اليها الميليشيات وتفتقر الى السيطرة على وحدات الشرطة في المحافظات، كما وهنالك عدد كبير من تقارير ضباط الشرطة المشتركين في التدريب من أجل الحصول على السلاح والباس الرسمي والذخيرة لاستخدامها في العنف الطائفي ".[1] أما عن الجهاز القضائي فيقر تقرير بيكر هاملتون بأنه " قد عُمل الكثير من أجل إنشاء جهاز قضائي عراقي بما في ذلك محكمة عليا، ولدى العراق عدد من القضاة المحترفين، ولكن عملية استجواب المجرمين تتم من قبل قضاة حديثين وعددهم قليل وينقصهم التدريب الذي يمكنهم من أداء عملهم . وكان تهديد القضاة العراقيين يتم بدون رحمة . وكما اخبرنا احد كبار المسؤولين الاميركيين " نستطيع أن نحمي القضاة لكننا لا نستطيع حماية أفراد أسرهم وأقاربهم وأصدقائهم " والعديدون من القضاة العراقيين يشعرون بأن مرتكبي الجرائم ليس فقط لا يعاقبون بل يكافأون ".[2]

وعلى الصعيد الاقتصادي فمشروع الدمقرطة الامريكية قد اوصل بغـداد لتكـون أسوء مدن العالم حسب ما ذكره تقرير 2010 لمنظمة"ميرسر"العالميـة لجـودة مستويات المعيشه، التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، حيث يوضح بـأن بغـداد لا تزال أسوأ مدن العالم من حيث جودة مستويات المعيشة واحتلت الرقم 221 مـن بين مدن العالم على الرغم من التحسن الطفيف في نقاطها. ونقل الموقع الرسمي للامم المتحدة عن التقرير قوله إن"عدم الاستقرار وتدني مستويات الأمن مـا زال يؤثر سلبا على جودة مستويات المعيشة في المدينة كما أن نقاطها لاتزال بعيـدة جدا عن ثاني أسوأ مدن القائمة وهي بانغوي في جمهورية إفريقيـا الوسـطى". وأوضحت أن"بغداد بقيت في أسفل القائمة على الرغم من تحسن نقاطهـا بشـكل

---

[1] نقلاًعن :صبحي الجابي (مترجماً)، تقرير لجنة بيكر- هاملتون حول العراق، دمشق، دار طلاس، 2007، ص 28وما بعدها. ويمكن الاطلاع على التقرير باللغة الانكليزية والمنشور على الموقع/

James A. Baker & Lee Hamilton, The Iraq Study Group Report, available on the website; http://www.bakerinstitute.org/files/pubs/iraqstudygroup_finding.pdf

[2] صبحي الجابي، المصدر السابق، ص 42

ضئيل من 14.4 الى 14.7 هذا العام حيث لا يزال لعدم الاستقرار وتدني مستوى الأمن الأثر السلبي على مستويات المعيشة في المدينة". ويشار الـــى أن منظمـــة ميرسر تعمل على اعداد هذه التصنيفات لمساعدة الحكومات والشـــركات متعـــددة الجنسيات في تقدير الرواتب والتعويضات المناسبة للموظفين عند اســـناد مهـــام دولية لهم، ولضمان حصول المغتربين على تعويض صعوبة المعيشـــة المناســـب والكافي ضمن حزمة التعويضات المقدمة لهم، وتسعى الشركات الى الحصول على صورة واضحة عن جودة مستويات المعيشة في تلك المدن، ويقوم التصنيف بناء على مؤشر لاحتساب النقاط، بحيث تصنّف الشركات بالمقارنة مع نيويورك كمدينة معيارية، حيث تبلغ نقاطها على المؤشر 100 نقطة. [1]

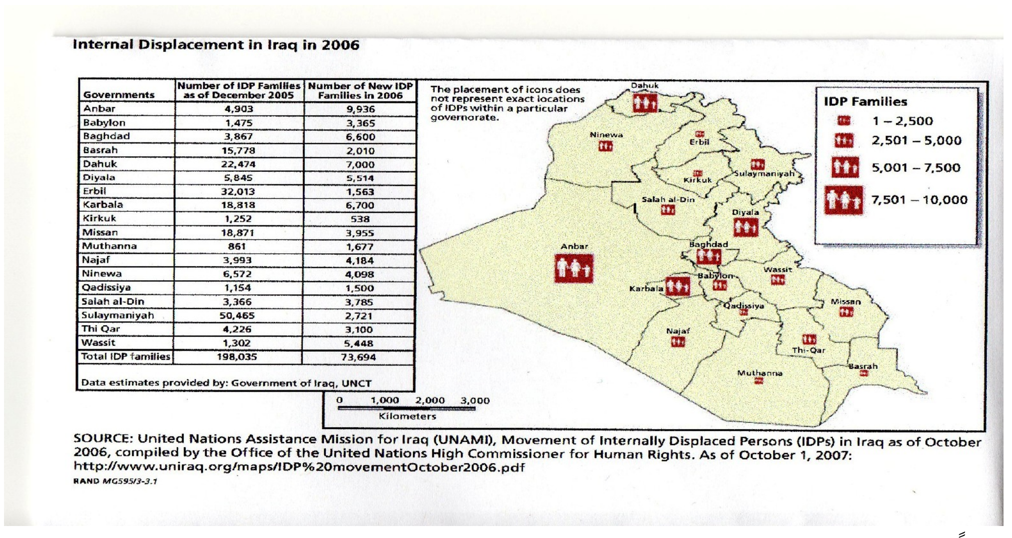
وحسب تقديرات 2006-2007 للجنة العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة فإن هنالك 1,6 مليون عراقي مهجر داخلياً وأن هنالك ما بين 1,6- 1,8 مليون لاجئ الى دول الجوار [2] والخارطة رقم (4) توضح المهجرين الداخليين في جميع المحافظات العراقية. ناهيك عن اللاجئين في الدول الاوربية التي تتصدر فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا الصدارة في عدد اللاجئين هنالك وخصوصا بعد عام 2003.

---

[1] نقلاً عن: موقع قائمة رئيس الوزراء الاسبق –العراقية- ، في تقرير عالمي: بغداد أسوأ مدينة في العالم من حيث جودة مستويات المعيشة، حزيران 2010

http://www.aliraqiah.com/ArticleShow.aspx?ID=462

[2] Cited in; Haifa Zangna, Women and Learning in the Iraqi war zone, international Journal of life long education, editors; Peter Jamis and Jone Holford, vol.27, no.2, March-April 2008. P. 155



Internal Displacement in Iraq in 2006

Governments	Number of IDP Families as of December 2005	Number of New IDP Families in 2006
Anbar	4,903	9,936
Babylon	1,475	3,365
Baghdad	3,867	6,600
Basrah	15,778	2,010
Dahuk	22,474	7,000
Diyala	5,845	5,514
Erbil	32,013	1,563
Karbala	18,818	6,700
Kirkuk	1,252	538
Missan	18,871	3,955
Muthanna	861	1,677
Najaf	3,993	4,184
Ninewa	6,572	4,098
Qadissiya	1,154	1,500
Salah al-Din	3,366	3,785
Sulaymaniyah	50,465	2,721
Thi Qar	4,226	3,100
Wassit	1,302	5,448
Total IDP families	198,035	73,694

Data estimates provided by: Government of Iraq, UNCT

SOURCE: United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Movement of Internally Displaced Persons (IDPs) in Iraq as of October 2006, compiled by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. As of October 1, 2007: http://www.uniraq.org/maps/IDP%20movementOctober2006.pdf

RAND *MG595/3-3.1*

نقلاً عن :

Bruce R. Pirnie, Edward O'Connell, Counterinsurgency in Iraq (2003–2006), Published by the RAND Corporation, study vol.2, 2008. p.54

وحسب صحيفة الاندبندنت الانجليزية فإن تقرير اللجنة العليا للامم المتحدة UNHCR **لعام 2007 قد اوضح ان نسبة المهجرين العراقيين داخل العراق قد وصلت الى أكثر من 2 مليون شخص في حين وصلت نسبة اللاجئين العراقين في دول الجوار الى ما يقارب 2,2 مليون لاجئ. كما وحذرت اللجنة في التقرير الى ان هنالك خمسة ملايين عراقي، مهجر نصفهم لا يستطيع الحصول على المساعدات الغذائية.**[1] **أما المنظمة الدولية للاجئين Internation Organazition for Migration ففي تقريرها الموسوم (مجتثون وغير**

---

[1] **Patrick Cockburn, UN warns of five million Iraqi refugees, independant jornal, june 2007, avelable in;**
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/un-warns-of-five-million-iraqi-refugees-452522.html

مستقرين Uprooted and Unstable) لعام 2008 فقد ذكرت ان هنالك 2,7 مليون عراقي مهجر داخل العراق وبحاجة الى مساعدات انسانية عاجلة. [1]

أما تقرير منظمة العفو الدولية عن اللاجئين العراقيين والموسوم (أزمة اللاجئين العراقيين بين الخطابات والحقيقة - Rhetoric and reality: the Iraqi refugee crisis) لعام 2008 ان نسبة اللاجئين العراقيين داخليا وخارجيا قد وصلت الى 4,7 مليون وأن المجتمع الدولي فشل في الاستجابة الى هذه الازمة بصورة مجدية وذات معنى.[2]

اما التقرير المقدم الى الكونغرس الامريكي لعام 2009 فقد اشار الى ان الازمة الانسانية للمهجرين تتعدى الداخليين الى اللاجئين العراقيين في دول الجوار العراقي والتي يوضحها الجدول رقم (7) الاتي:

---

[1] **Refugees International, Uprooted and Unstable, April 2008, http://www.refugeesinternational.org/sites/default/files/UprootedandUnstable.pdf**
[2] **http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE14/011/2008/en**

جدول رقم (7)

Iraqi Refugees in Neighboring Countries

Source: UNHCR, cited in; Rohda Magresson, Andorra Bruno and Jeremy M.Sharp, Iraqi Refugee and internationally displaced persons A Deeping humanitarian crisis? Congressional Research

Syria 1,200,000- 1,500,000	
Jordan	**400,000- 500,000**
Gulf States	**200,000**
Egypt	**70,000**
Iran	**57,000**
Lebanon	**40,000**
Turkey	**10,000**
Total	**1,977,000 - 2,377,000 (est.)a**

Service, Feb. 2009, p.7.

http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33936.pdf

واضافت مؤسسة (مؤشر السلام الدولي Global Peace Index) وهي منظمة دولية تعنى بمجالات السلم والامن الاجتماعي والسياسي مؤشرا اخر لدمقرطة العراق حينما اعتبرت العراق (البلد الاخطر امنيا ًفي العالم ووضعته في المرتبة

149 وهي المرتبة الاخيرة في تصنيفها حسب تقريرها لعام 2010 الاخير. وحسب تقدير (غلوبال بيس اندكس) مؤشر السلام الدولي يبقى العراق الممزق بالحروب الدولة الاوطئ في مؤشرها، مع استمرار النزاع العنيف بين الحكومة المدعومة من قبل قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة والقاعدة في العراق ومجاميع متمردة عديدة. المؤشر لمستوى النزاع المنظم داخل البلاد يبقى الاعلى حيث يمكن ان يكون 5 من 5. وفي سنة 2009 رصدت المنظمة 4644 مدنياً قتيلاً استنادا الى تقديرات الحكومة العراقية، وهذا الرقم هابط من 9217 قتيلاً مدنياً في 2008 وللمرة الاولى منذ 2006 لم يحدث تدهور واضح للامن ومع ذلك فإن عدد الذين قتلوا في النصف الثاني من 2009 هو اكثر من عدد قتلى النصف الاول. علماً ان نسبة الاستقرار السياسي قد تحسنت للسنة الثانية على التوالي ولو بنسبة متدنية تماشيا مع التحسن المستمر لموقع رئيس الوزراء نوري المالكي.[1] ومع ذلك يبقى المشهد السياسي في العراق غير مستقر وفي نزاعات وصراعات مستمرة وخاصة بالنسبة للعلاقة مع الاحزاب الكردية في الشمال وعدم رضائها على سبيل الوصول الى حل بالنسبة الى منطقة كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها. ويمكن القول ان الحالة الامنية للعراق ككل قد تحسنت الا ان التوتر والعنف يبقيان منتشرين بصورة واضحة ومؤشرات (غلوبال بيس اندكس) للامن والامان الاجتماعي تعكس ذلك. كما وإن مستوى الثقة بالمواطنين الاخرين، ومعدل الجرائم، ومستوى الجريمة العنيفة واحتمالات العمليات الارهابية كلها اخذت اعلى المعدلات الممكنة ولم تتغير عن السنة الماضية. نسبة عالية من السكان مهجرة 15,9% هي النسبة الثالثة الاعلى في العالم نسبة الى معلومات اللجنة العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة ومركز مراقبة التهجير الداخلي.[2] ويركز التقرير على حقيقة ان العراق يبقى متعسكراً

---

[1] **http://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/PDF/2010/2010%20GPI%20Results%20Report.pdf**

[2] **Cited in; Ibid**

بصورة عالية . وحسب المؤشرات الاتية التي وضعناها في الجدول رقم (10) اعتمدت فيها منظمة غلوبال بيس اندكس على وضع العراق في التسلسل الاخير لقائمة الدول والتسلسل هو 149.

الجدول رقم (8)

	مؤشرات السلام	الدرجة من 5
1-	عدد النزاعات الفعلية (الخارجية والداخلية)	1,5
2-	تقديرات عدد القتلى من النزاعات المنظمة (خارجية)	1
3-	عدد القتلى من النزاعات المنظمة (داخلية)	5
4-	مستوى النزاعات المنظمة (داخلية)	5
5-	العلاقات مع دول الجوار	3
6-	مستوى الاجرام المنظور في المجتمع	5
7-	عدد الاشخاص المهجرين بالنسبة للعدد السكاني	5
8-	الاستقرار السياسي	4
9-	مستوى احترام حقوق الانسان	5
10 -	احتمالية اعمال ارهابية	5
11 -	عدد الجرائم لكل 100,000 شخص	5
12 -	مستوى الجريمة العنيفة	5
13 -	احتمالية تظاهرات عنيفة	5
14 -	عدد المواطنين المسجونين لكل 100,000 شخص	1
15 -	عدد ضباط الامن الداخلي والشرطة لكل 100,000 شخص	3
16 -	الانفاق العسكري بالنسبة الى الدخل القومي	1,5
17 -	عدد افراد القوات العسكرية لكل 100,000شخص	2

- 18	تصدير اسلحة تقليدية اساسية (%)	1
- 19	استيراد اسلحة تقليدية اساسية (%)	1
- 20	الدعم المادي لارساليات حفظ السلام للامم المتحدة	1
- 21	المعدل المقاس للاسلحة الثقيلة لكل 100,000 شخص	1
- 22	سهولة الوصول الى الاسلحة الصغيرة والخفيفة	5
- 23	القدرة للتطوير العسكري	2
	مؤشرات ذات علاقة	
-1	عمليات انتحارية	
-2	أداء الحكومة	صفر
-2	المشاركة السياسية	6,11
4	الثقافة السياسية	4,38
-5	الحريات المدنية	4,41
-6	الفساد	1,5
-7	النساء في البرلمان (الدرجة من 25)	25,5
-8	مؤشر الديمقراطية السياسية	4,01
-9	حرية الصحافة (الدرجة من 100)	53,2
- 10	استيراد وتصدير بالنسبة للدخل القومي	102,54
- 11	عدد الزوار بالنسبة المئوية لعدد السكان المحلليين	صفر
- 12	الهجرة الصافية (المئوية من مجموع السكان)	_1,3
- 13	الذكور بعمر 15- 34 من مجموع السكان	30,16
- 14	نسبة النساء الى الرجال	1,02
- 15	مؤشر الاندماج الاقليمي	5
- 16	الانفاق على التعليم العالي	4,3
- 17	الانتظام في المدارس الابتدائية (%)	77,43
- 18	معدل الانتظام في المدارس الثانوية (%)	38,37
- 19	الانتظام في التعليم العالي (الكلي)	15,79

9,69	سنوات الدراسة (متوسط)	20 -
74	المعدل المئوي للبالغين المتعلمين من الشباب فوق ال 15 سنة (%)	21 -
4	العداء للاجانب وللمتلكات الخاصة (الدرجة من 4)	22 -
1	الرغبة في القتال (الدرجة من 5)	23 -
74,73	الدخل القومي الاسمي	24 -
2430	الدخل القومي (اجمالي)	25 -
26,8	البطالة	26-
63,11	معدل توقعات العمر	27 -
45	معدل موت الاطفال (لكل 1000 ولادة)	28 -

Cited in; http://www.visionofhumanity.org/gpi- data/#/2010/scor/IQ/detail

وخلال السنوات السبع العجاف الاولى من الاحتلال والتدخلات الاقليمية والدولية ناهيك عن الصراعات الداخلية على السلطة السياسية فان العراق قد فقد حسب احصاءات منشورة على موقع رئيس الوزراء الاسبق أياد علاوي لقائمتة العراقية، (أحد اهم اقطاب العملية السياسية الجارية في العراق والتي فازت في الانتخابات الاخيرة أذار - مارس 2010 بأكبر كتلة في البرلمان ولكنها لم تستطع تشكيل الحكومة لاسباب صبت في خانة الصراع على السلطة)، ومن خلال مصادر مطلعة في وزارة الصحة أن قرابة 8000 طبيب فروا من العراق منذ بداية الاحتلال الاميركي للعراق وأن ما لا يقل عن ثلث أطباء العراق البالغ عددهم نحو 40.000 فروا من العراق إضافة إلى أن نحو 50% من طلاب الطب غادروا العراق بعد التخرج.[1] ومن اخطر نتائج الاحتلال والغزو على العراق هو تصفية وقتل العلماء واساتذة الجامعات العراقية في عمليات أغتيال منظمة بمشاركة

---

[1] موقع قائمة رئيس الوزراء الاسبق أياد علاوي العراقية :

http://www.aliraqiah.com/ArticleShow.aspx?ID=327

المخابرات والاستخبارات الدولية والاقليمية ودول الجوار العربي وغير العربي للعراق ناهيك عن الاطراف الداخلية التي حاولت ان تسيطر حتى على الرأي والعقل العراقي . فحسب تقديرات محكمة بروكسل البلجيكية فإنه منذ أيار - مايس 2003 ولغاية أيار مايس 2010 تم اغتيال ما بين 437 -440 (وهنالك من يقول ان العدد وصل الى 500) استاذ وكما تم القاء القبض واختطاف اكثر من 149 أستاذاً وتهديد اكثر من 75 أستاذاً من الذين اعلنوا عن تهديدهم، والاغلبية الاخرى فضلت ترك الجامعات والهجرة اما داخليا الى شمال العراق او خارجيا (لاسباب التفرغ العلمي أو اجازة مرضية أو اجازة بدون راتب أو اجازة لاسباب عائلية وغيرها) بدون اثارة مشاكل ولاجل عدم الاعلان عن التهديد الذي تلقوه.[1] وعلى اختلاف الاختصاصات العلمية والانسانية ومن مختلف الجامعات العراقية وبغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية وتوجهاتهم الايديولوجية السياسية، كانت استراتيجية القتل والاغتيال والخطف والتهجير والتهديد التي واجهت اساتذة وعلماء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق تحت مشروع(دمقرطة العراق) مبرمجة ومنظمة. ناهيك عن ان الحكومات المتعاقبة منذ 2003 الامريكية والعراقية لم تحاول في معظم، ان لم نقل جميع حالات الاغتيال، أي بحث او تحقيق عن اسباب هذه الظاهرة والدوافع الكامنة من ورائها او حتى محاولة تتبع منفذيها، لذا قيدت الغالبية العظمى من الاغتيالات الفعلية ومحاولات الاغتيال ضد مجهول. هذا ولم يكن للمجتمع الدولي وخصوصا الامم المتحدة ومنظمة اليونسكو المسؤولة عن الجامعات والتعليم الجامعي أي دور يذكر حول هذه الظاهرة ومعالجتها في العراق. [2]

---

[1] **Cited in: Sawsan Al-Assaf; Refugee Academics & Academics at Risk in UK universities (Iraqi Academics an example), public lecture at the Centre for Migration and Diaspora Studies, Seminar Series-Anthropology department, Gander for Studies Center, and CARA, at university of London, SOAS, Nov. 2009.**

[2] **; Al-Assaf, Sawsan, the experience of Iraqi Academics under the occupation, presented paper in the conference WSIUI, SOAS, university of London, Nov.2009.**
وللاطلاع على اسماء الاكاديميين الذين تم اغتيالهم انظر موقع **BRussells Tribunal** حيث تم تزويد الموقع بالاسماء من قبل اساتذة الجامعات العراقية :

المشروع الامريكي لدمقرطة العراق حدده تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010 والذي ذكر " يبقى الوضع الانساني في العراق محفوفاً بالمخاطر. فحسب احصاءات الامم المتحدة ان هنالك اكثر من 4 ملايين عراقي ما زالوا لا يمتلكون الغذاء الكافي وحوالي 40% من سكان العراق لا يمتلكون القدرة للحصول على ماء شرب نظيفة، وان هنالك 30% من العراقيين لا يستطعون الحصول على الخدمات الطبية. وأن ما يقارب 5.6 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، أي بزيادة 35% عما كان عليه الوضع قبل أحتلال ألعراق في 2003. النظام التعليمي في العراق تقريبا في حالة انهيار كامل سواء في المدارس او في الجامعات وذلك لان المدارس والجامعات تعاني من النقص الواضح في المصادر الاساسية للتعليم كالكتب والمعلمين والاساتذة لا سيما وان الطلاب اساسا يرهبون بالعنف نتيجة التفجير الذي شهدته مدارس عديدة. نسبة البطالة وصلت وبحدة الى 50% أو حتى اكثر من ذلك".[1] وفي تقرير لمنظمة اليونسيف لعام 2010 ذكر ان من أسباب انخفاض نسبة التحاق الفتيات بالمدارس في العراق منذ عام 2006 هي الفقر وفساد الجهاز الحكومي، وتجد اليونسيف في ان انخفاض نسبة التحاق الفتيات بالمدارس في العراق تعود الى تردي الوضع الامني والاقتصادي، وغياب بيئة مدرسية مناسبة، ناهيك عن عدم اتباع الطرق الحديثة في التعليم والتعامل مع الاطفال. هذا وتشير منظمات دولية ومحلية اخرى الى أن ارتفاع نسب تسرب الطلبة من المدارس تصل في بعض المحافظات الى 40%. وتجبر العديد من العوائل اطفالها على ترك مقاعد الدراسة للعمل في الشوارع بسبب الفقر، الذي ارتفعت معدلاته الى 23% مع وجود جيش مليوني من الارامل والمطلقات وقلة الموارد التي خصصتها الحكومة للنهوض بواقع التعليم، اضافة

---

http://www.brusselstribunal.org/pdf/academicsBT151108.pdf.

كما ونشرت هذه الاسماء في:

Raymond W. Baker, Shereen T.Ismael and Tareq Y.Ismael (editors), Cultural Cleansing in Iraq, Pluto press, NY, 2010

[1] http://thereport.amnesty.org/en/region/middle-east-north-africa/iraq

الى الظروف الامنية غير المستقرة. ويعتمد التقرير على ما اعلنه بعض المختصين العراقيين والعاملين في منظمات المجتمع المدني، حينما حذروا في وقت سابق من خشيتهم من تفشي ظاهرة الامية في المجتمع العراقي، حيث اوضح مدير مكتب منظمة تموز، احدى منظمات المجتمع المدني في محافظة ذي قار، إن العامل الاقتصادي وراء انتشار الامية وتسرب شرائح الأطفال واليافعين من مدارسهم في المحافظة، حسب الاستطلاع الذي نظمته كوادر المنظمة في المحافظة بمناسبة اليوم العالمي للعلم. وقال رزاق عبيد ظاهر 'قامت كوادر منظمة تموز، احدى منظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظة، باستطلاع شمل شرائح الأطفال واليافعين في مدينة الناصرية بمناسبة اليوم العالمي للعلم'، مشيرا إلى أن 'هناك شخصا أميا من بين كل خمسة أشخاص من شرائح الأطفال واليافعين في المدينة، وشمل الاستطلاع الأطفال من سن 6 سنوات إلى 14 سنة واليافعين من سن 18 إلى سن 25 سنة من الذين يعملون في الأسواق المحلية' واضاف انه 'تبين من خلال هذا الاستطلاع أن هناك أسبابا عديدة، دفعت هؤلاء الأطفال إلى عدم التعليم أو التسرب من الدراسة أو تركها، ومن هذه الأسباب فقدان الأب أو الام أو كليهما، وكذلك التفكك الأسري إلا أن نسبة 80 ' من هؤلاء يعانون من العامل الاقتصادي حصرا مما دفعهم إلى العمل وترك التعليم.' واستطرد ظاهر'أما بين اليافعين فقد وجدنا أن الامية مستشرية فضلا عن المتسربين من الدراسة'، لافتا الى أن 'هذا الأمر خطير للغاية ويجب الوقوف عنده وسوف نقوم بمطالبة الحكومة العراقية لإيجاد الحلول المناسبة لاحتواء هذه الشرائح التي يعتمد عليها البلد مستقبلا.'موضحا ان 'من هذه الأسباب رداءة الأبنية المدرسية والكادر التعليمي الذي تعوزه الخبرة في التعليم وكذلك وجود الدوام الثلاثي للمدارس الذي يدفع بالمعلمين والمدرسين الى عدم إعطاء الجهد المطلوب، فضلا عن اتجاه

الكوادر التعليمية إلى المدارس الأهلية بحثا عن المادة ما يؤثر سلبا على أدائهم لدى المدارس الحكومية".[1]

أما نتائج دمقرطة العراق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، فهي الانسحاب التكتيكي بعد ان انجزت مهمتها وترك العراق في حالة فوضى ودمار كاملين. ووفق معاهدتي الاطار الاستراتيجي ووضع القوات الامريكية في العراق، بين الجنرال اوديرنو، الحاكم العسكري الامريكي للعراق، في 4 حزيران/يونيو 2010 في خطاب له بين طبيعة الانسحاب. وأوضح اوديرنو ان هنالك 50 ألف عسكري أمريكي 'غير مقاتل' سيبقون في العراق بصفتهم مستشارين ومدربين وداعمين للقوات العراقية البالغ عددها 250 ألف جندي وما يزيد على نصف مليون من الشرطة، بالاضافة الى 65 ألف متعاقد. هذا ومنطلق ان العراق البذرة الاساس في منطقة الشرق الاوسط بين اوديرنو الى تخفيض عدد القواعد العسكرية من 126 الى 94 فيها. من بينها قواعد تعتبر من بين الاكبر في العالم، وثلاث قواعد جوية محصنة كالقلاع القروسطية، وهي: قاعدة بلد التي تعتبر الاكثر ازدحاما في العالم بعد مطار هيثرو. وتبلغ مساحتها 15 ميلا مربعا، وتضم 20 الف جندي. وقاعدة علي (طليل) الجوية، جنوب الناصرية ومساحتها 30 كيلومترا مربعا، وقاعدة الأسد، على مبعدة 120 ميلا غرب بغداد. بالاضافة الى قاعدة النصر، قرب مطار بغداد الدولي، وتضم 14 ألف جندي. وقاعدة ماريز في الموصل ورينيجيد قرب كركوك. وهي موزعة ضمن استراتيجية تتيح للقوات الامريكية التدخل السريع والمباشر.[2]

---

[1] منظمة اليونسيف، انخفاض نسبة التحاق الفتيات بالمدارس في العراق منذ عام 2006 الفقر والفساد الحكومي اهم الاسباب، نقلاً عن جريدة القدس العربي، لندن، 3/تموز 2010، ومنشورة على الموقع الالكتروني : http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\02qpt32.htm&storytitle=ffمنظمات

[2] نقلاً عن/ هيفاء زنكنة، عناق شركاء بيع العراق، القدس العربي 3/تموز/2010، منشورة على موقع الصحيفة الالكتروني:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\02qpt76.htm&storytitle=ff

وبالتأكيد تبقى هذه الارقام والاستراتيجية هي المعلنة في العراق ولكن الاستراتيجية غير المعلنة والتي سربتها بعض الدوائر المرتبطة بالبنتاغون فتؤكد على ان الاستراتيجية العسكرية في العراق مخططة لبناء 14 قاعدة عسكرية تمسك بزمام امور منطقة الشرق الاوسط بأكملها لا سيما وان الموقع الاستراتيجي المتميز الذي يتمتع به العراق يعطي الولايات المتحدة ميزة جيوإستراتيجية بتوجهاتها حيال المنطقة وهو ما سيجعلها بالنتيجة تكبح جماح كل التطلعات الدولية بعلاقاتها مع عموم المنطقة. وعلية فإذا استطاعت علنا القوات المحتلة بناء القواعد الانفة الذكر فإن البقية ستأتي بعد حل الملف الايراني وتطوير مديات اثر التوجهات الاقليمية الايرانية على دول الخليج العربي التي تربطها بالولايات المتحدة علاقة تعاونية أمنية - استراتيجية قاعدتها حماية أمن دول الخليج. وبذلك فإن ملامح المستقبل مخيفة بدلالاتها في 'العراق الجديد'، حيث سيكون فضلا عن اخضاعه للسيطرة العسكرية وفرق 'الاعمار 'التابعة للجيش الامريكي ومنظمات 'المجتمع المدني' بتمويلها الامريكي، فإنه سيوفر مساحة اكبر للعمليات الخاصة، تحت ذريعة 'محاربة الارهاب' التي اوردتها الاتفاقية الامنية. اذ يؤكد رقيب العمليات كورمييه اورايز الذي تم نقل فرقته الى العراق في 14 حزيران/ يونيو 2010، بان مهمة فرقته لن تتغير بل وسيتوجب عليها القيام بمهام اضافية خاصة، اذ قال: 'سوف توفر أيضا قوات للرد السريع ... مع تقديم الدعم لوحدات العمليات الخاصة في جميع أنحاء العراق... ان مهمتنا لم تتغير حقا![1] وهذا بالطبع متعزز بوجود حكومة خانعة خاضعة مهتمة بالصراع على المناصب السياسية وغير أبهة بالصراعات الاقليمية - الدولية التي تجد العراق ارض المواجهة الميدانية. والصراعات الدولية مع الفواعل الدولية من غير صفة

---

[1] المصدر السابق نفسة

الدولة والتي يقف في مقدمة من يمثلها تنظيم القاعدة وسياسة الارهاب التي اتخذها كسلاح اساسي لمقارعة الولايات المتحدة بإتخاذ العراق ساحته الرئيس أيضاً .

بالطبع وهذه اشارة واضحة الى ان التحركات الامريكية تكتيكيا اصبحت ذات مرونه وفاعلية لا يمكن مقارنتها مع مرحلة ما قبل حرب احتلال العراق. الامر الذي يمكن ان نستنتجه وبكل سهولة ان احتلال العراق ومشروع دمقرطته صب في ضرورة استراتيجية امريكية لتحقيق المصالح القومية العليا الامريكية في الشرق الاوسط، وما العراق الا الخطوة الاولى والحجر الاساس في لعبة احجار على رقعة الشطرنج التي ضمنت من خلالها الولايات المتحدة حركة تكتيكية في العمليات والحروب غير المتوازية التي ستشنها الولايات المتحدة بذرائع غير اخلاقية وغير شرعية ولكنها عابرة للحدود ومتأكدة من النتائج وبالتأكيد ان ذلك لا يرتبط برئيس ابيض ورئيس اسود، أو رئيس صديق للعالم الاسلامي وصديق يكره الاسلام والمسلمين، لان كل ما يربط الرؤساء هو كيفية المحافظة على المصالح الامريكية وتوسيع رقعة الامبراطورية بتشبيك العلاقات على اوسع مديات العالم والشرق الاوسط بالتحديد. وما الاتفاقيات الامنية التي عقدتها الولايات المتحدة كدولة محتلة مع الحكومة العراقية التابعة لها والتي ربطت العراق بالحركات العسكرية الاستراتيجية التي يمكن ان تشنها الولايات المتحدة في المستقبل المنظور والمتوسط المدى الا دليل على ذلك. وعليه فأن مشروع الدمقرطة هو ربط العراق سياسيا ًوعسكريا ًواقتصادياً بالولايات المتحدة وللامد الطويل ومنه الانطلاقة الى المنطقة مع التركيز على ان هذا الهدف يخدم الصديق الوفى للولايات المتحدة هو (إسرائيل).

وبهذا عبّر هانس فون سبونك، عن مشروع دمقرطة العراق الأمريكي برسالتهِ التضامنية مع العراق بعد الاحتلال ذكر، بل ووثق، فيها من الشواهد والادلة التي تؤكد أن الاحتلال غير شرعي وغير قانوني ومفبرك من قبل الولايات المتحدة

الامريكية وذات بصمات للحلفاء والمتعاونين معها من عملائها ومشروع دمقرطة العراق ما هو الا استراتيجية امريكية تصب في صالح خدمة اهدافها المنفعية في الشرق الاوسط. أطلق رسالته على شكل مقالة نشرها تحت عنوان (لم يبق الا اعتزازك بنفسك..وذنبنا. فهل ستسامحنا يوما؟) وما ورد فيها يرد على كل من تحمس لضرب العراق وقتل العراقيين ، انها رسالة ترد على كل من يعتقد ان (تحرير) العراق من الديكتاتورية هو مكسب يستحق حمامات الدماء التي تجري فيه اليوم، إنها رسالة ترد على كل من لم يصدق الدوافع الكامنة وراء احتلال العراق، هما اسرائيل والنفط، انها رسالة تعبر عن ان الغطرسة والعنجهية واللارحمة هي محركات السياسية الخارجية وكل من يتبعها ويراها النموذج الاوحد في العالم ناهيك عن انها رسالة اثبتت للتاريخ وبلسان أمريكي ان الولايات المتحدة احتلت وغزت العراق. ولاعتقادنا بأنها رسالة مهمة للتوثيق التاريخي لثلاثة أسباب: أولهما الاعترافات الواردة فيها تؤكد مصداقية طروحات الحرب اللا مشروعة على العراق. وثانيها لانها تصور المخاوف من النتائج المستقبلية التي ستحل بالعراق من جراء هذا الاحتلال الذي يسير على مشروع واقعي في تدمير دولة بأكملها. واخيرا السبب الثالث يكمن في أهمية الشخصية التي كتبتها وهي ذات باع طويل مع العراق في موضوع اسلحة الدمار الشامل. وعلية وجدنا من الضروري ان نوثقها للتاريخ.

لقد قال هانز سبونك في رسالته أيضا:[1] " {ما فعلناه بك باسم الحرية والديمقراطية ليس له مثيل في التاريخ. لقد دسنا على حقائق معاناتك، وسعينا بكل الوسائل، حتى الرشاوى، لكي نفوز بالحلفاء، ودفعنا جانبا اولئك الذين عارضوا طموحاتنا الامبراطورية. والقوة السافرة اصبحت البديل عن ذلك الوعد

---

[1] هانز فون سبونك، لم يبقى الا اعتزازك بنفسك وذنبنا : فهل ستسامحنا يوما ؟ نشرها موقع حضر موت وموقع الملتقى ومواقع اخرى على شبكة الانترنت: http://www.hdrmut.net/vb/t202488.htmI
http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?t=45801
هذا ولقد أكد السيد سبونك لمؤلفي الكتاب كتابته لهذه المقالة وأرسل لهما وبشكل شخصي النسخة ألأصلية، بالأنكليزية، والتي تم ادارجها ضمن قائمة الملاحق (ملحق رقم 3)

الذي اطلق في عام 1945 عن "انقاذ الاجيال القادمة من كارثة الحرب". انك انت من دفع الثمن. هل ستسامحنا يوما؟ الدكتاتورية الفظة كانت عذابا لك، لكننا زدنا هذا العذاب بسيف العقوبات الذي سلطناه على رقبتك. كنت تتلقى لعنة العقاب المزدوج على شيء لم تكن لك يد فيه. مات مليونان من اهلك خلال تلك السنوات العجاف، وربما اكثر. لكن هل يعني هذا الرقم الكثير؟ لم يكن لاحد منهم ان يموت بسببنا، فالجميع لديهم حق الحياة بسلام، مثلنا نحن. دعنا لا ننسى اولئك الذين ما زالوا احياء والذين لن يستطيعوا العيش كما كانوا ثانية. لقد اصبحوا كالصدف الاجوف الخالي من الروح. لم نكن نريد ان نشركك معنا في حريتنا وديمقراطيتنا. كل ما كنا نريد هو ان نمرر لك نفاقنا. هل ستسامحنا يوما؟ كاميرا الحياة تأخذ صورا حية. دعنا لا نستخدم تلك العدسات التي تظهر لنا الحقيقة. لا يمكننا الزعم باننا لم نكن نحس بمعاناتك؟ ولا يمكننا انكار عدم المشاركة في تعميق آلامك، وبحماس قل نظيره. كنا نعلم بجوع اطفالك. كنا نعلم بموتهم بالالاف. لكننا لم نكن نحس بالذنب. رؤيتنا لك كانت محسوبة بدقة. لم نكن نتردد في منع الطعام عنك، حتى لو كان في ذلك تهديد لحياتك. جادلنا بان قوافل الغذاء تلك كانت تستخدم كاسلحة دمار شامل. لكننا في نهاية الامر اعترفنا ان الحصار هو اكثر اسلحة الدمار الشامل فتكا.هل ستسامحنا يوما؟ لوقت طويل قيدنا بيعك النفط، بل وحرصنا ان نأخذ من تلك الاموال القليلة لنملأ خزائن حكوماتنا وشركاتنا الثرية للتعويض عن الخسائر التي قالوا انهم خسروها عندما اعتدت حكومتك على الكويت. كنا نعلم ان الكثير من اطفالك ما كان لهم ان يموتوا لو ان تلك الاموال وصلت اليك بدلا منهم. حرمناك من كل المصادر التي تديم مدارسك ومستشفياتك وطرقات بلدك وجسوره، وحرمناك من الاموال التي كان يمكن دفعها لمدرسي ابنائك واطبائهم وموظفي خدماتهم. بل لم نخجل حتى من حرمانك من تلك القروش البسيطة التي طلبتها لكي تنفقها في الحج وزيارة مكة. هل ستسامحنا يوما؟ كان واجبنا ان نتابع ماذا تفعل سياساتنا بك. لكننا اهملنا، عمدا، هذه

المسؤولية. فقد رضخنا للقوة التي تحكم عالمنا اليوم، واغلقنا اعيننا وصممنا آذاننا عن مشاهدة آلامك وسماع صراخك. لقد قررنا ان برنامج النفط مقابل الغذاء، ورقة التين التي تستر عورة ضميرنا، كان كافيا لمنحك ما تحتاجه. وكذبنا وقلنا ان ألمك، اذا، ليس لنا دخل فيه. اما حليفنا القديم، دكتاتور بلدك، فاننا اتهمناه بانه السبب في كل ما يجري لك. وكل من اعترض على ذلك منا، اعتبرنا خائنا، او عزلناه، او صغرنا من شأنه، او وصفناه بالخبث، او حتى اعتقلناه. هذه هي الديمقراطية. بالطبع لم يغب عن ذهننا ان اكثر الضحايا براءة واكثرهم تعرضا للاذى، اطفالك، قادة الغد، قد نالهم القسط الاكبر من عقابنا. فلم يتعلموا كما تعلمت وتعلمنا. تقصدنا منع اصلاح مطابعك، بل حتى الرسائل التي تحمل كل ما يمكن ان يعلمك واطفالك شيئا منعناها من الوصول اليك. منعنا عنك حتى نوتات الموسيقى. وكما قال واحد منكم، لقد دمرنا اقتصادكم وواصلنا تدمير عقولكم. ومرة بعد اخرى، منعنا عنك ما يجعل مياه شربك نقية، او مياه نهرك نظيفة. دعني اذكرك بان تلك المياه الملوثة هي قاتلة اطفالك الكبرى. لم نكن نبالي، فهؤلاء لم يكونوا اولادنا.الجفاف، والقوارض، والاوبئة تحالفت مع زعيم بلدك والحصار ضدك. كان بامكاننا مواجهة كل هذا، لكننا اخترنا اهمالك. هل ستسامحنا يوما؟ حقا كان هناك "محور الشر". ذلك الحلف من الحكومات ومعاهد البحوث وصنع القرار ومؤسسات الاعلام والشركات الكبرى ممن اقاموا حائطاً كبيرا من الخداع بينك وبين العالم. العراق؛ القاعدة؛ اسلحة الدمار الشامل؛ والارهاب: قلنا للعالم انها توليفة خطيرة. قلنا للجميع: ثمة مئات الاطنان من الاسلحة الكيماوية والبيولوجية، والكثير من الصواريخ والقنابل والالاف من الارهابيين يستعدون للانقضاض علينا. ثمة خطر ماحق ينتظرنا، وليس لدينا سوى استباقه وتدميره لتجنبه. كل اولئك المعارضين، ممن دعوا الى السلم وتحكيم المنطق والقانون، عوقبوا عقاب "الصدمة والترويع" قبل ان تصب حمم "الصدمة والرويع" على رأسك. وبكل سخرية، اعلنا ان 170 من مفتشي الامم المتحدة وتلك الطائرات

المروحية البيضاء، لم تكن كافية لاداء مهمة نزع سلاح العراق. وساعدنا في ذلك فيض متواصل من الوثائق المزورة والتقارير المفبركة والاستخبارات المفتعلة لاقناع الناس بجدوى الحرب عن طريق زرع الخوف في قلوبهم، ولكي نقنع برلماناتنا بالموافقة على الحرب. تظاهرنا بالقلق على سيادة دولتك، لكننا، وبكل ما يحمله فعلنا من تناقض، قررنا اقامة مناطق حظر الطيران، بل واعلنّا ان طيارينا هناك في مهام خطرة، ويجازفون بحياتهم دفاعا عنك. لكن ما حصل انهم كانوا يفتون في عضدك ويجازفون بحياتك، وليس حياتهم، قبل ان يشنوا الحرب عليك. هل ستسامحنا يوما؟ لوقت طويل حاول دجالونا الابقاء علينا اسرى ونحن نشاهد مأساة الحرب والتقدم خطوة خطوة نحو حدودك. كان ثمة انقسام كبير بيننا. الكثير منا كان فعلا يخاف عليك، في حين كان الآخرون لا يستطيعون تمالك رغباتهم بشن الحرب التي خططوا لها منذ زمن طويل. كان على قادتنا ان يشوشوا على كل تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تعصف بمجتمعاتنا. فدون نفطك تنهار استراتيجيتنا في السيادة على مقدرات العالم. هل ستسامحنا يوما؟ قلنا لجنودنا انهم يحاربون الشر ويدافعون عن الخير. وزودتنا تلك السنوات الطويلة من تحسين تكنولوجيا الموت التي انفقنا عليها المليارات الطائلة، زودتنا بالثقة بان الخسائر ستكون على جهتك انت وليست بين جنودنا. وتأكدنا من ان تقارير الحرب تصورنا كابطال وتمسخك شريرا ونصيرا لطاغية. وكما كان متوقعا لاقل الحروب عدلا في التاريخ، فان هذه الحرب لم تدم طويلا. فاسلحتنا كانت اكثر من جيدة. وفيما كنا نواصل حياتنا في نعمة السلام، كنا نشاهد معاناتك امام رعب الحرب. واي تقرير موضوعي عن الحرب، تلك التي تقتل ابناءك وبناتك، بل حتى جنودنا، كان يعني نهاية الطريق لذلك الصحفي. هل ستسامحنا يوما؟ كان هناك القليل من الزهور والاعلام والوجوه الباسمة ممن استقبلتنا عندما دخلنا العراق. اين ذهبت تلك الاسلحة الفتاكة التي وعدونا بالعثور عليها؟ لم نحس بالذنب، ولم تكن لنا رغبة في الاعتذار. ولسوء حظك، لم تكن

هناك خطة لشفائك. المنتصرون هم المنتصرون. والفوضى لاءمت ما كنا نريده لك. لكننا كنا حريصين على ابار النفط. فانت لم تكن تهمنا، بل العكس. لقد كان ممتعا مشاهدة غضبك وحقدك. نعم كان رئيسك يستحق ذلك. لكن الطمع، طمعنا وطمعك، اغتصب تراثنا المشترك. فمتاحفك اضحت فارغة، ومكتباتك محروقة، وجامعاتك مدمرة. لم يبق الا اعتزازك بنفسك.. وذنبنا. فهل ستسامحنا يوما؟}".
ويسانده بالرأي مستشار الامن القومي الاسبق، برنت سكروكروفت، حينما ينتقد استراتيجة حكومته ويقول "أنا لا اعتقد بأن هنالك اخطر من الفشل في تعلم دروس من التاريخ وهذا ما فعلناه بصورة ابدية. فبعد الثلاثينات كنا نقول سوف لن تكون هنالك ميونخ ثانية [خطر النازية] وهذا ما وضعنا في مشاكل كثيرة. ثم قلنا لا فيتنامات أخرى والان نقول لا عراقات اخرى ولكن المشكلة القادمة ستكون غير العراق وستكون شيئاَ مختلفاَ، فنحن لا نتعلم الدروس". [1]
وهذا ما حقق مصداقية اعتقاد اغلب الكتاب الاستراتيجيين وعلماء السياسة ان الولايات المتحدة لم تكن تمتلك أية استراتيجية واضحة لما بعد احتلال العراق تسهم في إدارة هذا البلد، ولم تنجح في وضع تقديرات المقاومة الشعبية فيه. وهذا ما جعل الغالبية العظمى منهم يصفون الوضع الامريكي في العراق بأنه (مستنقع) أو (أزمة). وهو ما حمل بعض الخبراء امثال شومسكي وبريجنسكي وفوكوياما وسكروكروفت على التركيز بصورة مباشرة وغير مباشرة على الفشل الامريكي محاولين اسداء النصائح لانقاذ ماء وجه أمريكا. لقد أتبعت الولايات المتحدة سياسة واقعية في العراق، هذه السياسة اعطت الاولوية الى احكام السيطرة والاحتلال وابتعدت تماما عن مشروع الدمقرطة الذي اعلنت عنه. فالاستراتيجية تمخضت عن سياسة الامر الواقع والتعامل مع الواقع خطوة بخطوة

---

[1] Cite in Charlie Rose, conversation with three policy giants, rainbow room, Rockefeller center, New York, Inc 2007, Voxant, www.voxant.com

مع اتخاذ القرارات حسب ما يجري على ارض الواقع. [1] **الامر الذي ادخل العراق في دوامة صراعات مستمرة حتى داخل أروقة الادارة الامريكية أيضا. فالبنتاغون لديه إستراتيجية والبيت الابيض لديه إستراتيجية ووزارة الخارجية لديها إستراتيجية. الجهات الثلاثة متفقة على حماية المصلحة الامريكية أولا وأخيرا ولكن طرق التنفيذ مختلفة وأدواتها مختلفة وشخوصها من الديمقراطيين والجمهوريين مختلفين في طريقة تعاملهم مع الملف العراقي. وبالطبع لقد اغرت هذه الاختلافات دول الجوار وشجعتها على محاربة الولايات المتحدة على الاراضي العراقية محاولة لإفشال المشروع الأمريكي في العراق. أما في داخل العراق ونتيجة اللغة الطائفية ولغة التهميش ولغة الاقلية والاغلبية، فقد حصل انقسام كبير بين هؤلاء المتعاونين مع الاحتلال وقواته وبين اولئك الذين رفضوا وعارضوا الاحتلال، ناهيك عن الانقسامات التي حلت بالمؤسسات الدينية ورجال الدين. انعكست اثار هذه الصراعات على الساحة العراقية وغدا مشروع الدمقرطة عبارة عن حمامات دماء مستمرة وعدم امان واضح بالاضافة الى عدم استقرار وصعوبة تحديد عوامل الاستقرار في ظل تزايد التحديات التي تواجه الإحتلال والعراقيين المتعاونين معه على حد سواء. وعليه يمكننا ان نلخص نتائج مشروع دمقرطة العراق بكل التحديات السابقة الى:**

اولاً: ان الولايات المتحدة قد احكمت سيطرتها على العراق ، وبالرغم من انسحابها الاولي من المدن العراقية واعلانها بانها في نهاية 2011 ستكون قد انهت عملية الانسحاب النهائي، الا ان الواقع الاستراتيجي يقول ان الولايات المتحدة لن تنسحب من العراق لا على المدى المنظور ولا على القريب، ولا سيما على المستوى السياسي، بعد ان وضعت اكبر سفارة لها في العالم على الاراضي

---

[1] Sawsan al-Assaf; "The Implications of America's withdrawal Strategy from Iraq"; betterlemons-international Journal, July, 2009 Edition 26 Volume 7 available online: http://www.bitterlemons-international.org/inside.php?id=1145

العراقية لتكون اداة التذكير والردع لدول المنطقة بالتأكيد وعلى اقل تقدير.الامر الذي يعني ان الاحتلال سيتحول من احتلال عسكري الى احتلال سياسي مدني. ومن المؤكد أن هذه القوة لن تسحب في نهاية عام 2011 كما نصت عليه الإتفاقية ألأمنية، خاصة في ظل عجز القوات العسكرية العراقية عن القيام بمهماتها بكفاءة. وهل يمكن لمحلل ان يتصور إنسحابا امريكيا كاملا من العراق مع بقاء الوضع العراقي على هشاشته و مع تزايد التحديات الأقليمية (أيران، حزب الله، والحركات الراديكالية الإسلامية) المناوءة للولايات المتحدة و أسرائيل؟

ثانياً : لم تظهر الولايات المتحدة، في مشروعها الديمقراطي، اية نية في التعاون مع العراقيين الوطنيين من داخل العراق ، الذين رفضوا الاحتلال وطالبوا بتشكيل حكومة تكنوقراط تنقذ البلد وتعيد له انفاسه بعد ان طفحت الدماء على السطح، بل أصرت على تمشية مشروع الدمقرطة بالقادة الجدد الذين وقعوا على الاحتلال واصبحوا اداته الرئيسة.

ثالثاً : بفعل مشروع الدمقرطة الامريكي أصبحت لغة العنف والتمترس الطائفي لغة للمجتمع العراقي والتي حولته الى مجتمع عنيف في التعامل مع مشاكله الداخلية وفاقد للثقة بالاخر، وهذا ما لم يكن من طبيعة المجتمع العراقي، وهذا احد اهم الاسس التي ارتكزت عليها استراتيجية الادارة الامريكية لاجل إضعاف عناصر ومكونات النسيج العراقي ووضعه في موقف المقابل للاخر مع ابقاء قدرتها كقوة موازنة وحيدة.

رابعاً : ان الفشل الذي مني به مشروع الدمقرطة الامريكي للعراق هو فشل ذريع بكل المقاييس. فالمشروع تمحور حول انهاء الديكتاتورية ونشر الديمقراطية – حسب ما صوره القادة الامريكان وكل من طبل وزمر للاحتلال معهم. ويرى هذا المشروع ان الانتخابات التي تجري في العراق انما هي الصورة المعبرة عن اهمية هذا المشروع. ولكن ما اثبتته ازمة تشكيل الحكومة لما بعد انتخابات أذار 2010، (وبالطبع لا يمكن ان ننسى الازمة ذاتها بعد انتخابات 2005)، إنما

اكدت المشروع ألأمريكي في العراق والمبني على ادعاء نشر المبادئ الديمقراطية المبنية على انتخابات نزيهة وتداول سلمي للسلطة قد باء بالفشل، وكلا الامرين لم يجدا اي صدى لهما في انتخابات أذار/مارس 2010 . إذ توجت نتائج الانتخابات بالصراعات السياسية العلنية للقادة الجدد حول المناصب السياسية واتهاماتهم المتبادلة بالطائفية وعدم القدرة على قيادة البلد الى الامن والاستقرار واعادة البناء، كل ذلك دليل على أن القادة الجدد الذين اتت بهم الولايات المتحدة لتنفيذ مشروع دمقرطة العراق لا يؤمنوا ولا يعلموا بأن الديمقراطية هي تداول سلمي للسلطة محكوم بنتائج الانتخابات التي يمارسها الشعب بكل حرية.

خامساً : إن فقدان السيادة والاستقلال مع غياب الامن والاستقرار ساهم بفاعلية في تحطيم الدولة وعدم اتخاذ اية خطوات جدية في عملية أعادة بناء الدولة على الأسس الصحيحة. وكانت النتيجة من مشروع الديمقراطية في العراق هو دولة ممزقة فاشلة غير قادرة حتى على تقديم ابسط الخدمات للمواطنين، وفاقدة للسيادة بعد ان اصبحت ساحة مفتوحة لدول الجوار الاقليمي وغير الاقليمي، وكان المواطن العادي والبسيط هو ألخاسر الأول و المعاني الأكثر في ظل هذه التركيبة الديمقراطية الجديدة، كما واصبح العراق الاداة الردعية لكل منطقة الشرق الاوسط التي تحاول ان تواجه الولايات المتحدة الامريكية أو على الاقل تضرب بمصالحها ومصالح حلفائها.

الفصل الخامس

المرأة العراقية بين مطرقة *الفوضى الخلاقة*

الامريكية وسندان صراع الارادات السياسية الداخلية

في خضم حقيقة ان عملية تشكيل أو اقامة دولة على انقاض دولة تم تدميرها وايجاد النظام السياسي والحكومة المناسبة لها هي عملية محكومة بعلاقات القوة في المجتمع المعني بالمسألة سواءا ًأكانت في حالة مساومة أم في حالة صراع، لاسيما حينما تكون علاقة غير ندية تهدف أطرافها اخضاع الاخر لمشيئته او اجباره على التماهي معها مستهدفة التسيد في نهاية المطاف . فالاعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساوية أو غير متساوية في علاقات القوة قائمة على التحدي والاستجابة (challenge and response). والتحدي والاستجابة هو قانون طبيعي يفعل في الحالة السياسية الاستراتيجية كفعله في اي حالة اخرى. وقد يكون التكيف احد اهم مخرجات هذا القانون وفي هذه الحالة سيكون شكل التكيف في الحالة السياسية الاستراتيجية هو النمط او الانماط التي ستحتوي التحديات المتصارعة متعددة الطبقات من جهة والاستجابات المتماهية متعددة الطبقات من جهة اخرى. وعند النظر الى حالة المرأة في هذا السياق سنجد ان دور المرأة يشكل احد ادوات الصراع من جهة ومخرجاته من جهة اخرى، وهو صراع ذو وجه ماضوي من جهة، تمثلها وجهة النظر المتزمتة للاحزاب الدينية على الاغلب، وحداثي من جهة اخرى، يمثلها ما حصلت عليه المرأة بالفعل نتيجة قرن من التطور عاشته الدولة العراقية منذ عهد الدستور العثماني الاول أب/أغسطس 1876 الذي جعل المساواة احدى قواعده الثلاث، وصولا ًالى الدستور العراقي الاول لعام 1925 والدساتير الاخرى التي تبعته والتي نتج عنها جميعا ًمنح المرأة الحقوق الاساسية المعروفة .

وكما بدا واضحاً أن القرار الامريكي لاحتلال العراق بعد أن يتم تغيير نظامه السياسي بالقوة العسكرية قد التقى على خطوط التماس وبعض الرغبات الفردية (والتي كانت تطلق على نفسها بالمعارضة) الداعمة له ولتصب نتائجها في اليوم المشؤوم 20/أذار - مارس2003 وتوج بأحتلال بغداد في 9/نيسان/أبريل من نفس العام والذي معه شلت الحرية والارادة العراقية وصودرت السيادة والاستقلال وتعومت الرؤى والمشاهد وضاعت الحقوق في فوضى خلاقة عارمة خطط لها الغزاة لتساعد في نظام جديد مقطوع العلاقة بجذور الدولة الاساسية وتاريخها وتراثها الانساني القديم والحديث. وفي هذا التاريخ استعادت القوتين البريطانية والامريكية تاريخهما الكولونيالي – الاستعماري وبالتحديد بعدما شرعت الامم المتحدة الاحتلال وفق قرارها ذي الرقم 1483. أضف الى ذلك الحدث إنه كان يمثل اليوم المرتقب لدول الجوار الذي أدخل أجنداتها الى حيز التنفيذ في سباق محموم . كما وشهد هذا اليوم تأسيس الاحزاب والتجمعات السياسية والنوادي ومنظمات المجتمع المدني والتي لم تكن الا عبارة عن دكاكين صغيرة محدودة الاهداف. كما أصبحنا أمام عشرات الاحزاب الطائفية والعنصرية الجديدة والمنبعثة من جديد ومئات المنظمات غير الحكومية وبمختلف المسميات والاتجاهات وقادة فاقدين للكارزما القيادية .

وعلى الرغم من أن تاريخ العراق المعاصر فيه مايشبه هذه الحالة أثناء إعادة تطبيق الدستور العثماني الثاني في تموز/يوليو 1908، وكذلك ما شهدته ُبغداد من ظاهرة مهمة رصدها الدكتور علي الوردي في كتابه لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (الجزء الثالث 1876 -1914) وهي ظاهرة الانفلات العام في السلوك والتخلص من القيود، وضعها ضمن ثلاثة امور هي كثرة انتشار الاسلحة وانتشار الملاهي واستفحال الشتائم الصحفية. ويتأتي انتشار الشتائم الصحفية من كثرة عدد الصحف بشكل غير مسبوق وكثرة احتجاجاتها.[1] كما ساد

[1]علي الوردي،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (الجزء الثالث) 1876-1914، لندن:دار الوراق للنشر. اعادة الطبع والنشر 2007.

مثل معروف (أبناء السقوط) والذي صار يطلق على العدد الكبير من المنفلتين والاشخاص الذين بدأوا يتصرفون على هواهم في ازعاج العامة وسرقتهم والاساءة اليهم.

لقد وضع القادة الجدد لهذا الشكل من الديمقراطية العربة قبل الحصان، فالمناصب السياسية اهم من وحدة العراق وشعبه، والتخندق الطائفي خير وسيلة للعب على أوتار التنوع المجتمعي، والحديث عن الحقوق والمظلومية وإرث الاستبدادية أجدر الادوات لكسب التأييد وتحقيق الالتفاف الشعبي في ظل الفراغ السياسي. وقد سلطت الخبيرة والمستشارة الامريكية في شؤون الشرق الاوسط، والمتخصصة بالشأن العراقي، فيبي مار الضوء في أحد تقاريرها على قادة التغيير الجديد للسلطة السياسية في العراق وأطلقت عليه ب(ثورة القيادة في العراق بعد 2003) حيث افردت ثلاث خصائص يتميز بها هؤلاء القادة الجدد وحددتها بالتدريج حسب الاهمية والبروز وكانت حسب رؤيتها كالأتي : الميزة الاولى تكْمُن في قلة الخبرة أو الخبرة الجديدة في القيادة . والميزة الثانية تظهر في الصراع القيادي ما بين الخارج والداخل، فالقيادة الحالية للعراق تجمع ما بين المعارضين الذين عاشوا في المنفى خارج العراق، وما زالوا تحت هيمنة هذا الخارج، والقيادة الكردية التي عاشت في شمال العراق متحررة من سيطرة النظام السابق المركزية، وبالنتيجة كانوا بشكل مباشر أو غير مباشر بعيدين عما حدث داخل العراق. أما المعارضين الذين عاشوا داخل العراق وعملوا تحت حكم النظام السابق ولكن ليس لديهم أي ارتباطات خارجية ورافضين للاحتلال شكلاً ومضموناً فهم قلة وعلى اختلاف واضح مع المعارضين القادمين من الخارج. أما الميزة الثالثة فقد ظهرت وتطورت منذ عام 2003 والمتمثلة بصعود احزاب ومجاميع ومؤسسات سياسية مدعومة بميليشيات مسلحة تكونت على أساس التقسيمات

الاثنية والطائفية ويبدو أنها حددت اجندتها السياسية المستقبلية على هذا الاساس أيضا ً.[1]

وعليه إذا كانت الإطاحة بنظام حكم الرئيس صدام حسين تعد ُإنجازاً عسكرياً كبيراً لدى العديد من الممسكين على السلطة حاليا َ، إلا إنه ليس من الواقعية بشيء الحكم على نتيجة صراع من الواقع الراهن الى الذي يليه مباشرة. فالتفوق ورجحان القوة لا يعني القدرة على فعل كل شيء، كما ان رجحان القوة ليس امرا ًمجردا ًمسلما ًبه على حسب تراكمات كمية، بل ان ما يرجح القوة هو تفاعليتها الكمية والنوعية من جهة وقدرتها على احداث التغيير الايجابي من جهة اخرى. ان القدرة على احداث التغيير الايجابي هو في حقيقة الامر المرتكز الاساسي لبناء فكرة سيادة القانون.

وعلى الرغم من إتفاق أغلب منظري النظم السياسية على إن تـــبرير عملية تغيير أي نظام بالقوة يتوجب أن تتوفر فيها شروط عدة أهمها :"أولا: أن يكون النظام الذي سيحل محله أفضل منه بالنسبة للشعب، كما تكون حظوظه في النجاح كبيرة. فالنجاح في الإطاحة بالنظام ، كما حصل في العراق، لا يعطي ضماناً بالنجاح في أقامة حكومة وريثة مستقرة ومقبولة. وثانيا: أن تكون تكلفة هذا التغيير مقبولة من قبل الشعب، ومن قبل شعب الدولة الغازية أيضاً وبالقدر ذاته. وثالثا: أن يُـــسهم التغيير في تحسين شروط المنطقة ككل".[2] ولكن هذا كله يبقى مرتبطا بعناصر التغيير وإستراتيجيتها لما بعد التغيير. ونتيجة لهذين العاملين تم َهدم وفشل وضياع وفوضى للتجربة السياسية في العراق بفعل المتغير الخارجي وإستراتيجيته في المساندة ودعم التغيير بدوافع كامنة لاغراض استراتيجية مصلحية كانت تهدف الى إجراء عملية تحويل استراتيجية الابعاد تمركزت اطرها

---

[1] Phebe Marr, Iraq’s New Political Map, specail report, united states institute of peace, no. 179, jan.2007. Pp.3-7

[2], نقلاً عن: إيناس العنزي، إستخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة.، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، 2006.

بتحويل عملية التغيير الانساني الى عملية احتلال عسكري مباشر. ومع ذلك يجد منظروا النظم السياسية مثل دايفيد ادلشتاين الى ان حالات الاحتلال العسكري المبنية على اسس سياسية لها ايضا شروط تؤكد على ان توافر الظروف السياسية الداعية الى التحرك الانساني في التدخل أهم بكثير من الوسائل التكنولوجية العسكرية. ويذكر ادلشتاين الى ان هنالك ثلاثة ظروف، والادق شروط، اساسية اهمها اعتراف الشعب المحتل بحاجته الى الاحتلال (خاصة عندما تكون الهزيمة جلية لدرجة يسقط معها كل أمل بالعودة الى النظام السابق، وفي حالة تدمير البلد نتيجة للحرب لدرجة يصبح معها النظام الذي يفرضه المحتل شراً لابد منه)، كما وان هنالك ضرورة بوجود ادراك مشترك بين المحتلين والمحتلة ارضهم بوجود تهديد يحوم حول الاقليم المحتل (خاصة اذا كان ذلك التهديد خارجياً ، وتكون النتائج عرضة للنقاش اذا كان التهديد داخلياً)، والشرط الاهم من الشرطين السابقين يتمثل في وجود ضمانة موثوقة بالانسحاب وبإعادة السلطة الى الشعب المحتل خلال مهلة محددة. ولتحقيق هذا الشرط فان هنالك وسائل مختلفة في ذلك تتراوح ما بين: تحديد مسبق لتاريخ الخروج (مع ان هذا يأتي بردة فعل معاكسة، بمعنى ان يقرر الطرف الاخر استئناف المعارك بعدها كما حصل في البوسنة)، أو بجعل الانسحاب مرتبطاً بسلوك الطرف الاخر (وهذا يحتاج الكثير من المصداقية ليكون عملياً وواقعياً)، أو بإقحام اطراف اخرى في الاحتلال كإن تكون اطراف دولية وهيئات دولية محايدة ومستقلة مثل الامم المتحدة ومؤسسات حفظ الامن والامن الجماعي وقوات حفظ السلام التابعة لها (ذلك ما يجعل الانسحاب اكثر مصداقية). وحينما نطبق هذه الحالة على العراق ايضا فلا نجد أياَ من الشروط الانفة الذكر متوفراَ في العراق، وبدأ الامريكيون متأرجحين بوضعهم في العراق بين الشروط جميعها واستطاعوا ان يضعوا شرطاَ رابعاَ التزموا بأهمية تطبيقه تمثل في مسألة إقامة حكم موال للاحتلال.[1] المشكلة التي

[1] غسان سلامة ، امريكا والعالم: إغراء القوة ومداها ، مصدر سبق ذكره ، ص 183.

ظهرت في العراق من التغيير والاحتلال هو مسألة تعدد الانتماءات للارادات السياسية الحاكمة الداخلية على المستويين الدولي والاقليمي متناسية، ان لم نقل متجاهلة، الانتماء الوطني للعراق.

ومن هنا نشأت الصراعات الدائرة بين الارادات السياسية المختلفة حول طبيعة النظام السياسي الحاكم في العراق بعد الاحتلال، حيث أن كل إرادة (مجموعة) كانت تحمل رؤى مختلفة سواء في الاهداف أو الوسائل، ناهيك عن الارتباطات بالاجندات الخارجية التي دفعت بنتائجها الى اغراق البلاد بأيديوليجيات طائفية وشوفينية ادت إلى اشعال المجتمع بحرب طائفية سياسية قبل أن تكون مذهبية طائفية. وما بين هذين الامرين تقف حقيقة أن القادة الجدد صنيعة المحتل ربطوا وجودهم بوجوده بحيث لم يستطع الاثنين معاً إعداد خطة واضحة وعملية لكيفية إخراج البلاد من حالة الانهيار التي ضربت كل مفاصل الدولة، فلا الاستراتيجيات الامريكية في زيادة عدد قواتها العسكرية كانت السبيل الانجح لتحويل النصر العسكري الى نصر سياسي وخفض مستويات العنف الدموي وحالة الفوضى المدمرة، ولا الإرادات السياسية التي تمثلهُ لتحقيق مشروع الدمقرطة كانت ذات برنامج شامل مخطط لاحراز تقدم سياسي، فما برحت الشخصيات والقوى السياسية العراقية تتنافس فيما بينها وغالباً ما تعذر عليها ليس فهم وتحديد رؤية لمستقبل العراق واضحة المعالم فحسب لا بل وحتى اللحظات القليلة التي بدت بها تلك الرؤية واضحة لم يحل ذلك دون إستمرار التفاوت الكبير بين الرؤية المرسومة والاعمال الدائرة على الارض.[1] وهذا ما اكده مارتن إنديك حينما حاول تبرير الفوضى التي خلقها الإحتلال حيث قال "ليس صحيحاً أن الادارة الامريكية لم تخطط لمرحلة ما بعد الحرب ولكن إتضح لاحقاً إن هذه الخطط لا صلة لها بالواقع الذي وجدوا أنفسهم فيه بعد الاطاحة بالنظام العراقي ويجب أن لا يبدو هذا الامر مدهشاً وذلك لان معلوماتنا عن العراق لم تكن كافية وجاءت

---

[1]مؤسسة كارنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 9-10

أساساً من عراقيين يعيشون في المنفى وكان لديهم اهدافهم الخاصة وسعوا لاقناع الادارة بأن الامر سيكون سهلاً وأن الناس سترحب بنا كما إنه كان لدينا تصورات حول إمكان إستمرار الخدمات في العراق بعد الاطاحة ولكن ظهر أيضاً إنها غير واقعية وإنها تعاني من أنقسامات كبيرة حول من يدير العراق".[1]

كما نلاحظ، وفي أخطر وصف للتجربة السياسية العراقية الجديدة التي برزت بعد الاطاحة بالنظام السابق هو مقياس الربح والخسارة بموازين طائفية تقسيمية لمكونات المجتمع العراقي، لقد أورد مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية في تقريره السنوي الخامس بأن أهم المكاسب التي تحققت للشيعة، تكمن في إعادة الاعتبار السياسي والديني لهم وأصبحوا القوة السياسية الرئيسية في العراق بعد أن أنشغل السُنة بمقاومة الاحتلال والانسحاب من الانتخابات، في حين أنصب إهتمام الاكراد على تدعيم مراكزهم السياسية والاقتصادية والتاريخية في كردستان العراق بمزيد من الفيدرالية التي تؤدي وبشكل طبيعي الى "الانفصالية" وقيام دولة كردية في الشمال العراقي وهو حلم دولة المهاباد عند الاكراد.[2] وفي الحقيقة فأن جميع هذه العناصر في المجتمع العر اقي لم تتمكن من ألحصول على أية مكاسب وظل الإحتلال هو الذي يدير العملية السياسية بنفسه في حين ظلت المقاومة العراقية هي الفاعل الاساس في تغيير التخطيطات الاستراتيجية الامريكية. وما بين هذا وذاك راحت العوامل الاقليمية والفواعل الدولية من غير صفة الدولة تصفي حساباتها على حساب الارواح البريئة العراقية.

وما يهمنا في هذا الفصل هو تحليل واستنتاج : أولاً طبيعة البذرة الديمقراطية الامريكية التي تدعي أنها تزرعها في العراق في ظل فشل مشروعها العسكري

---

[1] **مارتن إنديك،ما حدث في العراق يمكن تكراره في الدول الراعية للارهاب، نقلاً عن خالد داود ، رسالة من واشنطن ، حوار مارتن إنديك مع الاهرام ، تموز 2003 http://www.aharam.org.eg/archive/2003/6/7/REPOI.HTM**

[2] **التقرير السنوي الثامن (بإشراف سعد الدين إبراهيم) ،الملل والنحل والاعراق، اصدارات مركز إبن خلدون للدراسات الانمائية ، 2005 ، ص ص 236-263 والتقرير منشور على شبكة الموقع . http://www.eicds.org/pdfs09/books/minorities05-milal.pdf**

ووجود الفوضى الخلاقة، وثانيا ً طبيعة وأشكال الصراعات السياسية التي برزت من هذه الديمقراطية. كما سنحاول دراسة هذه النتائج على العراق المحتل وما تمخض عنه من صراع الارادات السياسية الداخلية حول السلطة ونظام الحكم في ظل غياب الحقوق والقوانين المنظمة لها.

تعتقد اغلب التحليلات الاجتماعية والنفسية وحتى السياسية أن ظاهرة الصراع من الظواهر الإجتماعية الغريزية الراسخة الجذور في أعماق النفس البشرية، إذ يؤمن الكثيرون بجوهريته الملازمة للعلاقات ما بين البشر منذ خلق البشرية، فهو ليس بالحدث العارض أو الطارئ، إن تعدد مستويات التحليل والتفسير لهذه الظاهرة يجعلنا نقف على حقيقة عدم التسليم بوجود نظرية قاطعة لتفسيرها وإرجاعها إلى عامل واحد دون سواه. فعلماء الاجتماع يرون في الصراع ظاهرة طبيعية ملازمة لوجود الجماعة، وإنها ربما تأخذ طابعاً مرضياً يؤدي للاختلال الوظيفي،[1] نتيجة لتمزيق أو تحطيم كل أو بعض روابط الوحدة التي تكون موجودة بين المتنازعين.[2] أما بعض نظريات علم النفس فترجع الصراع الى الطبيعة الإنسانية الحاوية لدوافع عدوانية متأصلة كالطمع والأنانية والغيرة والشغف بالسلطة،[3] ويحدد معناه في ذلك أنطوني أوبرشال (Anthony Oberschall)، وفق كتابه الصراع الاجتماعي والحركات الاجتماعية، على إنه " التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما أختلافات قيمية ومصلحية وينخرطان في سلسلة من الافعال وردود الافعال الارغامية التي تهدف الى الحاق الاذى والضرر بالطرف أو الاطراف الاخرى مع سعي كل طرف الى تعظيم مكاسبه

---

[1] James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. Contending / Theory of International Relations: A Comprehensive Survey, Addison – Wesley Educational Publisher, Inc. 4thed, 1997.p (180 – 181)& p. 150

[2] International Encyclopedia of the Social Science: The Macmillan Company, Vol. 3, 1968. p (226).

[3] Elton Atwater, World Tensions: Conflict and Accommodation. Meredith Publishing Company, 1967. P(12).

على حساب الاخرين وتأمين مصادر قوته " أما الصراع، طبقاً لسيجموند فرويد، فيفسر على إنه نتيجة أسقاطات الفرد لما يعتمل في داخله على ما يحيط به. [1]

أما عالم الاجتماع علي الوردي فإنه يصف الصراع بكلمات أهدأ وأخف في كتابه (مهزلة العقل البشري) حينما ينعتها بالتنازع والتنافس ويقول عنهما "أنهما طبيعة وصفة لازمة في الانسان لا خلاص منها ، لافرق في ذلك بين العالم والجاهل منهم أو بين الفاضل والسافل ، ولا ننكر أن يكون هنالك فرق ظاهري بين العالم والجاهل في هذا الامر. فالجاهل يتنازع ويتكالب ولكنه لا يستر عمله هذا بستار من التأويل والتسويغ. يده على خنجره فلا يكاد يرى فرصة مؤاتية حتى يدس خنجره في بطن خصمه. أما العالم فهو يسمو عن ذلك في الظاهر ، إنه يبغض منافسه ويحقد عليه ويود القضاء عليه ولكنه لا يعلن هذا البغض إعلاناً مباشراً بل هو يخفيه تحت ستار من الاحاديث والايات أو برقع من حب الوطن ومصلحة الامة". بذلك يرى الوردي في المجتمع جماعتين تتنازعان للسيطرة عليه، فهنالك جماعة المحافظين الذين يريدون ابقاء كل قديم على قدمه وهم يؤمنون أن ليس في الامكان أبدع مما كان. ونجد إزاء هذه الجماعة جماعة أخرى معاكسة لها تدعو الى التغيير والتجديد وتؤمن أنها تستطيع أن تأتي بما لم يأتِ به الاوائل. إن المحافظين يدعون دوما الى التماسك الاجتماعي، وهم يقدسون وحدة الجماعة ويكفرون من يشق عصا الطاعة عليها. أما المجددون فيدعون من جانبهم الى التطور أو الثورة ولا يبالون بوحدة الجماعة بمقدار ما يبالون بالتكيف أو التقدم .[2] أما ابن خلدون فيرى وبشكل مختصر "أن التنازع عنصر أساسي من عناصر الطبيعة البشرية، فكل إنسان يحب الرئاسة وهو لا يتردد عن التنازع والتنافس في سبيلها اذا وجد في نفسه القدرة على ذلك" .[3]

---

[1] **التعاريف نقلاً عن: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة (17)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 ، ص55**

[2] **علي الوردي ، مهزلة العقل البشري : محاولة جديدة في نقد المنطق القديم لا تخلو من سفسطة، لندن، دار كوفان الطبعة الثانية،توزيع دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1994. ص ص 115-116**

[3] **نقلاً عن :الوردي، المصدر السابق، ص ص 120-121**

وفي عالم السياسة ينظر المحللون للصراع على إنــه الســعي لإمــتلاك القــوة ومصادرها بإستخدام القوة ذاتها وبمختلف أشكالها، لذلك ذهب البعض إلى القول بحقيقة كون الصراع تــنازعاً للإرادات الوطنية،[1] الهادفة إلى تحطــيم أحــداها للأخرى، الأمر الذي رفضه البعض لإستحالة تحقيق ذلك نظراً للظروف المعقــدة للصراعات وتداخل مستوياتها الأقليمية مع العالمية، وعليه أصبح الصراع يهدف إلى تليين الإرادات لاتحطيمها لتحقيق الأهداف أو الأغراض الكامنة وراءه.[2] كمــا وأن حدة الصراع السياسي من جانب ودرجة شدة عدم الاستقرار من جانب أخــر تولدان العنف السياسي، بحيث تعتمد كميته وكيفيته على طبيعة الصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي كونهما أكثر أتساعاً وشمولاً من العنف السياسي الــذي هو النتيجة وليس السبب. [3]

وهنا ربما يكون بالإمكان أسقاط هذه المحصلة على الصراع الداخلي أو الأهلــي الذي يحدث في نطاق الدولة الواحدة، والذي يرتكز في الأســاس علــى تنــازع المصالح الخاصة، المادية المصلحية والأدبية المعنوية، بين أعضــاء الجماعــة السياسية الواحدة المنتظمة رسميا وشكليا داخل اطار الدولة،[4] حيث ينتهج هؤلاء سياسات نابعة من أنتماءاتهم الفرعية (دينية، طائفية، عرقية ... الخ) لتحقيــق نوعٍ من التحكم بإرادة الآخرين أبتداءاً، ومن ثــَــمّ الوصول إلى الهدف النهائي للصراع وهو أحكام السيطرة بتليين إرادة الآخر المختلف. وتصــنف الصــراعات الداخلية الى صنفين: صراعات دموية وأستئصالية . وصراعات سلمية لا تخــرج عن التشريعات الضابطة للاختلاف والتباين كما في الاحزاب والاعراق والطوائف فيما بينها، إذ تنجح منظومات المجتمع المدني الملتــزم والــواعي وديناميكيــة

[1]) أسماعيل صبري مقلد، الأستراتيجية والسياسة الدولية،(المفاهيم والحقائق الأساسية)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1985،2. ص (117).

[2]أمين هويدي، ادارة الازمات الاقليمية، العربي، العدد (328)، مارس، 1986، ص(19)

[3]وأنظر للمزيد من التفاصيل :حسنين توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص 58

[4]د.نازلي معوض احمد، الديمقراطية والصراعات في العالم الثالث. المنار، العدد (65)، آيار 1990. ص (110).

وأنظمة الدولة الراقية في حل الاختلافات والصراعات وفق أطر التعايش المشترك والتناغم المتبادل والمشاركة الحقيقية في إدارة المجتمع والدولة والبلاد.[1] وفي واقع الحال يمكن الاستنتاج وبثقة كبيرة الى ان جنوح بعض القادة السياسيين او اشباه القادة للانخراط بالمشاريع التفتيتية القائمة على اساس بعث هويات فرعية لم يكن لها وجود سابقا أو كانت موجودة بتماهي مع الاتجاه التوحيدي العام للمجتمع القائم ماهو الا نتيجة لفشلهم الذريع في اثبات الذات في صراع الارادات السياسية على المستوى السياسي الوطني او قبولهم بتأجير الذات الى جملة المخططات التفتيتية من القوى الخارجية الطامعة.

وإذا ما كانت العملية السياسية تعني في أبسط معانيها التنافس السلمي من أجل تداول السلطة، إلا إنه، وفي ظروف ليست بالسوية، يتطور هذا التنافس ليصبح صراعاً تحاول أطرافه دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين، حيث تعمل على الحيلولة دون تحقيق غاياتهم، أو تحييدهم، بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم.[2]

ونقلاً عن الاستاذ علي الوردي فإن البرفسور كارفر الذي يصف الصراع بين الافراد بالتنازع البشري وبأنه ذو أربعة أنواع : النوع الاول (وهو أوطأ انواع التنازع واقربها الى الطبيعة الحيوانية الاولى ، ففيه تكون للقوة البدنية المكان الاول حيث يعتمد الفرد على قوته لتحطيم خصمه أو إيذائه . وهذا النوع يتخذ صوراً من السلب والنهب واغتصاب العفاف ونحو ذلك . ويأتي من بعد ذلك النوع الثاني الذي يدخل فيه شئ من الروِّية واستخدام الذكاء وهو ارقى في سلم التطور من النوع الاول ، وهو يتخذ شكل السرقة أو الاحتيال أو الغش أو الى ما ذلك من أمور تمثل النزاع البشري من وراء ستار. أما النوع الثالث من التنازع

---

[1] نبيل حاجي نايف ، نحن والاخر والصراع ، جريدة العرب الاسبوعية ، 26/تموز/2008،ص12

[2] Dougherty, op.cit, p.179

البشري فهو الذي يكاد يسود العالم المتحضر ويتخذ اشكالاً متنوعة ، فهـــو بـــين الرجل والمرأة يتخذ شكل الغزل ومبادلة الغرام . وهو بين الاحـــزاب السياســـية يتخذ شكل الحملات الانتخابية والمهرجانات الحزبية ، وبين الشـــركات التجاريـــة يتخذ شكل الاعلانات الصارخة والاغلفة الملونة، وهو ما بين أصحاب الـــدعاوي يتخذ شكل المحاكمات التي يتجادل فيها المحـــامون، وهـــو مـــا بـــين الطوائـــف السياسية والدينية يتخذ شكل المحسوبية والوساطة والمحاباة ومـــا شـــابه. أمـــا النوع الرابع فهو المنتج الذي يؤمل أن يسود العالم في يوم من الايام وهو يتمثل في المنافسة العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أســـاس هـــادئ لا تحاقد فيه ولا تباغض). [1]

وربما يساعد على حدوث هذه الدرجة من التنافس المؤدي للصراع هو وجود حالة من العداء والتخوف والشكوك وتصور مسبق بتباين المصالح أو في الرغبة في السيطرة أو تحقيق الأنتقام، الأمر الذي يولد توتراً سابقاً للصراع ومفجراً له في آن واحد. [2]

وفي ظل هذه التوصيفات تتنوع وتتعدد مداخل الصراع ضمن إطار الدولة الواحدة، إذ إنها قد تأخذ شكلاً طائفياً، أجتماعياً أو سياسياً، أو شكلاً دينياً عقائدياً، أو طبقياً وفق تقسيمات أقتصادية، أو عرقياً/ عنصرياَ، أو قيميتَ أيديولوجياَ. كما ويكون من الممكن أن يجمع الصراع بين أثنين أو أكثر من هذه المداخل أو التوصيفات، الأمر الذي يضفي على الصراع تعقيـــدات ليست من السهولة بمكان، خصوصاً إذا ما حاول أطرافه التمسك بـــ" حقوق تاريخية " محاولين أضفاء صفة النزاع القانوني بدلاً عن الصراع المصلحي. فالنزاع، وكما

---

[1] علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سبق ذكره، ص ص 87-88

[2] Dougherty, op.cit, p.179

هو متفق عليه، يؤشر حالة من تباين وجهات النظر حول قضايا تتخذ صفة قانونية ويشكل سلوك أطرافها خرقاً لوضع قانوني مستقر ومتــفق عليه.[1]

بينما في حالة الصراع تنطلق العلاقة الثنائية بين الأطراف المختلفة فيه من قانون التحدي والإستجابة الذي من أساسياته وجود القدرة الفاعلة لدى كل طرف للأستجابة الممكنة في حالة عدم وجود قدرة على تحريك الفعل بأتجاه الفاعل لإيقافه أو دحره أو أحتوائه أو التماهي معه. وعليه، فإن النقطة الجوهرية في قراءة أو تحليل أي صراع لا بد من تحديد كل طرف أهدافه، والوقوف على عوامل قوته وعوامل ضعفه، حيث يهدف من نشاطه في إدارة الصراع ــ تكتيكيا وإستراتيجيا ــ تعظيم عوامل قوته وإضعاف عوامل قوة خصمه، وتحقيق أهدافه السياسية واحدة تلو الأخرى، وفق الواقع المتحقق على الارض، الذي يغير بدوره أنماط ردود الفعل القاضية بإتخاذ تكتيكات مختلفة ومتعددة في إدارة الصراع سواء بالتقدم والتراجع أو بالألتفاف الإستراتيجي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب.[2]

أذاً هل المقولة التي تؤكد ((بأنه عندما يوجد فرد يسود السلام، وعندما يوجد أثنان ينشأ الصراع، وعندما يوجد أكثر تبدأ التحالفات)) صحيحة وفق التعريفات والتوصيفات السابقة.[3]

ولإجل فهم ما يجرى في الصراع الداخلى العراقي وإستقراء خططه ومستقبله، فلابد من أخذ فكرة أولية للتعرف على أطراف الصراع المتحالف منها والمختلف بعضه مع البعض ودرجة هذا الاختلاف وذاك الائتلاف أو التحالف بين كل قوة واخرى، حيث ان فهم إدارة الصراع ومآلاته يقتضى عدم الاكتفاء بفهم اسباب الصراع بين الاطراف المتناقضة وحدود وآفاق الصراع بينها، وانما ايضا فهم طبيعة الصلات بين كل قوة واخرى في داخل كل تحالف، إذ يؤثر كل ذلك في طرق

---

[1] أنظر ولمزيد من التفاصيل د. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية. بيت الحكمة، بغداد، 1990. ص (37).

[2] طلعت رميح، صناعة وإدارة الأزمات: لبنان نموذجاً. صحيفة الشرق، 9 ديسمبر 2006.

[3] نقلاً عن نبيل حاجي نايف ، مصدر سبق ذكره . ص12

إدارة الصراع كما هو يؤثر على مستقبله اذا وصل إلى مراحل مفصلية.[1] وكذلك يستدعى فهم نمط صلات وطبيعة التحالف بين كل طرف داخلي وآخر خارجي، وفي ذلك فان طبيعة التحالفات هذه بعضها يتعرض للضعف وبعضها ثابت اكثر من غيره بما يعطى تأثيرات مختلفة على مستقبل الاحداث.

وبذلك فإن فهم خطط الصراع وادارته ومآلاتها يتطلب تحديد اهداف كل طرف من أطراف الصراع، فاذا افترضنا ان طرفا ما من اطراف الصراع يستهدف -مثلا- القضاء على الأطراف الأخرى، وإحداث تغيير في معالم القوة بشكل حاسم داخل المجتمع، فذلك يعكس نفسه في أساليب الصراع ووسائله ونمط إدارة الصراع عن حالة يكون فيها الهدف هو مجرد تعديل التوازنات وتحقيق بعض الاهداف الجزئية دون تغييرات جذرية.[2]

وفي الحالة العراقية ولدَ هذا الوضع جملة أزمات ترافقت معاً، إلا أنها ليست ذات طابع واحد، وربما تكون واحدة من أعقد وأصعب هذه الأزمات الأزمة السياسية المتولدة عن أزمة أخرى أصعب وأعقد هي أزمة القيادة والقائد السياسي بشخصية الكارزما التي تصاعدت إلى حالة صراع تجرى وقائعها وخطواتها بين انماط متضادة من الاطراف الداخلية، كانعكاس لاختلاف التوجهات والاهداف والخطط الاستراتيجية والتكتيكية بين تلك الأطراف. كما ونحن امام أزمة تخطيط إستراتيجي لصراع إرادات سياسية متفقه على المبدأ، (الوصول للسلطة)، مختلفة الايديولوجيات في الوصول الى تحقيقه. ففي تتابع لخطوات هذه الصراعات سنجد إنها خطوات مبرمجة من هذا الطرف أو ذاك يتحول فيها طرف إلى «مهاجم» ثم يعود «مدافعاً»، يتقدم ويتراجع وفقا لتغيير حالة الصراع الذي يشهد تضاداً وتعارضاً في الأهداف والاستراتيجيات والمصالح على نحو بالغ التعقيد، بسبب تعدد القوى داخل كل تحالف وبحكم الحالة الطائفية والمذهبية والسياسية

---

[1] طلعت رميح ، مصدر سبق ذكره .

[2] طلعت رميح ، المصدر السابق.

المتداخلة، والتي توضح أن ما يجري في العراق بين أطراف العملية السياسية الحالية، لو أردنا تحري الحقيقة، هو من جهة أزمة بين: قوى رئيسية كبرى تتصارع نتيجة اختلاف وجهات نظرها حول التفسير والتغيير الذي حصل في العراق. إذ يرى الطرف الاول بكل قواه المتفقة على ان التغيير الذي حدث في العراق هو احتلال بكل المقاييس وسيبعث في الارض الفساد ويجب مقاومته بشتى السبل لانهائه وإعادة الاستقلال والسيادة للعراقيين. أما الطرف الثاني المقابل وبكل قواه فأنه يتفق على أن ما حدث من تغيير هو (تحرير) للعراق بغض النظر عن طريقة وادوات التغيير ونتيجته (الاحتلال)، وتعاني قوى هذا الطرف من اختلافات وتصارعات داخلية فيما بينها حول القيادة وأمكانية تحقيق اعلى المكاسب على حساب الاخر لاسيما وإن لكل منها أجندتها ورؤيتها الحزبية أو الفئوية الضيقة التي صبت وتصب في عمليات التفتيت والتدمير والتطرف. وقد أنقسمت القوى الرئيسة للصراع حسب تصنيفاتها الطائفية والقومية الى :

تيارات ما قبل 2003 وتسمى ب(المعارضة العراقية) التيار الشيعي (المجلس الاسلامي الاعلى، حزب الدعوة الاسلامية، -الحركة الصدرية -داخل العراق)، التيار السني* (الحزب الاسلامي) التيار الكردي (الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحركة الاسلامية لكردستان العراق وأنشق منها فصيل حمل إسم أنصار الاسلام)، التيار العلماني (المؤتمر الوطني العراقي وفصيلاه المنشقان عنه وهما الحركة الوطنية العراقية و المجلس الاعلى للانقاذ الوطني، حركة الوفاق الوطني العراقي، التحالف الوطني العراقي، الحزب الشيوعي العراقي)، ومن القوميات الاخرى (الجبهة التركمانية). وحسب تاريخ عملها فإن بعضها كانت تزاول أغلب نشاطاتها السياسية في الخارج ولكنها وحسب وصف استاذة العلوم السياسية نيفين مسعد انها تيارات معارضة متشرذمة ومجزأة بعضها من البعض الاخر وتتميز بالطائفية وتدور حول جماعة أثنية بذاتها وتحصر مطالبها في حدودها. أضف الى ذلك أن بعضها تورط في مواجهات

عسكرية عنيفة كالتي حصلت بين الحزبين الكرديين للفترة ما بين 1994 - 1996.[1] وفي مقابلة أجراها الكاتب السياسي إبراهيم نوار مع بعض قادة هذه التيارات قبل الغزو في 2003 مثل محمود عثمان الذي يصف الطائفية بالخطيئة السياسية التي قامت عليها (المعارضة لنظام صدام حسين) فيقول عنها" الطائفية خطيئة سياسية ترتكبها المعارضة العراقية، فالمعارضة قسمت الشعب العراقي الى : هذا سُني، وهذا كردي، وهذا شيعي وهذه خطيئة يجب الكف عنها. من الخطأ تقسيم الشعب العراقي على هذه الاسس لان هذا التقسيم يخل بأسس توازن العراق"، ويضيف " هنالك أختلافات أخرى في صفوف المعارضة العراقية، توجد اختلافات في البرامج السياسية، يوجد خلاف على الحصص وهنالك أختلافات بين شخصيات المعارضة، أولئك الذين يجلسون في الرياض وطهران ودمشق ولندن، وهنالك أختلافات على من يسيطر أكثر. وفي أعتقادي أن الحل يتمثل في أجتماع الرموز واتفاقها على برنامج يحترمه الجميع. وهذه الرموز معروفة ففي التيار الاسلامي هنالك زعامة المجلس الاعلى وزعامة حزب الدعوة. الاكراد هنالك زعامة الحزب الديمقراطي وزعامة الاتحاد الوطني، العسكريون والقوميون والديمقراطيون هنالك زعامة أو زعامتين وهولاء يمكن أن يحسموا كل شئ". ويضيف "أما إذا استمر زعماء المعارضة على التحرك وفقا لاراء الدول المؤيدة لهم فإن أحزاب المعارضة لن تتفق، لان هذه الدول لا تتفق فيما بينها، إن علاقات الحركة السياسية يجب أن تتأسس بين الاحزاب العراقية وعلى أرضية المصالح

(*)تمثل هيئة علماء المسلمين النسبة الاعلى لاهل السنة في العراق وهي رافضة لاية عملية سياسية تجري تحت الاحتلال كما وإنها لم تشترك بأية انتخابات طائفية وتؤكد على المقاومة الوطنية للمحتل واجباً وطنياً مقدساً لكل عراقي ، كما وتعد كل ما يجري تحت الاحتلال من عملية سياسية وأتفاقيات ومعاهدات وعلاقات ثنائية باطلة ببطلان الاحتلال ذاته (كل ما يبنى على باطل فهو باطل) .

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، المتغيرات الداخلية وسيناريوهات المستقبل العراقي ، إسلام أون لاين- العراق من خريطة أزمة الى مستقبل أمة / 2003 ، ورقة تحليلية منشورة على شبكة الانترنت والموقع :

http://www.islamonline.net/arabic/in_depth/iraq_maps/2003/article04.shtmI

العراقية أولاً ثم يأتي بعد ذلك دور التعاون مع الدول الاقليمية أو الغربية ".[1]
ويقول أيضاً في الشأن ذاته سعد صالح جبر(أحد قادة المعارضة أيضاً) "إن التنظيمات المعارضة لصدام حسين قطعت معظم الطريق الى الوحدة ... فالمعارضة العراقية متنوعة ومتعددة وتشمل تيارات كثيرة من التيارات الاسلامية وحتى التيارات الشيوعية، وهذه كلها تحتاج الى وقت حتى يتم تجميعها سويا داخل إطار واحد". ويدلي فخري كريم عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بدلوه أيضاً فيقول " ظلت المعارضة العراقية حقاً مشتتة طيلة السنوات الماضية بالرغم من الجهود التي بذلت لايجاد إطر للعمل المشترك فيما بين قواها الاساسية، ولكن جميع هذه الاطر سواء تمثلت في الجبهة الوطنية الديمقراطية أو الجبهة الوطنية القومية أو الجبهة الكردستانية، ظلت قاصرة بسبب عدم شمولها جميع القوى والتيارات الاساسية في المجتمع العراقي "[2]. وفي رأي شخصي يعلق إبراهيم نوار على المعارضة ودورها في تغيير النظام السياسي فيقول " على الرغم من الترحيب الاستثنائي بالمعارضة العراقية في عواصم عريبة مثل الرياض ودمشق وفي عواصم أقليمية مثل طهران وأنقرة، وفي عواصم دولية مثل واشنطن وباريس ولندن، فإن المعارضة العراقية لم تستطع أن تحول هذا التأييد والترحيب الذي حصلت عليه في الخارج الى قوة دافعة على التغيير في داخل العراق، فهولاء الذين ينتقلون بين العواصم المذكورة لا يستطيعون تحريك الاحداث الى حد التغيير في بغداد" .[3]
أما الكيانات السياسية التي نشأت في الداخل وما بعد 2003 ووفق مقتضيات وتجاذبات الاوضاع السياسية لمرحلة التغيير بسقوط النظام وإحتلال البلاد ومع الاجواء الفوضوية التي سادت أنذاك فإنها انتهجت ذات الطريق ولعبت على أوتار

---

[1]) إبراهيم نوار ، المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام 1990-1993، لندن:مطبوعات إن ، ط1 1993، ص145 ص250 –ص 254 ،

[2]المصدر السابق نفسه ، ص 260
[3]المصدر السابق نفسه ، ص 15

الطائفية والدفاع عن حقوق ألأقليات أيضا، حيث ظهرت داخل الطائفة الشيعة مجموعات أخرى مثل (الرساليون والمستقلون، حزب الفضيلة) وفي داخل الطائفة السُنية (كتلة التحرير والمصالحة، مجلس الحوار الوطني، الجبهة الوطنية العراقية، مؤتمر أهل العراق، مؤتمر أهل السُنة، الحركة الملكية الدستورية العراقية، حزب التحرير الاسلامي)، أما الاتجاهات العلمانية فكانت (حزب الامة، الحزب الوطني العراقي، الحزب الدستوري العراقي، تجمع الوحدة الوطنية العراقي، العراقيون الديمقراطيون المستقلون) علاوة على تنظيمات حزبية للقوميات الصغيرة الاخرى كالاحزاب المسيحية والكلدا - أشورية مثل (الحركة الديمقراطية الاشورية، الحزب الوطني الاشوري) والايزيدية مثل (الحزب الليبرالي الايزيدي). ناهيك عن العديد من الدكاكين الحزبية التي ظهرت مع ظهور الفوضى الخلاقة. وراحت الساحة السياسية العراقية تعج بالكم وليس بالنوع في التعددية الحزبية لغرض الوصول الى السلطة، حتى تبلورت في إئتلافات وتحالفات بعضها فرض سيطرته على السلطة التشريعية (مجلس النواب) أو التنفيذية (الحكومة) وبعضها الاخر أنتهت مدة صلاحيته مع إنتخابات كانون الاول/ديسمبر 2005 وهذه التجمعات هي :[1]

1_ إسلامية طائفية مثل الائتلاف العراقي الشيعي الموحد، وحزب الدعوة الاسلامي، حزب الدعوة الاسلامي - تنظيم العراق، حركة سيد الشهداء الاسلامية، المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، تكتل الصدر، تجمع الشبك العراقي، منظمة بدر، حزب التجمع الوسطي، كتلة العدالة، حركة حزب الله في العراق، حركة العراقيين الديمقراطيين، الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق، حزب الفضيلة الاسلامي، تجمع العدالة والمساواة، العراق الحر،حركة الموالاة التركمانية). 2 - التحالف الكردستاني وضم (الاتحاد الوطني الكردستاني، حزب

---

[1]) دليل الى التكتلات السياسية العراقية ، منشور على موقع البي بي سي عربي والموقع هو : http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid-4633000/4633782.stm

العمل الكردستاني، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الديمقراطي الكلداني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الجماعة الاسلامية الكردستانية، الحزب الشيوعي الكردستاني، حركة الاخوان التركمان/العراق). 3- القائمة العراقية الموحدة –علمانية - وتضم(حركة الوفاق الوطني، الحركة الاشتراكية العربية، تجمع الفرات الاوسط، التجمع القاسمي الديمقراطي، الرابطة العراقية المستقلة، مجلس الشيوخ العراقي المستقل، الحزب الشيوعي العراقي، التجمع العراقي الديمقراطي المستقل، التجمع الجمهوري العراقي، عراقيون، رابطة القبائل والنبلاء التركمان العراقيين، تجمع الولاء للعراق، القائمة الوطنية، حزب الوحدة الحر). 4 - المؤتمر الوطني العراقي –علمانية - وضمت(المؤتمر الوطني العراقي، التجمع العراقي، جبهة العمل المشترك للديمقراطية، الحزب الوطني الديمقراطي الاول، القائمة المستقلة، الحركة الدستورية العراقية، الحزب الدستوري العراقي، حزب القرار التركماني). 5 - جبهة التوافق العراقية - سُنية - وضمت (الحزب الاسلامي، مؤتمر أهل العراق، مجلس الحوار الوطني العراقي) . علما بان هناك مجاميع أخرى ظهرت تحمل اسم مؤسسيها فقط.

وإذا ما حاولنا ان نحلل طبيعة وأشكال الصراعات التي دارت بين هذه الاطراف ونتائجها على المجتمع العراقي ، فيجب أولاً معرفة أسباب إثارتها وتصاعد حدتها وعوامل ترسيخها والمستندة جميعها على مخطط الادارة الامريكية المحتلة التفتيتي للعراق والذي أبتدأ مع مشروع التمترس الطائفي عبر المحاصصة الطائفية الذي بدأته ألإدارة المدنية المؤقتة (CPA) والذي قام على الخطوات التالية : (1 - تشكيل مجلس الحكم المؤقت الذي شكل على اساس المحاصصة. 2 - تشكيل جمعية وطنية بالاختيار والتعيين وبعدد(100) عضو .3 - تشكيل حكومة مؤقتة تنبثق عن المجلس الوطني (المؤقت). اجراء الانتخابات يوم 30/كانون الثاني-يناير 2005 تحت اشراف حكومة مؤقتة. استقالة الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة تمثيلية يقرها البرلمان . يشكل البرلمان لجنة كتابة

الدستور. تقره الجمعية الوطنية وتعرضه للاستفتاء العام يوم 2005/10/15 . اجراء الانتخابات الثانية يوم 15/كانون الاول - ديسمبر 2005 بهدف تشكيل برلمان لمدة اربع سنوات وتشكيل حكومة تمثيلية منتخبة تبعا لذلك).[1] كما وطبق الاسلوب الطائفي نفسه في تشكيل الجيش العراقي الجديد فيقول بول بريمر في كتابه (عامي في العراق: أسرار وكواليس المنطقة الخضراء) إنه سؤل من قبل السيد عبد العزيز الحكيم (الرئيس السابق للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية، المجلس ألآسلامي ألأعلى فيما بعد)"ياحضرة السفير، لقد قلت أن الجيش الجديد سيقوده ضباط عراقيون، فمن هؤلاء الضباط" فيجيبه بريمر قائلا " أعدك بأن يكون قائد الكتيبة الاولى شيعيا ، وقد أوفيت بذلك الوعد".[2] علاوة على السياسة والاستراتيجية التفتيتية للمجتمع والتي اعترف بها بول بريمر وأسماها في كتابه ذاته بالاخطاء الامريكية وحددها في :(أولا :على الرغم من الأهمية الكبيرة ــ من منظور واشنطن ــ لعملية اجتثاث جذور حزب البعث، إلا أن هذه المهمة تركت في نهاية المطاف لفئات عراقية بعينها، الأمر الذي حول المسألة برمتها إلى تصفية حسابات عراقية سياسية ضيقة، بدلا من إسنادها إلى جهة قضائية محايدة. ثانيا : البطء في تسيير عمليات إعادة إعمار العراق ووقوع هذه العمليات في براثن الإجراءات البيروقراطية الحكومية الأميركية، الأمر الذي نجم عنه تفاقم سخط الشارع العراقي على أداء الإدارة الأميركية في تسيير شؤون العراق . ثالثا : السماح بتردي العراق إلى حالة الفوضى بعد سكوت المدافع مع انتهاء العمليات العسكرية الكبرى، وهو الأمر الذي فاقمت منه التغطية الإعلامية الدولية والعربية الواسعة لعمليات الفوضى والنهب. رابعا :عدم قيام الإدارة الأميركية بإرسال أعدادٍ كافية من الجنود لتوفير الأمن بعد انتهاء عمليات القتال الكبرى، حيث يشير المؤلف إلى أنه قبل مغادرته واشنطن إلى بغداد بعث إلى وزير الدفاع دونالد

---

[1] أنظر للمزيد من التفاصيل موقع سلطة الائتلاف المؤقتة على موقعها www.cpa.org.co

[2]) بول بريمر ، عامي في العراق : أسرار وكواليس المنطقة الخضراء ، ترجمة كاملة للكتاب منشورة على الموقع :

رامسفيلد بملخص لدراسة لمؤسسة راند تحدد النسبة المطلوبة من جنود الاحتلال لعدد سكان العراق بعشرين جندياً لكل ألف من السكان أي إجمالياً نصف مليون جندي، أي ثلاثة أضعاف قوة الاحتلال الفعلية في العراق، ويقول إنه لم يتلق رداً قط من رامسفيلد في هذا الشأن. ــ خامساً :غياب استراتيجية أميركية لمرحلة ما بعد سكوت المدافع، ويلفت النظر في هذا الشأن أنه، أي بريمر، تحدث مع نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني حول هذا الموضوع في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2003، وكان رد تشيني هو الاتفاق في الرأي مع بريمر، على الرغم من أن الخطاب السياسي الأميركي في هذه المرحلة كان يفيد العكس تماماً).[1] وهذا ما أقره جون بايدن نائب الرئيس الامريكي باراك أوباما في أحد خطاباته في فلاديلفيا 2006 حينما قال "ان الشئ الذي لا يمكن تجاهله أو إنكاره أو حتى التسليم به هو الحقيقة القاسية القائلة بأن الولايات المتحدة لها الدور الاكيد في تعزيز وتغذية الصراعات الداخلية في العراق وذلك لان أولاً: الرئيس بوش لم يكن لديه أية إستراتيجية للنصر السياسي، كما وأن وضع خطة مثل (خطة النصر في العراق) لعام 2005 فلم يكن فحواها ومغزاها الحقيقي إلا منع الاندحار والسيطرة على المشاكل. وثانيا ً:إن خيبة أمل الامريكيين تزداد وبسرعة رهيبة بحيث أن اي قرار يتخذه الكونغرس في موضوع الانسحاب من العراق سيعني إما المغامرة بفسح المجال لدكتاتور آخر يسيطر على الفوضى أو حرب أهلية من الممكن أن تصبح حرباَ إقليمية فيما بعد.[2]

---

http://www.futureofnewiraq.com/PaulBremerBook.htm

[1] بول بريمر ، عامي في العراق...، ترجمة الحلقة الاولى والمنشورةعلى الموقع:
http://www.iraqcenter.net/vb/18512.html

[2] Joseph R.Biden, The way forward in Iraq; avoiding patition, preserving unity, protecting America’s interests, Speech world affairs council of Philadelphia, may 2006.
http://www.joebiden.com/gentinform/speeches?id=0009

نتائج هذا المشروع أوجدت أشكالاً من صراع الارادات السياسية ولعل أولها الصراع الديني - العلماني والبارز بحدة في المرتبة الاولى . فكما هو معروف يرتكز المجتمع العراقي على مقومات رئيسية تمنحه خصوصية وصفة ثابتة عن بقية المجتمعات العربية. وأحد هذه المقومات، وربما أهمها، هي المقومات الدينية التي تصنف في خانة المقومات الوظيفية للمجتمع العراقي. وتُـــعدّ هذه المقومات الوظيفية أنساقاً بنيوية أو هيكلية ذات أغراض محددة تتكون من خلال فاعليتها وعملياتها ونظمها المؤسسية وتكاملها، فالبناء الأجتماعي للمجتمع العراقي هو الذي يعطي الصفات أو الخواص الجوهرية للمجتمع ويحدد خصوصياته. ولعل المتتبع للتأريخ السياسي في العراق يجد أثر الدين و دور رجال الدين واضحين للعيان، إذ بدأت تجربة التعاطي في الأمور السياسية تأخذ مداَ متعاظماَ شيئاً فشيئاً مع الأعتراف بعدم الحياد عن الثوابت الدينية في السياسة بتغليب جانب النفع العام. ولكن هنالك كان ايضا ًخطاَ فاصلاَ بين الدين والسياسة وان كان غير واضح تماما، ولكنه اضفى الصفة العلمانية على الدولة العراقية، وبالتحديد في عهد النظام السابق للاحتلال، واصبحت السياسة الى حد بِعيد متقوقعة في شخصية صانع القرار ومؤسسات الدولة السياسية المسيطرة على الاوضاع بمجملها، والتي لم يكن لرجال الدين اي دور يذكر فيها، حيث أن الدور البارز لرجال الدين كان محددا ألا وهو المستوى الشعبي المنظم للشؤون الاجتماعية. ولكن بعد الاحتلال وعقب سقوط النظام، ونتيجة للفراغ السياسي الذي عمَ الساحة السياسية ، حاول الشعب العراقي اللجوء إلى تنظيمات أجتماعية ذات قاعدة جماهيرية وثقل تاريخي بالألتفاف حولها وتعويض أو ردم الهوة الحاصلة في الميدان السياسي. فعدم وجود مؤسسات تدعم عملية التغيير، أدى بالمحصلة إلى سيطرة بُـــنى ما قبل الدولة (القبيلة والطائفة) التي تقف في الكثير من الأحيان عائقاً أمام التغيير الديمقراطي، خصوصاً إذا لم ترتق الأحزاب الديمقراطية اليسارية إلى مستوى الفعل السياسي الجماهيري، نتيجة لسيادة القيم

القبلية والطائفية. الامر الذي حسرَ خيارات المجتمع في الالتفاف حول القيادات والمرجعيات الدينية والعشائرية وغيرها، إلا إن التفوق في المشهد النهائي كان للمرجعية الدينية مفضلة على المرجعية العشائرية أو القبلية، على الرغم مما لهذه الأخيرة من دور لا يمكن نكرانه في تنظيم الحياة اليومية للناس أثر الفوضى التي أعقبت سقوط النظام، ولكنه أبرز الدين ورجالاته كأحد المعطيات والركائز الرئيسية للمجتمع العراقي.

لقد ثبت هذا الامر الانتخابات التي جرت تحت أدارة المحتل في كانون الاول/ديسمبر لعام 2005 والتي كانت نتائجها تصب في صالح الاحزاب الدينية التي صنفت نفسها بالقوائم الطائفية. ومن المحزن المبكي ان يقع العراق تحت فريسة التصنيفات المجتمعية الفسيفسائية، فمثلاً القائمة الشيعية (الائتلاف العراقي الموحد) والتي يترأسها رجل الدين - الذي توفي في ايران - عبد العزيز الحكيم، حصلت على (128) مقعدا في البرلمان. أما التكتل السُني الذي ظهر أولاً بأسم " أهل السُــنة "، ومن ثم تحول الى "أهل العراق " و حصل على (44) مقعدا في مجلس النواب برئاسة عدنان الدليمي والذي مثل تحالفا دينيا سُــنيا، كما دعاه أحد الكتاب الغربيين، فالسُــنة الذين قاطعوا الأنتخابات الأولى حضروا في أنتخابات 2005 تحت قائمة "جبهة التوافق العراقية"، كان ذلك نتيجة لنشر رجال الدين السُــنة نداءاَ واسعاَ لأتباعهم من المصلين للتصويت، بالأضافة إلى إن النظام الأنتخابي قسم معظم المقاعد البرلمانية الــ 275 على أساس المحافظة وهذا النظام ضمن للمناطق التي تقطنها غالبية سُــنية أن يكون لها تمثيل في البرلمان.[1] وتقتضي الامانة العلمية الى الاشارة هنا، الى ان هذه الصورة لا تشمل سُنة العراق بأكملهم فهنالك الجزء المهم والاوسع الممثل بهيئة علماء المسلمين الذين اعلنوا عن عدم مشاركتهم ومقاطعتهم لكل العمليات السياسية التي دارت وتدار بأشراف من قوات الاحتلال الامريكية . هذا وان هيئة علماء

---

[1]) ادوارد وونغ ، المرشحون السُنة في العراق وأعداؤهم العديدون. نيويورك تايمز،نقلاً عن صحيفة الصباح ، العدد (719)، 8 كانون الأول 2005.

المسلمين كانت ولا تزال جزء من المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني الذي شكل عام 2004 وضم نخباً وطنية كفوءة وتكنوقراطية رافضة للاحتلال وللعملية السياسية التي تجري بإدارة المحتل ومؤكدة على العمل للحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعباً وأن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والاسلامية مع الاحترام الكامل لحقوق الاخوة الاكراد والاقليات الاخرى. إن اهم ما يميز هذا المؤتمر في بدايته انه كان يضم كافة اطياف الشعب العراقي القومية والدينية والسياسية على اختلاف انتماءاتها المذهبية. كما وضم مجموعة كبيرة من الشخصيات التي عارضت النظام السابق وعارضت الاحتلال كحل للمشكلة العراقية. وكانت ولا تزال تدعو الى ديمقراطية عراقية غير مستوردة. ترأس المؤتمر الشيخ جواد الخالصي ونائبين هما د.وميض جمال عمر نظمي، وسلمان عبد الله. هذا وقد ضم المؤتمر (هيئة علماء المسلمين، مكتب اية الله العظمى أحمد البغدادي، حركة التيار القومي العربي، جامعة الامام الخالصي، حزب الاصلاح الديمقراطي، التجمع الوطني المستقل، الكتلة الاسلامية، الحركة النسوية، اتحاد نقابات العمال، مكتب اية الله فاضل المالكي، اتحاد الحقوقيين العراقيين، رابطة التدريسيين الجامعيين، منتدى الموحدون، الحزب الديمقراطي المسيحي، الجبهة التركمانية، مجلس شيوخ عشائر مدينة الصدر، الجامعة الاسلامية في كردستان، الشيخ راسم حمد الزركة الجبوري، الاستاذ ناجي طالب، مجلس شيوخ العشائر المستقلة، اللجنة الوطنية العليا لحقوق الانسان، الحركة الوطنية الموحدة، التجمع العربي في كركوك، أية الله حسن المؤيد، التحالف العراقي الوطني) كما وكان التيار الصدري جزءاً من المؤتمر الى لحظة مشاركته في انتخابات 2005 والتي قاطعها المؤتمر لاسباب وضحها في بيان أصدره ُانذاك. [1]

أما القوائم العلمانية وغير الطائفية فلم تحصل على مقاعد برلمانية ذات تأثير في العملية السياسية ولعل المثل البارز هنا يكمن في القائمة العراقية والتي يترأسها

---

[1] موقع المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني **http://www.altasese.com/?p=522**

أياد علاوي – ذو الحظوة الامريكية - والتي حصلت على (25) مقعدا في البرلمان وحاولت أن تقنع نفسها بأهمية الدور الذي ستضطلع به في العملية السياسية حينما روجت بأن مقاعدها البرلمانية ستشكل حكومة الظل المعارضة في البرلمان .

لقد كانت نتائج الانتخابات متطابقة الى حد ٍما مع ما أعتقده ُبعض المحللين في الادارة الأمريكية المحتلة قبل الاحتلال بقولهم بإن المرشحين الذين يصطفون في صفوف المجلس الأعلى وحزب الدعوة من المحتمل أن يفوزوا بأعلى نسبة من الأصوات، وهذا ما حصل بالفعل، حيث جاءت نتائج تلك الأنتخابات مخيبة لآمال القِوى العلمانية بحصول الأحزاب الدينية الطائفية على نسبة كبيرة في تشكيل الحكومة الجديدة.[1] التي دارت دفة السلطة السياسية لمدة اربع سنوات انتهت ولايتها في 2010.

وإذا تفحصنا وتمحصنا معظم الطروحات التي تناقش أسباب بروز الحالة الدينية الطائفية والتطرف السياسي في المجتمع العراقي، لوجدناها تؤكد على أن السبب الرئيس هو العامل الإقتصادي وإنتشار الفقر وغياب الديمقراطية، مع تشويه الهوية الوطنية والإنسانية والتي أسهمت هي الأخرى في سحق خصوصية الفرد.[2] فالمشكلة، منذ أجيال عديدة، إن تيارات الحداثة والعلمنة لم تكف عن إشعار المواطن بتخلفه ورجعيته في كل جوانب حياته والابرز منها معتقداته الدينية وطقوسه المقدسة. وأمام السعي الحثيث نحو تبني العلمانية أنفصل التيار الديني عن التيار المدني الذي تبنى العلمانية وحكم على الدين بالتخلف، من دون

---

[1] روبن رايت ، رجال الدين في طليعة المرشحين في أستطلاعات الرأي في العراق. واشنطن بوست. نقلاً عن صحيفة الصباح ، العدد (395) ، 25 تشرين الأول 2004.

[2] سليم مطر، الذات الجريحة / إشكالات الهوية في العراق العالم العربي (الشرق متوسطي). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص (11- 12).

التنبه إلى إن معظم الدكتاتوريات ومعظم الحروب مورست من قبل أناس لاعلاقة لهم بالدين.[1]

الأمر الذي أثر بالمحصلة النهائية في الأفراد الذين عاشوا في ظل المجتمعات المحكومة بالدكتاتورية وكثرة الحروب، إلى اللجوء إلى الدين بإعتباره الملاذ الآمن الذي لايمكن فصله عن المجتمع تحت أي ظرف من الظروف، وإن تلبس بملبس طائفي . بالاضافة الى إن واقع الحال لايستطيع إعفاء التيارات الليبرالية والعلمانية من سوء أدائها وأنها تتحمل جزءاً كبيراً من أسباب الفشل الذي منيت به، فقد عجزت عن صناعة خطاب رصين يُـــسهم في إنضاج الرأي العام ويبتعد عن إرادة المحتل. بالأضافة إلى ما ولده ذلك من أزمة في تصور خارطة التيارات المحلية وحجم القوة الحقيقية لكل منها، الأمر الذي خلق صعوبة التوفيق للصراعات الدائرة، فغياب العمل الحزبي مع عدم توفير بدائل له عزز الفوضى في رؤية الصراع وحرك التيارات النخبوية بالمكانة المحورية في أدبيات التحديث والتنمية السياسية، ناهيك عن ضعف تطور (التكنوقراطية، البيروقراطية، العسكرية، المثقفة...) وضئالة الدور الذي تلعبه في تسريع عمليات التحديث أوعرقلتها .[2]

ولكن وإذا ما حاولنا أن نحاكي الواقع العراقي فلا بد من القول أن على كل ذي بصيرة أن لا يتجاهل الدين ودوره في مستقبل العراق، حيث أن له دوراً وتأثيراً لا ينكران في تحريك الجماهير وتفعيل دورها، ولكن بعيداً عن التطرف الديني والتفرقة المذهبية كونهما المشكلة الاساس، فما يحتاجه المجتمع هو الدين الاسلامي المعاصر. فلا يختلف إثنان على إن الدين يؤثر في السلوك السياسي للعديد من النظم السياسية في العالم فقد لعب الدين دورا وما يزال في توجهات

---

[1] المصدر السابق

[2] عبد العزيز خضر، إدارة الصراع بين التيارات. صحيفة الوطن، العدد (1244)، 25 شباط/فبراير 2004.

السلطة السياسية الامريكية من خلال الدور الذي تمارسه بعض الهيئات الدينية، بالاضافة الى كون معظم رؤساء الولايات المتحدة ينحدرون من أصول بروتستانتية متدينة. فلماذا أصبح الاسلام اليوم تهمة يحاول الكثيرون من الساسة والمفكرين ردها بالابتعاد عن القيم السامية للدين الاسلامي وإظهار مساوىء التطبيق وسوء الادارة الفردية البعيدة عن الجماهير، فالعراقيون شعب مسلم بغالبيته يحترمون الاقليات الدينية الاخرى ويقرون لها بحقها في ممارسة طقوسها وأحترام حرياتها في هذا المجال. بذلك فإذا كان الاسلاميون قد فشلوا في تطبيق النموذج الاسلامي العصري غير المتعارض مع متطلبات العصر الحديث، مع المحافظة على روح الاسلام الاصلية، فإن هذا لا يعني إن الاسلام دين يقر بالتطرف والمغالاة لإنه أبعد ما يكون عنهما! فإذا كانت السياسة، وكما يقال، فن الممكن لا المستحيل، وإذا كان الكثير من الدول الديمقراطية تقر بأهمية الدين وتكفل للمواطن حق ممارسة دينه والتصرف والتعاطي مع كافة أموره وفقا لشريعته فإن التخوف من صعود الاسلاميين لا مبرر له إذا كانوا معاصرين وديمقراطيين ، فكما يقول برناردشو "إن العقول الصغيرة تناقش الاسماء، أما العقول الكبيرة فتناقش المبادئ". إن الظاهرة الدينية تشهد تراجعاً وأنحسارا في ميادين وجودها في أعماق الظاهرة الاجتماعية، فالاتجاه السائد لدى أصحاب هذا الرأي يقر بفقدان الدين تدريجياً لمكانته كسلطة سياسية رغم أهميته . [1]

وعلية فإن حسم صراع التيارات العلمانية مع التيارات الدينية والذي صب لصالح الأخيرة، أنتج بالمحصلة صراعاً من نوع آخر قائماً على الطائفة والتمثيل الطائفي فالدين في المجتمع العراقي (وفي المجتمع العربي والإسلامي عموماً) إذا ما أريد له لعب دور في السياسة فهو يعني في كل الأحوال الطائفية. إن ما يحدث في صراع الطوائف هو السعي إلى التكتل والإنشقاق للتساوم

---

[1] **سوسن العساف و إيناس العنزي، مستقبل العراق وجدلية العلاقة بين الدين والدولة، مجلة المعرفة للجميع، مركز ابحاث الخليج، المكتبة الالكترونية، يونيو 2005، http://www.grc.ae**

مع الأطراف الأخرى للحصول على مكاسب حزبية وسياسية، الأمر الذي يُـــعَــقِد، إن لم نقل يُــفشِل، أي عملية بناء سياسية وذلك

لخلقه بيئة عقيمة للحوار نتيجة لتراكمات موروثة أسهم العمل السياسي المتخندق بخندق الطائفية بكشف جذورها من جهة، وتغذية مشاعر سلبية لدى كل طرف تنتقل بتلقائية لأتباعهم من جهة أخرى، إذ يلجأ كل طرف لقراءة النيات وتفسير المقاصد وخلق خارطة ظنية ليست مفيدة إلا لمن هو منخرط في صراع ويبحث عما يجيش به أتباعه بطرحه مظلومية قد تكون مفتعلة، مما يؤثر بدوره أيضاً، سلبياً، على مجريات الأحداث والقضايا التي تواجه المجتمع من حيث تفهم الموضوعات المطروحة للنقاش والحوار، ويُــفشِل بالمحصلة النهائية إدارة الصراع السياسي المتلبس بالطائفية.[1] ويتفق كلاً من أستاذي العلوم السياسية سعد الدين إبراهيم وفرهاد إبراهيم على إن "الدين هو أحد المتغيرات الاساسية في المجتمع البشري، وفي المجتمعات المتعددة الاديان يبرز هذا المتغير كأحد معايير التباين بين الجماعات، والتنوع الديني في نفس المجتمع لا يكسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليها تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة ".[2] ومن هنا جاء تفريق أغلب الكتاب للمفهومين (الطوائف Sects) والطائفية (Secterianism)، فالمفهوم الاول يشير الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع . أما المفهوم الثاني فيشير الى إستخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو أقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المصالح والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعادة ما تصبح الطائفية بهذا المعنى إستخدام الدين كوسيلة

---

[1] عبد العزيز خضر ، إدارة الصراعات بين التيارات، مصدر سبق ذكره .

[2] نقلاً عن فرهاد إبراهيم ، الطائفية والسياسية في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996 ، ص 24

لتحقيق أهداف دنيوية.[1] و لابد لنا من التمييز ما بين التعصب المذهبي (الطائفي) والسلوك الطائفي اللذين هما شديدا التداخل. فيقول علي الوردي أن الخلفية التاريخية للطائفية في العراق سببها الواقع السياسي الذي فرض على العراق جغرافياً ويعلق على هذا في كتابه (دراسة في طبيعة المجتمع العراقي) " الصراع الطويل على العراق بين الدولة العثمانية والدولة الايرانية، فقد شاء القدر أن يقع العراق بين هاتين الدولتين المتنافستين عليه، هذه تدعو الى مذهب السُنة وتلك تدعو الى مذهب الشيعة".[2] وهكذا فأن السلوك الطائفي أو الطائفية في العراق مصطلح سياسي لا ديني يطلق على السلوك السياسي الذي يفضل مصالح طائفة معينة بدون وجه حق على مصالح باقي الطوائف. أما التعصب للطائفة أو الدين أو للأفكار فهو عنصر ملازم لمنظومة التفكير البشري، إذ أن لكل فرد قدراً من التعصب للأفكار والمبادئ التي يؤمن بها، مع حمله قدراً من التسامح والإنفتاح. من هنا يتضح أختلاف الطائفية عن التعصب، وإن كان التعصب أحد أركانها، فليس كل متعصب هو طائفي، ولكن كل طائفي هو متعصب.[3] ومما يساعد على غلبة التعصب على ما سواه عدة عوامل نوجزها ب (التحدي والإضطهاد، الإحتكاك والإختلاط الإجتماعي، التنوع المعرفي لدى الأفراد بالاضافة الى المصالح بأختلاف أنواعها.)[4] وعلى الرغم من تشابك وتداخل هذه العوامل على الساحة العراقية وبنسب تكاد تكون متقاربة، إلا إن ما يطغى عليها هو الجانب المصلحي السياسي / الطائفي. من هنا كان الصراع ما بين الطوائف العراقية صراعاً مصلحياً لا مذهبياً. فالإضطهادات التي لحقت بالشيعة من جراء الحكم العثماني الذي لم يمكنهم من الأشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه، فتحت الباب على

---

[1]نقلا عن: المصدر السابق، ص 24

[2] علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي :محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الاكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث، بغداد ، 1965 ، ص 128.

[3]عودة وهيب، العراق... لماذا الطائفية الآن ؟ بحث منشور على شبكة المعلومات (الأنترنت)، الموقع www.alhurra.com

[4]وللمزيد من التفاصيل أنظر : عودة وهيب ، المصدر السابق نفسه .

مصراعيه للشعور بالعزلة واللجوء إلى أنتماءات فرعية. ومما عزز من هذا الشعور الحق الذي أعطته فئة ما لنفسها، في بعض مراحل تاريخ العراق الحديث لتجريد فئات أخرى من حقها في المواطنة العراقية عبر إنعدام التوازن بين مكونات المجتمع.[1] وعلى الرغم من ذلك ظلت صورة العراق كالجسد الواحد في الوحدة الوطنية إذا اشتكى عضو تداعت سائر الاعضاء الاخرى بألالم والحمى، كما ولم تـُظهِر اللحمة الإجتماعية هشاشتها على مر التاريخ الحديث والمعاصر للدولة العراقية إلا بعد سقوط النظام السابق وإقرار الإحتلال كأمر واقع مفروض، فلم يستطع القادمون الجدد ملء الفراغ السياسي وانما تسارعت وتيرة تنافسهم كقوى سياسية طائفية وقومية في محاولة لكل منها للحصول على اكبر حصة في العملية السياسية للبناء الجديد تحت الاحتلال البغيض، والذي قاوم هذه الرؤية الوضع العراقي وبنية مجتمعه وما يتسم به من فيسفساء عرقية وطائفية ودينية منسوجة بكيان واحد موضوعي ومحدد، ومثل ذلك مأزقاَ صعباَ لمختلف القوى والفاعلين في عملية اختراقها وتفتيته، وبالوقت نفسه دعتهم لاستخدام إستراتيجية فرق تسد سواء بدبلوماسية القوة أو بإستخدام القوة المسلحة مباشرة إن إنهيار الدولة العراقية بعد الاحتلال وتفكك تشكيلتها الوطنية أنتجا ميولاً متزايدة نحو سيادة مؤسسات ما قبل الدولة في الحياة السياسية خاصة المؤسستين العشائرية والدينية، الامر الذي سهل أستغلال هاتين المؤسستين من قبل حركات الاسلام السياسي وزجها في الصراع السياسي اليومي لصالحها.[2] هذا الامر الذي قاد بالضرورة الى تناغم إرادة قوات الاحتلال مع ارادة القادمين الجدد ليعزفوا على اوتار الطائفية والمذهبية والمظلومية والقومية لجني ثمارها

---

[1] رجائي فايد، المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي. كراسات إستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 137، مار 2004. موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **www.ahram.org.eg**

[2] لطفي حاتم ، الاحتلال الامريكي وأنهيار الدولة العراقية، عرض الكتاب: فاخر جاسم ،صحيفة الشرق الاوسط ، 19-ديسمبر-2007،العدد 10522.

في الحصول على المناصب السياسية وبالوقت نفسه تنفيذ المخطط الامريكي . الكاتب والمحلل مسعود ضاهر قال بهذا الخصوص "إن المشروع الامريكي لعراق ما بعد الحرب يستهدف العمل على فرط النظام وعدم العجلة في إقامة نظام بديل، حتى تسعى الفرق الموجودة في الساحة الداخلية الى اللجوء الى السلطة الامريكية والى الانبطاح أمامها من أجل الوصول الى حكم العراق أمريكياً . لان الفكرة الاساسية كانت الولايات المتحدة تسعى الى طرد صدام حسين وإعادة تشكيل مقومات النظام العراقي أجتماعياً ، فهناك أكراد وشيعة وسُنة وهذه القوى تستنفر الى الحد الاقصى (والمقصود تستنفر من قبل الادارة الامريكية)، لدرجة انها لا تستطيع منفردة أن تشكل نظاماً وبحيث يبقى الامريكيون أسياد اللعبة" .[1]

ومن هنا بدا واضحا أن العمود الفقري للاستراتيجية الامريكية في العراق قائم على التمترس الطائفي بوجود العناصر الداعمة له، فقد دعمدت الادارة الامريكية القادة الطائفيين واعتمدت عليهم في توليهم إدارة العراق وذلك لان هولاء القادة سيشعرون بالامتنان الدائم للولايات المتحدة، لانها هي التي قدمت التضحيات وقطعت المسافات لتحرير بلادهم - حسب أعتقادهم - وتنصيبهم قادة عليها، الامر الذي سيمنح الادارة المحتلة حرية التحرك وفق ما يلائم مصالحها وأستراتيجيتها الحقيقية في العراق، لا سيما وإن معظم هذه القيادات جاءت من المعارضة المتعاونة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وايران وهو ما نتج عنه التناغم والتوافق بين الارادتين .

كما أنتج هذا التمترس أدواراً واضحة للمليشيات المسلحة والتي تتحدى الحكومات التي قامت بعد الإحتلال وقوى الجيش والشرطة والأمن الوطني، فعملت على تقسيم البلاد جغرافياً، وكانت الحجة والمبرر لرفع وزيادة عدد القوات الأمريكية بحجة الأضطرابات الأمنية، كما وأن عملها المباشر أثر في تفكك الهوية الوطنية وتوزيعها بين المكونات المجتمعية مع أستمرار تنافرها، وهو ما نتج عنه مشكلة

---

[1] نقلاً عن خالد السرجاني ، ألاثار السياسية للنكبة على العراق ، ص14.

بناء الأمة. أن من يتعمق في دور الجماعات المسلحة والميليشيات الخارجة عن أطار القانون، والتي حظي قسم منها بدعم أمريكي أو حكومي، والتي ترتدي لباسا مدنيا مشتركا، وتجد من الشارع قاعدتها الشعبية بأستخدام القوة المسلحة لفرض وجودها فيه، يجد أنها قد لعبت دوراً لايقل أهمية في تعميق حالة عدم الإستقرار وزيادة مستويات العنف الدموي لاسيما بعدما عملت على خلق خطوط تماس داخل المناطق السكنية، تقطعها الفواصل الامريكية الكونكريتية، ما بين مكونات المجتمع وتجد خطوطاَ عازلة بينها. ويصف تقرير بيكر -هاملتون الميليشات على إنها "التهديد الكبير للاستقرار، وهي مختلفة فيما، بينها بعضها مرتبط بالحكومة وبعضها يعمل محليا ً، والبعض الاخر يقوم بأعمال خارجة على القانون. كما وأنها متشرذمة ومتفككة من حيث البنية القيادية وتستهدف الميليشيات الشيعية المدنيين من العرب السُنة وبعضها يتصادم مع الميليشيات الاخرى بغرض الاستحواذ على السلطة. إن سيطرة الميليشيات تبعث برسالة قوية وواضحة وهي "إن القادة يستطيعون الاحتفاظ بالسلطة وتوسيعها عندما تدعمهم قوة مسلحة فقط".[1]

كما أن ألحل ألذي لجأت اليه الحكومة العراقية و ادارة ألاحتلال تمثل في دمج قسم غير قليل من هذه المليشيات في القوات المسلحة العراقية الجديدة، الجيش والذي اطلق عليه اسم الحرس الوطني، و قوات الشرطة. وتم ذلك وفق قانون صريح اطلق عليه قانون دمج المليشيات و الذي صدر في عهد حكومة أبراهيم الجعفري و لأغراض طائفية بحتة، قصد منها ادخال منظمة بدر في الحرس الوطني، بعدما زاد نفوذ هذه المنظمة في الشارع العراقي و بدون أية ضوابط. ثم تم دمج مجاميع من جيش المهدي التابع للتيار الصدري*، في قوات الشرطة. واعتبر هذا

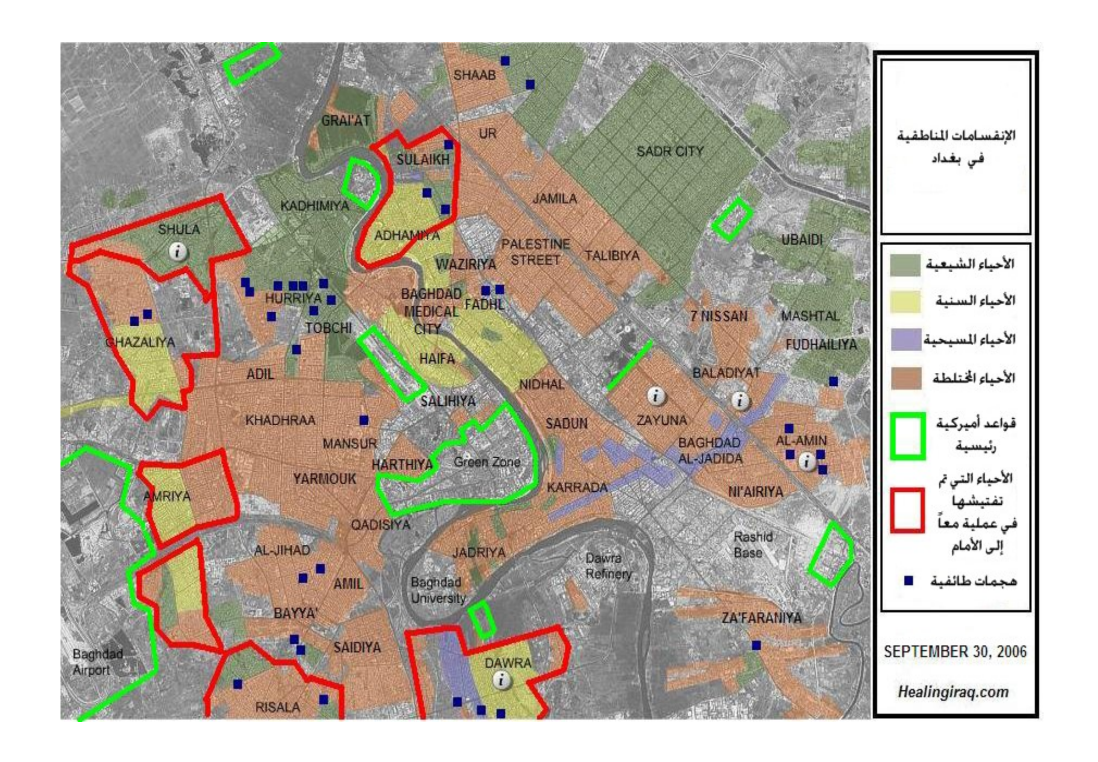
---

[1] صبحي الجابي(مترجم)، تقرير لجنة بيكر-هاملتون حول العراق، دمشق، مكتبة دار طلاس،2007، ص ص 22-23

*للمزيد من التفاصيل عن جيش المهدي وفرض قواته وسيطرته على الشارع العراقي انظر الكتاب الميداني:
-Patrick Cockburn, Muqtada Al-Sadar and The Fall of Iraq, faber and faber limited, 2008

القانون مخرجا جيدا لتخفيف الأعباء المالية عن منظمة بدر و التيار الصدري حيث اصبح مقاتلو هذه التنظيمات يتسلمون رواتبهم ومخصصاتهم من الدولة العراقية في وقت ظلت خدماتهم وولاءاتهم مرتبطة بقيادة مليشياتهم وتنظيماتهم. وكذلك الامر مع قوات البيشمركة التابعة للأحزاب الكردية والتي من المفروض ان تكون جزءا لا يتجزأ من القوات المساحة العراقية، ضمت هي الأخرى مقاتلي الأحزاب الكردية. علما بان الأحزاب الكردية ترفض اعتبار مقاتليها بانها مليشيات. و احتفظت كل حركة بمقاتلين آخرين خارج نطاق القوات المسلحة العراقية. وهذا ما يمكن أن يفسر العمليات ألأرهابية والأجرامية الكثيرة والتصفيات الجسدية الكثيرة التي اعترف شهود عيان كثيرون بأن مرتكبيها كانوا يرتدون ملابس القوات المسلحة العراقية، عربا كانوا ام أكرادا، وانهم كانوا يستخدمون سيارات حكومية ورسمية، كما حدث في حادثة اعتقال واختفاء رئيس و أعضاء اللجنة الأولمبية العراقية وحادثة اختطاف وتصفية رئيس وموظفي دائرة البعثات في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في بغداد و حوادث أخرى في الموصل و كركوك وديالى.

وتوضح الخارطة الاتية نتائج الصراعات الميلشاوية على تقطيع بغداد رغم انها قد لا تمثل الواقع الحقيقي على الارض اذ ان الكثيرين اضطروا لعدم الاعلان عن مذهبهم الحقيقي لاسياب امنية او للنأي بأنفسهم عن المخطط التفتيتي :



لقد كان جليا منذ البداية أن جميع محاولات الادارة الامريكية وإستراتيجيتها في العراق كانت بمسارات متوازية مع الطائفية واللعب على أوراق المذهبية وأختلاف الارادات السياسية. وهي محاولات بعيدةٍ كل البعد عن تفهم الواقع المجتمعي الذي نشأت عليه الاجيال المتعاقبة. وللتدليل على ذلك فلقد صرح جو بايدن بان الامن والاستقرار لا يتحقق في دولة ديمقراطية فاشلة طغت على سطحها الانقسامات والتعدديات ومن الاجدر لنشر الحقوق واحترام الارادات ان يكون هنالك ثلاثة اقاليم أو دويلات تحت سلطة الحكم الذاتي ضمن عراق واحد مع حكومة مركزية محددة الصلاحيات في بغداد. وتكون حكومات الاقاليم الكردية والسنية والشيعية حسب وجهة نظر بايدن مسؤولة عن إدارة أقاليمها الخاصة سياسيا وًإقتصاديا بًتقسيم الثروة النفطية. ودعا بايدن رئاسة البيت الابيض الامريكية بأعتبارها القوة المحتلة والمسيطرة الى فرض هذا الحل وبشكل قانوني كنظام فيدرالي مكتوب وحدده ُالدستور العراقي الذي وفر - حسب وجهة نظره - للمحافظات 18

إمكانية الانضمام بعضها مع بعض وتشكيلها أقاليم مع قوات أمنية خاصة وسيطرة على أوضاعها الاقتصادية والسياسية ". [1] كما أن ألدستور، الملغم والمنذر بانفجارات موقوتة، الذي وضعته الادارة ألأمريكية كان قد حدد في الباب الخامس (سلطات الاقاليم) حيث ورد في المادة 114 .

"يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة ٍله ، قانونا يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم بالاغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين " وفي المادة 115 "يحق لكل محافظة أو أكثر ، تكوين أقليم بناءا ًعلى طلب بالاستفتاء عليه ويقدم بأحدى طريقتين :أولا ًطلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم . وثانيا ًطلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم " و في 116 "يقوم الاقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الاقليم، وصلاحياته، واليات ممارسة تلك الصلاحيات على أن لا يتعارض مع هذا الدستور" أما المادة 117 فنصت على:"أولا ً: لسلطات الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقا ًلاحكام هذا الدستور، بإستثناء ما ورد فيه من إختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية. ثانيا: يحق لسلطة الاقليم ، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم بخصوص مسألة ٍلاتدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. ثالثا ً: تخصص للاقاليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة إتحاديا ً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها. خامسا ًتختص حكومة الاقليم بكل

[1] **Speech by;Joseph R. Biden, the way forward in Iraq; avoiding patition, preserving unity, protecting America's interests, op.cit, p. 43**

ما تتطلبه إدارة الاقليم وبوجه ٍخاص إنشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم" .[1]

ويصر بايدن على"إن هذه الخطة الدستورية ليست لتقسيم العراق ولكنها الحل أو الطريقة الوحيدة لمنع العنف وللحفاظ على وحدته ولتخليص أمريكا من المأزق الذي وضعت نفسها فيه، وإذا كانت هذه الخطة ستؤدي الى التطهير العرقي (Sectarian Cleansing) فلا داعي للتخوف منه لانه موجود ومستمر منذ أحداث تفجيرات سامراء 2006". [2] [3] لقد بدا بايدن متجاهلا ً لكل أوضاع الاختلاط الذي ألفهُ المجتمع ونما وتطورت معه اجيال تحمل الدم المختلط . نظرة بايدن الى أن التسوية السياسية والاقتصادية لصراع الارادات الداخلية وبنتائجه المباشرة على الوجود الامريكي وورطته في العراق إنما كانت نظرة مختنقة وضيقة الى أبعد الحدود لان نتائجها السلبية غير المتوقعة قد تكون ثماراً جديدة لجملة الاخطاء المرتكبة في العراق. وكان هنالك رفض جماهيري واضح من الشعب العراقي ضد بايدن ورؤيته التقسيمية في حين لم يكن هنالك اجماع من القوى السياسية الداخلية في العراق لرفض هذه الرؤية التفتيتية. إلا إن بايدن قد تراجع عن هذا المشروع فيما بعد.

ومع ذلك عاد ألاكاديميان ألامريكيان مايكل أوهانلون الباحث في معهد بروكينغز، وإدوارد جوزيف الأستاذ الزائر في المعهد نفسه، لاسناد ودعم رؤية بايدن وذلك من خلال تقريرهما الصادر عن "مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط" والمعنون "حالة التقسيم السلس في العراق " ليكون خطة بديلة لإعادة الاستقرار للبلد الذي تمزقه الحرب. ويرى أوهانلون وجوزيف أن" التقسيم السلس للعراق يملك أفضلية

---

[1] الدستور العراقي لعام 2005

[2] Speech by; Joseph R. Biden, the way forward in Iraq; avoiding patition..., op.cit.p.44

عبر العديد من النقاط الإيجابية على مقترحات" الخطة ب" التي يجري النقاش بشأنها ". ويضيفان أن معظم الخطط الأخرى تركز على انسحاب الجنود الأميركيين من العراق أو احتواء "الحرب الأهلية حتى لا تنتقل إلى بلدان أخرى، بدلاً من منع تدهور الأمور نحو الأسوأ فيما خص الحرب الأهلية في العراق". ويشير الأكاديميان إلى أن الفرق الذي يمكن أن يحدثه التقسيم السلس يكمن في أنه "يسمح للولايات المتحدة وشركائها أن يحافظوا على جوهر أهدافهم الإستراتيجية، أي: عراق يعيش بسلام مع جيرانه ويعارض الإرهاب ويتقدم تدريجياً باتجاه مستقبل أكثر استقراراً". ويعبر الرجلان عن اعتقادهما بأن هذه الخطة "ستسمح بتعزيز إمكانية إعادة تأسيس عراق أكثر اندماجاً بين الخطوط الطائفية من الفصل الموجود حالياً، مع الوقت. لكن هذا التقسيم للعراق يحمل إنذاراً بين طياته. فهو يحتاج لأن يطبق بحذر شديد. إذا نجح الأمر فيمكنه أن يساعد على وضع حد للحرب وللخسائر المتمادية في الأرواح من كل الجهات. [1]

وقد يكون اكثر من روج وزوّق، و لا يزال، خطة التقسيم هذه هو القاضي والعضو في البرلمان العراقي وائل عبد اللطيف حينما ظلل يردد ان الفيدرالية هي افضل طريقة لادارة الحكم في العراق، مطالبا بأن يكون للبصرة وجنوب العراق فيدرالية مشابهة لتلك الموجودة في شمال العراق. لا بل أنه و بطريقة تحريضية واضحة، ذكر ان هنالك وجوبية في الغاء فيدرالية الاكراد في حال عدم تطبيق النظام الفيدرالي على عموم العراق. هذا وكان القاضي قد قدم طلباً في تشرين الثاني - نوفمبر 2008 إلى مفوضية الانتخابات بالبصرة (560 كم جنوب بغداد) بتحويل المحافظة إلى إقليم فدرالي، وذلك بعدما حمل معه توقيعات لأكثر من ثلاثين ألف شخص من البصرة تأييدا لدعوته، مشيرا إلى أن توقيع 34 ألف

[1] جريدة الرياض، تقرير أكاديمي أمريكي يرسم خطط التقسيم السلس للعراق ، واشنطن 2007 ، مقالة منشورة على الرابط :
http://www.alriyadh.com/2007/07/09/article263454.html

مواطن من سكان المحافظة على الطلب يُعد دستوريا، وهذا العدد يمثل أكثر من النسبة التي نص عليها الدستور العراقي وهي 2% من عدد سكان أية محافظة لغرض إجراء الاستفتاء الشعبي تطلب فيه التمتع بوضع فدرالي. وانطلق الاقتراع في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2008، واستمر شهرا كاملا في 34 مركزاً للتصويت منتشرة في مناطق محافظة البصرة ، ولكن النتيجة كانت هزيلة ومخيبة لآمال القاضي ومؤيديه في إقامة إقليم البصرة حيث لم يحصل الاستفتاء الا على نسبة 10%من سكان المحافظة. [1]

وكما وأكدت لجنة بيكر - هاملتون وفي تقريرها 2006 عن ألأوضاع في العراق و بالتحديد حول موضوع تقسيم ألعراق الى ثلاثة اقليم او مناطق او دويلات، فلقد كانت لها وقفة متميزة و توصيات حول ذلك عندما ذكرت " إن الثمن المرافق لتقسيم العراق الى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة في ظل حكومة مركزية غير مستقرة سوف يكون ثمناً باهضاً . وبسبب عدم التوزيع السكاني المنتظم للشعب العراقي، فإن الحدود الاقليمية لا يمكن ترسيمها بسهولة فجميع المحافظات الثمانية عشر تضم خليطاً من السكان ، كما هو الحال في بغداد وفي معظم المدن الرئيسة في العراق "، وتوصيتهم كانت "إننا نعتقد بأن على الولايات المتحدة أن لا تدعم هذا الحل كهدف سياسي وأن لا تفرض هذه النتيجة على الدولة العراقية".[2]

وعلى الرغم من أنتقاد الخبير الاستراتيجي أنتوني كوردسمان لتقرير بيكر - هاملتون وبصورة إستهزائية حينما وصفه بعبارة "تمخض الجبل فولد فأرا "، ولكن أكتشف بعد زيارته العراق ما لم يستطع إدراكه من تقرير بيكر – هاملتون، حتى راح يدون ملاحظاته ويصدرها في تقرير أطلق عليه (الحقيقة الغامضة

---

[1] فاضل مشعل، رفض وتشكيك لدعوة نائب عراقي لاقليم فيدرالي البصرة. وسليم الوزان، مشروع اقليم البصرة:أسباب الفشل، والمقالتان منشورتان على:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1161333
http://www.niqash.org/content.php?contentTypeID=75&id=2369&lang=1

[2] تقرير بيكر هاملتون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص61-62

للصبر الاستراتيجي في العراق) كرؤية تحليلية إستراتيجية لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – واشنطن، فقال في مقدمة التقرير وكنتيجة استخلاصية :" لا تملك الولايات المتحدة خيارات جيدة في العراق ولا تستطيع أن تملي مستقبله، ولكن تستطيع أن تؤثر فيه، إن العراقيين هم الذين سوف يحددون قدرة العراق أو عدم قدرته للسمو فوق صراعاته العرقية والطائفية الحالية" . وعن ما جاء من موضوع الطائفية في تقرير بيكر - هاملتون، يؤكدها كوردسمان حينما قال : " إن زيارتي الى العراق تظهر ثقة اقل جدا بحكومة المالكي في كل مستوى مما يبدو منه من الخارج. يبدو أنه لا يوجد أحد يثق بالمالكي خارج حلقته القريبة منه، وإن الكثير من المسؤولين والضباط العراقيين والاميركيين في الميدان يشعرون بأنه يدعم تكتيكياً او فعلياً التطهير الطائفي في بغداد والجنوب. وكانت عدم الثقة هذه عاملاً رئيسياً في إستقالة ستة وزراء من جبهة التوافق العراقية من الوزارة في بداية شهر أب - اغسطس، كما ان العلاقة بين المالكي ونائب رئيس الجمهورية السُني طارق الهاشمي، تمضي من السيئة جدا الى الفضيعة " . كما يستعين كوردسمان بما وصفه السفير الامريكي في العراق كروكر والجنرال بترايوس ل(الصبر الاستراتيجي) على إنه يعني أن القادة السُنة والشيعة والاكراد يقتربون ببطئ من بعضهم البعض[1] فالحكومة مسيطرٌ عليها من قبل إئتلاف شيعي مفكك ذي دوافع دينية قوية مع تاريخ طويل من عدم الثقة بالولايات المتحدة وأحزابها الرئيسة (المجلس الاعلى وحزب الدعوة) الذين يرون في أن ميليشاتهم الشيعية وجهودهم للسيطرة على البلد أمراً شرعياً . يقول كوردسمان هنالك مقولة كردية قديمة تقول (ليس للكرد أصدقاء) ولكنه يقول "أن هذه المقولة ينبغي أن تكون (ليس للكرد أصدقاء بضمنهم الكرد أنفسهم)" ومع ذلك فالفئة الكردية لا تخدم إلا مصالحها فقط وتطالب على الاقل بالحكم الذاتي

---

[1] انطوني كوردسمان / الحقيقة الغامضة للصبر الاستراتيجي في العراق (تقرير رحلة) / واشنطن-مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية / أب- 2007 / ترجمة مركز الكاشف / ص ص 8-20 / منشور على الموقع الالكتروني للمركز : .http://www.alkashif.org.com

المفروض بالامر الواقع وترغب بالاستقلال إذا ما أستطاعت بشكل من الاشكال التعامل مع الاتراك والتهديدات الاخرى، والكرد مهتمون بكركوك، حيث يعتبرونها منطقة نفطية مهمة ، فإذا استطاعوا الوصول الى تسوية بشأن النفط وأستفتاء لضم كركوك والحكم الفيدرالي الذاتي، فقد كسبوا ما أرادوا حتى إذا انجزوا ذلك على حساب الاقليات الاخرى في المنطقة. وتبقى بين الفئتين المشاركة السُنية الضعيفة لبعض الاحزاب والتجمعات السُنية ومن غير الواضح أن يظهر قائد سُني يستطيع التحدث بإسمهم ومدعوم بشكل كامل لجعل مفاوضات التعايش والمصالحة فاعلة. [1]

وأضاف الى هذه التحليلات والتقويمات كلام ليث كبة الذي خدم كمتحدث رسمي لحكومة أبراهيم الجعفري(الحكومة الانتقالية الثانية)، وذلك بإستعراضه ملخصاً للوضع القائم في العراق خلال مؤتمر مركز الحوار العربي في واشنطن (الى أين يتجه العراق ومن المسؤول عما يحدث) ، حينما قال" إن المالكي لا يملك سلطة إصدار الاوامر الى القوات العراقية وبالتالي فهو يدير دولة بدون أن تكون تحت إمرته أجهزة دولة قوية " وتابع "بالرغم من إن المعارضة العراقية في الخارج رفعت لواء المطالبة بالاطاحة بنظام صدام حسين ووعدت الشعب العراقي ببديل ديمقراطي في ظل دولة فدرالية تجمع كل طوائف وفئات وأعراق الشعب العراقي، فإن كثيرا من رموز المعارضة أظهرت عجزا يبعث على الحزن والاسى عندما اصبحت في مواقع السلطة ودخلت في عملية تفتيتت وحدة العراق بعد تحول الاحزاب العراقية الوليدة الى إختيار الهويات الثانوية أساسا ً للتكتلات السياسية خدمة لمصالح فئوية، وبرز التيار الكردي بشكل واضح في إستثارة موضوع الهوية بدرجة عالية من الوعي لإدارة العملية السياسية نحو تكريس مصالح الاكراد وتعزيز موقفهم التفاوضي، فيما انخرط عرب العراق في انقسام دموي

---

[1] أنتوني كوردسمان ، إستراتيجية بوش الجديدة في العراق : ما هي فرص " النصر؟ "، مركز الكاشف للترجمة ، مصدر سبق ذكره،ص ص 11-13

عنيف وصراع على السلطة في بغداد، وغاب الوعي الوطني العربي تماماً وحلت محله أدبيات لبعض عرب السُنة تشكك في عروبة شيعة العراق وتنظر اليهم على إنهم أتوا من أصول فارسية. بينما برزت بين صفوف الشيعة العراقيين هشاشة في الوعي الديني إنعكست في سيطرة أحزاب دينية على البرلمان العراقي تدير العملية السياسية بحس طائفي، ولم يعد يهم تلك الاحزاب تقديم برنامج وطني يتعامل مع مشاكل الوطن ككل، ولكن أصبح الاهم هو البقاء والاحتفاظ بالسلطة ". [1] وهذا ما استخلصته فيبي مار من جراء مجموعة المقابلات التي أجرتها مع بعض الشخصيات القيادية فوجدت إن التركيز الشديد على العملية السياسية (انتخابات وكتابة دستور وتوزيع المناصب) أمتصت فعلياً كل طاقة وأهتمام القادة الجدد الذين حولوا إنتباههم عن التركيز على مجالات أخرى أساسية للشعب مثل التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات. وأستطردت في تحليلها بان هذه الاهداف ليست ذات قيمة عالية بالنسبة للقادة الوطنيين الجدد لإنهم يفترضون ان مثل هذه المهمام ستترك للتكنوقراط رغم استياء معظم المواطنين من عدم توفير الخدمات لهم. أضف الى ذلك أن تفتيت العراق والاغراق في إضفاء الاهتمام بالطابع السياسي يمكن أن يحولا دون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في هذا البلد. [2]

اما الصراع القومي – القومي فانه يتخذ من الصراع العربي - الكردي والصراع الكردي - التركماني المثالين الابرز والاهم في هذا الشأن. وما انتخابات 2005 وانتخابات 2010 الا دليل واضح على طبيعة هذا الصراع واثاره في عدم الاستقرار السياسي وزيادة العنف الداخلي . فمع التاريخ الطويل والعريض للصراع الكردي – العربي في العراق فإن منطقة كردستان وفقا لدستور 1970

---

[1] الى اين يتجة العراق ومن المسؤول عما يحدث / ليث كبة / ورقة عمل مشاركة في مؤتمر –توقعات لما سيحدث في العراق في المستقبل القريب / مركز الحوار العربي في واشنطن / الورقة منشورة على موقع سويس إنفو / أيلول 2007 .
http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.htm?siteSect=43&sid=8146229&ty=st

[2] Phebe Marr, Iraq’s New Political Map, United States Institute Peace, special report, no.179, Jan.2007, www.usip.org

تتمتع بالحكم الذاتي (Autonomy)، الذي يمكن توسيعه وتطويره ليتطابق مع رغبات الشعب الكردي في العراق. ويمثل هذا الرأي رفضا لفكرة الفدرالية التي تصر عليها ألأحزاب الكردية و التي دعمها الدستور العراقي الحالي. ويرفض الطرفان التنازل عن مواقفهما. ألأمر الذي يمثل عقبة أكبر هو حالة ألأستقلال الفعلي الذي تتمتع به المحافظات ألكردية ألثلاث، السليمانية و اربيل و دهوك، و طموح ألأحزاب الكردية الى الأمتداد الى مناطق اخرى خارج هذه المحافظات، مثل كركوك وديالى و الموصل. وعلى الرغم من أن ألانتخابات ألأخيرة قد اظهرت ان ألنفوذ الكردي في كركوك و ديالى والموصل ليس بالمهيمن، وخاصة في الموصل، على عكس ماكان ألأمر في ألأنتخابات البرلمانية السابقة، ألا أن الاحزاب الكردية لا تزال مصرة على وجهة نظرها. وفي الحقيقة فانه ومنذ عام 1991 تمتعت المحافظات الكردية بقدر كبير من ألأستقلالية.[1] كما أن الاحتلال الامريكي - البريطاني وسقوط النظام البعثي مثل للمنطقة الكردية مزيدا من الامان والاستقلالية وتحقيق الحلم في العيش في عراق فيدرالي. الا إن المشكلة تكمن هنا ايضا في الصراعات ألكردية – ألكردية والتي اخذت شكل ألأقتتال المسلح للفترة مابين 1994 و 1996 بين الحزبين الكرديين المسيطرين على القيادة الكردية وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني (برئاسة مسعود البرزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني(برئاسة جلال الطالباني). كما إن هنالك بوادراً لتجدد هذا الصراع، خاصة بعد أن ظهرت كتلة التغيير(كَوران) برئاسة نوشروان مصطفى، المنشقة عن الاتحاد الوطني الكردستاني والتي استطاعت ان تثبت وجودها سواء اثناء الانتخابات المحلية لاقليم كردستان أو الانتخابات العراقية الاخيرة 2010، حيث فازت بمقاعد تفوق بكثير عدد المقاعد التي حصل عليها الاتحاد الوطني الكردستاني. إن تنامي نفوذ قائمة التغيير مع بعض الاحزاب

[1] سعد الدين أبراهيم /مشرفاً، مصدر سبق ذكره ، ص 258

الدينية المعارضة ألأخرى في كردستان أمر أكد احتمال قيام نزاعات قادمة في منطقة كردستان العراق. كما إن هذا التغيير الذي شهدته ساحة كردستان العراق (ارتفاع شعبية ونفوذ قائمة التغيير على حساب قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني) دفع قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني للحديث بصراحة عن مدى اهمية وفائدة تحالفهم مع الاتحاد الوطني الكردستاني وتقاسم السلطة معه في وقتٍ فقد فيه الاتحاد اية اهمية تذكر على ارض الواقع.

(الاكراد (الحزبان الكرديان) في كردستان العراق يريدان بشتى السبل الحصول على أكبر وأكثر المكاسب من الصراعات السياسية الداخلية الحالية وتحديدا بين العرب أنفسهم الشيعة والسنة ذلك لانهم يستشعرون الخوف وعدم الاطمئنان من ديمقراطية صناديق الانتخابات التي يسطر فيها شيعة العرب على الامور ومقاليد السلطة في مناخ من الحرية يتقارب ومصالح العرب السنة فيجمعهما في تكتل مذهبي وتحالف مصلحي ضد الاكراد وشكل فيدراليتهم التي يبغون من وراء إقامة أقليم شبة منفصل عن العراق ومتكامل مقومات الدولة) [1] . لا سيما وأن حلم دولة مهاباد الكردية ليس ببعيد عن الاذهان الكردستانية. فهذا مسعود الرزاني (رئيس أقليم كردستان) يقول " إن إقامة دولة كردية حق لشعب كردستان وهذا ليس بخيال كما يقول المسؤولون الاتراك "وفي مقابلة صحفية له في 22/أذار - مارس 2003 صرح" لا أستبعد من أن تكون للامة الكردية دولة مستقلة في يوم من الايام، وأعتبر تأسيس تلك الدولة حقا شرعيا للكرد ويجوز أن يأتي في ذلك اليوم ويكون لنا شرف إعلان تلك الدولة والتي تضم 40 مليون مواطن وتكون لها القدرة على الديمومة والبقاء " . [2]

---

[1] سعد الدين إبراهيم ، المصدر السابق نفسه

[2] صحيفة الحياة اللندنية ، نقلا عن محمد سيد نوري البازياني ، مصدر سبق ذكره.

تبقى المشكلة ألأكبر تتمثل في الصراع القومي ألآخر والمتمثل في الصراع الكردي – ألتركماني، والذي يدور دائما حول محافظة كركوك الغنية بالنفط. يقول *مسعود البرزاني،* ويؤيده في ذلك جلال الطالباني والقادة الاكراد بصورة عامة، حول كركوك انها قدس ألأكراد و يضيف في مجال آخر " بالطبع كركوك مدينة كردية وهذا الموضوع غير مطروح للنقاش مع أي شخص"ويضيف"بعد التجارب المريرة التي خاضها الشعب الكردي فإن شرطنا الوحيد هو البقاء ضمن العراق الذي يجب أن يكون فيدراليا ًديمقراطيا ً. وإذا لم يتضمن الدستور الدائم هذا الامر فلن يمكننا الموافقة عليه .. وفي كل الاحوال فإن كركوك مدينة كردية خالصة ولابد من ضمها لكردستان العراق "وقال البرزاني أكثر من ذلك في زيارته لانقرة 2004 حينما ذكر" الاكراد مستعدون لحمل السلاح مجددا دفاعا ًعن حقوقهم في كركوك والحفاظ على هويتها ونرحب بالتعايش مع الاقليتين العربية والتركمانية في كركوك بعد ضمها " .[1]

كما برزت وبشدة حدة الصراع العلماني – الديني مرة اخرى في انتخابات 7/اذار- مارس 2010 الاخيرة والتي في جوهرها هي صراع طائفي - طائفي ولكن مقتضيات لعبة المصالح حولته الى صراع علماني - ديني. ألاطار العام للصراعات السياسية الداخلية لهذه الانتخابات، والتي من المفروض ان تنتهي صلاحيتها نهاية 2014 وبداية 2015، اذكتها ضرورة التحولات البراغماتية باستراتيجية القوي المسيطر على الساحة السياسية. دلالات هذه الصراعات انعكست على المرشحين للانتخابات وعلى استراتيجياتهم التكتيكية التي ادت الى تغييرات في الايديولوجيات والمبادئ والافكار التي يحملونها حسب انتماءاتهم الحزبية وولاءاتهم العقائدية. فعلى سبيل المثال لا الحصر من كان ذو توجهات دينية وينتمي لاحزاب دينية طائفية ضيقة تحول برؤاه الى العلمانية المنفتحة وهذا

---

[1] سعد الدين إبراهيم، مصدر سبق ذكره ، ص 259 .

ما انطبق على رئاسة قائمة دولة القانون (رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي) والذي ينتمي الى حزب الدعوة الاسلامية. حيث اصبحت توجهاته وافكاره المعلن عنها علمانية ترفض الطائفية المجيرة بأسم الدين والمذهب وتدعو لفصلهما من اجل تسيير الدولة وفق القانون الدنيوي الوضعي مع احترام المبادئ الدينية وفتاوى المرجعيات الدينية. الامر الذي ينطبق على الحزب الاسلامي وامينه العام السابق طارق الهاشمي تحت قائمة التوافق العراقية الذي تحول من توجهات اسلامية ضيقة طائفية متحزبة رافضة للاحتلال واستراتيجياته (حسب ما معلن عنه) الى توجهات علمانية مفتوحة تفاوضية طائفيا ًبدخوله في القائمة العراقية تحت رئاسة اياد علاوي المدعوم امريكيا ً. المضحك المبكي في العملية الانتخابية الاخيرة أي لعام 2010 هو التحولات التي اعتمدتها بعض الشخصيات السياسية والذين أثبتوا عدم درايتهم وعلمهم بماذا تعني المبدئية والايديولوجية والعقائدية والسير على خط واحد مثبتين أن ايديولوجتهم هي البراغماتية والمنفعية الشخصية . ولعل ابرز نموذج هو تحول علماني منفتح ومؤمن بالديمقراطية الغربية بكل ابعادها ومستوياتها الى الاطر الضيقة الاسلامية، فمثلا تحول صفية السهيل من القائمة العراقية الى قائمة دولة القانون أي تحت قيادة حزب الدعوة الاسلامية هذا يعني ان المجتمع العراقي طرأت علية توجهات جديدة، الخوف كل الخوف، من ان تاخذ لها ابعادا تأسيسية في بناء الدولة.

وعلى مدار الاربع سنوات الماضية للانتخابات 2005 راحت القوى والكيانات السياسية ذاتها تعيد بناء نفسها وتنظر في مجمل خططها الاستراتيجية المدافعة والمهاجمة لتظهر في انتخابات 2010 بتسميات جديدة اثر الانشقاقات التي حدثت في داخلها. القوائم الاساسية التي خاضت الانتخابات، وحصرت خيارات المواطن العراقي هي اربع قوائم، وهي ذاتها التي قادت انتخابات 2005. الاولى وهي قائمة ائتلاف دولة القانون برئاسة (نوري المالكي) الذي ضم 35 كياناً سياسياً (حزب الدعوة الاسلامية ، مستقلون ، حزب الدعوة الاسلامية/تنظيم العراق ،

القائمة الوطنية ، الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ، حركة النهوض الوطني ، المبادرة العراقية للتطوير ، المجلس الوطني لشيوخ واعيان العراق ، تيار العدالة والنهوض ، تيار العراق المستقل للسيادة الوطنية ، التجمع الوطني لازدهار العراق ، الانتفاضة الشعبانية - مجلس الامناء ، الائتلاف الوطني الديمقراطي، تجمع كفاءات العراق المستقل، كتلة انتفاضة العراق الشعبانية لعام 1991، التضامن في العراق، حركة الوفاء العراقية ، حركة الاصلاح الوطني ، حزب الوحدة، تحالف بيارق العراق، اللقاء الوطني، حزب القرار التركماني، تجمع البيرق الوطني، تجمع الراية الوطني، التيار العربي المستقل، تجمع الوفاء لبلاد الرافدين، الائتلاف الوطني لديوان تميم ومحيي العراق، حركة الدعوة الاسلامية، مجلس فرسان العراق، قادمون، مجلس الجنوب الموحد، تجمع السيادة والبناء المستقل، الكتلة العراقية المستقلة الموحدة، تجمع السواعد العراقية قائمة اعمار نينوى).[1]

في حين لاقت القائمة الثانية وهي العراقية التي وصفت بالعلمانية، ذات الاغلبية السنية التكوين وبرئاسة شيعية، والتي ضمت 20 كيانا سياسيا (القائمة العراقية الوطنية، قائمة تجديد، الجبهة العراقية للحوار الوطني، تجمع عراقيون الوطني، تجمع المستقبل الوطني، الحركة الوطنية للاصلاح والتنمية، التجمع العراقي العربي، حركة العدل والاصلاح العراقي، الكوادر والنخب الوطنية المستقلة، منظمة العدالة والتنمية الاجتماعية المستقلة، تيار الوسط المحافظ، تجمع عهد العراق الوطني المستقل، التجمع الديمقراطي الوطني، تيار المستقبل، جبهة

---

[1]**المفوضية العراقية العليا المستقلة للانتخابات، الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب العراقي لعام 2010، منشورة على موقع المفوضية :**

http://www.ihec.iq/content/file/House_of_Representatives_elections/Periodic_reportsoftheactivitiesofprovincial_offices/eatlafat2212.pdf

النهرين الوطنية، كتلة التغيير والشراكة الوطنية، حركة اهل العراق، الجبهة التركمانية العراقية، جبهة المشروع الوطني العراقي، تيار الحياة)، رواجاً مقبولاً ودعماً مبرراً من قبل الاغلبية السُنية في العراق الامر الذي رفع من القوة التنافسية الانتخابية بين القائمتين (العلمانيتن في الواجهة) وهما العراقية ودولة القانون .[1]

في حين انحصرت الدعوات الاسلامية المتخندقة بأفاق الطائفية الضيقة لكل من القوائم التي شاركت في انتخابات 2005، ولعل في مقدمتها القائمة الثالثة وهي قائمة الائتلاف الوطني العراقي والتي ضمت 30 كيانا سياسيا (المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، كتلة احرار، منظمة بدر، تيار الاصلاح الوطني، المؤتمر الوطني العراقي، حزب الفضيلة الاسلامي، حزب الدولة، مجلس انقاذ الانبار، حزب توركمن ايلي، الحركة الدستورية العراقية، الدعاة الاحرار، حركة حزب الله في العراق ، حركة سيد الشهداء الاسلامية، حركة نهضة العراق الاسلامي، الحركة الاسلامية في العراق، حزب الطليعة الاسلامي، منظمة العمل الاسلامي العراقية، كتلة التضامن المستقلة، قائمة موفق الربيعي، تجمع العدالة والوحدة، تجمع عراق المستقبل، حزب الدعوة الاسلامية – تنظيم العراق، المؤتمر الوطني العام للكرد الافليين ، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب النقاء والارتقاء العراقي، مجاهدوا الاهوار – حزب الله العراق، دولة النزاهة والكفاءة، احرار العراق) وبزعامة عمار الحكيم الذي ورث عن ابية عبد العزيز الحكيم هذه الزعامة. اما القائمة الرابعة فهي قائمة التحالف الكردستاني التي ضمت 13 كياناً سياسياً (الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الاتحاد الوطني الكردستاني ، الحركة الاسلامية في كردستان العراق، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني ، حزبي زحمة تكشاني سة ربه خو، الحزب الشيوعي الكوردستاني /العراق، جمعية الليبراليين

---

[1] موقع أنباء ، تحالفات ما بعد الانتخابات، مقالة منشورة على http://www.annabaa.org/nbanews/2010/03/338.htm

التركمان، الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني، حزب العمال وكادحي كردستان، حزبي زحمه تكيشاني كوردستان، قائمة اربيل التركمانية ، حزب الاخاء التركماني / العراق، الحركة الديمقراطية لشعب كوردستان).[1] ويزداد ألأمر تعقيدا بين ألأحزاب الكردية بعد ما نجحت كتلة التغيير (كَوران) و التي يرأسها السيد شيروان مصطفى، من تحدي الحزبين المسيطرين وتحقيق نتائج لافتة للنظر في ألأنتخابات التشريعية الكردية و ألأنتخابات العراقية، ألأمر الذي اظهر ثقلها في الساحة ألكردية. كما أن ألأحزاب ألأسلامية الكردية أستطاعت هي ألأخرى أن تظهر وجودها على الساحة. وعلى الرغم من حملات التصفيات و المضايقات التي تتعرض لها حركة كوران و ألأحزاب ألأسلامية الكردية، ألا أن هاتين الحركتين مثلتا تحديا ناجحا للحزبين القديمين المهيمنين.

اليوم الديمقراطي الاوحد الذي عاشه الشعب العراقي هو يوم ذهابه الى انتخاب حكومته الثانية في 7/أذار - مارس 2010 وكان لهذه الانتخابات جانيبان احدهما ايجابي منطلق من اعتبارات نسبة الاقبال العالية على هذه الانتخابات وحسب الاحصاءات الرسمية الحكومية ان 62% من الذين لهم حق الانتخاب استخدموا هذا الحق بذهابهم الى صناديق الاقتراع متأملين وصولهم الى بر الامان مع حكومة جديدة في ظروف جديدة. أما الجانب السلبي فقد تمثل بالعنف الذي صاحبها، وبالتدخل الحكومي والميلشياوي لاجبار الناس على التصويت لبعض القوائم، أو لاستغلال تصويت من لا يعرف القراءة والكتابة ناهيك عن مشكلة اللاجئين وعدم تسجيل الاسماء وغيرها كما ثبتتها التقارير التي صدرت عن منظمات دولية ومحلية.[2]

التغيير والتحول الكبير الذي رصده المحللون والكتاب في هذه الانتخابات واعتبره بعض المراقبين انه تغيير مهم للعملية السياسية برمتها و(للديمقراطية المرتقبة

---

[1] المفوضية العراقية العليا المستقلة للانتخابات، مصدر سبق ذكره.

[2] Sawsan al-Assaf, Building a state on a sectarian, ethnic and quota basis, bitterlemons-international journal, March 25, 2010 Edition 8 Volume 8, http://www.bitterlemons-international.org/inside.php?id=1252

في العراق) وهذا التغيير تمثل في نسبة الاقبال السُني للمشاركة في الانتخابات. ومن المفيد هنا التذكير بالفكرة العامة الشائعة عن مقاطعة السُنة للانتخابات التي جرت نهاية عام 2005. ولكن ومع الاسف ان هذه الفكرة غير صحيحة على الاطلاق ذلك لان القوائم والاسماء التي اوردناها سابقا انما تؤكد ان هنالك مشاركة سُنية ولكنها كانت اضافة رقمية للعملية السياسية وليست نوعية. بالاضافة الى انها مشاركة حزبية طائفية متخندقة وراء التوجهات المصلحية للقادة الذين اردوا اللعب على أوتار الطائفية والمصلحية. ولكن المؤسسة الدينية الرسمية للسُنة هي التي قاطعت الانتخابات واصرت على موقفها منذ 2003 باعتبار ان العملية الساسية التي تدار تحت الاحتلال باطلة وان انتخابات في ظل الاحتلال باطلة ايضا ولا يمكن ان تاتي ثمارها للمساهمة في تخليص الشعب وحفظ ارادته الوطنية. وهذا الموقف استمرت عليه حتى بانتخابات 2010. العرب السُنة الذين شاركوا بالانتخابات وادلو باصواتهم لمرشحيهم في 2005 ادركوا أن ممثليهم الذين اختاروهم كانوا ضعفاء للغاية ولم يتمكنوا من حماية حقوق هذه الطائفة أو على الاقل نشر السلام بين عموم الطوائف الاخرى وذلك لان ممثليهم كانوا يتبعون مصالحهم الشخصية ولم يتخذوا أي موقف مبدئي في بعض المواقف السياسية وما عملية الاستفتاء على الدستور العراقي وموقف الحزب الاسلامي منها الا دليل لا يمكن للتاريخ السياسي العراقي ان يتجاهله او ينكرة او ينساه. والطامة الكبرى في المعاهدتين الاستراتيجيتين (SOFA) ومعاهدة الاطار الاستراتيجي التي وقعت على كلاهما جبهة التوافق العراقية في استفتاء برلماني، دون اللجوء والمطالبة بالاستفتاء الشعبي، الا دليل اخر على الانتهازية والنفعية التي كانت وراء دخول هولاء العرب السُنة التابعين الى العملية السياسية. واتضح الامر بشكل اكبر حينما قدم الوزراء السُنة استقالاتهم من الحكومة ليلعبوا دور اللوبي (قوة ضغط) على قرارات الحكومة ولكن لم تكن أية فاعلية لقرار استقالاتهم حيت استمرت الوزارات تعمل تحت امرة منصب وكيل الوزير وهو

بالطبع من العرب الشيعة او الاكراد حسب القانون المأسسي للطائفية. الامر الذي اعطى الصورة العامة ان السلطة السياسية في العراق تدار من قبل الشيعة والاكراد وان السنة وجودهم صوري لا اقل ولا اكثر. خصوصا وان عمليات الترهيب والتخويف والتهديد قد استمرت وطالت الشخصيات التي حاولت ان تعرف صوتها وتطالب بالعدالة والوطنية من هذه الطائفة ولكن كان قرار اجتثاث البعث يقف بالمرصاد لهم لاسكاتهم او على الاقل لتذكيرهم بانهم اعضاء غير مرغوب في مشاركتهم.

لهذه الاسباب وجد العرب السُنة انهم امام خيار واحد وهو المشاركة في الانتخابات، ولكن لانتخاب ممثلين ليسوا بالضرورة من السُنة على الاقل من العلمانيين الذين يجدون في الاستقرار السلمي والتعايش الوطني ملاذاً ومفتاحاً لحل الاوضاع العصيبة في العراق. ولانحسار الخيارات ولعدم قدرة الوطنيين الشرفاء من العراقيين ان يرشحوا للانتخابات وجدوا في القائمة العراقية، التي تعاني ايضاً من التهميش وتشكو من السياسة التي تسيّر البلد، خيارهم الاوحد. وبالرغم من ان رئيس هذه القائمة السيد اياد علاوي له تاريخ اسود في قمع معركة الفلوجة وهي تواجه الاحتلال الامريكي، عندما كان رئيساً للوزراء، ووقع على ضرب ابنائها بالاسلحة الكيميائية والتي يعاني اهالي الفلوجة من اثارها لغاية الان، مما جعله في نظر ابناء هذه المدينة المسؤول الاول عن الخراب والدمار وعمليات التهجير التي حدثت في منطقتهم، الا ان السُنة العرب بقوا بخيار منحسر لم يجدوا له بديلاً خصوصا وان الشخصيات السُنية التي كانت في حكومة المالكي وجدت في علاوي ايضا خيارها الوحيد بعدما فشلت في ان تطرح نفسها خياراً اخر مع خيار علاوي بل انضوت تحت لوائه لانها تعلم جيدا بالضعف الذي يكتنفها.

وعلى الرغم من الفوز الذي حققته القائمة العراقية في الانتخابات بفضل المشاركة السُنية ودعمها لهذه القائمة وخصوصا بعد اعلان نتائج المفوضية العليا

للانتخابات و حصول القائمة العراقية على 89 مقعدا زائدا مقعدين تعويضيين، في مجلس النواب الجديد من اصل 325 مقعدا، وحصول قائمة ائتلاف دولة القانون على 87 مقعدا زائدا مقعدين تعويضيين، وحصول الائتلاف الوطني على (70) مقعداً ومع يقارب (40) منها للحركة الصدرية، ناهيك عن حصول التحالف الكردستاني على 35 مقعد الا ان الحكومة لم تتشكل بسبب الطعون وشكاوى التزوير التي رفعتها قائمة ائتلاف دولة القانون حتى تم صدور قرار من المحكمة العليا في 17 نيسان - ابريل 2010 يقضي باعادة الفرز الانتخابي يدويا في محافظة بغداد، و لم تغيير نتائج الفرز من الامر شيئاَ حيث ظلت القائمة العراقية هي الفائزة في الانتخابات بحصولها على اكبر عدد من المقاعد البرلمانية .

برز صراع واضح بين القائمة العراقية وقائمة ائتلاف دولة القانون حول موضوع تشكيل الحكومة نما عن قلة الدراية والخلفية التي يتمتع بها القادة الجدد في موضوع الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والتي هي سر الحالة التي يشهدها العراق وسر الضحايا ودماء الابرياء اليومية التي يعيشها المجتمع العراقي. الصراع ذو ابعاد براغماتية طائفية بحتة غطتها شعارات علمانية رفعتها كلتا القائمتين. فالسُنة الذين لم يجدوا قائمة وطنية قوية تعبر عن ارائهم وتخرجهم من خندق الاتهامات البعثية والصدامية وتدافع عنهم من حيف الاعتقالات العشوائية والتهم الكيدية وقانون مكافحة الارهاب ناهيك عن الصفة الارهابية التي لازمتهم منذ سقوط النظام، وجدوا في القائمة العراقية ملاذهم الآمن في ذلك على الرغم من المرارة والشك الذي يحملونه لرئيس القائمة(علاوي) للاسباب التي ذكرناها سابقا ً. ولكن الحسابات الاستراتيجية التكتيكية تقول أن عدو عدوي هو صديقي فعلاوي مدعوم امريكيا وبريطانيا ومقبول سعوديا وتركيا ومصريا ولكنه مقلق ايرانيا وللاحزاب الدينية العراقية المدعومة من ايران. وهو ما دفعهم الى دعم القائمة على مضض بمقولات (احسن السيئين) و(الخيار الاوحد) و(لكي نحافظ على الوجود السُني). الامر الذي

جعل من هذه القائمة تلقب بالقائمة السنية البعثية على الرغم من ان رئيسها شيعي موالي للولايات المتحدة الامريكية. وصدرت بحق هذه القائمة قرارات الحرمان والمنع التي شملت 535 مرشحا كان اغلبهم من قائمة علاوي من المشاركة في الانتخابات وفق قرار لجنة اجتثاث البعث – هيئة المساءلة والعدالة - بزعامة السيد احمد الجلبي، بدعوى ارتباطهم بحزب البعث. والمفارقة انه بعد اعلان نتائج الانتخابات راحت هيئة المساءلة والعدالة تتقصى عن اصول بعثية في شخصيات فازت في الانتخابات لتمنعهم من ان يكونوا اعضاء في البرلمان لاعتبارات بعثية صرفة وشملت 52 شخصية أسقطت عنهم اصواتهم الانتخابية وكانت قائمة علاوي لها حصة الاسد في ذلك.

بالطبع تجسدت اثار وانعكاسات هذا الصراع سواء الطائفي – الطائفي او العلماني - الديني السلبية على الشارع والمجتمع العراقي خصوصاً في موضوع تشكيل الحكومة لما بعد الانتخابات. فعلى الرغم من ان الكثير من المراقبين السياسيين والمحللين قد توقعوا مسبقاً ان تجربة انتخابات 2005 ستعود حتماً مع انتخابات 2010. وهذا ما حصل بالفعل في موضوع تشكيل الحكومة عبر الائتلافات والتحالفات التي تمت. من ناحية اخرى فإنه ولاول مرة في العرف الدستوري للنظام السياسي البرلماني لم تستطيع القائمة الانتخابية الفائزة بالانتخابات تشكيل الحكومة رغم فوزها بالانتخابات لا بل اصبح الحديث عن ان الدستور العراقي لا يقصد بالكتلة الكبيرة الكتلة الفائزة بالانتخابات وانما قصد ان الكتلة التي ستنجح في تشكيل التحالف ألأكبر في البرلمان والتي تستطيع ان تشكل الاغلبية والنصاب القانوني في التصويت على تشكيل الحكومة . المادة (73) من الدستور العراقي تنص على : اولاً :ــ يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشرَ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية . ثانياً :ــ يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسمية اعضاء وزارته، خلال مدةٍ اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف. ثالثاً

:ـــ يُكلف رئيس الجمهورية، مرشحاً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً، عند اخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة، خلال المدة المنصوص عليها في البند "ثانياً" من هذه المادة. رابعاً :ـــ يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف، اسماء اعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائزاً ثقتها، عند الموافقة على الوزراء منفردين، والمنهاج الوزاري، بالاغلبية المطلقة. خامساً :ـــ يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشحٍ آخر بتشكيل الوزارة، خلال خمسة عشر يوماً، في حالة عدم نيل الوزارة الثقة . [1]

وهكذا فلقد تم حصر تفكير القوائم ألأنتخابية الفائزة للائتلاف لاجل تشكيل الحكومة وفق ألنسق ألتالي:

الائتلاف العراقي الوطني+ائتلاف دولة القانون + التحالف الكردستاني = اغلبية برلمانية لها حق تشكيل الحكومة.

الائتلاف العراقي الوطني+جبهة التوافق العراقية+ائتلاف دولة القانون=اغلبية لها حق تشكيل الحكومة.

الائتلاف العراقي الوطني + قائمة التغيير الكردية+ القائمة العراقية=اغلبية لها تشكيل الحكومة.

القائمة العراقية+التحالف الوطني العرقي+الحركة الصدرية=اغلبية لها حق تشكيل الحكومة .

القائمة العراقية+التحالف الكردستاني+الحركة الصدرية=اغلبية لها حق تشكيل الحكومة.

إئتلاف دولة قانون + التيار الصدري + حزب الفضيلة = أغلبية لها حق تشكيل الحكومة .

القائمة العراقية+حزب الفضيلة+المجلس الاعلى الاسلامي= أغلبية لها حق نشكيل الحكومة .

---

[1] **الدستور العراقي لعام 2005**

واخذت تصريحات السياسيين تبرز وتتكاثر ومنها تصاعدت حدة الاحتقانات والتوترات السياسية وعلى مستوى السلطة السياسية ليس إلا، فقد كان على سبيل المثال تصريح طارق الهاشمي وهو يطالب برئيس دولة عربي حينما قال بهذا الصدد (ان العراق دولة عربية ولا بد ان يكون رئيسه عربيا) وطالب أيضاً بأن تتولى رئاسة العراق في الفترة المقبلة شخصية عربية، وقال في مقابلة تلفزيونية " إن العراق بلد عربي وعلى هذا الأساس يجب أن تكون على رأس السلطة شخصية عربية، مؤكدا أن هذه المسألة حصيلة توافق العراقيين جميعا ، مضيفا أن هذا المطلب هو من باب وضع الأمور في نصابها الصحيح، ومن باب تسمية الأمور بمسمياتها الصحيحة ووضع النقاط على الحروف، معتبرا أن تولي شخصية عربية رئاسة العراق جزء من خلاصته وعودته إلى حضنه العربي " على حد قوله. [1] وراح الاكراد يفكرون ويستذكرون بأن العرب مازالوا يشعرون بان الاكراد اقلية والعراق عربي وينتمي لمحيطه العربي الكبير. بالاضافة الى ان علاوي والهاشمي واخرين يسعون لبناء عراق موحد ذو سلطة مركزية موحدة وهذا ما يعتبره الاكراد انبعاثاً جديداً للروح الديكتاتورية. كما ان فشل ألأكراد في اكتساح ساحة كركوك ألأنتخابية ونجاح علاوي في اقتسام المقاعد الفائزة مع قائمة التحالف الكردستاني الامر الذي زاد من مخاوف قادة ألأخيرة. وامام الرفض العربي العراقي باعتبار كركوك محافظة كردية و نتائج أنتخابات اذار - مارس 2010 التي منحت ألأحزاب الكردية مقاعد متساوية مع مقاعد القائمة العراقية على الرغم من محاولات ألحزبين الكرديين لكسب مقاعد اكثر مستفيدين من وجودهم المسلح و الكثيف في المحافظة، أصبحت مسألة مطالبة الاحزاب الكردية بكركوك اكثر تعقيداً. وفي الحقيقة فأن ايا من ألأحصاءات الرسمية العراقية، وخاصة أحصاء عام 1957، و الذي يعول عليه دائما كونه أكثر ألأحصاءات نزاهة ودقة وجرى في ظروف طبيعية وهادئة، وأعتماده مؤشر لغة المواطنين،

---

[1] الهاشمي يعلن عن رغبته بتولي منصب رئاسة الجمهورية، جريدة الدستور العراقية، الاربعاء 5 جمادى الاولى 1431هـ السنة السابعة 21-4-2010 العدد 1919 http://www.daraddustour.com

فان الأكراد لم يشكلوا أغلبية في كركوك، وان أغلبيتهم كانت في منطقتين شمال كركوك فقط أهمهما جمجمال وتم ألحاقها بمنطقة الحكم الذاتي في ظل حل بيان آذار 1970 للحكم الذاتي.

على الرغم من أعلان تشكيل التحالف الوطني المكون من الائتلاف العراقي الوطني وإئتلاف دولة القانون، كخطوة تمهيدية للقدرة على تشكيل الحكومة الجديدة الا إن تصريحات الحركة الصدرية اخذت تعلن رفضها وبشدة لاعادة ترشيح نوري المالكي -رئيس الوزراء المنتهيه ولايته الاولى، مرة اخرى كرئيس للحكومة المقبلة لأربع سنوات جديدة، الامر الذي ادى الى انفراط عقد التحالف، والسبب هو الصراعات التي دارت بين التحالفين حول منصب رئيس الوزراء. واستمرت ازمة تشكيل الحكومة العراقية لاكثر من خمسة شهور بعد الانتخابات لاسباب معلنة ومعروفة تتجسد في صراع الارادات السياسية والتمسك بالسلطة السياسية

والاستئثار بالحكم على حساب التكنوقراطية والوطنية والديمقراطية، التي دفع العراق دماءً كثيرة من اجل تحقيقها.

اما الاثر الاخر الذي نجم عن هذا الصراع وترك بصماته على الشارع العراقي من جراء استمرار حالة الفوضى المؤسساتية والادارية والتي جعلت الدولة تعاني من فراغ سياسي وأمني واقتصادي واضح، هو مطالبة الشعب العراقي المرجعيات الدينية بالتحرك لفرض الارادة الشعبية وحل المشاكل العالقة. ومن المفيد ذكره هنا بان اغلب السياسيين وبتحركات متبادلة كانوا قد ذهبوا الى المرجع الشيعي الاعلى – السيد علي السستاني - ليحصلوا على تاكيد منه على تسمية مرشح لرئيس الوزراء ليُستغل هذا الامر ويُعلن لعامة الشعب على انه خيار المرجعية العليا.. في بادئ الامر لم تعلن المرجعية عن دعمها لأي إسم معين وظلت تطالب بالاسراع في تشكيل الحكومة وتخليص البلد من العنف الدموي ودائرة صراع الارادات السياسية. ولكن ومع الاسف تدخلت فيما بعد جميع المرجعيات الدينية –

الشيعية بالتحديد - في دعم مرشحين لرئاسة الوزراء وانتقل الصراع من شكله المدني على السلطة الى الصراع في شكله الديني على السلطة. كشف مطلع وأحد المقربين من التيار الصدري، إبلاغ السيد مقتدى الصدر المرجع الديني الاعلى علي السستاني بأنه سيدعم تولي رئيس القائمة العراقية اياد علاوي لمنصب رئيس الوزراء في حال اصرار السيستاني على دعم ترشيح نوري المالكي لولاية ثانية. واوضح هذا المصدر ان السيستاني تسأءل عما سيؤول اليه الوضع السياسي في البلاد في حالة تحالف ائتلاف دولة القانون والعراقية مع عدم اتفاق الصدر مع الائتلاف الوطني ، فرد عليه الصدر بأنه سيذهب بإتفاق مع القائمة العراقية لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة اياد علاوي. [1]

ما يسترعي الانتباه هنا بان تدخل المرجعيات الدينية والابتعاد عن الحيادية الى حد ما هو موقف يمكن ان يوصف بالصراع الديني - الديني بشكله الطائفي اي اصبحنا امام صراع طائفي – طائفي اقطابه رجال الدين ولاحظ خطورة هذا الصراع على عموم المجتمع والدولة. فلو افترضنا كل مرجعية حاولت ان تطرح مرشحاً لها وتدعو انصارها الى قيادة انتفاضة او مظاهرة لفرضه على عموم العراق لدخل العراق بالفعل في حرب اهلية علنية لا يمكن ان تنتهي. فلو تصورنا مثلا ان السيد السيستاني دعا انصاره لمساندة رئيس وزراء مفضل لديه ومن منطلق المصلحة العامة، وسار على نفس النهج السيد الحكيم ودعا انصاره وقوات بدر للتظاهر لفرض اسم رئيس وزراء أخر من منطلق المصلحة العامة أيضاُ، ثم يكمل المشوار ويظهر السيد مقتدى الصدر ويدعو انصاره وجيش المهدي لمظاهرة ومناصرة رئيس وزراء أخر وتحت نفس المبدأ المصلحة العامة. وبالطبع سوف لن يبقى السيد اليعقوبي ساكتا ًويتخذ نفس النهج بدعوة انصاره وحزب الفضيلة لمناصرة مرشحيهم وممن يجدون فيه الكفاءة والقدرة على ان يكون رئيس الوزراء ويخدم المصلحة العامة. ناهيك عن شيوخ أهل السُنة والذين

---

[1] نقلا عن: ضياء السامرائي، الصدر ابلغ السستاني بأنه سيدعم علاوي في حالة اصراره على المالكي، جريدة القدس العربي لعددها 6593 والصادرة في 19/أب 2010.

بالرغم من كونهم لا يظهرون على الساحة السياسية ولكنهم ايضا قد يتخذون الموقف ذاته ويدعون الى مناصرة رئيس وزراء اخر وهكذا. وماذا ستكون الصورة الناتجة عن هذا المشهد وما المتوقع من دول الجوار التي تترقب أية فرصة لكي تتدخل باي اتجاه وتزيد النار برميها حطبا ًكثيفا ًورخيصا ً. الصورة الناتجة عن هذا الموقف صراع عراقي عراقي ودماء طاهرة زكية. هذا ما يجعلنا نقول اننا نتفق مع الصمت الذي التزمته المرجعيات الدينية المؤثرة في الساحة السياسية واعتمدت فقط على التفاوضات السياسية في التعبير عن رأيها ورؤاها.

ومن نتائج هذه الانتخابات التي عاشها العراق أيضاً هو زيادة مستويات العنف اليومية في ظل غياب واضح للحكومة وفراغ سياسي وامني استمر مع استمرارية التفاوض على تشكيل الحكومة التي استمرت اكثر من ستة اشهر والحكومة العراقية لم تتشكل والاتفاق على اسم رئيس الوزراء لم يتفق علية والتمسك بالسلطة السياسية عنوان القادة السياسيين الذين قدموا ل(تحرير العراق) من سلطة الدكتاتور الذي زرع في نفوس كل واحد منهم دكتاتورا مقلدا وناقدا له بنفس الوقت. الامر الذي انتج في العراق الجديد شكلاً ديمقراطياً خاصاً وبطريقة خاصة للقادة الجدد في العراق فهموها على انه الطريق الامثل للوصول

الى السلطة وللحفاظ على هذا الوصول واستخدام كل السبل من أجل الوصول الذي لا يمكن التنازل عنه. وهكذا فإن القادة السياسيين الذين كان من المفترض بهم نشر السلام وتخليص الشعب من دائرة العنف المستمرة ومكافأة الشعب على معاناته وتحديه بالذهاب الى الانتخابات، أدخلوا البلاد في صراعات سياسية حولت انظار العالم عن قضية العراق الدولية الى قضية محلية وصراع طائفي لا يمكن ان ينقذ البلد الا بحكومة وحدة وطنية تكنوقراطية من الوطنيين الحريصيين على العراق ومستقبله.

لقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية ، وفق هذه الرؤية المنخنقة بالصراعات الداخلية بين الفائزين في الانتخابات العراقية، الى تحويل ازمة العراق الامريكية

الى ازمة العراق العراقية وبدأت تصوّر ذلك للرأي العام العالمي والامريكي على وجة التحديد، المشاكل الداخلية والصراعات السياسية العراقية -العراقية على إنها اسباب عدم استقرار هذا البلد وليس احتلالها، لا سيما وانها ظهرت بدور الوسيط الذي يحاول ان يجمع الاراء ويوحد المسارات و (مهدئ الامور) وصانع السلام والعنصر الذي يجاهد في تحقيق المصالحة الوطنية بين الاحزاب السياسية المختلفة، ولم تستثنِ منها حتى حزب البعث. ولعل زيارات نائب الرئيس الامريكي -جوزيف بايدن - ووزيرة الخارجية – هيلاري كلنتون - لدليل على ذلك ناهيك بالطبع عن دور السفير الامريكي ودعواته المستمرة لتشكيل حكومة عراقية قائمة على الوحدة الوطنية والاسراع بعمليات تحسين الامن والسير قدما بعمليات البناء.

جاءت الزيارة الاخيرة للسيد جوزيف بايدن في تموز - يوليو 2010 دليلاً على ان العراق ما زال وسيظل تحت الوصاية الامريكية، حينما طرح من خلالها سيناريوهات التعامل مع أزمة تشكيل الحكومة لاجل ايجاد الحل الامثل في حفظ مستوى الدمقرطة الامريكية ومن منطلق التدخل الانساني مرة اخرى حفاظاً على ارواح العراقيين وسعياً لمساعدتهم. فقد طرح ثلاثة سيناريوهات رفضت جميعها وتمثلت في: الاول وهو المفضل لواشنطن والذي يتضمن إقامة تحالف ما بين قائمة أياد علاوي ونوري المالكي الفائزين في الانتخابات لتشكيل حكومة اغلبية برلمانية. رفضت هذا السيناريو القائمة الكردستانية. السيناريو الثاني وهو المفضل لدى بايدن والمتضمن تشكيل حكومة الراغبين عبر إعادة تشكيل الخارطة البرلمانية بين من يرغب في تشكيل حكومة اغلبية وبين من يفضل البقاء في المعارضة. رفض هذا السيناريو كلا من الاكراد والمجلس الأسلامي الاعلى. أما السيناريو الثالث لشركاء واشنطن فكان تشكيل حكومة تكنوقراط قوية تتلائم والتحول لمفهوم الشراكة الاستراتيجية، هذه الحكومة ستكون موزعة مناصبها السيادية على مختلف الكتل. وعلى الرغم من ان بايدن حول في حقيقة الامر

مفهوم المحاصصة الطائفية الى المحاصصة السيادية إلا إنه وجد من يناصر فكرته من علاوي والمالكي، في حين رفضها الائتلاف الوطني والاكراد.[1] وبقي السؤال عن أي عراقٍ نتحدث ألآن؟؟

ولقد كشف جيفري فلتيمان، مساعد وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الادنى، اثناء زيارته الى العراق في أب –اغسطس 2010 التدخل الامريكي في كل مراحل تشكيل الحكومة، والتي في حقيقتها صراعات على الحكم، حينما قال" ان حكومة بلاده تعتبر رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي شريكاً لها في مشاريع مختلفة لافتاً في الوقت نفسه الى انه كان سيرد بشكل قوي في حال طرحت كتلة سياسية مقترح اعادة الانتخابات". ويبدو ان فليتمان اوضح بشكل غير صريح ان هنالك تحولاً أمريكياً في دعم المالكي بدلاً من دعم علاوي وهو يقول بذلك "ان حكومة الولايات المتحدة تعاطت مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال الاربع سنوات الماضية واعتبرته شريكاً في مشاريع مختلفة ابرزها كان التوصل الى وضع بنود الاتفاقية الامنية بين البلدين". وأضاف الى ذلك "أن حكومة المالكي حققت منجزات عديدة في ظل العلاقة الايجابية التي جمعتها مع الولايات المتحدة وان هدف حكومته يتمثل ببناء علاقة جيدة خلال السنوات المقبلة تعتمد على المصالح المشتركة".[2] أما القيادي في حزب الدعوة الاسلامي واحد اهم اعضاء قائمة ائتلاف دولة القانون علي الاديب ذكر بان المفاوضات التي كانت جارية بين القائمتين الفائزتين في الانتخابات العراقية وائتلاف دولة القانون قد تم توقفها فجأة عن طريق الاعلام وذلك بسبب اوضحه بقوله "ان موقف العراقية باعلانها وقف المفاوضات مع دولة القانون جاء كرد فعل على المقترح الامريكي الذي يقضي ببقاء نوري المالكي رئيساً للوزراء فيما يكون علاوي رئيس المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية" موضحا "ان هذا

---

[1] مازن صاحب، 3سيناريوهات في جعبة بايدن لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الوطن الالكترونية، عددها ليوم الاثنين 2010/7/5 والمنشورة على موقعها http://www.alwatan.com.kw/

[2] نقلا عن: ضياء السامرائي، الصدر ابلغ السستاني...، مصدر سبق ذكره.

المقترح واجة معارضة لديهم (العراقية) مما دعاهم الى تسويق طريق القطيعة بشكل من الاشكال واستندوا الى تصريح المالكي الاخير". مؤكدا "ان الحديث والحوار مع العراقية انقطع بشكل مفاجئ من خلال الاعلام وليس بشكل رسمي، كما ان ما تحدثت به العراقية عن وجود تسويف ومماطلة خلال مفاوضاتنا معها أمر غير صحيح، لان حديث المالكي عن ان القائمة العراقية تحتوي المكون السُني ليس بالجديد، وغالبا ما نسمع به في الاعلام اضافة الى ذلك هو حديث الشارع العراقي".[1] هل هنالك اكثر حدة في الخطاب الطائفي التحريضي من هذا؟

وما بين الصراعات السياسية الداخلية على المناصب السياسية ومساومات الفوضى الخلاقة التي اوجدتها القوات المحتلة ضاعت المرأة العراقية وتاهت في مداخيل مغلقة قوضت امكانياتها واستغلت ضعفها لتضيف معاناة جديدة لتلك التي عاشتها منذ 2003، واصبحت في مواجهة اقدار لا نهاية لها وحياة لا بداية لها وعنفاً دموياً من الصعب ان تتوقع منه الرحمة، والطامة الكبرى انها تشك في الامل المرتقب للتغيير.

أما عراقيات المنفى المنخرطات بالعملية السياسية واللواتي يعانين من التهميش السياسي ويعلمن ان وجودهن ما هو الا عدد رقمي لم ياخذ طريقه الميداني العملي بعد، وعلى الرغم من جميع الحقائق الماثلة بالارقام والاحصائيات المحلية والدولية التي وضعت امامهن. الا انهن ظللن يكابرن ويحاولن ان يصرحن للاعلام بان الاوضاع الحالية للمرأة افضل وبالتدريج ستحصل المرأة على حقوقها كاملة. انتخابات أذار - مارس 2010 ردت وبشكل منقطع النظير على هذه الرؤى الخيالية والمحصورة بالمنطقة الخضراء، حينما فشلت اغلب هذه الشريحة من النسوة المرشحات بالانتخابات نفسها واصبح وجهودهن مفروضاً فرضاً على الاحزاب السياسية بفعل الدستور القاضي بوجوب اعطاء الكوتا النسوية والبالغة ربع المقاعد البرلمانية. الامر الذي يعني ان المرأة العراقية التي تعيش في

---

[1] ضياء السامرائي، مصدر سبق ذكره.

الظروف والواقع اليومي لم تجد في اغلب هؤلاء المرشحات الكفاءة والاستحقاق لاعطائهن صوتها الذي يمكن ان يمثلها وبالتالي فقد فضلت ان تعطي صوتها للرجل بدلا من أن تعطي صوتها للمرأة التي لم تفعل لها شيئاً بعد الاحتلال وحتى الوقت الحالي. ومع ذلك واذا ما انتخبت المرأة العراقية مرشحة فإنها فضلت المرشحات اللواتي أما عشن في داخل العراق او اللواتي يشعرن بالمعاناة التي تعانيها المرأة من خلال التماس المباشر معها وهن تلك المرشحات اللواتي يتواجدن خارج المنطقة الخضراء.

ومع ذلك استطاعت الاحزاب السياسية والتكتلات ان تستغل وجود المرأة لصالح نسبتها العددية وليس لصالح معلوماتها وامكانياتها الحكومية وهو ما دفعهم – اي الاحزاب - لاقناع النساء للترشيح للانتخابات ووصل عدد المرشحات لما يقارب 1798 فاز منهن 82 مرشحة بمقاعد برلمانية، كعدد رقمي لا يمكن ان يؤثر على عموم العملية السياسية في خضم الصراعات والتناحرات السياسية حول المرأة. وقد تكون المفاوضات الجانبية التي اجرتها الكتل السياسية، وعلى مدار اكثر من سبعة اشهر بعد اعلان نتائج الانتخابات، بدون ان يكون للمرأة اي دور يذكر فيها، بأستثناء ظهورهن كمتحدثات في ألأعلام باسم القوائم التي ينتمين لها، دليل كافي على ان وجود المرأة ومشاركتها السياسية هو وجود عددي وليس نوعياً. ناهيك عن حقيقة انه لم تشارك المرأة في أية لجنة مهمة في اثناء الحوارات المباشرة ما بين الكتل او في اللجان التفاوضية لتشكيل الحكومة. كما لم يظهر أي حزب او كتلة نافذة بقيادة نسائية على ألساحة ألعراقية يكون لها دور مؤثر فيها. ومع ذلك تصر رئيسة التجمع النسائي العراقي المستقل وعضوة البرلمان السابق - ميسون الدملوجي - على ان وجود المرأة العراقية في العملية السياسية هو ليس مجرد ديكور للمشروع الامريكي في دمقرطة العراق، حينما تذكر لصحيفة الشرق الاوسط رؤيتها التفاؤلية للتطور والتغيير الذي حظت به المرأة العراقية في العراق الجديد -على حد تعبيرها - فتذكر بأن المرأة " أثبتت كفاءتها العالية،

وبرهنت موهبتها في الادارة وقيادة المجتمع، وأنا متفائلة بالوضع العراقي الجديد، وهذا ينطلق من ايماني بقدرة المرأة على التغيير، فهي جزء من الاوضاع العامة في البلد ومن النظام الديمقراطي الجديد ولا يمكن ان يتقدم البلد وتبقى المرأة متراجعة، بل إن كل الامور مترابطة مع بعضها". [1] ولكن حينما رشحت ميسون الدملوجي –المناضلة كما تصف نفسها - لانتخابات 2010 عبر القائمة المفتوحة لم تستطع ان تحصل على اكثر من 650 صوتا وهي الناطقة بأسم القائمة الفائزة بالانتخابات (القائمة العراقية). وهذا يعني انها لم تجد من يدعم ويؤيد رؤيتها التفاؤلية لا سيما وانها ظلت تعبر عنها في الاعلام وتحاكي الراي العام العراقي الذي اكثر من نصفه نساء. الامر الذي يقودنا الى النزول عند التحليل الموضوعي لرؤية ميسون الدملوجي النابعة من الاجواء التي تعيشها وهي اجواء المنطقة الخضراء ونساء من جاء مع الاحتلال واستفاد منه. الكوتا النسوية هي التي اعطت لميسون الدملوجي وعبر المقاعد التعويضية لقائمتها ان تحصل على لقب نائبة في البرلمان حسب النتائج ألأولية، ولكن بعد اعادة الفرز اليدوي لمحافظة بغداد تم سحب هذا اللقب منها حيث وجد بان هنالك من يستحق هذا المقعد بدلا عنها بفارق عدد الاصوات التي ظهرت فيما بعد. ولكن في نهاية المطاف عادت وبفعل الكوتا لتكون نائبة في البرلمان. والامر نفسه ينطبق على وزيرة حقوق الانسان في حكومة المالكي وجدان ميخائيل التي فشلت في الانتخابات بحصولها على 131 صوتاً. وكذلك فشلت وزيرة الدولة السابقة ازهار الشيخلي ايضا في انتخابات 2010 بحصولها على 850 صوتاً فقط وهو العدد الذي لم يؤهلها بتمثل المرأة العراقية ايضا وانما أهلتها الكوتا النسوية وبالمقاعد التعويضية وحصلت على مقعد في البرلمان. ومما اوجد المرأة العراقية في داخل اروقة صراعات افرزت للمرأة صورتين الاولى هي صورة المتلقية لنتائج الصراعات، والثانية هي صورة المؤثرة في هذه الصراعات، مع العلم ان الاخيرة

[1] معد فياض، بغداد بلا بغداد(الاخيرة):النساء بين التفاؤل والتشاؤم حول أوضاعهن في العراق الجديد، مقالة منشورة في جريدة الشرق الاوسط، العدد 6،11543/يوليو-تموز-/2010.

ايضا خارج اطار الصراعات وهي متلقية ايضا ولكنها تتظاهر بقوة اللاعب الاساس في ادارة الصراعات. واصبحت المرأة في المجتمع تفقد مصداقية نفسها امام تلك التي تجد ان وضعها الحالي هو في قمة الديمقراطية والعيش بحرية وكرامة ما دامت قد استطاعت ان تصل الى قبة البرلمان.

وما بين ضياع المرأة العراقية وقتالها من اجل توفير المستلزمات الضرورية لعائلتها بعد ان عاد العنف الدموي وكل ما يرافقه من اختطاف وقتل وسجن واعتقال عشوائي وغير عشوائي استمر صراع الارادات السياسية على المناصب السياسية وراحت النسوة اللاتي يتكلمن بأسم المرأة العراقية يطالبن بحصة ست وزارات سيادية، كون استلام المرأة لست وزارات سيخفف وسيعالج مشكلة ومعاناة المرأة العراقية في العراق. ومن هنا اثبتت نسوة المنفى والمنطقة الخضراء بأنهن بالفعل لا يحق لهن التحدث بأسم العراقيات اللواتي يعشن الامرين، احتلال امريكي واستراتيجيات مصالح لارادات سياسية مختلفة تسيطر على زمام العملية والحكم السياسي في العراق.

إن زيادة التنازع على السلطة السياسية و تبادل الإتهامات بين ألكتل ألسياسية، والذي أخذ شكل تغيير المواقف السياسية بناءا على المصلحة الشخصية أو ألطائفية و حجم المصالح و المنافع و المكاسب المستقاة من أي تحالف، كل ذلك يجعل من مسألة حل الخلافات بين ألأطراف ألمختلفة أمرا غاية في ألصعوبة، ناهيك عن زيادة معاناة المواطنين. وهكذا يمكن أن يفهم قرار التحالف الوطني ألذي رشح نوري ألمالكي لرئاسة ألوزارة مرة ثانية و الذي عقد ألأمور أكثر من مساهمته في حلها. لقد جاء هذا ألترشيح من قبل أئتلاف دولة ألقانون و ألتيار ألصدري (ألأحرار)، والذي يمكن أن يطلق عليه تحالف ألأضداد، و سكوت وليس موافقة حزب الفضيلة مع رفض المجلس الاعلى الاسلامي، بعد أن تم أنتزاع تنازلات كثيرة من جانب أئتلاف دولة ألقانون لصالح ألتيار ألصدري و ليجعل من هذا ألتحالف ألكتلة ألأكبر في ألبرلمان (89 دولة ألقانون + 40 ألتيار الصدري)

ليعطيه فرصة تشكيل الحكومة. كما نشرت أخبارُ عن قبول أئتلاف دولة ألقانون لقائمة المطالب الكردية، وهي ورقة مقدمة من التحالف الكردستاني تتضمن 19 مطلباً إستراتيجياً مستقبلياً وجاء في نص بنود الورقة الكردية: [1]

1 - الالتزام بالدستور وبنوده كافة وبدون انتقائية وحماية النظام الديمقراطي الاتحادي

2 - تشكيل حكومة شراكة وطنية تمثل المكونات العراقية الاساسية.

3 - مبدأ الشراكة والمشاركة في القرار وذلك من خلال:

أ.تشكيل مجلس امن وطني من خلال تشريع يتم اقراره بالتزامن مع تشكيل الحكومة .

ب. تبني نظام داخلي لمجلس الوزراء يثبت مرجعية المجلس والقرار الجماعي وتوزيع الصلاحيات الادارية والمالية بين رئيس الوزراء ونوابه.

ج - مراعاة مبدأ التوافق

4 - تشكيل المجلس الاتحادي خلال السنة التقويمية الاولى من عمل مجلس النواب ولحين تشكيله يتمتع رئيس الجمهورية ونائبيه بحق النقض.

5 - تعديل قانون الانتخابات بما يحقق التمثيل العادل للعراقيين

6 - اجراء التعداد السكاني في موعده.

7 - اعادة النظر بهيكليات القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي واقرار مبدأ التوازن وتنفيذه

---

[1] نص بنود الورقة الكردية المشروطة من التحالف الكردستاني لدعم ترشيح رئيس الوزراء والمنشورة على الموقع الرسمي لمشروع المصالحة الوطنية
http://www.hdriraq.org/modules.php?name=News&file=article&sid=4765

8 - تطبيق مبدأ التوازن في كل مؤسسات الدولة من وزارات وهيئات مستقلة..الخ

9 - تطبيق المادة 140 من الدستور وتوفير الميزانية المطلوبة لتنفيذه خلال سقف زمني لا يتجاوز السنتين.

10 - المصادقة على مشروع قانون الموارد المائية خلال السنة التقومية الاولى من عمل مجلس النواب (حسب اخر مسودة متفق عليها)

11 - المصادقة على مشروع قانون النفط والغاز خلال السنة التقويمية الاولى من عمل مجلس النواب (حسب اخر مسودة متفق عليها)

12 - تمويل وتجهيز وتسليح حرس الاقليم (البيشمركة) كجزء من منظومة الدفاع الوطني العراقية.

13 - تأييد مرشح ائتلاف الكتل الكردستانية لرئاسة الجمهورية.

14 - تعويض ضحايا النظام السابق وبضمنهم ضحايا الانفال والحرب الكيماوية في حلبجة والمناطق الاخرى تعويضا سريعا وعادلا.

15 - التمثيل الكردستاني في الوزارات السيادية ومجلس الوزراء والهيئات المستقلة وكافة مؤسسات الدولة بصورة عادلة ووفق الاستحقاق القومي.

16 - ان يكون للجانب الكردستاني حق البت في مرشحي الوزارات السيادية والوزارات الاخرى ذات الصلة باقليم كردستان.

17 - ان يكون الامين العام لمجلس الوزراء مرشحا من ائتلاف الكتل الكردستاني.

18 - تعد الحكومة الائتلافية مستقيلة حال انسحاب الطرف الكردستاني بسبب خرق دستوري واضح او عدم تنفيذ البرامج المتفق عليها

19 - تلتزم كتلة رئيس الوزراء في البرلمان وفي مجلس الوزراء بمساندة المشاريع الانفة الذكر .وراحت بعض الكتل مثل (الصدريون، العراقية، المجلس الاعلى) تعارض القسم المهم من هذه المطالب إلا إن المالكي

وإئتلافه وافق عليها ولكن بدون أن تكون موافقة خطية مكتوبة، وبهذا اتهم المالكي من قبل القوائم ألأخرى بانه مستعد للتنازل عن أئ شئ عدا منصب رئاسة الوزارة. ومع ذلك ظلت خريطة ألتحالفات غير واضحة لأكثر من سبعة أشهر ناهيك عن عدم قدرة اي تحالف لتشكيل الحكومة. ومن الجدير بالذكر ان التحالف بين التيار الصدري وائتلاف المالكي كان مشروط ايضا بالموافقة على اعطاء التيار الصدري نسبة 15% من الوظائف الحكومية في جميع مؤسسات الدولة مع عدد مهم من الحقائب الوزارية السيادية، بالاضافة الى المساومة على المعتقلين من جيش المهدي الذين تم اعتقالهم من قبل حكومة المالكي. قد يكون هذا ألتحالف ألجديد للاضداد نصرا جديدا لأيران، و بعض النصر للتيار الصدري ولكنه بألتاكيد ليس نصرا للمالكي و ليس مخرجا لمأزقه.

أما بالنسبة للأطراف السياسية ألأخرى في ألعملية ألسياسية فأنها هي ألأخرى عاشت تحت أزمة تشكيل الحكومة في حالة من ألتخبط. فهناك صراع طائفي - طائفي، أي داخل ألطائفة ألواحدة تمثل في خروج المجلس ألأسلامي ألأعلى و حزب الفضيلة من التحالف الوطني، أي من ألأئتلاف ألداعم للمالكي، واعلانهما عن ترشيح عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء و تهديدها بالتحالف مع ألقائمة ألعراقية ألتي يتزعمها أياد علاوي، ليزيد من تعقيد ألمشهد ألسياسي ألعراقي. ألا أن هذا ألتهديد لم يصب في صالح قائمة علاوي بألكامل، و إنما جاء كتهديد للمالكي بضرورة تنازله عن الترشيح لمنصب رئيس ألوزراء لصالح عادل عبد المهدي. و هكذا لا يمكن ألقول بان خطوة ألمجلس ألأسلامي و حزب ألفضيلة بأنها خطوة في صالح ألمصلحة ألوطنية، أو خطوة في صالح كسر هيمنة طائفة على مقاليد ألأمور.

كما لا يمكن ألقول بأن ألقائمة ألعراقية بانها كانت قائمة متماسكة، على ألرغم من أصرار قادتها على عدم ألمشاركة في أية حكومة يرأسها ألمالكي. وألمثال

ألأوضح على ذلك هو تصريح مكتب طارق ألهاشمي ألقيادي فيها في نهاية ايلول -سبتمبر 2010 ردا على اعلان القائمة ألعراقية عن رفضها للاشتراك في حكومة يرأسها المالكي، و الذي قال فيه أنه ليس جزءا من هذا ألأعلان. وحسب وكالة انباء السومرية نيوز فقد سجلت "أعلان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، في 9/25 تحفظه على البيان الذي أصدرته القائمة العراقية والذي أعلنت فيه مقاطعتها لأي حكومة يرأسها زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، محملا في الوقت نفسه دولة القانون مسؤولية المواقف المتشددة التي اتخذتها العراقية وقال المتحدث باسم الهاشمي عبد الإله كاظم في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي لم يكن حاضرا في الاجتماع الذي عقدته القائمة لاتخاذ مثل هذه المواقف، ولديه تحفظات على هذا البيان شكلا ومضمونا"، داعيا في الوقت ذاته "أقطاب القائمة العراقية إلى إعادة النظر في هذا الموقف لإنقاذ العملية السياسية وإنقاذ البلاد"، على حد قوله. وأضاف كاظم أن" الهاشمي يتحفظ على هذا البيان، كما أنه لا يدعو إلى قطع الجسور"، محملا في الوقت نفسه "دولة القانون المسؤولية الأولى والمباشرة عن التدهور الذي بلغته العملية السياسية نتيجة المواقف المتصلبة التي اتخذتها تجاه العراقية ، أثناء مفاوضاتها معها في المرحلة الماضية وعلى ألرغم من أصرار قادة ألعراقية على موقفهم، ألا أن قادة أئتلاف دولة ألقانون ظلوا يصرحون بأن لديهم تأكيدات من جانب أعضاء في القائمة ألعراقية على أستعداد للتعاون مع أئتلاف دولة ألقانون". [1]

مرحلة التفاوض بين القائمة العراقية وقائمة ائتلاف دولة القانون وصلت الى طريق مسدود وتحولت ألعلاقة الى قطيعة بسبب عدم الاتفاق على اهم بنود الورقة العراقية والتي أكدت في عمومها على ست نقاط رئيسية، كانت من وجهة نظر

---

[1] أخبار السومرية نيوز، 25 / ايلول 2010 والمنشورة على الموقع
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:GmwGpZxN9xgJ:www.ankawa.com/forum/index.php%3Ftopi

واضعيها اساسية لغرض ألأصلاح والتغيير والمشاركة السياسية في صنع القرار. واهم البنود التي اعلن عنها في الاعلام وحسب تصريحات قادة واعضاء القائمة العراقية ذاتها هي (اصلاح قانون اجتثاث البعث، اصلاح قانون مكافحة الارهاب، استقلالية النظام القضائي والغاء المحكمة الجنائية العليا، الشراكة في صنع القرار، إعادة النظر في الاجهزة الامنية والتشكيلات التي ظهرت في عهد المالكي، واعادة الاعتبار لكبار ضباط الجيش العراقي بعد زجهم في الجيش العراقي الجديد ومنحهم امتيازات مجزية). ولقد وافق القيادي في المجلس الاسلامي الاعلى عادل عبد المهدي على هذه الطلبات مقابل دعم ترشيحة لرئاسة الوزارة. [1]

وظل جميع السياسيين يدعون بعضهم الاخر الى وجوب تغليب المصلحة العليا للعراق ولمواطنيه وضرورة التنازل بعض الشئ عن مطاليبهم و عن المناصب السياسية التي يرتأون اكتسابها في خضم تصاعد وتيرة العنف الدموية الذي اصبح في تلك الفترة ورقة ضغط استخدمت للعب على اوتار المكاسب بزيادتها او نقصانها، متناسين ان من جعلهم في هذا الموقف المتميز والشد والجذب هم المواطنون العراقيون الابرياء انفسهم حينما ذهبوا الى الانتخابات وارتكبوا الخطيئة لاعادة انتخاب نفس الوجوه التي لم تستطع لا ان تغير ولا ان تحافظ على ما بقى في العراق. علما أن هذا الوضع أبقى الباب مفتوحا للدور ألأمريكي لكي يظهر بمظهر التقريب بين وجهات النظر، و ليس المتسبب بهذه الفوضى. وافضل ما توصل اليه هذا الدور هو اقتراح الادارة الامريكية المحتلة من القادة السياسيين في خضم تصاعد الانفلات الامني التنازل بعض الشئ لاجل العراق، ومن أجل تحقيق ذلك زار وفد امريكي في الاول من تشرين الثاني - نوفمبر 2010 برئاسة مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي (انطوني بلينكن) والسفير الامريكي في العراق جيمس جيفري، السيد جلال الطالباني في اربيل وطلبا منه

---

[1] **وكالة الاخبار العراقية، موافقة عادل عبد المهدي على طلبات القائمة العراقية مقابل رئاسة الوزارة ، والخبر منشور على موقع اخبار العراق : http://www.iraq4allnews.dk/news/19360-2010-09-22-10-58-18.html**

وبشكل صريح، بناء على مقترح من حكومتهم، التنحي عن الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية لفترة ثانية لغرض اجراء تسوية ترضي القائمة العراقية وتعجل بتشكيل الحكومة . الطالباني وافق على المقترح مقابل شرطين اساسيين الاول (ان يكون اياد علاوي حصرا هو المرشح لهذا المنصب) والثاني (استحصال موافقة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني على المقترح). [1] من خلال هذين المقترحين أراد الطالباني أن يقول ان الاكراد يضعون حالهم في الموقف المتمكن وترشيح علاوي يعني ان الكرد والشيعة متضامنين ومسيطيرين على العراق وما السنة الا اقلية بسيطة القوة ودورها يجب ان يكون ثانوي. ناهيك عن انه ضرب التفكير العربي وكل من دعى الى ضرورة ان يكون العراق ذا رئاسة سنية عربية ليعود الى محيطه العربي وبالتحديد من كان مقصوداً في اصرار الطالباني على البديل هو افشال مسعى طارق الهاشمي لشغل هذا المنصب. أما عن سر شرط الطالباني الثاني فبالتأكيد انه اراد ان يقول للبارزاني بانه في حالة تنحيه عن رئاسة الجمهورية فانه سيطالب برئاسة اقليم كردستان، وأن فشل أي تسوية بينهما (ألطالباني و ألبرزاني) قد تقود الى تفكك تحالفهما وعودة حزبيهما الى التنافس و ربما ألأقتتال، وهو ما دعا البارزاني الى أن يسارع في الرد على المقترح بتأكيده ان منصب رئاسة ألجمهورية هو من حق الكرد لانهم القومية الثانية في العراق.

وكشفت نتائج استطلاع للرأي العام أجراه مركز الشرق للبحوث في أب - اغسطس 2010،اي بعد مضي خمسة أشهر على ازمة تشكيل الحكومة العراقية، ان اغلبية المستطلعين (بعينة قدرها 12000) اي ما يقارب 41,2 يرون ان «ايران وراء تاخر تشكيل الحكومة». فيما يرى 31.5% ان الولايات المتحدة هي السبب وراء عدم تشكيل الحكومة لغاية الان . في حين اعتبر نحو 11.5% ان دول الخليج العربي وراء ذلك، فيما رأى 8.9% ان السعودية هي السبب . وشمل الاستطلاع

---

[1] ضياء السامرائي، الطالباني يوافق على التنحي عن رئاسة الجمهورية شرط ان يكون علاوي البديل، لعددها العدد 6657 السنة الثانية والعشرون والمنشورة في 2010/11/3

الذي اجري من مطلع حزيران - يونيو الى نهايته، المناطق الحضرية والريفية، والذكور والاناث. واعتبر 38.3% من المستطلعين ان الصراع على السلطة والحصول على المناصب السياسية وراء تأخير تشكيل الحكومة، فيما رأى 19% ان تدخل دول الجوار هو السبب في ذلك، بينما اعتبر 17,5% فشل العملية الديمقراطية هو السبب وراء تأخر تشكيل الحكومة. [1]

من كل نتائج التقاء خطوط الطول العرض فان المشهد السياسي نتج عنه عودة السيد المالكي لولاية ثانية كرئيس للوزراء (عن الشيعة) والسيد الطالباني كرئيس للجمهورية (عن الاكراد) ولرئاسة البرلمان أسامة النجيفي (عن السُنة). واذا ما قاطعت القائمة العراقية، أو اصرت على دورها، فلن تكون بالعملاق الذي ظهر بالاعلام، وانما سيكون دورها على ارض الواقع كقزم لا يمكن ان يصل الى الاشياء العالية إلا بمساعدة الاخرين الذين تخلوا عنه!! علما بان بوادر تفكك القائمة ألعراقية بدأت تظهر بوضوح أكثر بعد نجاح تحالف ألمالكي في كسب حلفاء جدد من قوائم أصغر. اما حكومة الوحدة الوطنية فأنه سيبقى الحلم الذي سيراود كل سياسي وهو يتحدث على شاشات التلفاز وبالاعلام . في ظل هذا الوضع ستبقى تشكيلة الوزارة القادمة محافظة على ملامحها الطائفية بالتأكيد لن تخرج عن الصيغة الحالية، مع تغيير ونقل نفس الوجوه من منصب لأخر، فوزير الداخلية ينتقل ألى ألمالية، والتجارة ألى التربية والصحة الى ألأمن القومي وهكذا (ومثل ما حدث في الحكومتين السابقتين) وبغض النظر عن فساد او فشل هذه الوزير او ذاك.

وبإعلان تشكيل الحكومة العراقية من قبل السيد المالكي في 21 كانون الاول - دسيمبر 2010، والتي جاءت بعد مساومات وتنازلات وعقد صفقات فاقت العقل في امكانية قبولها او تصديقها. فقانون اجتثاث البعث الذي حرم الكثيرين من

---

[1] **نقلاًعن، اغلبية العراقيين تلوم ايران في تأخير تشكيل الحكومة، جريدة عمان لعددها الصادر يوم الاثنين 16،أب 2010، ومنشورة على موقعها الالكتروني: http://main.omandaily.om/node/26154**

الدخول الى الانتخابات اصبحت اداة للضغط على الاخرين للتلاعب بالقيمة السياسية للقرارات التي تصدرها حكومة لا تعرف معنى القانون او القرار الذي يصدر. المساومة التي اعادت شخصيتين سياسيتين منعا من الترشيح للانتخابات (السيد ظافر العاني والسيد صالح المطلك) بامر صادر من لجنة اجتثاث البعث، عادا الى العمل السياسي وطاولة الحوار والتفاوض وتم رفع الاجتثاث عنهما مع تنازل القائمة العراقية عن منصب رئاسة الوزراء والقبول بمنصب رئاسة مجلس النواب. كما تم تعيين السيد صالح المطلك، المجتث بعثيا والمتهم بترويج افكار حزب البعث في طموحاته السياسية، نائباً لرئيس الوزراء. اما عن صفقة ايجاد مجلس جديد للسياسات الاقتصادية والاستراتيجية الذي طرحته القائمة العراقية وبموافقة الولايات المتحدة فقد قبلت الارادات السياسية المتصارعة على انشاء مثل هذا المجلس ولكن لفترة محددة، تمثلت في فترة تهدئة لاجل كسب منصب رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة ومن ثم يتم اعادة النظر بموضوع هذا المجلس. وبالفعل ولغاية أيلول 2011 ،اي بعد مرور أكثر سنة ونصف على الانتخابات، لم ير هذا المجلس النور في خضم الخلافات حول الصلاحيات التي يمكن ان يتمتع بها، وهو اساسا مناط برئيس القائمة العراقية أياد علاوي الذي لا يمتلك اي منصب رئاسي ولا وزاري، الا بالوعود الطويلة الاجل واقتصر دوره على الانتقاد الاعلامي وعضويته في البرلمان وتصريحات اعلامية تؤكد ان العراق بلد غير ديمقراطي الى الان، وان تشكيل الحكومة الحالية كان بالالتفاف على ارادة العراقيين الذي انتخبواقائمته باغلبية بسيطة عن قائمة المالكي.

وهكذا جرى الإبقاء على المحاصصة الطائفية والحزبية والاثنية في تشكيلة الحكومة، مع اعتراف المالكي نفسه عن تذمره من مساومة الكتل الصغيرة له لنيل حصص وزارية، مما دفعه لتضخيم حجم الحكومة عبر تعيين عدة وزراء دولة، كما أعرب عن امتعاضه من تقاعس الكتل البرلمانية عن ترشيح نساء

للمناصب الوزارية، وطلب منهم العمل على تقديم مرشحات من النساء إلى بعض المقاعد الوزارية التي ما زالت شاغرة، والتي تولاها وزراء آخرون بالوكالة. [1]
وعلى الرغم من ان البرنامج الحكومي الذي عرضهُ السيد المالكي على مجلس النواب وتم التصويت عليه بالاغلبية هو برنامج مثير للاهتمام يهدف، حسب ما جاء فيه، الى تحقيق طموحات كل العراقيين في حياة جديدة ديمقراطية وتعد بالمصالحة الوطنية والازدهار والاعمار ورفع المستوى المعيشي والصحي والصناعي والزراعي، ناهيك عن عهود لتطبيق مختلف للقانون والعدالة والمساواة بعيداً عن الطائفية، ومتمسك باحترام حقوق الانسان، ولكنه برنامج يكاد يعدد الكلمات المتفائلة ويتناسى الواقع المتشائم الذي اساسا هو قائم في تشكيلة الحكومة المعتمدة والابقاء على بعض الشخصيات السياسية المنتمية للاحزاب السياسية القيادية لاجل ارضاء واقناع احزابها وكتلها المنتمية لها، مثل الابقاء على هوشيار زيباري وزيراً للخارجية بالاضافة الى وكالة وزارة الدولة لشؤون المرأة، والسيد حسين الشهرستاني الذي شغل منصب وزير النفط ليكون نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة والسيد رافع العيساوي من نائب لرئيس الوزراء الى وزيرٍ للمالية وغيرهم. ويمكن اختصار هذا الجدل بالقول ان الوزارة الجديدة تشكلت من 42 -43 وزارة، (مقابل 36 وزارة شكلها المالكي لحكومة 2006)، 29 وزيرا هم من الاسماء الجدد والبقية الباقية انتقلوا من منصب وزاري الى سيادي او بالعكس من منصب سيادي الى وزاري وهكذا، كانت حصة المرأة فيها وزارتين فقط، وكانت وزارات دولة وليست حقائب وزارية وهما (ابتهال كاصد الزيدي -عن التحالف الوطني - وزيرة الدولة لشؤون المرأة) و (بشرى حسين –عن حزب الفضيلة الاسلامي - وزير دولة فقط). بالاضافة الى ان هذه الحكومة ابقت على اهم الوزارات السيادية (الداخلية والدفاع) شاغرة

---

[1] **البرلمان العراقي يصوت على تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المالكي، اخبار ليوم 2010/12/21 ومنشورة على الموقع:**
http://arabic.euronews.net/2010/12/21/iraqi-parliament-approves-new-pm-government/

بدون وزير وتسلمها المالكي بالوكالة، وذلك لعدم اتفاق الكتل السياسية على المرشحين، وهو ما يبعد تشكيلة الحكومة عن موضوع التكنوقراطية الذي من المفترض أن تبتعد عن التحزبية والتخندق الطائفي والمساومات والمحسوبية والمنسوبية وغير ذلك. فعلى سبيل المثال انيطت وزارة التجارة بطبيب بيطري – خير الله بابكر عن التحالف الكردستاني -، وانيطت وزارة المالية بطبيب بشري- رافع العيساوي عن القائمة العراقية ارضاءا للقائمتين.

وبالتالي فأن هذه الحكومة ليست حكومة شراكة وطنية او وحدة وطنية ولا هي تكنوقراطية ولا بعيدة عن الطائفية وانما هي حكومة مساومات وتصارع ارادات وتضارب استراتيجيات بعيدة عن الواقع المأساوي الذي دفع العراقيين ثمنه، واحتلال طويل المدى وحاجة ماسة الى البناء والاستقرار التي تتطلب المهارات والاختصاصات والتكنوقراط. و ستبقى (الديمقراطية الجديدة) عاجزة عن ملامسة رغبات ابناء البلد الحقيقيين. لا سيما وان الصراع قد تحول من صراع على مناصب الرئاسات الثلاث الى صراع على الوزارات السيادية مع الاخذ بنظر الاعتبار تشكيل وزارات جديدة لارضاء المكاسب الطائفية والحزبية. الخوف ألأكبر وبعيدا عن طبيعة تشكيل الحكومة فإن نتيجة هذا ألأختلاف و ألتباعد وإزمة الصراع على المناصب هو أن يؤدي ألى جر ألبلد ألى نزاع شيعي - سني طائفي او قومي عربي - كردي قد يتحول في أية لحظة إلى أقتتال طائفي جديد في ألعراق تكون نتيجته أنهارا جديدة من ألدم ألعراقي. وسيظل العراق في ازمة تشكيل الحكومة والتنافس على المناصب مع كل عملية انتخابات جديدة ستجري في البلاد بعد انتهاء الاربع سنوات ففي نهاية عام 2014 واذا ما بقت الوجوه ذاتها، وهو ما متوقع على الاغلب، فالعراق لا يخرج من هذه الدوامة بل ان تصاعدها سيكون على شدته حينها. لا سيما وان الطامة الكبرى في الدستور الفضفاض المرن الذي لم يحدد عدد تجديد الولايات لرئاسة الحكومة ولرئاسة الوزراء ولرئاسة البرلمان في ظل التأسيس الطائفي والمؤسسي لبناء الدولة.

وازاء هذه الحالة ليس من حق الناخبين العراقيين توجيه اللوم الى الساسة وألأحزاب الحاكمة. لأن من يستحق اللوم هم انفسهم لأتهم وبأصواتهم و للمرة الثانية على التوالي، أوصلوا هؤلاء الحكام الى مناصبهم. وعلى أية حال فالثلاث سنوات القادمة ستكمل سلسلة الاربع سنوات السابقة من العنف والتشريد والفقر والهجرة وعدم الامان و... وسيبقى السؤال المستقبلي هو هل سيكرر العراقيون في العام 2014 نفس الخطأ التاريخي عندما يذهبون للانتخابات مرة اخرى، هذا اذا ما سنحت لهم هذه الفرصة؟؟ أم سيضعون الثورة المصرية والثورة التونسية النموذجين الامثلين للحل والتخلص من الضبابية والتيهان الذي يعيشون فيه. وعلى كل حال فإن المظاهرات التي يخرجون بها والتي عمت شوارع بغداد والبصرة والناصرية و الديوانية وميسان وكركوك وغيرها، مع ملاحظة ان أربعة من هذه المحافظات هي جنوبية و بأغلبية شيعية، مطالبة بالاصلاحات الواقعية ومنددة بالفساد وضياع القانون وضعف الحكومة، ما هي الا محاولات للتنويه والتحذير بان الانتخابات القادمة سيكون الصوت ألأعلى فيها هو صوت الشعب، او هكذا نأمل. وعليه فالتساؤل سيكون من سيأخذ العبر من الدروس التي مر بها العراق من الاحتلال والمتعاونين معه، الشعب أم الحكومة؟؟؟

الدور الاقليمي في تغذية
الصراعات العراقية – العراقية

لقد لعبت القوى الاقليمية ايضا ًدوراً كبيرا ًفي جعل تغذية الاوضاع العراقية وصراعاتها السياسية الداخلية سمة للحروب بالنيابة وللاستراتيجيات التكتيكية التي تحاول ان تنفذها ومع ما يتلائم ومصالحها القومية. تركت دول الجوار الجغرافي بطبيعة الحال بصمات تأثيرها في هذه التناحرات السياسية، حينما حددت اطر افعالها ورؤاها ومداخليها التكتيكية في التدخل بالشأن الداخلي في العراق،

لتضمن نتائج الوضع في العراق على مصالحها خاصة وان توازن القوى الاقليمي في الشرق الاوسط اختل بفقدان العراق وبصعود قوى مثل تركيا وايران تتناحر في الباطن، وتتفاهم في العلن، وهدفهما الاساسي تحجيم القدرة الاسرائيلية وتحييد امكانياتها في التوازن الاقليمي في المنطقة، وكذلك لا يمكن ان اغفال المملكة السعودية من ميزان القوى الاقليمي في المنطقة.

ويحلل باتريك سيل - الكاتب البريطاني المتخصص في شؤون الشرق الاوسط، العلاقة بين القوى الاقليمية المؤثرة على العراق والولايات المتحدة الامريكية كقوة محتلة بقولة "فيما يتراجع نفوذ أميركا، يسعى المنافسون الإقليميون إلى أخذ مكانها. ويبدو أنّ الأميركيين لم يلاحظوا بأنّه من المتوقع أن تبلغ الصادرات الإيرانية إلى العراق خلال هذه السنة 7 بلايين دولار، أي سبع مرات أكثر من العام 2007 كما أنه من المحتمل أن تصل إلى 10 بلايين دولار. شاركت حوالى مائة شركة إيرانية في المعرض الدولي في البصرة في نهاية الشهر الماضي.

ويتطلع بعض الزعماء المحليين إلى إقامة شراكة سياسية واقتصادية بين الدولتين ذات الأغلبية الشيعية اللتين تسيطران معاً على مخزون النفط والغاز. فهما قادرتان على السيطرة على سوق الطاقة الدولي". [1]

والرسوم البيانية الاتية توضح ذلك.

---

[1] باتريك سيل،إنسحاب امريكا الصعب من العراق، مقالة مترجمة، صحيفة الحياة ، 11/يوليو/2010، ومنشورة على موقع الصحيفة الالكتروني:http://international.daralhayat.com/internationalarticle/160986

سوريا

على الرغم من كون قدرة سوريا على التأثير في ميزان القوى في منطقة الشرق الاوسط مقيدة بقدراتها العسكرية المحدودة ، التي لا تكفي إلا لحفظ الامن الداخلي مع ضعف التدريب وقلة المعدات(1) ولكنها أستشعرت الخطر الذي سيلحق بها من جراء ضعف العراق وكونها ، وفق التصور الأمريكي، أحد أقطاب محور الشر والدول المارقة.	- العمل على تولي البعثيين الموالين لسوريا مناصب قيادية في الحكومة الجديدة. أحتضانها عناصر النظام السابق وجعلها قوى فاعلة. -خشية سوريا من أثار التفكيك التي شهدها العراق على المجتمع السوري المتعدد الاديان والمذاهب والقوميات والطوائف أيضا .	تدعيم موقف سوريا في مواجهة إسرائيل وملف حزب الله.

الاردن

الخوف من تنامي التيار التكفيري والمد الشيعي على حدٍ سواء. تفضل ظهور عراق مستقر تحت السيطرة السنية ، ولكن بما أن الواقع بعيد عن الطموحات فيبدو أن الاردن ملتزم بدعم كل من إستمرار التواجد الامريكي في العراق والحكومة العراقية الجديدة طالما إن الاخيرة تبذل جهدا لاعادة دمج العراقيين العرب لسنة في الجيش والحكومة(2)	أحتضان جالية عراقية كبيرة جداً زادت من حجم مشكلاتها الإقتصادية	أعتماد الأردن إقتصادياً وفي مجال النفط وبنسبة كبيرة جداً على العراق.

(1)مجلس ابحاث الكونغرس /مجموعة قسم الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة الامريكية / العراق:الرؤى الاقليمية والسياسة الامريكية /تقرير خدمة **ابحاث الكونغرس رقم RL 3379 /12كانون الثاني 2007/ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،ص26 w.alkashif.org**

(2) المصدر السابق

تركيا			
-لاتنظر بعين الأرتياح لقيام دولة كردية أو إسلامية تشجع الأكراد والإسلاميين على التمرد أو الأنفصال لاعتبارات تتعلق بالامن الوطني التركي .	**تأمين التوازن المضاد على الصعيد الإستراتيجي.**	**ملف الناتو على حدوده الشمالية من جهة وآفاق إمتداد الأتحاد الأوروبي لهذه الحدود قريباً.**	**العراق وتركيا يمكن أن يمثلان توازناً مضاعفاً فعالاً.**

إيران				
مع كل تاريخها التصارعي مع العراق، فإنها لا تؤيد أنفصال شماله،إذ لا تريد تكرار تجربة جمهورية مهاباد لانها ستعني إنفصال أكراد إيران.	**-التسلسل بعد العراق في محور الشر. فعلى الرغم من أن القادة الايرانيين قد أبدوا أرتياحاً من إزالة النظام الرئيس الاسبق صدام حسين، إلا إنهم كانوا قلقين من المستقبل المرتقب.لا سيما وأن التاريخ يحدثنا عن مصير مشترك بين إيران والعراق في**	**طرح نفسها كقوة إقليمية رئيسية للإستقرار وترتيبات الأمن في المنطقة من خلال إعادة توازن القِوى الإقليمية في المنطقة بجعل العراق القوة الردعية. وبذلك فقد تبحث ايران عن تطوير وتوسيع مدى خياراتها في العراق بما في ذلك رعايتها للعنف الطائفي للضغط على القوات الامريكية والبريطانية لمغادرة العراق أو لردع الولايات المتحدة عن أي عمل ضد إيران يكبح طموحاتها النووية المزعومة. (1)**	**المشاركة الرئيسية في تقرير وترتيب أمور العراق الداخلية، إذ لاتريد نظاماً قوياً يهددها مستقبلاً. يعتقد بعض المحللين ان القيادة الدينية الايرانية تتخوف من ديمقراطية لا يقودها رجال دين في العراق لان مثل هذه النتيجة قد تزيد من ضغط المطالبة بالمزيد من الحرية السياسية في69**	**- خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية وزيادة أنشغالها بالشأن العراقي وجعل العراق ساحة تصفية حسابات معها ، فترى إيران ان استمرار السيطرة على الاحزاب الشيعية العراقية المختلفة وسيلة لتوفير (عمق استراتيجي)وضمان بقاء العراق مرنا تجاة المصالح الايرانية(3)وإزاء التخوفات الدولية**

	الاحداث والتغييرات السياسية لكلاهما. - وأشار بكل وضوح تقرير بيكر -هاملتون الى إن إيران وفرت لبعض الميليشيات الدعم المادي والمالي لانها أهدافها تصب في خدمة عدم الاستقرار العراقي الناتج عن الوجود العسكري الامريكي المتورط فيه وهو ما تريده إيران. (5)		إيران وقد تضع حداً لدور رجال الدين هنالك.(2) - شعور اغلب القادة الجدد بالامتنان لايران باعتبارها الملاذ الامن الذي احتضنهم في ايام المنفى. ناهيك عن ان هنالك قادة اخرين يتخذون من ايران ملاذهم الامن حالياً.	المتمثلة في الهواجس الأمريكية تجاه صعود الشيعة إلى حكم العراق، ومعها التخوفات الداخلية المماثلة، فإن الإدارة الأمركية تدعم وبشدة وجود دولة علمانية عراقية تقودها الطائفة السُنية بهدف أقامة توازن في مواجهة الطائفة الشيعية في إيران ونظامها الإسلامي(4) - العراق بين الاحتلال الامريكي والنفوذ الايراني الكبير.

(1،2،3) مجلس ابحاث الكونغرس /مجموعة قسم الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة الامريكية / العراق:الرؤى الاقليمية والسياسة الامريكية /مصدر سبق ذكره .

(4)James A. Russell, Searching for Post – Saddam Regional Security Architecture. MERIA**, vol.7, no.1, March 2003**

(5) أنظر أيضا صبحي الجابي مترجم ، تقرير بيكر –هاملتون، مصدر سبق ذكره .

السعودية		
الخوف من قيام دولة شيعية على غرار ما معمول به في إيران يحرك الأقلية الشيعية في السعودية للمطالبة بنصيب في السلطة. -طرحت مبادرة لحل ازمة تشكيل الحكومة في الرياض في 31/تشرين الاول -اكتوبر 2010 ولكن تم التشكيك بمصداقيتها وطائفيتها.	- التخلص من العناصر الخارجة عن القانون وفسح الطريق لها بالذهاب إلى العراق. - صفقة التسلح الامريكية -السعودية في نهاية تشرين الاول- اكتوبر 2010 وبما يقارب 60 مليار دولار لحماية الامن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط.	العمل على إطالة غياب النفط العراقي عن الأسواق للمحافظة على أسعاره والأنفراد بقيادة منظمة الأوبك.

الكويت		
- العمل على التوصل إلى تسوية بشأن الحدود تصب لصالحها. - العمل على التوصل الى تسوية ومساومة بشأن التعويضات	المحافظة على سوق النفط الخليجي بالشكل على يديم سيطرة العديد من البيوتات وأزدهارها وإستقرار مستقبلها.	العمل على عدم قيام نظام قوي يهددها مستقبلاً لأن الكويت لطالما كانت قضية عراقية.

وقد تكون ازمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات أذار - مارس 2010 دليلاً على ذلك بعد ان تحولت استراتيجية التدخل لهذه المجاميع من الدول من الاتجاة السري الى الاتجاة العلني. ألأمر ألأكثر غرابة في مشهد ازمة تشكيل الحكومة ألعراقية في هذه الانتخابات هو لجوء كل ألأطراف ألسياسية الى ألخارج، بدلا من ألداخل، لحل خلافاتهم و للحصول على الدعم لقوائمهم، ألامر ألذي أظهر بوضوح تحكم ألأطراف ألخارجية بالسياسة ألعراقية، و أضاع وقتا طويلا كان يمكن أن يكرس في ايجاد تفاهم مابين هذه القوائم. ومما يزيد من خطورة هذه ألزيارات هو ألوعود ألتي أعطاها ألزائرون للدول التي قاموا بزيارتها بمنحها أمتيازات كبيرة في حالة تمكنهم من تشكيل ألحكومة ألجديدة. و هكذا وبدلا من أن يعطي ألساسة ألعراقيون تنازلات لبعضهم ألبعض، تهافتوا لكي يعطوا هذه ألتنازلات للأطراف ألخارجية كي ينتهوا بأضعاف أي حكومة قادمة حتى قبل تشكيلها.

فعلى الرغم من أن العلاقات الامريكية - الايرانية في اوج توترها بسبب الملف النووي الايراني وتحديدا بعد فرض العقوبات الاقتصادية عابرة الحدود من الامم المتحدة والاتحاد الاوربي، ومحاولات ادخال اليابان والصين لتسهم في مثل هذه المقاطعة، الا ان ايران لم تنثنِ ولم تتهاون في التدخل بالشأن العراقي الداخلي والذي ظهر علناً باعلان ايران وقف الدعم المادي لبعض القوى السياسية والتيارات الحليفة لها اذا لم تنزل عند رغبتها بتسمية رئيس وزراء لحكومة العراق في ازمة تشكيل الحكومة لعام 2010.[1] لا سيما وان ايران بعثت برسائل مفتوحة للولايات المتحدة تطلب فيها المساومة على الامن العراقي مقابل ان تتجاهل الولايات المتحدة الملف النووي الايراني. ذلك لان الاختراق الايراني المباشر للسيادة الوطنية العراقية اخذ يتسع مع توسيع العلاقات الايرانية مع

---

[1] **http://www.maktoobblog.com/redirectLink.php?link=http%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2FNR%2Fexeres%2F3868DDF3-924E-4A16-8272-149E75B45198.htm**

الحكومة العراقية الجديدة. وبعبارة اخرى يمكن القول أن الغزو الامريكي للعراق وسقوط صدام حسين قد اعطيا تعزيزاً كبيراً ومهماً للنفوذ الايراني في المنطقة. [1]

الامر الذي دعا بعض القوى السياسية العراقية الى ان تتهم القوى السياسية القريبة والحليفة لايران بأنها تاخذ الاوامر من ايران وتتمسك بقرارها بناءا على الاوامر الصادرة منها، حتى اصبح الامر الذي يتداوله الشارع العراقي بأن العراق وبعد الانسحاب الامريكي سيكون تحت الاحتلال الايراني، في خضم الثقة التي تظهرها ايران بالقرار العراقي على انه لن يكون بالضد من المصلحة الايرانية لا سيما مع وجود اتفاقية امنية عراقية - ايرانية طمأنت ايران بان العراق لن يسمح للولايات المتحدة ان تستخدمه في حالة المواجهة مع ايران بغض النظر عن وجود الاتفاقية الامنية العراقية - الامريكية الطويلة الامد. أما سوريا فهي الاخرى بدأت تظهر علناً بانها لاعب اساسي في المعادلة العراقية واللقاء الذي وفرت ارضيته سوريا بين علاوي (القائمة العراقية) والصدر (قائمة الائتلاف الوطني) عقب تفاقم حدة ازمة تشكيل الحكومة العراقية. ناهيك عن ان تركيا بالتأكيد تلعب دورا متميزا في مساندة العرب ضد الكرد ليبقى العراق موحدا وتحت سلطة مركزية قوية. كما ان المملكة العربية السعودية ايضا لا يمكن ان تخرج يدها من كل ما يجري في العراق لا سيما وانها كانت في استقبال مفتوح للعديد من القوى السياسية المختلفة والمتفقة فيما بينها.

---

[1] **Charles Tripp, A History of Iraq, Combridge University press, USA, 2007, p.310**

الفصل السادس

مستقبل العراق ومكانة المرأة فيه

(سيناريوهات تحاكي الواقع وتستشرف المستقبل)

تحتل الدراسات المستقبلية مكانة هامة لدى الباحثين في المجالات كافة، ومع عدم اشتراط توفر القدرة على التنبوء بالمستقبل بشكل حاسم لدى الباحث، الا إنه يستطيع بمعرفته وبما له من ادوات بحث ان يتوقع بعض ماهو ممكن الحدوث مستقبلا من خلال التخطيط المدروس، الامر الذي يسهم بوجود رؤى مختلفة يمكن التدخل في صياغة مقارباتها لما يعزز عملية رصد افضلها واكثرها قابلية للتحقق متى ما استجمعت عناصر التأثر والتأثير من مختلف المتغيرات بمدخلاتها ومخرجاتها. وبهذا سوف يكون المستقبل عبارة عن مجموعة رؤى لكل منها متطلباته وفروضه التي يمكن ان تحقق احدها كأحتمال وارد مبني على استحضار الماضي ودراسة الحاضر لأستشراف حقائق المستقبل. مع ضرورة الاعتراف بوجود احتمال للفشل، والفشل في امر ما في الحاضر يفيد في المستقبل. وهو اعتراف سيمكن الباحث من طرح عدة سيناريوهات لتجنب الفشل في المستقبل.

بعباره اخرى ، من حق الباحث ان يتوقع ويدافع عما يتوقعه، ينصح ويحذر مما قد يحدث في المستقبل ، ولكن ليس بمقدوره تقديم نبوءة حاسمة. ففي الوضع البسيط، يمكن للمرء أن يتنبأ بالإستجابات تجاه الميزات البيئية بشكل دقيق نسبياً دون الإستعانة بآراء النخب المجتمعية، إلا إنه كلما زاد التفاعل شدة بين الفرقاء، زادت أهمية إضافة معلومات إدراكية حسية إلى التحليل، إذ توضح الإدراكات نظرة الفرد إلى البيئة التي يعيش فيها، وتتم معرفة تصورات الآخرين من خلال ما يصدر عنهم من كلمات وسلوكيات.

وأنطلاقاً من هذه المقاربة، وبالمقارنة ما بين العالم الغربي والعالم الشرقي، هنالك نظرية تؤكد أن كتاب ومحللي الغرب أكثر قدرة من كتاب الشرق في التحليل النظري والعملي والالهام وأستشراف المستقبل لمنطقة الشرق الاوسط بالتحديد ، بحيث أن أغلب كتاب الشرق الاوسط يعتمدون على ما يكتبه ويحلله ويستشرفه الغرب حول هذه المنطقة. لا سيما وأن كتابات الغرب تعطي الانطباع والتصور بأن الغربيين هم من يرسم السياسة الخارجية والداخلية لدول هذه المنطقة من خلال قياس مدى الاستجابة والترويض للاستراتيجيات والاستشارات التي يطرحونها على حكوماتهم حول هذه المنطقة. وعليه، جادت الكثير من الأقلام الغربية بأستشراف مستقبل العراق بعد الأحتلال، الأمر الذي يحتم على أي باحث التمعن في تنبؤات بعض الشخصيات السياسية والمحلليين المهتمين بالشأن العراقي، حتى وان كان قسم منها منحازا و غير حياديا، و سنورد بعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

فقد رسم نعوم تشومسكي صورة مستقبلية متشائمة لنتائج إحتلال العراق حينما قال في مقالته (هموم ثقيلة) " إنها لحظة عابسة، إننا لا نستطيع فعل شيئ ما لإيقاف الغزو الجارى. ولكن ذلك لا يعنى انتهاء مهمة البشر الذين يهتمون بقدر ما بالعدل والحرية وحقوق الإنسان. بل أكثر من ذلك. سوف تكون المهمة أكثر إلحاحا من ذى قبل، ومهما كانت نتائج هذا الهجوم. وفيما يتعلق بالنتيجة لا يوجد احد عنده فكرة محددة عنها: لا البنتاغون ولا السى آى ايه CIA، ولا أى احد آخر. تتراوح الاحتمالات بين كوارث إنسانية فظيعة كانت قد حذرت منها وكالات الغوث التى تعمل فى العراق، إلى نتائج نسبيا اخف وطأة – برغم انه حتى إذا لم تؤذ شعرة فى رأس إنسان فان ذلك لن يغفر جرم هؤلاء الذين أقدموا على تعريض هذا الشعب الأعزل لتلك المخاطر الجسام، من اجل مصالحهم وأهدافهم المخجلة".[1]

---

[1] نعوم شومسكي / هموم ثقيلة / ترجمة : أحمد زكي ، مجلة زي نت ، العسكرة والحرب / ابريل 2003

ولم يخرج كثيراً عن هذه الرؤية أنتوني كوردسمان، فحسب وجهة نظره فإن "جميع السيناريوهات التي تطرح في الشأن العراقي تؤدي الى 10 - 20 سنة من عدم الاستقرار المحلي والاقليمي نظراً لتعقيدات الموقف الامني في العراق والطبيعة غير المستقرة عملياً لمستقبل جميع الحكومات ، والطبيعة غير المستقرة المشابهة لمنطقة الخليج والتهديد الناشئ من العراق والاعتماد العالمي بعيد المدى على صادرات الطاقة من المنطقة والصراع الفكري والديني لمستقبل الاسلام والعالم العربي والفرص غير الاكيدة لأي حسم نهائي للصراع العربي - ألاسرائيلي والقتال في أفغانستان والحرب الاوسع على الارهاب" .[1] ويرى المستقبل أكثر تشائُماً في العراق بفعل تسجيله لخمسة حروب غير ظاهرة حالياً في العراق وهي على التوالي: المقاومة الاسلاميةالمتشددة،النزاع بين العرب السُنة والعرب الشيعة، النزاع العربي الكردي ، النزاع بين الشيعة انفسهم، النزاع بين السُنة انفسهم . ويبدو أن كوردسمان أغفل النزاع المستشري الذي لا زال تحت الرماد بين الاكراد انفسهم والذي يهدد بالاشتعال في أية لحظة. ومجمل هذه النزاعات والصراعات والحروب لم ولن تفرق بين الرجل والمرأة كما أنها لا ولن تستثني المرأة من نتائجها وأثارها. فأي انجاز هذا الذي يتحدث الامريكيون عن تحقيقه في العراق؟

وأستمر في طرح رؤاه المستقبلية وفق تحليله للواقع العراقي في المذكرة التي قدمها للجنرال أدرينو وفريقه إثر زيارته للعراق في حزيران/يونيو 2009 أوضح فيها أن الولايات المتحدة الامريكية لم تحقق النصر بعد لا على الصعيد العسكري ولا على الصعيد السياسي أيضا كما وأن هنالك تحديات جمة ما زالت تواجة القوات الامريكية حتى ولو انسحبت من المدن العراقية . ونتيجة للقائه مع بعض الشخصيات السُنية والشيعية والكردية حاول أن يطرح عليها بعض المقترحات،

---

[1] أنتوني كوردسمان ، إستراتيجية بوش الجديدة في العراق : ما هي فرص " النصر؟ "، مصدر سبق ذكره، ص6

ولعل أهمها أنه حث العرب السُة والشيعة على مزيد من العمل الموحد والوحدة الوطنية وأن لا ينظروا الى المشكلة الكردية على أنها من قبيل الشأن الداخلي لا بل عليهم النظر اليها من زاوية البحث عن الحكم الذاتي الشرعي. كما وأكد على مسألة الانسحاب العسكري المسؤول Responsible Military Withdrawal لا سيما وأننا بحاجة الى علاقات مستقرة ومستمرة مع العراق لاجل أن نساعد ونسهم في بناء ورفاه وأمن هذا البلد ناهيك عن إننا بحاجة الى أن يكون العراق نقطة التقريب في المسائل الطائفية للعالم العربي لا أن يصبح مصدراً أخر للتطرف أو أن يصبح نائباً لايران أو لاية قوة أخرى .[1]

كما أدلت مجموعة مؤسسة كارنجي للسلام الدولي بدلوها في أحد تقاريرها حول أثر الشأن الداخلي للعراق بصراع قياداته السياسية المستمرة حول السلطة على نتائج أستقرار هذا البلد في منطقة الشرق الاوسط ، فيرون بذلك وبلا ريب بأن أي توافق سياسي من شأنه تحويل العراق من دولة فاشلة الى أخرى فاعلة لا بد له أن يخرج من رحم هذا الواقع الذي تسيطر علية أجندات سياسية متغيرة ومتعارضة، ومن المتوقع أن تكون هذه المهمة في ظل أي ظرف من الظروف صعبة ومثبطة للعزائم نظرا ًلان اللاعبين الكبار بلا إستثناء مسلحون وغير مترددين في اللجوء الى العنف، وعاجزون على ما يبدو عن النظر الى ما أبعد من مصالحهم ألانية التي يفضلونها على مصالح البلاد ككل ، لا سيما في ظل إستمرارية السياسة المتناقضة للولايات المتحدة التي تتبعها إزاء العراق وخصوصا ًبالاستمرار في الاعتماد على القادة الذين يتبعونها ولا يستطيعون

---

2 Anthony H. Cordesman, observations from a visit to Iraq, CSIS, June 2009.available online on the: http://csis.org/publication/observations-visit-iraq

مناقشتها (نفذ ولا تناقش) وهو ما وضعها ووضعهم في موقف لا يحسدون عليه .[1] في حين يرى خبير شؤون المخابرات كينيث بولاك من معهد بروكينغز أن خلال الخمسة عشرة سنة المقبلة "قد يوفر العراق نموذجاَ متعدداَ ديمقراطياَ يعيش في ظل رخاء أقتصادي وإستقرار إجتماعي وديمقراطية سياسية بصورة تتمناها أمريكا لكل الشرق الاوسط ".[2]

أما الكاتب البريطاني باتريك سيل فيربط بين مستقبل العراق ومستقبل الوجود الامريكي عبر عمليات الانسحاب التي من المفترض أنها متفقُ عليها. ذلك لان سيل يتساءل عن الدور الذي ادته الولايات المتحدة للعراق حتى تنسحب منه وما الدور الذي ستقوم به بعد ان تنسحب من العراق؟ فيقول بذلك" سيشهد شهر آب/أغسطس نهاية مهمّة أميركا القتالية في العراق. وبحلول نهاية هذا الشهر سيتقلص عدد القوات الأميركية إلى 50 ألف جندي بعد أن وصل إلى 165 ألفا في ذروة عملية «زيادة عدد القوات». كما من المتوقع أن تنسحب أميركا بالكامل من هذا البلد في نهاية عام 2011. ويبدو الرئيس باراك أوباما مصمّماً على تخليص أميركا من حرب طالما عارضها. لكن، لا بدّ من أن يتقلص نفوذ الولايات المتحدة في العراق بعد أن تسحب قواتها منه. فما الدور الذي ستؤديه أميركا حينها؟ ما الهدف من تشييد سفارة أميركية في منطقة محصّنة في بغداد مع العلم أن تكلفة بنائها بلغت 750 مليون دولار وأنها تمتد على مساحة 104 ألف متر مربع على طول نهر دجلة؟ تضمّ هذه السفارة التي تُعدّ من أضخم السفارات في العالم وأقلها ترحيباً وأكثرها بذخاً، حوالى 1200 ديبلوماسي وجندي وموظف حكومي من 14 هيئة فيديرالية. فهل تعتبر هذه الخطوة تفريطاً هائلاً بالموارد؟ أم أنها خطأ فادح آخر يُضاف على اللائحة الطويلة من الأخطاء التي برزت حين قامت مجموعة من المحافظين الجدد في إدارة جورج بوش الابن بانتهاز الفرصة

---

[1] مجموعة خبراء وباحثي مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، الشرق الاوسط الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 11-10

[2] محمد منشاوي ، كيف يرى خبراء السياسة ...، مصدر سبق ذكره

التي وفرتها أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر لممارسة الضغوط كي تتمّ إطاحة صدام حسين، وهو الزعيم العربي الذي اعتبرتهُ إسرائيل بأنه يفرض خطراً محتملاً؟" [1]

أما رئيس الدولة المحتلة للعراق باراك أوباما فقد إستشرف مستقبل العراق على شكل دروس مستفادة للولايات المتحدة ، وذلك حينما يحاول ان يلعب دوراً مزدوجاً بالقضية العراقية ومستقبل الاوضاع في العراق فمن جهة يركز على تبرءة إدارته الحالية من موضوع شن الحرب على العراق فقال بذلك: " لقد وقع القرار بحرب العراق بصفة اختيارية مما أثار خلافات شديدة سواء في بلدي أو في الخارج. ورغم اعتقادي بأن الشعب العراقي في نهاية المطاف هو الطرف الكاسب في معادلة التخلص من الطاغية صدام حسين، إلا أنني أعتقد أيضا أن أحداث العراق قد ذكرت أمريكا بضرورة استخدام الدبلوماسية وبناء الإجماع الدولي لتسوية مشاكلنا كلما كان ذلك ممكنا". ولكنه من جهة ثانية حاول ان يتعامل مع مستقبل العراق بتوسيع مديات الوعود الامريكية التي بذختها الادارة البوشية السابقة لعهده، ناهيك عن كونه يجد ان مهمته ستنتهي بالانسحاب من العراق وقال بذلك:" تتحمل أمريكا اليوم مسؤولية مزدوجة تتلخص في مساعدة العراق على بناء مستقبل أفضل، وترك العراق للعراقيين. إنني أوضحت للشعب العراقي أننا لا نسعى لإقامة أية قواعد في العراق أو لمطالبة العراق بأية من أراضيه أو موارده. يتمتع العراق بسيادته الخاصة به بمفرده. لذا أصدرت الأوامر بسحب الوحدات القتالية مع حلول شهر آب/ أغسطس 2011، ولذا سوف نحترم الاتفاق المبرم مع الحكومة العراقية المنتخبة بأسلوب ديمقراطي والذي يقتضي سحب القوات القتالية من المدن ال عراقية بحلول شهر تموز/ يوليو وكذلك سحب جميع قواتنا بحلول عام 2012. سوف نساعد العراق على تدريب قواته الأمنية

---

[1] باتريك سيل، مصدر سبق ذكره.

وتنمية اقتصاده. ولكننا سنقدم الدعم للعراق الآمن والموحد بصفتنا شريكا له وليس بصفة الراعي".[1] إن الانطباع الذي تركه هذا الخطاب هو تعليل السياسية الامريكية وتخبطاتها في العراق من خلال اعطاء الوعود للشعب العراقي مقابل تدمير دولته على أرض الواقع الميداني. وعلى ما يبدو ان الوضع في العراق غير مرهون برئيس أمريكي أبيض ولا رئيس أمريكي أسود، كما انه غير مرهون برئيس محب للاسلام والمسلمين ورئيس يكره العالم الاسلامي بأكمله. إن العراق هو الغنيمة الكبرى والمفتاح الاستراتيجي للسيطرة على عموم منطقة الشرق الاوسط، من خلال وجود قوة مدنية او عسكرية امريكية على ارضه مع حكومة تابعة للولايات المتحدة تحكمه وهذا هو المطلوب.

وهذا بالضبط ما اثبتته إستراتيجية الامن القومي الامريكية الجديدة (National Security Startegy) التي طرحها اوباما، وهي الوثيقة الاولى والتي صدرت في أيار/مايس 2010، والتي تم ذكر العراق فيها ولكنها اعتبرته من الاولويات الثانوية في الاستراتيجية الامريكية وسياستها الخارجية حيال العالم والشرق والاوسط بالذات. لقد اثارت هذه الاستراتيجية اهتمام المحللين العرب والذين رأو في أن الولايات المتحدة تسعى بأستبدال الانسحاب من العراق بتواجد مدني قوي يخدم المصالح الاستراتيجية الامريكية ، وبذلك يتحول احتلال العراق الى انتداب عليه. والنص الذي جاء بالوثيقة عن العراق ذكر:" ثانيا: العراق: ويتمثّل الهدف الأساسي في جعل العراق سيّدا ومستقرا وقادرا على الاعتماد على نفسه، وهو ما يستوجب الاستمرار في دعم حكومة عراقية عادلة ومسؤولة، تمثّل العراقيين وتعمل على حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، إلى جانب التزام أميركا المستمر بعراق ديمقراطي وحكومة منتَخَبة، بما يؤدي إلى تعزيز العلاقات الثنائية فيما بعد

---

[1] وزارة الخارجية الامريكية، كلمة الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة، 5حزيران 2009، منشور على الموقع الالكتروني للوزارة وباللغة العربية:
http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2009/June/20090604131858bsibhew0.1580774.html

على أساس من المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وبما يفضي إلى بناء روابط اقتصادية وتجارية بين العراق والعالم، ويتيح له تبوّء مركزه المستحق في المجتمع الدولي ليسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ويتم تحقيق هذه الرؤية من خلال إستراتيجية تقوم على ثلاثة مكونات رئيسية، هي: 1. إنجاز المرحلة الانتقالية، ونقل الأمن بشكل كامل ليكون من مسؤولية العراقيين، ووقف العمليات القتالية في شهر آب/أغسطس 2010، مع الاستمرار في تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، وتقديم المشورة لها، والقيام بعمليات محددة الأهداف لمكافحة الإرهاب بما يتفق مع التزامات أميركا مع العراق ومن بينها الاتفاقية الأمنية، على أن يتم سحب القوات العسكرية في نهاية عام 2011، مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الإستراتيجية. 2. الحفاظ على الجهود السياسية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، وحل الخلافات المعلقة، ودمج اللاجئين والمشردين الذين يستطيعون العودة بمجتمعهم، ومواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية ومعايير المساءلة. 3. إعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان تحقيق انسحاب مسؤول من شأنه أن يوفّر للعراق فرصة لتعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة له ولمحيطه في الشرق الأوسط."[1]

وقد ألقى توماس فريدمان، وهو ليبرالي متحمس ومشجع لغزو العراق، باللائمة على العراقيين و" ثقافة" عدم الإستقرار والعنف التي يحملونها. فبالنسبة له، في ظل غياب " نيلسون مانديلا شيعي عراقي"، فإن التغيير نحو الأحسن سيأخذ وقتا

---

[1] نقلاًعن:ثروت الهيبي، قراءة تحليلية:العراق المحتل في استراتيجية الامن القومي الامريكي لعام 2010، لندن، منشورات مركز الشرق العربي، منشورة على الموقع الالكتروني لمركز : http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-25-07-10-1.htm
http://www.maktoobblog.com/redirectLink.php?link=http%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2FNR%2Fexeres%2F3868DDF3-924E-4A16-8272-149E75B45198.htm

طويلاً في المستقبل.[1] وقُدِمَ أقتراحا عمليا أكثر ومبنيا على أسس تجريبية من قبل أثنين من أقدم مراقبي العراق، وهما فريد وكيمبرلي كاجان. ركيزة هذا الأقتراح أنه يتوجب على أوباما التخلي عن رأيه والفترة الزمنية التي فرضها على نفسه لخفض عدد القوات الامريكية، وأن يعود إلى نهج قائم على شروط مماثلة لتلك التي تبنتها إدارة جورج دبليو بوش قبل مباحثات وضع القوات. ومن شأن هذا، في الواقع، أن يبطئ أنسحاب الولايات المتحدة من العراق ويزيد من الإلتزامات الأميركية إذا كان القادة الميدانيون يعتقدون أن الوضع يبرر ذلك.[2] وأخيراً، ترك لمراقب ثاقب البصر ولكن متشائم حول العراق، توم ريكس، القول بأن على إدارة أوباما إعادة التفاوض على إتفاقية وضع القوات بشكل تام كي يمكن الأحتفاظ بـــقوات قوامها 30,000 إلى 50,000 من القوات الأمريكية في البلد بعد كانون الأول 2011 وليس سحبها في 2011 كما نصت الاتفاقية، لان هذا من شأنه، كما يأمل ريكس، ردع عدم الأستقرار المتزايد أو عودة أندلاع حرب أهلية شاملة.[3]

ولأجل الرد على هذا الاستشراف المستقبلي الذي يربط ما بين مستقبل الوضع في العراق والانسحاب الامريكي، لابد لنا من كشف الصراع الجديد الذي برز بين

---

[1] Thomas L. Friedman, 'Iraq's Known Unknowns, Still Unknown', *New York Times*, -1 23 February 2010, http:// www.nytimes.com/2010/02/24/ opinion/24friedman.html. Cited in: Toby Dodge, the US and Iraq: Time to Go Home, Survival: After the flood, Journal published by Routledge; Taylor & Francis Group, 25 March 2010, no. 52, http://www.informaworld.com/smpp/title~content=t713659919:

[2] Kimberly Kagan and Fred Kagan, 'Iran has Designs on Iraq', *Wall Street Journal*, 17 February 2010, http://online.wsj.com/article/SB20001424052748704804204575069140222329182.htm. Cited in: Toby Dodge, op.cit

[3] Toby Dodge, the US and Iraq…, op.cit, p.131

السياسيين وداخل اروقة الحكومة العراقية والتي يمكن من خلالها استنتاج رؤيتهم لمستقبل العراق. فمع البدء التنفيذي لعملية الانسحاب، بدا هذا الصراع ذا سمة داخلية بين طرفين، ألأول يمثله مؤيدو الاحتلال واعوانهم والثاتي يمثله مناهضو الاحتلال و انصارهم . وبالتأكيد فان مناهضي الاحتلال وانصارهم هم الفئة التي سعت بكل الطرق لاجل ان توصل الولايات المتحدة المحتلة الى هذه الاستراتيجية في الانسحاب التام من العراق. الا ان هذه الفئة تفرق بين الانسحاب وانهاء الاحتلال حيث تؤكد ان عمليات الانسحاب التي يؤيدها الرئيس أوباما هي تخدم اهداف ادارته المتمثلة في مصداقية الوعود الانتخابية التي قطعها، لا سيما وانه مقبل على الانتخابات نصف السنوية للكونكرس والتي ستجري في نوفمبر/تشرين الاول 2010. في حين ان اوباما وادارته لا يريدون انهاء الاحتلال بأبقاء العراق مربوطا بالتبعية الامريكية خصوصا وان المتعاونين معه هم من يتحكم بالسلطة السياسية وصناعة القرار فيه. وبالتالي فان عمليات الانسحاب تكتيكيا تحمي الجيش الامريكي ولا تنهي احتلال للعراق وهي المخاوف المستقبلية التي تطرحها هذه الفئة للمرحلة القادمة.

اما الطرف المؤيد للاحتلال والذي يرى وجوده مرتبطاَ بوجود قوات الاحتلال فهو الطرف الذي ثارت فيه جدالات وصراعات داخلية -داخلية، ففي هذه الفئة هنالك من يرى ضرورة في عملية الانسحاب. ويمثل هذا الطرف القوى السياسية التي استطاعت ان تمتلك قوة عسكرية مسلحة (نظامية او مليشيات) قادرة على حمايتها. ويمثل هذه الفئة السيد المالكي و حكومته، حيث اكد هو وآخرون من وزرائه و عبر وسائل ألأعلام ان القوات العراقية ذات قدرة و جاهزية كاملة لحفظ ألأمن في العراق، كما أنهم (أي ألمالكي و مساعديه) ظلوا يطالبون الجانب الأمريكي بضرورة الألتزام ببنود ألأتفاقية ألأمنية والتي اكدت على سحب اولي في نهاية آب 2010 و سحب كامل في نهاية 2011. بينما يجد الطرف الثاني في نفس الفئة المؤيدة للأحتلال ان هناك ضرورة لبقاء القوات الامريكية، حيث تشعر

هذه الفئة بأن ألأنسحاب سيضعف مركزها داخل العراق. ولقد ظهرت مخاوف واراء هذه الفئة على لسان رئيس اركان الجيش في وزارة الدفاع -حكومة المالكي - الفريق الاول (بابكر زيباري) الذي حذر من عدم قدرة الجيش العراقي الحالي على ضمان امن العراق حتى عام 2020.[1] والسيد هوشيار زيباري وزير الخارجية الذي دعم هذا التصريح حينما بين، وهو في زيارة خاصة للولايات المتحدة، بان القوات العراقية غير مؤهلة بتاتا للدفاع عن العراق من أي اعتداء خارجي حقيقي يمس أمن العراق وسيادته.[2] الا ان كلا الطرفين متفقان على التطمين الذي تضمنه بنود الاتفاقية الامنية، التي وقعوها ضد ارادة العراقيين، بتمكنهم من استدعاء القوات الامريكية في أي وقت تطلبه الحكومة العراقية.

في ادق استشراف لمستقبل العراق على المدى المنظور بعد الانسحاب الامريكي يمكن ان نجده في جواب احد السياسيين العراقيين الحاليين، الذي رفض ان يعلن اسمه، وهو يجيب على التساؤل الذي طرح عليه في: كيف ترى مستقبل العراق بعد الانسحاب الامريكي، فمستقبل هذا البلد يعني ابناءه والعرب والمنطقة؟ فيجيب السياسي معربا عن ان مستقبل العراق لا يمكن استشرافه بسهولة نتيجة كونه قد يكون أسوأ من حاضره وماضيه ، فالعراق في معركة كبرى قائمة على معالم لصراع يجري على مستويين. يوضحهما السياسي بقوله: "صراع داخلي على مستقبل البلد بين مكوناته الرئيسية وهم الشيعة والسنة والاكراد. وصراع اقليمي محموم على العراق بين الدول المجاورة والدول البارزة في الاقليم من دون ان ننسى الاهتمام الدولي بالعراق بسبب ثروته وموقعه». وتابع تحليله الواقعي، والمنطلق من خبرته وهو جزء من العملية السياسي، في ان المخاوف والشكوك المتبادلة بين مكونات المجتمع اضافت غموضاَ اخر ورؤية تشاؤمية اخرى لمستقبل العراق ويقول بذلك: «الشيعة ليسوا في وارد التنازل عما يعتبرونه انصافاً وانتصاراً، اي عن المعادلة التي قامت غداة سقوط نظام صدام حسين.

[1] **http://newsforums.bbc.co.uk/ws/ar/thread.jspa?forumID=12400**

[2] معظم شاشات التلفاز العراقية وغير العراقية تناقلت هذا الخبر . قناة الشرقية والجزيرة والعربية من بينها.

يتخوفون من ان تؤدي ادوار اقليمية ودولية الى اعادة تصحيح المعادلة وخفض حجم انتصارهم. السنة ليسوا في وارد القبول بهذه المعادلة واحتجاجهم واضح سواء عبر العمل العسكري او الانتخابات. بعد سقوط النظام ارتكبت قوى من الجانبين ممارسات مشينة (تهجير وتفجير واغتيالات) وليس صحيحا ان كل الارتكابات نفذها من جاؤوا من الخارج. لسنا في اوروبا لنحل النزاعات عبر صناديق الاقتراع. هذا العراق. وضعه شديد التعقيد. ما اخشاه هو التسابق على اقتطاع القسم الاكبر من الكعكة خصوصاً بعد انسحاب الاميركيين. والطلاق لايمكن ان يكون الا داميا». وفي تحليله للعلاقة الثلاثية بين الداخل العراقي والخارج الاقليمي والامريكي فيرى "ان الصراع الداخلي على العراق يرافقه صراع اقليمي شديد عليه يصب النار على زيته المشتعل اصلا. قال: «يمكن القول ان اللاعب الاميركي ابتعد مع مجيء اوباما عن اللعبة الداخلية. اخذ مسافة وتراجع وزنه وثقله. ويمكن القول ايضا ان ايران هي اللاعب الخارجي الاول على الساحة العراقية. تتصرف ايران انطلاقا من قناعتها بأن معركة مستقبل المنطقة تدور على ارض العراق. التوازنات الجديدة واحجام الادوار وملامح المنطقة وحضور الدول الكبرى في مصالحها وقرارها. تركيا ادركت اهمية المعركة ودخلت ميدان التنافس بالاستثمار والسياسة والديبلوماسية والوساطات. سورية المجاورة يمكن ان يكون لها تأثير. علاقاتها بإيران وتركيا يمكن ان تساعدها كما يمكن من جهة اخرى ان تقيدها".[1] واصبح مستقبل العراق مقرر من الدول الاقليمية والدولية والشخصيات المتنافرة لقادته الجدد.

بالاضافة الى ان نتائج الاوضاع الداخلية و نتائج عملية دمقرطة العراق و استنادا الى انتخابات 2010 فان المشهد السياسي ظل ممزقاً واستخدام سياسة تفتيت المجتمع للحصول على المناصب السياسية معمول بها، وماضية الاحزاب

---

[1] نقلا عن غسان شربل، الصراع على العراق مرشح للاحتدام ونتائجه ترسم مستقبل المنطقة، حوار مع شخصية سياسية عراقية رفضت الكشف عن اسمها، جريدة الحياة البنانية والمنشورة في 23/مايس 2010. والمنشورة على الموقع العراقي الالكتروني: http://www.iraqi123.com/ar/columns/711/.html

والتكتلات السياسية في تنفيذها حتى بات المواطن العراقي لا إراديا محكوماَ بتنوعات مجتمعه وأطيافها. فقد أستنتج علي المؤمن - رئيس مركز دراسات المشرق العربي - في دراسته حول ألأنتخابات الى ان هنالك متحكمات انفرضت على طبيعة توجهات الناخب العراقي حينما ذهب لينتخب ويستخدم صوته. وأستطاع أن يحدد هذه التوجهات في:"1 - الناخب العربي الشيعي والسني؛ يحكمه الانتماء المذهبي - الطائفي بالدرجة الأساس سنة -شيعة. 2 - الناخب الكردي السني؛ يحكمه الانتماء القومي بالدرجة الأساس: عرب - كرد .3 - الناخب الكردي والتركماني والشبكي الشيعي؛ يحكمه الانتماء المذهبي - الطائفي بالدرجة الأساس: سنة - شيعة. 4 - الناخب التركماني السني يحكمه الانتماء القومي بالدرجة الأساس: عرب - كرد - تركمان. 5 - الناخب المسيحي الآشوري يحكمه الانتماء الديني القومي، والصابئي والايزدي يحكمهما الانتماء الديني."[1] ولكن بنظر القادة الجدد وسياسي القرن الحادي والعشرين في العراق ان ذلك كله نتائج طبيعية لعملية ديمقراطية عمرها لم يتجاوز الثماني سنوات. فبحسب وجة نظرهم ان الطريق طويلة وان كان على حساب الابرياء. ويؤيد ذلك عدنان الباجه جي مثلا بقوله أن "الديمقراطية خيارنا الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار بدلا من الأنظمة الشمولية والدكتاتورية والانقلابات العسكرية، وقدرنا أن نستمر ونصبر ونتمسك بالنظام الديمقراطي رغم صعوبته، لتحقيق هدفنا وتحسين الأوضاع المعيشية وبناء العراق والابتعاد عن التوجهات الطائفية، التي لم تجلب للبلاد إلا الكوارث".[2] ولا نعتقد بأن السيد الباجه جي قد تنبه الى ان العراق اليوم قد دخل موسوعة غينيس العالمية في فشله في تشكيل حكومة وحدة وطنية لمدة 230 يوما بعد الانتخابات، منذ 7 اذار/مارس 2010، ووفق مبدأ الديمقراطية التي

---

[1] علي المؤمن، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، دراسة منشورة على موقع المدى، **http://www.elm7ata.com/vblshowthread.php?t=29504**

[2] **جريدة الشرق الاوسط، عددها 11186، 2009/7/14**

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11186&article=527439&feature

مارسها الملايين وقتل خلالها العشرات يوميا لاجلها ولاجل من تسلط من خلالها على مقاديرهم.

أما اغلب الكتاب العرب فإن رؤيتهم اتسمت بالشعور بالمسؤولية حيال العراق ومجتمعه، وإن دراساتهم ركزت على التحول الذي اصاب المجتمع ودلالاته المستقبلية، لا سيما لدى المحللين والمراقبين الحياديين منهم والذين يضعون المقارنة التاريخية والاعتبارات الاستراتيجية الامريكية نصب اعينهم في مسألة التعامل الامريكي مع العراق، ويجدون صعوبة في التكهن بنظرة تفاؤل لمستقبله وبالتحديد على المنظور المتوسط والقريب. فهنالك مثلا من يرى بأن الاحتلال الامريكي - البريطاني قد نقل المجتمع العراقي من الوحدة الى التفكك، ومن سلطة الدولة الى سلطة الميليشيات ، ومن السلطوي والسياسي والقانوني الى سلطات تهديمية مارقة واجرامية، ناهيك على انه نقل التعددية المذهبية الى تعددية سياسية - طائفية، لا تمارس السياسة بل المواجهة المسلحة التي تجذب، في شروط الافقار وغياب القانون، أعدادا ً هائلة من الجائعين والمرتزقة والجهلة والمشحونين طائفيا ً، الذين يزيدون في دمار المجتمع ويصادرون أفاقه.[1] وهذا يعني ان المجتمع بحاجة الى انقلاب ذاتي للرفض وللتغيير الوطني الداخلي.

أما المفكر العربي عزمي بشارة فيرى أن احتلال العراق من قبل القوات الامريكية والبريطانية كان ذا نوايا عبر عنها في قوله"إذا كان الهدف هو تحقيق ديمقراطية ونظام ديمقراطي يشكل نموذجا أو تعددي أو أي شكل آخر يشكل نموذجا للمنطقة فمن الواضح أنهم فشلوا في ذلك وانهاروا معه. و إذا كان الهدف هو تحطيم العراق فان نجاحا نسبيا قد حصل في هذا المجال. ولكن من الواضح أنه كانت هناك عناصر صهيونية أو غير صهيونية تفرح كثيرا لذلك لأن هذا البلد يغيب عن

---

[1] فيصل دراج، حصاد مجلة المستقبل العربي للعام 2009:قراءة في وجوه مجلة قومية ملتزمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 374، نيسان 2010، ص 90

المشهد [الصراع العربي ألصهيوني] لفترة طويلة كدولة او ككيان سياسي، في هذه الأثناء نجحوا في إحداث تغييرات في الواقع السياسي العربي، أمور كثيرة لم يكن باستطاعتهم في الماضي تمريرها مرروها مثل إقامة محور علني تقريبا موالٍ للغرب وليس لديه مشكلة مع إسرائيل". ويضيف أن مستقبل المنطقة بأكملها مرهون بمستقبل العراق ويعبر بذلك بقوله "إذا حصلت فتنة في العراق لن تسلم دول المنطقة وكل شيء حيتضرر قضية فلسطين حتتضرر لبنان حتتضرر وحدة الشعوب العربية حتتضرر الخليج حيتضرر من فتنة في العراق وعندها الولايات المتحدة مثلما إسرائيل التي راهنت على الفتنة السنية الشيعية حتتظرر، و ستفكر في لبنان وتقول لماذا أعمل حربا هناك خلينا نشوف بنعزل حزب الله داخليا .. ، أيضا هذا الرهان أن عزلة إيران، غير العقوبات الاقتصادية، إذا دخلت في فتنة عزلتها في العالم الإسلامي وفي العالم الثالث عموماً ..." و بالتالي فهو يدعو القوى الاقليمية ودول جوار العراق ومن اجل مستقبل العراق الى "انه من اجل العراق ولذلك آمل أن القوى الإيجابية المتحركة حاليا، مثل تركيا سوريا وقطر في أفكار بهذا الشأن وبالتنسيق مع إيران، أنه يجب أن يتركوا هذا البلد بحاله يعيد بناء ذاته ويحصد نتائج بطولة أبنائه الذين حرروا العالم من المحافظين الجدد، أن هذا البلد المضرج بالجروح والآلام والجراح يتركونه يتطور ويتركونه يعيش ولا نعيد توازنات طائفية هي عبارة عن حرب باردة لا نعرف متى تتحول الى حرب، التوازنات الطائفية حتى لو عملت عليها سيتم تسميتها باية تسمية، طائف أو غيره، هي في نهاية الأمر حرب باردة لا تعرف متى تشتعل لأن البلد كله مرتب على محاصصات أو منطق طائفي.. ا أنا في اعتقادي ان الشعب العراقي لحد الآن لم يصبح طائفياَ سياسيا".[1]

---

[1] حوار مع عزمي بشارة حول الاثار الاستراتيجية للانسحاب الامريكي من العراق، قناة الجزيرة الفضائية في 2010/9/13 ومنشور على: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/321E79D1-9F57-469C-AFE9-2D90DACD35F1

وهو ما يعطي صورة للتخوفات المستقبلية في ان التمزيق المجتمعي الطائفي اخذ يظهر في تفكير الفرد العراقي والخوف كل الخوف من ان يكون هذا الامر هو تأسيسي لبناء الدولة من جديد وفق الاسس الطائفية والقومية والاثنية وتصبح عبارة عن دويلات مخفية في داخل الدولة العلنية. وهذا ما نبه اليه الكاتب الاستاذ فهمي هويدي وهو يؤكد خطورة الاعوام القادمة في العراق إثر احداث سامراء في عام 2006 والتي حتما انها تؤرق كل عربي يهمه أمر العراق والعراقيين فيقول بذلك" الأمر أكبر وأعمق بكثير مما يبدو على السطح، لأن الاحتقان الطائفي يتجاوز حدود العوام، ذلك أن مؤسسات الدولة المختلفة تحفل بالعناصر التي تنتمي إلى هذا الفريق أو ذاك. ولك أن تتصور وضع الجيش أو المؤسسة الأمنية في هذه الأجواء، وكيف أن عقدها يمكن أن ينفرط ــ ينفجر ان شئت الدقة ــ عند أول مواجهة مقبلة من ذات العيار الذي شهدناه في تفجير مرقد سامراء. إذ قد نفاجأ بأن كل مجموعة انحازت إلى الطائفة التي تنتمي إليها، الأمر الذي يفتح أوسع الأبواب للحرب الأهلية، وهذا ليس افتراضاً بعيد الاحتمال، لأن الوضع في وزارة الداخلية مثلاً يعبر عن تلك الحقيقة المفجعة".[1]

أما الباحث في شؤون الخليج والامن الاقليمي (أشرف كشك)، فقد ربط بين مستقبل العراق وانهاء العنف فيه بالانسحاب الامريكي المسؤول من العراق في ظل عزم ادارة أوباما على سحب جميع قواتها القتالية مع نهاية عام 2011 وتغيير اسم المهمة العسكرية من (عملية حرية العراق) الى (عملية الفجر الجديد)، وذلك حينما ميز بين مفاهيم الانسحاب وتخفيض القوات وإعادة الانتشار في العراق ليصل الى نتيجة مهمة بشأن السياسة الامريكية تجاة العراق، ومهما تباينت على المستوى التكتيكي، فإنها استراتيجية واحدة سيظل العراق مربوطا بها

---

[1] فهمي هويدي، انه حصاد احتلال العراق، صحيفة الشرق الاوسط ، نقلا عن موقع هيئة علماء المسلمين، http://www.iraq-amsi.com/Portal/news.php?action=view&id=5480&7b9bb973e3f79ac66d9f236b4c44244e

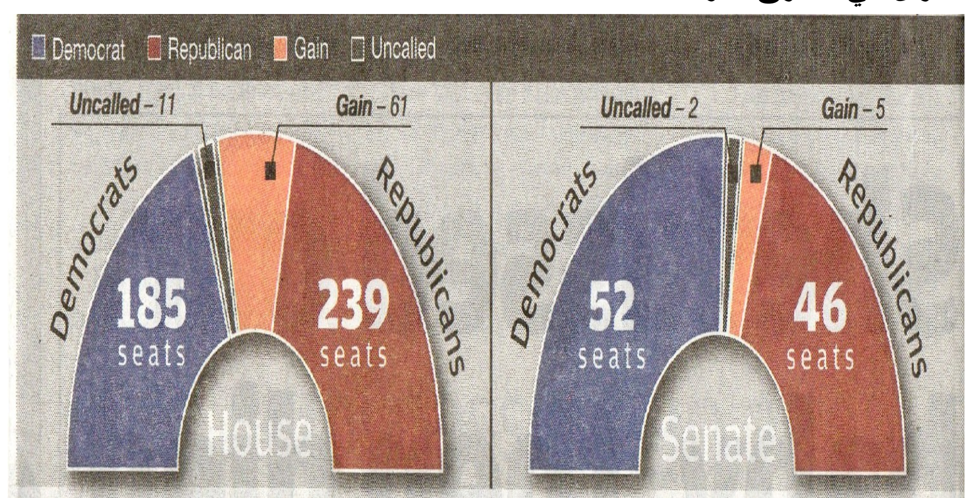
مفادها" أن مسألة ترك العراق للعراقيين تبدو شبة مستحيلة ، انطلاقا من قناعة الادارة الامريكية بأن غزو العراق عام 2003 يعد ركيزة لتغيير المنطقة برمتها" ودافع الانسحاب الرئيس للامريكان هو التخفيض من نفقات الحرب المخصصة لها، وهي 747,3 مليار دولار ، حيث أن تخفيض الجنود من شأنه ان يسمح بتوفير 67 مليار دولار خلال عامي 2011 و 2012،[1] وليس تسليم العراق للعراقيين كما تم الاعلان عنه من قبل الادارة الامريكية ولا سيما وان جاهزية القوات الامنية العراقية على تسلم الملف الامني مشكوك فيها لحد الان.

وقد تكون الرؤية الأمريكية المتشائمة عن مستقبل العراق اصبحت واردة اكثر بعد نتائج الانتخابات نصف السنوية للكونغرس الامريكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، والتي جاءت لصالح الجمهوريين وواقعيتهم في استخدام القوة وفوق القانون، اربكت مخططات الديمقراطيين واستراتيجيتهم (انظر الشكل والرسم البياني الاتي الذي يوضح عدد المقاعد بين الديمقراطيين والجمهوريين في مجلسي العموم والشيوخ الامريكيين). ان استراتيجية تدمير العراق اذا ما خفت لاسباب تكتيكية في عهد الديمقراطيين لادارة باراك اوباما ستعود وبقوة لا نظير لها في عهد الجهوريين الذين كانوا قد بدأوا التدمير باحتلال العراق وانهاء كل أمل يمكن ان يعيد له القوة. و اذا وضعنا بنظر الحسبان انه في 2012 ، موعد الانتخابات الرئاسية الامريكية والتي ستكون متزامنة مع وجود الحكومة العراقية الضعيفة التي تشكلت بسياسية الامر الواقع المفروض وبدون اي وجهة نظر وطنية او على الاقل تضع العراق في الحسبان في ظل تصارعها على السلطة السياسية لاكثر من ثمان أشهر. فإذا الديمقراطيون أردوا ألتظاهر امان الرأي العام الاقليمي ان هذه التصارعات هي ديمقراطية يمارسها السياسيون العراقيون وان الولايات المتحدة خارج لعبة التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد ، او من

[1] أشرف كشك، حقيقة الانسحاب الامريكي من العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، المجلد 45، اكتوبر 2010 ، ص 140-ص141

خلال القول بأن سياسة أوباما هي استخدام الدبلوماسية الوقائية وفتح الحوارات والمفاوضات وعدم التدخل بل المساعدة لاجل الاسهام في البناء والاستقرار لبلدان هذه المنطقة والعراق من أولوياتها هنالك. ولكننا نعتقد أن الجمهوريين سيكونون اكثر جرأة في القول للرأي العام الاقليمي في الشرق الاوسط بان امريكا فعلت هذا بالعراق وانها في انتخابات 2014 ستكون صارمة في اختيار رجلها المناسب وستفرضه بالقوة على بقية الاطراف الاخرى. وستقول بصراحة ان النظام السياسي الحاكم في العراق هو من صنع الولايات المتحدة وستذكر السياسيين ان مهمتها لم تنته في العراق وانها مستعدة لتغيير انظمته السياسية المنتخبة متى ما رأت ان ذلك يضر بمصلحتها وسمعتها العالمية، وربما تضيف أن ديمقراطية بهذا الشكل غير مقبولة لان السياسيين ضعفاء للغاية في عدم قدرتهم على تسيير الامور وانهاء الصراعات ومن ألأفضل العودة الى نظام دكتاتوري تابع لها و هو المهم من كل عملية التغيير. وهذا ما يقوله كل من كينيث أم بولاك وسارجسيان، الباحثين في مركز سابان للسياسة في الشرق الاوسط، في بحثهما الموسوم (الوجة الاخر للعملة) حيث يذكران بأن " قبل الغزو الأمريكي للعراق، قدم الأسرائيليون المشورة التالية لنظرائهم الأمريكان " لم لا تجدون بأنفسكم مباركا لطيفا لإدارة العراق"، ويقصدون بذلك دكتاتوراً موالياَ للولايات المتحدة يوحد البلاد بالقوة، و يسمح للولايات المتحدة بالأستغناء عن العملية الصعبة المتمثلة في بناء نظام تعددي في دولة تعرف القليل عنه. واذا ما وضعنا جانبا مسألة التراجع المطلق عن القيم الأمريكية وتطلعات العراقيين فإن هذا ربما يمثل، من منظور السياسة الواقعية البحتة، فكرة مغرية للأمريكان. أن عملية بناء دولة ديمقراطية بدائية نوعا ما اثبتت أنها عملية مكلفة ومثيرة للأنقسام بطرق مختلفة وكثيرة. كما انه لا يوجد ضمان ان ألعملية ألديمقراطية ستنجح . واليوم توجد مؤشرات مقلقة بأنها تقول بأنها لن تنجح، وذلك يرجع في جزء منه إلى أخفاقات الولايات

المتحدة وأخفاقات العراقيين في الجزء الآخر".[1] وهذا دليل كاف على ان الولايات المتحدة بإدارة الجمهوريين لم تأت لنشر الديمقراطية في العراق وانها تفكر في الديكتاتور الذي يلبي مصلحها وإستراتيجيتها ويسهل عليها الانتقال الى الدول الاخرى في الشرق الاوسط.



Citied from: Hayden Smith, election disaster for Obama as Republicans storm back, METRO newspaper, UK, Nov.4 2010, P.6

الجمهوريون والمحافظون الجدد، اذا ما نجحوا في ألأنتخابات ألقادمة سيحاولون حتما اعادة امجاد الامبراطورية الامريكية من جديد التي اصبح مواطنها الامريكي وحسب اعتقادهم ضعيفاَ في مواجهة المطالبة بالاعتذار والندم على اتخاذ القرار الخاطئ في غزو واحتلال العراق، وهو ما أكدته إدارة اوباما وهي تصر على سحب جنودها دون اعلان النصر في العراق، حيث جاء سحب الجنود هروبا من المقاومة العراقية التي ظلت تلاحقهم ومنذ 10 نيسان/أبريل 2003 . واذا ما كانت ادارة أوباما قد شعرت بالتحدي الاستراتيجي في العراق فان الجمهوريين لا

---

[1] Kenneth M. Pollack and Irena L. Sargsyan, The Other Side of the COIN: Perils of Premature Evacuation from IraqThe Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, April 2010, no.33:2, p.28

يزالون ينظرون الى حربهم في العراق على انها حرب استراتيجية لطالما خططت لها الولايات المتحدة، وأن أستخدام اعذار التدخل الانساني لم يكن سوى تكتيك او وسيلة وسبيل أوصلها لهذا الهدف ، وألآن و بما أن ألحاجة قد انتفت الى هذه الوسيلة فان هناك ضرورة جديدة لاستخدام القوة لازالة عوامل منع الاستقرار لتنتقل بعدها الى المحطة الثانية وهي إيران.

وعليه وبعد ان ناقشنا وبأسلوب التحليل المدعوم بالادلة الرؤى العربية والعراقية والغربية - الامريكية لمستقبل العراق فإننا نطرح رؤيتنا المستقبلية بالاعتماد على عملية الربط الاساسية بين ما سبق من افكار وطروحات مع الحاضر الذي عشناه في العراق وبأستخدام الخبرة السياسية والاستراتيجية كمختصين في العلوم السياسية فأن الدراسة التي نشرف على نهايتها وبفصولها السابقة، (درسنا فيها الاحتلال ومبرراته ونتائجه على العراق) وحللنا طبيعة واستراتيجية الصراعات الاقليمية وصراع الارادات السياسية الداخلية ووجود القوى الدولية من غير صفة الدولة، التي اتخذت من العراق ساحة مفتوحة لمقارعة الولايات المتحدة، وجدت الدراسة أن العراق والعراقيين انفسهم امام معادلة صعبة لا يمكن تسويتها بسهولة، وان ثمن تسويتها يتطلب دماءا كثيرة سيدفعها الابرياء من العراقيين.
وحيث أن الدراسة ركزت ايضاً على الوضع الذي عاشته وتعيشه المرأة العراقية - كنموذج للدراسة - متحدية الظروف الصعبة التي احدثها الاحتلال وادواته وما تمخض من أثر سلبي طال الاسرة العراقية بمكوناتها واركانها كافة والتي تحتل المرأة فيها دورا ًقياديا ًرائدا ًساعدت هذه الظروف على ترصينه، إن الصورة الحزينة والمؤلمة التي رافقت هذا الكتاب عند تناوله المجتمع العراقي والصراعات السياسية التي أستغلت التنوع النسيجي الفيسفسائي الذي يتميز به المجتمع بالاضافة الى منهج المقارنة الذي استخدمه التحليل، وبالتحديد فيما يخص أداء دور المرأة العراقية قبل وبعد الاحتلال، دفعنا الى القول بأن الايمان بصواب حركة التاريخ باتجاهها العام وبمجمل المؤشرات التي تضفيها عملية التحليل لمسار

الاحداث التاريخية التي عاشها المجتمع العراقي يجعل عملية استشراف مستقبل العراق ومكانة المرأة فيه يتوقف امام مشهدين أو رؤيتين متوقعتين هما:

المشهد الاول: المتشائم للمدى المنظور والمتمثل في تفاقم الاوضاع وفقدان المرأة للمنجزات التي حققتها والعودة بها الى الوراء.

المشهد الثاني : المتفاعل للمدى المتوسط البعيد والذي يحاكي انتفاضة المجتمع الرافضة لمخططات تدميره وتفتيته وتهميش المرأة فيه.

تفيد المحاكمة الموضوعية للسيناريو الاول ان بقاء الصيغة الحالية للعملية السياسية ستزيد من فرص نجاح الخيار الاول وهو المشهد المطبق حاليا، وبهذا سنشهد المزيد من امتهان المرأة وتردي وضعها النفسي والاجتماعي والاقتصادي. فالتساؤلات المطروحة على الساحة العراقية لما يمكن ان تقوده الصراعات والتناحرات السياسية على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، وهل هناك أمل في أن تتحول هذه ألتجربة المريرة (ألاحتلال وما تلاه) إلى تجربة ديمقراطية ناجحة؟ وهل سيتمكن العراقيون من تجاوز سنين ألاحتلال الثمانية و ما أوجدته من تفرقة وتشتيت و تمزيق وفساد واقتتال طائفي وعرقي ومذهبي وإهدار للمال العام ناهيك عن تدمير الدولة و مؤسساتها، بسهولة و نجاح؟ و هل سيتغلب الوعي ألعراقي والتراث ألعراقي و ألحضارة ألعراقية ألعريقة على أسباب ألفرقة ويتمكن العراقيون من بناء بلدهم من جديد؟ وهل ستجد المرأة العراقية المكانه التي تمتعت بها على مر الازمان؟ أن ألجواب على كل هذه ألأسئلة لا يمكن أن يكون عاطفيا بل موضوعيا وواقعيا. أن ألحقيقة تقول لقد تم تمزيق ألعراق بصورة لا يمكن لأبنائه أن يعيدوا وحدة صفه بسهولة وان يبنوا بلدا موحدا و ديمقراطيا، وان ما حدث هو فوق طاقة و قدرات العراقيين و تراثهم. وإذا ما أردنا أن نورد ألأسباب التي تجعل الباحثين يعتقدون بصعوبة مهمة العراقيين بهذا الشأن يمكن ان نورد ألأسباب التالية:

ألسبب ألأول هو نتائج ألوجود و ألاحتلال ألأمريكي، وما تركه على ارض الواقع، لا سيما وأن المحتل لم يظهر في أية لحظة من أللحظات بأنه راغب في بناء عراق مستقل موحد وديمقراطي. إن كل ما ترغب ألولايات ألمتحدة ألأمريكية فعله بعد أن دمرت البلد ومزقته هو ألانسحاب بأسرع وقت ممكن بطريقة تحفظ ماء ألوجه وان تؤمن لنفسها تواجدا طويل ألأمد في قواعد بعيدة عن ألمدن في العراق، مع اتفاقيات تضمن سيطرة الشركات ألأمريكية والغربية على الثروة النفطية. وبالتالي فان مستقبل ألعراق لا يهمهم بقدر ما تهمهم ألأهداف المذكورة آنفا. علما بأن إسرائيل، ألطرف ألأكثر اهتماما بإبقاء العراق ضعيفا و ممزقا، تمتلك أكثر من تأثير في السياسة ألأمريكية. أما دول ألإقليم فكلها تقريبا راغبة في إبقاء العراق ضعيف و مفكك. و لا أدل على ذلك من تدخل إيران الواضح في الوضع ألعراقي، و إصرار الكويت على أبقاء العراق تحت ما يسمى بالبند ألسابع، و ألاستمرار في دفع التعويضات المالية. وكذلك ألحال مع دول ألإقليم ألأخرى. فكل من سوريا و إيران حريصتان على إفشال ألمشروع ألأمريكي في ألعراق وجعل العراق مستنقعا يغرق فيه ألاحتلال كي لا تنتقل التجربة ألأمريكية إلى دولهم، كما هددت ألولايات المتحدة بعد احتلال ألعراق مباشرة. و دول الخليج ألأخرى تخشى من هيمنة طائفة على حساب طائفة أخرى مما يهدد التوازن ألداخلي في دولها، ناهيك عن خشية تركيا من تعاظم النفوذ الكردي في العراق عموماً والنفوذ الاسرائيلي في كردستان العراق الذي يزداد خطورة مع التقاطع السياسي بين تركيا وإسرائيل، إلى غير ذلك من المخاوف المبررة وغير المبررة. كل هذه العوامل تهدد بإبقاء العراق ضعيفا ومفككاً وغير قادر على استعادة ألأمن و ألاستقرار و الرخاء ألاقتصادي ألمطلوب لتحقيق ألديمقراطية. وربما هناك بارقة أمل بسيطة بدأت تظهر في ألآونة ألأخيرة يمكن أن تكون في صالح ألعراق ألا وهي شعور بعض ألقوى ألإقليمية بخطورة الوضع في العراق وخشيتها من أن تنتقل اضطراباته إلى بلدانها، ألأمر ألذي قد يدفعها إلى دعم وحدة الأراضي

ألعراقية و تشجيع قيام سلطة مركزية فيه قادرة على بسط نفوذها وسيطرتها على كل أراضيه والحد من وجود المليشيات المسلحة غير النظامية.

ألسبب ألثاني هو تشتت المعارضة و أطراف المقاومة * ألوطنية و فرقتها. ومما لا شك فيه أن المقاومة الوطنية نجحت في إفشال

المشروع الأمريكي في العراق والمنطقة، وكبدت القوات المحتلة خسائر كبيرة أجبرتها على التفكير أكثر من مرة في إستراتيجية الخروج السريع (Exist

---

* أن مشروعية المقاومة القانونية مستمدة من المادة 51 لميثاق الامم المتحدة والتي تنص على "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا أعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي، والتدابير التي أتخذها الاعضاء إستعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ الى المجلس فوراً ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق. من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لأتخاذه من الاعمال لحفظ السلم والامن الدولي أو إعادته الى نصابه".انظر للمزيد من التفاصيل:

Kenneth M. Pollack and Irena L. Sargsyan, The Other Side of the COIN: Perils of Premature Evacuation from IraqThe Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, April 2010, no.33:2,p.28

وعلى الرغم من ضيق وضعف معنى المقاومة في القانون الدولي إلا إنه يؤكدها من جانب حقوق الانسان وفي كون حق المقاومة عمل مشروع

(The Right to Resist in International Human Rights Law) رسمت أطره ُكلا ًمن أتفاقية حقوق الانسان الدولية(International Human Rights Treaty) والقانون العرفي(Customary Law) اللذين أدركا حق المقاومة لمواجهة كل الافعال الوحشية والانتهاكات الجدية التي ترتكب ضد الانسانية سواء كانت تحت مسمى جرائم الحرب أو الابادة الجماعية Genocide والاحتلال والاستعمار يقعان تحت هذا التصنيف بالطبع. لقد أورد الخبير الاستراتيجي أنتوني كوردسمان المقاومة العراقية (وينعتها بالمتمردون أو التمرد السُني) في تقريره الذي قدمه الى البيت الابيض والمعنون (إستراتيجية لأمريكا في العراق وافغانستان تتخطى الفشل الحربي والخداع) وقال فيه "إن إدارة بوش تتجاهل حقيقة المقاومة القوية والمتنامية من السُنة في مواجهة الاحتلال"، ويوضح في التقرير أيضا ان إدارة بوش قد أخفقت من جديد في القيام بدور الزعامة وعادت الى السقوط في فخ المبالغة والتهويل والتلاعب بالحقائق، ولعل دليل ذلك هو رفض البيت الابيض للحديث عن أي جدول زمني للانسحاب من العراق قبل انعقاد الاتفاقية الامنية بين البلدين. نقلا عن: مقترحات خبير امريكي لتجاوز الخيبات في العراق ، مقالة طويلة منشورة على موقع وكالة اخبار سويسرا http://www.swissinfo.ch

Strategy) من العراق[1] ، كما نجحت في حصر (الحكومة العراقية الجديدة وقوات الاحتلال) في منطقة ضيقة أطلق عليها (المنطقة الخضراء) ، والتي لم تستطع أن تصل بنفوذها إلى أبعد من هذه المنطقة. كما أنها أجبرت القوات المحتلة و الإدارات التي نصبتها على أعادة النظر في الكثير من القوانين والتشريعات الجائرة والطائفية التي أصدرتها. إلا إنها، أي المقاومة الوطنية، ومع الأسف لم تتمكن من توحيد صفوفها داخليا وخارجيا. ففي ألداخل ترفض هذه الفصائل اللقاء والتحاور فيما بينها. كما أنها فشلت هي و المعارضة السياسية الوطنية في تحقيق وحدة نضالية بين فصائلها. وهنا تكمن ضخامة وعمق المشكلة .كما أن هناك دلائل تشير إلى نجاح ألاحتلال في كسب بعض هذه القوى، خاصة المعارضة المدنية، وادخلها في العملية ألسياسية التي يبرمجها ويديرها المحتل بنفسه. أما قوى ألخارج فأنها هي ألأخرى تعاني من ألتشتت والفرقة،

---

[1] وفي مقالة للصحفية الامريكية (Kelley B.Vlahos) الموسومه (The Shadow Army's Casualties) والمنشورة في مجلة محافظين أمريكا اليوم (The American Conservative Today) لعددها شتاء 2010 والتي تذكر فيها الكاتبة ان عدد ضحايا الجيش الامريكي الحقيقية ولكنها محجوبه عن الاعلام قد وصلت ولغاية كانون الاول 2009 الى 4346 وما يقارب (على ما لايقل عن) 88105 جريح . وعن عدد الضحايا في صفوف الشركات والمتعاقدين الامريكان في العراق فتذكر الكاتبة بانها وصلت وللفترة نفسها اي لغاية كانون الاول 2009 الى ما يقارب 1757 قتيل و 39000 جريحاً.. أما عن وضع القوات البريطانية في البصرة وبعض المحافظات المجاورة لها كالسماوة والناصرية فقد كبدت المقاومة العراقية الوطنية بريطانيا خسائر أيضا، حيث تم قتل 179 جنديا بريطانياً وأصيب 222 بجروح خطيرة أو خطيرة جدا، هذا وقد تم علاج ما يقارب 3598 جندي في مستشفيات ميدانية وتم نقل 1971 منهم جوا للعلاج خارج العراق. وقد اشارت وزارة الدفاع البريطانية الى ان عدد القتلى والجرحى من عام 2003-2009 بلغ 5970. للمزيد من التفاصيل انظر:

-Kelley B. Vlahos, shadow Army hidden casualties ,VETERANS for common SENSE, department of defense, fact sheet, march 2010, published on; http://www.antiwar.com/vlahos/2010/03/01/shadow-army-hidden-casualties

- نقلاً عن: نجوى نظمي،الجدل الاوربي حول مشروعية حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، اكتوبر 2010، ص 146.

ناهيك عن خضوع قسم غير قليل منها إلى نفوذ السلطات ألتي تعيش بين ظهرانيها و توفر لها ألملاذ ألآمن.
ألسبب الثالث يتمثل في عدم أيمان ألأطراف ألوطنية ألعراقية ألمعارضة والمقاومة للاحتلال بالديمقراطية. و لا أدل من ذلك حقيقة أن كل طرف يرفض الحوار مع الأخر، ولم يصدر عن أي طرف ما يدلل على تسامحه مع الطرف الآخر، ولم يطرح أي طرف منهم برنامجا ديمقراطيا حقيقيا، ولم يكن لمبادئ حقوق ألإنسان ذكر في أدبياتهم و لا حتى استنكار ألإرهاب وقتل ألأبرياء، ولم يقم أي طرف بنشر تقييم لتجربته السابقة والأخطاء التي وقع بها ناهيك عن ألاعتذار عنها ، بحيث ظل كل طرف يعتقد أنه وحده فقط المؤهل لحكم العراق والقادر على تحريره.
ألسبب ألرابع يكمن في ضعف ألمركز (السلطة ألمركزية) مقابل قوة ألأطراف، ألتي غالبا ما استفادت إما من دعم احد القوى ألإقليمية، أو من ألفساد و السرقة للمال ألعام والثروات ألعراقية بحيث لم يعد من مصلحتها ظهور دولة أو سلطة عراقية موحدة تقف في وجه ألفساد و النهب للثروات ألعراقية. فعلى مدى ست سنوات تشكلت مليشيات و أحزاب وعصابات وجماعات مصالح في العراق جمعت من ألثروات و ألنفوذ ما يجعلها تقف بكل ضراوة أمام أية محاولة للحد من نفوذها وسيطرتها على مناطق أو محافظات مهمة. ولا أدل على ذلك من ألصراع و ألاقتتال و التوتر المستمر في مدينة ألبصرة، حيث تبين أن المليشيات ألمختلفة ألموجودة هناك تهرب من النفط يوميا ما قيمته أكثر من عشرة ملايين دولار أمريكي (ألغارديان ألبريطانية). فكيف لمثل هذه المليشيات أن ترضى بخسران هذه ألثروة و ألنفوذ؟
السبب ألخامس: والأهم هو عدم وجود قيادات وطنية عراقية قادرة على تمثيل العراقيين و ألعراق كوطن واحد وليس تمثيل أحزابها الضيقة، وقادرة على تحمل مسؤولياتها و استقطاب الغالبية ألعظمى من ألجماهير و ألإسراع ببناء عراق

جديد تكون فيه الكفاءة وألإخلاص و ألنزاهة والوطنية هي المعايير المعتمدة، وليس موالاة المحتل أو أتباع أحزاب طائفية وضيقة ولا وجود حقيقي لها بين ألغالبية ألعظمى من ألجماهير. هناك من يقول أن خروج ألأمريكان سينهي وجود هذه ألكيانات ألهزيلة وسيجعلها تهرب مع ألقوات ألغازية ألمنسحبة، وربما هناك بعض الصحة في ذلك، ألا انه من المؤكد أن بعض هذه ألكيانات ستستنجد بقوى إقليمية معينة وان حربا أهلية ستكون ألنتيجة. كما أن هذا ألاحتمال ممكن أذا ما انسحبت ألقوات ألأمريكية حقيقة. أغلب الظن أن هذه ألقوات ستبقى، ولن تفعل ألا أذا جوبهت بموقف وطني مقاوم و موحد. وفي غياب ذلك ستبقى القوات ألأمريكية في العراق إلى عقود قادمة. ويبقى ألسؤال هل ستستطيع العقول والمقاومة والمعارضة الوطنية أن تحقق وحدة صف وهدفاَ تخرج به ألأمريكان من العراق و تطالبهم بالتعويض عن كل ما أصاب العراق و العراقيين من ظلم وأذى و ضحايا و تدمير ودماء سالت من دون سبب سوى تحقيق مشاريع استعمارية أمريكية لم تحظ حتى بالمشروعية أو ألموافقة ألدولية. وهل سيعي قادة المقاومة و المعارضة الوطنية حقيقة انه بدون مثل هذا الموقف لن يتمكنوا من دحر ألاحتلال و تحقيق ديمقراطية حقه كما تمكنت شعوب كثيرة في ألسابق. أم أن ألعراق و العراقيين يجب أن ينتظروا لعقود حتى تتمكن حركة وطنية من تحقيق حلم تحرير العراق .

السبب السادس: هو التأسيس الطائفي الذي قامت عليه الدولة في بناء مؤسساتها الصغيرة والكبيرة، وبات العمل التكنوقراطي سمة ابعد ما تكون عن أساس لبناء دولة جديدة. التحزبية الضيقة وصناعة الديكتاتور والقائد الواحد هذه المرة قائمة على البراغماتية والمصلحة وليس على الخوف، وهذه هي الطامة الكبرى، لان العراق لم يخرج من دائرة الديكتاتورية بعد وانما التحول الذي يمكن تلمسه هو تحول في الادوات القائمة عليها الديكتاتورية والانفراد بصنع القرار. كل ما تبادلته الكتل السياسية المسيطرة على العملية السياسية من اتهامات في دائرة صراعاتها

على السلطة قد أثبتت ذلك وبكل وضوح. أزمة الثقة والتشكيك بالاخر والخوف من المستقبل سيظل الكابوس الذي يراود السياسيين الذين وصلوا الى السلطة في أمنية تحققت بضربة حظ ولا يمكن التخلي عنها بسهولة للاخر. وستظل المحاولات مستمرة في التجذير لوجودهم بإستغلال عقول الفئة الشابة التي بدأت تتبجح بأنتمائها الطائفي والحزبي والديني وليس الوطني والعراقي. وبالنتيجة اصبحت جميع هذه الازمات تلقي بظلال نتائجها على الشارع والمواطن العراقي الذي اصبح متلقياَ فقط لا داعماَ ولا مؤثراَ ولا فاعلاَ من فواعل قيام بناء الدولة العصرية الامنة. وسيصبح المستقبل اخطر من الحاضر الذي نعيشه اليوم. السؤال المهم في هذه النقطة هو كيف يمكن ان يعود ديكتاتور جديد بمواصفات أمريكية مقبولة، وهل يمكن ان تفكر الولايات المتحدة في التدخل من اجل صنع دكتاتور جديد يحكم بذات المواصفات التي يتمتع بها الكثير من دكتاتوري أنظمة المنطقة العربية؟ وبكلمة أخرى هل سيعود التفكير الامريكي بالمشورة التي قدمها لهم حلفاؤهم الاسرائيلون، كما يذكر كينيث بولاك وأيرينال سارجسيان في مقالهما المشترك (الوجة الاخر للعمله...مخاطر الاخلاء المبكر من العراق)، حينما يقولان: "ما قبل الغزو الأمريكي للعراق، قدم الأسرائيليون المشورة لنظرائهم الأمريكان بالقول: " لم لا تجدون بأنفسكم مبارك جيد وصديق لإدارة العراق"، وهم بهذا يعنون دكتاتوراَ موالياَ للولايات المتحدة والذي سيوحد البلاد بالقوة، و هذا بالطبع يسمح للولايات المتحدة بالأستغناء عن العملية الصعبة المتمثلة في بناء حكومة تعددية في دولة تعرف القليل عنها". [1] ولكن ومن الواقع العراقي الحالي فقد لا يكون من السهل على الولايات المتحدة ان تعيد النظر بهذه النصحية الاسرائيلية

---

[1] **Kenneth M. Pollack and Irena L. Sargsyan, The Other Side of the COIN: Perils of Premature Evacuation from IraqThe Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, April 2010, no.33:2, p.p 27-28**

وذلك للخوف على سمعتها الدولية أولا وللحفاظ على سمعة دكتاتوري المنطقة من أصدقائها وتابيعيها ثانياً ، ناهيك عن النتائج غير المتوقعة التي يمكن ان تنشأ في العراق نتيجة التفكير غير الدقيق بهذا الامر. وبذلك يعود كينيث بولاك وسارجسيان لينتقدا هذه النصيحة بقولهما: "انه من غير المحتمل أن تنجح ألولايات ألمتحدة في تنصيب دكتاتور جديد، وأي عراقي سيحاول ذلك بنفسه يمكن أن يفشل أيضا، ولكنه سيثير في محاولته هذه حربا أهلية جديدة تؤدي إلى دكتاتورية عراقية جديدة. في ظل الظروف الحالية ان أي عراقي يحاول أن ينصب نفسه دكتاتورا سينظر له على أساس انه قائد لفئة اثنية او دينية او سياسية في المجتمع و سيتحشدون ضده. وكل أولئك ألذين وضعوا أسلحتهم جانبا سيسارعون لألتقاطها اذا ما شعروا بأنهم مهددون بدكتاتور آخر. أن قوة و تماسك الجيش العراقي أفضل من ألسابق ألآن ولكنها لم تختبر بصورة جدية.... و المشهد ألأكثر أحتمالا بان هذا الجيش سيتفكك على أسس طائفية ومصلحية وان حربا أهلية، كالتي حدثت في لبنان سابقا، ستكون ألنتيجة".[1] ولكن ومع ذلك يمكن أن تفعل الولايات المتحدة كل ما يهم مصالحها ويخدم استراتيجياتها في المنطقة بعيدا عن التفكير بالديمقراطية ولا الخشية من الديكتاتورية، وما التأسيس الطائفي الذي تدعمه في العراق الحالي ألا ديكتاتورية من طراز جديد تحكمها أدعاءات حماية حقوق الانسان والتدخل الانساني الامريكيتين.

ان نتائج هذا السيناريو المباشرة على المرأة العراقية هو المزيد من المعاناة وتحمل المسؤولية وفقدان الذات مع العيش في اجواء ملتهبة مع ظواهر مغايرة ومتغيرة للعنف بتعدد وتنوع اشكاله ومسبباته والتي تعصف بالحياة اليومية. الامر الذي يثير المخاوف بأن المرأة العراقية قد تتحول الى قنابل موقوتة لا يمكن التكهن بوقت انفجارها. فقد يكون عام 2008 والذي شهد تحرك المرأة داخل عمليات العنف التي شهدها العراق دليلاَ على هذه النقطة وبصورة لا تقبل الشك

---

[1] Ibid

والجدل. ومن ذلك ربطت الخبيرة الامريكية - الباكستانية في شؤون الارهاب فرحانه علي، خلال مؤتمر اطباء علم النفس الذي انعقد في واشنطن أيار/مايو 2008، ما بين اليأس الذي تشعر به المرأة وحالة الانتحار التي تثير العنف النفسي قبل المجتمعي. تقول الخبيرة "بأن العمليات الانتحارية التي تنفذها نساء في العراق قد إزدادت بقوة في 2008"، وأعتبرت أهم سبب لهذه الظاهرة هو اليأس الذي تعاني منه العراقيات المهمشات نتيجة الحرب . وقالت "ان النساء يستخدمن العمليات الانتحارية للاحتجاج في العراق، ويسجلن احتجاجا على فقدان رجالهن وفقدان المجتمع وفقدان البلاد " وتابعت " ان بعض النساء ربما أكرهن على تنفيذ هجمات انتحارية لكن الخطر الاكبر ياتي من اللواتي يخترن بإنفسهن شن هذه الهجمات ". ورات فرحانه " العراق بلد أرامل تعيش المرأة فيه وضعاً ضعيفاً يسهل عملية إستغلالها وعليها حماية نفسها ولعب دور الرجل والمرأة معا وأضافت "علينا الا نستنتج ان كل الانتحاريات تم استغلالهن وتجنيدهن بل ان نتساءل كم سيدة ستفعل ذلك لانها تريد ان تفعل ذلك وهنا السؤال الاخطر ". واخيرا حذرت الادارة الامريكية بقولها " إن معظم القادة الامريكيين يرون في العراق مجتمعا ذكوريا وعسكرياً يقيمون تحالفات مع عشائر ، لكن المرأة تشكل نصف كل مجتمع وعلينا مساعدتها اذا اردنا تحقيق مجتمع مستقر فعلاً ".[1] هذا ونسبت الخبيرة نفسها ارتفاع عدد المهاجمات العراقيات إلى تهميش المرأة العراقية منذ الغزو الامريكي للعراق في 2003. وقالت إن "النساء العراقيات همشن تدريجيًا مع استمرار النزاع". واضافت "لقد كن في الصف الاول من المجتمع، كن في الحكومة والمنظمات غير الحكومية وحرمن من هذه الامكانات".[2]

---

[1]خبيرة امريكية تتوقع ازدياد العمليات الانتحارية التي تنفذها نساء في العراق / صحيفة القدس العربي / العدد 5886 والصادرة في 7أيار /مايو 2008 .

[2] Cited in; http://www.lahona.com/show_news.aspx?nid=120978&pg=31

أما الكابتن كيفين رايان قائد قاعدة امريكية في بعقوبة فقد أوضح "ان احد الاسباب التي تدفع النساء الى قتل انفسهن هو الرغبة في الانتقام" واكد ذلك العقيد علي الكرخي المسؤول عن الامن في قطاع خان بني سعد، 30 كلم جنوب بعقوبة، حينما قال ل(فرانس برس) " في منطقة المقدادية قامت امراة قُتِلَ ابناؤها الخمسة على ايدي الشرطة العراقية بتفجير نفسها قرب مجموعة من المتطوعين الذين كانوا ينتظرون للانضمام الى الشرطة فقتلت ثلاث مدنين و(15) شرطياً ."[1]

وعلى الرغم من ان هنالك من يرى ان هذه العمليات الانتحارية ما هي الا عمليات ارهابية رخيصة استخدمتها الجماعات الارهابية (عناصر تنظيم القاعدة المتطرفة)، الا ان السؤال الذي يجب ان نواجهه في ذلك هو ما هي الاسباب الحقيقية الدافعة وراء قبول النساء لعمليات الانتحار؟ على اختلاف وتعدد الجهات التي استغلت ضعف النساء الا انه تبقى هنالك دوافع كامنة منطلقة من مرحلة اليأس الذي وصلت اليه النساء في العراق ليدفعهن التفكير بالانتحار. وهذا يعني ان هذه المجموعة من النساء بعيدات عن ترف الصالونات التي وجدت سيدات منظمات المجتمع المدني الامريكية المنشأ والولاء انفسهن منغمسات فيه. النساء اللواتي يطلقن على عمليات انتحار النساء بالعمليات الارهابية وعلى وجود السجينات في السجون العراقية والامريكية بانهن ارهابيات وعلى اللواتي لا يرضخن للاحتلال ويرفضن ما يجري تحته بالارهابيات وينعتن الارامل بضحايا الارهاب. و بالتأكيد أن القتل الذي يواجهه المدنيون في العراق هو إرهاب، وبالفعل من عمل أرهابيين متطرفين، وانه سيطر على العراق بنسبة لا يمكن التغاضي عنها، ولكن ما هو بعيد عن الادراك الاسباب الدافعة للسير وراء هذا الارهاب، والدليل انه لم تظهر اية دراسة عراقية مسؤولة ومنشورة تحدث

---

[1] الانتحاريات العراقيات يدفعهن اليأس او الفقر او الانتقام / صحيفة القدس العربي / العدد 5955 والصادرة في 26-27/حزيران / 2008 .

المجتمع عن الارهاب بعد مضي ما يقارب ثمان سنوات من الاحتلال. ألأمر ألأكثر غرابة أنه رغم شدة ودموية ألأرهاب وتمكنه من استهداف أعداد كبيرة من الناس والمدنيين وباساليب دموية الا أن الحكومة واجهزتها الامنية وقوات الاحتلال واجهزتها الاستخباراتية لم تحاول ان تتصدى للاسباب الدافعة لذلك، ناهيك عن الاسباب المساندة لافعال الارهاب الداخلية.

وعلى الرغم من أن هذه الظروف الصعبة قد منحت المرأة العراقية قوة الى قوتها وجعلتها اكثر تمسكا باسرتها ومجتمعها وحقوقها، لا سيما وانها ذات المرأة التي عاشت تحت الحروب والحصار، ولكن طاقة تحملها اصبحت تنفد، وهذه المشكلة التي لا يمكن ان يدركها السياسيون على اختلاف مشاربهم الايديولوجية. ففقدان المعيل وفقدان الابن أو الاخ أو الاب بالتأكيد يظهر بأثار سلبية على المرأة. فالامراض النفسية مثل الاكتئاب والامراض العقلية زادت حدتها في ظل الاحتلال وخصوصا لدى النساء الشابات الارامل او الشابات المطلقات ، لا بل حتى الزيادة في ظاهرة البغاء التي ضربت النساء العراقيات ما هي الا مرض جديد اصيبت به النساء العراقيات نتيجة الفقر و الوحدة واليأس وألعنف الذي تعرضن له أو رأينه وتخلصن منه بمرض اشد واصعب وهو الضياع. إن مشكلة المجتمع العراقي هي انه يتعامل مع النتيجة ولا ينظر للسبب.

ان المرأة العراقية، و على الرغم من واقعها المأساوي، تحاول أن تستمر وأن تعطي وأن تقف مع الرجل وتلعب دور العنصر الحي والمهم من عناصر بناء العراق (المحرر) والذي ينتظر منه ان يحارب الامراض الاجتماعية الفتاكة التي حاولت ثقافة الاحتلال نشرها وتأسيسها في العراق ، وفي مقدمة هذه الامراض البطالة والمحاصصة الطائفية والتمييز العرقي الشوفيني والفساد الاداري والامراض ألأجتماعية التي عصفت بالمرأة بلا حول ولا قوة وهي مجمل الامراض التي تسبب الاحتلال في ظهورها، أو كانت نتيجة من نتائج أثاره في العراق

وأستغلت من قبل ادوات دخلت هي الاخرى مع الاحتلال كالميليشيات والارهاب وقوى الجريمة المنظمة.

ولكن المستفيد الوحيد من هذا المشهد هو المتعاونون مع الاحتلال والذين جاءوا لاجل الحصول على المناصب السياسية والسيطرة على المسميات الوزارية دون ان يكون لمعاناة الشعب العراقي اي دور في مخططاتهم التي رسموها في العراق. ولعل الساحة السياسية وتناقضات الشخصيات السياسية المسيطرة على السلطة والاحزاب هي دليل كافي ومعبر عن ذلك. أضف الى ذلك اقحام المرأة العراقية في الوضع الحالي السياسي للدولة والتعبير عنه من خلال نساء الاحتلال، متجاوزين الوضع الحقيقي للمرأة وهي تحت العنف الدموي وعدم الاستقرار الناتج من كل مجريات الغزو، وهو اسهام في تمكين أدوات العولمة الامريكية الاجتماعية لتفعل دورها في المنطقة العربية عبر استغلال المرأة وتطبيق النظرية الانثوية في العلاقات الدولية، بمصطلحات النسوية والنسائية والمرأة وغيرها لتصبح امكانية السيطرة على المجتمع سلمياً أفضل من السيطرة عليه عسكرياً ، لا سيما وان السيطرة السياسية اخذت فاعليتها بوجود الفئة الحاكمة في مصير الشعب، وهي بدورها محكومة من قبل الولايات المتحدة. ولعل وصف علي علاوي*، احد ابرز من فلسف للإحتلال و تعاون معه، الوزير ألأسبق في ادارة الإحتلال في حكومة أياد علاوي حيث كان وزيراً للتجارة والمالية والدفاع ما بين 2004 -2005، يمكن أن يكون أكثر من معبر لهؤلاء الساسة الجدد وللقوات الغازية التي جلبتهم

* ناهيك عن ان علي علاوي هو الذي كتب مسودة البيان الشيعي الذي انتشر قبل الاحتلال ووقع عليه الكثير من الكتاب والمثقفين العراقيين في الخارج واعتبرنه الحكومة الامريكية السابقة على انه دليل على مظلومية الشيعة واحد الادلة على تأييدهم لاي أجراء تتخذه ضد العراق، والذي كان عن الحرب. وقد كان أيضا أحد المنظرين المهمين لحملة العداء ضد النظام في العراق والتحريض على اسقاطه باي بطريقة ليتم (تحرير) العراق. وقد نشر العديد من المقالات والرؤى لعراق جديد وكان من بينها رؤاه التنظرية حول الفيدرالية التقسيمية للعراق. وبعد الاحتلال دخل العملية السياسية مع اول حكومة معينة من قبل المحتلين للفترة الانتقالية الاولى. وحينما لم يستطع المواصلة في الحصول على المناصب الوزارية اختفى أسمه من القادة السياسيين الجدد أصدر في 2007 كتابه (احتلال العراق كسب الحرب وخسارة السلام) لينتقد الادارة الامريكية وينعت (تحرير) العراق بأنه احتلال وينتقد زملاءه من القادة الجدد الذين لن ينساهم تاريخ العراق.

على ظهور دباباتها، حينما بين أن البناء السياسي الجديد الذي ظهر في العراق بعد 2003 هو مزيج من معارضين سابقين، مستفيدين ومستنفعين وانتهازيين، بيروقراطيين محتالين تملصوا من قانون اجتثاث البعث او انتعشوا مستفيدين من تطبيق هذا القانون، وشباب غاضبين سابقا و نساء هن الآن أعضاء برلمان و مستشارين متلهفين لجني ثمار السلطة. و يضيف بان هؤلاء قد لا يبالون بضياع الفرص في بلادهم وابناء شعبهم وقد ينغمسون اكثر في طرقهم ألأنانية و أكاذيبهم ألكبيرة. ولكن الذي دفع ثمن اغلب السياسات الخاطئة لمحرريهم و حكامهم ألجدد هم العراقيون و العراق.[1]

أما السيناريو الثاني فينحو بفهم الميكانيزمات التي تتحكم بمسارات الاحداث في المجتمع العراقي والتي تم استقرائها من دراسة التجارب التاريخية التي مر بها هذا المجتمع والتي أعانت الكتاب على استنتاج ان المجتمع العراقي في اتجاه حركته العامة يسير باتجاه تعديل مساره بأنتفاضة جماهيرية وثورة شعبية وطنية خالصة للعراق رافضة لإفرازات الاحتلال وبنتائجها، وسيتم التوصل بعد فترة زمنية قد تتجاوزعقدا من السنين الى اجماع عراقي جديد يصاغ بشكل عقد اجتماعي يعيد الحيوية والانجاز الخلاق لهذا المجتمع الانساني المبدع العريق. هذا وأن عملية دمقرطته لن تتم لا بمتغيرات خارجية ولا بإرادات ٍ غير وطنية مادام العراق يؤمن بالرؤية المشتركة بين العالم الغربي والشرقي، وأشار لها الاستاذ علي الوردي في أن الديمقراطية ليست فكرة مجردة تعلم في المدارس أو تلقى في الخطابات والهتافات ، بل هي أعتياد وممارسة عملية.[2] الامر الذي يوجب على الارادات السياسية الداخلية أن تستنبط الدروس من التجارب الديمقراطية التي شهدها تاريخ العراق الحديث والمعاصر، والتي كانت قاسية وعنيفة في ظل

---

[1] Ali A.Allawi, the occupation of Iraq; winning the war, losing the peace, Yale university press,2007, p.460

[2] علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 382-385

التنوع المجتمعي وجذور التكوينات الاثنية المسيطرة على السلطة أو المتلقية منها ، فالاندفاعات الغوغائية حدودها معروفة، ويتوهم من يتخيل أن الدنيا أنتهت معها ، فالذي يعتدي على الغير سوف يأتي يوم يعتدي الغير، عليه إذ إنها أيام متداولة (يوم لك ويوم عليك) فالمجتمع العراقي بحاجة الى تخطيط ومعالجة موضوعية لظروفه المحلية وطرح أحدى أهم الوسائل المجدية في تحقيق ذلك ألا وهي وجوب بذل محاولات لتعويد الشعب العراقي على الحياة الديمقراطية ونجعله يمارسها ممارسة فعلية ، حيث نتيح له حرية أبداء الرأي والتصويت دون أن نسمح لفئة منه أن تفرض رأيها بالقوة على الفئات الاخرى. وليس كافياً أن يكتشف الشعب وقياداته، نظرياً ، خطأ الطريقة التي سار عليها بل ينبغي أن يعتاد، عملياً ،على الطريقة الصحيحة ويدرك نتائجها في مجال التطبيق[1] لا سيما وأن المجتمع العراقي تميز بتعددية القبائل والقوميات والاديان، هذه التعددية أفرزت تعددية ثقافية وعقلية وبالنتيجة تعددية في السلوكية الاجتماعية والسياسية.[2] كما ويجب على هذه الارادات نبذ فكرة الانتقام والثأر، وأن تكون ستراتيجياتها لا غالب ولا مغلوب.

أضف لذلك أن حل المسألة العراقية بكافة أبعادها يستند الى حقيقة جدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية من جهة، والإستقطابات الأثنية المذهبية والطائفية المجتمعية الداخلية (الخصوصيات والتنوعات المجتمعية) من جهة أخرى، أنما ستظل محكومة بأن تكون محط توافق أجتماعي سياسي للارادات يجعل منها إستراتيجية كاملة لكل قِوى المجتمع الوطنية الأتجاه والتوجهات بإرادة خالصة كابحة للصراعات البراغماتية. فالعبرة ليست في التغيير الذي أصاب البلد

---

[1] المصدر السابق

[2] عدنان ياسين مصطفى ، العشائر العراقية ودورها السياسي،المعرفة 3-10-2004 http://www.aljazeera.net

وأنما في البناء والإستقرار المؤسسي الذي يعتمد صياغة إستراتيجية وطنية تعبر عن الخصوصية، وتضفي القدرة على التفاعل والإستفادة من تجارب الآخرين، ذلك أن محور العملية السياسية هو المواطن العراقي كونه المتلقي لنتاجها والمستفيد من محصلتها، وهو الذي يقع على كاهله إحداث التغيير الداخلي المطلوب بتجاوز النزاعات الذاتية والحساسيات الفئوية والعمل على بناء اللحمة الوطنية ووفق الأنتماء الموحد لوطن واحد بتحييد العوامل الأنانية والذاتية ومصالح الجهات الأجنبية الخارجية التي تحاول لعب الورقة السياسية في العراق بناءاً على أجندتها الخاصة.

وقد يكون من المفيد ان نناقش فكرة، ربما تكون غريبة بعض الشئ، وبعيدة عن تفكير الكثيرين، هذه الفكرة مفادها إننا ربما أغفلنا أو تغافلنا عن عنصر مهم في المجتمع العراقي ألا وهو الجيش. وربما سيرد البعض مباشرة بان ما موجود في العراق هو ليس جيشا حقيقيا يمكن أن يعّول عليه في لعب أي دور ايجابي ضمن الحركة الوطنية، وانه مجرد دمج لميليشيات مختلفة الايديولوجيات، ويتناسى هذا البعض ان الجيش العراقي الذي شكلته بريطانيا في عشرينيات القرن الماضي لم يكن يختلف في طريقة تشكيله عما يجري ألآن. وان المحاصصة واعتماد العشائر كانت ألأسس التي بني عليها. وان هذا الجيش، وبعد أن توسع و تمرس، تصدى بعربه وأكراده ومسلميه ومسيحيه، في أكثر من مرة للقوات البريطانية، ثم حقق حلم العراقيين بالإطاحة بالنفوذ البريطاني في العراق وانهى حلف بغداد ألاستعماري و اصدر قانون رقم 80 الذي أسترجع الحقوق النفطية العراقية من سيطرة بريطانيا. وهكذا و استنادا على هذه التجربة ربما تبقى القوات المسلحة العراقية في ظل غياب قيادات مدنية وطنية قادرة على إعادة بناء عراق جديد موحد (ديمقراطي) الملاذ الأخير والبعيد المدى لتحقيق التغيير المرتقب في العراق. لقد كانت ألجيوش في العالم ألثالث ألبودقة ألتي انصهرت بها جميع ألاختلافات ألعرقية والمذهبية و ألعشائرية، وكانت ألقوات ألمسلحة و نظامها و

انضباطها النواة ألأولى للوحدة ألوطنية. وكانت هي ألتي قادت حركات التحرير و التغيير في ظل غياب و ضعف قوى وطنية أخرى. فهل ستكون ألقوات المسلحة ألعراقية، برغم هيمنة ألاحتلال عليها ألآن، ألقوة ألقادرة على إنهاء ألاحتلال و معه هيمنة ألقوى ألمتعاونة معه؟ صحيح أن ألجيش ألعراقي ألجديد بني على أسس مغلوطة تهدم أكثر مما تبني، تمزيقية بحيث يمكن أن تُبقي عليه كذلك، وأن الفساد امتد أليه أيضا، ولكن التجارب ألتاريخية تخبرنا بان ألجيوش إذا ما استمرت وتوسعت وتوفرت لها قيادات مخلصة ونزيهة قادرة بصرامة قوانينها أن تطهر نفسها من هذه العيوب وأن تصهر الخلافات وأن تكون أدآة التغيير الوحيدة على أساس أنها ألمالكة ألوحيدة للقوة القادرة على ألتغيير. و لكن ألسؤال ألمهم سيبقى هل سيظهر قائد عسكري عراقي قادر على فعل ذلك ويلغي كل ما أرادت له ألإدارة ألأمريكية أن يستمر إلى ما لا نهاية؟ و السؤال ألأهم هل سيحقق مثل هذا العمل ألديمقراطية للعراق؟ وهل سيكون هذا القائد قادراً على الاخذ بيد الوطن نحو الديمقراطية أم إنه سيغرقهُ مرة اخرى في دوامة الانقلابات العسكرية وهيمنة العسكر على السلطة؟

وعليه فأن السبيل القويم للبناء الوطني مع هذا المشهد المتفاؤل هو تقوية المجتمع والبدء في البناء من القاعدة (من الأسفل) بتطوير المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها في بناء المجتمع على أساس الوحدة الوطنية، على أن تكون هذه المؤسسات وجميع أشكال المجتمع المدني أحترافية لا فئوية (عشائرية وطائفية وعرقية)، تكنوقراطية في طبيعتها مرتبطة بمعايير المواطنة والمصلحة الوطنية. ولايمكن لهذا كله أن يبرز، ويأخذ دوره ألا من خلال ردة الفعل الوطنية التي تعمل على نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والتوصل إلى أجماع على أن العراق هو وطن الجميع وأن من مصلحة الجميع القبول ببعضهم وتحمل أفكارهم وتطلعاتهم والنزول بالتطلعات الذاتية لكل قطاع من قطاعات المجتمع إلى المستوى الذي لا يتقاطع مع التطلعات المقابلة، وبهذا ستكون كل

التطلعات مشروعة. الأمر الذي يحتم العمل على بناء الهياكل المؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) المؤطرة للمجتمع والمنظمة والمعقلنة لحركته وسلوكه. ويتوجب أن يعني مبدأ البناء خلق الشروط الموضوعية الملائمة لنمو هذه الهياكل والتي تستطيع أن تستوعب المعارضة والأختلاف في الرأي والأفكار والسياسات على أسس صريحة وعقلانية ومن ثم أتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية المؤسسية للنشاط السياسي والإجتماعي ليفعل فعله بعيداً عن الأستقطابات المذهبية والطائفية. الأمر الذي يفرض بالمقابل حل القيادات السياسية التي لا تعرف إلا مفهوم الجماهير الجاهلة (المنقادة) والذي يدعو النخب المتعلمة والمثقفة لتمسك أول خيط ولتمارس سياسة الأمر الواقع بسلوكية وعقلية المواطن العراقي.

وهنا لا بد من التنبيه الى ضرورة ادراك الدروس المستخلصة من ثورة الشعب العربي في القرن الحادي والعشرين التي ابتدأها الشعب التونسي وانتقلت للشعب المصري واليماني والليبي والسوري والبحريني. فالحكومات التي تأتي بألأنتخابات لا يمكن أن تفكر في البقاء الى ما لا نهاية مستغلة هذه ألأنتخابات او التلاعب بها من اجل البقاء في الحكم. كما أن ألأحداث اثبتت بان الفئات الشابة تأهلت لتقول صوتها وتطالب بالرفاهية والاستقرار والحرية والسيادة وتنبذ القمع والفساد والنظرة الدونية التي بدأ العراقيون يشعرون بها وبلادهم قابعة تحت الاحتلال ومحكومة بتقارير الفساد والقمع والفقر والتدهور الصحي والتعليمي للمنظمات الدولية. أن التغيير بالعامل الخارجي لضعف القيادة المعارضة الداخلية ولتماسك المعارضة الخارجية مع الارادة الامريكية وقبولها بالاحتلال لتغيير نظام ديكتاتوري اصبح من قبيل التاريخ الذي لا يمكن ان تعاد تجربته، او التفكير بالتغيير من خلال نفس النهج الاستعماري المقيد للعراق بالارادة الامريكية، علما بان هذا التغيير الذي حدث في العراق لم يأت بالديمقراطية المنشودة ناهيك عن ألدماء الكثيرة اتي سفحت من أجل أدامته. ان التغيير القادم، و بعد أن فقد العراقيون الامل، سيكون بالفئات الشابة الواعية التي فقدت الامل والطموح وخسرت كل شئ في الوقت

الحالي وسيكون القادم بقيادتها اشد واكثر تماسكا في التعبير عن رأيها وإرادتها. إن التغيير نحو ألأحسن يجب أن يكون بتلاحم الارادات الداخلية ورفض التدخلات الخارجية سواء الاقليمية او الدولية، وهذا ما اكدته الجماهير التونسية و المصرية للعالم.

وإكمالا لنظرة التفاؤل هذه وفي خضم وجوب إقرارنا ، رجالاً ونساءاً ، إننا نعيش في مجتمعات لا تملك حصانة داخلية متينة يسعها أن تخفف من التقلبات العنيفة الناجمة عن تغييرات البيئة الداخلية أو تلك القادمة من الخارج ، حيث تعمل هذه التقلبات على تغيير مسارات هذه المجمعات في بعض ألاحيان وأخضاعها للحقائق . ففي الازمات والمراحل الانتقالية التي تمر على هذه المجتمعات أو تعترض مسارها ، تتجلى الديناميكيات التي تحكم علاقات القوى القائمة ما بين هيئاتها المختلفة وبين أفرادها ، وإذا كانت درجة تطور المجتمعات والحضارات تقاس بمدى تمتع المرأة بكامل حقوقها وحصولها على المعاملة الحسنة في مجتمعها ، فإن الحضارة ضرورية كضرورة إنسانية يتوجب البحث عن وسائل تحقيقها . وذلك من خلال تفاعل منظومات رئيسية هي منظومة الافكار والقيم المتوارثة والمتولدة من التفاعل مع الاخر. والافراد كونهم حاملين تلك القيم والافكار ومبدعيها مع المبتكرات المادية التي أغنت تلك الحضارات والمجتمعات، وعليه فهنالك مجموعة من الافكار أو الحلول البسيطة التي نطرحها كحل لمشكلة المرأة لتحسين مستوى وضعها الاقتصادي والتي تتضمن :

1- لا بد من القيام بتنمية شاملة في المجتمع إبتداءا من بناء القاعدة لترتيب الاوضاع الاقتصادية بالاستناد الى مؤسسات احترافية تكنوقراطية مرتبطة بالمصلحة الوطنية وقادرة على تحقيق الرفاهية الاقتصادية لتوفير بيئة أجتماعية ذات موازنة بين نوعية العمل والكفاءة العلمية والتأهيلية حتى يتم بناء مجتمع صحيح لا يفرق بين الرجل والمرأة في الكفاءة والمقدرة على الانجاز.

2 - إتباع إستراتيجية النهوض بالمرأة وتفعيل دورها كقوة عاملة مساوية للقوة العاملة للرجال ، وبناءا عليه يتوجب القيام بأنشاء مراكز وطنية تسعى لتأهيل المرأة للعمل داخل المجتمع .

3 - العمل على محو الامية بصورة عامة، والتي تزايدت نسبتها بشكل كبير من جراء الاحتلال وممارسات اعوانه، ولدى المرأة بصورة خاصة مما سيجعلها قادرة على زيادة الوعي التثقيفي لبناء جيل قوي ومتماسك وبناء هدفه خدمة العراق والعراقيين.

4 - العمل من أجل مكافحة البطالة المنتشرة بين النساء الى أبعد حد ممكن ، وذلك بدعم الجهود للحصول على فرص عمل بضمان حقهن بالعمل في جميع المجالات مع المطالبة بحصول المرأة على أجر مساو لأجر الرجل في القطاع الخاص كما هو في القطاع العام ، لضمان حصول المرأة على مردود إقتصادي مستقل خصوصاً للنساء المعيلات، ناهيك عن اهمية دورها في دعم الرجل في مرحلة ستكون صعبة وبحاجة الى ايدي عاملة كبيرة ونشطة .

5 - تفعيل دور المرأة في المجتمع ورفع وتعزيز مقدراتها بتشجيعها وزجها في المجال الاقتصادي وذلك بمنح قروض للمرأة من البنوك العراقية لتعتمد على نفسها بإدارة المشاريع حتى وإن كانت صغيرة مع ضمان نجاحها وهو ما سيساعد على توفير مداخيل للارامل وللايتام.

6 - على الحكومة الوطنية المستقبلية تعزيز إحترام الاتفاقيات الدولية والالتزامات فيما يخص مستويات العمل في العراق والحرص على تطبيقها، مع الاقرار بأتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 111 والقاضية بتكافؤ الفرص، وكذلك الاقرار بإتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (141) لسنة 1975 بخصوص المرأة الريفية، مع اهمية مراجعة الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق في مرحلة الاحتلال .

أما على المستوى السياسي المكمل للجانب الاقتصادي والمؤثر في كثير من النواحي والذي يضمن هذا الترابط القيام بالطروحات الاتية:

1 - الحاجة الى دولة قوية ومتماسكة بوجود حكومة وطنية تكنوقراطية قادرة على إيجاد فلسفة سياسية تسعى الى تفعيل دور المرأة بحيث تعمل على تفعيل وتوازن دورها مع الرجل.

2 - العمل على إيجاد تكافؤ في الفرص لمواقع صنع القرار ومؤسسات الدولة بشغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية بعيداً عن اللعبة الطائفية والعرقية والدينية والكوتا النسوية، وبما يضمن حق المرأة في احتلالها لمناصب قيادية تملؤها النساء الكفوءات كأن تكون في مؤسسة الرئاسة او ان تشغل مناصب عليا، كمجلس النواب، بالاضافة الى حقها للمشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها .

3 - إذا ما سلمنا جدلاً ببقاء نسبة 25 % للنساء في البرلمان بالاضافة الى (6 -7) حقائب وزارية فإن هذه المسؤولية تتطلب نساء عراقيات بالجنسية ولديهن شعور بالانتماء ويعملن على جعل هذه المناصب ذات فاعلية وليست رمزية - صورية مكملة للعدد، وهو ما يتطلب إحساساً عالياً بإنها ذات قدرة على تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء المجتمع وبشكل متطور. والذي يساعد في ذلك إصدار تشريعات جديدة وسن قوانين جديدة تدعم وتسند معادلة المساواة بين الرجل والمرأة في المكانة والدور السياسي. والذي يستدعي العمل الجاد والدؤوب على معالجة أهم عاملين أساسيين غيّرا من حقيقة الدور السياسي للمرأة في العراق ولعل أهمهما : مدى جدية المطاليب السياسية للمرأة من خلال الاحزاب التي دخلت فيها. وهل هذه الاحزاب وضعت المرأة جزء من منطلقاتها النظرية وكممارسة عملية بأتجاه تطور هذا الدور ، أم أن المرأة ستظل محكومة بالعدد الكمي لا النوعي في مشاركتها السياسية .

4- لا بد من الاستعانة بنساء عراقيات وطنيات عشن في المنفى ورفضن العودة مع الاحتلال واثبتن في سنوات الاحتلال بأنهن عراقيات وطنيات يعملن من اجل خدمة العراق وسعين بنضالهن السلمي لتفهمن مأساة المرأة العراقية داخل العراق.

5- ضرورة تفعيل جدي لمشروع المصالحة الوطنية والعمل على دراسة افكار واراء الاطراف المقاومة للاحتلال ومحاولة بناء المجتمع على احترام حرية الرأي وتبادل الاراء والافكار التي تخدم استقلالية وبناء العراق وتعزز من حريته وديمقراطيته. وهنا لا بد من عدم انكار دور المرأة في هذا الجانب خصوصا وان هنالك من النساء اللواتي ساندن المقاومة العراقية وآمن بمشروعها ووجدن في نتائجها ومعطياتها السبيل الوحيد للتخلص من الاحتلال والانتدابية الاستعمارية الجديدة التي رأت الولايات المتحدة انها اسهل السبل للسيطرة على البلدان التي تعارض وجودها في المنطقة.

أضف الى ذلك لا يمكن الارتقاء بكلا المستويين السياسي والاقتصادي الانفي الذكر دون الاستناد الى قاعدة أجتماعية – ثقافية متينة . فإذا كانت حقوق المرأة تتعرض الى التشويه والانتهاك والقصور في الارتقاء الى مستوى العصر والحضارة في فهمها والتعاطي معها، فإن قضية المرأة وضمان حقوقها وموقعها في المجتمع وحصتها في العملية السياسية ليست بالإشكالية الدستورية أو القانونية والتي يمكن حلها بإدراجها في الدستور أو بسن القوانين ، إنما هي مسألة إجتماعية تتعلق بالارث المجتمعي الذي بالامكان التعاطي معه وأحداث التغيير عن طريق إعادة تكوين النظام الاجتماعي بتعميق الوعي الاجتماعي والسياسي لاحتواء أثار الاقصاء والتهميش بحيث يتم ذلك عن طريق التوعية والارشاد وتطوير وسائل التعليم وإيصالها الى أبعد المناطق النائية دون المساس بالبنية المجتمعية لتلك المناطق، التعامل معها بكل إيجابية لضمان التوافق

والتواصل بين الاطراف جميعها وبما يرقى بواقع المرأة العراقية وفقا للمعطيات الدينية، وكما نص عليها المشرع العظيم(القران الكريم) والمعطيات الاجتماعية بما يتعارض مع الموروث الايجابي للمجتمع العراقي. والامر هذا يدعو الى تهيئة الوعي الجماهيري وتحفيزه للانفتاح على الاخر والاحاطة بأسباب هذا الانفتاح ودوافعه وخلفياته، الامر الذي يستدعي بالمحصلة تعديل الانماط الثقافية والسلوكية السائدة في المجتمع ، للمرأة والرجل على حدٍ سواء وذلك عبر عملية حضارية وتربوية وثقافية لتكثيف توعية الرجل على وجة الخصوص بتغيير رؤيته للمرأة وأنماط سلوكه معها. وهذا بالتأكيد لن يتم دون تفعيل دور المرأة في عملية بناء الديمقراطية وترسيخ بيئة ثقافية وأجتماعية للمرأة تدعمها عملية تطوير القوانين العراقية الخاصة بتشريعات المرأة حيث تكفل الغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة أثناء العمل وفي المشاركة السياسية. ولابد من عدم اغفال تطوير دور المؤسسات المهنية النسوية وتقديم كل أشكال الدعم لها من أجل تطوير مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي والمدني والارتقاء به.[1] والذي يتطلب بدوره رفع القيود التي تكبل حرية المرأة سواء كانت ذاتية أم موضوعية وذلك بتحريرها الكامل حرية

إيجابية كي نعمل على إطلاق إمكاناتها وقدراتها وفسح المجال لها كي تعيش لذة العطاء الاجتماعي وتستطيع المشاركة الفعلية في تحقيق خطط التنمية القومية على كل الاصعدة وهذا يتطلب محو أمية المرأة وتوفير فرص التعليم والعمل لها بشكل واسع وتربيتها التربية السلمية ليتسنى لها التثقيف الذاتي والانفتاح المسوؤل .[2]

---

[1] إيناس العنزي وسوسن العساف / المرأة العراقية بين البطالة الاقتصادية والاصرار على المشاركة السياسية في عراق ما بعد التغيير / مجلة دراسات عراقية / بغداد / مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية / العدد (5) تموز 2006 / ص ص 202-203 .

[2] رواء زكي الطويل ، استباط ألية جديدة لتفعيل دور المرأة في العراق / مجلة العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية / بغداد / مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية / العدد (1) شباط 2005 ص114

يقال ختامها مسك، ونرجو أن تكون مشاركة النساء العراقيات في بناء بلدهن مسك أيضاً في مرحلة عودة العراق للعراقيين وللعراقيات من ابنأه، فهن القوارير وشقائق الرجال، ولهن مثل الذي لهم وعليهن ما عليهم، لذا فإن مشاركتهن هذه تُعدّ من الضرورات، علاوة على كونها من الحقوق التي كفلها لهن الشارع الأعظم. وحيث أكدت الأحصائيات السكانية المتوالية منذ عقود خلت على زيادة نسبة الأناث على نسبة الذكور من العدد الأجمالي للسكان، فلكم أن تتصوروا مدى تأثير هذه المشاركة النسوية في أعلاء الأصوات المطالبة بالحقوق، وتحديد المسار الذي سيسير عليه البلد في طريق البناء، وبما يصب لصالح مسيرة الحركة النسوية وتحريرها من كل ما شابها من نقائص الاحتلال والتي قد أسهمت في الرجوع بالمرأة إلى مستويات خرجت عن حدود الكيان الإنساني الذي أراده الله للمرأة أسوة بالرجل.

الخاتمة

بعد أن سيطرت الولايات المتحدة وقوات التحالف على بغداد في 9 نيسان/ أبريل 2003 ، قام الجنود الامريكان بتجميع بعض العامة من على قارعة الطريق حول تمثال رئيس النظام السابق الموجود في ساحة الفردوس – سابقاً -. وتسلق احد الجنود الامريكان على تمثال صدام حسين ورفع فوقه العلم الامريكي وجندي اخر سحب التمثال بالدبابة الامريكية. وهذه المشهد اعطى صورتين مختلفين للادراك العراقي أولاهما بينت أنها لحظة التجسيد الفعلي لمعنى الاحتلال وبداية حقبة جيدة من تاريخ العراق انهت استقلالته وادخلته في متاهات الاستعمار الجديد من جديد. أما الصورة الثانية فهي صورة (التحرير) من الدكتاتورية وسلطة نظام الحزب الواحد والعنف والاستبداد وبداية عهد جديد من (الديمقراطية واحترام حقوق ألأنسان والرفاهية والحرية والانتعاش الاقتصادي) حسب الوعود ألأمريكية.

ولاجل انجاح مشروعها واستراتيجيتها في العراق الذي وصلت اليه بعد محاولات ومحاولات باءت جميعها بالفشل أختتمت باستخدام القوة العسكرية المباشرة وخداع المجتمع الدولي بمدأ التدخل الانساني، يؤيدها و يدعمها في ذلك حفنة من العملاء والمتعاونين والقوى ألأقليمية حتى استطاعت الوصول لقلب الشرق الاوسط،، بحرب غير متوازية وغير متكافئة بكل المستويات، وحققت الحلم الذي طالما حلمت وخططت للوصول اليه. ولتأكيد بأن ما خططت له هو غير ما كانت تعلنه راحت ومنذ اليوم الاول لاحتلالها الوحشي بتقسيم الشعب العراقي واطيافه بين من قبل بالاحتلال وبين الرافض له وعلى اسس قيادة وتولي نظام السلطة السياسية. واقتضى (التدخل الانساني) الامريكي ان يحرض طائفة على اخرى بعبارات من كان متسيدا ومن كان مهمشا ومن كان غير معترف بوجوده.

وبكل ما أوتيت من قوة سعت الولايات المتحدة، وما زالت مستمرة في سعيها، ان تجعل العنف الطائفي هو السمة الغالبة على الوضع العراقي والذي ابتدأ من السماح لمن يمسك بالسلطة ومن يهمش وانتقالا الى التأسيس المؤسسي

لبناء الدولة ومؤسساتها على تلك ألأسس الطائفية والعرقية و أنتهاءا بالسكوت والوقوف موقف المتفرج من الحرب الطائفية التي حدثت في 2006 - 2008 ، واستطاعت إثر ذلك ان تحول القضية العراقية بإستراتيجية شيطانية من احتلال عسكري لبلد مستقل الى شعب يتقاتل ما بين أطيافه وقومياته لاجل الحصول على اعلى المكاسب في ظل الديمقراطية الفوضوية التي يعيش فيها. والامر الذي زاد الطين بلة هو دعوات بعض السياسيين الى ضروروة اقامة فدراليات في العراق لاجل حل مشاكل العنف الطائفي واصبح الحديث والاهتمام الدولي في العراق منصب من كون القضية انسانية داخلية تكاد ان تكون راوندة الثانية في حروب أهلية ليست الولايات المتحدة الامريكية مسؤولة عنها. لا بل اصبحت البحوث والكتب الغربية وتصريحات ومقترحات واستشارات مسؤوليها وسياسيها ومحلليها تبحث عن اسباب العنف الداخلي في العراق بالرجوع الى اسس و أحداث تأريخية فسرت بصورة غير دقيقة تتحدث عن صراع الامبراطوريتين الفارسية - التركية على اساس انه صراع شيعي - سني على السلطة في العراق، مرورا بنشأة الدولة في العراق 1921 و تنصيب الملك فيصل الاول (كرجل من الجزيرة ألعربية) و استمرار هذا الصراع مع تعاقب الانظمة فيما بعد وحتى سقوط النظام البعثي.

ولكن ما لم تدركه هذه الشخصيات والمؤسسات التي تبحث في الشأن العراقي، أنه وعلى الرغم من أن العنف السياسي ، بدكتاتورية الانظمة التي حكمت هذا البلد ، يغطي أكثر من نصف عمر الدولة العراقية الحديثة ، وللمرأة نصيب مساوي لنصيب الرجل منها ، لكن هذا العنف لم ينعكس على التنوعات المجتمعية، حيث حالة السلام المبنية على التسامح وقبول الآخر ظلت الصورة الغالبة حتى غدت ألوان الطيف الأجتماعي مكملة بعضها الآخر لتبدو بصورة متكاملة ومتمازجة تظهرها التقاليد والقيم المشتركة، بحيث قد يكون من الممكن والمعقول التحدث عن نقل تقاليد التسامح وقبول الآخر ببعدها الأجتماعي والمتوارثة عبر سنين إلى تقاليد قبول الآخر على البعد السياسي. كما أن ألعنف ألسياسي كله لم يصل إلى

حالة الإحتقان وأزمة حقد متوارث. فقد أستمرت الزيجات المختلطة بين العوائل العراقية وأستمر التداخل والعمل المشترك على صعيد الأنجاز الوظيفي أو التجاري أو الحرفي بين كافة القوميات والأطياف، فالتمايز المذهبي لا يتعدى كونه أجتهاداً في الدين وليس هوية ثقافية، وحتى أداء بعض الطقوس لدى بعض الطوائف لا يرقى لتشكل تمايز أساسي، بل أن عناصر الصلة القرابية كانت هي الأقوى، ولعل الدين والعيش المشترك كان الفاعل الأساس في الشخصية العراقية ، علاوة على أن شكل الإستقطاب السياسي الذي أتسمت به الحياة السياسية غير المستقرة وبسبب عدم أدراك النخب التي حكمت العراق قبل 2003 وعلى مر الزمن للآليات الفاعلة لمواجهة التشرذم والتفتت والأنكفاء على الذات بسبب فقدان الثقة بالقطب المقابل أو بممارسة الدولة سياسة أقصائية حيال مواطنيها الذين تتقاطع معهم في الرؤية، وهو ما يدعو للقول بأنه على الرغم من كون العنف والتطرف صفتين لا يمكن نكرانهما في المجتمع العراقي، إلا أن هاتين الصفتين لم تمارسها التنوعات العراقية ضد بعضها البعض الآخر، بحيث أثبت العراق قبل الاحتلال أنه يمتلك قدرة وقابلية على الأحتواء للأستقطابات السياسية وأستيعابه لجميع الأفكار ورعايته لها ولأنبعاثها مادامت انها تمثل الصراع السياسي على السلطة فقط.

وحتى اذا ما سلمنا جدلا بان الولايات المتحدة وحلفائها والمتعاونين معها قد جاءوا بالفعل لقلب الصورة من ديكتاتورية الى ديمقراطية مع قيادة قائمة على مهارات وتكنوقراط الكفاءات، وفتح افاق لحرية سياسية طالما ابتعد عنها الشعب خوفا من السجن والاعتقال والتعذيب والتهديد ونهاية مؤلمة في زنزانات مظلمة. فأن الملايين من الشعب العراقي كانت تواقة لمثل هذه الاحلام والحياة الطبيعية، وراحت افكار ورؤى ألباحثين و المؤيدين للإحتلال تتراوح بين النموذج الالماني والياباني في العراق. ولكن ما حصل في العراق ومنذ 9 نيسان -ابريل 2003 يوم الاحتلال المشؤوم ولغاية لحظة خروج هذا الكتاب الى النور لم يتغير وضع العراق مابين المرحلتين ما قبل الاحتلال وما بعد الاحتلال، لا بل زاد الامر سوءا في

خروج العراق من دائرة الامان الى دائرة العنف والفوضى، وتحولت دولة المؤسسات الدكتاتورية الى دولة فوضوية اعلامها ديمقراطي وحكمها ديكتاتوري. وبدأت رحلة الدم الطويلة التي لا يعرف احد متى ستنتهي، واطراف تغذيتها العكسية متعددون، فالاطراف الدولية من فواعل الدولة وفواعل غير الدولة والاطراف الاقليمية. أما الاطراف الداخلية فبتشتت رؤاها وان كانت منضوية تحت لواء الطائفية، وبتعدد مسلماتها وان كانت منضوية تحت لواء المذهبية وبتفاوت استراتيجياتها واجنداتها وحاضناتها وان كانت منضوية تحت شعارات الوطنية ووحدة العراق، ذلك لانهم اصبحوا امام صراع على السلطة.

واستمرت حياة العنف السياسي والعنف الامني و(الفوضى الخلاقة) وزادها التشريد والتهجير والقتل والذبح والتجاوز على حقوق الانسان وحرياته الاساسية والتعذيب وغيرها غير مهمة أمام كيفية معالجة مشكلة اعادة بناء الدولة الاساسية والمحصورة في كيف يمكن مساعدة الاغلبية الوصول الى السلطة وكيف يمكن جعل الاقلية تقبل بها و تعارضها في نفس الوقت. هذا الامر اكده دستور 2005 الذي كتبته الايادي العراقية كما تدعي وتجزم بذلك، وان اعترف السيد نوح فيلدمان الامريكي - اليهودي استاذ القانون غير المباشر بانه هو الذي كتب هذا الدستور، (أو بصورة أدق هو من كتب قانون أدارة ألدولة المؤقت و الذي كان أساس الدستور فيما بعد). لذلك ركزت الولايات المتحدة على الانقسامات الطائفية وحسب النموذج الذي إستخدمته بريطانيا فيما قبل – فرق تسد - الاستعماري. الامر الذي جعل الولايات المتحدة كدولة محتلة تتعامل مع المشهد العراقي من منطلق واحد وهو وضع مكونات المجتمع العراقي في حالة تصارع وتقاتل، لا يمكن ان ينتهي بفعل عوامل الثأر، مبني على المفهوم الطائفي، مدعومة بحركة استراتيجية تمثلت بجلب المعارضين من المهجر مع اعطائهم صلاحيات كاملة ليقودوا البلد الى حرب طائفية شعواء من جراء اللغة الطائفية التي اتوا بها وبحسب الرغبة الامريكية. فالقيادات الشيعية القادمة من الخارج

تحدثت عن المظلومية والاغلبية الشيعية لكسب التأييد الداخلي، وهذا التشكي والتظلم اعادوه الى العشرينات من القرن المنصرم والذي تشكلت فيه الدولة العراقية المعاصرة. في حين تحدثت القيادات الكردية عن المأسي التي عاشها الاكراد في ظل الانظمة العربية العراقية على مر السنوات الماضية والتي لم يحصد منها الاكراد غير المذابح والحروب، متناسين القتال الداخلي الكردي - الكردي، وبيان آذار وقانون الحكم الذاتي 1974، وبلغة مبالغة ومؤولة للاحداث التاريخية ومعيدين ذلك مرة اخرى الى العشرينات من القرن العشرين. أما قادة الاقليات امثال الكلدو - اشوريين والتركمان فقد كانوا يتحدثون عن التهميش الذي عاشوا في ظله وكأنهم مواطنين من الدرجة الثالثة كما يعتقدون. و كانت الولايات المتحدة الامريكية تضيف الهيمنة السُنية على السلطة السياسية وكيف ان الاقلية حكمت الاغلبية وهذا كان منفذ سياستها واستراتيجيتها لتحتل وتسيطر على العراق وعموم الشرق الاوسط.

لقد أكدت الوثائق الامريكية التي نشرها موقع ويكليكس في نهاية تشرين الأول/ اكتوبر 2010 ان الولايات المتحدة واستراتيجيتها بنيت على الطائفية وهي تضرب وتدمر الفلوجة بشكل لا يرحم وأثارها ستزحف على مستقبل الاجيال القادمة في هذه المدينة بعد ان ضربتها بمواد كيميائية وفسفور ابيض، لا يمكن التخلص من اعباء ومديات اثارة الصحية والخلقية على مدى السنوات القادمة ولعقد كامل او أكثر. ناهيك عن ان الوثائق قد كشفت وبشكل علني على ان حكومة المالكي قد عملت وبشتى الطرق والسبل وعبر القوى والميليشيات التي تأتمر بأمرها انها قامت باعمال قتل وسجن وتعذيب واعتقال غير مبرر لطائفة معينة كمحاولة لردعها وارغامها على القبول بارادة الطائفة الاقوى سياسيا. وكما بينت الوثائق ان السبب الرئيس في هذه الاعمال انما جاءت نتيجة خوفه من عودة تاثير أو نفوذ طائفة معينة .

وعاش العراق في اجواء انتخابات وكم غير مسبوق من الاحزاب السياسية والمنظمات والتجمعات السياسية والكيانات وتحالفات متنوعة. وراح الفرد العراقي يشعر بالديمقراطية ليوم واحد فقط كل أربع سنوات، وهو يوم ذهابه الى الانتخابات التي جرت في 2005 و 2010. اما بقية ايامه فيحن فيها لديكتاتورية الامن والامان التي بزوالها اخذت كل شئ معها. ما صدم العراق والعراقيون هو حقيقة القائمين على السلطة بعد ان وعدوا هذا الشعب بكل ماهو جديد وبان التقرب من الولايات المتحدة سيساعد في زيادة رفاهيتهم وسخروا المرجعيات الدينية لتساعد في ذلك، ولكن انتخابات 2010 لم تجسد الا حقيقة وطبيعة الصراع المذهبي السياسي المغلف بحماية حقوق كل طائفة على حساب الطائفة الاخرى، وفتحوا الباب على مصراعية امام التدخلات الاقليمية تحت نفس الهدف(حماية الطوائف)، متجاهلين ان هذه الطوائف والمذاهب تجمعهم بقعة جغرافية واحدة ومصيرهم واحد وهدفهم واحد، هو في حياة حرة كريمة في عراق موحد مستقل وذا سيادة حقيقية. فالاحتلال حينما دخل عاث بالارض الفساد من الموصل الى بغداد والى البصرة لم يستثن طائفة ولا مذهب، والاوضاع الامنية حينما تخلخلت وصلت اربيل وحينما ساءت الاوضاع الاجتماعية والسياسية أكثر دخلت السليمانية ودهوك.

المضحك المبكي ان لا الكيانات السياسية ولا الاحزاب والقوائم الفائزة في الانتخابات ولا المقترحات الامريكية التي حملها نائب الرئيس الامريكي بايدن ولا التدخلات الاقليمية ومبادراتها التي اختتمها العاهل السعودي بمبادرة 31 تشرين الأول/اكتوبر 2010 والتي جاءت بعد مرور ثماية أشهر على الانتخابات العراقية، تمكنت من إيجاد حل. فمبادرة العاهل السعودي هدفها دعوة اطراف العملية السياسية لاجل التقريب بين وجهات نظر الكتل السياسية المختلفة فيها لاجل الاسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية تسعى لاستقرار العراق وحل ازماته الداخلية. ولقد قبلت بعض الكتل هذه المبادرة في حين رفضتها كتلا اخرى

واعتبرتها تدخلا في الشؤون الداخلية . هذا واذا ما ذكرنا بأن كل الاطراف الرئيسة في العملية السياسية كانت قد ذهبت الى دول الجوار(الخليج العربي، سوريا، مصر، الاردن، تركيا) لتناقش ولتتدارس ازمة تشكيل الحكومة، ولكن ومع ذلك لم يتمكن اي من الاطراف السابقة ايجاد حل لازمة تشكيل الحكومة في خضم تصاعد وخطورة لا يمكن وصفها في الاوضاع الامنية الداخلية، وتدني ولابشع المستويات الخدمات الاجتماعية، وزيادة غير طبيعية في معاناة الشعب العراقي اليومية. وظل العراق عائماً بين حكومة تصريف اعمال مستمرة في ممارسة كافة الصلاحيات والانشطة السياسية وعلى كافة المستويات، وهي المتهمة بممارساتها الطائفية وسيطرتها وديكتاتورية صنعها للقرار، في الوقت نفسه إطلاق وعود مرتقبة بحكومة وحدة وشراكة وطنية بعيدة عن المحاصصة الطائفية وديكتاتورية الحزب الواحد والقائد المفدى. الاتهامات المتبادلة هذه بين السياسيين وصناع القرار انفسهم والذين يفترض انهم يحاولون ان يرسموا الاسس الديمقراطية لعراق (تحرر - حسب وجهة نظرهم)، حتى ولو كان ذلك بإحتلال بشع، من الديكتاتورية المقيتة وانطلقت العملية السياسية لبناء الدولة العراقية على نهج التداول السلمي للسلطة حتى ولو كان بين اطراف طائفة الاغلبية نفسها وعلى حساب الطوائف والقوميات الاخرى.

ومهما تكن المدة الزمنية التي اخذتها المفاوضات لاجل تشكيل الحكومة فإن الشعور العام بعد تشكيل الحكومة الناقصة ما هو الا صراع على السلطة، وإن السمة الغالبة على النظام السياسي هي التدخل الاقليمي والدولي اللذين أثبتا ان لهما تأثيراً لا يمكن تجاهله او نكرانه، إنعكس على حالة عدم الاستقرار السياسي واستمرارية العنف الدموي. كما أن هناك دلائل تشير ألى أن ذلك سيستمر في العراق على مدى الثلاث سنوات القادمة، ناهيك عن ان حالة الفوضى المؤسساتية والفساد الاداري والتأسيس الطائفي التي ستستمر. وربما تكون النتيجة دولة منهارة محطمة مثقلة باتفاقيات أمنية وحدودية واقتصادية وعقوداً نفطية جائرة.

ولن نجد اي صدىً تنفيذياً على ارض الواقع الا لتلك التي تخدم مصالح الاطراف المتعاقدة مع العراق وليس لمصلحة العراق نفسه في ضوء التبعية الخفية للاجندات المصلحية البراغماتية لشخوص السلطة ولعمق العلاقة بالاجندات الخفية الاقليمية، ناهيك عن حفظ الجميل وعدم نكران الفضل للولايات المتحدة التي جلبتهم للسلطة.

لقد حاول الكتاب بكل فصوله التأكيد والتركيز على حقيقة ان التدخل الخارجي بفوضوية لانهاء الانظمة الديكتاتورية في المنطقة العربية، وغيرها، لم يجلب الا الخراب والدمار لهذه البلدان ولم يأتِ الا بتحقيق الهدف الاستراتيجي لهذا العامل الخارجي على حساب دماء الابرياء وليس على حساب طلابي السلطة ووعاظ السلاطين. الكتاب وثق النموذج والبذرة الاولى التي اختارتها الولايات المتحدة لاستراتيجية تغيير الانظمة الديكتاتورية التي اطلقتها على الوطن العربي . ومن يقرأ الكتاب بالتأكيد سيجد ان القوة العسكرية لإحلال مبدأ التدخل الانساني ما هي الا تعبير استراتيجي جديد لفرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على الشرق الاوسط واعطاء مرونة حركية محورية أكبر للحلفاء في المنطقة . ومنها سيتم إثبات فرضية ان القطبية الاحادية ما زالت في طورها البدائي وان النظام الدولي الجديد سيتحول في اقرب وقت ممكن الى نظام دولي متعدد الاقطاب اثر منازعة وتنافس القوى الدولية الاخرى للولايات المتحدة الامريكية. ولكن المجتمع الدولي والقوى الدولية الاوربية والاسيوية لم تستطع ان تستغل فرصة إسناد العراق والاسهام في اخذ دور فعلي فيه لاجل اثبات حقيقة ان الولايات المتحدة لن تكون متحكمة في الشرق الاوسط وان النظام الدولي لن يستقر على القطبية الاحادية. ومن الضروري التذكير بان الانسحاب الامريكي من العراق سيعطي الولايات المتحدة مرونة اكبر للمطالبة بارساء قواعد النظام الدولي والاعتراف ان (مهمتها الانسانية) قد انتهت بالفشل.

كما واثبت هذا الكتاب مسألتين هامتين: ألأولى هي وجوبية مقاومة الاحتلال حتى إن كان بقيادة أكبر قوة في العالم، الولايات المتحدة ألأمريكية. و كانت المقاومة العراقية الوطنية، ومهما كانت درجات تفرقها، السبب الاساسي في تكوين ردة الفعل سواء ضد الاحتلال أوضد السياسة الامريكية أو ضد نهج التبعية للغرب، لا سيما وأنها مثلت اصدق تعبير عن رفض الإستهانة ألغربية بإرادة الشعب ألعربي.
أما ألمسالة ألثانية فهي أثبات أن ألتغيير بأيدي أو قوى خارجية هو أمر مرفوض أولا، وثانيا يجب مقاومته بأستخدام الموارد و القوى ألداخلية. و بذلك يمكن ألقول إن ما حدث في تونس و مصر هو كسر لهيبة و صورة الولايات المتحدة ألأمريكية وللقوى الكبرى الاخرى في العالم و فضح لإعاتها بالتدخل ألأنساني لنشر الديمقراطية وتحرير المرأة عبر تغيير الانظمة الديكتاتورية في الشرق الاوسط. وما الحديث عن الثورة المصرية التي لحقت الثورة التونسية وتنويهات لحدوث تغيرات لأنظمة دكتاتورية أخرى في المنطقة إلا ادلة كافية على ان الشعوب اساس التغيير لا المعارضة الساكنة في الاحضان الغربية ولا الاحزاب السياسية الساعية للحصول على المناصب السياسية ولا العامل الخارجي. فالتغيير بفعل الشعوب انما هو الديمقراطية الصحيحة والتي تعتمد على الشباب و التكنوقراط والشراكة الوطنية الحقيقية وتداول سلمي للسلطة معتمدة على انتخابات نزيهة. وبالتأكيد كانت ردة الفعل الامريكي -الغربي، حيال هذه الصحوة الشرق أوسطية - عربية كمتلقي للنتائج المتمخضة عنها لا فاعلاَ اساسياَ فيها كما حدث في العراق، كبيرة.
كما وحاول هذا الكتاب ان يتعامل مع وضع المرأة العراقية في معاناتها اليومية الناشئة بسبب العبء الفادح الذي تحملته نتيجة الاحتلال ليس بسبب اثاره المباشرة، كفقدان السيادة وجرح الكرامة الوطنية فحسب، بل بآثاره غير المباشرة التي مست حياة الاسرة العراقية والمرأة باعتبارها ركنها الاساسي الذي اجبرتها الظروف على التحمل. لا سيما وان جميع المنظمات الدولية قد سجلت ابشع

الظروف واثارها على المرأة العراقية التي يقع عليها حيف الزمن الذي لم تتدخل هي في تجسيده او حتى الاسهام في خلقه. وهذا ما اكد عليه الكتاب حينما تحدث عن نموذج أمرأتين عراقيتن، الاولى هي التي عاشت وتعيش في العراق، وهن ملايين متألمة. أما الثانية فهي المرأة التي إعتقدت أنها قد تحررت، وهن مئات محددة، اقتبس الكتاب الكلام من تصريحاتهن وادعاءاتهن بان التغيير في العراق اسهم في نقل المرأة من وضع سئ الى وضع ديمقراطي متميز ولكن مع الاسف هذه الشعور ينطبق فقط على اللواتي يدعين به وهن اللاتي عشن في المنفى ويبدو انهن كن في منفاهن مقيدات وجئن الى المنطقة الخضراء ليلتمسن (ديمقراطية) في هذه البقعة الصغيرة جدا جدا من عموم العراق ليس إلا.

بالاضافة الى ان الكتاب لم يكن متفائلاً بل متشائما الى ما سيحصل في العراق الى حد ما بالاستناد على الوقائع التي يعيشها العراق والتي ستظل مستمرة للمدى القصير ومن المحتمل ان يكون هنالك تغييرا إيجابيا ملحوظا ولكنه محدود وعلى المدى القصير و الضيق فقط. لا سيما وان الولايات المتحدة قد بدأت بعملية الانسحاب المنظمة والتكتيكية من العراق والتي يفترض ان تنتهي بانتهاء عام 2011. ولكن بالتأكيد هذا لا يشمل سحب السفارة أو الانسحاب من القواعد العسكرية التي بنيت في اماكن متميزة استراتيجيا ومحصنة من اية اعتداءات خارجية وبالامكان استخدامها حيال عموم الشرق الاوسط اذا ما استدعت الضرورة في يوم من الايام وبمعاهدة ربطت العراق بالولايات المتحدة وبشكل لا مثيل له في التاريخ العسكري - الاستراتيجي الامريكي. الانسحاب الامريكي قابله ضعف وتلكؤ في القوات الامنية العسكرية وعدم القدرة على الامساك بزمام الامور الميدانية على اوسع نطاق وخصوصا تلك التي تتعلق بالاجهزة الاستخباراتية والامنية ذات المساس المباشر بالامن القومي العراقي، فجميع الحوادث التي تخص ملاحقة تنظيم القاعدة كانت معتمدة على الاجهزة الاستخباراتية او الخبرة الامريكية في ذلك، وقد تكون اهم حادثة شهدها الكتاب قبل ان يرى النور هي

حادثة حجز الرهائن الذين كانوا يصلون صلاة يوم الاحد في كنيسة سيدة النجاة في منطقة الكرادة في بغداد يوم 31 تشرين الأول/ اكتوبر 2010. فحينما تم اقتحام الكنيسة من قبل مجموعة كبيرة مسلحة، إرتدت زيا تابعا للشركات الامنية، من تنظيم القاعدة واحتجزوا الرهائن بعد ان قتلوا مجموعة منهم، (58 شهيدا و78جريحا)، حسب ما تناقلته وكالات الانباء العربية والعراقية أنذاك والمنشورة على مختلف مواقع الانترنت حاليا) علما بان عددا غير قليل من القتلى سقطوا بنيران القوات ألأمنية العراقية التي ارادت فقط ان تنهي عملية ألأقتحام دون اعتبار لحياة الرهائن. ما هو ملاحظ ان القوات الامريكية استطاعت ان تضع كاميرات رصدت حركات التنظيم وهم في داخل الكنسية ناهيك عن تتبع اتصالاتهم اي بطريقة فنية استخباراتية اوعزت القوات الامريكية للقوات العراقية باقتحام الكنيسة وعدم الاذعان لمطاليب تنظيم الخاطفين من القاعدة. كما بقت القوات الامريكية بعد يومين من هذه الحادثة متفرجة في 2تشرين الثاني/أكتوبر 2010، تفجيرات الثلاثاء الدامية، والانفلات الامني الذي كانت نتيجته حدوث ما يقارب من (20) تفجيرا هز وطوق كل نواحي بغداد ما بين سيارات مفخخة واحزمة ناسفة، نشرت الدماء في الشوارع وراح ضحيتها (أكثر من 100 - 200 شهيد و300 جريح، حسب ما تناقلته وكالات الانباء العربية والعراقية أنذاك ومنشورة على مواقع الانترنت حاليا) وبدون اي تفريق طائفي أو مذهبي في ضرب المناطق. لقد اعطت هذه التفجيرات الانطباع بان العراق دولة بدون دولة وأشرت انهيار العملية السياسية وهشاشة سياسية أنعكست على الهشاشة الامنية، وعدم جاهزية للقوات الامنية ألعراقية، مع عدم تدخل للقوات الامريكية المحتلة، مما جعل ألعراق في نهاية المطاف بحق اخطر بقعة في العالم.

وعلى الرغم من كل ما سبق حاول الكتاب أيضا ان يرسم صورة اخرى متفائلة مستقبلية معتمدة على السمة الخلاقة للمجتمع العراقي والسمات الحية التي توارثها هذا المجتمع العريق في حضارته المتوالية عبر العصور، وذلك بحركة

وطنية تكنوقراطية تنبع من القاعدة الجماهرية وتضغط على رأس الهرم السلطوي في النظام السياسي، لتغيير مسارات النهج السياسي، وبناء الدولة على اسس صحيحية بعيدة عن التمسك بالسلطة والحزب القائد، ناهيك عن أنها أوضحت اهمية نشر ثقافة السلام والثقافة السياسية في العيش المشترك والمصير الواحد وضرورة تنبية الجماهير على ان تمجيد القائد المفدى يصنع ديكتاتورا جديدا. في كثير من ألأحيان الشعوب هي التي تصنع ديكتاتورها بنفسها وتظل تعاني منه ما دام يبقى في السلطة وبيده القوة العسكرية، لا سيما وان نجاح ثورتي القاهرة وتونس كانتا دليلاَ على ان الشعوب هي الوحيدة القادرة على تحديد طبيعة انظمتها السياسية الحاكمة بعدما ولى زمن الصمت والقمع والتعاون مع الخارج.

أن نتيجة سنوات الأحتلال كانت المظاهر ألأتية:

1. **أصبح ألعراق ألدولة ألأكثر فسادا في العالم بعد كل من الصومال و مينامار (ألمنظمة الدولية للشفافية).**
2. **صنف العراق :احد الدول الفاشلة من قبل مجلة السياسة الدولية ألأمريكية.**
3. **صنف ألعراق كأحد ألدول غير الآمنة (ألمؤشر العالمي للسلام).**
4. **أمتلك ألعراق أكبر عدد من ألـلاجئين، داخليا و خارجيا، 4.7 مليون لاجئ، حسب أحصائيات منظمة العفو الدولي لعام 2008، ولو ان هناك ـــحصائيات أخرى تعطي أرقاما أكثر من ذلك.**
5. **بغداد اصبحت اسوأ مدينة في العالم من ناحية ظروف المعيشة. (أحصائيات ميرسير).**
6. **بعد ثمان سنوات من ألأحتلال 40% من ألعراقيين لا يشربون ماءا صالحا للشرب، 27% من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر و 30% لايحصلون على أية رعاية صحية. (منظمة العفو الدولية 2010).**
7. **بلغ عدد ألأيتام 4 ملايين يتيم و أكثر من مليوني أرملة.**

8. عدد القتلى قدر عام 2006 من قبل مجلة (لآنسيت) البريطانية المرموقة، بأكثر من 650.000 قتيل،[1] في حين أن المؤسسة البريطانية Opinion Busniess Research أكدت أن العدد تجاوز المليون في نهاية 2007.[2]
9. أعتراف بعض المشاركين في العملية السياسية بأن ألعراق يتجه نحو الدكتاتورية و بدعم أمريكي و أيراني، وأن ألعراق لم يصل الى ألديمقراطية المنشودة.
10. تجذير وتأسيس مبدأ المحاصصة ألطائفية و ألأثنية في السياسة ألعراقية وبناء الدولة على هذه ألأسس التمزيقية.
11. فشل حكومتين منتخبتين في ظل صراعات سياسية حزبية ضيقة في أعادة بناء العراق و تحقيق الأمن و المصالحة الوطنية.
12. وتبقى ألظاهرة ألايجابية ألأهم هي تحرك ألشارع ألعراقي بشبابه ومثقفيه بشيوخه وأرامله وأيتامه رافضين ألأحتلال وسياسة المحاصصة والطائفية ومطالبين بالاصلاح والتغيير ومحاربة الفساد واعادة الاعمار والبناء، رافعين شعاراتهم في مظاهرات خرجت في شباط/فبراير 2011 في اغلب المحافظات العراقية...وهذه الشعارات تقول (أنا عراقي لا سني و لا شيعي، أنا عراقي لا عربي و لا كردي، نعم للمقاومة العراقية لا للارهاب بكافة أشكاله، لا للفساد، لا للأقصاء، لا للتقسيم، لا للبطالة، لا لنهب ثروات العراق، نعم للوحدة و الهوية الوطنية، لا لسرطان الطائفية

---

[1] "Mortality after the 2003 invasion of Iraq: a cross-sectional cluster sample survey"، By Gilbert Burnham, Riyadh Lafta, Shannon Doocy, and Les Roberts. *The Lancet*, October 11, 2006

[2] The Opinion Business Research, "New analysis 'confirms' 1 million+ Iraq casualties," January 28, 2008, at http://www.opinion.co.uk.

والعنصرية نعم للعراق الواحد الموحد) و غيرها وهي دليل على نضوج الوعي العراقي بعد أكثر من ثمان سنوات من ألأحتلال ومن محاولات تمزيق النسيج الوطني العراقي.

ومع ذلك فالقصة لم تكتمل بعد، فمازال الكثير من سطورها حبراً في قلم كتابها. وإلى أن تكتمل الصورة في العراق تبقى ملامحها هذه في ضبابية، الأمر الذي لم يمكننا من رؤيتها بوضوح إلى حين أن يزال القذى لنرى الحقيقة بكل تفاصيلها، المؤلمة والمفرحة، البشعة والجميلة، المزيفة والصادقة، الامنة والفاقدة للامان، بحروبها وسلمِها لتكون هي صورة المستقبل الواعد الذي قد لا نكون حاضرين فيه، لكن يحدونا الأمل في أن نكون قد ساهمنا في توضيح الصورة للأجيال القادمة التي ستسمع وتقرأ ما كتبه قلمنا لهذا الحاضر، الذي سيصبح لديهم تاريخاَ حديثاَ، ليأخذوا منه الدروس والعبر لوضع الحجر الاساس في مستقبل ما بعدهم من الأجيال. لكن، هل سيعترف الآخرون بحق هذه الأجيال المتعاقبة في حياة حرة وكريمة ملؤها الكرامة والعزة ؟ بالتأكيد ستتوقف أجابة السؤال على هذه الأجيال أولاً بقدرتها على أثبات هذا الحق، وعلى الآخرين ثانياً برفع يد الوصاية عنهم وتركهم يقررون مصيرهم بأيديهم، فقد آن الآوان لهذا الشعب الابي الذي أنفطر قلبه ألماً من ظلم العدو والصديق أن يقول أنا هنا، حراً كريماً أملك إرادة الحياة ولا أقبل بالفتات.

والحمد لله رب العالمين

سوسن العساف وسعد ناجي جواد

المصادر

أولاً - القران الكريم.

ثانياً- الرسائل والاطاريح:

1- إيناس العنزي ، إستخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، 2006.
2- حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، اطروحة دكتوراة منشورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.
3- موسى سليمان موسى ، التدخل الدولي الانساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان ، رسالة ماجستير منشورة على شبكة الانترنت ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك
4- ، كلية القانون والسياسية ، أب-2007 http://www.ao-academy.org/wesima_articles/letters-20070813-1412.html

ثالثاً: الكتب العربية:

1- إبراهيم نوار، المعارضة العراقية والصراع لاسقاط صدام، مطبوعات لندن، 1992.
2- أحمد السيد النجار (محرر)، نكبة العراق: الأثار السياسية و الأقتصادية، مركز الدراسات السياسية و الأستراتيجية للأهرام، القاهرة، 2003.
3- أسماعيل صبري مقلد، الأستراتيجية والسياسة الدولية(المفاهيم والحقائق الأساسية)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1985،2
4- أنتوني أرنوف، العراق (منطق الانسحاب)، ترجمة: محمد برهوم ورغدة محمد، دارالفارس للنشر،عمان،2006 .
5- إيمان احمد رجب، النظام الأقليمي العربي في مرحلة ما بعد الأحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010
6- برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994
7- بوب وودوارد، حرب بوش، عرض وتحليل: حسين عبد الواحد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003
8- بيترو غالبريث،نهاية العراق(كيف تسبب القصور الامريكي في إشعال حرب لا نهاية لها) ،ترجمة: أياد أحمد، الدار العربية للعلوم ،بيروت، 2007
9- حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، دار التراث العربي، بيروت، 1989
10-حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام السياسي و الدولة في العراق وانعكاساته على الامن و الاستقرار في الخليج، مركز ابحاث الخليج ، سلسلة دراسات عراقية / العدد الاول، دبي، 2004
11-حسنين ابراهيم، العولمة: الابعاد والانعكاسات السياسية ، مجلة عالم الفكر، العدد (2) المجلد (28) ،الكويت، 1999

12-جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز أبحاث الخليج، دبي، ط2004/1
13-جورج تينت، في قلب العاصفة، ترجمة :عمر ألايوبي، دار الكتاب العربي ،بيروت، 2007
14-ديب علي حسين، الولايات المتحدة الامريكية من الخيمة الى الامبراطورية، الاوائل للنشر والتوزيع، 2002
15-روبرت هندي وجوزيف رتبلات ، أوقفوا الحرب ، تعريب:أمل حمود، دار الحوار الثقافي،بيروت، 2003
16-ريشتارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي، دار الهلال، عمان، 1992
17--ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الأمريكي:المحافظون الجُدد والنظام العالمي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.
18-سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

19-سليم مطر، الذات الجريحة / إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرق متوسطي). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.
20-سوسن إسماعيل العساف، الحرب في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.
21-سوسن إسماعيل العساف، إستراتيجية الردع:العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للنشر، بيروت، 2008.
22-صدام حسين ، المرأة والثورة، منشورات الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد، 1976

23-عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.
24-عبد الوهاب الكيالي، الجذور التاريخية للتحالف الصهيوني الإمبريالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الصهيونية والعنصرية ، المجلد الثاني ، بيروت ط ، 1977
25-عبد الوهاب القصاب ، احتلال ما بعد الاستقلال-التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق،مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت 2007 ط 1.
26-عماد خدوري، سراب السلاح النووي العراقي:مذكرات وأوهام، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
27-عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية. بيت الحكمة، بغداد، 1990.
28-علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي(تنسيق وتحرير)، نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
29-علي الوردي، مهزلة العقل البشري:محاولة جديدة في المنطق القديم لا تخلو من سفسطة، داركوفان، توزيع، دارالكنوز الادبية، بيروت 1993
30-علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث(1876-1914)، لندن:دار الوراق، اعادة طبعة الكتاب، 2007. ي ضوء علم الأجتماع الحديث، بغداد 1965.

31-علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجنمع العربي الأكبر في ضوء علم الأجنماع الحديث، بغداد 1965.
32-غسان سلامة، امريكا والعالم:إغراء القوة ومداها، ترجمة، مصباح الصمد، دار النهار للنشر، بيروت، 2005
33- فاخر جاسم، العراق ومشاريع الهيمنة الدولية، السويد، دار المنفى، التوزيع: دار الكنوز الادبية، ط1، بيروت، 1999
34-فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق 1921-1932، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الارشاد، البصرة، 1978
35-فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسية في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996

36-لاهاي عبد الحسين، اثر التنمية والحرب على النساء في العراق 1968-1988، دار الشؤون الثقافية،الطبعة الاولى بغداد، 2006
37-ليام اندرسن و غاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم، مراجعة وتقديم وتعليق، ماجد شبر، دار الوراق، لندن، 2005
38-مجموعة مؤلفين، حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005
39-محمد عابدالجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة دراسات المستقبل العربي، العدد(19)، بيروت، 2000
40-مصطفى خشيم، الموسوعة السياسية، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1994
41-ميلان راي / الحرب على العراق نظام لم يتغير(لماذا لم تغير الحرب على العراق شيئا ً)، الحوار الثقافي، بيروت ، 2006 .
42-هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، دار رياض الريس، بيروت 2001
43-هويدا الرفاعي واخرون، مبادرات الاصلاح في الشرق الاوسط، وحدة بجوث مركز المحروسة، ط1،القاهرة، 2006
44-هيفاء زنكنة، مدينة الارامل: المرأة العراقية في مسيرة التحرير، ترجمة : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008
45-وحيد عبد المجيد، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة دراسات المستقبل العربي،العدد(19)، بيروت، 2000.
46-نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة (إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية)، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007

47-نعوم تشومسكي وجلبير الاشقر، السلطان الخطير(السياسة الخارجية ألامريكية في الشرق ألاوسط) ، ترجمة، ربيع وهبة، دار الساقي، بيروت، 2007 .
48-نعوم شومسكي، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، ترجمة: ايمن حنا حداد، دار الاداب، بيروت، 2001

رابعاً: البحوث والدوريات العربية

1- احمد البرصان ، اللوبي الصهيوني والأستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. القاهرة ، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، 2003.

2- إريك دايفيس ، أستراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق ، تقرير خاص لمعهد السلام الامريكي ، أكتوبر2005

3- انطوني كوردسمان / الحقيقة الغامضة للصبر الاستراتيجي في العراق (تقرير رحلة) / واشنطن-مركزالدراسات الاستراتيجية والسياسية / أب- 2007 / ترجمة مركز الكاشف / ص ص 8-20 / منشور على الموقع الالكتروني للمركز. www.alkashif.org.com

5- إيناس العنزي وسوسن العساف / المرأة العراقية بين البطالة الاقتصادية والاصرار على المشاركة السياسية في عراق ما بعد التغيير / مجلة دراسات عراقية / بغداد / مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية / العدد (5) تموز 2006

6- إيناس العنزي وسوسن العساف ، مستقبل العراق وجدلية العلاقة بين الدين والدولة، مجلة المعرفة للجميع، مركز ابحاث الخليج، المكتبة الالكترونية، يونيو 2005، http://www.grc.ae

7- خلدون ناجي معروف، التفسير الصهيوني للصراع العربي – الصهيوني، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (1)، 1988

8- رواء زكي الطويل ، استنباط ألية جديدة لتفعيل دور المرأة في العراق / مجلة العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (1) شباط 2005

9- سرمد عبد الستار أمين، رؤية استراتيجية في واقع العراق الاقتصادي، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، مجلة دراسات عراقية، العدد 2 حزيران 2005

10- سرمد عبد الستار امين، رؤية استراتيجية للأمن في الشرق الاوسط ، بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد (29)، كانون الاول 2005.

11- سمير عبد الرسول العبيدي ، جذور العمل السياسي في العراق (1922-1954)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20،خريف 2008 .

12- سلسلة اصلاح النظام القانوني / وزارة العدل العراقية / قانون العمل رقم (71) لسنة 1987 ، نقلا عن: دليل القوانين العراقية الخاصة بالمرأة ، منشور لمنظمة نساء من اجل نساء العالم ، بغداد: حزيران 2005

13- شوقي ابو شعيرة، الإستراتيجية الامريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون دولية، العدد:282 ، مايو 1999

14- فرانسيس فوكوياما ، (الديمقراطية وتحديات بناء الدولة) ، محاضرة في المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، ليبيا،2007.

15- عبد القادر طافش ، صورة الإسلام في الإعلام الغربي ، مجلة قضايا دولية ، معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسلام أباد ، الباكستان ، العدد 216 ، السنة الخامسة ، 1994

16- عقيل هاشم وسعيد العظم ، إسرائيل في أوروبا الغربية ، دراسات فلسطينية ، 23/مركز الأبحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية ، 1967
17-- علي محي الدين القره داغي ، المرأة والمشاركة السياسية والديمقراطية: دراسة في الفقة والفكر الساسي الاسلامي بحث مقدم للمجلس الاوربي للافتاء والبحوث ، أسطنبول، 2006 ، والدراسة منشورة على الموقع الالكتروني، www.e-cfr.org/ar/bo/22.doc

18- فيصل دراج، حصاد مجلة المستقبل العربي للعام 2009:قراءة في وجوه مجلة قومية ملتزمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 374، نيسان 2010، ص 90
19- مجلة قضايا دولية ، القضية الفلسطينية من منظور إنساني–إسلامي، إسلام آباد، الباكستان ، العدد 261/ 1995.
20- مجلس ابحاث الكونغرس /مجموعة قسم الشؤون الخارجية والدفاع والتجارة الامريكية / العراق:الرؤى الاقليمية والسياسة الامريكية /تقرير خدمة ابحاث الكونغرس رقم *RL* 3379 /12كانون الثاني 2007، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية
21- نازلي معوض احمد، الديمقراطية والصراعات في العالم الثالث. المنار، العدد (65)، آيار 1990
22- نجوى نظمي، الجدل الاوربي حول مشروعية حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، اكتوبر 2010
23- هنري أبو عزام ، المرأة العربية والعمل / بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993
24- هيفاء زنكنة ، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 317 ، تموز ، 2005 .
25- هنا صوفي عبد الحي ، الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية ، القاهرة ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 22 ، ربيع 2009

خامساً: التقارير العربية والدولية:

1- تقرير بعثة الامم المتحدة اليونامي لعام 2006والمنشور على موقع منظمة الامم المتحدة
2- بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) ، تقرير حقوق الانسان لعام 2006
3- تقارير منظمة اليونسيف ومنظمة العمل الطبي للامن العالمي وجامعة هارفرد، أثار حرب الخليج على أطفال ونساء العراق ، ترجمة :كفاح عارف ،القاهرة :منشورات الغد ، **1993**
4- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008، محاربة تغيير المناخ(التضامن الانساني في عالم منقسم)، كركي للنشر، بيروت، ومنشور على الموقع الالكتروني: http://hdr.undp.org
5- تقرير فريق عمل مستقل ،دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف، برعاية مجلس العلاقات الخارجية الامريكية، منشور على الموقع:
www.cfr.org/content/publications/.../Arab_Democracy_TF_arabic.pdf

6- برنامج الامم المتحدة UNDP وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، عمان، 2006
7- تقرير اللجنة الدولية للصليب الاحمر في العراق ، تقرير النساء في الحرب، أذار 2009 منشور على موقع اللجنة على شبكة الانترنت : **www.icrc.org**
8- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والاعراق، التقرير السنوي الثامن لمركز إبن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، مركز ابن خلدون،2005
9- هيئة علماء المسلمين / قسم حقوق الانسان، التقريرالسنوي للاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في العراق لعام 2007، والمنشور على الموقع:
http://www.almosul.org/library/2008/803_HRIraq.htm

10-تقرير السفارة الامريكية في العراق ، حول ممارسات حقوق الانسان في العراق لعام 2007، منشور على الموقع الالكتروني
http://arabic.iraq.usembassy.gov/resources/reports.html

11- Arab Commission for Human Rights with other NGOs, War and Occupation in Iraq, reported prepared by Global Policy Forum, June, 2007
12- Uited Nitions Development Programme, The Arab Human Development Report 2005, Regional Bureau for Arab States, USA, New York, 2006

سادساً:الدساتير والمعاهدات والمواثيق الدولية:

1- ميثاق الامم المتحدة
2- دستور العارق لعام 1958
3- دستور العراق لعام 1964
4- دستور العراق لعام 1968
5- دستور العراق لعام 1970
6- دستور العراق غير المعمول به لعام 1990
7- قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004
8- دستور العراق لعام 2005
9- معاهدة سيداو(القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة).
10-الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948
11-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

مصادر شبكة المعلومات (الانترنت):

1- أنتوني أرنوف (محرر)، العراق تحت الحصار:ألاثر المميت للعقوبات والحرب ، لندن : بلوتو برس ، 2000 . نقلاً عن: عروض الكتب في المعرفة على شبكة الانترنت
http://www.aljazeera.net
2- يوسف كفروني،المشروع الامريكي الى أين؟بعد ثلاث سنوات على غزو العراق، مداخلة في ندوة البعث منشورة على الموقع: **www.baath-party.org/nadwa/2006/nadwa_may/nadwa_1_1.htm**

3 حسن أبو طالب ، سيناريوهات الازمة في العراق ..أثار متوقعة على العالم العربي ، بحث منشور على موقع إسلام أون لاين ،
http://www.islamonline.net/arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article07.shtml

4- سويس انفو، مقترحات خبير أمريكي لتجاوز الخيبات في العراق ، منشورة على موقع http://www.swissinfo.ch

5- George W. Bush, President Discusses the Future of Iraq, 26-February-2003, on the website: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.htm1

6- -مخطط برنارد لويس لوضع بذور الديمقراطية العربية يتم اختباره في العراق ، مقاله طويلة منشورة على الموقع :
http://www.islandaily.net/AR/contents.aspx?AID=1099-2007

7- عادل زقاغ ، السيادة والتخل الانساني، مقالة منشورة على شبكة الانترنت والموقع هو: http://www.geocities.com

8- التدخل الانساني في العلاقات الدولية ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، عرض: غسان عبد الهادي إبراهيم ،التدخل الانساني ظاهرة غير إنسانية، مقالة منشورة في الحوار المتمدن، العدد 1319 –سبتمبر 2005.

9. http://www.defenselink.mil/speeches/2004/sp20040201-depesecdef0844.html.

10- Highlights of the Renewal of Iraq and the End of Saddam Regime, on the website: http://www.whitehouse.gov/ask/20040308htm/23. pp 21-22.

11- President and Mrs. Bush celebrate Women's History Month and International Women's day. March 7, 2004. http://www.whitehouse.gov/news/release/2006/03/20060307.html.

12. Iraqi Women under Saddam Regime, http://www.state.gov/wi/r/s/18877.htm. 20/3/2003

13- امال الرسام، العراق، بحث على الموقع:
http://www.freedomhouse.org/uploads/arabicwomensurvy/iraq.pdf-2007

14- جوين باير،الفوضى التي صنعوها:الشرق الاوسط بعد العراق، عرض للكتاب في جريدة الشرق القطرية والمنشور على موقع الانترنت لمركز الزيتونة،2007.
http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=42724

15- Council on Foreign Relations, Women's Political Participation in Post-War Iraq, may-2003, on the website: http://www.cfr.oeg/publication/5982.

16-ماري قعوار، منظمة العمل الدولية – المكتب الاقليمي للدول العربية –بيروت ، المرأة العراقية تحت الحصار ، ورقة منشورة على الموقع:
http://www.oit.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wow200

17-احمد سليم البرصان/مبادرة الشرق الاوسط الكبير –الابعاد السياسية والاستراتيجية- مجلة السياسة الدولية/ عددها- اكتوبر2004:

18- يوسف مكي ، تقسيم العراق اعلى مراحل الفوضى الخلاقة ، مقالة طويلة منشورة على شبكة المعلومات الانترنت، والموقع هو : :
http://www.alhaqaeq.net.2008

19- برهان غليون، محنة العراق...مأساة الاختيار بين الاستعمار والاستبداد، مقالة في المعرفة ، 2004/10/3
20- نساء عراقيات يروين قصص مروعة عن الاوضاع في العراق ، وكالة الانباء الكويتية – كونا- ، 2002/10/5 والخبر منشور على موقع الوكالة : http://www.kuna.com
21- http://ishtar-enana.blogspot.com/2009/03/blog-post_26.htm1
22- Council on Foreign Relations, Women's Political Participation in Post-War Iraq, may-2003, on the website**:** **http://www.cfr.oeg/publication/5982.**
23- First Lady's Speech at Conference of the National Association of Women Judges, Washington, 10 October, 2003, available online**; http://2002-2009-usawc.state.gov/usawc/news/rem/25384.htm**
24- هيلاري كلينتون ، نساء العراق كن في وضع أفضل، صحيفة دنيا الوطن، منشور على موقعها الالكتروني : **info@alwatanvoice.com**
25- نقلا ًعن عبد الوهاب حميد رشيد (مترجم)، تقرير وكالة **NBC** (موجة العنف ضد المرأة في العراق تمزق مزاعم نجاح البيت الابيض)، منشور على شبكة الانترنت : http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=116537
26-علي الكاش ، جنود الاحتلال والهوس الجنسي وديمقراطية اغتصاب العراقيات، http://www.iraq4allnews.c
27-The NewYourk Times, Obama Moves to Bar Release of Detainee **Abuse** Photos, on the website, http://www.nytimes.com/2009/05/14/us/politics/14photos.html
28-المرأة العراقية:ثلاثة ملايين أرملة في عراقنا والمادة 41 من الدستور، مقالة طويلة منشورة على الموقع: http://www.iraqoftomorrow.org/wesima_articles/index-20080309-53523.html
29. كمال حبيب ، عرض لكتاب جوين باير ، الفوضى التي نظموها :الشرق الاوسط بعد العراق ، المترجم ، بسام شيحا،بيروت :الدار العربية للعلوم ، 2008، العرض منشور على موقع المعرفة _ http://www.aljazeera.net
3**0**-Joseph R.Biden, The way forward in Iraq; Avoiding patition, preserving unity, protecting America's interests, Speech world affairs council of Philadelphia, may 2006. Available online; http://www.joebiden.com/gentinform/speeches?id=0009

- Books;

1- Al-Ali, Nadje, & Pratt, Nicola, what kind of Liberation? women and the occupation of Iraq, university of California, 2009

2- Allawi, Ali, A., the Occupation of Iraq; winning the war, losing the peace, Yale university press, 2007

3- Atwater, Elton, World Tensions: Conflict and Accommodation. Meredith Publishing Company, 1967.

4- Bakar, Raymond, Ismael, Shereen & Ismeal, Tareq, (eds.), Cultural Cleansing in Iraq, Pluto press, 2010.

5-Baxter, Kylie & Akbazadeh, Shahram, US forign policy in the middle East; the roots of anti Americanism, rout ledge, USA, New York, 2008

6- Baran, Amatzia, US Input into Iraqi Decisionmaking 1988-1990, in book; David W. Lesch, editer, The Middle East and the United States (A Historyical and Political Reassessment), west view, USA, 2007

7- Brzezinski, Zabigniew Second Chance (Three Presidents and the crisis of American Superpower, Basic Books, USA, 2007

8- Cockpurn, Patrick, Muqtada al-Sadar, Faber and Faber, 2008

10- Cooley, John K., An Alliance Against Babylon, Canada Pluto press, 2005.

11- Cordesman, Anthony H., Iraqi Security Forces (A Strategy for Success), Centre for Strategic and International Studies, Washington, 2007

12- Thomas Cushman, A matter of principle; humanitarian arguments for war in Iraq, university of California press, 2005,

13- Donaldson, Robber H., The Soviet Union in the third World: Sucesses and failures, London, 2001

14- Dougherty, James E. and Pfaltzgraff,Robert L. Jr. Contending, Theory of International Relations: A Comprehensive Survey, Addison – Wesley Educational Publisher, Inc. 4th ed, 1997

15- Dyer, Gwynne, After Iraq; Where next for the Middle East, St Edmunds bury press, UK, 2008.

16-Hass, Richard N, Unending Conflicts: The United State and Regional Disputes, New Haven, 1996,

17- Hobsbawm,Eric Globalisation - Democracy and Terrorism, Little Brown, 2007

18- International Encyclopedia of the Social Science, the Macmillan Company, Vol. 3, 1968

19- Kumar,Krishna Women and Civil war; impacts, organisation and tion, Lynne Rienner, UK, 2001

20- Mandel, Michael How America Gets away with Murder; illegal wars, collateral damage and crimes against humanity, Pluto Press, USA, 2004

21- Niblock, Tim (editer), Iraq: the contemparary state, croom helm, 1982

22- Niblock,Tim Pariah States & Sanctions in the Middle East, London, Lynne Rienner , 2001

23- Republic of Iraq ministry of information, the economic of Iraq development and perspectives 1958-1976-1980, Fareso, Spain, 1981

24- Amal Rassam,, in; Women's Rights in the Middle East and North Africa; Citizenship and Justice, Sameena Nazir and Leigh Tomppert(edited), freedom house, NewYourk, 2005

25- Tarock, Adam, the superpowers involvement in Iran-Iraq war, NOVA science publishers, 1998

26- Todenhofer, Jurgen, Why do you kill; the untold story of the Iraqi Resistance, disinformation, New Yourk, 2009

27. Haifa Zangana,City of Widows; An Iraqi Women's Account of War and Resistance, seven stories press, New Yourk, 2nd edition, 2009

Articls and Papers;

1- Al-Assaf, Sawsan, Refugee Academics & Academics at Risk in UK universities (Iraqi Academics an example), lecture for the Centre for Migration and Diaspora Studies, Seminar Series-Anthropology department, Gander for Studies Center, and CARA, at university of London, SOAS, Nov. 2009.

2- al-Assaf; Sawsan "The Implications of America's withdrawal Strategy from Iraq"; betterlemons-international Journal, July, 2009 Edition 26 Volume 7 http://www.bitterlemons-international.org/inside.php?id=1145

3- Al-Assaf, Sawsan the experience of Iraqi Academics under the occupation, presnted paper in the conference WSIUI, SOAS, university of London, Nov.2009

4- al-Assaf, Sawsan, Building a state on a sectarian, ethnic and quota basis, bitterlemons-international journal, March 25, 2010 Edition 8 Volume 8 http://www.bitterlemons-international.org/inside.php?id=1252

5- Al-Assaf, Sawsan, An overview of the Iraqi situation after the election, NOVA journal, available online http://noviolencia.nova.cat/en/article/overview-iraqi-situation-after-election

6- Cordesman, Anthony H., observations from a visit to Iraq, CSIS, June 2009.available online on the: http://csis.org/publication/observations-visit-iraq

7- Cerner, Lorne Democracy in the Middle East; will US Democratization Policy Work, the Middle East Quarterly, summer 2006, available on line, www.iri.org/otherreligions/news/pdf/2006-06-08-lorne-democracy %20 in%20the20middle%20East.pdf

8- Dodge, Toby the US and Iraq: Time to Go Home, Survival: After the flood, Journal published by Routledge; Taylor & Francis Group, 25 March 2010, no. 52, http://www.informaworld.com/smpp/title~content=t713659919

9- Dobbins, James who lost Iraq-Lessons from the debacle-, forign affairs journal, vol.86, no.5, sep.oct.2007

10- El-kassem, Nadeen / The pitfalls of a , democracy promotion , project for women of Iraq / International journal of Lifelong Education /ISSN/ vol.27, no.2, 2008

11- Kurth, James Humanitarian Intervention after Iraq: Legal Ideals vs. Military Realities, orbis, winter, 2005, available online; http://www.fpri.org/orbis/500/kurth/humanitarianinterventionafteriraq.pdf

12- Marr, Phebe, Iraq's New Political Map, specail report, united states institute of peace, no. 179, jan.2007

13- Pollack, Kenneth M. and The Iraq Policy Working Group, A Switch in Time; A New Strategy for America in Iraq, analysis paper, the Saban Centre for Middle East Policy, no.7, Feb.2006.

14- Pollack, Kenneth M. and Sargsyan, Irena L., The Other Side of the COIN: Perils of Premature Evacuation from Iraq The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, April 2010, no.33:2

15- Smith, Hayden election disaster for Obama as Republicans storm back, Article, METRO newspaper, UK, Nov.4 2010

الملاحق

To an Unknown Iraqi

What we have done to you in the name of freedom and democracy has no parallel in history. We have trampled the truth concerning your suffering; we endeavored to solicit allies through bribery and ruthlessly marginalized those who objected to our imperial intentions. Brute force became the substitute for the promise of 1945 "to save future generations from the scourge of war". It was you who paid the price.

Will you ever forgive us?

The torture of dictatorship was terrible for you; we added the sword of sanctions. The curse of double punishment for something you had not done was the verdict against you. Two million of you died during those years, perhaps more. The figure does not really matter. None should have died because of us; everyone had the right to live, as we do, in peace. Let us not forget the many who are still alive may never live again, maimed and traumatized forever, reduced to empty human shells. We never really wanted to share with you the dream of freedom and democracy. All we were willing to pass on to you was naked hierocracy.

Will you ever forgive us?

The camera of life takes real pictures. Lest we choose the wrong lenses they tell us the truth. We cannot pretend that we did not know of your plight. We can but admit that we have contributed to your suffering with unsurpassed ferocity. We knew of the malnourishment of your children. We knew of their deaths in the thousands and felt no guilt. Our vision was properly priced, we thought. We did not hesitate a moment to block ever increasing amounts of supplies you needed for survival. They might be used for weapons of mass

destruction we argued. Ultimately we had to admit that the sanctions we imposed on you were the most effective weapons of mass destruction deployed.

Will you ever forgive us?

For a long time we limited the amount of oil you could sell, and took from this limitation funds to pay for wealthy governments and firms in compensation for losses they said they incurred when your government was the aggressor in Kuwait. We know that many of your children would not have died had these funds come instead to you. We refused to allow you resources to maintain your schools, hospitals, roads and bridges, to pay for your civil servants, doctors and teachers. We did not even shy away from withholding the meager travel money you wanted to pay your hajjis so that they could pray in Mecca.

Will you ever forgive us?

It was our mandate to follow the impact of our policies on your lives. We severely neglected this responsibility. Intimidated by the power of the moment, we closed our eyes and ears and ignored your pain. We decided that the oil for food programme, the fig leaf of our conscience, was good enough to give you what you needed. Your suffering therefore had nothing to do with us, we pretended. Our former ally, your dictator, was declared the sole source of your misery. Whoever among us protested on your behalf was pronounced unpatriotic, declared a social outcast, was belittled, maligned and even arrested. This was democracy in action.

Will you ever forgive us?

Of course, it did not escape us that the most innocent and most vulnerable among you, your children, the nation's leaders of tomorrow, were also the most severely punished. Your children did not get the education you and we have had. We purposely blocked the repair of your printing presses and even introduced postal regulations to prevent sending you learning materials, including sheets of music. As one of you said, we destroyed your economy and continued to destroy your minds. Again and again we withheld what you needed to make your water safe to drink and to keep your rivers clean. Contaminated water was a major reason why your children died. We did not care, they were not our children.
Drought, pests and epidemics joined the forces of your dictator and our sanctions. We could have increased the pittance we gave to combat these menaces but chose not to do so.

Will you ever forgive us?
There was indeed an axis of evil, an alliance of governments, think-tanks, media and corporations erecting a massive wall of disinformation. Iraq and Al Qaeda, weapons of mass destruction and terrorism, we told the world, were a lethal combination. Hundreds of tons of biological and chemical agents, missiles, rockets and hordes of terrorists were ready to destroy us. An imminent threat existed that only a preemptive strike could avert. All those who pleaded for peace, humanity, reason and law were subjected to and punished with 'shock and awe' tactics before 'shock and awe' was rained upon you. With cynicism we declared that 170 UN bureaucrats and three white helicopters were not up to the job of disarming Iraq. Falsified documents, plagiarized reports, invented intelligence helped us to make our case for war by instilling fear among the innocent and convincing our parliaments to concur.

We pretended to care for your sovereignty; yet, in direct contradiction we unlawfully established no-fly-zones in your country and announced that our pilots were there on dangerous missions, risking their lives on your behalf. Instead they came to further weaken you and risk your lives, not ours, before declaring war.

Will you ever forgive us?

For a long time our spin doctors tried to keep us hostage as we watched the tragedy of war and illegality coming closer to your borders. Deep were the divisions among us. Many feared for you while others could not wait to begin a war that had been decided long ago. Our leaders needed to distract us from urgent and numerous social and economic problems. Our eviction from your next door neighbour was imminent. Without your oil the strategy for global domination would not work.

Will you ever forgive us?

We told our young men and women in uniform that they were fighting evil and defending the good. Years of hard work spent refining the technology of death and costing millions of dollars gave us the confidence that the losses would be on your side and not on ours. We ensured that the reports from the war front would portray us as heroes and you as the villains, extensions of an evil dictator. As predicted the most uneven war in history did not last long. Our new weapons were simply too good. While we continued our lives in the comfort of peace, we watched you suffering the horror of war. Honest reporting of a war that was killing your sons and daughters and ours as well could have meant the end of a career for a journalist.

Will you ever forgive us?

There were few flowers, flags or smiling faces. Where were those weapons of mass destruction we assuredly would find? We suffered no guilt and made no apologies. Unfortunately for you, no plan was made for starting the healing. Victors are victors. Chaos suited us well… but we made certain that the oil administration was safe. Our concerns were not yours, quite to the contrary. We watched and encouraged your anger and hate. Yes, your dictator deserved it. However, the greed, yours and ours, raped our common heritage. Your museums are empty, your libraries burnt, your universities destroyed. Only your pride is still there…. and our guilt.

Will you ever forgive us?

Geneva, **H.C. Graf Sponeck**
1 June 2003 **UN Humanitarian Coordinator for Iraq**
(1998-2000)